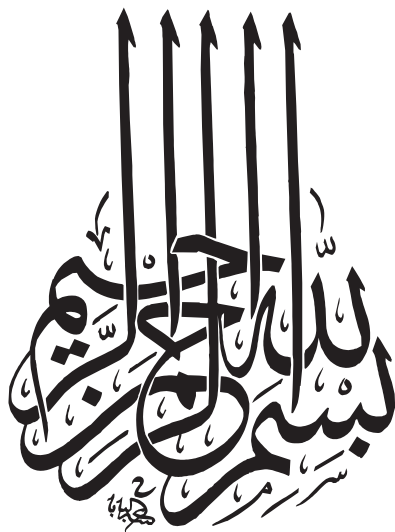




العربية

من منظور المنهج التوزيعي

أ. د. محمد عبد العزيز عبد الدايم الرفاعي

قسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الملك عبد العزيز

مركز النشر العالمي

جامعة الملك عبد العزيز

ص ب : ٨٠٢٠٠ - جدة : ٢١٥٨٩

الطبعة الأولى : ١٤٢٠ هـ

© جامعة الملك عبدالعزيز ١٤٣٤هـ (٢٠١٢م)

جميع حقوق الطبع محفوظة.

الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ (٢٠١٢م)

سلسلة الكتب المدعمة من عمادة البحث العلمي - ٥٠

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الرفاعي ، محمد عبدالعزيز عبدالدايم

العربية من منظور المنهج التوزيعي. / محمد عبدالعزيز عبدالدايم

الرفاعي. - جدة، ١٤٣٤هـ

٥٦٠ ص... سم

ردمك: ٥-٦٣٢-٠٦-٠٩٩٦٠-٩٧٨

١- اللغة العربية - النحو أ. العنوان

١٤٣٤/١٠٧٦

ديوي ١٥,١

رقم الإيداع: ١٤٣٤/١٠٧٦

ردمك: ٥-٦٣٢-٠٦-٠٩٩٦٠-٩٧٨

شكر وعرفان

يتقدم مؤلف هذا العمل بخالص الشكر لعمادة البحث العلمي، جامعة الملك عبد العزيز - جدة، على دعمها العلمي والمادي لهذا المشروع بالمنحة البحثية رقم (١٨٢ / ١٢٥ / ١٤٣١).

مقدمة

إذا ما نظرنا إلى الدرس التوزيعي الذي يُعنى - بشكل عام - بدراسة توزيع العناصر على اختلاف أنواعها في التراكييب اللغوية، وَجَدْنَا أَنَّهُ يَتِمُّ على مستويات اللغة المختلفة من أصوات إلى صرف إلى نحو؛ فهو يدرس جميع أنواع الوحدات اللغوية صوتية وصرفية ونحوية... إلخ.

وهو يدرس مع كل علم توزيع الوحدات الصغرى للعلم داخل الوحدة الكبرى له، ويظهر من تطبيقاته التي منها - مثلاً - دراسة توزيع الحركات في المقاطع الصوتية، وكذلك دراسة توزيع المورفيمات في تركيب الكلمات، كما يدرس توزيع الكلمات في تركيب الجملة.

وهو يدرس - كذلك - كل وحدة من هذه الوحدات اللغوية في ضوء السياقات التي ترد فيها.

ويراد بهذه الدراسة "العربية من منظور المنهج التوزيعي" تقديم دراسة تُبين كيفية تَوَزُّع الوحدات النحوية الأساسية على مواقع التركيب المختلفة في اللغة العربية، أو بتعبير آخر: كيفية تَوَزُّع هذه العناصر بعضها مع بعض، وذلك كأن نرصد الوحدات الأساسية (أقسام الكلمات) التي ترد مبتدأً، وتلك التي ترد خبراً، وتلك التي ترد نعتاً... إلخ.

وهي بهذا تُحدِّد لكل قسم من أقسام الكلم في العربية ما يرد فيه من السياقات، أي إنها تحدد توزيع شتى أقسام الكلم التي تمثل الأقسام النحوية الرئيسية على مختلف المواقع النحوية.

ويعني ذلك أن هذه الدراسة لا تَتَكَفَّلُ بدراسة التحليل التوزيعي للغة العربية كاملاً، وإنما تقتصر على دراسة التحليل التوزيعي الأساسي للعربية الذي يَتِمُّلُ في تَوَزُّع أقسام الكلم بعضها مع بعض في التركيب، أي توزيعها على المواقع النحوية للتركيب. ويبقى بذلك كثير من السمات اللغوية التي ينبغي دراسة توزيعها في تركيب اللغة العربية، كأن ندرس توزيع الحركات الطويلة في مقاطع العربية الصوتية، وأن ندرس توزيع سِمَتَي النوع: التذكير والتأنيث في تركيب اللغة، وكأن ندرس كذلك سمات التعيين فيه من تعريف، وتكثير، وإبهام.

وسنشير في حديثنا عن الصورة التي يرد عليها التوزيع في الدرس الحديث إلى بعض الدراسات التوزيعية التي يلزم أن تتم لاستكمال الدرس التوزيعي للعربية. ولا يخرج هذا العمل عن الإطار العام الذي اختطته لمشروع البحثي الخاص الذي يتمثل في قراءة النظرية اللسانية في التراث العربي؛ إذ إنه يقوم على استنباط ما قدمه تراثا اللغوي من مفاهيم وتصورات تتصل بالتحليل التوزيعي، مع عرضها في مقابلة نظيراتها الغربية، ودعم ذلك بإجراء دراسة تطبيقية عامة للتحليل التوزيعي على التركيب اللغوي للعربية. أي إنه يخدم التراث اللغوي من جهة، والعربية من الجهة الثانية.

ولا يقتصر هذا العمل على استنطاق تراثا بما قدمه من مفاهيم توزيعية، بل يستبطن ما وراء تطبيقات هذا التراث التي تنطلق من منطق توزيعي. وقد قام هذا العمل على مرحلتين متتابعتين تتمثلان فيما يأتي:

- تقديم دراسة توزيعية للتركيب العربي في ضوء تراثا اللغوي، أي وفق رؤية لغويينا الأوائل، مثل سيبويه، والجرجاني، وغيرهما ممن نرى أنهم قد قدموا لنا تحليلاً توزيعياً متقدماً وراقياً، أو قدموا لنا - على الأقل - دراسات تفصيلية تصلح لأن نستخرج منها التحليل التوزيعي للعربية.

- استعراض التحليل التوزيعي الذي قدمته اللغويات الوصفية (Descriptive Linguistics) الحديثة في صورتها الأمريكية التي عرفت بالبنوية (Structuralism) وانتهت بصورة التحليل التوزيعي (Distributional Analysis). وذلك بمراجعة أهم المبادئ والقضايا التي طرحها أبحاث زليج هاريس (Zelig Hariss)، وغيره من رموز الدرس البنيوي التوزيعي.

والحقيقة أن مثل هذه الدراسات تُمكننا من تقويم موقف تراثا اللغوي من مفهوم التوزيع وتطبيقه له، وتعمل على تطويره، وتطوير أبحاثا اللغوية التي لا تزال بحاجة إلى مزيد من الجهد والدأب من مختلف الباحثين اللغويين على اختلاف طاقاتهم وخبراتهم.

ويلزم أن نشير في هذا المقام إلى أن هذه الدراسة تُقدم الإطار النظري الذي يمثل صورة التحليل التوزيعي في الدرس اللغوي الحديث في بداية الدراسة، ويرجع

ذلك إلى ضرورة تقديم صورة متكاملة عن التحليل التوزيقي الذي يُقدِّمه الدرس اللغوي الحديث؛ لِيَتَّضِحَ أمام القارئ الصورة التفصيلية له، قبل استقراره في درسنا اللغوي التراثي، وقبل مراجعة التركيب العربي في ضوءه.

ولا يعني تقديم الصورة الحديثة للتحليل التوزيقي أن هذا العمل قد بدأ فعلياً بها ؛ فقد بدأ بدراساتها في لغتنا ووفق تصوُّرٍ لُغَوِيٍّ الأوائل إيماناً منه بأن العربية كغيرها من اللغات لها خصائصها التي تُلزِمُ مراعاتها، وإيماناً بأن التراث اللغوي العربي قد قَدَّمَ دراسة تفصيلية يمكن استخدامها في تقديم تحليل توزيقي للغة العربية، ثم دَرَسَ بعد ذلك ما يُقدِّمه الدرس التوزيقي من مفاهيم وقضايا وتطبيقات. ويلزم أن نشير - كذلك - إلى أن التحليل التوزيقي لازم لكل لغة، مع كونه من تراث المرحلة الأخيرة من اللغويات البنوية (Structuralism) التي تراجعت أفكارها ومبادئها إلى حد بعيد مع منتصف الخمسينيات من القرن العشرين ؛ لأن مثل هذا التحليل التوزيقي للغة هو الذي يكشف عن الصور التركيبية المختلفة للغة، بل إن اللغويات التحويلية (Generative Linguistics) مَدِينَةٌ له بشكل كبير ؛ فقد طُوِّرَ الدرس التحويلي على أساس الدرس التوزيقي الذي كان نقطة ارتكاز له. ويحتاج هذا العمل أن يتابعه الباحثون بتقديم مختلف توزيع العناصر اللغوية للعربية في تراكيبها صوتية أو صرفية أو نحوية.

وقد رأى هذا العمل ضرورة تحديد الوحدات النحوية الأساسية (أقسام الكلم)، التي قد نُصِفُها بأنها وحدات التوزيع، قبل دراسة توزيعها في التركيب اللغوي، وبيان جانبَي الصياغة والدلالة فيها؛ لكون هذين الجانبين يقومان بدور كبير في تحديد هذه الأقسام، وتمييزها بعضها عن بعض.

وقد جاء تحديد الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) من خلال مراجعة ما قَدَّمَهُ الباحثون المعاصرون من تصورات لأقسام الكلم الرئيسية في العربية، ثم بيان جانبَي الصياغة والدلالة اللذين يسهمان في التفريق بين أقسام الكلم المختلفة. أما دراسة توزيع الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) في التركيب؛ فقد تناولت أمرين، هما:

١. علاقة أقسام الكلم بالسمات أو القيم الصرفية المختلفة كالتأنيث، والتثنية، والجمع، والتصغير.

ويعني هذا أن هذه الدراسة قد حَدَدَتْ توزيع هذه السمات الصرفية على الوحدات الأساسية (أقسام الكلم)، أي بَيَّنَتْ توزيع هذه السمات في تركيب الكلمات، فنَصَّتْ على ما تَدْخُلُهُ وما لَا تَدْخُلُهُ. وهي بذلك تُحَدِّدُ السياقات اللغوية التي ترد فيها هذه السمات الصرفية المختلفة.

٢. علاقة الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) بمواقع الجملة المختلفة؛ كالفاعلية والمفعولية... إلخ، أي توزيع الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) في تركيب الجملة.

ويعني ذلك أنها تقوم بالتحليل التوزيعي للوحدات الأساسية (أقسام الكلم) على المستويين الصرفي والنحوي للغة، أي إنها تدرس توزيعها في التركيبين الصرفي والنحوي للغة العربية.

ويؤكد شدة الحاجة إلى مثل هذا الموضوع عدم وجود بحث يرصد التوزيع الصرفي والنحوي للوحدات النحوية الأساسية التي تتمثل في أقسام الكلم، ويتَوَفَّرُ هذا العمل على ضبط هذه الوحدات النحوية، ودراسة صياغتها ودلالاتها اللتين تؤثران في الوظائف الصرفية والنحوية لهذه الوحدات، أو بتعبير آخر؛ اللتان تؤثران في التوزيعات الصرفية والنحوية.

ويتمثل افتراض البحث الأساسي في ارتباط توزيع الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) في التركيب اللغوي بكل من صياغتها ودلالاتها. وفي هذا ما يُؤَكِّدُ ضرورة بحث جانبي الشكل والدلالة لأقسام الكلم قبل دراسة توزيعها في التركيب.

ومن أهداف العمل ما يأتي:

١. تقديم الدراسة التوزيعية الأساسية للعربية التي تتمثل في توزيع وحداته التوزيعية الأساسية (أقسام الكلم) على كل من القيم الصرفية والمواقع النحوية.

٢. استعراض الصورة التي ورد عليها التحليل التوزيعي في اللغويات الحديثة مع مقابقتها بما قدّمه اللغويون العرب من أفكار تتصل بتوزيع الوحدات اللغوية في تراكيبيها.

٣. بيان الصورة التي ورد عليها جانباً الصياغة في الوحدات الأساسية (أقسام الكلم)، وهما: المادة اللغوية والقالب الصرفي؛ وذلك ليتمكن تبيين أهمية صياغة الوحدات التوزيعية الأساسية (أقسام الكلم) بالنسبة لتوزيعها الصرفي والنحوي.

٤. تقديم رؤية متكاملة لدلالة الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) تصلح للاعتماد عليها عند بحث ارتباط توزيع الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) بدلالاتها.

٥. تحديد مدى التأثير الذي تؤديه صياغة الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) ودلالاتها في وظائفها الصرفية، أو بتعبير آخر؛ في توزيعها الصرفي.

٦. بيان مدى التأثير الذي تقوم به صياغة الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) ودلالاتها في وظائفها النحوية، أي في توزيعها النحوي.

وقد صيغَ العمل بما يتناسب مع أهدافه، وذلك في أربعة أبواب على النحو

الآتي:

الباب الأول: دراسات تنظيرية تقابلية.

وهو يبحث ثلاثة أمور تتكفل بها فصوله الثلاثة، وذلك على ما يأتي:

يأخذ الفصل الأول عنوان: التحليل التوزيعي في الدرس اللغوي الغربي.

ويقوم المبحث الأول من هذا الفصل بضبط التحليل التوزيعي مفهوماً، وتصنيفاً، واتجاهاً، وموقعاً. ويبيّن مبحثه الثاني أهم مفاهيم التحليل التوزيعي، التي تتمثل في الفرض الذي ينطلق منه، والمنهج الذي يعتمد عليه، والمعيار الضابط له، والعلاقات التي يرسمها لعناصر التركيب، والصياغة النحوية التي يتخذها له.

ويأخذ الفصل الثاني عنوان: "الوحدات التوزيعية الأساسية للعربية (أقسام الكلم).

وهو يشتمل على مدخل يُبيّن وحدات التوزيع بشكل عام، ووحدات التوزيع

التي سيدرسها هذا العمل.

وَيَتَكَفَّلُ مبحثه الأول بعرض محاولات تقسيم الوحدات التوزيعية الأساسية أو تصنيفها للوقوف على ما قَدَّمَهُ الدرس اللغوي الحديث من تصنيف لأقسام الكلم بغية تقويمه والاستفادة، مِمَّا يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَفَادَ منه في دراسة توزيع أقسام الكلم بصفاتها الوحدات التوزيعية الأساسية للغة. أما المبحث الثاني منه فَيُعَقَّبُ على المحاولات العشر التي يتناولها المبحث الأول.

وقد جاء الفصل الثالث بعنوان: دلالة الوحدات التوزيعية الأساسية في العلوم العربية قديماً وحديثاً.

وَيَعْرِضُ فيه لدلالة الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) في مختلف العلوم العربية تأصيلاً للمبحث الدلالي قبل أَنْ نَعْتَمِدَ على هذه الدلالات في دراستنا لتوزيع الوحدات الأساسية.

الباب الثاني: الوحدات التوزيعية الأساسية (أقسام الكلم) بين الصياغة والدلالة.
ويقوم هذا الباب بضبط أقسام الكلم، ثُمَّ يبين كُلَّ من صياغتها ودلالاتها، وهو يتكون من مدخل وثلاثة فصول، يتعرض أولها لبعض من مصطلحات أقسام الكلم وحدوده وأقسامه الفرعية التي كان لنا فيها رأي خاص بناءً على رؤيته الخاصة لأقسام الكلم صياغةً، ودلالةً، ووظيفةً.

وَيَتَعَرَّضُ الفصل الثاني منه بمبحثيه لدرس صياغة الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) من حيث المادة اللغوية والقالب الصرفي.

أما فصله الثالث فيتكفل بمبحثاه بدراسة صَنْفَيِ الدلالة الصرفية لأقسام الكلم، وهما الصنفان اللذان استخدم لهما هذا العمل مصطلحي الداليتين الصَّرْفِيَّتَيْنِ الأساسية والثانوية، وقد استخدم لهما بعض المعاصرين - كما سَنُبَيِّنُ فيما بعد، مصطلحي الدلالة التقسيمية، والدلالة التصريفية بناءً على أن أولهما يرجع إلى تقسيم الكلم، والآخر إلى تصريفاتها. ويرجع تفضيل العمل لمصطلحي الداليتين الصَّرْفِيَّتَيْنِ الأساسية والثانوية إلى عنايته ببيان درجة كل دلالة من هاتين الداليتين في التركيب اللغوي.

الباب الثالث: التوزيع الصرفي للوحدات الأساسية (أقسام الكلم).

وهو يتكفل بدراسة علاقة هذه الوحدات الأساسية بالسمات الصرفية المختلفة؛ إذ يقوم على بيان العلاقة بين القيم الصرفية المختلفة من نوع، وعدد، وتصغير، ونسب بهذه الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) من حيث الصياغة، والدلالة. ويتكون من فصول تقوم بهذه القيم؛ إذ يدرس فصله الأول علاقة النوع بصياغة أقسام الكلم ودلالاتها، أي توزيع سمة النوع الصرفية على مختلف الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) في ضوء صياغتها ودلالاتها، أو بتعبير آخر؛ توزيع الوحدات الأساسية على طريفي النوع: التذكير والتأنيث.

ويدرس فصله الثاني علاقة العدد بصياغة الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) ودلالاتها، أي يدرس توزيع سمة العدد الصرفية على مختلف الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) في ضوء صياغتها ودلالاتها، أو بتعبير آخر توزيع الوحدات الأساسية على سمات العدد: الأفراد، والتثنية، والجمع.

أما الفصل الثالث منه فيدرس مبحثاه علاقتي التصغير، والنسب بالوحدات الأساسية (أقسام الكلم) من حيث الصياغة والدلالة، وهو بذلك دراسة لتوزيع السمات الصرفية للتصغير والنسب على أقسام الكلم في ضوء صياغتها ودلالاتها، أو بتعبير آخر؛ توزيع الوحدات الأساسية على سمتي التصغير، وهما التصغير، والتكبير، وسمتي النسب، وهما النسب، وعدم النسب.

الباب الرابع: التوزيع النحوي للوحدات الأساسية.

ويتكفل بدراسة توزيع أقسام الكلم على المواقع النحوية؛ فَيُبَيِّنُ توزيع الوحدات الأساسية المختلفة (أقسام الكلم) على المواقع النحوية للتركيب اللغوي، وذلك برصد تأثير كل من صياغة أقسام الكلم ودلالاتها في توزيع هذه الأقسام على المواقع النحوية، وبيان مدى تحكّم هاتين الجهتين في صلاحية أقسام الكلم لمواقع التركيب اللغوي. وهو يُقدِّمُ هذا الأمر من خلال استعراض المواقع النحوية بحسب ما تستلزمه من صياغة أقسام الكلم ودلالاتها، ويتشكل من ثلاثة فصول.

يتناول أولها الأسس والمبادئ التي يركز عليها الباب من تصوّر خاص لكل من: حدود المواقع النحوية، وتصنيف الأعيان التي ترد للأسماء، وتوزيع المواقع النحوية.

ويتناول فصله الثاني المواقع التي سمّاها بالمواقع النحوية المطلقة، التي لا تطلب قسمًا بعينه، وإنما يصلح لها مطلق القسم. وقد سماها أيضًا بالمواقع اللفظية بناء على ما رصده من مقتضيات لهذه المواقع في أقسام الكلم التي ترد فيها؛ حيث يمكن أن يرد فيها أي لفظ ولو لم يحمل دلالة.

ويتناول الفصل الثالث منه المواقع التي وضعها العمل في مقابلة المواقع المطلقة، وهي المواقع النحوية المقيدة، أو المواقع النحوية الدلالية التي تتطلب دلالة لما يشغلها من أقسام الكلم. وهو يتمثل في أربعة مباحث؛ أولها: للمواقع الجنسية التي تتطلب فيما يشغلها من كلمات دلالة الجنس، وثانيها: للمواقع العينية التي تتطلب فيما يشغلها من كلمات دلالة العين، وثالثها: للمواقع الحديثة التي تتطلب فيما يشغلها من كلمات دلالة الحدث، ورابعها: للمواقع العينية الحديثة التي تتطلب فيما يشغلها من كلمات دلالتَي العين والحدث.

وإن تكن هناك من كلمة عامة عن هذا العمل فتمثل في:

١. أنه يَجْمَعُ بشكل متوازن، ووعي دقيق بين التصور الغربي للتوزيع اللغوي، والصورة العربية التي قدمها علماؤنا الأوائل لتوزيع العناصر اللغوية في تركيب العربية، أي إنه يريد أن يعمل على تطوير أبحاثنا اللغوية وفق التنظير اللغوي الغربي المعاصر مستلهمًا تراثنا اللغوي العظيم.

٢. أنه أراد أن يقدم نموذجًا تطبيقيًا للدرس التوزيعي الذي ينبغي إنجازه في العربية، والذي يمكن أن يسهم في كشف خصائص لغتنا التركيبية على نحو شامل ودقيق.

٣. أنه يحتاج إلى متابعته برصد سمات العربية، وبيان توزيعها في التركيب اللغوي للعربية؛ إذ لم يتجاوز التحليل الأساسي للعربية الذي يتمثل في توزيع الوحدات النحوية الأساسية (أقسام الكلم) المختلفة على مختلف القيم الصرفية والمواقع النحوية. وقد تكفّل الباحث بجانب من هذه المتابعة؛ إذ قدّم عملاً ثانيًا عن "السمات النحوية للعربية" يمثل دراسة تحليلية وافية للسمات النحوية، تغطي الإطار النظري

الذي يمكن أن يُنْطَلَقَ منه الباحثون لدراسة الجانب التوزيعي للعربية، ويدعو هذا العمل غَيْرَ قليل من الباحثين، وطلاب الدراسات العليا إلى دراسة كثير من المحاور ذات الصلة بتوزيع السمات النحوية في التركيب اللغوي للعربية، وبيان وظيفتها، كدراسة توزيع السمات النحوية للأسماء ووظائفها في التركيب اللغوي، ودراسة توزيع السمات النحوية للأفعال ووظائفها في التركيب اللغوي.

ولا أرجو من هذا العمل ولا أمل له إلا أن يكون إضافة جادة لبحوثنا اللغوية الرائدة، وأن يثير لدى قارئه الاهتمام بوحدة العربية، وسماتها، وتوزيعها في التركيب اللغوي لعربيتنا، وأن يشجع على إعادة قراءة تراثنا استلهاماً لما يملكه من مفاهيم تنظيرية دقيقة لا تقل في كفاءتها عن نظيراتها الغربية المعاصرة، إن لم تتفوق عليها.

محمد عبد العزيز عبد الدايم الرفاعي

جدة - ذو الحجة ١٤٣٣ هـ

المحتويات

هـ	شكر وعرفان
ز	المقدمة

القسم الأول: القسم النظري

الباب الأول: دراسات نظرية

الفصل الأول: التحليل التوزيقي في الدرس اللغوي

٥	مدخل
٦	المبحث الأول: ضبط التحليل التوزيقي في الدرس الغربي
٦	أولا - التوزيع مفهوما
٧	ثانيا - التوزيع تصنيفا
١٢	ثالثا - التوزيع اتجاهها: التسمية - البداية - الرواد - الرموز - الأعمال
١٤	رابعا - التوزيع موقعا
١٧	المبحث الثاني: أهم مفاهيم التحليل التوزيقي بين المدرسين الغربي والعربي
١٧	مدخل
١٨	أولا - الفرض الأساسي للتحليل التوزيقي: العشوائية لا التنظيمية
٢٠	ثانيا - المنهج المعتمد للتحليل التوزيقي
٢٣	ثالثا - المعيار الضابط للتحليل التوزيقي: السياق
٢٥	رابعا - العلاقات التركيبية للتحليل التوزيقي: الإعرابية وغير الإعرابية
٣٢	خامسا - الصياغة النحوية للتحليل التوزيقي ومقابلاتها في التراث العربي
٤١	سادسا - مفاهيم نحوية في التراث العربي تُعكسُ العلاقات التوزيقيية
٤٥	سابعا - مفاهيم نحوية في التراث العربي تُفسرُ التوزيعات

الفصل الثاني: الوحدات التوزيقيية الأساسية للعربية

٤٩	مدخل
٥٠	المبحث الأول: محاولات إعادة التقسيم العشر عند المحدثين
٥٠	مدخل
٥١	المحاولة الأولى: ساطع الحصري

٥٢	 المحاولة الثانية: أنيس فريحة
٥٤	 المحاولة الثالثة: فؤاد حنا ترزي
٥٥	 المحاولة الرابعة: إبراهيم أنيس
٥٦	 المحاولة الخامسة: مهدي المخزومي
٥٧	 المحاولة السادسة: تمام حسان بمناهج البحث
٥٨	 المحاولة السابعة: تمام حسان باللغة العربية
٦٠	 المحاولة الثامنة: فاضل الساقى
٦١	 المحاولة التاسعة: مصطفى جمال الدين
٦٣	 المحاولة العاشرة: ولسن بشاي
٦٦	 المبحث الثاني: تعقيب على محاولات إعادة التقسيم

الفصل الثالث: دلالة الوحدات التوزيعية الأساسية للعربية في العلوم العربية

٦٩	 أبعاد الدراسة الدلالية في العلوم العربية:
٦٩	 ١. الحاجة إليها في العلوم العربية
٧٢	 ٢. حدود دراستها في العلوم العربية
٧٥	 ٣. الجهود المبذولة فيها
٧٩	 ٤. أصالة هذه الجهود

الباب الثاني: الوحدات التوزيعية الأساسية بتن الصياغة والدلالة

الفصل الأول: ضبط وحدات التوزيع الأساسية: حدًا واصطلاحًا وتصنيفًا

٨٩	 مدخل: الاسم: المدلول والدال
٩١	 أولا - اسم الجنس:
٩١	 • حده ومصطلحه:
٩٥	 • تصنيفه
٩٧	 ثانيا - اسم العين:
٩٧	 • حده ومصطلحه
٩٨	 • تصنيفه

١٠٠	 ثالثا - العلم:
١٠٠	 • حده ومصطلحه
١٠٢	 • تصنيفه
١٠٦	 رابعا - الصفة (المشتق العامل)
١٠٦	 • حدها ومصطلحها
١٠٦	 • تصنيفها
١٠٧	 خامسا - الضمير أو الكناية
١١٠	 سادسا - المبهم
١٢١	 سابعا - الفعل
١٢٣	 ثامنا - شبه الكلمة أو اللاصقة التركيبية

الفصل الثاني: صياغة الوحدات التوزيعية بين المادة اللغوية والقالب الصرفي

١٢٥	 المبحث الأول: المادة اللغوية والوحدات التوزيعية
١٢٦	 اسم الجمع
١٢٦	 اسم الجنس العيني
١٢٦	 اسم الجنس المعنوي (المصدر على اختلاف صوره)
١٢٧	 الصفة (المشتق العامل)
١٢٩	 الاسم المنسوب
١٣١	 أسماء الزمان والمكان
١٣١	 العلم
١٣٢	 الضمير
١٣٤	 المبهم
١٣٥	 الفعل
١٣٦	 اسم الفعل
١٣٦	 الحرف
١٣٨	 تعقيب ومناقشة
١٤١	 المبحث الثاني: القالب الصرفي للوحدات التوزيعية

١٤١	•	توظيف القالب الصرفي
١٤٤	•	القالب الصرفي والوحدات الأساسية (أقسام الكلم)
١٥٣		تعقيب ومناقشة
		الفصل الثالث: نوعا الدلالة الصرفية للوحدات التوزيعية: الأساسية والثانوية
١٥٧		مدخل
١٦٠		المبحث الأول: الدلالة الصرفية الأساسية (دلالة التقسيم)
١٦٠		أولا - اسم العين
١٦١		ثانيا - اسم الجمع
١٦٢		ثالثا - اسم الجنس العيني
١٦٤		رابعا - اسم الجنس المعنوي (المصدر)
١٧٢		خامسا - الصفة (المشتق العامل)
١٧٤		سادسا - المنسوب
١٧٥		سابعا - المشتق غير العامل
١٧٨		ثامنا - العلم
١٨١		تاسعا - الضمير
١٨٦		عاشرا - المبهم
١٨٧		حادي عشر - الفعل
١٩٨		ثاني عشر - الحرف
١٩٩		خاتمة المبحث
٢٠٣		المبحث الثاني: الدلالة الصرفية الثانوية
٢٠٣		أولا - اسم العين
٢٠٤		ثانيا - اسم الجمع
٢٠٧		ثالثا - اسم الجنس العيني
٢٠٧		رابعا - اسم الجنس المعنوي وأنواعه
٢١٠		خامسا - الصفة (المشتق العامل)
٢١٤		سادسا - العلم

٢١٥	 سابعا - الضمير
٢٢٠	 ثامنا - الفعل
٢٢١	 خاتمة المبحث

القسم الثاني: القسم التطبيقي

الباب الثالث: التوزيع الصرفي للوحدات الأساسية: توزيع القيم الصرفية على الوحدات الأساسية (أقسام الكلم)

٢٢٧	 مدخل

الفصل الأول: توزيع سمات النوع على الوحدات الأساسية (أقسام الكلم)

٢٣١	 أولا - اسم العين
٢٣٥	 ثانيا - اسم الجنس
٢٤٣	 ثالثا - الصفة والمنسوب
٢٤٦	 رابعا - المشتق غير العامل
٢٤٧	 خامسا - العلم
٢٤٩	 سادسا - الضمير
٢٥٠	 سابعا - المبهم
٢٥٣	 ثامنا - الفعل
٢٥٥	 تاسعا - الخالفة
٢٥٦	 عاشرا - الحرف

الفصل الثاني: توزيع سمات العدد على الوحدات الأساسية (أقسام الكلم)

٢٥٩	 أولا - اسم العين
٢٦٩	 ثانيا - اسم الجنس
٢٨٣	 ثالثا - الصفة والمنسوب
٢٨٧	 رابعا - المشتق غير العامل

٢٨٨	 خامسا - العلم
٢٩٢	 سادسا - الضمير
٢٩٤	 سابعا - المبهم
٢٩٦	 ثامنا - الفعل
٢٩٨	 تاسعا - الخالفة
٣٠١	 عاشرا - الحرف

الفصل الثالث: توزيع سمات التصغير والنسب على الوحدات الأساسية

٣٠٣	 المبحث الأول: سِمَتَا التصغير والوحدات الأساسية (أقسام الكلم)
٣٠٣	 أولا - اسم العين
٣٠٤	 ثانيا - اسم الجنس
٣٠٧	 ثالثا - الصفة والمنسوب
٣٠٨	 رابعا - المشتق غير العامل
٣٠٩	 خامسا - العلم
٣١٠	 سادسا - الضمير
٣١٢	 سابعا - المبهم
٣١٢	 ثامنا - الفعل
٣١٤	 تاسعا - الخالفة
٣١٤	 المبحث الثاني: النسب والوحدات الأساسية (أقسام الكلم)
٣١٥	 أولا - اسم العين
٣١٩	 ثانيا - اسم الجنس
٣٢١	 ثالثا - الصفة
٣٢٤	 رابعا - المشتق غير العامل
٣٢٥	 خامسا - العلم
٣٢٥	 سادسا - الضمير
٣٢٦	 سابعا - المبهم

الباب الرابع: التوزيع النحوي للوحدات الأساسية

الفصل الأول: أسس ومبادئ

أولا - حدود المواقع النحوية التي تتوزع فيها الوحدات الأساسية	٣٣١
١. التفسير الوظيفي لإعراب الفعل	٣٣١
٢. اقتضاء الإعراب للموقع الإعرابي	٣٣٥
٣. مواقع الفعل بين المواقع النحوية	٣٣٧
ثانيا - أصناف أعيان الأسماء	٣٣٨
ثالثا - التوزيعات المشهورة للمواقع النحوية وتوزيع العمل لها	٣٤٠
١. التوزيعات المشهورة للمواقع النحوية	٣٤٠
٢. توزيعنا للمواقع النحوية	٣٤٥

الفصل الثاني: المواقع النحوية المطلقة

المبحث الأول: المواقع المطلقة القسم (المواقع النحوية اللفظية)	٣٥١
التوكيد اللفظي	٣٥٢
المبحث الثاني: المواقع المطلقة الدلالة	٣٥٤
الأول - عطف النسق	٣٥٥
الثاني - البدل	٣٥٧

الفصل الثالث: المواقع النحوية المقيدة

المبحث الأول: المواقع العينية	٣٧٥
أولاً - المواقع العينية المطلقة العين	٣٧٥
الأول - المبتدأ أصليا ومنسوخا	٣٧٦
الثاني - الفاعل	٣٨٧
الثالث - المفعول به وفرعان له المنادى والمنصوب على الإغراء أو التحذير	٣٩٣
الرابع - المفعول معه	٤٠٦

٤١١	 الخامس - عطف البيان
٤١٤	 ثانياً - المواقع العينية مقيدة العين
٤١٥	 الأول - المفعول فيه
٤٢١	 الثاني - المنصوب على الاختصاص (المختص بعد الضمير)
٤٢٣	 المبحث الثاني: المواقع الحدثية
٤٢٣	 أولاً - ما لا يقبل مع دلالة الحدث دلالة أخرى: المفعول له
٤٢٥	 ثانياً - ما يقبل مع دلالة الحدث دلالة أخرى:
٤٢٥	 الأول - المفعول المطلق
٤٣٧	 الثاني - المسند إلى فاعل أو نائبه
٤٤١	 المبحث الثالث: المواقع العينية الحدثية
٤٤١	 مدخل
٤٤٦	 الأول - الخبر
٤٥٥	 الثاني - الحال
٤٦٦	 الثالث - النعت
٤٨٣	 خاتمة
٤٩٥	 المراجع

القسم الأول

(القسم التنظيري)

الباب الأول: دراسات نظيرية

الفصل الأول

التحليل التوزيعي في الدرس اللغوي الغربي

- مدخل.
- المبحث الأول: ضبط التحليل التوزيعي.
- المبحث الثاني: أهم مفاهيم التحليل التوزيعي بين الدرسين الغربي والعربي

الفصل الثاني

الوحدات التوزيعية الأساسية للعربية (أقسام الكلم)

- مدخل.
- المبحث الأول: محاولات إعادة التقسيم العشر عند اللسانيين العرب المحدثين.
- المبحث الثاني: تعقيب على المحاولات العشر لإعادة التقسيم.

الفصل الثالث

دلالة الوحدات التوزيعية الأساسية للعربية في العلوم العربية

قديماً وحديثاً

الفصل الأول

التحليل التوزيقي في الدرس اللغوي

مدخل

لم يُقدِّم درسُنا اللغوي المعاصر تصوُّراً كافياً للمفاهيم والتصورات اللغوية المختلفة لطور التوزيقيّة من الدرس البنوي^(١)، على الرغم ممّا للتحليل التوزيقي من أهمية خاصة؛ إذ يرد "بين أكثر المفاهيم أصالة في اللغويات"^(٢)، وهو يُمثِّلُ "التحدي الأكثر أصولية للغويات الوصفية"^(٣)؛ حيث إنه "جزءٌ مهمٌّ من الوصف التركيبي للموضوعات اللغوية"^(٤).

كما تتَمَثَّلُ أهمية هذا المفهوم في ارتباطه بكثير من المفاهيم اللغوية الحيوية، كالعلاقات الرأسية والأفقية والمكون المباشر، بل من المقرر أن "عمل تشومسكي (Chomsky)، إلى حدٍّ ما، ثمرة منهاج هاريس (Harris) التوزيقي؛ فقد كانت التحويلات في بيان تشومسكي (Chomsky) تُسوِّغُ بمعايير التوزيع"^(٥).

وقد نادى تشومسكي (Chomsky) بنظرية عامة للتركيب اللغوي تُعرِّفُ مفاهيمها... في إطار الخصائص المادية والتوزيقيّة للمنطوقات"^(٦).

وسوف ندرس هذه الصورة من خلال بحثين لضبط التحليل التوزيقي مفهوماً، وتصنيفاً، واتجاهاً، وموقعاً، ولبیان أهم مفاهيمه، ومعالجه، مع مراجعتها مع نظائرها، أو مقابلاتها في العربية وتراثها.

(١) لا نكاد نجد لمحات عن منهج التحليل التوزيقي للبنوية في الدرس العربي المعاصر إلا في القليل جداً من الأعمال، مثل: ميشال زكريا (١٩٨٠) *الألسنية (علم اللغة العام): مبادئ وأعلام*، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، و(١٩٨٢) *الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)*، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص ١٦٦-١٦٨، وحلمي خليل (١٩٨٨) *العربية وعلم اللغة البنوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث*، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ص ١٢٥-١٣٠.

(2) E. A. Moravcsik (1994) "Distribution", The Encyclopedia of Language and Linguistics, edited by R. E. Asher, Oxford: Pergamon Press, Vol.2, p. 1052.

(3) Ibid., Vol. 2, p. 1054.

(4) Ibid., Vol. 2, p. 1053.

(5) P. H. Matthews (1974) *Morphology: An Introduction to the Theory of Word Structure*, Cambridge: Cambridge University Press, p. 194.

(6) Robert de Beaugrand (1991) *Linguistic Theory: The Discourse of Fundamental Works*, London: Longman, p. 356 & Noam Chomsky (1957) *Syntactic Structures*, The Hague. Paris: Mouton, p. 54.

المبحث الأول: ضبط التحليل التوزيعي في الدرس الغربي

يَتِمُّ ضبط التحليل التوزيعي من خلال الجوانب الأربعة الآتية:

أولاً. التوزيع مفهوماً

يقوم التوزيع بأمرين، هما:

١. حَصْرُ أفراد عنصرٍ ما أو أَوْجُهه، كصور الجمع الثلاث في العربية، وهي: جمع

التكسير، والجمع المذكر السالم، والجمع المؤنث السالم.

٢. توزيعها على سياقات مختلفة، كأن نوزع صور الجمع في العربية على مجموعات

الأسماء التي تقبلها كل صورة؛ فللمذكر السالم طائفة أسماء تقبله، وللمؤنث

السالم ثانية، ولجمع التكسير طائفة ثالثة تقبله وإن لم تتضبط بضابط.

وإذا انتقلنا إلى الإنجليزية، وجدنا اللاحقة /-s/، التي تعلّم المضارع للمفرد

الغائب، ذات توزيع خاص؛ حيث تقتصر على "نهاية أي فعل غير مساعد" ^(١).

يُشار - إذن - إلى ما يتم توزيع العنصر معه، أي ما يرد معه العنصر من

الكلمات، بالسياقات التي يرد فيها. ونستطيع أن نتكلم عن نوعين من السياقات

التي تكون للعنصر اللغوي، وهما "السياقات التي يمكن أن يظهر فيها العنصر في

مقابل السياقات التي لا يمكن أن يظهر فيها" ^(٢).

ويعني ذلك أن البرنامج التوزيعي يتم بإجراءين، أو في "خُطَوَتَيْنِ رئيسيتين،

هما: تحديد أفراد العنصر، وبيان توزيع هذه العناصر مع بعضها البعض" ^(٣).

ويمكن - أيضاً - أن يشار إلى توزيع العنصر بأنه "الحالة التي تظهر عليها

أفراد العنصر... أو ترتيبات ظهور العنصر أو تَكَرُّر ظهوره" ^(٤).

وما دام التوزيع يقوم بتحديد أفراد العنصر أو أَوْجُهه، والوقوف على ما تَرِدُ

فيه من سياقات، فلا بد أن يقوم التوزيع على فكرة الإحصاء التي بَيَّنْتُ، في المثال

(1) Laurie Bauer (1988) *Introducing Linguistic Morphology*, GB: Edinburgh University Press, p. 242.

(2) H. A. Jr. Gleason (1969) *An Introduction to Descriptive Linguistics*, New York: Holt, Rinehart & Winston, p. 56.

(3) R. H. Robins (1964) "General Linguistics: An Introductory Survey", UK: Longman Group Limited, note 5, p. 293 & Allerton, D. J. (1979). *Essentials of Grammatical Theory: A Consensus View of Syntax and Morphology*, London: Routledge & Kegan Paul, p. 94.

(4) Merriam Webster Editorial Staff, (1994) *Merriam- Webster Collegiate Dictionary*, Tenth Edition, Merriam- Webster, Inc.

الآتي، التكرار الخاص بدرجات حصل عليها طُلابُ فصلٍ ما. وقد سُجِّلَتْ درجات الامتحان وَفَّقَ توزيعها على الطلاب، أي تكرار ورودها عند الطلاب، كما يأتي:

درجات الامتحان	١٠	٢٠	٣٠	٤٠	٥٠	٦٠	٧٠	٨٠	٩٠	١٠٠
التكرار	١	١	٣	٧	١٠	٦	٥	٢	٢	٠ ^(١)

شكل: (١).

ثانياً. التوزيع تصنيفاً

وردت عدة تصنيفات للتحليل التوزيعي وَفَّقَ العوامل الآتية^(٢):

الأول - استغراق الموضوع لكل السياقات، وعدم استغراقه لها:

ويقع التوزيع معه في نمطين:

١. التوزيع الجامع (universal distribution): وفيه "يظهر العنصر في كل السياقات المتصلة بعضها ببعض بداخل نطاق معين، مثل: ... الحركات التي لها توزيع شامل لكل كلمات الإنجليزية"^(٣)؛ فلا تخلو كلمة في الإنجليزية من حركة، أو أكثر.

ومثاله في تراثا اللغوي ما قام به الخليل عندما راجع الكلمات الرباعية والخماسية، وبَيَّنَ أنه لا يمكن أن تخلو واحدة منها من حروف الدَّلَقِ، قال عن توزيع حروف الدَّلَقِ: "فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية مُعَرَّاة من حروف الدَّلَقِ، أو الشفوية ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك، فاعلم أن تلك الكلمة مُحَدَّثَةٌ مُبَدَّعَةٌ، ليست من كلام العرب"^(٤).

٢. التوزيع غير الجامع (الناقص) (nonuniversal distribution): ويقوم هذا التوزيع حين "يظهر العنصر في بعض السياقات المتصلة بعضها ببعض (لكن ليس كل) سياقات النطاق"^(٥)، وهو نوعان:

أ. التوزيع المُنظَّم أو غير الاعتباري (patterned/ nonrandom) distribution: ويراد به التوزيع الخاضع لنظام ما، وهو يقوم حين تكون "المجموعة الفرعية الخاصة

(1) Jack Richards (et al.) (1985) *Longman Dictionary of Applied Linguistics*, G B: Longman Group, p. 86.

(٢) قمنا باستنباط مجموعة المعايير المذكورة هنا لتغطية الأصناف المختلفة التي عرض لها اللغويون التوزيعيون، وقمنا باستقراء التراث العربي للوقوف على ما يمكن أن يوازي ما يندرج تحتها من أنماط للتحليل التوزيعي، وقد مُثِّلْنَا لها بأمثلة من العربية لتقريبها قدر المستطاع.

(3) Moravcsik (1994) "Distribution", *The Encyclopedia of Language and Linguistics*, Vol.2, p.1052.

(٤) الخليل بن أحمد (١٩٨٠) *كتاب العين*، ج ١، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بغداد، ص ٥٣.

(5) Moravcsik (1994) "Distribution", *The Encyclopedia of Language and Linguistics*, Vol. 2, p.1052.

للسياقات التي يظهر فيها شيء ما خاضعةً للتعميم" ^(١). ومن هذا النمط من التوزيع في العربية توزيع جمع المذكر السالم الذي يُعدُّ مُنظَّمًا، أي خاضعًا لنظام، من جهة أن المجموعة الفرعية التي يدخلها من الأسماء تُرتبُ بشروط معينة، وهو يُعدُّ توزيعًا ناقصًا. أيضًا. من جهة عدم وروده في جميع الأسماء.

ب. التوزيع الاعتيادي (random distribution): يقول اللسانيون بالتوزيع الاعتيادي حين لا يكون ثمة تعميم، أو قانون يضبط توزيع عنصر لغوي ما، أي حين لا يقوم توزيع منضبط؛ فهو يقوم "عندما لا يمكن تغطية مجموعة السياقات التي يظهر فيها عنصر ما بتعميم" ^(٢). ومثاله في العربية توزيع جمع التكسير بالنسبة للأسماء؛ إذ ليس له ضابط نستطيع به أن نُقرَّر أن ورود جمع التكسير في كذا من أقسام الاسم، وهذا بخلاف جمع المذكر السالم الذي له مجموعة معينة من الأسماء. ويمكننا إخراجُه من إطار التوزيع، وجَعَلُه مقابلًا للتوزيع، أي حالة اللا توزيع، وهو يذكر في مقابلة التوزيع ليتضح التوزيع المنظم من مقابلة غير المنظم.

الثاني. علاقة سياقات عنصر بسياقات عنصر آخر:

يُقدِّم هذا العامل أربعة أنماط، هي:

١. المتساوي أو المتكافئ: ويكون هذا التوزيع "إذا ظهرت وحدتان، أو أكثر في مدى سياقات واحد؛ قيل: إنهما متكافئتان توزيعيًا (أي لهما توزيع واحد)" ^(٣)، كتوزيع صيغة منتهى الجموع، والاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة، أو الممدودة بالنسبة لعلامة الإعراب؛ إذ يتطابقان في إعراب الممنوع من الصرف. ويمكن تصوير علاقة التساوي هذه، والتمثيل لها من العربية كما يأتي:
- ٢- المتكامل: ويكون ذلك النوع من التوزيع "إذا لم يكن للوحدتين سياقات مشتركة، كانتا في توزيع متكامل" ^(٤)، كَأَنَّ يَتَوَزَّعَ "صوتان، أو أكثر في صيغ اللغة؛ بحيث لا يظهر مطلقاً أحد الصوتين في الموضع الذي يظهر فيه الآخر" ^(٥).

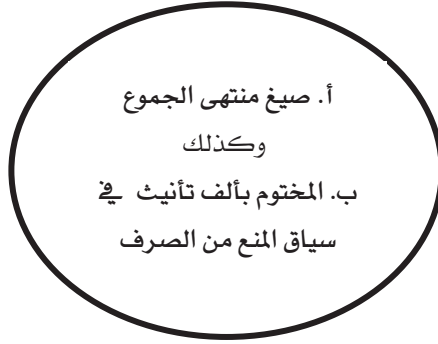
(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) John Lyons (1968) *Introduction to Theoretical Linguistics*, Cambridge: Cambridge University Press, p.70.

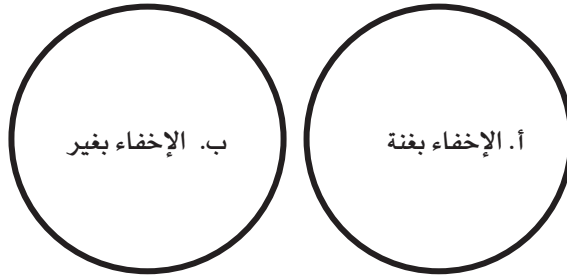
(4) Ibid.

(5) Bernard Bloch & George L. Trager (1942) *Outline of Linguistic Analysis*, Baltimore: Linguistic Society of America, p. 42.



(توزيع متساوٍ في سياق المنع من الصرف)
(وقوع المنع من الصرف على جميع أفرادهما)
شكل: (٢).

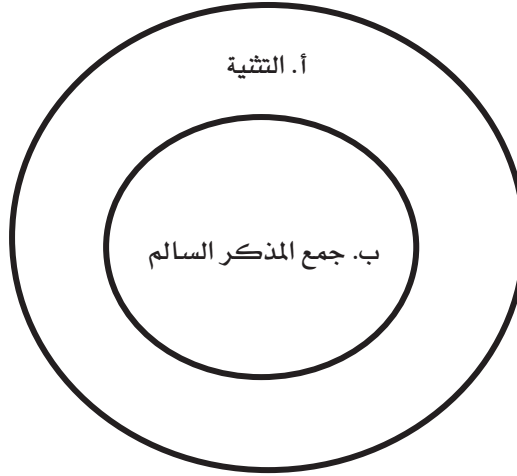
ويشترط فيه "أن تعرض الأفراد تشابهاً عائلياً معيّناً، وألا يظهر أي فرد من العائلة في السياق الصوتي الذي يمكن أن يظهر فيه فرد آخر منها"^(١). ويعني ذلك أنه يظهر فيما يعرف بالألوفونات مثل أفراد النون إظهاراً وإخفاءً وإدغاماً وقلباً؛ حيث تتكامل هذه الأفراد بأن يأخذ كل فرد سياقاً صوتياً لا يظهر فيه الآخر، كالنون المظهرّة ترد قبل الأصوات الحلقية، والمقلوبة قبل الباء ... إلخ. ويمكن تصوير علاقة التكامل هذه، والتمثيل لها من العربية كما يأتي:



(توزيع متكامل في سياق صور نطق النون الساكنة)
(لا يجتمع الحكمان في سياق صوتي واحد).
شكل: (٣).

(1) Erik Fudge (1990) "Language as Organised Sound: Phonology", An Encyclopedia of Language, edited by Collinge, London: Routledge, p. 33.

٢. المُتَضَمَّن: وهو أن "يَشْمَلَ توزيعُ وحدة توزيع وحدة أخرى دون أن يساويه"^(١). ومثاله في العربية توزيعا التنثية، وجمع المذكر السالم بالنسبة للأسماء؛ إذ تدخل التنثية أصناف أسماء أكثر مما يدخل جمع المذكر السالم، فالتنثية أوسع دائرة في الأسماء من جمع المذكر السالم، كما يُبينُ الرَّسْمُ الآتي:



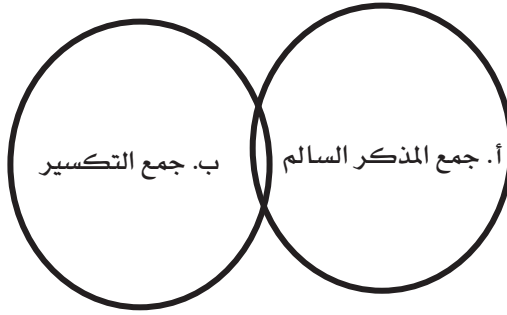
توزيع متضمن في سياق العدد (التنثية والجمع)
(وقوع ما يُجْمَعُ جَمْعَ مُذَكَّرٍ سالماً بعضاً مما يُنْثَى)

شكل: (٤).

- ومن أمثله في العربية توزيع الاسم الجامد والمشتق العامل في المواقع النحوية؛ إذ يتوزع الاسم الجامد والمشتق العامل على المواقع التي تستلزم الاسمية؛ إذ إنهما من قبيل الأسماء؛ ومن ثم فإن توزيعهما متضمن في توزيع الاسم بشكل عام.
٣. المتقاطعات: إذا اشتركت الوجدتان في سياقات، واستقلَّت كل واحدة منهما بسياقات^(٢)، كان بينهما عمومٌ وخصوصٌ وجهي. كتوزيع جمعي المذكر السالم والتكسير الذي يعكس علاقة التقاطع كما يبينه الرسم الآتي:

(1) Lyons (1968) *Introduction to Theoretical Linguistics*, p. 70.

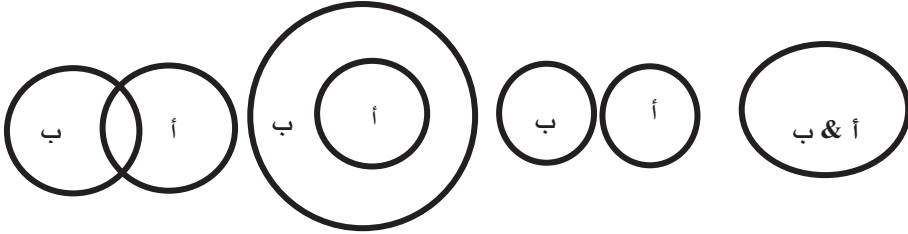
(2) Ibid., p. 71.



(توزيع متقاطع في سياق الجمع)

تتشترك بعض الكلمات في جواز جمعها جمع مذكر سالماً، وجمع تكسير، وتستقل بعض الكلمات بإحدى صورتَي الجمع هاتين دون الأخرى.
شكل: (٥).

ويجمع اللغويون مختلف العلاقات التي تقوم بين سياقات وحدة، وسياقات وحدة أخرى، ويُمثَّل برسم توضيحي يجمع بينها على النحو الآتي^(١):



توزيع متقاطع

توزيع متضمن

توزيع متكامل

توزيع متساوٍ

شكل: (٦).

ويُقسَّمُ التوزيعُ وَفْقَ عَلاَقَةِ سياقات عنصر بسياقات عنصر آخر إلى ما يأتي:

١. التوزيع التقابلي: وهو الذي يقال له - كذلك - التوزيع المتوازي للوحدات؛ إذ يمكن أن يحل بعضها محل بعض بأن يقابل توزيع الوحدة توزيع الأخرى ويوازيه.
٢. التوزيع غير التقابلي: ويُسمَّى غالباً التوزيع المتكامل^(٢)، من جهة أنهما يتتامان، لا يتفقان ولا يتقاطعان.

وبناء على ما سبق، فإننا إذا أردنا أن نحدد توزيعات العناصر اللغوية، فإنه يلزمنا أن نقوم بالخطوات الآتية:

(1) Ibid.

(2) F. Dinneen (1967) *An Introduction to General Linguistics*, New York: Holt, Rinehart & Winston, Inc. p.11.

- أ. رصد شروط ورود العناصر أو الوحدات اللغوية في مختلف تراكيب اللغة، وتمثل هذه الشروط مجموعة الحالات أو السياقات اللغوية التي ترد فيها العناصر أو الوحدات اللغوية في التراكيب اللغوية.
- ب. مقارنة هذه الشروط التي تمثل الحالات أو السياقات التي ترد فيها الوحدات في التراكيب اللغوية بعضها ببعض.
- ج. تحديد علاقات سياقات توزيع الوحدات ببعضها ببعض من حيث التوافق التام أو التقاطع أو التمايز... إلخ.
- د. تصنيف هذه التوزيعات وفق علاقات التوافق التام والتقاطع والتمايز... إلخ.

ثالثاً. التوزيع اتجاهًا: التسمية. البداية. الرواد. الرموز. الأعمال

يُمثِّلُ الدرس التوزيقي آخر أطوار البنيوية (Structuralism). كما تَتَرَدَّدُ تسمية هذا الطور من الدرس اللغوي بين كل من التوزيعية، والبلومفيلية، ووصفية شمال أمريكا؛ نظراً لأنه لا يُمثِّلُ نظرية بقدر ما يمثل اتجاهًا يتسع لعدة نظريات؛ فقد وُصِفَ بعض لغويي هذه الفترة بأنهم توزيعيون^(١)، وُسَمِيَ "خطأً" المجموعة المتمرّنة تحت يد هاريس (Harris) وتراجر (Trager) بالبلومفيليين^(٢).

ويشير بعض اللغويين "إلى هذه المجموعة باسم وصفيي شمال أمريكا، وهو الاسم الذي استخدموه لأنفسهم تكراراً مفضلاً على الاسم الأعم البنيويين"^(٣). وقد بدأ استخدام هذا المصطلح في علم اللغة "في الفونولوجي أصلاً، لكنه وُسِّعَ مؤخراً إلى وحدات لغوية أخرى، فأصبح مفهوم التوزيع في بعض المناهج مبدأً تفسيرياً رئيسياً"^(٤) "يَقْبَلُ التطبيق على كل مستويات التحليل اللغوي"^(٥).

ويرجع أول استخدام صريح لهذا المفهوم تحت مصطلحه التوزيع إلى سوادش (Swadesh)^(٦). على أن هيمنة مفهوم التحليل التوزيقي تنظيرياً لا تطبيقياً^(٧) قد بدأت

(1) Ibid., p. 110.

(2) John G. Fought (1992) "American structuralism", International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, Oxford: Oxford University Press, Vol. 2, p. 174.

(3) Terence Moore & Christine Carling (1982) *Language Understanding: Towards a Post Chomskyan Linguistics*, New York: St. Martin's Press, p. 20.

(4) David Crystal (1985) *A Dictionary of Linguistics and Phonetics*, UK: Basil Blackwell, p. 100.

(5) Martin Atkinson (et. al.) (1981[1985]) *Foundations of General Linguistics*, London: George Allen & Unwin, p. 158.

(6) Morris Swadesh (1934) "The phonemic principle", *Language* 10, pp. 117- 29. Reprinted in *Readings in Linguistics*, edited by Martin Joos (1958), Washington: American Council of Learned Societies. pp. 32- 37.

(7) حاول بعض اللغويين التماس أصول تطبيقية للتوزيع في الدرس الغربي التراثي، ومن ذلك محاولة ربط دينين (Dinneen) بين مفهوم القياس في تطبيق ثراكس (Thrax) وبين التوزيع بتصوره المعاصر، وهي تعتمد في دعواها على

في الأربعينيات؛ حيث أصبح "نموذج الوصف المفضل"^(١). ويُعد بلومفيلد (Bloomfield) وسابير (Sapir) وسوسير (Saussure) رؤاد هذا الاتجاه من البنوية؛ إذ اقترح بلومفيلد (Bloomfield) "نظريته العامة للغة التي طوّرها تلاميذه ونظموها تحت اسم التوزيعية"^(٢). كما كان سابير (Sapir) وبلومفيلد (Bloomfield) "فاعلين ... في تهذيب المنهج التحليلي المعروف بالتوزيعي؛ لأن تصنيفهما للعناصر يقوم طبقاً للسياقات التي تظهر فيها"^(٣). بل يُعد التحليل التوزيعي "استنباطاً للمفهوم السوسيري للعلاقات الأفقية والرأسية (Syntagmatic and paradigmatic relations)، مع تركيز خاص على العلاقات الرأسية (paradigmatic relations)"^(٤).

أمّا رموزهم فقد تملت في جيل "من الشبان يشمل بلوتش (Bloch) وتشارلز هوكت (Charles Hockett) وأرشيبالد هيل (Archibald Hill) ودبليو نيلسون فرانسيس (W. Nelson Francis)"^(٥) "وزليج هاريس (Zellig Harris) ... ومارتن جوز (Martin Joos) وهنري لي سميث (Henry Lee Smith) وجورج تراجر (George Trager) ورلون ويلز (Rulon Wells)"^(٦).

كما يشار - مع جملة من المقالات - إلى كتاب زليج هاريس (Zellig Harris) (1951) (Methods in Structural Linguistics) الذي "أكسبه شهرة بوصفه عالماً"^(٧) لكونه "صياغة متماسكة بشكل فوق عادي للغويات التوزيعية"^(٨)، وكتاب فرايز (Fries) (The Structure of English) "بوصفه تطبيقاً تربوياً لامعاً للتوزيع"^(٩).

-
- (1) R. H. Robins (1968) *A Short History of Linguistics*, Bloomington: Indiana University Press, P. 110.
 - (2) Oswald Ducrot & Tzvetan Todorov (1981) *Encyclopedic Dictionary of the Sciences of Language*, Translated by Catherine Porter, Oxford: Blackwell Reference, p. 31.
 - (3) John E. Joseph (1995) "Trends in Twentieth-Century Linguistics: An Overview", Concise History of the Language Sciences from the Sumerians to the Cognitivists, edited by E. F. K. Koerner & R. E. Asher, Cambridge: Cambridge University Press, p. 225.
 - (4) John E. Joseph (1995) "Saussurean Tradition in Linguistics", Concise History of the Language Sciences from the Sumerians to the Cognitivists, edited by Koerner & Asher, p. 237.
 - (5) Ibid., p. 174.
 - (6) John G. Fought (1995) "American Structuralism", Concise History of the Language Sciences from the Sumerians to the Cognitivists, edited by E. F. K. Koerner & R. E. Asher Cambridge: Cambridge University Press, p. 303.
 - (7) Encyclopedia Britannica Staff (1997) "Harris, Zellig Sabbetai", Britannica CD. Version 97. Encyclopedia Britannica, Inc.
 - (8) Fought (1995) "American structuralism", Concise History of the Language Sciences, p. 304.
 - (9) Fries (1952) *The Structure of English: An Introduction to the Construction of English Sentences*, New York: Harcourt Brace.

رابعاً . التوزيع موقعاً

ورد الاتجاه التوزيقي بين اتجاهي الدرس اللغوي المشهورين البنيوي والتوليدي؛ حيث كان آخر الأول، ومقدمةً للثاني. وقد ارتبط ببعض مفاهيمهما تأثراً وتأثيراً. وأهم ما يلزم تسجيله بهذا الصدد ما يأتي:

١. التوزيعية والبنيوية: تُعدُّ التوزيعية - كما أشرنا منذ قليل - طوراً من أطوار البنيوية أو من نتائجها، وتوصف البنيوية الأمريكية بأن "التوزيعية سِمَتُها المُمَيِّزة"^(١)؛ ولذلك فإن رؤاد البنيوية هم أنفسهم رواد التوزيعية، مثل سوسير (Saussure) وبلومفيلد (Bloomfield) وسابير (Sapir) الذي "أسهم هو وتلاميذه على الأقل بقدر ما أسهم بلومفيلد (Bloomfield) والبلومفيلديون الجُدد في تهذيب المنهج التوزيقي"^(٢)، بل إن دستور المنهج التوزيقي (Methods in Structural Linguistics) "يمكن أن يُعدَّ، إلى حد بعيد، تطوراً لجهات معينة للبلومفيلدية"^(٣).

وهما يشتركان في أنهما يقصدان إلى استتباط تعميمات نحوية للمادة اللغوية؛ ولهذا السبب صار مصطلح التوزيع، ومصطلح البنيوي مشتركين^(٤).

وتُعدُّ العلاقات الأفقية والرأسية (syntagmatic and paradigmatic relations) التي "يمكن أن تكون السمة المُمَيِّزة للغويات القرن العشرين"^(٥) أهم نقطة عالجهما التوزيقيون من البنيوية. بل يرى بعض اللغويين أن: "المنهج التوزيقي... استتباط للمفهوم السوسيري مع تركيز خاص على العلاقات الرأسية paradigmatic relations"^(٦) التي سَمَّاها العلاقات الاقتترانية (associative)، وتُمثِّلُ العلاقة بين الوحدات اللغوية التي يمكن أن يحل بعضها محل بعض في سياق ما^(٧). وتتفق مع التوزيع في قيام التوزيع على بيان السياقات التي ترد فيها الوحدة اللغوية؛ ومن ثمَّ تتحدَّدُ الوحدات الخاصة بكل سياق.

(1) Moravcsik (1994) "Distribution", The Encyclopedia of Language and Linguistics, Vol. 2, p.1053.

(2) Joseph (1995) "Trends in Twentieth- Century Linguistics: An Overview", Concise History of the Language Sciences, p. 225.

(3) Robins (1968) A Short History of Linguistics, p. 110.

(4) Lyons (1968) Introduction to Theoretical Linguistics, p. 157.

(5) Joseph (1995) "Saussurean Tradition in Linguistics", Concise History of the Language Sciences, p. 238.

(6) Ibid.

(7) Ferdinand de Saussure (1959) Course in General Linguistics, Translated with Introduction and notes by Wade Baskin, New York: McGraw- Hill Book Company, pp. 122f.

٢. التوزيعية والتوليدية: يناقش اللغويون موقع الاتجاه التوليدي من الاتجاه التوزيعي^(١)، فيرى بعضهم أن "نظام تشومسكي (Chomsky) للنحو التحويلي قد طُوِّرَ على أساس من عمله مع هاريس (Harris)"^(٢).
- كما يشير بعضهم إلى "أن هذا التواصل قد عُيِّنَ بالدعاية"^(٣).
- وهم يناقشون الصلة من خلال ما يأتي:
- ورود مفهوم تحليل المكون المباشر (immediate constitute analysis)^(٤) في الاتجاه التوليدي الذي يُقدِّمه في الرسم الشجري (tree diagram) ويُعدُّ أساساً لقواعد تركيب العبارة (phrase structure rules)؛ إذ إن هذا المفهوم "يتمركز على حقائق توزيعية"^(٥)، بل يُمثِّلُ "سِمَةً رئيسيةً للغويات البنيوية البلومفيلية"^(٦).
 - ورود مفهوم التوزيع في الدرس التوليدي المبكر، يقول بعضهم عن تشومسكي (Chomsky): إن "النظرية اللغوية - بصفة عامة - بالنسبة له كما بالنسبة لزيلج هاريس (Zellig Harris) نظرية عامة للعلاقات التوزيعية"^(٧).
- ويشير آخر إلى أنه قد "هتَمَّ لَوْقَتٍ في البدء تلميذُ لهاريس (Harris) هو اللغوي الأمريكي تشومسكي (Chomsky) الذي دَفَعَ التوزيعية إلى أقصى نتائجها، بتشكيل المفاهيم التوزيعية... وقد اقترح بعد ذلك منهجاً جديداً للغويات سَمَّاهُ التوليدي. وهو منهج يعارض المبادئ التوزيعية، وقد حلَّ محلَّها بسرعة بصفته أساساً للبحث اللغوي الأمريكي"^(٨).

(١) مثل هاريس (1957) "Co-occurrence and Transformation in Linguistic Structure", Language 33, pp.

P. H. Mathews (1981) *Syntax*, Cambridge: Cambridge University Press. ومثل ماتيسوس (Mathews) في: 283- 340

(2) John Lyons (1997) "Linguistics: Chomsky's Grammar", Britannica CD. Version 97. Encyclopedia Britannica, Inc.

(3) Mathews (1981) *Syntax*, p. 293.

(٤) يرجع مصطلح المكونات المباشرة (immediate constituents) إلى أن هذا المنهج يحل كل وحدة نحوية إلى الوحدات التي تتكون منها وتليها مباشرة إلى أن ينتهي التحليل إلى الوحدات النهائية التي لا تقبل التحليل، أي ترجع التسمية إلى أن هذا المنهج ينتقل من الوحدة إلى ما تحتها مباشرة إلى أن يصل إلى الوحدة النهائية الصغرى التي لا تقبل التحليل.

(5) P. Jacobson (1994) "Constituent Structure", The Encyclopedia of Language and Linguistics, edited by R. E. Asher, Oxford: Pergamon Press, Vol. 2, p. 714.

(6) Crystal (1985) *A Dictionary of Linguistics and Phonetics*, p. 153.

(7) P. H. Mathews (1990) "Language as a mental faculty: Chomsky's progress", An Encyclopedia of Language, edited by N. E. Collinge, London: Routledge, p. 114.

(8) Ducrot & Todorov (1981) *Encyclopedic Dictionary of the Sciences of Language*, p. 37.

- ورود مفهوم التحويل في أواخر التوزيعية؛ إذ "اقترح هاريس في "تحليل الخطاب"^(١) استخدام التحويلات وسيلةً لتوسيع منهجه للتحليل الوصفي ليعبرَ حدود الجملة. لقد استفهم بعض اللغويين عمّا إذا كان النحو التحويلي ثورة، كما هو مأخوذ على ذلك. على أن العالمين قد طوّرا أفكارهما عن التحويل في سياقات مختلفة ولأغراض مختلفة. ليس التحويل بالنسبة لهاريس وسيلة لتحويل بنية عميقة إلى بنية سطحية كما في النحو التحويلي"^(٢).
- على أن أهمّ ما يميّز هذا الاتجاه اللغوي ويجعله تياراً متميّزاً بداخل اللغويات المعاصرة هو موقفه من بعض المفاهيم اللغوية، مثل:
- تحديد الوحدة اللغوية من خلال معايير التوزيع: وقد قدّم لها مفهوماً متميّزاً عما قدمته الجهود الأخرى؛ فقد ضبط الوحدة من خلال توزيعاتها في التركيب اللغوي بدلاً من ضبطها من خلال المعنى، كتعريف الاسم بأنه "ما يدل على شيء". وقد انتقدوا ذلك؛ لأن "كثيراً من الأسماء لا تُسمّى بوضوح أشياء"^(٣)، ورأى بعضهم أنه "يمكن أن يُشرَح لشخص أجنبي - جزئياً بلا ريب - معنى "قطة" بالإشارة إلى الحيوان المُسمّى بذلك، لكن لا يمكن أن يشرح معنى حرف الجر "إلى" بهذه الطريقة.
- وقد يكون من الضروري بدلاً من ذلك أن نقتبس عدداً من حالات استخدامها، ونشير بتلك الوسيلة إلى السياقات التي تظهر فيها ... هذا التوزيع بالنسبة للأجنبي هو السمة التي يمكن ملاحظتها بالشكل الأسير"^(٤). لقد اعتمدوا تعريف "الوحدات بمعايير التوزيع"^(٥).
- مصطلح الأقسام التوزيعية (distribution classes): يرجع إلى مفهوم التوزيع الذي يميّز هذا الاتجاه بعض مصطلحات أقسام الكلام، وهو مصطلح "القسم التوزيعي (distribution class) والقسم التوزيعي الداخلي (internal d. c.)، والقسم التوزيعي الخارجي (external d. c.)"^(٦).

(1) Z. S. Harris (1952) "Discourse Analysis", Language 28, pp. 1- 30.

(2) Encyclopedia Britannica Staff (1997) "Harris, Zellig Sabbetai", Britannica CD. Version 97.

(3) E. Haugen (1972[1950]) "Directions in Modern Linguistics", Readings in Modern Linguistics: An Anthology, by Bertil Malmberg, Mouton: Laromedelsforlagen, P. 258.

(4) Gleason (1969) An Introduction to Descriptive Linguistics, p.55.

(5) Eric P. Hamp (1969) "American Schools of Linguistics (other than Generative- Transformational)", Linguistics Today, edited by Archibald A. Hill, New York: Basic Books, Inc., Publishers, p. 247.

(6) Eric P. Hamp (1966). A Glossary of American Technical Linguistic Usage (1925- 1950), U S A: Spectrum Publishers, p. 28 & Eugene Nida [1965[1946]] Morphology: The Descriptive Analysis of Words, USA: The University of Michigan Press, p. 110.

- تحديد أقسام الكلم توزيعياً: ورد تحديد لأقسام الكلام معتمداً على التوزيع بصورة كاملة فيما قدمه فرايز Fries من خلال "وصفه الإنجليزية بامتلاكها أربعة أقسام صيغة Form Classes^(١) رئيسية وفقاً لأنواع السياقات التي يمكن أن ترد فيها. وقد أعطى أقسام الكلام هذه أرقاماً لبدلاً من إعطائها أسماءً، وهي تتقاطع ... مع الأقسام التقليدية الموروثة الأسماء والأفعال والصفات والظروف"^(٢).
- لقد استخدموا التوزيع لضبط "كل وحدة لغوية أدنى من مستوى الجملة بما في ذلك المورفيمات التي بُني تعريفها كذلك "على مفهوم التوزيع"^(٣).

المبحث الثاني: أهم مفاهيم التحليل التوزيعي بين الدرسين الغربي والعربي

مدخل

- يعالج هذا المبحث جُملةً من مفاهيم التحليل التوزيعي، مع تقديم تطبيقات لها من العربية، وما يقابلها في التراث العربي. وتتمثل هذه المفاهيم في:
- **الفرض:** وهو المُسَلِّمةُ الكَلْبِيَّةُ التي ينطلق منها التحليل التوزيعي في دراسته للغة. ويتَّصلُ الفرضُ في منطلق دراسة اللغة، أو بالتصور العام عن اللغة، كتصور اللغة ظاهرة ذات نظام أو عشوائية.
- **المنهج:** وهو الذي اعتمد عليه التحليل التوزيعي، وهو منهج الاستبدال الذي يتمثل في عَرَضِ مختلف الكلمات على الموقع النحوي لتحديد صلاحية بعض الكلمات دون بعض له، كعَرَضِ النحاة العرب لأقسام الكلم المختلفة على موقع الفاعلية ليقرروا ورود الاسم على اختلاف أنواعه فاعلاً دون الفعل والحرف.
- **المعيار:** وهو الذي يَضْبُطُ توزيع الوحدات اللغوية. وهو يتمثل في السياق؛ حيث يرتبط توزيع الوحدات بالسياقات.

(١) يُرادُ بمصطلح (form classes) أقسام الصيغة أقسام الكلام، وهو مصطلح قد استخدم بعد أن قامت اعتراضات على مصطلح (Parts of Speech) الذي يترجم أحياناً في الدرس العربي بمصطلح أقسام الكلام، وبعد أن اعترض على المصطلح الذي استخدم بديلاً له، وهو مصطلح أقسام الكلمة (word classes). انظر في مصطلح أقسام الصيغة ومفهومه، محمد عبدالعزيز عبدالدايم (١٩٩٦) "نظام أقسام الصيغة في النظرية النحوية"، حوليات الجامعة الإسلامية العالمية، العدد الرابع، ص ٢٥٧ - ٣١٥.

(2) Kirsten Malmkjaer (ed.) & James M. Anderson (1991) *The Linguistics Encyclopedia*, London: Routledge, p. 352 & Fries, C. C. (1952) *The Structure of English: An Introduction to the Construction of English Sentences*, New York: Harcourt Brace.

(3) Francis Katamba (1993). *Morphology*, New York: St. Martin's Press, p. 27.

يربط النحاة بين أفراد العنصر المدروس والسياق اللغوي الذي ترد فيه هذه الأفراد، وذلك كربطهم بين أفراد النون: إظهاراً، وقلباً، وإدغاماً، وإخفاءً، وبين الصوت التالي لها حلقياً، أو باءً... إلخ.

ومن ذلك - أيضاً - ربطهم بين صور الجمع تكسيراً، وتصحيحاً للمذكر وللمؤنث، وبين فئات الاسم التي يرد معها كلُّ صورة من صور الجمع. ويُعدُّ السياق الذي يرتبط به ورود مختلف أفراد العنصر اللغوي المدروس المعيار، أو الأساس الذي يُعَوَّل عليه النحوي في تحديد أفراد العنصر اللغوي.

• **العلاقات التركيبية:** وهي التي يُسَجَّلُها اللغوي بين عناصر الجملة التي يُحلَّلُها، وهي التي تُسمَّى في تراثنا - كذلك - بالوظائف أو الدلالات النحوية، كالابتداء، والخبرية، والفاعلية، والمفعولية... إلخ.

والحقيقة أن التحليل التوزيقي قد قَدَّمَ تَصَوُّرَهُ الخاصَّ الذي فَرَّعَ بِهِ من العلاقات التي يُقَرِّرُهَا التراث إلى علاقات أخرى أخذت ألقاباً تتمثل في علاقة الاعتماد المتبادل (interdependency)، وعلاقة التحديد (determination)، وعلاقة الكوكبة (constellation) التي سنعرض لها بالتفصيل في موضعها.

• **الصياغة النحوية:** وهي الصورة التي يختارها النحاة لتقديم بياناتهم المستفادة من تحليل الجملة. وهي، في نحونا العربي، صياغة تقريرية تقوم في شكل التقرير الذي يتكفل بتسجيل كل ما يخص كل عنصر في الجملة، كإعراب الفاعل - مثلاً - بأنه "اسم مرفوع بالفاعلية، وعلامة رفعه الضمة (الظاهرة/ المقدرة بسبب "التعذر/ الثقل/ اشتغال المحل")".

أمَّا النظرية التحويلية المبكرة - مثلاً - فقد اتخذت النموذج التصويري الذي يَتِمُّلُّ في شجرة التحليل، وقواعد تركيب العبارة.

أولاً. الفرض الأساسي للتحليل التوزيقي: التنظيمية لا العشوائية

ينطلق التوزيقيون في تحليلهم من رؤية معاكسة لرؤية العرب للنظام اللغوي؛ حيث يرون النظام اللغوي انحرافاً عن عشوائية لُغَوِيَّةٍ؛ "فالأشياء تظهر في الوجود بصورة عشوائية، ويستلزم أي انحراف عن العشوائية تفسيراً"^(١).

(1) Moravcsik (1994) "Distribution", The Encyclopedia of Language and Linguistics, Vol.2, p.1053.

ويعني ذلك أن العشوائية هي الفرض الأول للتوزيعيين، وأنهم يدرسون اللغة تفسيراً للخروج عن العشوائية. ويتمثل تفسيرهم لهذا الخروج في بيان التخطيط العام لتوزيع العناصر اللغوية بعضها مع بعض، وبيان النظام العام لهذا الورد؛ فهم يعدّون رصد توزيعات العناصر اللغوية، وتعميمها بقواعد عامة نوعاً من التفسير. أمّا الدرس اللغوي العربي فينطلق من قناعة بأنّ لغة نظاماً خاصاً دقيقاً، يقول بعض اللغويين العرب: "إذا تأملتُ حالَ هذه اللّغة الشريفة الكريمة اللطيفة، وجدتُ فيها من الحكمة، والدقة، والإرهاف، والرقّة ما يملك عليّ جانبَ الفكر، حتّى يكاد يطمحُ بي أمام غلوة السحر"^(١). وتكشف هذه القناعة عن أن الفرض الأول لهذا الدرس يتملّ في وجود نظام لغوي دقيق.

وقد ضبّطت دراسة اللغة: هذا النظام معيارياً علاجاً للحن الذي فشا على بعض الألسنة بسبب التطور اللغوي. سأل الحجاج يحيى بن يعمر: "أتجدني ألحن؟ قال: نعم في كتاب الله. قال: ذلك أشنع له. ففي أي شيء في كتاب الله؟ قال: قرأت ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسْكَنٌ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٢)، فترفع أحب، وهو منصوب. قال: إذن لا تسمعي ألحن بعدها أبداً. فنفاها إلى خراسان"^(٣).

وضبّط الدرس اللغوي النظام اللغوي جمالياً ببيان صور التأليف التي ينطوي عليها النظام، وبها يتفاوت بيان المتكلم؛ إذ "لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيدٌ منطلقٌ، وزيدٌ ينطلقٌ، وينطلقُ زيدٌ، ومنطلقُ زيدٌ، وزيدٌ المنطلقُ، والمنطلقُ زيدٌ، وزيدٌ هو المنطلقُ، وزيدٌ هو منطلقٌ. وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: إن تخرجُ أخرجُ، وإن خرجتَ خرجتُ، وإن تخرجُ فأنا خارجٌ، وأنا خارجٌ إن

(١) أبو الفتح عثمان بن جني (١٩٥٧) / الخصائص، ج ١، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ص ٤٨.

(٢) سورة التوبة (٢٤).

(٣) أبو سعيد الحسن السيراقي (١٩٥٥) / أخبار النحويين البصريين، القاهرة: مطبعة الحلبي، ص ١٧-١٨.

خَرَجْتَ، وأنا إنْ خَرَجْتَ خارجٌ. وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك: جاءني زيد مسرعاً، وجاءني يسرع، وجاءني وهو مسرع، أو هو يسرع، وجاءني قد أسرع، وجاءني وقد أسرع. فيعرف لكل من ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له^(١).

ولا يخفى أن قضية الإعجاز القرآني قد تَصَدَّرَتِ الدرس البلاغي الذي قام ببيان النظام اللغوي للعربية أو النظم اللغوي بتعبيره. ولا يخفى - على أية حال - أن افتراض العشوائية في أصل اللغة ممّا يعود إلى قضية نشأة اللغة، وهو فرع عنها؛ ومن ثمّ لا يُعَدُّ الحديث عنها من أولويات البحث عند اللغويين في الوقت الراهن.

ثانياً. المنهج المعتمد للتحليل التوزيقي

قام الدرس التوزيقي على منهج الاستبدال (substitution)^(٢) الذي يُعَدُّ طريقة ضرورية لضبط ما يرد في الموقع النحوي من وحدات مختلفة، كتحديد ما يشغل المواقع النحوية من أقسام الكلام. وقد ورد هذا المنهج في كتاب هاريس (Harris) الذي "يُنْخَصِرُ في تمثيل مبدأ واحد، ومنهج واحد للتحليل والوصف اللغويين: وقد كان المبدأ هو مبدأ التوزيع النسبي، كما كان المنهج هو منهج الاستبدال"^(٣). وهو يقوم بتحديد عضوية الأفراد لقسم ما؛ إذ: "تُشَكَّلُ أقسام المورفيمات بأن يوضع في قسم واحد منها كل المورفيمات التي تقبل أن يُسْتَبَدَل بعضها ببعض في المنطوقات"^(٤).

وقد اعتمد نحائنا في تحديد ما يرد في الموقع النحوي - إلى حدٍّ ما - على الاستبدال. ومن ذلك بيانهم أن ما يَرِدُ في موقع الابتداء يكون بما يدل على جثة أو حدث، ومن ذلك - أيضاً - رصد ما يرد خبراً من أقسام الكلام وتحديد الفروق الدلالية بين ورود مختلف الأقسام. وأهم ما يلاحظ على تطبيقهم لفكرة الاستبدال:

(١) عبد القاهر الجرجاني (١٩٨٤) دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، القاهرة: مكتبة الخانجي، ص ٨١ - ٨٢.

(٢) ورد المفهوم تحت مصطلح آخر غير التوزيع في عمل بلومفيلد (Bloomfield)؛ حيث استخدم للمفهوم نفسه مصطلح تناوب الكلمة (altering the word) انظر: "Directions in Modern Linguistics" (1972) Haugen, p. 258. وكذلك:

L. Bloomfield (1935[1933]) *Language*, London: George Allen & Unwin LTD.

(3) McQuown (1952) "Review: Methods in structural linguistic" by Harris", *Language* 28, p. 495.

(4) Harris (1958) "From morpheme to utterance", *Readings in Linguistics*, p. 142.

• أنهم لا يُقدِّمون البدائل باستعراض جُمْلَةٍ ما يصلح للموقع النحوي إحصاءً، وإنما يصنفون البدائل التي ترد في الموقع النحوي لوضع ضابط عام يحددها، ويمنع اندراج غيرها، ومن ذلك قولهم عن المبتدأ: "ما كان على ضربين" جثة وحدث... الجثة ما كان عبارة عن شخص^(١). فالنص، كما لا يخفى، يُصنّف أقسام الاسم الواردة، ويُقرّر به ضابط الورود في هذا الموقع النحوي، وهو "وقوع الاسم على اختلاف أصنافه"، ولا يستطرد في استعراض أقسام الاسم الفرعية التي ترد في هذا الموقع.

• أنهم يُصوّن على ما بيّنَها من الفروق الدلالية، يقول عبد القاهر:

"لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: "زيدٌ منطلقٌ"، و"زيدٌ ينطلقٌ"، و"ينطلقُ زيدٌ"، و"منطلقُ زيدٌ"، و"زيدُ المنطلقُ"، و"المنطلقُ زيدٌ"، و"زيدُ هو المنطلقُ"، و"زيدٌ هو منطلقٌ"، وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: "إنْ تَخْرُجْ أَخْرُجْ"، و"إنْ خَرَجْتَ خَرَجْتُ"، و"إنْ تَخْرُجْ فَأَنَا خَارِجٌ"، و"أَنَا خَارِجٌ إنْ خَرَجْتُ"، و"أَنَا إنْ خَرَجْتَ خَارِجٌ"، وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك: "جاءني زيدٌ مسرعاً"، و"جاءني يسرع"، و"جاءني وهو مسرع"، أو "هو يسرع"، و"جاءني قد أسرع"، و"جاءني وقد أسرع". فيعرف لكل من ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له. وينظر في الحروف التي تشترك في معنى، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلاً من ذلك في خاص معناه، نحو: أن يجيء بـ"ما" في نفي الحال، وبـ"لا" إذا أراد نفي الاستقبال، وبـ"إن" فيما يترجح بين أن يكون وأن لا يكون، وبـ"إذا" فيما علم أنه كائن. وينظر في الجمل التي تسرد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء، وموضع الفاء من موضع "ثم"، وموضع "أو" من موضع "أم"، وموضع "لكن" من موضع "بل". ويتصرف في التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير في الكلام كله، والحذف والتكرار والإضمار والإظهار، فيصيب بكل من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة وما ينبغي له"^(٢).

(١) ابن جني (١٩٧٩) /اللمع في العربية، تحقيق حسين محمد شرف، القاهرة: عالم الكتب، ط١، ص ١١٢.

(٢) الجرجاني (١٩٨٤) دلائل الإعجاز، ص ٨١ - ٨٢.

وهو يُفصّل جانباً منها بعرض الصور المختلفة للخبر، وبيان الفروق البلاغية بينها، ويحدد توزيعها على المقامات التي ترد فيها، يقول عن الفرق بين وجوه الخبر:

"الفرق بين الإثبات إذا كان بالاسم، وبينه إذا كان بالفعل. وهو فرق لطيف تمسُّ الحاجة في علم البلاغة إليه. وبيانه أن موضوع الاسم أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدد شيء بعد شيء. فإذا قلت: "زيد منطلق" فقد أثبت الانطلاق له فعلاً من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: "زيد طويل وعمرو قصير"... وأمّا الفعل فإنه يُقصد فيه إلى ذلك. فإذا قلت: "زيد ها هو ذا ينطلق"، فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً، وجعلته يزاوله ويُزجيه... ومن فروق الإثبات أنك تقول: "زيد منطلق"، و"زيد المنطلق"، و"المنطلق زيد"، فيكون لك في كل واحد من هذه الأحوال غرض خاص وفائدة لا تكون في الباقي... إذا قلت: "زيد منطلق" كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقاً كان لا من زيد ولا من عمرو، فأنت تفيد ذلك ابتداء. وإذا قلت: "زيد المنطلق" كان كلامك مع من عرف أن انطلاقاً كان إما من زيد وإما من عمرو، فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره... وليس كذلك إذا قدّمت المنطلق فقلت: "المنطلق زيد"، بل يكون المعنى حينئذ على أنك رأيت إنساناً ينطلق بالبعد منك، فلم تثبته، ولم تعلم أزيد هو أم عمرو، فقال لك صاحبك: "المنطلق زيد"، أي هذا الشخص الذي تراه من بعد هو زيد" (١).

ويلاحظ على نص الجرجاني ما يأتي:

١. أن التوزيع في النص يخرج عن الإطار الاصطلاحي للتوزيعية الذي يقوم على العلاقات الأفقية لا الرأسية؛ فيقوم على ربط توزيع العنصر بعنصر آخر قبله أو بعده، كربط صورة النون إظهاراً، وقلباً، وإدغاماً، وإخفاءً بسياق الصوت الذي بعدها، أي ما يليها من حرف حلقي أو باء... إلخ؛ فقد تناول نص الجرجاني توزيع صور الجملة على مختلف المقامات، أي قام على دراسة العلاقات الرأسية.

٢. أنه ينطلق - كالدرس اللغوي العربي بعامة - من الدلالة بخلاف التوزيعية التي "غَطَّتْ مواقعها عن دور الدلالة الخاص في اللغويات مدى واسعا" (٢)؛ فقد ترددوا بين

(١) المرجع السابق، ص ١٧٤ - ١٨٦.

(2) Fought (1995) "American Structuralism", Concise History of the Language Sciences, p. 303.

الاهتمام بالمعجم، والتركيب الدلالي^(١)، وبين التعهد بإرجاء الدلالة^(٢)، وبين إقصائها عن اللغويات تماماً^(٣) عند من رأى أن اللغة "مجرد مخزون من المورفيمات والترتيبات التي تظهر فيها"^(٤)؛ "فصار النحو تشكيلاً شكلياً يُرى موضوعاً سابقاً ومستقلاً لا وسيلة لتحقيق شيء"^(٥). وكان أمثلهم طريقاً من رأى المعنى طريقاً مختصرة للوصول إلى ما يوصل إليه بتحليل توزيعي^(٦).

٣. أنه استبقى رونق البحث اللغوي؛ فبقيت قراءته نوعاً من التذوق الجمالي. ولم يقع كالتوزيعية في جفاف التقعيد عند التوزيعية الذي "ينقبض معه محب الجمال"^(٧).

ثالثاً. المعيار الضابط للتحليل التوزيعي (السياق)

يراد بالسياق هنا العناصر التي يندمج معها العنصر المدروس؛ فهو "ما تحاط فيه وحدة معينة في منطوق معين بوحدات أخرى معينة"^(٨).

ويُعدُّ السياق معياراً لا يقوم حديثاً عن توارد الوحدات اللغوية بدونه. فعلى السياقات تتوزع أقسام الوحدة اللغوية، أو أوجهها. ومن ذلك ورود صور النون في العربية بحسب السياق الصوتي الذي ترد فيه؛ إذ ترد النون الساكنة - مثلاً - على صورة القلب في سياق الباء، وترد على صورة الإظهار قبل الحروف الحلقية ... إلخ؛ فليست هذه الصور إلا نتيجة لهذه السياقات.

كما يُعدُّ السياق بالنسبة للتحليل التوزيعي المعيار الضابط له؛ فلا توزيع بلا سياق. وقد صار "المفهوم الوحيد الذي يمكن أن يُؤسَّس عليه البحث عن الاطرادات بعد خروج الاستعانة بالوظيفة والدلالة من المجال"^(٩).

ويُتَّضحُ دور السياق في الدرس اللغوي من كونه الركن الثاني الذي يقوم به الدرس التوزيعي الذي يتمثل في البدء بإحصاء أقسام الوحدة اللغوية، أو أوجهها، ثم توزيع هذه الأقسام، أو الأوجه على مختلف السياقات التي ترد فيها.

(1) M. Joos (1958) "Semology: A Linguistic theory of meaning", Studies in Linguistics 13, pp. 53-70.

(2) A. A. Hill (1958) *Introduction to Linguistic Structure: from Sound to Sentence in English*, New York: Harcourt Brace, P. 3.

(3) G. L. Trager & H. L. Smith (1951) "An Outline of English Structure", Studies in Linguistics, Occasional Papers 3, Oklahoma: Oklahoma Press.

(4) C. Hockett (1958) *A Course in Modern Linguistics*, New York: The Macmillan Company, p. 137.

(5) P. H. Mathews (1986) *Distributional Syntax*, Studies in the History of Western Linguistics, edited by Bynon & F. R. Palmer, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 245- 246.

(6) B. Bloch (1953) "Contrast", *Language* 29, pp. 59- 61.

(7) McQuown (1952) "Review: Methods in structural linguistic", *Language* 28, p. 495.

(8) Ibid., p. 37.

(9) Oswald & Todorov (1981) *Encyclopedic Dictionary of the Sciences of Language*, p. 32.

ويلزمنا أن نؤكد أن كثيراً من الإحصائيات في التراث العربي لا تدخل ضمن التوزيع؛ لعدم اعتمادها على معيار السياق، ومن هذه الإحصائيات مثلاً:

- إحصاء صور المبتدأ المختلفة تعييناً (معرفة ونكرة على اختلاف أنواعهما)؛ وذلك لأن هذه الصور غير مقيدة بشيء في سياق الجملة؛ إذ لا يرتبط نوع المبتدأ تعريفاً وتكثيراً بورود عناصر معينة في السياق؛ فليس لذلك ثمة توزيع.
- الصور المختلفة لاجتماع الحركة، والسكون في أسباب، وأوتاد، وفواصل، واجتماع الأسباب، والأوتاد، والفواصل صغرى وكبرى في تفعيلات، واجتماع التفعيلات في بحور، واجتماع البحور في دوائر لعدم ارتباط ذلك كله بسياق.
- تقليبات المادة المعجمية التي تُمَثَّلُ أوجهاً مختلفة لترتيب حروفها.

ويُردُّ إدراك اللغويين العرب لفكرة السياق، وأثره في تحديد توزيع العنصر اللغوي في حديثهم عن السياقات الصوتية، كالحديث عن السياق الصوتي الممتع. يروي السيوطي عن ابن فارس:

"المهمل على ضربين: ضرب لا يجوز ائتلاف حروفه ألبته، وذلك كجيم تُولف مع كاف، أو كاف تقدم على جيم، وكعين مع غين، أو هاء مع هاء أو غين، فهذا وما أشبهه لا يأتلف. والضرب الآخر: ما يجوز تَأْلُفُ حروفه، لكن العرب لم تَقُلْ عليه، وذلك كإرادة مُريدٍ أن يقول "عضخ"، فهذا مما يجوز تألُّفُ حروفه، لكن العرب لم تقل عضخ، فهذان ضربان للمهمل"^(١).

ومن ذلك ما أثبتوه "في نوادر التأليف من: "تماثل أصلين في ثلاثي فاءً وعيناً، نحو: ددن، وفاءً ولاماً، نحو: سلس مستثقل فإن كان عيناً ولاماً، نحو طلل فلا"^(٢). بل إن حديثهم عن الإعلال يمكن عدُّه من قبيل إدراك فكرة السياق كحديثهم - مثلاً - عن حذف الواو؛ إذ يضبطونه ببيان السياق الذي يرد فيه، يقولون: "وتحذف الواو من نحو يَعِدُ وَيَكْدُ لوقوعها بين ياء وكسرة أصلية"^(٣).

(١) جلال الدين السيوطي (١٩٨٧) *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*، ج ١، شرح وتعليق محمد جاد المولى وزميله، بيروت: المكتبة العصرية، ص ٢٤٠.

(٢) أبو حيان الأندلسي (١٩٨٩) *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، ج ١، تحقيق مصطفى أحمد النماس، القاهرة: توزيع مكتبة الخانجي، ط ١، ص ١٢٣.

(٣) عثمان بن عمر بن الحاجب (١٩٧٥) *الشافعية بشرح الرضي*، ج ٣، تحقيق محمد نور الحسن وزميله، بيروت: دار الكتب العلمية، ص ٨٦.

ولم يسلم - كما لا يخفى - حديثهم عن الإعلال من تهمة الافتراض مع أنه قائم على ضبط دقيق للسياق على ما يظهر من المثال المذكور.

رابعاً. العلاقات التركيبية للتحليل التوزيعي: الإعرابية وغير الإعرابية

إذا راجعنا ما تقدمه التوزيعية بخصوص علاقات التركيب، وجدنا أنه يتم فيها دراسة عناصر التركيب باستبطان ثلاث علاقات بينها، هي علاقات التبعية والتوأمة والتكافؤ، وهي بديلة عن علاقة الوظائف النحوية التي يأخذ بها النحو التراثي، وقيمها بين عناصر التركيب، كالفاعلية، والمفعولية، والابتداء، والخبرة التي أشرنا إليها. وتقابل هذه العلاقات الثلاث ما قدمه لويس هيلمسلف (Louis Hjelmslev) من علاقات تتمثل في علاقة التحديد (determination)، وعلاقة تبادل الاعتماد (interdependency)، وعلاقة التَّكْوُكُب أو العَنَقَدَة (constellation)^(١). ويلزم - ابتداءً - أن نشير - لتحديد هذه العلاقات - إلى أن التوزيعيين يُفَرِّقُونَ ابتداءً بين شيئين، هما:

• **البؤرة والسياق:** يَنْصُ ويلز (Wells) على تصويره لهما، فيفيد أن "العنصر المدروس هو البؤرة، وبقية المنطوق هو السياق. ويمكن أن يحتفظ المرء بالبؤرة ثابتة، وَيُغَيَّرُ السياق، أو تُغَيَّرُ البؤرة في سياق ثابت"^(٢).

كما يُصَنَّفُونَ البؤرة بحسب ما يكون لها من صور العلاقات الآتية:

١. **التبعية أو التحديد (determination):** وهي علاقة تقوم بين عنصرين يستلزم أحدهما الآخر لا العكس^(٣). فيقال لهما - على الترتيب - النواة والتابع (nucleus and satellite). وإذا أردنا أن نُمَثِّلَ لها من العربية فإنها تبدو في العلاقة بين البديل والمبدل منه؛ حيث يرد المبدل منه أساساً لا بد منه للتركيب، ويرد البديل من أجل المبدل منه لا لغيره من عناصر الجملة. وتُسَمَّى العلاقة بين الطرفين بعلاقة التحديد كذلك لطبيعة وظيفة الثاني من الأول.

(1) Haugen (1972) "Directions in Modern Linguistics", p. 260.

(2) Ibid., p. 260.

(3) Ibid.

٢. التوأمة أو تبادل الاعتماد (interdependency) : وهي علاقة تقوم بين عنصرين يستلزم كلُّ منهما الآخر^(١) ، كما في المبتدأ والخبر، وكما في الفعل والفاعل؛ إذ لا بُدَّ للمبتدأ من خبر والخبر من مبتدأ، وكذلك لا بد للفعل من فاعل، والفاعل من فعل. ولا يمكن الاستغناء عن أحد الطرفين لأن الطرف الآخر يستلزمه. ويقال لطرفي هذه العلاقة: "النواتان التوأمان (twin nuclei)". ويعني ذلك أن الطرفين توأمان لا ينفصل أحدهما عن الآخر، وأنَّ كلاً منهما يعتمد على الآخر، ولذلك سُمِّيَتْ علاقتهما بالتوأمة والاعتماد المتبادل أو تبادل الاعتماد. وتُفسَّرُ هذه العلاقة مذهب النحاة من القول بالحذف في المبتدأ أو الخبر.

٣. التكافؤ أو التَّكْوُكُْب أو العنقْدَة (constellation) : تَرْدُ بين عنصرين يجتمعان معاً، لكن لا يستلزم أحدهما الآخر. ويُسمَّى الطرفان (coordinate nuclei)^(٢) النواتان المنتسقتان، وذلك كما في بعض تراكيب عطف النسق في العربية، يجتمع المتعاطفان معاً مع عدم استلزام أحدهما للآخر؛ إذ يمكن أن يذكر معاً، أو يُكْتَفَى بذكر أحدهما، نقول: "حضر محمد وعلي"، و"حضر محمد"، و"حضر علي". نجم بينهما، أو نقصر على واحد منهما فقط.

وقد سُمِّيَتْ التراكيب بأسماء مختلفة تبعاً لنوع العلاقة القائمة بين طرفي التركيب التي تتيح إمكانية غياب أحد عنصري التركيب، أو عدم إمكانية ذلك:

١. التركيب المركزي (endocentric structure): وهو التركيب الذي يَتَضَمَّنُ علاقة التبعية بين جزأيه؛ فإذا كان المركب يتكون من عنصر أساسي لازم وآخر تابع له غير لازم كانت العلاقة بين طرفيه علاقة تبعية أحدهما للآخر، كما يُسمَّى التركيب كله بالتركيب المركزي، ويُسمَّى العنصر الأساسي اللازم بالمركز أو الرأس، ويُسمَّى العنصر التابع غير اللازم بالامتداد أو التوسيع، مثل: تركيب النعت والمنعوت، نحو: رجل نشيط. يُمثِّلُ التركيب تركيباً مركزياً؛ لأن له مركزاً لازماً هو المنعوت رجل، وتابعاً أو امتداداً غير لازم هو النعت "نشط".

ويُسمَّى - أيضاً - التركيب المركزي الذي تقوم فيه علاقة التبعية بما يأتي:

(1) Ibid.

(2) Ibid..

• تركيب "نواة - تابع" وفق بايك (Pike) وبتمان (Pittman)^(١): يُسمَّى التركيب بذلك؛ لأن التحليل التوزيعي "يصنفهما [أي ما لا يمكن الاستغناء عنه، وما يمكن الاستغناء عنه] على التوالي إلى نواة (nucleus) وتابع (satellite) بتبني مصطلحات بايك (Pike) وبتمان (Pittman)"^(٢).

٢. التركيب اللا مركزي (exocentric structure): ويتضمن إحدى علاقيتين، هما:
أ. الاعتماد المتبادل بين جزأيه: ويكون ذلك إذا كان التركيب يتكون من عنصرين لازمين لا يمكن أن يغيب أحدهما؛ فإن العلاقة بين عنصريه تكون علاقة اعتماد متبادل، ويكون التركيب لا مركزيًا، كتركيب المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والجار والمجرور لا يقوم التركيب إلا بالطرفين معًا.

ب. التكافؤ بين الطرفين: ويكون ذلك إذا كان الطرفان يجتمعان فقط معًا، ولا يعتمد أحدهما على الآخر؛ إذ يمكن أن يوجد أي منهما وحده. ويمكن أن نُمثِّل لهذا النمط من التركيب اللا مركزي بتركيب عطف النسق في العربية.

وإذا ما راجعنا تراثا العربي بصدد العلاقات، فإننا نجد أنه قد اشتمل على أكبر عدد من العلاقات؛ فقد استخرج سيبويه، كما يقرر بعض الدارسين "أكثر من سبعين قسمًا وظائفيًا... ابتداء، إسناد، بناء، إضافة، وصف، نعت، نفي، نداء، ندبة، قسم، استغاثة، عطف، استفهام، بدل، إشارة، إبهام، تكرير، غلط، تأكيد، حذف، حكاية، تحذير، حشو..."^(٣). وأبسط ما يغييه ذلك مخالفة النحو العربي في هذا للنحو اليوناني الذي "حلَّ العبارات إلى ثمانية أجزاء"^(٤). على أننا نودُّ أن نُسجِّل أن النحو العربي لم يقتصر على مجرد مضاعفة العلاقات النحوية، بل تجاوز ذلك بمراحل حين قام بتصنيف هذه العلاقات النحوية؛ حيث إنه لم يجمع هذه العلاقات على النحو الذي جمعها به هذا المقال، وإنما أقام منها نظامًا دقيقًا؛ فالعلاقات عنده على نمطين رئيسيين، هما:

(1) R. S. Pittman (1948) "Nuclear Structures in Linguistics", Language 24, pp. 287- 92. Reprinted in Readings in Linguistics, edited by Martin Joos (1958), Washington: American Council of Learned Societies. pp. 275- 78.

(2) Haugen (1972) "Directions in Modern Linguistics", p. 259.

(٣) مايكل ج كارتر (١٩٨٣) قراءة ألسنية للتراث اللغوي العربي الإسلامي: نحوي من القرن الثامن الميلادي مساهمة في تاريخ اللسانيات، ترجمة محمد رشاد الحمزاوي، حوليات الجامعة التونسية، العدد ٢٢، ص ٢٢٥.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٢٥.

١. علاقة للمفرد، وتكون على إحدى صورتين:

أ. علاقة تركيبية إعرابية: وهي تَمَثِّلُ فيما يعرف بموقع الكلمة النحوي الذي ينبنى عليه الإعراب، وذلك كالابتداء، والخبرية، والفاعلية... إلخ.
 ب. علاقة تركيبية غير إعرابية: وهي تلك العلاقة التي لا تتصل بموقع الكلمة النحوي، بل بعلاقتها بما بعدها، وذلك كمواقع المضاف من المضاف إليه، والمنعوت من النعت، والمعطوف عليه من المعطوف، والمبدل منه من البدل... إلخ. وهي - كما لا يخفى - لا تُعَرَّبُ لعلاقتها بما بعدها، وإنما لعلاقتها بما قبلها.

٢. علاقة للتركيب التام: وذلك كعلاقات النفي والاستفهام والتمني... إلخ. وهم - في الحقيقة - يُعَوِّلُونَ على العلاقة التركيبية الإعرابية، ولكنَّهُمْ لَا يَغْفُلُونَ عن غيرها من العلاقات.

وثُمَّ تصنيفات أخرى دقيقة لهذه العلاقات النحوية لدى النحاة العرب. ويمكن أن تُسَجَّلَ بخصوص العربية وتراثها النقاط الأربع الآتية:
 الأولى: أن التبعية في التوزيعية تختلف عن التبعية في تراثنا؛ فالتبعية في التحليل التوزيعي تبعية دلالية بأن يرد اسم تَبَعًا لآخر، بكونه تبيينًا له، أو تخصيصاً أو نحو ذلك، والتبعية في تراثنا تبعية إعرابية دلالية تقوم على الإعراب الذي هو فرع الدلالة.
 الثانية: أن صور التبعية بهذا المفهوم التوزيعي ترد في تراكيب العربية الآتية:
 (أ - د) تراكيب النعت، والتوكيد، وعطف البيان، والبدل

ترد هذه التراكيب لبيان المراد من متبوعاتها، ولا ارتباط لها بغيره. وقد استشعر النحاة ارتباط كل من النعت، والتوكيد، وعطف البيان بما قبلها، يقول بعضهم عن النعت، والتوكيد، وعطف البيان "كل واحد منها مُكَمَّلٌ للمقصود بالنسبة"^(١).

يرد النعت بوصفه "المُكَمَّلُ متبوعه ببيان صفة من صفاته"^(٢). ويرد التوكيد من أجل المُؤَكِّد لا لشيء آخر في الجملة؛ حيث يرد ليرفع عن المؤكد "توهم مضاف... أو تَوْهْمُ إرادة الشمول"^(٣).

(١) المرجع السابق، ج٢، ص٢٤٧.

(٢) بهاء الدين عبد الله بن عقيل (١٩٦٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٢، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ط٤، ص١٩١.

(٣) المرجع السابق، ج٢، ص٢٠٦-٢٠٧.

ويرد البدل مرتبطاً بالأول؛ إذ "الأغلب أن يكون البدل جامداً، بحيث لو حذفت الأول لاستقل الثاني، ولم يحتج إلى متبوع قبله في المعنى"^(١).
أمّا عطف البيان فهو "اسم غير صفة يكشف عن [الذات]^(٢) المراد كشفها، وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها"^(٣).

ولا يدخل في هذا النوع من العلاقات عطف النسق؛ لعدم ارتباط المعطوف بالمعطوف عليه دلاليّاً بتخصيص أو تعيين أو نحو ذلك إلا إذا عدناه استدراكاً على المعطوف عليه بذكر آخر معه عند العطف بالواو والفاء، وبدلياً عنه ومخالفاً له في الحكم عند العطف بـ "بل" و "لا" و "لكن"؛ إذ يتصل الاستدراك بالمعطوف عليه.

هـ. تركيب الإضافة: يرد المضاف إليه في الجملة لتعيين المضاف أو تخصيصه، وهو يرد في الجملة لذلك فحسب؛ إذ لا يتعلق المضاف إليه بشيء في الجملة غير المضاف. و. تركيب التمييز مع المُمَيِّز المفرد: لا يرد التمييز في الجملة إلا لبيان جنس المُمَيِّز لا غير؛ فهو "بيان ما قبله من إجمال... فالمُبَيِّنُ إجمال الذات هو الواقع بعد المقادير، وهي المسوحات، نحو: له شبر أرضاً، والمكيّلات، نحو: له قَفِيرٌ بُراً، والموزونات، نحو: له منوان عسلاً وتمرّاً"، والأعداد، نحو: عندي عشرون درهماً"^(٤).

ز. تركيب المنصوب على الاختصاص: الذي يعين المراد من الضمير المتقدم عليه، كما في قول رؤبة: بنا تميماً يُكشَفُ الضَّبَابُ^(٥). بيّن بـ "تميماً" مراده من الضمير.

ويتضح في هذه التراكيب على اختلافها أنّ الجملة تستلزم الركن الأول فقط من هذه التراكيب لا الثاني، وأن الرُّكْنَ الأوَّلَ هو الذي يستلزم الثاني.

ولا يخفى أن ما يُمَثَّلُ النواة في هذه التراكيب هو العنصر الأول منها؛ لأنه هو الذي اقتضته الجملة بعنصر سابق فيها، وهو الذي يشغل - بناء على ذلك - موقعاً نحوياً فيها، كالابتداء، والخبرية، والفاعلية، والمفعولية. وذلك كما يبدو من ورود

(١) الرضي (١٩٧٨) شرح الكافية، ج٢، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، ليبيا: جامعة قار يونس، ص٣٨١.

(٢) لم ترد كلمة الذات في النص المطبوع، ولا في النص الذي حققه إميل بديع يعقوب، وهي مراد المؤلف، ورأيت أنها سقطت، وتم تقديرها ليستقيم الكلام ويتضح المراد منه.

(٣) جار الله الزمخشري، الفصل في العربية بشرح ابن يعيش، ج٣، القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية، ص٧١.

(٤) المرجع السابق، ج١، صص ٦٦٣ - ٦٦٤.

(٥) رؤبة بن العجاج (١٩٨٠) ديوان رؤبة، مجموعة أشعار العرب، تصحيح وليم بن الورد البروسي، سلسلة ذخائر التراث العربي، بيروت دار الآفاق الجديدة، ط٢، ص١٩٦.

العنصر الأول من هذه التركيب مبتدأ، وخبراً، وفاعلاً... ويُمثِّل العنصر الثاني التابع؛ إذ يَتعلَّق بالركن الأول من التركيب الوارد فيه، لا بشيء آخر في الجملة. ويؤكد قيام هذه العلاقة بين مثل هذه الأنماط من التركيب في العربية:

• ما يرد بينها من توارد: وذلك كما في ورود الإضافة مع التمييز حين يرد التمييز مضافاً إليه مع العدد المفرد، ومائة، وألف، نحو: خمسة رجال، ومائة فارس.

• ما يرد بينها من تبادل: كالتبادل بين الإضافة، والنعت الذي يظهر في ورود قراءة قوله ﷻ ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾^(١) بالإضافة، والنعت. يُشير مُعْرِبو القرآن الكريم إلى توارد الإضافة، والنعت في الآية وفقاً للقراءات الواردة فيها، يقول بعضهم في ذلك: "من أضافه فمعناه: عَشْرُ حَسَنَاتٍ أَمْثَالُ حَسَنَةٍ، ومن نَوَّنَ عَشْرًا، وهي قراءة الحسن وابن جبير والأعمش"^(٢) قدره فله حَسَنَاتٌ عَشْرٌ أَمْثَالُهَا"^(٣). ويقول بعضهم عن الإضافة والنعت في إعراب الأمثلة المختلف في إضافتها لأنها نعت، وهي بَقْلَةُ الْحَمَقَاءِ، وَحَقُّ الْيَقِينِ، وَصَلَاةُ الْأُولَى: "العرب تُضيفُ الشيء إلى نعته، نحو قولهم: صلاة الظهر، وحب الحصيد، قال الشاعر:

أَتَمَدَحُ فَقَعَسًا وَتَدُمُّ عَبَسًا أَلَا لِلَّهِ أُمُّكَ مِنْ هَجِينِ
وَلَوْ أَقْوَتَ عَلَيْكَ دِيَارُ عَبَسٍ عَرَفْتَ الدُّلَّ عَرَفَانَ الْيَقِينِ
فأضاف العِرْفَانَ إلى اليقين، أراد عرفاناً يقيناً"^(٤).

ويظهر التبادل - أيضاً - بين بدل البعض والإضافة، يقول سيبويه عن البدل: "وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم، ورأيت بني زيد ثلثيهم، ورأيت بني عمك ناساً منهم، ورأيت عبد الله شخصه، وصرفت وجوهها أولها. فهذا يجيء على وجهين: على أنه أراد: رأيت أكثر قومك، ورأيت ثلثي قومك، وصرفت وجوه أولها... ويكون

(١) سورة الأنعام (١٦٠).

(٢) ابن الجزي (١٣٥٩هـ) النشر في القراءات العشر، ج ٢، تصحيح ومراجعة محمد علي الضباع، القاهرة: مطبعة مصطفى الحلبي، ص ٢٥٧. الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، مصر: مطبعة حنفي، ص ٢٢٠.

(٣) مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج ١، تحقيق ياسين محمد السواس، دمشق: دار المأمون للتراث، ط ٢، ص ٣٠١.

(٤) ابن خالويه (١٣٦٠هـ) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، ص ١٤٧.

على الوجه الآخر الذي أذكره لك، وهو أن يتكلم فيقول: رأيت قومك، ثم يبدو له أن يبين ما الذي رأى منهم، فيقول: ثلثهم أو ناساً منهم^(١). فلا يخفى أن سيبويه يجعل كلاً من الإضافة والبدلية في مثل هذه التركيب وجهين لدلالة واحدة.

الثالثة - أن تراشا اللغوي قد التفت إلى الترابط بين المضاف والمضاف إليه وبين النعت والمنعوت بشكل رائع حين عالج فكرة تحويل العنصر الذي يشغل موقعاً نحوياً ما إلى موقع آخر تحت عنوان "الإخبار بالذي وفروعه وبالألف واللام؛ حيث إنه "لا يخبر عن الموصوف دون صفته، ولا عن المضاف دون المضاف إليه، فلا تخبر عن رجل وحده من قولك "ضربت رجلاً ظريفاً" ... وكذلك لا تخبر عن المضاف وحده، فلا تخبر عن غلام وحده من قولك: "ضربت غلام زيد"^(٢).

ويعني ذلك أن التراث اللغوي العربي لم يقف عند تسجيل جواز نقل العنصر اللغوي من موقع الفاعل، أو المفعول، أو غير ذلك إلى موقع الخبر، وإنما رصد مع ذلك قيام علاقة أخرى للعنصر قد تعوق نقله وحده إلى موقع الخبر، كالمضاف، والمنعوت الذي يعوق نقلهما إلى الخبر، والمضاف إليه، والنعت على الترتيب.

وتتضح قيمة ما فعله النحاة بهذا الصدد حين نقف مع رصدهم للمواقع النحوية التي تصلح للنقل إلى الخبرية، وانتقالهم بعد ذلك إلى ما لا يصلح أن ينقل بسبب علاقة أخرى غير إعرابية، أو لسبب آخر، يقول السيوطي: "حصر بعضهم ما يجوز الإخبار عنه، فقال: يجوز في فاعل الفعل اللازم الخبري، وفي متعلق المتعدي بجميع ضروبه، من متعد إلى اثنين وثلاثة، والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، وفي باب كان"^(٣)، ثم ينتقل إلى ما لا يصح نقله إلى الخبرية، يقول عن ذلك: "الذي لا يصح الإخبار عنه الفعل، والحرف، والجملة، والحال، والتمييز، والظرف المتمكن، والعامل دون معموله، والمضاف دون المضاف إليه، والموصوف دون صفته، والموصول دون صلته، واسم الشرط دون شرطه"^(٤).

(١) سيبويه (١٩٧٧) / الكتاب، ج ١، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ١٥٠ - ١٥١.

(٢) ابن عقيل (١٩٦٤) / شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ٢، ص ٤٠١ - ٤٠٢.

(٣) جلال الدين السيوطي (١٩٨٥) / الأشباه والنظائر، ج ٣، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ١، ص ٢٣٦.

(٤) المرجع السابق، ج ٣، ص ٢٣٤.

الرابعة - أن التراث اللغوي قد قَدَّمَ جملة مفاهيم تكشف عن وعي النحاة العرب بشيء من العلاقات التوزيكية المتمثلة في التبعية، والتكافؤ، والتوأمة، وعدم اقتصرهم على مجرد العلاقات الإعرابية مثل: الفاعلية، والمفعولية، ونحوهما.

وفيما يأتي وقفة مع هذه المفاهيم التي تعكس العلاقات التوزيكية.

خامساً : الصياغة النحوية للتحليل التوزيقي ومقابلاتها في التراث العربي

يُرَادُ بالصياغة النحوية طريقة عرض اللغويين لما يخرجون به من تحليلهم للتركيب النحوي. وتتمثل - بصفة عامة - المفارقة بين صياغة تراثا لتحليلهم النحوي للجملة، والصياغة النحوية للمنهج التوزيقي لتحليلها النحوي فيما يأتي:

- أن الصياغة النحوية في التراث العربي تقوم ببيان أنواع الكلمات التي يتشكل منها التركيب، والمواقع التي تشغلها كل كلمة منها، والعلامة التي تأخذها الكلمة تبعاً لموقعها النحوي، أو بالمخالفة لمقتضى التركيب النحوي بسبب الإتيان، أو التخفيف، أو الاشتغال، وبيان نوع العلامة أصالة وفرعية، وسبب ورود العلامة الفرعية إن كانت العلامة فرعية، وحالة العلامة الأصلية ظهوراً وتقديراً، وسبب التقدير في حالة التقدير. ولا يخفى أن هذه الأمور هي ما نجده عند الإعراب التفصيلي لتركيب نحوي ما.

- أن الصياغة النحوية في المنهج التوزيقي لا تقوم ببيان ما أشرنا إليه من الأحكام التي يقررها اللغويون العرب في تحليلهم النحوي، وإنما تقرر توزيعات الكلمات، وربما استخدمت في صياغته، وعرضه لتحليله النحوي الرسم الشجري الذي يقدم في صياغة القمة - القاع، وصياغة القاع - القمة، وذلك على ما سَنُفَصِّلُهُ فيما يأتي.

والحقيقة أن الصياغة النحوية تُمَثِّلُ مفهوماً نحوياً مقابلاً لكل المفاهيم التي ذكرناها قبل؛ إذ تتصل المفاهيم المذكورة من قبل بجانب التحليل اللغوي نفسه، على حين يتصل مفهوم الصياغة بطريقة تقديم الأحكام التي أنتجها التحليل اللغوي. تقوم الصياغة اللغوية للتحليل اللغوي في البنيوية على مفهوم التوزيع الذي يُعَدُّ المفهوم الأساسي له؛ إذ "منطق العلاقات التوزيكية... يشكل المنهج الأساسي للغويات التركيبية"^(١). وتُمَثِّلُ هذه الصياغة في الدراسة اللغوية على المستوى

(1) Norman A. McQuown (1952) "Review: Methods in structural linguistic" by Zellig S. Harris", Language 28, p. 495 & Zellig Harris (1951) *Methods in Structural Linguistics*, Chicago: Chicago University Press.

التنظيري كتابات هاريس (Harris)^(١)، وويلز (Wells)^(٢)، ويُمثِّلها تطبيقاً^(٣) كتاب فرايز (The Structure of English) "تركيب الإنجليزية".

وهي تنقسم إلى أنواع رئيسية، هي: صياغة "القمة - القاع"، وصياغة "القاع - القمة"، وصياغة التوزيع المتكامل. وسوف نُبَيِّنُها بالتفصيل مع التطبيق عليهما من العربية، وتراثها بعد شرح الصياغة النحوية الأساسية في التراث العربي.

تقع - على الجانب الآخر - الصياغة النحوية التقليدية في تراثنا في نوعين:

أ. الصياغة التنظيرية التي يسجل بها النحاة قواعد اللغة، وذلك كتقاعدهم للمبتدأ، والفاعل، وغيرهما من المواقع النحوية وتعريفاتهم لها؛ إذ يدورون حول عدة نقاط تتصل بالقسم الذي تنتمي إليه الكلمة التي يعربونها، وعلاقتها بغيرها من كلمات الجملة، والإعراب الوارد لها... إلخ. وذلك كما يبدو من تعريفات للمواقع النحوية، كتعريف الفاعل بأنه "الاسم المسند إليه فعل على طريقة فعلٍ أو شبهه، وحكمه الرفع"^(٤)؛ إذ يبين التعريف قسم الكلمة الذي يشغل موقع الفاعلية، ثم علاقته بالفعل، وهي إسناد الفعل، أو ما يعمل عمله إليه، ثم حكم إعرابه، وهو الرفع.

ب. الصياغة التطبيقية التي يلخّص بها النحاة ما قدّموه في النوع الأول، ويعرضونه بها؛ إذ تُحلَّلُ الجملة، وتُعرَّبُ ببيانٍ من نقاطٍ عدّة، كما يبدو من مراجعة احتمالات الصياغة القياسية والتفصيلية لإعراب الفاعل - مثلاً - "اسم مرفوع بالفاعلية، وعلامة رفعه الضمة [الظاهرة/ المقدرة، منع من ظهورها "التعذر/ الثقل/ اشتغال المحل"]".

ويعني ذلك أنه قد يتقرر إعراب الكلمة في ستة عناصر، هي: القسم الذي تنتمي إليه الكلمة، ونوع إعرابها، وسبب الإعراب (موقعها الإعرابي)، وعلامة إعرابها، وظهور علامة الإعراب أو تقديرها، وسبب التقدير إن كانت مقدرة.

(1) Zellig Harris (1946) "From morpheme to utterance", Language 22, pp. 161-183, reprinted in Readings in Linguistics, edited by Martin Joos (1958), pp. 142-153 & (1951) Methods In Structural Linguistics.

(2) Wells (1947) "Immediate constituents", Language 23, pp. 81- 117. Reprinted in Readings in Linguistics, edited by Martin Joos (1958), pp. 186-207.

(٣) جورج موان (١٩٧١) مفاتيح الألسنية، تعريب الطيب البكوش، ص ١٠٤.

(٤) ابن عقيل (١٩٦٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٢، ص ٧٤.

ويعني ذلك - أيضا - أن الصياغة النحوية تنظيرية وتطبيقية صياغة تقريرية تأخذ شكل تقرير يتكفل بتسجيل كل ما يخص كل عنصر في الجملة. كما أنه يشمل جميع السمات اللغوية التي يستدل منها على توظيف العنصر بشكل دقيق. والفرق بين الصياغة التوزيعية وصياغة تراثا أن صياغة نحونا التقريرية تقدم تقريراً لكل عنصر في الجملة عند تحليلها - على النحو الذي أشرنا إليه - على حين تقدم الصياغة التوزيعية عند تحليل الجملة مجموعة التوزيعات التي ترد لها. ويمكن - ابتداءً - أن نُقرّر أن اعتماد نحائنا على الصياغة التقريرية، وعدم اعتمادهم على الصياغة التوزيعية، التي سنبينها فيما يأتي - في كثير من المواضع التي تستخدم فيها - قد حال دون أن يُمثّل التوزيع سمّة بارزة في درسنا اللغوي، وأن يُوصَف بأنه درس توزيعي؛ كما أن التوزيع لم يكن في درسنا اللغوي هدفاً بارزاً، ولا غاية مقصودة فيه باستثناء رسالة للزمخشري، وبعض إشارات متفرقات كإشارات عدة للجرجاني، يرد فيها التوزيع منهجاً ملتزماً للدرس، وليس مجرد وسيلة في الدرس الوصفي، أو أداة لقيام هذا الوصف.

وفيما يأتي معالجة لما ورد في درسنا اللغوي من صياغات توزيعية:

• صياغة "القمة - القاع"

يراد بصياغة "القمة - القاع" تلك الصياغة التي تبدأ من التركيب لا من المفردات، فتبين توزيعات العناصر التي يشتمل عليها. وتبدو رسالة الزمخشري المُعنونة بالمفرد والمؤلف كأنما أُعدّت لتحليل توزيعي للتركيب العربي؛ حيث يعرض فيها لأوجه العناصر التي يتضمنها التركيب اللغوي العربي، ويمكن عدها من قبيل فئة توزيع "القمة - القاع" الذي استخدمه ويلز (Wells)؛ إذ تنطلق من الجملة إلى العناصر التي تشكلها، وتشغل مواقعها كما هو شأن صياغة القمة - القاع التي "تبدأ من الجملة ككل، وتقسمها بإجراء التحليل إلى مكونات أصغر"^(١). يقول الزمخشري: "المؤلف على ضروب: منها المؤلف من اسمين ... المؤلف من الفعل والاسم ... المؤلف من الحرف والاسم ... المؤلف من الحرف والفعل ... المؤلف من

(1) Frederick J. Newmeyer (1986) *Linguistic Theory in America*, New York: Harcourt Brace Jovanovich, Publishers, p. 9.

المفرد والمؤلف ... والمؤلف من الحرف والمؤلف ... والمؤلف من المؤلف مع المؤلف ... المؤلف من المفرد مع المؤلفين ... المؤلف من المؤلف مع المؤلفين^(١).

لا يخفى قيام هذه الرسالة على فكرة التوزيع؛ إذ تقتصر على عرض صور التأليف المختلفة التي تنتجها توزيعات أقسام الكلام، بل كأن الزمخشري قد أراد بها أن يقدم تخطيطاً عاماً للتركيب اللغوي في العربية، وأن يعرض نظاماً جديداً لتصوير التركيب اللغوي يقوم على استخلاص توزيعات العناصر في التركيب.

وتعرض هذه الرسالة بحساب التوزيعات المذكورة مائة وأربعاً وستين صورة توزيعية للتركيب العربي؛ إذ المؤلف من مفردين أربع، والمؤلف من مفرد (ثلاث) ومؤلف (أربع) اثنتا عشرة، والمؤلف من المؤلف (أربع) مع المؤلف (أربع) ست عشرة، والمؤلف من المفرد (ثلاث) مع المؤلفين (ست عشرة) ثمان وأربعون، والمؤلف من المؤلف (أربع) مع المؤلفين (ست عشرة) أربع وستون.

ويمكن أن نُعدَّ هذه الرسالة - بالنسبة لتوزيع عناصر التركيب - الصياغة التوزيعية المتناسكة والصريحة في التراث العربي.

وإذا تجاوزنا هذه الرسالة إلى غيرها من التراث اللغوي العربي لننظر فيما يمكن أن يُنضمَّ إلى رسالة الزمخشري من الصياغات التوزيعية، وجدنا ما يتكفل به عبدالقاهر الجرجاني في صدر دلائل الإعجاز الأقرب إلى التوزيع؛ إذ يقوم برصد صور تأليف الكلام ليس المبنية على علاقة الإسناد فحسب، كما فعل الزمخشري، بل يعالج صور تأليف الكلام على اختلاف العلاقات من إسناد، أو إضافة، أو تبعية بعطف، أو بدلية ... إلخ. يقول عن تعلق اللفظين أحدهما بالآخر:

"وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما. فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبراً عنه، أو حالاً منه، أو تابعاً له صفة أو تأكيداً، أو عطف بيان، أو بدلاً، أو عطفاً بحرف، أو بأن يكون الأول مضافاً إلى الثاني، أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل، ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول...

(١) الزمخشري (١٩٩٠) / المفرد والمؤلف، دراسة وتحقيق عبدالحليم عبدالباسط المرصفي، القاهرة: دار الهاني للطباعة، ص ٧١ - ٨٥.

وَأَمَّا تَعْلُقُ الاسم بالفعل فبأن يكون فاعلاً له، أو مفعولاً، فيكون مصدرًا قد انتصب به... ويقال له المفعول المطلق أو مفعولاً به... أو ظرفاً مفعولاً فيه زماناً أو مكاناً... أو مفعولاً معه... أو مفعولاً له... أو بأن يكون مُنْزَلاً من الفعل منزلة المفعول، وذلك في خبر كان وأخواتها، والحال، والتمييز المنتصب عن تمام الكلام... ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء... وأما تعلق الحرف بهما فعلى ثلاثة أضرب: أحدها: أن يتوسط بين الفعل والاسم، فيكون ذلك في حروف الجر... والضرب الثاني من تعلق الحرف بما يتعلق به، العطف... والضرب الثالث، تعلق بمجموع الجملة، كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه^(١).

وليس أقل من أن نُشيرَ بصدد معالجة الجرجاني التوزيعية إلى ما يأتي:

١. أنها ترصد مختلف العلاقات، ولا تكتفي بعلاقة الإسناد التي بنى الرَّمْخَشَرِي عليها توزيعه؛ حيث يشير - مثلاً - إلى علاقة التوابع بالمتبوعات.

٢. أنها بذلك لم تتقيد بفكرة العامل؛ إذ تسجل ارتباط الحال بصاحبها "فالاسم يرتبط بالاسم بأن يكون حالاً منه"، مع أن المقرر أن تَرْتَبِطَ الحال من حيث العمل بعاملها لا بصاحبها الذي ترتبط به دلالة لا عملاً؛ فهي تقيد الحالة التي يكون عليها صاحبها عند وقوع الفعل.

ونجد النحاة يتعرضون بصورة مقتضبة للتوزيعات التي تشكل التركيب اللغوي القائم على الإسناد؛ إذ يعالج بعض النحاة بعد تحديدهم لأقسام الكلام أقل التوزيعات اللغوية التي يمكن أن تقدمها هذه الأقسام، يقول: "وأقل ما يكون منه ذلك اسمان، نحو: "ذا زيد" و"هيها نجد"، أو فعل واسم، نحو: "استقم"، و"قام زيد" بشهادة الاستقراء، ولا نقض بالنداء؛ فإنه من الثاني"^(٢).

ويقول آخر: "تركيب الكلام إما من اسمين أُسِنِدَ أحدهما إلى الآخر، كإسناد "ذاهب" إلى "زيد" في قولنا: "زيد ذاهب". وإما من اسم وفعل مسند هو إلى الاسم، كإسناد "فاز" إلى "التائب" في قولنا: "فاز التائب"... قد يُضَمُّ الحرف إلى كل واحد من الجملة الاسمية والفعلية"^(٣).

(١) الجرجاني (١٩٨٤) دلائل الإعجاز، ص ٤٠٦.

(٢) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، شرح الصبان ومعه شرح الشواهد للعيني، ج ١، القاهرة: عيسى البابي الحلبي، ص ٢٣ - ٢٤.

(٣) ابن مالك (١٩٨٢) شرح الكافية الشافية، ج ١، ص ١٥٩ - ١٦٠.

وقد يَذكرُ بعضهم التوزيعات الثنائية غير الواردة مع التوزيعات الثنائية الواردة، يقول عن التركيب المفيد:

"لا يحصل إلا من اسمين، نحو: "زيد أخوك"، و"الله إلهنا"؛ لأن الاسم كما يكون مخبراً عنه فقد يكون خبراً، أو من فعل واسم نحو: "قام زيد"، و"انطلق بكر"، فيكون الفعل خبراً والاسم المُخبر عنه، ولا يتأتى ذلك من فعلين؛ لأن الفعل نفسه خبر، ولا يُفيد حتى تُسند إليه إلى مُحَدِّثٍ عنه، ولا يتأتى من فعل وحرف ولا حرف واسم؛ لأن الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل فهو كالجزء منهما، وجزء الشيء لا يُعقَدُ مع غيره كلاًماً، ولم يُفد الحرف مع الاسم إلا في موطن واحد، وهو النداء خاصة، وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل، ولذلك ساغت الإمالة فيه"^(١).

ويقول آخر:

"والتركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة الأشياء، أعنى الاسم، والفعل، والحرف لا يعدو ستة أقسام: الاسمان، والاسم والفعل أو الحرف، والفعل مع الفعل أو الحرف، والحرفان. فالاسمان يكونان كلاًماً لكون أحدهما مسنداً والآخر مسنداً إليه، وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسنداً والاسم مسنداً إليه. والاسم مع الحرف لا يكون كلاًماً؛ إذ لو جعلت الاسم مسنداً فلا مسند إليه، ولو جعلته مسنداً إليه فلا مسند، وأما نحو "يا زيد"، فليس "يا" مسنداً "دَعَوْتُ" الإنشائي. والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلاًماً لعدم المسند إليه، وأما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه"^(٢).

وتَقِلُّ هذه الصياغة التوزيعية عن صياغة الزمخشري في رائعته المفرد والمؤلف التي لا تَقْتَصِرُ على عرض التوزيعات الثنائية، كما تَقِلُّ كذلك عن توزيعات الإمام عبد القاهر.

● صياغة "القاع - القمة"

يراد بهذه الصياغة تلك الصياغة التي تتطرق من بيان توزيعات العنصر اللغوي في التركيب. وتبدو تعريفات فريق من النحاة لبعض أقسام الكلام ذات

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية، ص ٢٠.

(٢) الرضي (١٩٧٨) شرح الكافية، ج ١، ص ٣٣ - ٣٤.

مسحة توزيعية، ويمكن عدّه من قبيل فئة توزيع "القاع - القمة" الذي استخدمه هاريس (Harris)؛ إذ يقوم التعريف على بيان التوزيعات التي ترد للوحدة اللغوية في التركيب اللغوي مثلما يبدأ توزيع هاريس (Harris) من الوحدة اللغوية فيصنّفها بحسب السياقات التي ترد لها، يقول الزجاجي: "الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به. هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم ألبته، ولا يدخل فيه ما ليس باسم"^(١).

ومن تحديد الوحدة اللغوية من خلال سياقاتها التي تظهر فيها ما يرويه ابن فارس، يقول: "وكان الأخفش يقول: إذا وجدت شيئاً يحسن له الفعل والصفة، نحو "زيد قام" و"قائم"، ثم وجدته يثنى ويجمع، نحو قوله: الزيدان والزيدون، ثم وجدته يمتنع من التصريف، فاعلم أنه اسم. وقال - أيضاً: ما حسن فيه ينفعني ويضرني. وقال قوم: ما دخل عليه حرف من حروف الخفض، وهذا قول هشام وغيره. وله قول آخر أن الاسم ما نودي"^(٢).

وقول الأخفش أشمل وأصرح في الصياغة التوزيعية التي تنطلق من العنصر إلى التركيب.

ويلزم أن نشير إلى أن ثمة بعض المفاهيم اللغوية التي قدّمها النحاة العرب قد جاء وسيلة لتفسير بعض التوزيعات اللغوية في العربية؛ فقد قدّم النحاة مفاهيم التأويل، والحذف، والحمل على المعنى، والتضمين لمعالجة توزيعات العناصر.

● صياغة التوزيع المتكامل

نُمِّلُ هذه الصياغة "المُتَطَلَّبَ الأساسي لتصنيف الأصوات غير المتطابقة كألوفونات فونيم مفرد"^(٣). ويعني اقتسام صور وحدة ما كألوفونات الفونيم لمجموع السياقات مع عدم تدّخل سياقات أحدها مع سياقات آخر، وليس ثمة استثناءات بالنسبة إلى ... أن الألوفونات المختلفة للفونيم الواحد لا تظهر مطلقاً في الموقع نفسه"^(٤)، بل نعرف أن لدينا ألوفونين إذا كان ظهورهما في توزيع متكامل"^(٥).

(١) أبو القاسم الزجاجي (١٩٧٣) *الإيضاح في علل النحو*، تحقيق مازن المبارك، بيروت: دار النفائس، ص ٤٨.

(٢) ابن فارس (١٩١٠) *الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها*، القاهرة: المكتبة السلفية، ص ٥٠.

(٣) M. Pei (1966) *Glossary of Linguistic Terminology*, New York: Columbia University Press, p.46.

(٤) Bloch & Trager (1942) *Outline of Linguistic Analysis*, p. 42.

(٥) Donna Jo Napoli (1996) *Linguistics: An Introduction*, Oxford: Oxford University Press, p. 72.

وقد درس اللغويون العرب أصوات العربية وفق التوزيع المتكامل لألوفونات الصوت، ممّا يَكْشِفُ عن وَعْيِهِمُ بورود صور مختلفة للصوت اللغوي الواحد، وأن كل صورة من هذه الصورة ترتبط بسياق ما؛ فلا يمكن أن تتبادل الموقع مع غيرها من الصور الأخرى للصوت نفسه، أي إن هذه الصور ترد في توزيع متكامل. على أنه - على الرغم من ذلك - لم تكن ثمة صياغة صريحة له في التراث العربي.

ومن ذلك الوعي بالتوزيع المتكامل حديثهم - مثلاً - عن فروع الأصوات، وأحكام الأصوات، كَنَصِّ ابن جني عن أصوات العربية، يقول: "واعلم أن هذه الحروف التسعة والعشرين قد تلحقها ستة أحرف تتفرع عنها؛ حتى تكون خمسة وثلاثين حرفاً. وهذه الستة حسنة يؤخذ بها في القرآن، وفصيح الكلام، وهي النون الخفيفة - ويقال الخفية - والهمزة المخففة، وألف التفخيم، وألف الإمالة، والشين التي كالجيم، والصاد التي كالزاي. وقد تلحق بعد ذلك ثمانية أحرف، وهي فروع غير مستحسنة، ولا يُؤْخَذُ بها في القرآن ولا في الشعر، ولا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مرذولة غير متقبلة، وهي الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والطاء التي كالثاء، والباء التي كالميم"^(١).

ويعني عدّه لها فروعاً لا أصواتاً مستقلة أنه يراها ألوفونات، أو صُوراً للأصوات، سواء أكانت هذه الصور مستحسنة أم مستقبحة.

ومن ربط اللغويين العرب بين الصور الفرعية والسياق حديثهم عن سياق التوسط بين ترقيق اللام وتفخيمه، يقول: "والشين التي كالجيم فرع عن الجيم الخالصة، وذلك قولهم أشدق: أجدق... واللام المفخمة فرع عن اللام المتوسطة بين الترقيق والتفخيم، وذلك في اسم الله - تعالى - إذا كان قبلها مفتوح أو مضموم"^(٢).

كما لا يخفى ما قام به اللغويون العرب من ربط بين صور النون الساكنة والسياق؛ فهم يربطون بين أحكام النون التي تُمَثَّلُ صوراً مختلفة للصوت النون نفسه، لا أصواتاً أخرى وبين مواقع كل صورة من صور النون بطريقة تكشف عن

(١) ابن جني (١٩٨٥) سر صناعة الإعراب، ج ١، دراسة وتحقيق حسن هنداي، دمشق: دار القلم، ط ١، ص ٤٦.

(٢) أبو حيان (١٩٨٩) / رتشاف / الضرب، ج ١، ص ٨.

إدراكهم لاختصاص كل صورة من هذه الصور بسياق صوتي خاص؛ الأمر الذي يظهر وعيهم بالألوفونات التي تمثل فروع الحرف وأحكامه من جهة. وهم يُصَوِّنون على ارتباط الألوفونات بالسياقات الصوتية التي تحكم ورودها حين يذكرون ورود النون بالإظهار، والإخفاء، والإدغام، والقلب تبعاً لما بعدها من أصوات.

ويلزم أن نسجل بصدد الصياغات التوزيعية أيّاً كان نوعها ما يأتي:

١. أن جانباً بارزاً من تراثنا قد تم في ظل الإحصاء الرياضي الذي يبنى عليه مفهوم التوزيع لا يُعدّ توزيعاً في حد ذاته. ومن ذلك - مثلاً:

أ. بناء المعجم اللغوي العربي الذي أقامه الخليل على تصوّر رياضي بحث؛ إذ يُحصي صور اللفظ في العربية: "قال الخليل: كلام العرب مبني على أربعة أصناف: على الثنائي، والثلاثي، والرباعي، والخماسي"^(١)، ويحصي أصوات العربية، يقول: "في العربية تسعة وعشرون حرفاً"^(٢)، ثم يقدم تقليبات الكلمة، يقول "الخليل: اعلم أن الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين، نحو قد ودق... والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه، وتسمى مسدوسة، وهي نحو: ضرب ضبر، برض بضر، رضب ربض. والكلمة الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين وجهاً؛ وذلك أن حروفها وهي أربعة أحرف تضرب في وجوه الثلاثي الصحيح، وهي ستة أوجه، فتصير أربعة وعشرين وجهاً، يكتب مستعملها ويلغي مهملاً... والكلمة الخماسية تتصرف على مائة وعشرين وجهاً؛ وذلك أن حروفها وهي خمسة أحرف تُضرب في وجوه الرباعي، وهي أربعة وعشرون حرفاً، فتصير مائة وعشرين وجهاً يُستعمل أقلُّه ويلغى أكثره"^(٣).

ب. البناء الموسيقي للشعر العربي الذي قدمه الخليل كذلك من خلال بيان جملة من الأوجه الرياضية؛ فالأسباب والأوتاد صور لاجتماع الحركة والسكون، والتفعيلات صور لاجتماع الأسباب والفواصل الصغرى والكبرى، وكذلك البحور صور لاجتماع التفعيلات، والدوائر صور لاجتماع البحور.

(١) الخليل (١٩٨٠) كتاب العين، ج ١، ص ٤٨.

(٢) المرجع السابق، ج ١، ص ٥٧.

(٣) المرجع السابق، ج ١، ص ٥٩.

٢. أن التوزيع قد اقتصر في تراثنا على نماذج قليلة بلا إفراط معيب؛ فلم يبلغ ما رفضه بلومفيلد (Bloomfield) من تراجر (Trager) لصرامته المفرطة^(١). قال الخليل في حديثه عن توزيع الحروف الذلقية والشفوية في الألفاظ العربية، "فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية مُعَرَّاة من حروف الذلق، أو الشفوية، ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد، أو اثنان، أو فوق ذلك، فاعلم أن تلك الكلمة مُحَدَّثَةٌ مُبْتَدَعَةٌ، ليست من كلام العرب"^(٢).

ومن استخدامهم التوزيع حين تكون له جدوى حديث الخليل عن ائتلاف العين والحاء، يقول: "إن العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة؛ لقرب مخرجيهما إلا أن يشق فعل من جمع بين كلمتين، مثل: "حَيَّ عَلَى"، كقول الشاعر:
أَلَا رَبُّ طَيْفٍ بَاتَ مِنْكَ مَعَانِقِي إِلَى أَنْ دَعَا دَاعِيَ الْفَلَاحِ فَحَيَّعَلَا"^(٣)
وسوف نقدم في النقطة الآتية نماذج للمفاهيم التراثية التي تفيد في حفظ التوزيعات اللغوية للعناصر، من حيث إنها تحاول تفسير التوزيعات الخاصة التي جاءت على خلاف التوزيعات المقررة، أو بتعبير آخر؛ لا بد منها إذا خرجنا من نظرية العامل إلى التحليل التوزيعي لضرورتها لتفسير التوزيعات الخاصة.

سادساً: مفاهيم نحوية في التراث العربي تُعَكِّسُ العلاقات التوزيعية

○ مفهوم الترافع

يرد هذا المفهوم في إعراب المبتدأ والخبر؛ حيث يرى بعض النحاة أن إعرابهما يكون بترافعهما. يقول بعضهم في ذلك: "وللكوفيين مذهبان: أحدهما: يرتفع المبتدأ بالخبر، والخبر بالمبتدأ، ويسمونهما المترافعين"^(٤). وهو لا يخرج عن إدراك طبيعة العلاقة التي ترد بين طرفي الجملة الاسمية: المبتدأ والخبر، وجعلهما كالنواتين التوأمين تعتمد كل واحدة منهما على الأخرى.

(1) L. Bloomfield (1943) "Meaning", Monatshefte für Deutschen Unterricht 35, pp. 101- 106.

(٢) الخليل (١٩٨٠) كتاب العين، ج ١، ص ٥٢.

(٣) المرجع السابق، ج ١، ص ٦٠.

(٤) العكبري (١٩٨٦) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط ١، ص ٢٢٤.

ويعني ذلك أن مفهوم الترافع يعكس علاقة الاعتماد المتبادل بين المترافعين؛ فكل واحد منهما قد عمل في الآخر؛ ومن ثمَّ يعتمد في وجوده على الآخر.

○ مفاهيم العمدة والفضلة والزائد

تتردد هذه المفاهيم في الدرس اللغوي العربي بشكل بارز، ويمكن أن نفيد بخصوصها عدة أمور تتمثل فيما يأتي:

١. أنَّها لا تخرج عمَّا يُقرَّره الدرس التوزيعي المعاصر؛ إذ يعني مفهوما العمدة، والفضلة ما يعنيه مفهوما النواة، والتابع أو الامتداد؛ إذ يتصل الفرق بين العمدة، والفضلة، كالفرق بين النواة والتابع، بعدم إمكان الاستغناء عن العنصر وإمكان ذلك، يقول بعض اللغويين في ذلك: "الفضلة خلاف العمدة، والعمدة ما لا يُستغنى عنه كالفاعل، والفضلة ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به؛ فيجوز حذف الفضلة إن لم يضُرَّ، كقولك في "ضربت زيدا" ضربت بحذف المفعول به" (١).

٢. أن النحاة لم يَصَوِّرُوا التحول من جملة جاءت فيها فضلة إلى أخرى بلا فضلة، بل أرادوا فقط بيان أن الحكم اللازم للجمل هو ورودها بالعمد، وأن ورود الفضلات فيها ليس شرطاً لصحتها النحوية.

٣. أن مفهوم العمدة والفضلة لتصنيف العلاقة التي تكون بين أفراد التركيب؛ إذ يُبين أن علاقة العمدة بالتركيب علاقة لازمة، وأن العمدة يمكن أن يُكْتَفَى بها في التركيب، وأن علاقة الفضلة بالتركيب علاقة غير لازمة يمكن الاستغناء عنها.

٤. أن مفهوم الفضلة يقوم بما يقوم به رمز القوسين الهلاليين () في النحو التحويلي في صورته النموذجية الموسعة (extended standard theory)؛ حيث "يخبر القوسان الهلاليان في قواعد لتركيب العبارة (phrase structure rules) أَنَّ كُلاً من أدوات التعيين، والتكميلات اختيارية" (٢)؛ إذ يستخدم هذا النوع من التقويس للفرق بين ما يلزم ورودها في التركيب، وما يرد فيه جوازاً.

(١) ابن عقيل (١٩٦٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٥٤٤.

(2) William O'Grady (1993) *Syntax: The Analysis of Sentence Structure*, Contemporary Linguistics: An Introduction, by William O' Grady (et al.), New York: St. Martin's Press, p. 162.

٥. أن تصنيف النحاة لعلاقة الكلمات بالتركيب أمر زائد، قد تَكَفَّلَ به النحاة بعد قيامهم بتحليل الجملة من خلال بيان وظائفها المختلفة. ولا يخفى أن بيان العلاقة بين أطراف التركيب قد أقرَّها الدرس اللغوي المعاصر، بل أقام عليه تحليله لعناصر التركيب، واستغنى بها عن بيان مواقع العناصر في الجملة "وظائفها النحوية".

٦. أن النحاة قد فَرَّقُوا بدقة بالغة بين ثلاثة أنواع من عناصر التركيب:

الأول: العمدة، وهو ما يرد في التركيب وجوباً.

الثاني "الفضلة"، وهو ما يرد اختياريًا حسب اقتضاء السياق له وعدم اقتضائه له، ويمكن الاستغناء عنه؛ ولا يلزم مثلما يلزم العمدة لتمام الكلام بدونه.

الثالث: الزائد والحشو عند البصريين، وهو ما يقال له الصلة عند الفراء^(١)، وهو ما "يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى"^(٢).

ويعني ذلك أننا - في الحقيقة - مع ثلاثية تتكون من العمدة، والفضلة،

والزائد، ولسنا مع مجرد ثنائية العمدة، والفضلة.

ولا يخفى أن إعطاء العنصر اللغوي حُكْمًا تركيبياً وفق مدى اقتضاء التركيب لوروده واستغنائه عنه بيان مُهِمٌّ لطبيعة العلاقات القائمة بين عناصر الجملة على اختلاف أنواع هذه العلاقات.

٧. أن مفهوم الفضلة يصدر عن وعي باطن بالفرق بين اللغة والكلام الذي أفاده سوسير (Saussure)^(٣)؛ إذ إن النحاة يؤكدون أن الاستغناء عن الفضلة يَتَّصِلُ بالقواعد اللغوية، أي يتصل باللغة لا بالكلام؛ حيث تتم الجملة دون الفضلة نحوياً، ولا تحتاج إليها، يقول بعض النحاة عن الحال التي تعد لديهم من الفضلات: "وقيل قد تمَّ الكلام قبلها لأنها فضلة، والفضلة مُسْتَغْنَى عنها بما قبلها"^(٤).

ويؤكد النحاة أن الفضلة تلزم تَبَعاً للجمل الواقعية - أي الكلام - لا تَبَعاً للقواعد اللغوية أو اللغة، يقول بعضهم: "فإن ضَرَّ حذف الفضلة لم يجر حذفها،

(١) عوض القوزي (١٩٨١) *المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري*، الرياض: عمادة شئون المكتبات بجامعة الرياض، ط ١، ص ١٧٨.

(٢) السيوطي (١٩٨٥) *الأشباه والنظائر*، ج ٢، ص ١٥٨.

(3) Saussure (1959) *Course in General Linguistics*, pp. 7ff.

(٤) اليميني (١٩٨٤) *كشف المشكل في النحو*، مج ١، تحقيق هادي عطية مطر الهلالي، سلسلة إحياء التراث الإسلامي ٥٧، بغداد: وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ط ١، ص ٤٧٤.

كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤال، نحو أن يقال: من ضربت؟ فتقول: ضربت زيدا، أو وقع محصوراً، نحو "ما ضربت إلا زيدا"؛ فلا يجوز حذف "زيداً" في الموضوعين؛ إذ لا يحصل في الأول الجواب، ويبقى الكلام في الثاني دالاً على نفي الضرب مطلقاً، والمقصود نفيه عن غير زيد؛ فلا يفهم المقصود عند حذفه^(١).

○ مفاهيم الاستغناء والحذف والاستتار

وهي مفاهيم تعالج تَخَلُّفَ عنصر لغويٍّ ما عن الجملة؛ فقد تَعَدَّدَتْ مصطلحات النحاة التي استخدموها للدلالة على غياب عنصر لغوي ما عن ظاهر اللفظ في الجملة. وقد جاء تعدد مصطلحاتهم لهذه الظاهرة وعياً منهم بأنها ليست شيئاً واحداً، بل هي أنماط مختلفة. ويمكن أن نسجل بصدد هذه المفاهيم ما يأتي:

١. أنها تكشف عن وعي دقيق من النحاة بتنوع غياب العناصر اللغوية عن ظاهر الجمل، وأنهم لم يقتصروا على رصد هذا الغياب، بل صَنَّفُوهُ، فخصَّصُوا الاستغناء بتخلف الفضلة، وربما استخدموا لفظة الإسقاط بدلاً من الاستغناء، يقول بعض النحاة: "قد يُضْمُّ الحرف إلى كل واحدة من الجملة الاسمية والفعلية، فيكون فيهما فضلة، أي صالحاً للسقوط. بخلاف ما لا يصلح للسقوط فإنه عمدة"^(٢).

وقد جعلوا الحذف والاستتار لتخلف العُمد، ولا يرد غياب الفضلة تحت اسم الحذف إلا من باب المصطلح العام الجامع. وقد فَرَّقُوا بين تخلف العمدة إذا كانت ضميراً، وتخلفها إذا كانت غير ضمير؛ فَسَمَّوْا الأول استتاراً، والثاني حذفاً. ويعني ذلك أن الاستغناء يقابل كُلاً من الحذف، والاستتار من جهة نوع الغائب من حيث كونه فضلة، أو عمدة، ثم الحذف، والاستتار متقابلان من جهة نوع الغائب ضميراً، أو غير ضمير.

ويعني ذلك أن النحاة قد رصدوا كل صور غياب العناصر اللغوية عن ظاهر اللفظ، ولم يقتصروا على صورة بدون أخرى، وأنهم قد صَنَّفُوا هذه الصور وَفَّقُوا لإحساسهم بالعلاقة التي بين أطراف التركيب؛ فهم يُفَرِّقُونَ أولاً بين تخلف العمدة والفضلة، ثم بين تخلف العمدة حين تكون ضميراً، وتخلفها حين لا تكون ضميراً.

(١) ابن عقيل (١٩٦٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٥٤٤.

(٢) محمد بن جمال الدين بن مالك (١٩٨٢) شرح الكافية الشافية، ج ١، تحقيق عبد المنعم هريدي، سلسلة من التراث الإسلامي، الكتاب السادس عشر، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط ١، ص ١٥٩ - ١٦٠.

٢. أن القول بالحذف، الذي انتُقدَ على النحاة بشدة، يرجع إلى إدراكهم ضرورة اعتماد اللفظ المذكور في التركيب على آخر قَدَرُوهُ لِيَتِمَّ التركيب، أي لم يَخْرُجُوا عَمَّا قَرَّرَهُ الدرس اللغوي من وجود تركيب غير مركزي يستلزم كل طرف منه الآخر؛ فهو يشتمل على نواتين توأمين كل واحدة منهما تعتمد على الأخرى فتقتضيها وتستلزمها، ولا يتم التركيب إلا بالنواتين معاً.

أي إننا مع العلاقات النحوية في الدرس العربي نقف مع عدد لم تبلغه أية نظرية لغوية أخرى، ومع نظام دقيق. ولا تخرج المفاهيم اللغوية التي قدمها لغويونا بهذا الصدد عن فنيات الدرس اللغوي الصحيح؛ فليس في مفاهيم الفضلة، والعمدة، والزائد، والحذف، والاستغناء، ونحوها خروجاً عن طبيعة الدرس اللغوي.

سابعاً. مفاهيم نحوية في التراث العربي تُفسرُ التوزيعات

يحتل تراثنا اللغوي بمفاهيم تتصل بمنهج التوزيع، وقد عرضنا لنماذج منها تتصل بعلاقات التوزيع، وفيما يأتي نماذج لمفاهيمنا اللغوية التي تُفسرُ التوزيعات.

○ التَأْوِيل : يُفسرُ التأويل تداخل توزيعات الجامد في توزيعات المشتق، يقول النحاة بالتأويل عند ورود الجامد فيما يَخُصُّ المشتق العامل من المواقع النحوية كالحال: "أصل الحال أن تكون صفة، كقولك: "جاءني زيد راكباً"... لأن الحال هو بما يحتمل التحول والتنقل، وحقيقتها أنها الهيئة التي يكون عليها الشيء عند ملابسة الفعل واقعاً منه، أو واقعاً عليه... وهذا المعنى بابه الصفات" (١). ثم يقول آخر في تفسير توزيع الجامد حيث حق التوزيع أن يكون للمشتق: "يكثر مجيء الحال جامدة إن دلت على سعر، نحو: "بُعْهُ مُدًّا بدرهم"، فـ"مدا": حال جامدة، وهي في معنى المشتق؛ إذ المعنى: "بُعْهُ مُسَعَّرًا كُلُّ مُدٍّ بدرهم"، ويكثر جمودها - أيضاً - فيما دل على مناجزة، أو على تشبيهه، نحو: "كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا"، أي مشبهاً الأسد، فـ"مُدًّا" و"أَسَدًا" جامدان، وصح وقوعهما حالاً لظهور تأولهما بمشتق" (٢).

(١) عبد القاهر الجرجاني (١٩٨٢) /المقتصد شرح الإيضاح، مج ١، تحقيق كاظم بحر المرجان، بغداد: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ص ٦٧٦.

(٢) ابن عقيل (١٩٦٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٦٢٨.

ويمكن مراجعة جملة من أبواب النحو كالحال والنعت للنظر فيما فيها من تأويل. وهو لا يخرج - على أية حال - عن حرص النحاة على معالجة دخول الجامد في توزيعات المشتق. وأوضح ما يُبين أن التأويل يكاد ينطق بمحاولة تفسير التوزيعات الخاصة ما يرويه السيوطي، يقول: "قال أبو حيان في شرح التسهيل: التأويل إنما يُسَوَّغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فَيَتَأَوَّلُ"^(١).

وقد استشعر بعض اللغويين أن التأويل في كثير منه يترد إلى العرب أنفسهم لا إلى النحاة؛ إذ استشعر العرب في الاسم غير ما يفيد لفظه، فجعلوا توزيعه على ما استشعروه لا على لفظه. من ذلك - مثلاً - قول ابن جني:

"باب في الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف من ذلك ما أنشدناه أبو علي...
أنا أبو المنهال بعض الأحيان ليس علي حَسْبِي بضؤْلان
... سألني عما يتعلق به الظرف الذي هو بعض الأحيان، فحُضْنَا فيه إلى أن
بَرَدَ في اليد من جهته أنه يحتمل أمرين: أحدهما أن يكون أراد: أنا مثل أبي
المنهال، فيعمل في الظرف على هذا معنى التشبيه، أي أشبه أبا المنهال في بعض
الأحيان. والآخر أن يكون قد عُرِفَ من أبي المنهال هذا الغناء والنجدة، فإذا
دُكِرَ فكأنه قد دُكِرَا، فصير معناه إلى أنه قال: "أنا المغني" في بعض
الأحيان، أو "أنا أبو النجدة" في بعض تلك الأوقات"^(٢).

○ الحذف: يقول النحاة بالحذف لتفسير ورود التوزيع على غير ما هو مقرر بصفة عامة لتوزيعات العناصر اللغوية، أي لتفسير التوزيعات الخاصة من خلال القول بالحذف، ومن ذلك تفسيرهم ورود حرف الجر قبل الفعل من خلال القول بالحذف، يناقش بعض النحاة الخلاف الدائر حول توجيه ورود حرف الجر قبل الفعل، يقول:

"أما قولهم الدليل على أنهما اسمان دخول حروف الجر عليهما في قوله:
"ألست بنعم الجار يؤلف بيته"، وقول بعض العرب: "نعم السير على بسئ العير"،
وقول الآخر: "والله ما هي بنعم المولودة"، فنقول دخول حرف الجر عليها ليس
لهم فيه حجة؛ لأن الحكاية فيه مقدرة، وحرف الجر يدخل على ما لا شبهة في
فعليته، قال الراجز:

(١) السيوطي (١٩٧٦) الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق وتعليق محمد أحمد قاسم، القاهرة: مطبعة السعادة، ط ١، ص ٧٥.

(٢) ابن جني (١٩٥٧) الخصائص، ج ٣، ص ٢٧٣ - ٢٧٤.

وَاللَّهُ مَا لِيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ وَلَا مُخَالِطَ اللَّيْلِ جَانِبُهُ
ولو كان الأمر كما زعمتم، لوجب أن يُحْكَمَ لـ "نَامٍ" بالاسمية لدخول
الباء عليه، التقدير في البيت الذي ذكرناه: وَاللَّهُ مَا لِيْلِي بِلَيْلٍ مَقُولٍ فِيهِ نَامٍ
صَاحِبُهُ، إِلَّا أَنَّهُمْ حَذَفُوا مِنْهَا الْمَوْصُوفَ وَأَقَامُوا الصِّفَةَ مَقَامَهُ^(١).

ولا يخفى أن القول بالحذف قد جاء دَفْعًا للقول بتداخل توزيع الأفعال مع
الأسماء بقبولها دخول حرف الجر عليها.

وقد نُصَّ التحليل التوزيعي على ورود الحذف في التركيب، وعلى ضرورة
القول به، وجعله نمطًا خاصًا من التعويض وقرَّرَ أن: "التعويض بالصفير قد يبدو
أكثر فائدة"^(٢).

ويفيد اللغويون العرب - مع نُصِّهِم على الحذف - قيامه في الجملة لغةً، وأن
تقديره يكون لغةً - كذلك - لا كلامًا؛ إذ لا تصح نِيَّتُهُ كلامًا. يعلق بعضهم على
الحذف في قوله ﷻ ﴿وَرَكَّعَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾^(٣)، يقول: "لم يُذكر مفعول (لا
يبصرون)، ولا ينبغي أن يُنَوَّى لأن المقصود نفي الإبصار عنهم، لا بالنسبة إلى
متعلقه"^(٤). ويقول عن الحذف في قوله ﷻ ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ﴾^(٥):
"لم يذكر الموعَد به؛ لتذهب النفس فيه كل مذهب من الشر"^(٦). ويقول عنه في
قوله ﷻ ﴿إِذْ قَالَ لِأَيُّهِ يَتَّبِعْتُمْ لِمَ تَقْعُدُوا مَا لَا تَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾^(٧): "معمول
(يسمع، ويبصر) منسي ولا ينوي، أي ما ليس به استماع ولا إبصار؛ لأن المقصود نفي
هاتين الصفتين"^(٨).

○ التضمين: يُعدُّ التضمين - كالتأويل - وسيلة فنية لتفسير ظهور وحدات لغوية حقها
أن تظهر مع غير العناصر التي تظهر معها، كظهور مفعول به بعد فعل لازم، أو

(١) الأنباري (١٩٦١) / الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج ١، تحقيق محمد محيي
الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ط ٤، ص ١١٢ - ١١٣.

(2) Haugen (1972) "Directions in Modern Linguistics", p. 259.

(٣) سورة البقرة (١٧).

(٤) أبو حيان (١٩٨٣) / البحر المحيط، ج ١، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، ص ٨١.

(٥) سورة الأعراف (٨٦).

(٦) أبو حيان (١٩٨٣) / البحر المحيط، ج ٤، ص ٣٣٩.

(٧) سورة مريم (٤٢).

(٨) أبو حيان (١٩٨٣) / البحر المحيط، ج ٦، ص ١٩٤.

دخول حرف جر على ما هو مفعول في المعنى مع فعل متعدٍ؛ فالحاجة يقولون بالتضمنين - مثلاً - لتفسير ورود حرف الجر "عَنْ" بَعْدَ الفعل "يُخَالِفُ" في قول الله ﷻ ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(١)؛ لأنَّ حَقَّ الفعل "يُخَالِفُ" أن يتعدى بنفسه، لا بحرف الجر "عَنْ" أو غيره.

○ الحمل على المعنى: يرد الحَمْلُ على المعنى - كذلك - لتفسير ورود بعض العناصر اللغوية في غير ما ترد له من السياقات، أي لغرض معالجة بعض التوزيعات الخاصة. ومن ذلك محاولتهم تفسير ورود علامة التأنيث فيما حقه التذكير من السياقات، يقول بعضهم: "وأنشدوا:

أَتَهْجُرُ بَيْتًا بِالْحِجَازِ تَلَفَّعْتُ بِهِ الْخَوْفُ وَالْأَعْدَاءُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ^(٢)
ذهب بالخوف إلى المخافة"^(٣). وربما عبرت المعاجم عن الحمل على المعنى بالإرادة، يقول بعضهم: "إنما أراد بالخوف المخافة فَأَثَّ لذلك"^(٤).

ويعني كل ذلك أن التأويل، والحذف، والتضمنين، ونحوها ترد في الدرس اللغوي وسيلة فنية لتفسير ما يخرج عما تَقَرَّرَ من قواعد، أو بتعبير آخر؛ ليست هذه المفاهيم نتيجة لازمة للقول بالعامل؛ إذ هي لازمة كذلك إذا ما قُلْنَا بالتوزيع؛ إذ هي ضرورية لتفسير الأوجه التي تخرج عن التوزيعات المقررة للعناصر اللغوية المختلفة.

(١) سورة النور (٦٣).

(٢) وقد روي الشطر الثاني به الْخَوْفُ وَالْأَعْدَاءُ أَمْ أَنْتَ زَائِرَةٌ؟، انظر: ابن منظور (١٩٦٨) *لسان العرب*، بيروت: دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر، مادة (خ. و. ف.)، مج ٩، ص ٩٩.

(٣) ابن جني (١٩٥٧) *الخصائص*، ج ٢، ص ٤١٥.

(٤) ابن منظور (١٩٦٨) *لسان العرب*، مادة (خ. و. ف.)، مج ٩، ص ٩٩.

الفصل الثاني

الوحدات التوزيعية الأساسية للعربية (أقسام الكلم)

مدخل

ثُمَّلُ الكلمات بأقسامها المختلفة الوحدة التوزيعية الأساسية للتركيب النحوي للغة؛ فهي:

- تَرِدُ في التركيب النحوي بوصفها الوحدة الصغرى التي تُركَّبُ معاً لتكوين الوحدة الكبرى الأولى، وهي الجملة.

ويعني ذلك، أنها ثُمَّلُ بالنسبة للنحو عنصراً توزيعياً داخل الجملة؛ حيث تتردد، أو تتوزع في المواقع النحوية للجملة.

- تَرِدُ في التركيب الصرفي بوصفها الوحدة النهائية التي تتركب من الجذع واللواصق إن وُجدت.

ويعني ذلك أنها ثُمَّلُ للصرف الوحدة الكبرى التي تتكوّن من وحدات صرفية صغرى تُصنّفُ إلى جذع ولواصق.

كما يمكن أن يكون تركيب الكلمة، كما في نموذج العربية، من جذر ووزن، وهو الهيئة المجردة التي ترد عليها الكلمات المتصرفة.

وَيَرِدُ التوزيع في الكلمة من جهة أن اللواصق المختلفة تَنَوَّزُ داخل هذه الوحدة؛ إذ ترد في الكلمة أداة التعريف وتغيب عنها، وكذلك علامات التنثية وجمعي التصحيح والنسب... إلخ.

وَيُعَدُّ - مِنْ ثَمَّ - الحديث عن أقسام الكلم حديثاً عن الوحدة التوزيعية التي ترد في النحو والصرف على السواء.

يبحث هذا الفصل في مبحثيه النقطتين الآتيتين:

- عشر محاولات لإعادة التقسيم عند المحدثين.

- تعقيب على محاولات إعادة التقسيم.

المبحث الأول: محاولات إعادة تقسيم الكلم عند المحدثين

مدخل

قسّم النحاة الأوائل وحدات التوزيع الأساسية (الكلم) إلى ثلاثة أقسام. وقد ذكرت بعض الدراسات طائفة كبيرة من النحاة الذين سجلوا ثلاثية التقسيم. تقول عن هذا التقسيم الثلاثي: "جاء ذلك على لسان سيبويه، والكسائي، والفراء، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، والزجاجي، والفارسي، والرّماني، وابن فارس، والبطلوسي، والزمخشري، وابن الأنباري، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن عصفور، وابن مالك، والرضي، وابن هشام، وابن الصائغ، والسيوطي، وغيرهم"^(١). ولا توجد ثمة حاجة إلى إعادة التحقّق من نسبة هذا التقسيم إلى العلماء؛ إذ هو الذي تكاد كتب النحو تنفرد به على اختلاف أصحابها، وعلى تعدّد مذاهبها. ولم يمنع العمل من عدّ هذا التقسيم تقسيمًا مُجمَعًا عليه إلّا ورود تقسيم آخر ذكره السيوطي عندما نُقلَ عن أبي حيان زيادة بعض النحاة لقسم رابع من أقسام الكلم الثلاثة المشهورة، يقول السيوطي: "قال أبو حيان: زاد أبو جعفر بن صابر قسمًا رابعًا سمّاه الخالفة"^(٢)، وهو اسم الفعل"^(٣). وقد عاود البحث اللغوي الحديث النّظرَ في أمر تقسيم الكلم، فاستحدث من ذلك أكثر من تقسيم، قام بعض الباحثين مع هذه التقسيمات بإرجاع بعضها إلى نظر أصحابها في أمر اللغات الأجنبية، يقول عن التقسيم السباعي الذي سيعرضُ له العملُ بعد قليل: إنه قد "أخذ به بعض اللغويين المعاصرين عن اللغات الأجنبية ورغب في تطبيقه على اللغة العربية"^(٤).

(١) فاضل مصطفى الساقى (١٩٧٧) *أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة*، القاهرة: مكتبة الخانجي، ص ٣٣ - ٣٧.

(٢) أبو حيان (١٩٨٩) *ارتشاف الضرب*، ج ١، ص ١٢. ولم يُنصَّ على اسم أبي جعفر بن صابر.

(٣) السيوطي (١٩٨٥) *الأشباه والنظائر*، ج ٥، ص ٥.

(٤) رياض قاسم (١٩٨٢) *اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي* (٢) لبنان ١٩٠٠ - ١٩٦٠ م، بيروت: مؤسسة نوفل، ط ١، ص ٣٥٨.

المحاولة الأولى: ساطع الحصري

١. توثيقها

بدأت معاودة تقسيم الكلم العربي بمحاولة عُرِضَتْ في بحث بعنوان "ملاحظات انتقادية على قواعد اللغة العربية"^(١). وقد ضُمِّنَ هذا البحث في كتاب للمؤلف يحمل عنوان "آراء وأحاديث في اللغة والأدب"^(٢)، وأُعِيدَ نُشْرُ الكتاب تحت عنوان "في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية"^(٣). ولم تَمَسْ إضافات المؤلف للبحث حين تضمينه في الكتاب أمر التقسيم.

٢. تقسيمها

يمكن استخلاص تقسيمها للكلم من تحقيق صاحبها لها. وَيَتِمُّلُ في الاسم، والصفة، والضمير، والفعل، والحرف. قال في فَصْلِ الصِّفَةِ عن الاسم: "إنَّ معنى الاسم - في حد ذاته - يدل - عادة على الأشياء نفسها، في حين أن الصفة تدل على أوصاف الأشياء وحالاتها. والصفات تقوم بأدوار مهمة في الحديث، والكتابة تختلف عن أدوار الأسماء الاعتيادية اختلافاً كبيراً؛ فلا مُبَرَّرٌ لاعتبار الاسم والصفة من نوع واحدٍ خلافاً لِلْخُطَّةِ الْمُتَّبَعَةِ في تصنيف الكلمات في سائر اللغات. وما يَجِبُ أَنْ يُلاحَظَ في هذا الصدد أَنَّ الاسم، وَالصِّفَّةَ يَخْتَلِفَانِ في اللغة العربية من وجهة بعض القواعد - أيضاً؛ فإن الاسم ... يكون مذكراً أو مؤنثاً في حد ذاته، وأما الصفة فلا تكون إلا فلا تكون مذكرة أو مؤنثة في ذاتها، بل تقبل التذكير والتأنيث بطبيعتها؛ فتذكر أو تؤنث حسب جنس الأسماء التي تصفها"^(٤).

وفصل الضمير عن الاسم، قال: "إن مدلول الضمير - أيضاً - يختلف عن مدلول الاسم الاعتيادي اختلافاً واضحاً، ولا سيما الضمائر المتصلة؛ فإنها تتباعد عن مدلول الأسماء تباعداً كلياً"^(٥).

(١) ساطع الحصري (١٩٣٨) "ملاحظات انتقادية على قواعد اللغة العربية"، مجلة الرسالة، ع ٢٧٣، السنة السادسة ١٩٣٨م، ص ١٥٦٤ - ١٥٦٨.

(٢) وقد صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٥٨ عن دار العلم للملايين ببيروت، والبحث ص ٨٤ - ١١٣.

(٣) وقد صدر طبعته الأولى التي جعلت طبعة ثانية للسابق سنة ١٩٦٦م عن منشورات دار الطليعة ببيروت، والبحث ص ٨٠ - ١٠٩.

(٤) الحصري (١٩٣٨) "ملاحظات انتقادية"، مجلة الرسالة، ع ٢٧٣، ص ١٥٦٦.

(٥) المرجع السابق، الموضع نفسه.

٣. أسسها

لا تظهر هذه الأسس بالنص الصريح على اتخاذها أسساً، وإنما تظهر في أثناء الحديث عن الفروق القائمة بين مختلف هذه الأقسام، وهو الحديث الذي نقل العمل جانباً منه عند بيانه لأقسام الكلم في تصوير هذه المحاولة.

ويرى العمل أن هذه الأسس لغوية خالصة لا تَخْرُجُ عن طبيعة اللغة إلى غيرها كالفلسفة - مثلاً - كما يرى وجودها عند النحاة الأوائل؛ فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن النحاة حين فَرَّقُوا بين أجزاء الكلام قد "فَرَّقُوا بين هذه الأجزاء تفريقاً بُنِيَ مرة على أساس من الشكل، كما بُنِيََتِ الفروق بين أجزاء الكلام على أساس من المعنى... وأخيراً؛ استندت الفروق بين أجزاء الكلام إلى الوظيفة"^(١).

ويخالف تصور أقسام الكلم في هذه المحاولة تصور النحاة الثلاثي، مع اتفاقهما في الأسس؛ لعدم اتفاقهما في حدود كل أساس وتفصيلاته؛ فالدلالة - مثلاً - تختلف حدودها وتفصيلها في هذا التصور عنها في تصور النحاة. ويظهر ذلك من إخراج هذا التصور للضمير عن حَدِّ الاسم لكونه ذا دلالة خاصة لا توافق دلالة الاسم كُلِّ الموافقة.

المحاولة الثانية: أنيس فريجة

١. توثيقها

وَرَدَ تقسيم جديد للكلم عند بعض الدارسين بعد نشر التقسيم السابق؛ فقد تعرض لأقسام الكلم في بعض من أبحاثه: "هذا الصرف! وهذا النحو! أما لهذا الليل من آخر؟!"^(٢)، و"عود إلى قضية تدريس العربية"^(٣)، و"منهجان لدراسة اللغة: الفلسفي التاريخي والوصفي التقريري"^(٤). وقد أعاد نشر المقالين الأول والأخير دون تغيير في كتابه "في اللغة العربية وبعض مشكلاتها"^(٥). كما تعرَّضَ لأقسام الكلم

(١) محمود عبدالسلام شرف الدين (١٩٨٠) // *نفعليات*، سلسلة نحو العربية ٣، القاهرة: دار مرجان للطباعة، ط٢، ص٧.

(٢) نشر هذا المقال لأنيس فريجة بمجلة الأبحاث التي تصدرها الجامعة الأمريكية ببيروت، ج١، سنة ٧ (١٩٥٥)، ص ١٠٧ - ١٠٨.

(٣) نشر هذا المقال لأنيس فريجة بالمجلة المشار إليها سابقاً، ط١ سنة ٩ (١٩٥٦)، ص ٣٩ - ٤٧.

(٤) نشر المقال لأنيس فريجة بالمجلة المذكورة سابقاً، ج٢ سنة ١٤ (١٩٦١)، ص ١٧٩ - ١٩١.

(٥) صدر هذا الكتاب لأنيس فريجة عن دار النهار للنشر ببيروت لأول مرة ١٩٩٦م، وأعيد طبعه ١٩٨٠. والصفحات في الطبعة الثانية هي ٤٧ - ١١٠.

في كتابه "تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة: اقتراح ونموذج" الصادر سنة ١٩٥٦م. وقد ظهر في الكتاب أنه "يخالف القدامى في تقسيم الكلم"^(١). ويظهر في هذه المقالات تَوَلَّدُ فكرة التقسيم الجديد عنده من تخطيطه لتدريس المفردات، ونُظِرَ في نظم الاشتقاق. قال في تخطيطه لتدريس المفردات "باب المفردات، ويبحث: أ. الأسماء، ب. الضمائر، ج. الأفعال، د. الصفات، هـ. الظروف، و. الأدوات"^(٢). وقال عن نظم الاشتقاق تُدرَجُ قواعد الاشتقاق في الأبواب التالية: أ. الأسماء. ب. الضمائر. ج. الأفعال. د. الصفات. هـ. الظروف. و. الأدوات"^(٣).

٢. تقسيمها

جاءت الكلم في هذا التقسيم الجديد على ستة أقسام؛ فقد فصلَ من الاسم ثلاثة أقسام، هي: الضمائر، والصفات، والظروف. قال عن أقسام الكلم في اللغة أسماء، وأفعال، وكلمات نصف بها أو تُقَيَّدُ بها الأسماء والأفعال، وضمائر تنوب عن الأسماء، وأدوات للربط ولإظهار العلاقة^(٤). ولا تقتصر الضمائر عنده على ضمائر الشخص كما يفعل النحاة الأوائل؛ إذ يشمل مصطلح الضمائر عنده أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأسماء الاستفهام، أي إن الضمائر عنده أربع فئات، هي: أ. الضمائر الشخصية المنفصلة والمتصلة، ب. ضمائر إشارة (سابقاً أسماء إشارة)، ج. ضمائر الوصل، د. ضمائر استفهام"^(٥).

٣. أسسها

اعتمد هذا التقسيم على الأسس التي اعتمد عليها الدرس الوصفي؛ إذ بيَّن اعتماده على أساسَي الدلالة والوظيفة النحوية، يقول بعد وصف التقسيم الموروث بكونه فلسفياً: "ولكن المدرسة الوصفية لا تُعْنَى بالفلسفة بقدر ما تُعْنَى بدراسة المعاني التي تُؤدِّيها الألفاظ المختلفة، والوظائف التي تقوم بها في التركيب المفيد"^(٦).

(١) قاسم (١٩٨٢) اتجاهات البحث اللغوي (٢) لبنان ١٩٠١ - ١٩٦٠م، ص ٣٠٤.

(٢) فريحة (١٩٥٥) "هذا الصرف وهذا النحو"، مجلة الأبحاث، سنة ٧، ص ٩٧.

(٣) فريحة (١٩٥٦) "عود إلى قضية تدريس العربية"، مجلة الأبحاث، ج ١، ط ١، السنة ٩، ص ٤٥ - ٤٦.

(٤) فريحة (١٩٦١) "منهجان لدراسة اللغة"، مجلة الأبحاث، ج ٢، سنة ١٤، ص ١٩١.

(٥) فريحة (١٩٥٥) "هذا الصرف وهذا النحو"، مجلة الأبحاث، ج ١، السنة ٨، ص ٩٨.

(٦) فريحة (١٩٦١) "منهجان لدراسة اللغة"، مجلة الأبحاث، ج ٢، السنة ١٤، ص ١٩١.

المحاولة الثالثة: فؤاد حنا ترزي

١. توثيقها

لا تُعدُّ هذه المحاولة جديدة في فكرتها الرئيسية، وإنما في بعض الأقسام الفرعية على ما سيبدو من عرض تقسيمها. وقد وردت عند باحثٍ قام بنشرها في القسم الثاني من كتابه "في أصول اللغة والنحو"، وهو القسم الذي خُصَّصَ لأصول النحو. وقد جاء حديثه عن أقسام الكلم في الفصل الخامس من هذا الكتاب^(١).

٢. تقسيمها

وافقت هذه المحاولة المحاولة السابقة عليها في الإطار العام للتقسيم؛ فقد قالت هذه المحاولة عن تقسيمها: "نقترح أن يكون التقسيم الجديد كما يلي: ١. الاسم. ٢. الضمير. ٣. الصفة. ٤. الفعل. ٥. الظرف. ٦. الأداة"^(٢).

وقد خالفت سابقتها بعدم عدّها أسماء الاستفهام من الضمائر؛ فقد قصّرت الضمائر على (الضمائر المنفصلة والمتصلة) المعروفة، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة^(٣). وخالفها - أيضا - في عدّ بعض الأسماء والأفعال من الأدوات، قالت عن الأداة: "وتشمل الحرف وما لا يمكن أن ينضوي تحت أي من الأقسام السابقة، نحو: "عن"، و"إلى"، و"ليس"، و"ما" التعجبية، و"يا" النداء، و"وا" الندبة، وما أشبه ذلك"^(٤).

٣. أسسها

نصّت هذه المحاولة على قيامها على كلّ من أساسي الدلالة والوظيفة النحوية؛ ممّا يعني موافقتها لسابقتها في الأسس. ذكر صاحبها يُفضّلُ تقسيمه المقترح أنه "أدعى للجمع بين دلالة اللفظ، وعمله النحوي الغالب، وتركيبها"^(٥).

(١) صدر الكتاب لفؤاد حنا ترزي عن مكتبة لبنان بيروت سنة ١٩٦٩م، والمحاولة ص ١٣٩ - ١٥٠.

(٢) ترزي (١٩٦٩) في أصول اللغة والنحو، ص ١٤٨ - ١٤٩.

(٣) المرجع السابق، بالموضوع نفسه.

(٤) المرجع السابق، ص ١٤٨ - ١٤٩.

(٥) المرجع السابق، ص ١٤٨.

المحاولة الرابعة: إبراهيم أنيس

١. توثيقها

وَرَدَ تقسيم آخر في كتاب "من أسرار اللغة"^(١). وهو يوافق التقسيم السابق الوارد عند أكثر من باحث في المنطلق والمنهج، ويختلف عنه في النتيجة قليلاً.

٢. تقسيمها

جاءت الكلم في هذا التقسيم أربعة أقسام فحسب؛ ذلك أنه فصلَ الضمير فقط عن الاسم، وأبقى الصفة قسماً من أقسام الاسم، وجعل الظروف والحروف قسماً واحداً. قال عن الاسم وأصنافه المختلفة:

"ويندرج تحت هذا ثلاثة أنواع تشترك - إلى حد كبير - في المعنى والصيغة والوظيفة، وهي: ١. الاسم العام: وهو ما يُسمَّى المناطق بالاسم الكلي الذي يشترك في معناه أفراد كثيرة لوجود صفة أو مجموعة من الصفات في هذه الأفراد... ٢. العلم: ويحلو للمناطق ومعظم النحاة أن يصفوه بأنه اسم جزئي يدل على ذات مُشَخَّصَةٍ لا يشترك معها غيرها. ٣. الصفة: هو ما يُسمَّى بالصفة أو النعت^(٢)، مثل: كبير وأحمر. وقد ترتبط الصفة باسم الذات ارتباطاً وثيقاً من ناحية المعنى، والصفة؛ فلا يكاد يَتَمَيَّزُ أحدهما عن الآخر، حيثُ لا بالاستعمال اللغوي^(٣).

وقد جعل الضمير أربعة أصناف، قال عما يندرج تحته:

"ويمكن أن تندرج تحت هذا القسم الأنواع الآتية: ١. الضمائر، وهي تلك الألفاظ المعروفة في كتب النحاة بهذا الاسم، مثل: أنا أنت هو. ٢. ألفاظ الإشارة، مثل: هذا تلك هؤلاء، ويستعاض بمثل هذه الألفاظ عن أسماء ظاهرة في كثير من الأحيان، غير أنها قد تُوضَعُ جَنْباً إلى جَنْبٍ مع ما تشير إليه من تلك الأسماء الظاهرة. ٣. الموصولات، مثل: الذي والتي والذين، وهذه الألفاظ تربط

(١) صدر الكتاب لإبراهيم أنيس عن مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة سنة ١٩٥٢م. وقد اعتمد هذا البحث على الطبعة الثالثة الصادرة عن مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٦٦م، ومحاولة التقسيم فيها ص ٣٦٦ - ٣٧٨.

(٢) لا يُسمَّى المشتق العامل بالنعت كما يُشيرُ الكتاب، بل يرد له اسم الصفة أو الوصف، وسوف يُبينُ هذا العمل كون مصطلح الصفة (الوصف) مصطلحاً صرفياً، وكون مصطلح النعت مصطلحاً نحوياً وأن التداخل بين المصطلحين يرد لغلبة ورود النعت النحوي من قبيل الصفة، وذلك في الباب الرابع من هذا الكتاب، ص ٥٠٢.

(٣) أنيس (١٩٦٦) من أسرار اللغة، ص ٢٦٦ - ٢٧٢.

بين الجمل، ويستعاض بها في نفس الوقت عن تكرار الأسماء الظاهرة. ٤.
العدد، مثل: ثلاثة وأربعة؛ فهذه ألفاظ يستعاض بها عن تكرار الأسماء
الظاهرة^(١).

وقد جَمَعَ الظروف والحروف في قسمٍ واحدٍ سَمَّاهُ قسم (الأداة). يقول عن
الأداة: "ومنها ما يُسمَّى عند النحاة بالحروف، ومنها ما يُسمَّى بالظروف زمانية
كانت أو مكانية، مثل: فوق وتحت وقبل وبعد"^(٢).

٣. أسسها

نصَّت هذه المحاولة على الأسس المعتمدة لديها؛ حيث ذكرت أنه يجب أن
تُتَّخَذَ في تحديد أجزاء الكلام، وتعريفها أسساً ثلاثة: "١. المعنى. ٢. الصيغة.
٣. وظيفة اللفظ في الكلام"^(٣).

المحاولة الخامسة: مهدي المخزومي

١. توثيقها

وَرَدَ تقسيم رباعي يختلف عن التقسيم الرباعي المذكور سابقاً في المنطلق،
والمنهج في كتاب "في النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث"^(٤).

٢. تقسيمها

وتشمل أقسام الكلم الأربعة التي تُقرَّرُها الاسم، والفعل، والأداة،
والكنايات. وقد جَعَلَتْ قِسْمَ الأداة شاملاً للحروف، وبعض الأسماء التي يستفهم بها
أو ينفي بها؛ إذ إن الأدوات كلمات إذا أُخِذَتْ مُفْرَدَةً غَيْرَ مُؤَلَّفَةٍ؛ فليس لها دلالة على
معنى، ولا تدلُّ على معانيها إلا في أثناء الجملة، فهل - مثلاً - أداة تستعمل في
الاستفهام، والاستفهام معناها، ولكن الاستفهام لا يتحقق، ولا يبين إلا إذا
استعملت هل هذه في جملة"^(٥).

(١) المرجع السابق، ص ٢٧٤ - ٢٧٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٧٨.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٦٥.

(٤) صدر هذا الكتاب للدكتور مهدي المخزومي عن مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٩٦٦ لأول مرة.

(٥) مهدي المخزومي (١٩٦٦) في النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، القاهرة مطبعة مصطفى
البابي الحلبي، ص ٣٧ - ٣٨.

وترى الكنايات في العربية تتجمع في مجموعات يندرج تحت كل مجموعة منها ألفاظ تؤدي وظيفة معينة مشتركة، وأهم هذه المجموعات: ١. الضمائر. ٢. الإشارة. ٣. الموصول بجملة. ٤. المستفهم به. ٥. كلمات الشرط^(١).

٣. أسسها

جاء تقسيم هذه المحاولة نتيجة النظر في مطابقة مختلف الكلمات لتعريفات أقسام الكلم الثلاثة الموروثة؛ فقد انبنى على هذا النظر أن ظهرت طائفة من الكلمات "لا ينطبق عليها تعريف الأسماء، ولا تعريف الأفعال، ولا تعريف الأدوات، ولم يعرض لها سيبويه، أو يشير إليها تقسيمه، أو ينص عليها في تمثيله لأقسام الكلمة، كلمات مبهمة ليس لها معنى خاص، ولا مدلول بعينه، كلمات مبهمة تطلق على الموجودات، ولا تدل على معنى دلالة الاسم على مسماه، ولكنها تستعمل في هذا كله"^(٢).

ويعني هذا أن المحاولة لم تصنع أسساً معينة، بل كل ما فعلته هو عرض كلمات اللغة المختلفة على تعريفات أقسام الكلم الموروثة.

المحاولة السادسة: تمام حسان في مناهج البحث في اللغة

١. توثيقها

وردّ التقسيم الرباعي السابق في دراسة "مناهج البحث في اللغة"^(٣) على نحو مختلف؛ إذ يميّز تقسيم هذه المحاولة باتخاذها أسساً خاصة للتفريق بين أقسام الكلم، وذلك على ما سيبيّن في بحث أسس هذه المحاولة.

٢. تقسيمها

تري هذه الدراسة أن الأقسام أربعة، وهي: ١. الاسم. ٢. الفعل. ٣. الضمير. ٤. الأداة^(٤).

(١) المرجع السابق، ص ٤٧ - ٦٠.

(٢) المخزومي (١٩٦٦) في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص ٤٦.

(٣) صدر هذا الكتاب لتمام حسان عن مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة سنة ١٩٥٥م.

(٤) تمام حسان (١٩٥٥) مناهج البحث في اللغة، ص ٢٠٣.

وقد أشارت هذه الدراسة إلى عدم التمايز التام بين الأقسام الأربعة في الأسس المتخذة، تقول عن تداخل الأقسام في موقعها من الأسس:

"ويشترك الضمير مع الاسم في أنه يدلُّ دلالة غير معينة على ما يدلُّ على الاسم دلالة معينة، ويشترك مع الأداة في أنه يخرج عن القاعدة العامة القائلة أن للكلمة العربية أصولاً ثلاثة، وفي أنه لا يقبلُ العلامات المميزة للاسم جميعها"^(١).

٣. أسسها

نصّت هذه المحاولة على الأسس التي قام عليها تقسيم الكلم عندها، وقد تمثّلت هذه الأسس فيما يأتي: "١. الشكل الإملائي المكتوب. ٢. التوزيع الصرفي. ٣. الأسس السياقية. ٤. المعنى الأعم أو معنى الوظيفة. ٥. الوظيفة الاجتماعية"^(٢).

المحاولة السابعة: تمام حسان في اللغة العربية معناها ومبناها

١. توثيقها

قام صاحب هذه المحاولة بوضع تقسيم جديد في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها"^(٣) يختلف عن تقسيمه للكلم في المحاولة السابقة.

٢. تقسيمها

جاءت الكلم في هذه المحاولة سبعة أقسام، يقول صاحبها: "يتضح أن الأقسام السبعة التي ارتضيها للكلم موضحين بها مواطن الضعف في التقسيم الذي ارتضاه النحاة من قبل هي: الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة"^(٤).

قال يفصل الصفة عن الاسم: "الصفة - والمقصود هنا صفة الفاعل، أو المفعول، أو المبالغة، أو المشبهة، أو التفضيل - ولا تدلُّ على مُسمّى بها، وإنما تدل على موصوف بما تحمله من معنى الحدث، أي معنى المصدر، وهي بهذا خارجة عن

(١) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٢) المرجع السابق، ص ١٩٦ - ٢٠٣.

(٣) صدر الكتاب لتمام حسان عن الهيئة العامة للكتاب بمصر سنة ١٩٧٣م أول مرة، وأعيد طبعة سنة ١٩٧٩م.

(٤) تمام حسان (١٩٧٩) *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص ٩.

التعريف الذي ارتضاه النحاة للاسم حين قالوا: الاسم ما دلَّ على مُسمًى^(١). وقال
يفصل الضمير عن الاسم: "لا يدل الضمير على مسمى كالاسم، ولا على موصوف
بالحدث كالصفة، ولا على حدث وزمن كالفعل؛ لأن دلالة الضمير تتجه إلى المعاني
الصرفية العامة التي أطلقنا عليها معاني التصريف، والتي قلنا: إنها تعبير عنها
باللواصق والزوائد ونحوها، والمعنى الصرفي الذي يعبر عنه الضمير هو عموم
الحاضر أو الغائب دون دلالة على خصوص الغائب أو الحاضر"^(٢).

وقد ضيَّق مفهوم الظرف، وجعله قسمًا مستقلًا، قال: "النحاة توسَّعُوا في
فهم الظرف بصورة جعلت الظرفية تتناول الكثير من الكلمات المتباينة معنى
ومبنى، والظروف - كما أراها - مباني تقع في نطاق المبنيات غير المتصرفة؛ فتتصل
بأقرب الوشائج بالضمائر والأدوات، ويمكن التمثيل لها على النحو التالي: ظرف
زمان: إذ - إذا - لمَّا - أيَّانَ - متى. ظرف مكان: أين - أُنَى - حيث"^(٣).

وتنفصل الخوالب عن الفعل عنده؛ لأنها كما يرى: "كلمات تستعمل في
أساليب إفصاحية، أي في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما
والإيضاح عنه... وهذه الكلمات ذات أربعة أنواع: ١. خالفة الإخاله، ويُسمِّيها النحاة
(اسم الفعل)... ٢. خالفة الصوت، ويُسمِّيها النحاة (اسم الصوت)... ٣. خالفة
التعجب، ويُسمِّيها النحاة (صيغة التعجب)... ٤. خالفة المدح أو الذم، ويُسمِّيها النحاة
(فعلي المدح والذم)"^(٤).

والأداة عنده قسمان. قال: "الأداة الأصلية، وهي الحروف... الأداة المحولة،
وقد تكون: ظرفية... أو اسمية... أو فعلية... أو ضميرية"^(٥).

٣. أسسها

عرض الباحث لأسس التقسيم عنده، قال: "فَأَمَثَلُ الطَّرُقِ أَنْ يَتِمَّ التفريق
على أساس من الاعتبارين مُجْتَمِعَيْنِ، فَيُبْنَى على طائفة من المباني ومعها (جنبًا إلى
جنب؛ فلا تتفك عنها) طائفة أخرى من المعاني على نحو ما نرى فيما يلي: أ. المباني:

(١) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٨.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠٩.

(٤) المرجع السابق، ص ١١٣ - ١١٥.

(٥) المرجع السابق، ص ١١٩.

الصورة الإعرابية - الرتبة - الصيغة - الجدول - الإلصاق - التضام - الرسم الإملائي.
ب. المعاني: التسمية - الحدث - الزمن - التعليق - المعنى الجملي^(١).

المحاولة الثامنة: فاضل مصطفى الساقى

١. توثيقها

لا تُعدُّ هذه المحاولة جديدةً بقدر ما تُعدُّ تكراراً للسابقة. وقد أثبتتها العمل محاولة مستقلة أخذاً برأي صاحبها الذي نفى اقتباسها من المحاولة السابقة؛ حيث جعلها صاحبها وليدة النقد والبحث. قال: "إن إقرار هذه الرسالة للتقسيم الذي جاء به المشرف من حيث إطاره العام لم يكن بدافع التقليد، وإنما جاء وليد نقد استنفذ جملة هذه الرسالة، وقد جاء اختيارها لهذا التقسيم نتيجة لذلك النقد"^(٢).

وقد وردت هذه المحاولة في رسالة علمية، تحت إشراف الأستاذ الدكتور تمام حسان صاحب المحاولة السابقة، حصل بها صاحبها على درجة الدكتوراه^(٣). وقد نشرت الرسالة كتاباً بعد ذلك. وقد حمل الكتاب عنوان الرسالة، وهو "أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة"^(٤).

٢. تقسيمها

ليس للباحث في أمر التقسيم ما يشار إليه، وقد قال يفيد اتفاقه مع التقسيم السباعي الوارد في المحاولة السابقة: "عرضنا لآراء الأستاذ تمام حسان الذي أحسن - أيضاً - بضرورة إعادة النظر في التقسيم الذي وردَ عن النحاة؛ فرأيناه يُقسَّمُ الكلم إلى سبعة أقسام... وقلنا: إننا نرتضي هذا التقسيم للأسباب التي ذكرناها في موضعها، ومنها أن هذا التقسيم مطابق للتقسيم الذي استخلصناه من آراء النحاة الأقدمين، وأنه جمع بشكل استقرائي جميع طوائف الكلمات التي تدرج تحت كل قسم من الأقسام السبعة مستنداً في تقسيمه على سمات شكلية ووظيفية معاً تصلح - في نظرنا - للفرقة بين الأقسام"^(٥).

(١) المرجع السابق، ص ٨٧ - ٨٨.

(٢) فاضل مصطفى الساقى (١٩٧٧) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، القاهرة: الخانجي، ص ٢٧.

(٣) فاضل مصطفى الساقى (١٩٧٥) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، القاهرة: رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة.

(٤) صدر لفاضل مصطفى الساقى عن مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ١٩٧٧م، وهو ما سينقل العمل الحالي عنه.

(٥) المرجع السابق، ص ٢١٤.

٣. أسسها

استخدم الباحث الأسس التي وردت في المحاولة السابقة قال عنها: "إن الأسس الشكلية والوظيفية التي استخدمها صالحة إلى حد كبير في التفريق بين أقسام الكلم؛ فقد استخدم كل ما يمكن أن يتصوره أساساً من أسس التفريق"^(١).

المحاولة التاسعة: مصطفى جمال الدين

١. توثيقها

لم يتوقف البحث في أمر تقسيم الكلم بعد أن صدرت دراسات مفصلة فيه، كدراستي التقسيم السباعي التي أشار إليها العمل؛ إذ تعرضت دراسة "البحث النحوي عند الأصوليين"^(٢) لتقسيم الكلم عند النحاة والأصوليين. وقد كانت هذه الدراسة رسالة جامعية؛ فقد قال في مقدمة الدراسة: "كان من توفيق هذا البحث أن تيسر للإشراف عليه باحث يعتبر من ألمع بناء المدرسة النحوية الحديثة... فكان من إشراف الدكتور المخزومي"^(٣).

٢. تقسيمها

استببطت هذه الدراسة من نصوص بعض الأصوليين تقسيماً خماسياً لهم، يخالف ما عُرِفَ لهم من تقسيم ثلاثي، لا يبين حقيقة وجهة نظرهم، وهو يخالف تقسيم النحاة كذلك، يقول صاحب الدراسة: "أجد أن الأصوليين قاموا بتحليل للكلمات بحسب دلالتها ينتهي بهم إلى تقسيم خماسي، وأن تقسيمهم الثلاثي لا يعكس وجهه نظرهم في التحليل، والتقسيم المقترح هو: ١. الاسم... ٢. الفعل... ٣. الوصف... ٤. الكناية... وتدخل فيه الضمائر، والإشارة، والموصول، والاستفهام، والشرط، وأسماء الأفعال. ٥. الحرف... وتدخل فيه حروف المعاني والأدوات كلها"^(٤).

٣. أسسها

أرجعت الدراسة الأقسام الخمسة إلى تقابل خصائصها الكائنة في: استقلال الدلالة، وتعدد الوضع، وأمر النسبة فيها، ووظيفتها في التركيب. قالت: "والسبب

(١) المرجع السابق، ص ١٧٧.

(٢) صدرت هذه الدراسة لمصطفى جمال الدين تحت رقم ٢٢٨، من سلسلة دراسات، عن منشورات وزارة الثقافة والإعلان ببغداد سنة ١٩٨٠م.

(٣) جمال الدين (١٩٨٠) / البحث النحوي عند الأصوليين، ص ٢٠.

(٤) المرجع السابق، ص ٨٠.

في هذه القسمة الخماسية أن الذي يتتبع ما أثبتوه من فصول وخواص مميزة بين الأنواع، يجد ذلك قائماً على أربعة أسس متقابلة، وهي: ١. الاستقلال بالمفهومية، وعدم الاستقلال بها. ٢. تعدد الوضع للمادة والصيغة، وعدم تعدده. ٣. النسبة التامة أو الناقصة، وعدمها. ٤. الوقوع في طرفي الإسناد، وعدمه^(١).

وقد بيّن المراد من الاستقلال بالمفهومية وعدمه، فرأى أن الاستقلال بالمفهومية أداء بعض الكلم لمعناها مستقلة عن الجمل، كالاسم الذي نعرف معناه من قبل أن يدخل في الجملة. ورأى عدم الاستقلال بالمفهومية للكلمة التي تحتاج إلى جملة ليفهم ما يُراد منها، وهي الحرف الذي يحتاج إلى وروده في جملة حتى تتحدد دلالاته، قال عن المعنى المستقل الموجود في الاسم، والمعنى غير المستقل الخاص بالحرف: "المعنى الاسمي هو كل معنى يُمكن تصوُّره وإدراكه مستقلاً دون انتظار ربطه بكلمة أخرى، ويقابله المعنى الحرفي، وهو كل معنى لا يمكن تصوُّره أو وجوده الذهني إلا في سياق جملة أو ضمن كلمة أخرى"^(٢).

وقد أراد بتعدد الوضع للمادة والصيغة ما يرد للفعل الذي معناه مركب من معنى الاسم ومعنى الحرف، وما يرد للمشتق الذي تكون المادة والصيغة فيه دالّتين على معنى مركب من ذات مُتَّصِفَةٍ بالحدث^(٣). وهو يشير إلى كون الفعل ذا تعدد في لفظه؛ إذ يشتمل على وزن ومادة لغوية، وكذلك الأمر بالنسبة للمشتق.

وقد قال عن النسبة في حديثه عن بعض المشتق: "يؤلف مع المادة معنى إفرادياً مُتَحَصِّلاً في الذهن بصورة مستقلة، أي من دون حاجة لتركيبه مع شيء آخر بواسطة النسبة التامة، وهذا النوع يشمل: المصادر، وأسماء الفاعلين والمفعولين، وأمثالها من المشتقات الاسمية على اختلاف معانيها، من أجل ذلك يكون التلفظ بصيغة (ضارب)... موجِباً لتصور معناها في الذهن"^(٤).

(١) المرجع السابق، ص ٧٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٦.

(٣) جمال الدين (١٩٨٠) / البحث النحو عند الأصوليين، ص ٧٨.

(٤) المرجع السابق، ص ٦٨.

المحاولة العاشرة: ولسن بشاي

١. توثيقها

وَرَدَتْ هذه المحاولة في بحث ولسن بشاي "النحو العربي في ضوء الأبحاث اللغوية الحديثة"^(١) الذي ألقاه في كلية الآداب بجامعة القاهرة يوم الأربعاء الموافق ٢٧ فبراير ١٩٧٤م. وهي - في الحقيقة - محاولة لإعادة وصف العربية أكثر من كونها محاولة لإعادة تقسيم الكلم؛ إذ يجيء تقسيم الكلم فيها تَبَعًا لمحاولتها تقديم وصف للتركيب النحوي العربي أكثر انضباطاً - في صورتها - من ذلك الذي يرد في تراثا اللغوي.

تُقرّر هذه المحاولة عن تحليلها بما "يشتمل عليه من تقسيم جديد للكلم في العربية أنه: "في آخر المطاف تحليل شامل وبسيط معاً يمكن للمُعَلِّم شرحه، ويسهل على التلميذ فهمه"^(٢).

٢. تقسيمها

قَدِّمَتْ هذه المحاولة خمسة أقسام للكلم، تَصِفُهَا بأنها وحدات نحوية تركيبية (Morphotagmemes)، وتقصد بها الأقسام الصرفية التي ترد للكلم وفق توزيعها على مواقع الكلم، أي وفق ما يمكن أن ترد فيه من مواقع الجمل، وما لا يمكن أن ترد فيه من مواقع.

وترى هذه المحاولة أن ثمة خمسة أقسام للكلم في العربية، وهي: الأسماء، والاسميات، والضمائر، والأفعال، والأدوات. أي إنها أخرجت من الاسم ما وصفته بالاسمية بدون أن يستوفي شروط الاسمية؛ فقصرت الاسم على ما يقبل أل، وأخرجت منه ما لا يقبل أل، وجعلته اسمياً، وهو كل ما يقبل أن يُسْتَبْدَلَ به اسم يقبل أل. كما أخرجت الضمائر، وقد تَمَثَّلَتْ عندها في خمسة أصناف من الضمائر للشخص، والإشارة، والموصولة، والاستفهام، والشرط.

(١) ولسن بشاي (١٩٧٤) *النحو العربي في ضوء الأبحاث اللغوية الحديثة*، محاضرة أُلقيت بكلية الآداب، جامعة القاهرة. وقد تَفَضَّلَ الأستاذ الدكتور عبدالحكيم راضي الأستاذ بكلية الآداب بإعطائي نسخة من أصل المحاضرة.

(٢) المرجع السابق، ق ٢٠.

وقد جعلت هذه المحاولة لكل قسم من هذه الأقسام الخمسة مجموعات تجمع أفرادها، وجعلت لكثير من المجموعات التي ذكرتها أصنافاً فرعية، أو قوائم كلمات تتحقق فيها المجموعة.

ويلزم استعراض هذا التصنيف على نحو كامل؛ لعدم توفر هذه المحاولة لعموم الباحثين.

تقول المحاولة عن هذا التقسيم: "الوحدات النحوية التركيبية يمكن أن تُرتَّبها كما يأتي:

أولاً - وحدات خاصة بالاسم، وتعريف الاسم هنا هو أي لفظ يمكن اتصاله بأل التعريف... خمس مجموعات كل مجموعة منها تشغل نفس الوظائف النحوية، والمجموعة الأولى تُضمُّ: (١) أسماء الفاعل للأفعال المتعدية لمفعول واحد. (٢) أسماء المفعول للأفعال المتعدية لمفعولين. والمجموعة الثانية تُضمُّ: مصادر الأفعال المتعدية. والمجموعة الثالثة تُضمُّ: (١) أسماء المفعول للأفعال المتعدية لمفعول واحد. (٢) أسماء الفاعل للأفعال غير المتعدية. (٣) أسماء الصفات. (٤) الأرقام العددية لما هو غير ١، ٢ أو ١١ إلى ٩٩.

المجموعة الرابعة تُضمُّ أي أسماء أخرى بما فيها مصادر الأفعال غير المتعدية. المجموعة الخامسة تُضمُّ الأرقام العددية ١، ٢، والأرقام من ١١ إلى ٩٩. ثانياً - وحدات خاصة بالاسميات، وتعريف الاسميات: هو كل لفظ لا يمكن اتصاله بأل التعريف، ولكن يمكن إبداله بلفظ آخر يتصل بـ "أل" التعريف. وهذه الوحدات الخاصة بالاسميات تنقسم إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى تُضمُّ أسماء الأعلام.

المجموعة الثانية تُضمُّ أربعة أنواع من الجمل الفرعية غير الرئيسية، أو ما نسميه (clauses)...

المجموعة الثالثة تضم ثلاثة أنواع من التركيبات المعروفة بأشباه الجمل، أي (coordination)، وسأشرح تركيبات أشباه الجمل هذه - أيضاً - فيما بعد. ثالثاً - وحدات خاصة بالضمائر، وهي خمس مجموعات تُخصُّ:

- (١) الضمائر الشخصية. (٢) ضمائر الاستفهام. (٣) ضمائر الإشارة. (٤) الضمائر الموصولة^(١). (٥) ضمائر الشرط.
- وتحت كل مجموعة من هذه الضمائر تدرج قائمات بالضمائر التي تشغل وظائف معينة، وتأتي كل مجموعة من الضمائر حسب وظائفها.
- رابعاً - وحدات خاصة بالأفعال، وتعريف الفعل هنا هو: أي تركيب يمكن اتصاله بضمائر الرفع المتصلة، وهي مجموعتان:
- إحدهما الأفعال المضارعة، والأخرى بقية الأفعال؛ لأن الفعل المضارع يختلف عن بقية الأفعال في إمكانية وقوعه محكوماً بالنصب أو الجزم.
- خامساً - وحدات خاصة بالأدوات، وتنقسم هذه الوحدات إلى أربع مجموعات هي: (١) مجموعة الأدوات التي تحكم الاسم، وهذه تشمل قائمتين واحدة للأدوات الناصبة، والأخرى للأدوات الجارّة.
- (٢) مجموعة الأدوات التي تحكم الفعل، وتشمل - أيضاً - قائمتين إحدهما للأدوات الناصبة للفعل، والأخرى للأدوات الجارّة.
- (٣) مجموعة الأدوات الرابطة، وتشمل - أيضاً - قائمتين: إحدهما للروابط العطفية، والأخرى للروابط الفرعية.
- (٤) مجموعة الأدوات الأخرى، وهي قائمة واحدة تشمل جميع الأدوات التي لا تحكم، ولا تربط^(٢).

٣. أسسها

تعتمد هذه المحاولة في تصنيفها للكلمات على وظيفة مختلف الكلمات في الجمل، أو بتعبير آخر؛ على توزيعها في مختلف مواقع الجملة في العربية. وهي تُصرّح بعنايتها بالوظائف النحوية للكلمات، تقول: ولعلكم تجدون من هذا التحليل أن هذه الوظائف النحوية في اللغة العربية مدرجة هنا بطريقة وصفية بحتة^(٣). وهو يقول، كذلك: "ونأتي الآن إلى الوحدات النحوية التركيبية التي تشغل هذه الوظائف، وهذه الوحدات هي ما أسميه (Morphotagmems)"^(٤).

(١) كتبت بلفظ المفصلة، ولا يخفى أنها جزء من الضمائر الشخصية، وهذا ما جعلنا نفهم أنه يريد الأسماء الموصولة.

(٢) بشاي (١٩٧٤) النحو العربي في ضوء الأبحاث اللغوية الحديثة، ق ١٣ - ١٥.

(٣) المرجع السابق، ق ١٣.

(٤) المرجع السابق، الموضع نفسه.

المبحث الثاني: تعقيب على المحاولات العشر لإعادة التقسيم

يظهر من عرض محاولات إعادة التقسيم التفاوت الكبير بينها؛ إذ ترددت أقسام الكلم في هذه المحاولات بين أربعة، وخمسة، وستة، وسبعة، كما تبين من قبل.

ويظهر من تأمل المحاولات في العرض السابق أمران، هما:
- عدم ارتباط تقسيم المحاولات بالأسس التي اعتمدتها هذه المحاولات وقررتها.
- عدم اتفاق المحاولات المشتركة في بعض الأسس على طبيعة هذه الأسس وتفاصيلها.

ويكشف هذا التأمّل ظاهرتين في هذه المحاولات، وهما:
- عدم اتفاق أقسام الكلم عند المحاولات المتفقة في الأسس.
- اتفاق أقسام الكلم عند محاولات ليست متفقة في الأسس التي تعتمدها.
وسوف يقارن العمل بين ما يأتي:
- أقسام الكلم في مختلف هذه المحاولات. - أسس هذه المحاولات.

١. مقارنة الأقسام

يلخص العمل ما تنتهي إليه مقارنة الأقسام في النقاط الآتية:
- اتفاق محاولات إعادة تقسيم الكلم على تمايز الأقسام الثلاثة الواردة عند النحاة، وهي أقسام الاسم والفعل والحرف.
- اتفاقها على تميز الضمير، وانفصاله قسمًا رئيسيًا مستقلًا.
- عدّ الصفة قسمًا رئيسيًا مستقلًا أكثر من عدّ الطرف قسمًا رئيسيًا مستقلًا؛ إذ عدّت سببُ مُحاولات الصِّفَةِ قسمًا رئيسيًا مستقلًا، وهي المحاولات الأولى، والثانية، والثالثة، والسابعة، والثامنة، والتاسعة، وعدّت أربعُ محاولات الطَّرْفِ قسمًا رئيسيًا مستقلًا، وهي المحاولات الثانية، والثالثة، والسابعة، والثامنة.
- عدم انفصال الخوالب قسمًا رئيسيًا مستقلًا إلا في محاولتين، تُعدّ إحداهما تكرارًا للأخرى، وهما المحاولتان السابعة، والثامنة.
- اختلاف حدود الخوالب عند المحاولتين اللتين فصلتاها قسمًا رئيسيًا مستقلًا عن حدودها عند النحوي القديم أبي جعفر بن صابر.

- إمكان عدّ التقسيم السداسي الوارد في المحاولة الثانية التقسيم السباعي الوارد في المحاولتين السابعة والثامنة، وذلك إذا رُوِيَ في التقسيم السداسي كونه قد صُنِعَ مراعاةً لحاجة التدريس في المراحل الأولى التي لا تتعرض للخوالف التي استقلّ التقسيم السباعي عن التقسيم السداسي بفصلها قسمًا رئيسيًا مستقلًا.

وقد سجّلت بعض الدراسات العلاقة بين هذين التقسيمين السداسي والسباعي، قالت تعليقاً على التقسيم السداسي: "وقد أشار إلى هذا التقسيم الجديد الدكتور تمام حسان بقوله: "وهو تقسيم مبني على استخدام أكثر دقةً لاعتباريّ المبنى والمعنى"^(١).

٢. مقارنة الأسس

يُمثّل العمل لما رآه من عدم الارتباط الدقيق بين الأسس، والتقسيمات المبنية عليه، أو عدم اتفاق المحاولات المتفقة في الأسس على طبيعة هذه الأسس التي اتفقوا عليها، يمثل العمل لهذين الأمرين ببيان ما يأتي:

- وجود اتفاق في الأسس في بعض المحاولات مع اختلاف في تقسيمات هذه المحاولات، وذلك كما في المحاولتين الأولى، والثانية اللتين اعتمدتا على الدلالة والوظيفة؛ إذ قامت الثانية بفصل الطرف قسمًا رئيسيًا مستقلًا من دون الأولى.

- وجود اختلاف في الأسس في بعض المحاولات المتفقة في تقسيمها للكلم، وذلك كما في المحاولتين الأولى، والتاسعة؛ حيث عدّت أولاهما الدلالة، والوظيفة صرفية ونحوية من أسس تقسيمها، على حين جعلت ثانيتهما أسس التقسيم تَمَثُّلُ في الاستقلال بالمفهومية وعدم الاستقلال بها، وتعدد الوضع للمادة، والصيغة، وعدم تعدُّده، والنسبة التامة، أو الناقصة، وعدمها، والوقوع في طرقي الإسناد، وعدمه.

وقد اتَّفَقَتِ المحاولتان في التقسيم رغم الاختلاف الحاد في الأسس؛ فقد انتهتا إلى تقسيم الكلم إلى خمسة أقسام، هي: الاسم، والصفة، والضمير، والفعل، والحرف.

(١) قاسم (١٩٨٢) اتجاهات البحث اللغوي، (٢) لبنان ١٩٠١-١٩٦٠م، ص ٣ - ٨. حسان (١٩٧٣) اللغة العربية،

وَوَرَدَ الاختلاف في الأسس مع الاتفاق في التقسيم في المحاولات التي جعلت أقسام الكلم أربعة تَمَثُّلُ في الاسم، والضمير، والفعل، والحرف؛ فقد اتخذت محاولات التقسيم الرباعي، وهي الرابعة والخامسة والسادسة أسساً مختلفة؛ إذ اعتمدت أولها على المعنى، والصيغة، والوظيفة، واكتفت ثانيها بعرض طوائف الكلمات المختلفة على التعريفات التي وضعها النحاة لأقسام الكلم الثلاثة بلا اعتمادٍ على أسس متميزة، على حين نَصَّتْ آخِرُ هذه المحاولات التي تقسم الكلم في العربية إلى أربعة أقسام على اعتمادها على الشكل الإملائي المكتوب، والتوزيع الصرفي، والأسس السياقية، والمعنى الأعم أو معنى الوظيفة، والوظيفة الاجتماعية. ولعل ما ينتهي إليه العمل بعد عرضه لهذه المحاولات المختلفة هو ضرورة تحقيق هذه التقسيمات قبل الاعتماد على أي منها في رصده لأثر أقسام الكلم في الجملة العربية، وهو ما يريد العمل أن يقوم به من خلال تسجيله لصياغة أصناف الكلم المختلفة ودلالاتها؛ فهو مَعْنِيٌّ بتقديم تقسيم الكلم قبل دراسته لأثرها في الجملة العربية.

الفصل الثالث

دلالة الوحدات التوزيعية الأساسية في العلوم العربية قديماً وحديثاً

اعتنت كثير من العلوم العربية بدلالة وحدات التوزيع الأساسية (أقسام الكلام)؛ فنظر فيها علوم المنطق وأصول الفقه والتفسير والبلاغة وعلم اللغة قديماً وحديثاً، فضلاً عن النحو الذي لم يُفرد لها مباحث مستقلة، وإنما اكتفى النحاة برصد دلالة أقسام الكلام، مع إدراكهم للدلالة، وأثرها في التركيب اللغوي؛ فلقد "كان النحو العربي منذ نشأته الأولى مُهتماً بالمعنى، يَعْتَدُّ به، وبدوره في التقعيد"^(١).

ويمكن تناول أبعاد دلالة الكلام في العلوم العربية من خلال ما يأتي:

١. الحاجة إليها في العلوم العربية.
٢. حدود دراستها في العلوم العربية.
٣. الجهود المبذولة فيها.
٤. أصالة هذه الجهود.

أبعاد الدراسة الدلالية في العلوم العربية

١. الحاجة إليها في العلوم العربية

أ. في علم المنطق

ينفي بعض الدارسين استغناء المنطق المعنى بالمعاني عن بحث الألفاظ، يقول "كون المعاني هي موضوع المنطق لا يدلُّ ألبتة على أن هذا العلم بغنى عن دراسة الألفاظ"^(٢).

وترجع حاجة المنطق إلى دراسة الألفاظ إلى أن "بين اللفظ والمعنى علاقة ما أثرت أحوال اللفظ في أحوال المعنى؛ فلذلك يلزم المنطقي - أيضاً - أن يراعي جانب اللفظ المطلق من حيث ذلك غير مقيد بلغة قوم دون قوم"^(٣).

وقد أشار بعض العلماء إلى اختلاف نظر النحوي إلى اللغة عن نظر المنطقي، يقول عن المنطق: "يشارك النحو بعض المشاركة بما يعطي من قوانين

(١) محمد حماسة عبداللطيف (١٩٨٣) النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، القاهرة: مطبعة المدينة، ط١، ص٩.

(٢) عادل فاخوري (١٩٨١) منطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط٢، ص٣٨.

(٣) ابن سينا (١٩٦٠) الإشارات والتنبيهات مع شرح الطوسي، القسم الأول، تحقيق سليمان دنيا، سلسلة ذخائر العرب ٢٢، مصر: دار المعارف، ص ص١٨٠-١٨١.

الألفاظ، ويفارقه في أن علم النحو إنما يعطي قوانين تَخُصُّ ألفاظ أمة ما، وعلم المنطق إنما يعطي قوانين مشتركة تعم ألفاظ الأمم كلها؛ فإن للألفاظ أحوالاً تشترك فيها أحوال جميع الأمم، مثل أن الألفاظ منها مفردة، ومنها مركبة، والمفردة اسم، وكلمة، وأداة، وأن منها موزونة، وغير موزونة، وأشباه ذلك^(١).

وتُعَدُّ دراسة دلالة اللفظ في المنطق بالنسبة لدراسته للدلالة عارضة؛ فهي تأتي لغاية، يقول بعض الباحثين: "لا شغل للمنطقي بدراسة الألفاظ أساساً؛ لأن غايته البحث عن المعاني التي تُوصَلُ إلى المجهول في التصورات والتصديقات... ولما كانت المعاني لا يمكن إدراكها إلا لأن الألفاظ، أو ما يقوم مقامها هي المعبرة عنها؛ فقد لزم لذلك دراسة الألفاظ لا لذاتها، ولكن لأنها أثواب المعاني؛ فكأن الصلة بين الألفاظ والمعاني كالصلة بين الدال والمدلول"^(٢).

ب. في علم أصول الفقه

أشار علماء الأصول إلى أهمية دراسة الألفاظ ودلالاتها، قال بعضهم: "اعلم أن معظم الكلام في الأصول يتعلق بالألفاظ والمعاني... وأما الألفاظ فلا بُدَّ من الاعتناء بها؛ فإن الشريعة عربية، ولن يستكمل المرء خلال الاستقلال بالنظر في الشرع ما لم يكن ربيّاً من النحو واللغة"^(٣).

وترجع أهمية دلالة الألفاظ في أصول الفقه إلى أنها من "طرق استنباط القواعد اللغوية، أو قواعد تفسير النصوص، كما يُسمِّيها المُحدِّثون"^(٤).

وبيّن بعض الدارسين أن قواعد اللغة إحدى طريقي الاستنباط، قال: "قواعد هذا العلم نوعان: ١. قواعد لغوية تؤخذ ممّا قرَّره علماء اللغة في طرق دلالاتها، وفهمها بعد استقراء خصائصها في منشورها ومنظومها. ٢. قواعد شرعية"^(٥).

(١) علي سامي النشار (١٩٧٨) مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي الإسلامي، مصر: دار المعارف، ط٤، ص٣٩.

(٢) محمد عبدالستار نصار (١٩٧٤) شرحه لكتاب السلم في علم المنطق، القاهرة: مكتبة الأزهر، ط٤، ص٣١.

(٣) الجويني (١٤٠٠هـ) البرهان في أصول الفقه، ج١، تحقيق عبدالعظيم الديب، سلسلة مكتبة إمام الحرمين، القاهرة: دار الأنصار، ط٢، ص١٦٩. خليفة بابكر الحسن، (١٩٨٩) مناهج الأصوليين في طرق دلالات الألفاظ على الأحكام، القاهرة: مكتبة وهبة ط١، ص٢٧.

(٤) الحسن (١٩٨٩) مناهج الأصوليين في طرق دلالات الألفاظ على الأحكام، ص٢٧.

(٥) علي حسب الله (١٩٥٩) أصول التشريع الإسلامي، مصر: دار المعارف، ط٢، ص١٥١.

وبَيَّنَ بعض الباحثين أهمية مباحث الدلالة لأصول الفقه، قال بعد حديثه عن طرق دلالة النصوص على معانيها: إنها "قواعد أصولية لغوية، ترسم منهج الاجتهاد في استثمار كافة طاقات النص في الدلالة على معانيه، وهو من أهم البحوث التي يقوم عليها استنباط الأحكام في الشريعة، والقانون على السواء"^(١).

ج. في البلاغة العربية

تقوم البلاغة العربية على دراسة النصوص اللغوية للوقوف على مستواها الجمالي، والكشف عن قوتها في التعبير عن الدلالة؛ حيث إن "فنون البلاغة العربية، أو قيمها يمكن أن تتنظم في معالجة النصوص بحيث إن هناك - مثلاً - بعض فنون علم البديع تسهم في المستوى الصوتي، وبعض فنون علم المعاني تسهم في المستوى التركيبي، وبعض فنون علم البيان تسهم في المستوى الجمالي. والمستويات الثلاثة تجلي القوة التعبيرية للنص متأزرة عندما تكشف عن دلالاته من خلال العلاقات المكونة لبنيته، والتي تُنْتَظَمُ النَّصُّ"^(٢).

وعني قيام البلاغة العربية على هذا النحو ارتباطها بالدلالة؛ إذ يرتبط كثير من مباحثها بالدلالة، كالمجاز الذي يعد "وسيلة فنية لإثراء الدلالة وتحقيق القوة التعبيرية على مستوى التركيب والنص؛ إذ يقوم على أساس التغير في الدلالة بنقل اللفظة من معناها الذي وضعت له إلى معنى آخر"^(٣)، بل ينبني فرع البيان كله على الدلالة؛ فهو "علم يعرف به إيراد المعنى، وإبرازه في صور مختلفة، وتراكيب متفاوتة زيادة، ونقصاً في وضوح الدلالة عليه؛ ليحتز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه"^(٤).

(١) فتحي الدريني (١٩٧٥) / مناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، دمشق: دار الكتاب الحديث ط١، ص ٢٦٧-٢٦٨.

(٢) سعد أبو الرضا (١٩٨٧) في البنية والدلالة: رؤية لنظام العلاقات في البلاغة العربية، الإسكندرية: منشأة المعارف، ص ٦.

(٣) المرجع السابق، ص ١٨٣.

(٤) القزويني (١٩٧٠) شرح التخليص، شرحه وخرج شواهد محمد هاشم دويدري، دمشق: منشورات دار الحكمة، ط١، ص ١١٨.

وقد ناقش البلاغيون ضرورة مباحث الدلالة في البلاغة، قال بعضهم: "اعلم أن لا بُدَّ من علم البيان على اختلاف الطرق المبنية على اختلاف دلالة الكلم المبنية على اختلاف الدلالة لصاحبه فضلٌ احتياج إلى التعرض لأنواع دلالات الكلم"^(١).

د. في علم اللغة قديماً وحديثاً

يُعدُّ بحث دلالة الألفاظ من أهم بحوث اللغة، فمن وظيفة علم اللغة "قيامه بدراسة اللغة من حيث دلالتها، أي من حيث إنها أداة للتعبير عمّا يجول بالخاطر"^(٢). تفيد بعض الأعمال أن دراسة المعنى فرع رئيسي لعلم اللغة، تقول: "علم الدلالة، أو دراسة المعنى فرع من فروع علم اللغة، وهو غاية الدراسات الصوتية، والفونولوجية، والنحوية، والقاموسية؛ إنه هذه الدراسات"^(٣).

ويعني كون الدلالة من فروع علم اللغة أنَّ كونها مبحثاً لغوياً خالصاً، وكونها رئيسية - كذلك - يفيان الحاجة إلى تلمُّس تفسير لورودها ضمن المباحث اللغوية؛ إذ إنه يُعدُّ "من الطبيعي أن يكون لعلماء اللغة دور بارز في ميدان المعنى ومشكلاته؛ إذ يرتبط بمادتهم الأصلية، وهي اللغة. ولقد صال هؤلاء القوم، وجالوا في هذا الموضوع، وألقوا إلينا بثروة طائلة كان المعنى هو محورها الأساسي"^(٤).

٢. حدود دراستها في العلوم العربية

أ. في علم المنطق

فصلت بعض الدراسات الحديث في حدود دراسة الألفاظ في علم المنطق، فبيَّنت أن للبحث في التَّصوُّرات قسمين يبحثان في اللفظ والمعنى، ويُعدَّان مدخلاً للقسم الثالث منه، تقول الدراسة: "ومبحث التصورات يشمل أقساماً ثلاثة:

أولاً - البحث في الألفاظ من حيث صلتها بالمعاني. وثانياً - البحث في المعنى ذاته"^(٥). وأشارت الدراسة إلى أوجه النظر في الألفاظ، قالت: "والبحث في الألفاظ عند الإسلاميين ينظر إليه من خمسة أوجه: أولاً: من ناحية دلالة اللفظ على المعنى.

(١) أكمل الدين البابرتي (١٩٨٣) شرح التلخيص، دراسة وتحقيق محمد مصطفى رمضان صوفية، طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع، ط١، ص ٤٦٤.

(٢) علي عبدالواحد وايف (١٩٧٢) في علم اللغة، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط٧، ص ٧ - ٨.

(٣) السعمران (١٩٦٢) علم اللغة، ص ٢٨٥.

(٤) كمال محمد بشر (١٩٧١) دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، مصر: دار المعارف، ط٢، ص ١٥٤ - ١٥٥.

(٥) النشار (١٩٧٨) مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ص ٣٩.

ثانياً: من ناحية قسمة اللفظ إلى عموم المعنى، وخصوصه. ثالثاً: النظر في اللفظ من حيث الأفراد والتركيب. رابعاً: النظر في اللفظ. خامساً: نسبة الألفاظ إلى المعاني^(١).

ويتأكد كون عناية المنطقة بالألفاظ رصداً لدلالاتها على اختلاف الجهة التي يرصدونها في دلالة الألفاظ، من نفهم دخول الألفاظ المهمة في إطار بحثهم، قال بعضهم عن اللفظ: "الذي لا يدلُّ على معنى لا وجه للاشتغال به؛ لأنه لا يحصل منه فائدة نفهمها، وطلب ما هذه صِفَتُهُ عناء ليس من أفعال أهل العقول"^(٢).

ب. في علم أصول الفقه

تُعَدُّ مباحث دلالة الألفاظ من متعلقات القسم الأول من قسَمي أصول الفقه الذي هو قسم الأدلة. وتدور هذه المباحث حول دلالة الخاص والعام، والمطلق والمقيد، ودلالة العبارة والإشارة وغيرها^(٣). وقد جاءت الجهات التي تتناول دلالة الألفاظ في أربعة تقسيمات للألفاظ ترد من اختلاف الجهة التي يتم عليها التقسيم، ويعني هذا العمل في دراسة أصول الفقه لدلالة الألفاظ بحثه دلالة اللفظ الوضعية لقيامه فيه بتصنيف الدلالة، وهو يردُّ عند عرضه للتقسيم الثالث الذي يَمُّ للفظ على أساس مرتبته في الدلالة على المعنى.

ج. في البلاغة العربية

تكاد حدود دراسة البلاغيين للدلالة تتفق مع حدود دراسة البلاغة كلها؛ إذ تقوم البلاغة العربية على المعنى، فإنه إذا كنا ندعي لفروع البلاغة الثلاثة موضوعاً واحداً، فإن ذلك الموضوع ينبغي أن يكون العلاقة بين الاختيار الأسلوبى باعتباره رمزاً وبين المعنى^(٤).

وقد تعرض البلاغيون لمعاني الألفاظ المفردة، ومعاني التركيب، كما فعل عبد القاهر الذي تَظَهَّرُ "دراسة المعنى عنده على مستويين: الأول: مستوى اللفظة المفردة... المستوى الثاني: دراسة المعنى على مستوى التركيب"^(٥).

(١) المرجع السابق، ص ٤٠.

(٢) ابن حزم (١٩٥٩) *التقريب لحد المنطق والمدخل إليه*، تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار مكتبة الحياة، ص ١١.

(٣) بدران أبو العينين بدران (١٩٦٥) *أصول الفقه*، مصر: دار المعارف، ص ٤٣.

(٤) تمام حسان (١٩٨٠) *الأصول دراسة أيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي*: النحو فقه اللغة البلاغة، الدار البيضاء: دار الثقافة، ص ٣٤٠.

(٥) البدراني زهران (١٩٧٩) *عالم اللغة عبد القاهر المُفَتِّى في العربية ونحوها*، القاهرة: دار المعارف، ص ٢٣٥.

د. في علم اللغة قديماً وحديثاً

تختلف حدود الدراسة اللغوية باختلاف مراحلها التي يرى الباحثون أنها مرحلتان. قال بعضهم: "إننا نفصل بين مرحلتين أساسيتين في هذا المجال: (١) هي التناول الدلالي ضمن اهتمامات أخرى، أو على نحو مُشْتَجِرٍ بضروب الثقافة الأخرى من غير أن يحمل عنواناً مميزاً له... التفت الباحثون في المرحلة الثانية إلى التركيز على قضايا الدلالة (semantique). (٢) وفي هذه المرحلة أفاد علم الدلالة من نتائج المناهج اللغوية الحديثة سواء في الاتجاه التاريخي والمقارن... أو وصفي تزامني" (١).

وتكشف المباحث الدلالية في المرحلة الأولى لعلم اللغة عند العرب إثراءهم للدرس الدلالي، كما تَمَثَّلَتْ حدود الدرس الدلالي فيها في "بحوث كثيرة... أهم هذه البحوث ما يلي: أ. البحث في معاني الكلمات، ومصادر هذه المعاني... ب. البحث في القواعد المتصلة باشتقاق الكلمات، وتصريفها، وتغير أبنيتها بتغير المعنى... ج. البحث في أقسام الكلمات (تقسيمها إلى اسم، وفعل، وحرف... إلخ)، وأنواع كل قسم ووظيفته في الدلالة... د. البحث في أساليب اللغة، واختلافها باختلاف فنونها (الشعر، والنثر، والخطابة، والمحادثة، والكتابة، والمسرح... إلخ). ويطلق على هذا البحث اسم (stylistique)، أي علم الأساليب" (٢).

أمَّا المرحلة الثانية للدرس الدلالي عند اللغويين، التي استوى فيها فرعاً مستقلاً لعلم اللغة، يقوم على دراسة "كيف تدل الكلمات على معانيها، أو الصلة بين اللفظ وبين صورته في الذهن... هو أحدث علوم اللغة نشأة" (٣)، فإنه يظهر في تحديد موضع البحث في الدلالة فيها اتجاهان: تاريخي وصفي ترد دراسة الدلالة فيهما على نحو تاريخي؛ إذ علم الدلالة التاريخي يدرس تغير المعنى، وما يتصل به من عصر إلى عصر. أمَّا الوصفي فيدرس ذلك في مرحلة من مراحل تاريخ اللغة (٤).

(١) الداية (١٩٨٥) علم الدلالة العربي، ص ٧.

(٢) وفي (١٩٧٢) علم اللغة، ص ٨ - ١٠.

(٣) محمد أحمد أبو الفرج (١٩٦٦) مقدمة لدراسة فقه اللغة، بيروت: دار النهضة العربية، ط ١، ص ١٢٤.

(٤) عبدالغفار حامد هلال (١٩٨٦) علم اللغة بين القديم والحديث، القاهرة: مطبعة الجبلاوي، ط ٢، ص ١٠٧.

وقد اختلف في حدود الدرس الدلالي عند اللغويين في المرحلة الثانية، ذلك الدرس الذي يعرف بعلم الدلالة؛ "فبعضهم يرى دراسته في المفردات، وبعضهم يدرسه في التراكيب... وبعضهم فيهما معاً في إطار اجتماعي معين"^(١).

وقد قصر بعض الدارسين علم الدلالة في الدلالة الاجتماعية؛ فقد اختص المحدثون من اللغويين تلك الدلالة الاجتماعية بالدراسة والبحث، وجعلوا منها فرعاً دراسياً مستقلاً سَمَّوْهُ (Semiotics)، زادت عنايتهم به خلال القرن العشرين"^(٢).

ويعني ما سبق إجمالاً اتساع موضوع الدلالة في مرحلتَي الدرس اللغوي للدلالة: التقليدية والحديثة، ويعني - أيضاً - اشتراك المرحلتين في معظم المباحث التي ترد في المرحلتين كثيرة ومتنوعة. ويعني العمل من هذه المباحث التي اهتمت بدلالة الألفاظ المباحث التي صَنَّفَت الدلالات وحَلَّلَتْهَا؛ فتلک المباحث هي التي يمكن أن تخدم هذا العمل لأنها إسهامٌ فعالٌ في تقييم الدلالات التي ستقرر لأقسام الكلم.

٣. الجهود المبذولة فيها

أ. في علم المنطق

قَدَّمَ علم المنطق للدرس الدلالي ما يأتي:

- تصنيف دلالة الألفاظ: قال بعض العلماء يُصَنَّفُ الألفاظ من جهة دلالتها على المعاني: "الألفاظ تدل على المعاني من ثلاثة أوجه متباينة: الوجه الأول - الدلالة من حيث المطابقة... كدلالة لفظ الحائط على الحائط، والآخر - أن تكون بطريقة دلالة التَّضَمُّن، وذلك كدلالة لفظ البيت على الحائط... الثالث - الدلالة بطريق الالتزام والاستتباع، كدلالة لفظ السقف على الحائط"^(٣).

- تقسيم أصناف الدلالات المختلفة: يقول بعض العلماء: "والمُعْتَبَرُ في التعريفات دلالة المطابقة والتضمن، فأما دلالة الالتزام فلا؛ لأنها ما وضعها واضع اللغة بخلافها؛ لأن المدلول فيها غير محدود ولا محصور؛ إذ لوازم الأشياء، ولوازم لوازمها لا تتضبط ولا

(١) المرجع السابق، ص ١١٣.

(٢) إبراهيم أنيس (١٩٨٤) *دلالة الألفاظ*، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٥، ص ٤٩ - ٥٠.

(٣) الغزالي (١٩٦١) *منطق تهافت الفلاسفة المسمى معيار العلم*، تحقيق سليمان دنيا، سلسلة ذخائر العرب ٢٣،

مصر: دار المعارف، ص ٧٢.

تتحصّر؛ فيؤدّي إلى أن يكون اللفظ دليلاً على ما لا يتأهّى من المعاني، وهو محال^(١). قال ابن سينا: "وتشترك دلالة المطابقة، ودلالة الالتزام في أن كل واحد منها مقتضى الدلالة الأولى"^(٢).

ب. في علم أصول الفقه

لا يَمَيِّزُ الأصوليون بتقسيم دلالة اللفظ الوضعية عن المنطقة؛ فقد قالوا بمثل ما قال به المنطقة، قالوا في أصناف دلالة اللفظ الوضعية: "الفصل الثاني: في تقسيم الألفاظ: دلالة اللفظ على تمام مسماه مطابقة، وعلى جزئه تَضْمُنْ، وعلى لازمه الذهني التزام"^(٣). وَإِنَّمَا يَمَيِّزُ الأصوليون بتصنيفهم للدلالة إلى: دلالة اللفظ، والدلالة باللفظ. قال بعضهم في الجهة الثالثة من جهات التفريق بينها: "وثالثها: من جهة الأنواع، فللدلالة اللفظ ثلاثة أنواع: المطابقة، والتضمن، والالتزام، والدلالة باللفظ نوعان: الحقيقة، والمجاز"^(٤).

ج. في البلاغة العربية

تَحَدَّثَ البلاغيون عن وسائل دلالة لفظية، وغير لفظية، قالوا: "وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ، وغير لفظ خمسة أشياء، لا تَنْقُصُ ولا تزيد: أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التي تُسَمَّى نَصْبَةً، والنَّصْبَةُ هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف، ولا تقصر عن تلك الدلالات"^(٥).

وقد قام بعض البلاغيين بتصنيف أقسام الكلم دلاليًا، فَمَيِّزَ الحرف عن الاسم والفعل، ثم فَصَّلَ الحديث بعد ذلك عن الفرق بين الاسم والفعل، قال: "اللفظ المفرد إما أن يكون معناه مستقلاً بالمفهومية؛ بحيث لا يحتاج في فهم معناه الإفرادي

(١) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٢) ابن سينا (١٩١٠) منطق المشرقيين ومعه القصيدة/المزدوجة، القاهرة: المكتبة السلفية، ص ١٥.

(٣) البيضاوي (١٩٨١) منهاج الوصول إلى علم الأصول بشرحه المسمى الإبهاج، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ص ٢٠٣.

(٤) تاج الدين السبكي (الابن) (١٩٨١) الإبهاج في شرح المنهاج، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ص ٢٠٦.

(٥) الجاحظ (١٩٤٨) البيان والتبيين، ج ١، بتحقيق وشرح عبدالسلام هارون، الكتاب الثاني من سلسلة مكتبة الجاحظ، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ص ٧٦.

إلى غيره، أو لا. والثاني هو الحرف. والأول إما أن يكون اللفظ الدال عليه دالاً على الزمان المعين لمعناه، أو لا يكون دالاً، فإن دلّ فهو الفعل، وإن لم يدلّ فهو الاسم^(١). وبيّنوا - كذلك - أصناف الدلالة الوضعية في صدر حديثهم عن علم البيان، قال بعضهم: "اللفظ إما أن تعتبر دلالاته بالنسبة إلى تمام مُسمّاه، أو بالنسبة إلى ما هو داخل في مُسمّاه، أو بالنسبة إلى ما هو خارج عن مُسمّاه"^(٢). ولم يقفوا عند بيان أصناف الدلالة، بل عرضوا لطبيعة هذه الدلالات؛ إذ جعلوا دلالة المطابقة وضعية لكونها الدلالة المقصودة عند وضع اللفظ، وجعلوا ما سواها عقلية، قال بعضهم: "الدلالة الوضعية هي دلالة المطابقة، أما دلالة التضمن ودلالة الالتزام فهما عقليتان؛ لأن اللفظ إذا وضعه الواضع مُسمّاه انتقل الذهن من المسمى إلى لازمه، ثم لازمه إن كان داخلياً في المُسمّى فهو التضمن، وإن كان خارجاً عنه فهو الالتزام"^(٣). وقد نبّهوا إلى نوع اللزوم، قال بعضهم: "المعتبر في دلالة اللزوم إنما هو اللزوم الذهني دون الخارجي"^(٤).

د. في علم اللغة قديماً وحديثاً

ورد الجهد المبذول متناسباً مع كون "كل دراسة لغوية لا بد أن تتجه إلى المعنى؛ فالمعنى هو الهدف المركزي الذي تصوب إليه سهام الدراسة من كل جانب... ويستقل كل فرع من فروع الدراسات اللغوية بقسط من هذا المعنى يُوضّحه، ويبيّن عنه، ويعين على كشفه"^(٥)؛ إذ "تنوعت ألوان الدراسة فيه، فصارت ذات ألوان دلالة صوتية ودلالة صرفية، ودلالة نحوية، ودلالة معجمية"^(٦). وقد أصبح بهذا "موضوع المعنى عند اللغويين من الموضوعات التي ينبغي للباحث أن يجمع أشتاتها من مختلف المصادر اللغوية والنحوية في التراث"^(٧).

(١) العلوي (١٩٨٠) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ج ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ص ٤٠.

(٢) المرجع السابق، ج ١، ص ٣٤ - ٣٥.

(٣) المرجع السابق، ج ١، ص ٣٨.

(٤) المرجع السابق، ج ١، ص ٣٩.

(٥) تمام حسان (١٩٨٠) اللغة بين المعيارية والوصفية، الدار البيضاء: دار الثقافة، ص ١١٨.

(٦) محمد خضر (١٩٨١) فقه اللغة، بيروت: دار الكتاب العربي، ص ٤٠.

(٧) علي زوين (١٩٨٦) منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، سلسلة آفاق، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ط ١، ص ١٦٥.

وَيَمَثِّلُ جُهْدُ اللُّغَوِيِّينَ فِي الدَّرْسِ الدَّلَالِيِّ فِي تَحْدِيدِهِمْ لِمَسْتَوِيَّاتِ الدَّلَالَةِ؛ إِذْ تُقَسَّمُ "بِحَسَبِ مَصْدَرِهَا إِلَى مَا يَأْتِي: ١. دلالة صوتية... ٢. الدلالة الصرفية... ٣. الدلالة النحوية... ٤. الدلالة المعجمية أو الاجتماعية"^(١).

وقد صنف بعض الباحثين الدلالة الصرفية على أساس وسيلة الدلالة؛ فثمة دلالة صرفية تقسيمية، تَمَثِّلُ فِيهَا يُنَاطُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ دَلَالَةٍ وَفَقًّا لَكُونِهَا مِنْ قِسْمٍ مَعِينٍ، وَهِيَ الدَّلَالَةُ الَّتِي تَنَاطُ بِأَقْسَامِ الْكَلِمِ، فَتَرِدُ لِكُلِّ كَلِمَةٍ وَفَقًّا مَا تَنَتَمِي إِلَيْهِ مِنْ الْأَقْسَامِ. وَيَعْبَرُ عِلْمُ اللُّغَةِ الْحَدِيثُ عَنْ هَذَا النُّوعِ مِنَ الدَّلَالَةِ بِتَسْمِيَتِهَا (class meaning)^(٢) دلالة القسم". وَثَمَّةُ دَلَالَةٍ صَرْفِيَّةٍ تَصْرِيفِيَّةٍ، تَرْجِعُ إِلَى اللِّوَاصِقِ وَالْقَوَالِبِ الصَّرْفِيَّةِ، وَهِيَ الَّتِي تَمَثِّلُ فِي الْقِيَمِ الصَّرْفِيَّةِ الْمُخْتَلَفَةِ، مِثْلَ: الْعَدَدِ، وَالنُّوعِ، وَالتَّعْيِينِ... إلخ. يَقُولُ تَمَامٌ عَنِ الْمَعْنَى الصَّرْفِيَّةِ: "يَرْجِعُ بَعْضُهَا إِلَى التَّقْسِيمِ كَالْأَسْمِيَّةِ، وَالْفِعْلِيَّةِ، وَالْحَرْفِيَّةِ، وَيَرْجِعُ بَعْضُهَا الْآخَرُ إِلَى التَّصْرِيفِ، كَالْإِفْرَادِ وَفُرُوعِهِ، وَالتَّكْلُمِ وَفُرُوعِهِ، وَكَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَيَرْجِعُ بَعْضُهَا الثَّالِثُ إِلَى مَقُولَاتِ الصِّيَاغَةِ الصَّرْفِيَّةِ، كَالطَّلَبِ، وَالصِّيُورَةِ، وَالْمُطَاوَعَةِ، وَالْأَلْوَانِ، وَالْأَدْوَاءِ، وَالْحَرَكَةِ، وَالْاضْطِرَابِ"^(٣)، أَوْ الْعِلَاقَاتِ النُّحَوِيَّةِ، كَالْتَّعْدِيَةِ، وَالتَّأَكِيدِ"^(٤).

وقد قام الدرس اللغوي بتحديد وسائل الدلالة وتصنيفها. قال بعض الدارسين عن الدلالة الصرفية: "وَلَا تُسْتَفَادُ الْمَعْنَى الصَّرْفِيَّةُ مِنَ الْهَيْئَاتِ وَالصِّيَغِ وَالْأَوْزَانِ فَحَسَبَ، بَلْ تُسْتَفَادُ مِنَ الْعُنَاصِرِ الِاتِّصَاقِيَّةِ: إِعْرَابِيَّةٍ وَبَنَائِيَّةٍ، وَمِنْ عَدَمِ الْعَلَامَةِ (قِيَمَةِ الصَّفَرِ)"^(٥).

(١) أنيس (١٩٨٤) دلالة الألفاظ، ص ٤٦ - ٤٨.

(2) Francis Dinneen (1967) *An Introduction to General Linguistics*, New York: Holt, Rinehart and Winston, Inc., p. 86.

(٣) الحقيقة أن هذه الدلالات التي جمعها الأستاذ الكبير الدكتور تمام حسان ليست من باب واحد؛ إذ إن الطلب والصيرورة والمطاوعة والتأكيد والجعل أو النقل الذي يستفاد من همزة التعدية دلالات صرفية ترجع إلى الوزن الصرفي، أما دلالات الألوان والأدواء والحركة والاضطراب فهي أقرب إلى الحقول المعجمية التي تتحرك فيها الأفعال تبعاً لأوزانها، وليست هذه الدلالات هي مفاد الأوزان على ما لا يخفى؛ ومن ثم لا تمثل دلالة صرفية. لقد أراد الصرفيون ضبط ما يرد على وزن فعل وفعل من المجرد الثلاثي فبينوا الإطار أو الحقل الذي تتحرك فيه دلالات الفعل المعجمية التي ترد لوزن فعل، والتي ترد مع وزن فعل، ثم تلك التي ترد مع وزن فعل.

(٤) حسان (١٩٧٩) اللغة العربية، ص ٨٢.

(٥) أحمد عبد العظيم عبد الغني (١٩٧٠) *الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية*، القاهرة: رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ق ٤٩.

ومِمَّا بَيَّنَّتْهُ اللُّغَوِيَّاتُ فِي دَرَسِ الدَّلَالَةِ حَدَّ كُلِّ صَنَفٍ مِنْ أَصْنَافِهَا، وَعِلَاقَتَهُ بِغَيْرِهِ مِنْ أَصْنَافِ الدَّلَالَةِ الْآخَرَى، قَالَ بَعْضُهُمْ يَفْرُقُ بَيْنَ الْمَعْنَى الصَّرِيفِ - الَّذِي يُمَثَّلُ جُزْءًا مِنَ الْمَعْنَى الْوُظُفِيَّةِ، وَالْمَعْنَى الْمُعْجَمِيَّةِ: "الْمَعْنَى الْوُظُفِيَّةُ هِيَ مَا فُهِمَ مِنَ الْهَيْئَةِ أَوْ الْبِنَاءِ، وَلَيْسَ مِنَ الْمَادَّةِ اللَّغَوِيَّةِ، وَهُوَ بِذَلِكَ يَخَالِفُ الْمَعْنَى الْمُعْجَمِيَّةَ"^(١).

وَقَدْ قَالَ بَاحِثٌ آخَرٌ يَبَيِّنُ شُمُولَ الدَّلَالَةِ الْوُظُفِيَّةِ لِلدَّلَالَتَيْنِ الصَّرْفِيَّةِ وَالنَّحْوِيَّةِ: "يُقْصَدُ بِالدَّلَالَةِ الْوُظُفِيَّةِ تِلْكَ الْمُتَعَلِّقَةُ بِمَعَانِي الصَّيْغِ الصَّرْفِيَّةِ، مِثْلُ: الْمَطَاوَعَةِ فِي "انْكَسَر"، وَالْمِبَالِغَةِ فِي "نَمَّام"، وَمَعَانِي الزَّوَائِدِ التَّصْرِيفِيَّةِ، مِثْلُ الْجَمْعِ، وَالتَّذْكِيرِ، وَالْغَيْبَةِ فِي "يُؤْمِنُونَ"، وَالتَّنَائِيثِ، وَالْجَمْعِ فِي "مَدْرَسَاتٍ". وَتَشْمَلُ الدَّلَالَةُ الْوُظُفِيَّةُ - أَيْضًا - مَعَانِي التَّرَكِيبِيَّاتِ وَالْأَسَالِيبِ النَّحْوِيَّةِ، مِثْلُ: الْإِسْنَادِ، وَالتَّعْدِيَةِ، وَاللِّزُومِ، وَالِاسْتِفْهَامِ، وَالدَّعَاءِ، وَالتَّخْصِصِ، وَالتَّبَعِيَّةِ"^(٢).

٤. أصالة الجهود المبذولة

أ. في علم المنطق

يُعَدُّ عِلْمُ الْمُنْطِقِ عَرَبِيًّا عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ أَصْلَهُ مُتَرْجِمٌ؛ فَقَدْ أَضَافَ عُلَمَاءُ الْمُنْطِقِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُبَاحِثِ - وَبِخَاصَّةِ اللَّغَوِيَّةِ. قَالَ بَعْضُ الْبَاحِثِينَ: "أَخَذَ الْإِسْلَامِيُّونَ يَتَدَارَسُونَ الْأَلْفَافَ دَرَاسَةً وَاسِعَةً لَمْ يَبْحَثْهَا مِنْ قَبْلُ صَاحِبُ الْأَوْرَجَانُونِ؛ مُعَلِّلِينَ هَذَا بِأَنَّهُمْ لَنْ يَبْحَثُوا فِي الْفَلْظِ ذَاتَهُ، بَلْ فِي الْفَلْظِ مِنْ حَيْثُ صِلَتُهُ بِالْمَعْنَانِ، وَهَذِهِ فِكْرَةٌ تَسُودُ فَرِيقَ الشَّرَاحِ الْإِسْلَامِيِّينَ جَمِيعَهُمْ. نَجِدُهَا عِنْدَ ابْنِ سِينَا وَالْغَزَالِيِّ كَمَا نَجِدُهَا عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَلَمْ يَشْذَ عَنْ ذَلِكَ سِوَى أَبِي الْبَرَكَاتِ الْبَغْدَادِيِّ؛ فَقَدْ تَبَنَّى إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَبْحَاثَ غَرِيبَةٌ عَنِ مَنَطِقِ أَرِسْطُو، فَأَنْكَرَ أَنَّ يَكُونَ مَوْضُوعَ الْمُنْطِقِ هُوَ "الْأَلْفَافُ مِنْ حَيْثُ تَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَانِ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ عِلْمُ اللُّغَاتِ"^(٣). وَمَعَ أَنَّ أَبَا الْبَرَكَاتِ لَا يَوَافِقُ عَلَى اعْتِبَارِ مِبَاحِثِ الْأَلْفَافِ مِنَ الْمُنْطِقِ، إِلَّا أَنَّهُ يَسِيرُ عَلَى نَسَقِ الْمَشَائِيْنِ الْإِسْلَامِيِّينَ"^(٤).

(١) المرجع السابق، ق ٣١٩ - ٣٢٠.

(٢) نبيل علي (١٩٨٨) *اللغة والحاسوب: دراسة بحثية*، الأردن: تعريب، ص ٣١.

(٣) هبة الدين علي بن ملكا البغدادي (١٣٥٧هـ) *الكتاب المعتبر في الحكمة*، حيدر آباد الدكن: طبع جمعية المعارف العثمانية، ط ١، ص ٦.

(٤) النشار (١٩٧٨) *مناهج البحث عند مفكري الإسلام*، ص ٣٩ - ٤٠.

وقد بيّن بعض الباحثين عربية الجهد المبذول في مباحث الألفاظ في المنطق العربي، قال عن أصالتها وقيمتها: "إن نظرية الدلالة - كما عرفها العرب - لا تتوقف عند التصنيف البحث فحسب، بل تحاول بلغة المجموعات أن تدرس النسب الصورية القائمة بين مختلف أنواع ومراتب الدلالة، وبالرغم من أنها قليلة المرونة من ناحية التطبيق لما تتّصف به من التجريد، ولما تحْتَوِيه من بعض التعقيدات النافلة إلا أنها ذات قيمة نظرية عالية، وتؤلّف دون شكّ أوّل تصميمٍ منهجي لبناء علم السيمياء"^(١).

وإذا كان قد ثبت للبحث الدلالي في المنطق عروبته، فإنه يلزم بحث علاقته بالبحث الدلالي في مختلف العلوم العربية استيفاءً لتأصيل هذا الجهد؛ إذ إن العمل يرى تداخل دراسة المناطقة للألفاظ ودراسة اللغويين والنحاة لها؛ فقد ورد في تقسيم المناطقة للفظ من حيث الأفراد والتركيب "أبحاث لغوية بحثة استند الإسلاميون في بحثها إلى ما اعتقدوه من وجود صلة وثيقة بين المنطق واللغة، وأنتج لنا هذا تفكيراً منطقياً لغوياً دقيقاً"^(٢). كما حدث للمنطق في دراسته لنسبة الألفاظ إلى المعاني أن "أثر وتأثر بالدراسات اللغوية العربية... فالألفاظ تنقسم من حيث نسبتها إلى المعاني إلى: المتواطئ، والمشارك، والمترادف، والمتزائل"^(٣).

ويعني ما سبق أن العمل يرى عدم خروج مباحث الألفاظ في المنطق العربي عن طبيعة الدرس اللغوي، وأنه ليس من الدقة أن يقال: "اعتنى المناطقة بدراسة الألفاظ من ناحية دلالتها على المعاني والأفكار دون التعرض للنواحي اللغوية التي لا يتعرّض لها علماء النحو والصرف والبلاغة"^(٤).

ب. في علم أصول الفقه

يحتاج الجهد المبذول لدرس الدلالة عند الأصوليين إلى تحديد مدى أصالته؛ ذلك "أن عملية التأثير والتأثر بين الدراسات اللغوية والأصولية قديمة ومستمرة، وخلفت آثاراً واضحة على جهود كل فريق منهم"^(٥).

(١) فاخوري (١٩٨١) منطق العرب، ص ٤٤.

(٢) النشار (١٩٧٨) مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ص ٤٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٤.

(٤) محيي الدين أحمد الصافي، توضيح المنطق القديم، القاهرة: مكتبة الأزهر، ص ٢٦.

(٥) حسن محمد تقي سعيد (١٩٨٤) دلالة الألفاظ العربية بين علماء اللغة والأصوليين حتى نهاية القرن السادس الهجري، القاهرة: رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ص ٣٤.

ويتمثل تأثر الأصوليين بالمناطقة في تصنيفهم للدلالة الوضعية للفظ؛ إذ هو تصنيف المناطقة عينه. كما يتمثل تأثرهم بغير المناطقة في حديثهم عن اللفظ المهمل؛ حيث "تجد تأثراً بالاتجاهين: اتجاه اللغويين، واتجاه النحاة"^(١). أما تميُّزهم فيتمثل في بعض أبحاث لهم في المعنى يمكن وصفها بأنها "أبحاث متميزة عما قام به اللغويون به في مواضع كثيرة، وعنايتهم بدراسة المعنى تفوق عناية اللغويين"^(٢). ويُعدُّ بحثهم في دلالة اللفظ نوعاً من تكامل الدرس الأصولي والمعجمي؛ حيث قام الأصوليون ببيان دلالة المفردات الحقيقية والمجازية؛ إذ: "تكفلت ببيان هذه الدلالات كتب الأصول إلى جانب ما نصت عليه معاجم اللغة"^(٣). ويرجع تميزهم بهذه المباحث إلى ما يشير إليه بعض الباحثين، يقول: "إن ما كتبه الأصوليون حول مباحث الألفاظ يُعدُّ من أهم ما ابتدعته عقولهم، وأنه ينتظم مع كتاباتهم عن القياس، والعلة، وشروطها، ومسالكها، وقوادحها جوهر منهجهم، وصفوة جهودهم، وموضع فخرهم، وموطن الشاء عليهم"^(٤). وأما تأثيرهم في العلوم الأخرى، فيتمثل في إفادة اللغويين منهم منهج الاستدلال، يقول بعض الدارسين في ذلك: "أما اللغويون فهم بدورهم قد تأثروا بدراسة الأصوليين ومنهجهم في الاستدلال"^(٥).

ج. في البلاغة العربية

إذا كان قد استقر أن "النظر في المعنى اللغوي موضوع شارك فيه علماء ومفكرون من ميادين مختلفة، شارك فيه من قديم الفلاسفة والمناطقة خاصة... لأن المعنى اللغوي من شأنه أنه يشغل المتكلمين جميعاً على اختلاف طبقاتهم"^(٦)، إذا

(١) الحسن (١٩٨٩) *مناهج الأصوليين*، ص ٣٦.

(٢) طاهر سليمان حمودة (١٩٧٦) *ابن قيم الجوزية جهده في الدرس اللغوي*، الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ص ١٧٢.

(٣) عبدالصبور شاهين (١٩٦٧) "نظرية جديدة في دلالة الكلمة في القرآن الكريم"، الكتاب التذكاري بمناسبة مرور عشرين عاماً على تأسيس قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الكويت، إعداد وإشراف سهام الفريح، الكويت: مكتبة المعل، ط ١، ص ٦٦.

(٤) عبدالحميد مذكور (١٩٩٠) *منهج البحث عند الأصوليين*، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ص ٤.

(٥) تقي سعيد (١٩٨٤) *دلالة الألفاظ العربية*، ق ٣٤.

(٦) محمود السعمران (١٩٦٢) *علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي*، مصر: دار المعارف، ص ٢٦١.

كان قد استقر هذا فإنه يلزم تعيين ما أفاده البلاغيون من غيرهم من أهل العلوم الأخرى، ثم بيان ما امتازوا به عنهم.

وإذا نظرنا في تصنيف أقسام الكلم، تبيَّنتُ مشابهة حديثهم عن دلالة أقسام الكلم لحديث المدرسة الحديثة من الأصوليين الشيعة التي عرض هذا العمل لتقسيمها للكلم عند حديثه عن محاولة إعادة تقسيم الكلم التاسعة^(١). ويمكن أن يكون مرجع هذا هو كون العلوي^(٢)، الذي تحدَّث عن دلالة أقسام الكلم بهذه الصورة، من أكابر علماء الشيعة الزيدية. وما ينطبق عليه كون "درس الدلالة في البلاغة طرفاً استعارته من المنطق"^(٣) هو التقسيم الثلاثي لدلالة اللفظ الموضوعية المطابقة التي هي المطابقة، والتضمن، والالتزام.

وَيَمَثُلُ تَمَيُّزُهُمْ فِي حَدِيثِهِمْ عَنْ وَسَائِلِ الدَّلَالَةِ لَفْظِيَّةٍ وَغَيْرِ لَفْظِيَّةٍ الَّتِي عَرَضَهَا الْجَاخِظُ، كَمَا يَكْشِفُ تَمَيُّزُهُمْ إِدْرَاكُ كَوْنِ دَرَسِ الدَّلَالَةِ فِي الْبَلَاغَةِ يُعَدُّ امْتِدَادًا لِدَرَسِ النِّحَاةِ لَهَا؛ حَيْثُ تَأْخُذُ الدِّرَاسَةُ الْبَلَاغِيَّةُ لِلدَّلَالَةِ نَتَائِجَ مَا تَوَصَّلَتْ إِلَيْهِ الدِّرَاسَةُ النَّحْوِيَّةُ السَّابِقَةُ قَضَايَا مُسَلِّمَةً وَتَبْنَى عَلَيْهَا، وَتَتَجَاوَزُهَا"^(٤).

د. في علم اللغة قديماً وحديثاً

لم تقتصر دراسة المعاني في يوم من الأيام على علم اللغة، بل هي باتساعها، وتَشَعُّبِهَا، وتَعَدُّدِ أوجهها نقطة تقاطع لعدد كبير من العلوم الإنسانية، كعلم اللغة، والفلسفة، وعلم النفس، وعلم الأجناس، وعلم الاجتماع، وعلم الحيوان، والتربية، والآداب، والنقد الأدبي، والبلاغة، وغيرها"^(٥). وإذا كانت دراسة المعاني على هذا

(١) ص ص ٦١-٦٢ من هذا الكتاب.

(٢) قال بعضهم عنه: "تَجَرَّعَ فِي جَمِيعِ الْعُلُومِ، وَفَاقَ أَقْرَانَهُ، وَصَنَّفَ التَّصَانِيفَ الْحَافِلَةَ فِي جَمِيعِ الْفُنُونِ". الشوكاني (١٣٤٨هـ) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ج ٢، القاهرة: مطبعة السعادة، ط ١، ص ٣٢١. وقال آخر: "وهو أول الدعاة الحسينيين في اليمن". العرشي (١٩٣٩) بلوغ المرام في شرح مسك الختام في من تولى ملك اليمن من ملك وإمام، عني بنشره الأب أنستاس ماري الكرمللي، القاهرة: مطبعة البرتيري، ص ٥١.

(٣) فايز الداية (١٩٨٥) علم الدلالة العربي: النظرية التطبيقية دراسة تاريخية تأصيلية نقدية، دمشق: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، ط ١، ص ٩.

(٤) محمد فؤاد علي الدين (١٩٨٦) مشكلة المعنى بين النحو والبلاغة، القاهرة: دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ق ١٦١.

(٥) نايف خرما (١٩٨٧) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سبتمبر، ص ٣١٥.

النحو، فمقتضى ذلك هو الحاجة إلى تأصيل الجهود المبذولة فيها؛ فإن "هناك نظرات دلالية عميقة جداً مبعثرة هنا وهناك، ولا سيما في أعمال المُفسِّرين العرب، والمسلمين الذين تناولوا القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة تفسيراً وشرحاً"^(١).

ويرى العمل أصالة جهد اللغويين في درس الدلالة، بصفة عامة، وذلك من خلال النظرة التاريخية المقارنة لمختلف جهود العلماء في درس الدلالة؛ حيث إن اللغويين قد أسهموا في "أقدم قضايا الفكر في حضارات مختلفة، أسهم فيها فلاسفة، ومناطق، ولغويون، وبلاغيون، وأصوليون"^(٢) على سبيل الابتداء في كثير من مباحث درسهم الدلالي؛ إذ إن ما قام به اللغويون من البحوث الدلالية العربية يمتد "من القرون الثالث والرابع والخامس الهجرية إلى سائر القرون التالية لها، وهذا التأريخ المبكر إنما يعني نضجاً أحرزته العربية وأصله الدارسون في جوانبها"^(٣).

وقد طَبَّقَ بعض الدارسين المنهج التاريخي المقارن ليخرج بأصالة بحث اللغويين العرب الدلالي - بصفة عامة - يقول: "وإذا ما أخذنا تلك البحوث مرتبة نجد أن بحوث اللغويين في موضوع الدلالة كانت أسبق من حيث الترتيب الزمني، تليها بحوث النحويين باعتبار أن تراكيب اللغة هي مادة التقنين لعلم النحو. ويأتي ذلك البحوث الأصولية على أنها حاجة من حاجات الملاحقة التشريعية لانفساح الحياة الإسلامية بما يجعل الأصول الإسلامية تسائر التطور والنماء الذي أصاب تلك الحياة"^(٤). وتتأكد أصالة جهد اللغويين في درس الدلالة إذا نظر إليه نظرة وصفية مقارنة؛ حيث يتميز جهد اللغويين حجماً ونوعاً؛ إذ تتعدد مباحثهم لدراسة الدلالة؛ لتشمل جوانب كثيرة، ويتميزون - أيضاً - بالإبداع في تصنيفاتهم للدلالة، وكذا في استنباطهم لوسائل الدلالة وأدواتها.

(١) مازن الوعر (١٩٨٩) دراسات لسانية تطبيقية، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط١، ص ٢٩.

(٢) محمود فهمي حجازي (١٩٧٨) مدخل إلى علم اللغة، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ط٢، ص ٧٤.

(٣) الداية (١٩٨٥) علم الدلالة العربي، ص ٦.

(٤) السيد أحمد عبدالغفار (١٩٨١) التصور اللغوي عند الأصوليين، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط١،

وتتفي النظرية الوصفية عن علم الدلالة العربي الغربية التي تلابسه بسبب استقلاله الآن بفرع مستقل نتيجة للاتصال بالغرب. ويرجع ذلك النفي إلى أن علماء العرب لم ينقلوا علم الدلالة نُقْلاً حَرْفِيًّا، بل فهموا لغتهم في ضوءه، وقاموا بتطبيقه عليها تطبيقاً يعد إسهاماً عربياً في هذا العلم، تقول بعض الدراسات: "يرى المحدثون من اللغويين العرب ممن درس اللغة دراسة أوروبية حديثة أن الدلالة، أو علم الدلالة (Semantique) من المبتدعات الأوروبية الحديثة التي بحث بها الغربيون في أواخر القرن التاسع عشر، والمهم أننا نفيد من موضوعات علم اللغة الحديث في فهم لغتنا العربية ودراساتها"^(١). ويرجع نفي كون علم الدلالة عند العلماء العرب علماً غربياً إلى عدم خروج المحدثين من اللغويين في كثير من حديثهم عن الدلالة عمّا قرره قدامى اللغويين العرب؛ إذ الدلالة "عند المحدثين لدى التحليل والتدقيق لا تخرج عن الإطار الذي وضعه القدماء للدلالة"^(٢).

وقد بيّنت بعض الدراسات كون الدلالة التركيبية التي يتحدث عنها علم اللغة الحديث لم تكن غائبة عن النحاة الأوائل، تقول الدراسة: "ومصطلح المعاني الذي أشار إليه ابن يعيش يراد به المعاني التركيبية التي تفهم من موقع الكلمات في التركيب أو من الوظيفة التي تؤديها، ومعنى كونها تركيبية أنها لا تكون للصيغة اللغوية إلا إذا رُكبت"^(٣).

وتُقدّم بعض الدراسات "البرهان على أصالة علم الدلالة العربي عند الباحثين العرب من اللغويين والفلاسفة والأصوليين والفقهاء والنقاد والأدباء"^(٤).

ولا تعني أصالة علم الدلالة العربي مطابقته للدرس الدلالي عند اللغويين القدامى، بل تعني كونه امتداداً للدرس الدلالي القديم، وإكمالاً له مع مجرد الاستفادة من علم الدلالة الغربي. ويشير بعض الباحثين إلى إضافة علم الدلالة الحديث إلى الدرس الدلالي الموروث، يقول: "يورد علم الدلالة في العصر الحديث

(١) إبراهيم السامرائي (١٩٦٦) *التطور اللغوي التاريخي*، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ص ٣٥.

(٢) عبدالعال سالم مكرم (١٩٨٨) *ظواهر لغوية من المسيرة التاريخية للغة العربية قبل الإسلام*، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ١، ص ٦٢.

(٣) محمود عبدالسلام شرف الدين (١٩٧٦) "من التراث اللغوي: مدى عناية اللغويين العرب بدراسة التركيب"، مجلة اللسان العربي، الرباط: مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي، مج ١٣، ص ١٠٩.

(٤) أنيس (١٩٨٤) *دلالة الألفاظ*، ص ٤٩ - ٥٠.

آفاقاً غير الآفاق التي نقلنا إليها ابن فارس في المباحث السابقة^(١) التي تتمثل في الاشتراك والتضاد والترادف، ولا يخفى أنه لو طابق علم الدلالة الحديث الدرس الدلالي الموروث ما تميز عنه، وما مثل دوراً مستقلاً عنه.

(١) مختار غازي طليمات (١٩٨٩-١٩٩٠) نظرات في علم دلالة الألفاظ عند أحمد بن فارس اللغوي، ح ١١، حوليات آداب الكويت، رسالة ٦٨، ص ٦١.

الباب الثاني

الوحدات التوزيعية الأساسية (أقسام الكلم) بتن الصياغة والدلالة

مدخل

الفصل الأول

ضبط وحدات التوزيع الأساسية (أقسام الكلم): حدًا واصطلاحًا وتصنيفًا

الفصل الثاني

صياغة الوحدات التوزيعية بين المادة اللغوية والقالب الصرفي

المبحث الأول: المادة اللغوية للوحدات التوزيعية

المبحث الثاني: القالب الصرفي للوحدات التوزيعية

الفصل الثالث

نوعا الدلالة الصرفية للوحدات التوزيعية الأساسية

مدخل

المبحث الأول: الدلالة الصرفية الأساسية

المبحث الثاني: الدلالة الصرفية الثانوية

الفصل الأول

ضبط وحدات التوزيع الأساسية (أقسام الكلم) : حدًا واصطلاحًا وأقسامًا فرعية

مدخل . الاسم : المدلول والدالّ

نشير - قبل الحديث عن أقسام الكلم تفصيليًا - إلى أمرين يتصلان بما يدل عليه الاسم، وبالأصناف الفرعية التي تقوم بأداء هذه الدلالات التي يفيدها، هما:

١. أن بعض الألفاظ يقع على الماهيات أو الحقائق التي تحملها الذوات. وترد هذه الألفاظ على ثلاث صور؛ إذ:

أ. يقع اللفظ على الماهية أو الجنس بوصفه اسمًا للجنس، كما في لفظ تَمْر؛ إذ يُرادُ به حقيقة التمر نفسها لا فردًا أو أفرادًا منها حين يقال: "أكلت تمرا" يَصْدُقُ ذلك على الواحدة منه والكثير؛ لأن المراد أكلت من هذا الجنس لا من غيره، كالتفاح أو البرتقال مثلاً.

ب. يقع اللفظ على الماهية أو الجنس بوصفه اسمًا خاصًا، أي علمًا للجنس، وذلك، نحو: أسامة علمًا على جنس الأسد.

ج. تستخدم ألفاظ أخرى - بدلًا من اسم الجنس، وعلم الجنس - تدل على الماهية، أو الحقيقة مثلهما، وتتمثل في الضمير، واسم الإشارة، والاسم الموصول.

ويعني ذلك أن لدينا ثلاثة أنواع من الأسماء تقع على الماهية، وهي:

- اسم الجنس، نحو: تَمْر. - علم الجنس، نحو: ثُعَالَة.

- الضمير واسم الإشارة والاسم الموصول، نحو: "أسامة هذا هو الذي تخافه الناس"؛ حيث يُشِيرُ هذا إلى ما يدل عليه أسامة من الماهية والحقيقة، وكذلك يدل الضمير هو على ما يدل عليه أسامة؛ إذ يعود الضمير عليه، وكذلك يفيد الاسم الموصول ما يفيد أسامة من الماهية والحقيقة.

٢. أن ألفاظًا أخرى تقع على الذوات نفسها، وذلك على إحدى صور ثلاث؛ حيث:

أ. يقع بعضها على الذات؛ لكونه اسمًا عامًّا لكل ذات تنتمي إلى جنسٍ أو حقيقةٍ معينة، ويسمى هذا اللفظ اسم العين.

ب. يقع بعضها على الذات؛ لكونه اسماً خاصاً لهذه الذات، وهو علم الشخص، نحو: محمد.

ج. تستخدم ألفاظ أخرى بدلاً من الاسم العام (اسم العين) والاسم الخاص (العلم) فتقع على الذوات نيابة عن اسم العين والعلم. ويرد ذلك فيما يُعرفُ بألفاظ الضمائر أو الكناية، واسم الإشارة، والاسم الموصول.

ويعني ذلك أن لدينا ثلاثة أنواع من الأسماء تقع على الذات، وهي:

١. اسم العين، نحو: رجل.

٢. علم الشخص، نحو: عمرو.

٣. الضمير، واسم الإشارة، والاسم الموصول، نحو: "هو" حين يعود على اسم يدل على شخص وذات لا على حقيقة، و"هذا الرجل"، و"الذي ينجح". ويعني ذلك ما يأتي:

١. ورود نوعين من المدلولات تقع عليهما الألفاظ، هما الحقيقة والذات.

٢. وجود ثلاث صور تقع بها الألفاظ تتمثل في الاسم والعلم، وما يرد بدلاً منهما من ضمير، أو اسم إشارة، أو اسم موصول.

٣. أن الأمرين السابقين قد أورثنا خمسة أنواع من الأقسام الفرعية للكلم، وهي:

١. اسم الذات، وعلم الذات لما يدل على الذات بالأصالة.

٢. اسم الجنس وعلم الجنس لما يدل على الجنس بالأصالة.

٣. ما يدل على الذات أو الجنس بدلاً من اللفظ الذي يدل على أحدهما بالأصالة، ويَتَمَثَّلُ في الضمير، واسم الإشارة، والاسم الموصول.

على أن وقوع الضمير على الجنس لا يجعله يأخذ أحكاماً خاصة به، تجعله قسماً منفصلاً عن الضمير الذي يقع على الشخص؛ فلم يجعله النحاة قسماً مستقلاً، وجاءت الأقسام الفرعية لهذا خمسة لا ستة.

ويمكن تقديم التخطيط الآتي لبيان الدلالات التي يفيدها الاسم، والدَّوَالُّ

أو الأصناف التي تؤدي هذه الدلالات فيما يأتي:

المدلّولات	الدوال	الاسم العام (اسم ذات)	الاسم الخاص	البدائل		
				ضمير	إشارة	موصول
الذات	مادية (عينية)	رجل	محمد	محمد هو الأول.	هذا رجل عادل.	الذي هناك محمد.
	معنوية (اسم مرة)	ضربة	+	الضربة هي القاضية.	هذه ضربة قاصمة.	القولة التي أنهت الأمر.
الماهية أو الحقيقة	مادية (عينية)	أسد	أسامة	أسامة هو الأسد.	هذا أسامة مقبلاً.	حُبسَ أسامة الذي أخافنا.
	معنوية	برّ	برّة	البرّ هو النافع.	هذه برة.	البرّة هي التي تنفع.

شكل: (٧).

يُبيّن هذا المخطط ما يأتي:

- الذات تكون مادية ومعنوية، والماهية تكون - أيضاً - مادية ومعنوية. ويشار إلى هذه الأربعة بالاسمين العام والخاص وبدائل الاسم من ضمير، وإشارة، وموصول.
 - تكون الدلالة على الذات المادية والمعنوية باسم عام "رجل"، و"ضربة"، وباسم خاص "محمد"، وبضمير "هو"، وبإشارة "هذا"، وبموصول "الذي"، وتكون الدلالة على الحقيقة أو الماهية العينية والمعنوية باسم عام "أسد"، "برّ"، وباسم خاص "أسامة"، "برّة"، وبضمير "هو"، وبإشارة "هذا" وبموصول "الذي".
- وفيما يأتي تفصيل الحديث عن هذه الأقسام الفرعية المختلفة:

أولاً. اسم الجنس

• حده ومصطلحه

- اسم الجنس العيني: يقع اسم الجنس على الحقيقة، لا الأفراد؛ إذ يراد بالتمر - مثلاً - حقيقته لا أفرادهِ. ولا يترادف اسم الجنس واسم العين لدلالة الأول على الحقيقة، والآخر على العين المنتمية إلى هذه الحقيقة - على ما أشير إليه آنفاً، وهو ما سيبيّن تفصيلاً عند الحديث عن دلالتهم^(١).

(١) ص ص ١٦٠ - ١٦٣ من هذا الكتاب.

وقد نصَّ الرضي على انتفاء كون اسم الجنس اسم جمع، قال: "والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس... أن اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين، بخلاف اسم الجنس"^(١)، وقال عن اسم الجنس: "يقع على القليل والكثير، فيقع التمر على التمرة، والتمرتين، والتمرات، وكذا الروم"^(٢). وقد تداخل عند أحد العلماء مصطلح اسم الجنس مع مصطلح الجمع مرة، ومع اسم الجمع أخرى، فجعل اسم الجنس من أسماء الجموع، قال: "والثالث من ضروب التاء أن تلحق الواحد للفرق بينه وبين الجمع، نحو: ثمرة، تمر... وهذا الضرب إنما هو - في الحقيقة - اسم للجمع يدل على الجنس"^(٣).

٢- المصدر (اسم الجنس المعنوي / اسم الجنس العرضي): يرد للمصدر مصطلح اسم الجنس المعنوي؛ فهو يمثل القسم الثاني من قسمي اسم الجنس المعروف، وهو يشير إلى الحدث، يقول بعضهم عنه: وهو "اسم الحدث الجاري على الفعل"^(٤). ويرجع مصطلح المصدر إلى ملاحظة المعنى اللغوي الذي يسجله المعجم، يقول: "وأصدرته فصدر، أي أرجعته فرجع، والموضع مصدر، ومنه مصادر الأفعال... الليث: الصدر الانصراف عن كل أمر... قال الليث: المصدر أصل الكلمة التي تصدر عنها صوادر الأفعال"^(٥). وقد حكى النحاة مراعاتهم لهذا المعنى اللغوي حين وضع المصطلح، قال بعضهم: "قال البصريون: سمي مصدرا؛ لكونه موضع صدور الفعل"^(٦). وميَّزَه بعضهم بلفظ العام؛ فقد استخدم الأشموني مصطلح المصدر العام "تمييزا له عن المصدر الميمي"^(٧).

(١) ابن الحاجب (١٩٧٨) / الكافية بشرح الرضي، ج٣، تحقيق يوسف حسن عمر، ليبيا: جامعة قار يونس، ص٣٦٧.

(٢) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٣) هبة الله أبو السعادات ابن الشجري (١٣٤٩هـ) / الأمل، ج١، حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، ص٢٩٤.

(٤) أبو حيان (١٩٧٥) / اللوحة البدرية في علم العربية بشرح ابن هشام، ج٢، تحقيق صلاح زوّاي، القاهرة: مطبعة حسان، ط٢، وابن هشام (١٩٦٨) / تذوّر الذهب في معرفة كلام العرب ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى ط١١، ص٤٥٦.

(٥) ابن منظور (١٩٦٨) / لسان العرب، مادة (ص.ب.ر)، مج٤، ص٤٤٨-٤٤٩.

(٦) الرضي (١٩٧٨) / شرح الكافية، ج٣، ص٣٩٩.

(٧) الأشموني (١٩٥٥) / شرحه على ألفية ابن مالك، ص٣٥٢.

٣- المصدر الصناعي (اسم الجنس الصناعي): لم يُؤثّر هذا المصطلح عن النحاة القدامى، إنما هو مصطلح، قد درج الباحثون المعاصرون على استخدامه للاسم المختوم بياء مشددة زائدة وتاء، ما لم يكن المقصود بها مؤنث الاسم المنسوب. وقد عدّوه من المشتقات، قال بعضهم: "ومن المشتقات الصرفية التي فَشَتْ في كتب الصرف في العالم العربي الحاضر مشتق سَمَوْهُ المصدر الصناعي، وهو أن يُزَادَ على الكلمة التي يراد منها تأدية المجرد ياء النسب، وتاء التأنيث. وقد أَيْدَ مجمع اللغة العربية بالقاهرة هذه التسمية، وأقرَّ قياس هذا المشتق"^(١). وقد نَصَّ بعض الباحثين على حداثة هذا المصطلح، قال: "وهي تسمية محدثة أُطْلِقَتْ على عملية صوغ اسم الحدث من الكلمات الجامدة بواسطة اللاحقة (يَّة)، أي الياء والتاء كالإنسانية والبشرية والنفسية والعقلية"^(٢).

ولا تعني حداثة المصطلح حداثة المُسمَّى به؛ إذ ورد في لغة العرب كثيراً، قال بعض الباحثين: "صنع العرب من الاسم الجامد للدلالة على الحال أو الصفة مصدراً، وذلك بزيادة ياء النسب والتاء في آخره، فقالوا: الجاهلية، والأعرابية، واللصوصية، والجبرية، والعنجهية، والربوبية، والألوهية، والفروسية"^(٣). وقال غيره بعد ذكره لنماذج منه:

"وغير ذلك، وما لا يحصى من كلام العلماء من القرن الثاني إلى وقتنا هذا، وبخاصة أرباب اللغة منهم كابن سيده والزمخشري وغيرهما، ولو شئنا لمألنا مجلداً من كلامهم منذ ذلك العصر، لكن استعمال العلماء في حد ذاته لا يقاس عليه إلا إذا أيدته القياس العربي، وهو اطراد النسب بالياء إلى كل لفظٍ مصدر، أو مشتقاً، أو اسم عين، أو حرفاً من أدوات الكلام اطرادا قياسياً لا نزاع فيه، وأن زيادة تاء النقل من الوصفية إلى الاسمية جائزة، كما يستفاد من كلام أبي البقاء، أو أنها لحقت الكلمة بحسب المعنى الوصفي الذي يفيد

(١) مصطفى جواد (١٩٥٥) المباحث اللغوية في العراق، القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ص ٢٣.

(٢) عبدالصبور شاهين (١٩٧٧) المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي، القاهرة: مكتبة دار العلوم، ص ١١١.

(٣) إبراهيم مصطفى وآخرون (١٩٥٨) تحرير النحو العربي، مصر: دار المعارف، ص ٧٤.

النسب، والموصوف المقصود التعبير عنه مؤنث، وهو الحال أو الهيئة أو الحقيقة، ثم تتوسيت هذه الوصفية، وصار المراد المعنى المصدري أو الحاصل به^(١). وقد دار نزاع حول صحة هذا المصطلح أو دقته؛ فقد حطاً بعض الباحثين استخدام مصطلح المصدر للمختوم بياء مشددة زائدة وتاء تأنيث؛ وذلك "لأن المصدر يعمل في الإعراب كعمل فعله، وهذا لا يعمل أبداً، ولا فعل له في الغالب، كالإنسانية، والجاهلية، والفاعلية، والمفعولية... والتحقيق أنه "اسم يائي" أو "اسم نسبي" أو "اسم إضافي"، كل هذه الأسماء الثلاثة تصح عليه دون اسم "المصدر الصناعي"^(٢). وتقوم هذه التخطئة على مخالفة الاسم المختوم بياء مشددة، وتاء تأنيث للمصدر في العمل الأمر الذي ينفي اشتراكهما في اسم واحد.

ويضيف العمل وجوهاً أخرى لتخطئة هذا المصطلح، هي: أولها: عدم تحقيق المعنى العرفي لمصطلح "المصدر" في هذا الاسم؛ حيث لا يُعدُّ موضعاً تؤخذ منه المشتقات مثل المصدر العام الذي حمل مصطلحه هذا مراعاة لتحقيق المعنى العرفي للمصطلح فيه، وهو صدور الكلم المشتقة عنه. وليس أدلَّ على ضرورة حجب مصطلح "المصدر" عن هذا الاسم لعدم تحقق المعنى العرفي له فيه من حجب النحاة للمصطلح عن اسم المصدر الذي غاب عنه اشتقاق الكلم منه، فاكثفوا بتسميته اسم مصدر لا مصدرًا، وذلك على معنى أنه اسم يقع على المصدر. ثانيها: التناهي القائم بين لفظيه؛ حيث يعني لفظ المصدر ما تؤخذ منه الكلم وتشتق، وتعني لفظه الصناعي ما صنع من غيره، لا ما قام رأساً، وكان ما دونه مصنوعاً منه، ومأخوذاً عنه.

ثالثها: عدم موافقة المصدر العام في الدلالة؛ حيث لا يلتزم أداء الدلالة على حقيقة الحدث فحسب، بل يرد لغيرها، كما يرد لها على ما سيبيِّن في بحث دلالاته. ونرى أن تبقى لفظة الصناعي ضمن المصطلح؛ لكون مدلوله يأتي من خلال الصناعة التي تتمثل في إضافة ياء مشددة، وتاء التأنيث على اللفظة المصنوع منها،

(١) أحمد الإسكندري (١٩٣٤) "الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها"، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ١، ص ٢١٤.

(٢) جواد (١٩٥٥) /المباحث اللغوية في العراق، ص ٢٢.

على أن يستبدل باللفظة الأولى - وهي المصدر - لفظة اسم الجنس التي سيتبين مناسبتها للدلالة، أي نقترح مصطلح "اسم الجنس الصناعي" بناء على دلالاته التي يناقشها العمل بعد في عرضه للجانب الدلالي للأقسام المنسوبة إلى المصدر^(١).

• تصنيفه

١. اسم الجنس العيني واسم الجنس المعنوي: يرد اسم الجنس على نوعين، وهما: اسم الجنس العيني، نحو: شجر، وتمر، واسم الجنس المعنوي (المصدر)، كضرب، وفهم. ونبحثه - إن شاء الله تعالى - بعد هذا القسم. وَيَتِمُّلُ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا فِيمَا يَأْتِي: - أن الأول اسم للحقيقة التي تَتِمُّلُ في أفراد مادية محسوسة؛ فشجر جنس أو حقيقة توجد في الأشجار التي هي أفراد مادية محسوسة.

- أن الثاني اسم للحدث الذي يوجد في أعيان معنوية معقولة غير محسوسة؛ حيث يتحقق حدث الضرب - مثلاً - في أسماء المرة المأخوذة منه، وهي: ضربة.

يفيد بعض النحاة كون المصدر اسم جنس، يقول: "وليس أسماء الأجناس التي واحدها بالتاء قياساً إلا في المصادر، نحو: ضربة، ورب، ونصرة، ونصر"^(٢). وهم يرون أنه جنس للأفعال، يقول بعضهم: "المصدر من نحو: الضرب والأكل فإنه جنس للأفعال دال على الكثرة"^(٣). ويقول آخر: "المصدر جنس كسائر الأجناس"^(٤). وقد لَزِمَ النَّصُّ عَلَى لَفْظِي الْعَيْنِي وَالْمَعْنَوِي فِي اسْمِ الْجِنْسِ الْعَيْنِي، واسم الجنس المعنوي للفصل بينهما.

٢. اسم الجنس الجوهرى واسم الجنس العرضي: أطلق بعض النحاة اسم الجنس الجوهرى على اسم الجنس العيني، واسم الجنس العرضي على اسم الجنس المعنوي (المصدر)، قال: "أما الجامد فهو أسماء الأجناس الجوهرية، وأسماء الأجناس العرضية، فأسماء الأجناس الجوهرية، نحو: إنسان وسبع... وأسماء الأجناس العرضية، نحو: فهم، وقِيَام، وقُعُود"^(٥).

(١) ص ١٧٠ - ١٧٢ من هذا الكتاب.

(٢) الرضي (١٩٧٥) شرح الشافية، ج ٢، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، بيروت: دار الكتب العلمية، ص ٢٠٠.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج ٥، ص ٧١.

(٤) ابن الخشاب (١٩٧٢) المرتجل في شرح الجمل، تحقيق ودراسة علي حيدر أمين، دمشق: منشورات دار الحكمة، ص ٢٤٣.

(٥) حسين المرصفي (١٩٨٨) رسالة في الصرف في كتاب رسالتان في علم الصرف، تحقيق أحمد ماهر البكري، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ص ١٩٦.

٣. اسم الجنس الجمعي واسم الجنس الإفرادي: لم يُفَرِّقُ النحاةُ القدامى بين قسميه اللذين عُرِفَا مُؤَخَّرًا باسم الجنس الجمعي، واسم الجنس الإفرادي؛ وذلك لكون الفرق بينهما غير لغوي؛ إذ إنَّ كِلَاً منهما يدل على الحقيقة دونما نظر إلى أفرادها. قال الرضي عن القسم الذي عُرِفَ باسم الجنس الجمعي: "وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعا لذی التاء، كما يجيء تحقيقه في باب الجمع، بل هو جنس حقه أن يقع على القليل والكثير، كالعسل والماء"^(١).

وقد درج المحدثون على وضع مصطلح اسم الجنس الجمعي لما يفرق بينه وبين ما يدل على الفرد المنتمي إلى الحقيقة بالتاء أو الياء المشددة، ووضع اسم الجنس الإفرادي لما يصدق على القليل والكثير، أي للذي لا يفرق بين ما يدل على الحقيقة وما يدل على الفرد المنتمي إليها. قال بعضهم في منظومة له:

واللَّذْ يَدُلُّ على القليلِ وضدِّه كلما هو اسم الجنس الإفرادي اقْبَلَا
وإذا على فوق اثنتين يدلنا هذا هو الجمعي بتمر مثلاً^(٢)

وقال غيره:

وإن يكن موضوعه الماهية فذا اسم جنس نحو: ماء يَبُتُّ
ثم إذا ما استعملوه صاح في قل وكثر فبإفراد قضي^(٣)

وقد بدأ مصطلح اسم الجنس الجمعي، واسم الجنس الإفرادي يترددان في الكتب والدراسات الحديثة، فاستعملهما كتاب شذا العرف في فن الصرف^(٤).

وأشار بعض الدراسين إلى أن المصطلحين ممَّا صنعه المحققون. قال: "وعند بعض المحققين أن اسم الجنس على نوعين: اسم جنس إفرادي... واسم جنس جمعي"^(٥).

(١) الرضي (١٩٧٨) شرح الكافية، ج ١، ص ١٩.

(٢) مصطفى البدرى الدمايطي، ثاني مخطوطين في الفرق بين اسم الجمع واسم الجنس الجمعي والإفرادي، القاهرة: مخطوط بدار الكتب المصرية تحت ١٢٩٤ نحو، ورقم الميكروفيلم ١٦٤٥٥، ق ٢.

(٣) حسن العطار، أول المخطوطين المشار إليهما في الهامش السابق، ق ٢.

(٤) أحمد الحملاوي (١٩٧٩) شذا العرف في فن الصرف، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ١، ص ١١٦.

(٥) حامد محمد أمين شعبان (١٩٨٤) الدراسات اللغوية في البصائر، ج ٢، القاهرة: مطبعة حسان، ص ٥١٢-٥١٣.

وذكر آخر أن اسم الجنس: "نوعان: أ. اسم جنس جمعي، وهو ما يطلق على القليل والكثير، وله واحد من لفظه، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء، أو بالياء، مثل: تمر وتمرّة، وشجرة وشجر، وروم ورومي. ب. اسم جنس إفرادي: وهو ما يطلق على القليل والكثير، وليس له واحد من لفظة، مثل: تراب، وماء، ولبن، وعسل"^(١). ويرى العمل أن هذا الفرق ليس لغوياً؛ إذ إنَّ كلاً منهما يُستخدَمُ معجماً للحقيقة، كما أنهما مفردان على المستوى الصرّفي على ما سيبيّن فيما بعد حين مناقشة دلالات اسم الجنس. وليس الفرق الذي رصده المتأخرون سوى فرق بين صنفين من أصناف الموجودات: أحدهما موجود له أفراد متماثلة، وهو اسم الجنس الجمعي، نحو: تمر الذي توجد له أفراد متماثلة، والآخر موجود لا تقوم له أفراد متماثلة، وهو اسم الجنس الإفرادي، نحو: ماء الذي لا توجد منه أفراد متماثلة. ولا شك أن هذا فرق فلسفي يشغل الفلسفة من جهة عنايتها بالموجودات، ولا يشغل اللغة التي تعني بتسجيل الفروق اللغوية بين الكلمات.

ثانياً. اسم العين

• حدّه ومصطلحه

يمكن أن نُعرِّفَ اسم العين بأنه "الاسم الذي يقع على ذاتٍ ما دون أن يكون خاصاً بها، أي يقع عليها وعلى غيرها مما ينتمي إلى نفس الجنس". وقد أطلق النحاة عليه مصطلح اسم العين، كما قالوا عنه: "هو ما دل على الذات بلا قيد كزيد ورجل"^(٢). ولم يستخدموا اسم الذات على الرغم من ترادف الذات والعين، كما هو واضح في تفسيرهم للعين بالذات، وذلك كما في قول بعضهم عن العلم: "أو يكون لعَيْنٍ، أي ذاتٍ كَأَسَدٍ"^(٣).

(١) محمد إبراهيم عبادة، أسماء الجموع في القرآن الكريم، الإسكندرية: منشأة المعارف، ص ٨.

(٢) السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، ج ١، تصحيح محمد بدر النعساني، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ص ٦.

(٣) خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح وبهامشه حاشية يس العلمية، ج ١، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ص ١١٥.

وقد ورد عند الباحثين المعاصرين مصطلح اسم الذات مرادفاً لمصطلح اسم العين^(١) مراعاةً للترادف اللغوي. وهو استخدام لا لبس فيه، ولا إشكال إلا أن يقال: يلزم للمصطلح أن يثبت لفظه، ولا يغير بمرادفه للضبط والدقة.

وقد رادف مصطلح اسم الجنس مصطلح اسم العين عند بعض العلماء. ينقل السيوطي عن عضد الدين الإيجي، يقول: "اللفظ مدلوله إما كلي أو مُشَخَّص، والأول إما ذات وهو اسم الجنس، أو حدث وهو المصدر"^(٢). ولا يُقَرُّ العمل هذا الترادف؛ ذلك أن دلالة اسم الجنس - على ما أشرنا آنفاً - تقع على الحقيقة التي ينتمي إليها أفراد ما، على حين تقع دلالة اسم العين على الفرد المنتمي إلى الحقيقة لا على الحقيقة نفسها. قال بعضهم نُقْلاً عن الغنيمي، وتلميذه الشُّبْرَامَلْسِي: "اسم الجنس للحقيقة بلا قيد"^(٣).

● تصنيفه

ينقسم اسم العين إلى ما يأتي:

١. اسم عين للفرد: وهو الاسم الذي يقع على عين مفردة ليست مُكَوَّنةً من مجموعة أفراد، ومثاله "رجل". وهو ينقسم إلى ما يأتي:

أ. المرتجل: يكون اسم العين مرتجلاً حين يكون غير مشتق من غيره، نحو: "رجل"، و"حائط". ولم ينص النحاة على لفظ المرتجل؛ لأنهم وضعوا لمقابله - وهو اسم العين المشتق - اسماً مستقلاً ابتداءً؛ إذ أطلقوا عليه اسم الآلة، كما جعلوه قِسْماً من المشتق غير العامل.

ب. اسم العين المشتق (المشتق غير العامل): يُمَثَّلُ اسم الآلة من المشتقات غير العاملة اسم عين؛ إذ يقع على ذوات كما يقع عليها اسم العين، والفرق بينه وبين اسم

(١) الساقى (١٩٧٧) أقسام الكلام العربي، ص ٢١٦. طنطاوي محمد دراز (١٩٨٦) ظاهرة الاشتقاق في اللغة العربية، القاهرة: مطبعة عابدين، ص ٢٤٤. فخر الدين قباوة، (١٩٨٨) تصريف الأسماء والأفعال، بيروت: مكتبة المعارف، ط ٢، ص ١٢٥.

(٢) السيوطي (١٩٨٧) المزمهر في علوم اللغة وأنواعها، ص ٤٦.

(٣) الصبان، حاشيته على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني، ج ١، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ص ١٣٦.

العين أن اسم العين مرتجل، واسم الآلة مشتق لا يعمل. وقد سَوَّعُ وقوعُ دلالة اسم الآلة على الذوات إيرادها قسماً لاسم العين.

ويمكن توضيح هذا الفرق بمثال يفرق بين اسم العين "عصا" الذي لا يرتبط بالحدث الذي تؤديه، وهو الضَّرْبُ، وبين اسم الآلة "مَضْرَب" الذي اشترك مع حدثه - وهو "الضَّرْب" - في الجذر المعجمي.

أما اسما الزمان والمكان من المشتقات غير العاملة فيقع أولهما على عين زمانية معقولة غير ماديّة، وثانيهما على عين مكانية، وهما - كاسم الآلة - مشتقان من الحدث. ويعني ذلك أن المشتقات غير العاملة "أسماء تشارك أحداثها في المادة اللغوية لا العمل النحوي".

ولم نستبدل بهذا المصطلح مصطلح "الميميات" الذي أثبتته بعض الدراسات^(١) لأمرين التفتت إلى أحدهما ولم تُعِرْه اهتماماً، وسكتت عن الثاني. - أما الأول فهو وجود ميميات لا تدخل ضمن ما استخدمت له المصطلح. تقول الدراسة عن الميميات: "مجموعة من الأسماء ذات الصيغ المشتقة المبدوءة بالميم الزائدة، وهي اسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة. ويمكن أن نطلق على هذه المجموعة أسماء تشملها هو قسم الميميات، وليس منها المصدر الميمي على رغم ابتدائه بالميم الزائدة"^(٢).

- وأما الثاني فهو عدم شموله لكل ما يقع عليه المصطلح؛ إذ من أسماء الآلة التي تعد من المشتقات غير العاملة ما لا يبدأ بميم زائدة. وإذا كان قد ورد الاعتداد بالميم في اسم الآلة في حديث العلماء؛ فقد قال أحدهم: "كل اسم في أوله ميم، مما ينقل، ويعمل به فهو مكسور الأول من ذلك: ملحفة وملحف"^(٣)، وقال آخر: "وما كان على مفعول ومفعلة فيما يعتل فهو مكسور الميم، نحو: مخز، ومقطع، ومبضع، ومسلة ومخدة... إلا أحرفاً نوادر بضم الميم والعين، وهي مسعط"^(٤). إذا كان قد ورد اعتبار

(١) حسان (١٩٧٣) / اللغة العربية، ص ٩١.

(٢) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٣) فغلب (١٩٤٩) / القصص بشرح التلويح للهروي ضمن مجموعة في اللغة، نشر وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، القاهرة: مكتبة التوحيد، ط ١١، ص ٥٣.

(٤) ابن السكيت (١٩٥٦) / إصلاح المنطق، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، سلسلة ذخائر العرب ٣، مصر: دار المعارف، ط ٢، ص ٢١٨.

الميم السابق فإنه قد ورد ضبطاً لها لا ضبطاً بها؛ إذ ليس فيما نُقِلَ ما يُشِيرُ إلى أنهم يضبطون اسم الآلة، بأنه ما دخلته الميم مما دل على آلة الحدث.

٢. اسم عين للجماعة (اسم الجمع): أما اسم العين الذي يكون للجماعة، فهو اسم يقع على الجماعة بوصفها عينا ذات أفراد، كقوم، ونساء، وإبل. يُنْظَرُ إليها على أنها جماعات تمثل أعياناً مفردة على الرغم من أنها تشمل أفراداً تحتها؛ فهي أعيان ذوات أفراد بداخلها. وهذا الذي جعلنا ندعوها أسماء أعيان للجماعات فصلاً لها عن اسم العين التي للفرد.

وقد عرف النحاة اسم الجمع بأنه: "ما يكون موضوعاً لمجموع الآحاد دالاً عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه"^(١). وينبغي تعريفهم على إدراك كونه جزءاً من اسم العين، على الرغم من فصلهم بينه وبين اسم العين في المصطلح. ويقتضي كون اسم الجمع في دائرة اسم العين الذي يدل على الأعيان المادية المحسوسة أن يكون مقابلاً لاسم المعنى وفق تصنيف النحاة للاسم بقولهم: "ويقسم إلى اسم عين واسم معنى، وكلاهما ينقسم إلى اسم غير صفة، واسم هو صفة، فالاسم غير الصفة، نحو: رجل، وفرس، وعلم، وجهل، والصفة، نحو: ركب، وجالس، ومفهوم، ومضمر"^(٢).

ثالثاً. العلم

• حده ومصطلجه

لا يُعَدُّ العلم اسم العين؛ لأنه اسم خاص بخلاف اسم العين الذي يُعَدُّ اسماً عاماً. ويرد تفصيل ذلك عند تحقيق دلالة العلم في الفصل الثالث من الباب الثاني^(٣).

ويتنوع ما يقع عليه العلم تنوعاً كبيراً؛ إذ لم يَرِدِ العلم لنوع واحد من الأعيان. قال بعض النحاة يعدد الأصناف المختلفة لما يَرِدُ له العلم:

"ومسميات الأعلام وأولو العلم. هذا يشمل الملائكة، وأشخاص الإنس، والجن، والقبائل، كجبريل، والولهان، وفزارة. وما يحتاج إلى تعيينه من

(١) الأشموني (١٩٥٥) شرحه على ألفية ابن مالك، ج ٢، ص ٧٠٢.

(٢) الزمخشري، المفصل بشرح ابن يعيش، ج ١، ص ٢٦.

(٣) ص ١٧٨ - ١٨١ من هذا الكتاب.

المألوفات، وذلك كالسور، والكتب، والكواكب، والأمكنة، والخيال، والبغال، والحمير، ونحو ذلك كالبقرة، والكمال، وزحل، ومكة، وسكاب^(١)، وذلول، ويعفور^(٢) وشذقم^(٣)، والفقر، وأنواع معان، كبرّة للمبرة، وفجار للفجرة، وأعيان لا تؤلف غالباً كأبي الحارث، وأسامة للأسد... ومن الأعلام الأمثلة الموزون بها، أي إذا كانت معارف؛ لأنها تدل على المراد بها دلالة متضمنة الإشارة إلى حروفه وهيئته؛ ولذا يوصف بالمعرفة... وكذا بعض الأعداد المطلقة، أي هي أعلام كالأمثلة الموزون بها. والمراد بالمطلق التي لم يقيد بمعدود أو مذكر، وإنما دل بها على مجرد العدد نحو قولهم: ستة ضعف ثلاثة، وثلاثة نصف ستة^(٤).

ويضاف إلى هذه المسميات الأزمنة؛ إذ ترد مسمى للعلم، نحو: "غدوة، وبكرة، وسحر إذا أردت سحر يوم بعينه... ومثله "فينة"، وهو اسم من أسماء الزمان بمعنى الحين، وهو معرفة علم؛ فلذلك لا ينصرف"^(٥).

وقد أضاف النحاة اسم الفعل إلى العلم، قال بعضهم عن هيهات: "هيهات اسم للبعد معرفة، فلم ينضف، ومن نؤنه نكره كما تتكرر الأعلام الواقعة على الأشخاص. وهذه أعلام واقعة على الأجناس"^(٦). ونرى أن تحقيق العلمية فيما أثبتته النحاة علماً ينفي كون اسم الفعل من الأعلام. وسوف يتبين انتفاء الاسمية بأي صورة من صورها عن اسم الفعل عند الحديث عن دلالاته^(٧).

وقد عرض أحد الأبحاث ما قدمه ابن خاتمة من نماذج الأعلام التي تمثل طائفة خاصة منها، قال: "وأبو عذرها للمخترع للشيء، وابن أحذار للحذر، وابن

(١) قال ابن منظور: "وسكاب اسم فرس عبدة بن ربيعة، قال: وسكاب: اسم فرس، مثل قطام وحزام". ابن منظور (١٩٦٨) لسان العرب، مادة (س. ك. ب)، مج ١، ص ٤٧١.

(٢) قال ابن منظور: "يعفور حمار النبي ﷺ" ابن منظور (١٩٦٨) لسان العرب، مادة (ع. ف. ر)، مج ٤، ص ٥٩.

(٣) قال ابن منظور: "شذقم اسم فحل". ابن منظور (١٩٦٨) لسان العرب، مادة (ش. ذ. ق)، مج ١٠، ص ١٧٣.

(٤) ابن عقيل (١٩٨٢) المساعد على تسهيل الفوائد، ج ١، تحقيق محمد كامل بركات، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط ١، ص ١٣٣ - ١٣٤.

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ٣٩.

(٦) ابن بري (١٩٨٥) شرح شواهد الإيضاح، تقديم وتحقيق عيد مصطفى درويش، القاهرة: الإدارة العامة للمجموعات وإحياء التراث بالمجمع، ص ١٤٦.

(٧) ص ٢١٣ - ٢١٥ من هذا الكتاب.

أقوال للمنطيق... وابن عبراء للص، وأبو دراص، وأبو ليلى، وأبو الدغفاء للأحمق، وهيُّ بنُ بَيٍّ، وهَيَّان بنُ بَيَّان للمجهول الذي لا يعرف"^(١).

وقد جعل هذه الطائفة نماذج للقسم العيني من علم الجنس، وجعل من القسم المعنوي من علم الجنس: "ابنا سمير، وابنا جمير لليل والنهار، وابن ذكاء للصبح، وابن جلا لأول النهار في قول"^(٢).

ويمكن تحقيق الأعلام الواردة عند ابن خاتمة، وإضافة نماذج مماثلة لها مما عرضه السيوطي من أعلام الأجناس التي تبدأ بأب، أو أم، أو ابن، أو أخت في حديثه عن "معرفة الآباء بالأمهات، والأبناء، والبنات، والإخوة، والأخوات، والأذواء، والذوات"^(٣).

● تصنيفه

يرى العمل أن تصنيف الأعلام يُبين الاختلاف الواسع بين أصنافه وأصناف مسماه؛ فقد وردت بضعة أصناف منه، على حين تعددت أصناف مسماه تعدداً كبيراً. كما يتبين مما نقله العمل من أقوال العلماء فيما يقع العلم عليه من الأشياء. وتتمثل أصناف الأعلام فيما يلي:

أ. علم الشخص: وهو "لايخص الأناسي، بل وقد يكون لغير الأناسي مما يؤلف ويعهد من القبائل، والبلاد، والخیل، والإبل، والغنم"^(٤)، أي لا يختص بأولي العقل، بل "يوضع لما يُحتاجُ إلى تَعْيِينِهِ من المؤلفات"^(٥).

وهو يقع على الأعيان المنتمية للحقائق لا على الحقائق ذاتها، ويجوز أن تختلف الأعلام عينا وجنسا كما في "جبريل" علما على ملك الوحي، و"محمد" علما على رجل. وقد تختلف عينا فقط، كما في محمد، وأحمد علمين على رجلين.

(١) عبدالله كنون (١٩٦٣) "علم الجنس"، بحوث ومحاضرات مؤتمرات الدورة التاسعة والعشرين لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص ١٢٢.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٣.

(٣) السيوطي (١٩٨٧) /الزهر، ج ١، ص ٥٠٦ - ٥٣٧.

(٤) ابن الجزري (١٩٨٣) كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة، تحقيق وتعليق مصطفى أحمد النماس، القاهرة: مطبعة السعادة، ص ٣٢.

(٥) بدر الدين بن أم قاسم المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج ١، شرح وتحقيق عبدالرحمن علي سليمان، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ط ١، ص ١٥٦ - ١٥٧.

ويُعدُّ العلم الشخصي مقابلاً لاسم العين بوقوعه على الأعيان المنتمية إلى الحقائق لا على الحقائق نفسها. وتقوم المقابلة بينهما من جهة أن العلم اسم خاص، واسم العين هو الاسم العام للعين.

وقد ورد من الأعلام الشخصية ما يقابل أسماء الجموع من أسماء الأعيان؛ حيث يرد العلم الشخصي للقبائل.

ويعد علم الزمان المتمثل في أسماء الأيام والشهور علماً شخصياً؛ إذ يقع على جزء معين من الزمن، ولا يقع على حقيقة هذا الجزء. ويُعدُّ جزء الزمن الوارد مسمى للعلم الزماني عينا معنوية؛ إذ لا يلزم التناقض بين العينية والمعنوية؛ فإن مما يرد له المعنى: "ما يقابل المحسوس وهو المعقول"^(١)، أي يُعدُّ جزءُ الزمَنِ هذا عينا على الرغم من عدم كونه محسوساً لعدم لزوم أن تكون كل الأعيان محسوسة؛ إذ إن منها ما هو محسوس، كما أن منها ما هو معقول غير محسوس. ويؤكد كون أجزاء الزمان أعياناً أنها أعلام شخصية.

ب. علم الجنس: تشتمل الأعلام الجنسية على ضربين: عيني ومنه أسامة، ومعنوي، كقولهم للمبرة (برة)، وللفجرة (فجار)^(٢).

ويقع العلم الجنسي على حقائق الأجناس العينية والمعنوية؛ إذ هو وارد "للجنس من الأشخاص والجنس من المعاني"^(٣). وهو يُعدُّ لذلك مقابلاً لاسمي الجنس العيني والمعنوي.

وقد عدَّ النحاة الأعداد والقوالب الصرفية من الأعلام الجنسية لوقوعها على الحقائق لا على الأفراد التي تنتمي إلى هذه الحقائق. قال بعضهم يُحقِّق دلالة الأعداد ويبين علميتها: "قد حكم بعلميتها ومنع صرفها للتعريف والتأنيث، وهي جديرة بذلك؛ لأن كلاً منها يدل على حقيقة معينة دالة مانعة من الشركة متضمنة الإشارة إلى ما ارتسم منها، ولو عومل بهذه المعاملة كل عدد مطلق لصح، ولو عومل

(١) الصبيان (١٩٣٨) حاشية الصبيان على شرح السلم للملوي، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ٢، ص ٤٣.

(٢) ابن مالك (١٩٧٥) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، حققة وقدم له عبدالمنعم أحمد هريدي، القاهرة: مطبعة الأمانة، ط ١، ص ٥١.

(٣) ابن الجوزي (١٩٨٣) كاشف الخصاصة، ص ٣٥.

بذلك غير المحدود من أسماء المقادير لم يجز؛ لأن الاختلاف في حقائق واقع بخلاف العدد؛ فإن حقائقه لا تختلف بوجه^(١).

وقال عن القوالب الصرفية: "الأمثلة الموزون بها كقولك: وزن عامر، وطلحة وأرنب وعمر: فاعل، وفَعْلَة، وأفْعَل، وفُعْل؛ فهذه وأشباهاها معارف؛ لأن كل واحد منها يدل على المراد منها دلالة تتضمن الإشارة إلى حروفه وهيئته؛ ولذلك تقع المعرفة بعده صفة، والنكرة حالاً، كقولك: لا ينصرف فُعْل المعدول، بل ينصرف غير معدول"^(٢).

ويرى العمل أن علم الجنس لا يرد عينياً ومعنوياً فقط كما قرر النحاة، بل يرد على ثلاثة أصناف، هي:

- أ. العيني الذي يقع على جنس للأعيان، نحو: أسامة.
- ب. المعنوي الذي يقع على أحد جنسين، هما:
 - جنس الحدث، نحو: "بَرَّة" للمبرة.
 - جنس الزمان، الذي يشكل علم الجنس الزماني، ومثاله: ابنا سَمِيرٍ وابنا جَمِيرٍ ليل والنهار، وابن دُكَّاء للصبح.

وليست هذه النماذج أعلاماً شخصية لعدم وقوعها على أفراد معينة من الليل والنهار والصبح، بل إنها تعد في معنى اسم الزمان المحلى بأل الجنسية. وَيَتَبَيَّنُ ذلك من تأمل الاستعمالات القليلة لهذا الصنف من أعلام الجنس التي يعرضها المعجم، وذلك مثل قول الشاعر:

فوردت قبل انبلاج الفجر وابن ذكاء في كفر^(٣)

إذ الاستعمال على معنى "الصبح كامن في كفر"؛ الأمر الذي يشير إلى أن تعريف علم الزمان في هذه النماذج وارد على سبيل العَلَمِيَّة الجنسية لا الشخصية.

(١) ابن مالك (١٩٧٤) شرح التسهيل، ج ١، تحقيق عبدالرحمن السيد، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط ١، ص ٢٠٦ - ٢٠٧.

(٢) المرجع السابق، ج ١، ص ٢٠٥.

(٣) ذكر ابن منظور هذا البيت. ابن منظور (١٩٦٨) لسان العرب، مادة (ذ. ك. و)، مج ١٤، ص ٢٨٧.

ج. الوصفي: وهو علم الجنس الذي يقع على جنس الأفراد الموصوفة بصفة معينة؛ حيث وردت أعلام جنسية لاسم الفاعل، وصيغة المبالغة، واسم المفعول، وغير ذلك من أصناف الصفة (المشتق العامل)، نحو: أبو عُذْرَهَا للمخترع للشيء، وابن أحذار للحذر، وهيان بن بيان للمجهول الذي لا يعرف، وأبو الدَغَفَاءِ للأحمق.

وتُعدُّ هذه النماذج أعلاماً جنسية لعدم وقوعها على فرد من أفراد الصفة تعييناً له؛ إذ لا يشير أبو عُذْرَهَا إلى مخترع بعينه، بل يشير إلى الجنس الذي يجمع المخترعين كما يشير أسامة إلى الجنس الذي يجمع الأسود.

ولا تُعدُّ هذه النماذج أعلاماً جنسية من قسم علم جنس المعنوي لعدم إشارتها إلى الأحداث نفسها كما تشير إليها برة وغيرها من أعلام الأجناس المعنوية؛ فلا يخفى أن أبا عُذْرَهَا، وأشباهه من أعلام الجنس الوصفية لا تقع على معاني الاختراع ونحوه، بل تقع على جنس المخترعين، وغيره من أجناس الصفة والوارد لها علم جنس. ونشير إلى أن علم الجنس الوصفي حين يرد لها تكون قد جعلت بمثابة اسم عين، فتصبح آل معه تعريفية لا موصولة. ولو أريد التعويض عن علم الجنس الوصفي؛ لذكر اسم عين يقبل "آل" الجنسية لا "آل" الموصولة التي ترد مع الصفة. إنه إذا أريد التعويض عن علم الجنس الوصفي الوارد للصفة المشبهة حين يقال: "أبو الدغفاء عدو لنفسه" لاستخدمت الصفة المشبهة المقابلة له، وهي أحمق بعد أن جعلت اسم العين وعرفت بآل الجنسية، يقال في ذلك: "الأحمق عدو لنفسه" على إرادة جنس الأحمق عدو لنفسه.

ويُعدُّ علم الجنس الوصفي مقابلاً للصفة حين تجعل قابلة لآل الجنسية، أي حين تُجْعَلُ كاسم العين.

ويَتَحَصَّلُ مما سبق أن مراجعة معاجم اللغة وكتبها المختلفة تبين أن علم الجنس لا يرد على صنفين فقط، بل ترد له ثلاثة أصناف، هي:

١. علم الجنس العيني.
٢. علم الجنس المعنوي:
- أ. علم الجنس الحداثي.
- ب. علم الجنس الزماني.

٣. علم الجنس الوصفي.

ويثبت لعلم الجنس تعريف المحلى بأل الجنس، أي يتفقان تعريفاً؛ ولذلك يجوز: أن يستبدل بأسامة لفظ الأسد الذي أل فيه جنسية، وأن يستبدل بـ"بَرَّة" لفظ البر المحلى بأل، وأن يستبدل بـ"أبي الدغفاء" لفظ الأحقق محلى بأل.

رابعا. الصفة (المشتق العامل)

• حدها ومصطلحها

لا يخفى أن مصطلح الصفة في تراثنا يستخدم مرة مع الصفة المشبهة بوصفها أحد المشتقات العاملة، كما يستخدم ثانية مع النعت.

وقد جرى استخدامه في الدرس اللغوي العربي المعاصر لأحد قسمي المشتق؛ إذ يطلق درسنا المعاصر على المشتق العامل مصطلح الصفة، أو الوصف فيشمل المشتقات العاملة الخمسة من اسم فاعل، وصيغة مبالغة، واسم مفعول، وصفة مشبهة، واسم تفضيل. وقد استمد كتاب "اللغة العربية: معناها ومبناها" هذا الأمر من استخدام لفظ الصفة في مصطلح الصفة المشبهة، وحديث النحاة عن اسم الفاعل بأنه صفة الفاعل، ونحو ذلك على ما أشار الكتاب راجعاً في ذلك إلى شرح الأشموني^(١).

• تصنيفها

يتعرض النحاة لبيان أقسام الصفة، أو المشتق العامل عند معالجتهم لما يعمل من الأسماء عمل الفعل، يقول بعضهم: "وأما الثالث من العوامل فقبيل ينقسم إلى ثلاثة أقسام كما عرفت: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل"^(٢). وترد فرعاً على قسم اسم الفاعل صيغ المبالغة، قال: "ومِمَّا يُفْرَعُ على فاعل، وإن كان ليس جاريّاً على الفعل: فَعَالٌ وهو تكرير الفعل... وأيضا فَعُولٌ وهو لشدة وقوع الفعل، وأيضا مِفْعَالٌ فيما هو كالآلة"^(٣).

(١) حسان (١٩٧٣) / اللغة العربية: معناها ومبناها، ص ٩٨ - ٩٩. الأشموني (١٩٥٥) شرحه على الألفية، ص ٣٥٥.

(٢) ابن الحكم الفرخان (١٩٧٨) / المستوفى في النحو، ج ١، تحقيق محمد بدوي المختون، القاهرة: دار الثقافة، ص ١٣٧.

(٣) المرجع السابق، ج ١، ص ١٤٥.

وينضاف إلى الأقسام الأربعة السابقة اسم التفضيل. قال بعضهم في حديثه عن الاسم العامل: "ومنه اسم التفضيل"^(١). كما ورد عمل اسم التفضيل في حديث بعض النحاة عمّا يعمل من الأسماء عمل الفعل، يقول: "الفصل الثامن: من الأسماء العاملة عمل الفعل، وهي أنواع... النوع الرابع: أفعل في التفضيل"^(٢).

ويعني ذلك أن أقسام الصفة تشترك في الاسمية، والاشتقاق، والعمل، وهي خمسة أقسام فرعية: ١. اسم الفاعل ٢. صيغة المبالغة ٣. اسم المفعول ٤. الصفة المشبهة ٥. اسم التفضيل.

خامساً. الضمير أو الكناية

تفيد بعض الدراسات أن تدقيق النظر في استعمال سيبويه لمصطلح الضمير يبين وجود أصناف ثلاثة له، وهي: ضمير الشخص، واسم الإشارة، والاسم الموصول. تقول الدراسة: "ونحن إذا أَمَعْنَا النظر في اصطلاح الكتاب، وجدناه يشمل الضمير، وغيره من موصولات وإشارات"^(٣).

على أن الظاهر من نصوص النحاة فصلهم اسم الإشارة، والاسم الموصول عن ضمير الشخص، وذلك بدليل عطفها عليه بعد جمعها تحت مصطلح المبهم، عَنُونْ بعضهم لإحدى المسائل، فقال: "حكم في الأسماء المضمرة والمبهمة"^(٤). وقد جاء درس اللغوي الحديث في أصناف الضمير على ما أثبتته بعض الدراسات لسيبويه؛ حيث جعلت كثير من الدراسات اللغوية الحديثة الضمير ثلاثة أصناف. تقول إحدى هذه الدراسات: "الضمير هو ما يعوض عن الاسم، ويندرج تحته جميع الضمائر المنفصلة والمتصلة المعروفة، وأسماء الإشارات، والأسماء الموصولة. وإضافة القسمين الأخيرين إلى الضمير ناجمة من أنهما في الواقع يعوضان عن

(١) الإسفراييني (١٩٨٤) لباب الإعراب، دراسة وتحقيق بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، الرياض: دار الرفاعي للنشر والطباعة، ص ٤٨٢.

(٢) ابن معطي (١٩٧٧) الفصول الخمسون، تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ص ٢١٨.

(٣) عوض حمد القوزي (١٩٨١) المصطلح النحوي: نشأته وتطوره، ص ٩٢.

(٤) القاسم بن محمد المؤدب (١٩٨٧) دقائق التصريف، تحقيق أحمد ناجي القيسي وزميله، بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، ص ٥٣٨.

الأسماء أو يشيران إليها ، وحين نقول: "زارني الذي رأيته أمس" فكأنما نشير بالذي إلى شخص معين هو مَنْ رَأَيْتُهُ أَمْسٍ^(١).

على أن من الدراسات اللغوية الحديثة ما لم تقف عند الأصناف الثلاثة المذكورة؛ حيث أضافت إحدى هذه الدراسات العدد إلى أصناف الضمير^(٢) ، كما أضافت دراسة أخرى اسم الاستفهام؛ إذ الضمير عندها أربعة أنواع، هي: الضمير الذاتي، وتقصد به ضمير الشخص، والضمير الموصول، وضمير الاستفهام^(٣). ويرى العمل انتفاء كون الأعداد، وأسماء الاستفهام من الضمير؛ لعدم موافقتها الأصناف الثلاثة في الطبيعة - على ما سيتبين عند تحقيقها دلاليا^(٤).

لقد اختلف تصنيف البصريين للضمير في حقيقة تصوّرهم عمّا هو في ظاهر نصوصهم، كما أن مصطلح الكوفيين المقابل له - وهو الكناية - لم يُتَّفَقْ على تصنيفه؛ فقد أشارت إحدى الدراسات إلى كون أصنافه، هي: ضمير الشخص، واسم الإشارة، والاسم الموصول، تقول: "والمكني - وهو الضمير عند البصريين - وتسمية الضمير بالمكني صحيحة مقبولة؛ لأن الضمير كناية عن الاسم الظاهر، وإن كان المكني أعم من الضمير، واسم الإشارة، والاسم الموصول؛ لأنهن جميعها كنايات عن الأسماء الظاهرة"^(٥) على حين يظهر من تتبع حديث النحاة عن الكناية استخدامهم إياها للإشارة إلى ضمير الشخص فحسب؛ إذ الضمير ما كان كناية عن غيره^(٦). ويقول الزبيدي: "فإن كان فعل الفاعل واقعا عليك وصلت كنايةك المنصوبة بالفعل، وهي "ني" فقلت: "ضربني زيد"^(٧). ويقول ابن السراج: "فأما المكني، فنحو قولك: كهو، وأنت، وإياك، والهاء في غلامه وضربته"^(٨). وقال

(١) ترزي (١٩٦٩) في أصول اللغة والنحو، ص ١٤٨ - ١٤٩.

(٢) أنيس (١٩٥١) من أسرار اللغة، ص ٢٧٤ - ٢٧٧.

(٣) يوسف السودا (١٩٥٩) الأخرافية أو القواعد الجديدة في العربية، بيروت: دار ربحاني للطباعة والنشر، ص ٢٦.

(٤) ص ١٨١ - ١٨٦ من هذا الكتاب.

(٥) مهدي المخزومي (١٩٥٥) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، بغداد: مطبعة دار المعارف، ص ٣٥٩.

(٦) جرمانوس فرحات (١٨٣٦هـ) بحث المطالب في علم اللغة العربية، مالطة، ص ١١١.

(٧) أبو بكر محمد الزبيدي (١٩٧٥) الواضح في علم العربية، تحقيق أمين السيد، مصر: دار المعارف، ص ١٢.

(٨) أبو بكر ابن السراج (١٩٨٩) الأصول، ج ١، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت: دار الرسالة، ص ١٤٩.

البيطار عن المكنيات "ما وضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب سبق لفظاً أو معنى"^(١).

ونرى عدم الدقة في إضافة أصناف غير الثلاثة المقررة للكناية كما هي مقررة للضمير تلك التي في الضمير الشخصي، واسم الإشارة، والاسم الموصول؛ وذلك لاتفاق هذه الثلاثة في الطبيعة التي سيبينها العمل عند تحقيقها دلالياً^(٢) ومخالفة طبيعة هذه الثلاثة لطبيعة غيرها من أقسام الكلم التي جعلتها بعض الدراسات من أصناف الكناية؛ حيث أدرجت تحت مصطلح الكنايات أدوات الاستفهام، وأدوات الشرط بعد أن ذكرت الضمائر، وأسماء الإشارة، والموصولة^(٣).

وقد التقطت بعض الدراسات التقارب الاستعمالي الوارد بين الضمير والإشارة الحسية؛ الأمر الذي يرشح كونهما صنفين لقسم واحد. تقول الدراسة: "ويلاحظ أن الإنسان ما زال في كل مكان على ما يظهر يشفع الكلم في كثير من الأحيان بإشارة يده إلى نفسه أو مخاطبته أو غيرهما مع قوله أنا، وأنت، وهو"^(٤).

كما التقطت هذه الدراسة وجود التنبيه الذي تفيده الإشارة مع الضمير، واسم الإشارة. تقول الدراسة عن هذا الاقتران الذي يفيد تقاربهما: "ومن عجب أنّ الآدمي العربي لم يحتفظ بإشارة اليد وحدها مع الكلام، بل إنه ما زال يحتفظ بأداة التنبيه نفسها مع الضمائر نفسها بالإضافة إلى اسم الإشارة أيضا في بعض التعابير مثل "هاأنذا"، "هاأنتم أولاء"، "ها هي ذي"^(٥).

(١) أشار محقق الكتاب إلى أن الضمير يعود على مفرد المكنيات لا على المكني، وقال في هامش (٧) ص ٩٢: "أي المكني الذي هو مفرد المكنيات وهي الضمائر". محمد بهجة البيطار، شرح الموفى على النحو الكوفي بتعليقات توضح غوامضه ومقاصده، دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي، ص ٩٢.

(٢) ص ١٨١ - ١٨٦ من هذا الكتاب.

(٣) مهدي المخزومي (١٩٦٦) في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص ٤٦.

(٤) عبدالحق فاضل (١٩٦٧) أسرار الضمائر، مجلة اللسان العربي التي يصدرها المكتب الدائم لتنسيق التعريب في

العالم العربي، ٥٤، ص ٢٧٥.

(٥) المرجع السابق، الموضع نفسه.

سادس. المبهم

يطلق المبهم على طائفة من الأسماء تُبيِّنُ:

- المقدار عدداً، أو وزناً، أو كيلاً، أو مساحة، أو نحو ذلك، مثل: خمسة، ورطل، وقدر، ومتر؛ فهي نصٌّ على العدد أو الوزن أو المساحة.

ولا يخفى أنها لا تُعيِّنُ الأمرين اللذين تفيدهما النكرة غير المبهمة، وهما:
- الجنس؛ إذ لا نعرف جنس المعداد إذا قيل خمسة، ولا جنس الموزون إذا قيل رطل، ولا جنس المكيل إذا قيل رطل... إلخ؛ حيث يصلح للخمسة - مثلاً - أن تكون من جنس الرجال، أو الأقلام أو الكتب... إلخ، كما يصلح الرطل أن يكون من جنس السمن أو العسل... إلخ.

العين؛ إذ لا نعرف العين؛ فليس ثمة عين، أو أعيان معينة تقع عليها هذه الخمسة. ويرى العملُ الإبهامَ درجة من درجات التعيين؛ حيث هو ثالث المعرفة والنكرة في رأيه، كما تأتي الأسماء الموهلة في الإبهام رابعة لهذه الثلاثة.

ويأتي بيان ذلك من مراجعة دلالات هذه الأنواع الأربعة على النحو الآتي:

• **المعرفة:** وهي تفيد ثلاث دلالات، هي: العين، وجنس هذه العين ومقدارها العددي الأفراد، أو التشية، أو الجمع حين يقال: محمد نعرف العين أو الشخص بشكل محدد، ونعرف أنه من جنس الرجال، وأنه واحد لا أكثر.

النكرة: وهي تفيد دلالتين؛ إذ تتخلف فيها دلالة العين، فلا يتم تعيين عينها، ولكنها تفيد دلالتَي الجنس، والمقدار العددي أفراداً، أو تشية، أو جمعاً. إذا قيل رجل لم نعرف العين، أو الشخص تحديداً، ولكننا نعرف أن هذه العين منتمية إلى جنس بعينه، هو جنس الرجال، ونعرف - كذلك - أنه مفرد لا أكثر.

• **المبهم:** وهو يفيد دلالة واحدة؛ إذ لا نعرف العين، ولا الجنس، وإنما نعرف المقدار فحسب. إذا قيل خمسة لم نعرف من هم تحديداً، أي لم نعرف أشخاصهم، ولا أجناسهم؛ إذ يجوز - مثلاً - أن يكون هؤلاء الخمسة من الرجال، أو من الأقلام، أو غير ذلك من الأجناس.

• **الموغل في الإبهام:** هو ما لا تتعين عينه ولا جنسها ولا مقدارها، وإنما تفيد مقدارا غير معين، نحو "بعض" التي تفيد قدرا غير محدد، بخلاف "خمسة" التي تفيد مقدارا محددًا.

ويشير العمل إلى أن النكرة تتعين، أي تكون نَصًّا في شخص أو عين محددة بـ"أل"، أو بالإضافة المحضة، كما أن المبهم يكتسب دلالة الجنس عن طريق التركيب النحوي فقط، وذلك بالإضافة التي تكون محضة، وبالتمييز. وقد وَسَّعَ النحاة دائرة المبهم فأضافوا أقساما كثيرة إليه، وجعلوا المبهم على ما يأتي:

١. اسم الإشارة: وقد خصه اليميني بالإبهام في موضع قال فيه: "فصل: أما ما المبهم؟ فهو كل اسم أقبلت عليه بالإشارة، من نحو قولك: "ذا" للقريب منك، و"ذاك" لمن هو أبعد منه قليلاً، و"ذلك" لأبعد الأبعدين"^(١).

وقد ضُمَّ إليه غيره في موضع آخر؛ فقد جعل السهيلي المبهم اسم الإشارة، قال عنه: "والمبهم نحو: هذا وهذان.... والاسم المبهم مشار إليه"^(٢).

٢. الاسم الموصول: وقد ضَمَّ اليميني إلى الإشارة في حديثه عن المعارف، قال: "المعرفة تنقسم على خمسة أقسام غالباً: المضمرات، والأعلام، والمبهمات، وما عُرِّفَ بالألف واللام، وما أضيف إلى واحد منها"^(٣). ويُمَثَّلُ عَدُّ الموصول، واسم الإشارة مبهمين الرأي الشائع الذي بدأ مع سيبويه، يقول في باب تشية الأسماء المبهمة معتلة الآخر: "وتلك الأسماء: "ذا"، و"تا"، و"الذي"، و"التي"^(٤). وقال في تحقيق الأسماء المبهمة: "ومثل ذلك ليقصد اسم الإشارة "الذي" و"التي"، تقول: اللذا واللتيا"^(٥). وعَدَّ ابن جني اسم الإشارة والموصول مبهمين، قال: "وتقول في تحقيق الأسماء المبهمة، في "ذا": "ذا"... وفي تحقيق "الذي": "الذي"^(٦). ومِمَّا ينص على جعل اسم الإشارة والموصول من المبهم قول الرضي يُحدِّدُ المبهمات عند ابن الحاجب: "ويعني بالمبهمات اسم الإشارة، والموصلات"^(٧).

(١) اليميني (١٩٨٤) كشف المشكل في النحو، مج ١، ص ١٨٩.

(٢) أبو القاسم السهيلي (١٩٨٥) نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنا، القاهرة: دار الاعتصام، ص ٢٢٧.

(٣) اليميني (١٩٨٤) كشف المشكل، مج ٢، ص ٨٣.

(٤) سيبويه (١٩٧١) الكتاب، ج ٣، ص ٤١١.

(٥) المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٨٨.

(٦) ابن جني (١٩٧٩) للمع في العربية، ص ٣٠٣.

(٧) ابن الحاجب (١٩٧٨) الكافية بشرح الرضي، ج ٣، ص ٢٤٠.

٣. ضمير الغائب: وقد قال ابن خالويه بإبهامه في إعرابه لقول الله ﷻ ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ

لَقَادِرٌ﴾^(١). قال: "المكني يضارع المبهم؛ إذ كان كل واحد منهما يقع على أشياء مختلفة، كقولك: "دخلتها"، تريد الدار، و"اشتريتها"، تريد الجارية"^(٢).

ونص الزمخشري على إبهام ضمير الغائب حين لا يسبقه ما يعود عليه، بل يرد له تفسير بعده، قال: "والضمير في قولهم: "رُبُّهُ رَجُلًا" نكرة مبهم يرمى به من غير قصد إلى مضمر له، ثم يفسر كما يفسر العدد المبهم في قولك: "عشرون درهما"، ونحوه في الإبهام والتفسير الضمير في: "نعم رجلاً"^(٣).

ويرجع الإبهام في هذه الأصناف الثلاثة إلى أن "كل واحد منهما يقع على أشياء مختلفة"^(٤) كما ينص ابن خالويه^(٥). ومعنى نصه هذا لكونه يصلح لذوات تنتمي إلى أجناس مختلفة؛ مما يجعل دلالة الجنس غير محددة؛ إذ إن الضمير "هو"، واسم الإشارة "هذا"، والاسم الموصول "الذي"، يمكن أن تقع على الواحد المذكور من الناس، والطير، والحيوان، وغير ذلك.

ويعني ذلك أن الإبهام في الضمائر، وغيرها من المعارف يرجع إلى امتلاكها دلالة واحدة، هي دلالة الشخص، وغياب دلالة الجنس، أي إن الضمائر، وغيرها من المعارف المبهمة تشبه الأعداد، وغيرها من المبهمات في غياب دلالة الجنس عنهما؛ إذ إن خمسة لا نعرف جنسها، كما أن اسم الإشارة "هذا" وغيره لا يدل على جنس ما يشار إليه، وإنما يفيد دلالة الشخص لوقوعه على الشخص بصرف النظر عن جنسه، أو بتعبير آخر من غير طريق الجنس.

٤. المصدر غير المختص: وقد أطلق عليه ابن عصفور مصطلح المبهم عند حديثه عن أنواع المصدر. قال: "وأما المصدر، فينقسم ثلاثة أقسام: مبهم؛ وهو ما يقع على

(١) سورة الطارق (٨).

(٢) ابن خالويه (١٣٦٠ هـ) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ص ٤٨.

(٣) الزمخشري، المفصل بشرح ابن يعيش، ج ٢، ص ١١٨.

(٤) يقصد بضمير المتنى في لفظ منهما الضمير الذي يسميه المكني كما يسميه غيره من الكوفيين والمبهم الذي يتمثل في الإشارة والاسم الموصول.

(٥) ابن خالويه (١٣٦٠ هـ) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ص ٤٨.

القليل والكثير من جنسه، نحو: قيام، ومختص: وهو ما كان اسماً لنوع، نحو: القهقري، أو تَخَصَّصَ بالألف واللام، أو بالإضافة، أو بالنعت، ومعدود، وهو ما دخلت عليه تاء التأنيث الدالة على الإفراد كضربة، أو كان اسم عدد كعشرين ضربة، أو مثني^(١).

ويعد اسم المرة الذي وصفه ابن عصفور بالمصدر المعدود من غير أقسام المصدر لكون دلالاته واقعة على عين منتمية إلى حقيقة الحدث، وليست واقعة على عين حقيقة الحدث، كما نبين عند تحقيقنا لدلالاتهما^(٢). ويعني ذلك خروج اسم المرة من أقسام المصدر. ويرجع إبهام المصدر المبهم إلى عدم تحدد المقدار - على ما يظهر من نص ابن عصفور.

٥. الظرف غير المختص وغير المعدود

أ. ظرف الزمان غير المختص وغير المعدود: قال ابن عصفور عن أقسام الظرف: "وأما ظرف الزمان فينقسم أيضاً ثلاثة أقسام: مبهم، وهو ما لا يصح وقوعه في جواب كم، ولا في جواب متى، نحو زمان، ومختص: وهو ما يصح وقوعه في جواب متى، نحو: يوم الجمعة، ومعدود، وهو ما يصح وقوعه في جواب كم، نحو: يومين"^(٣).

وقد جعل اليميني الظرف قسمين، قال: "والظرف ينقسم على ضربين: مبهم ومختص، فالمبهم: ما لم يكن معروفاً بالتحديد، مثل: قبل، وبعد، ومتى، وقط، وإذا، والآن، والمختص، مثل يوم الجمعة، وشهر رمضان، وساعة العسرة، والشهر، والسنة، وساعة، وغدوة، وبكرة، وعشية، ويوم، وليلة، وسحر"^(٤).

ب. ظرف المكان غير المختص وغير المعدود: وقد وصفه ابن عصفور بالإبهام في حديثه عن أقسام ظرف المكان، قال: "مبهم، وهو ما ليس له نهاية معروفة ولا

(١) أبو الحسن ابن عصفور (١٩٨٦) / مقرب، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله جهوري، الكتاب الثالث للجنة إحياء التراث الإسلامي، بغداد: مطبعة العاني، ص ١٦٢.

(٢) ص ١٦٩ من هذا الكتاب.

(٣) ابن عصفور (١٩٨٦) / مقرب، ص ١٨٢.

(٤) اليميني (١٩٨٤) كشف / المشكل، مج ١، ص ٤٦٥.

حدود مصورة، نحو: خلفك، ومختص، وهو عكسه، نحو الدار والمسجد، ولا يقتضي شيء من ذلك العمل في جميعه، ومعدود، وهو ما يصح وقوعه في جواب كم والعمل في جميعه"^(١).

وقد جعل اليمني ظرف المكان المبهم مقابلاً لظرف المكان المختص؛ حيث جعل ظرف المكان على قسمين، قال: "المبهم: ما لم يكن له أقطار تحيط به، ولا حد يحصره، وذلك مثل الجهات الست، ومثل ميل وبريد وفرسخ، والمختص: كل مكان حوته حدوده، واكتتفته أقطاره كالقرية، والسوق"^(٢). أما أبو حيان فقد ذكر الاختلاف في انفصال "ما له مقدار" من الظروف عن ظرف المكان المبهم بعد أن جعل ظرف المكان أربعة أقسام. قال عن الأولين منها: "ظرف المكان أنواع، فمنها ما له مقدار، نحو: ميل، وفرسخ، وبريد، وغلوة... وظاهر كلام الفارسي، وقول بعض النحاة أن المقدار تحت حد المبهم. وقال الأستاذ أبو علي: "ليس داخلاً تحته.... والصحيح أنه شبهه بالمبهم؛ ولذلك وصل إليه بنفسه. النوع الثاني ما دل على مسمى إضافي محض، أو جاريًا باطراد مجراه، وهذا الذي لا تعرف حقيقته بنفسه، بل بما يضاف إليه، فالأول نحو: مكان، وناحية، وأمام، ووراء، ووجهة، ووجهة، وغير ذلك من الأسماء المبهمة غير المشتقة من لفظ الفعل"^(٣). وقال عن الآخرين: "النوع الثالث المختص، وهو ما له اسم من جهه نفسه، كالدار، والمسجد، والسوق... النوع الرابع ما دل على محل الحدث المشتق هو من اسمه، نحو: مقعد، ومرقد، ومجلس، ومعتكف"^(٤).

ونرى أن النوع الثالث من ظرف المكان، وهو المختص الذي له اسم من جهة نفسه كالدار يخرج من جملة الظروف، ويثبت ضمن أسماء الأعيان على أن تكون عينه هي المكان، ويعتبر اسم عين لوقوعه على عين تتقوم من خلال حقيقة جنسها المستفادة من المادة اللغوية، وذلك كما يكون الأمر في اسم العين.

(١) ابن عصفور (١٩٨٦) / القرب، ص ١٦٣.

(٢) اليمني (١٩٨٤) / كشف / المشكل، مج ١، ص ٤٦٥.

(٣) أبو حيان (١٩٨٩) / ارتشاف / الضرب، ج ٢، ص ٢٥٠ - ٢٥١.

(٤) المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٥٣ - ٢٥٥.

ونرى - كذلك - أن النوع الرابع، وهو اسم المكان المشتق من اسم الحدث يعد من اسم العين كذلك. وذلك كما أفدناه في الحديث عن اسم العين، وكما سنثبت في دلالة المشتق غير العامل^(١).

٦. الأعداد وكنائياتها: يقول ابن هشام عن التمييز وعن المبهمات التي يفسرها هذا التمييز: "يفسر ما انبهم من الذوات... الثالث الأعداد من نحو ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾^(٢) إلى نحو: ﴿سَعٍّ وَسَعُونَ نَجَّةً﴾^(٣). الرابع كنائياتها، وهي ثلاث: "كم... وكذا... وكأين"^(٤). وقد فسر ابن يعيش إبهام العدد، قال: "إذا قلت: عشرون، أو ثلاثون - مثلاً - فإنه يفيد مقدارا معلوما من غير أن يدل على نوع المعداد، فهو مبهم؛ ولذلك فسر بالواحد ليدل على نوع المعداد"^(٥)، كما شرح المرادي إبهام كنائيات العدد، فقال: "أما كم فاسم لعدد مبهم الجنس والمقدار". وقد أكمل فقال: "كأين، وكذا مثل كم الخبرية في الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس، والمقدار"^(٦). وقد ذكر ابن يعيش رجوع إبهام كنائيات العدد إلى وقوعها على القليل وغيره. قال عن كم: "وهي كناية عن العدد المبهم تقع على القليل منه، والكثير، والوسط"^(٧).

٧. المقادير وأشباهاها (المقاييس): وقد جعلها بعضهم ثلاثة أنواع، قال: "المقادير، وهي عبارة عن ثلاثة أمور: المساحات؛ كجريب نخلاً، والكيل؛ كصاع تمرًا، والوزن؛ كمنوين عسلاً"^(٨). وجعل بعضهم العدد من المقادير، قال: "المقادير أربعة أضرَب، مكيل، وموزون وممسوح، ومعداد"^(٩).

(١) ص ١٧٥ - ١٧٨ من هذا الكتاب.

(٢) سورة يوسف (٤).

(٣) سورة ص (٢٣).

(٤) ابن هشام (١٩٨٠) / الجامع الصغير في النحو، تحقيق وتعليق أحمد محمود الهرميل، القاهرة: مكتبة الخانجي، ص ١٢٤ - ١٢٥.

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ١١٨.

(٦) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج ٤، ص ٣٢٤.

(٧) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٤، ص ١٢٥.

(٨) ابن هشام (١٩٦٩) شرح قطر الندى وبل الصدى، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى لمحمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ط ١٣، ص ٢٣٤.

(٩) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٧٢.

وقد نصَّ بعضهم على الاختلاف في عد العدد من المقادير، قال: "أو عدد نحو: خمسة عشر رجلاً، وجعلهم بعضهم من المقادير"^(١). وفصل بعضهم القول في ذلك، قال عن العدد: "هل هو قسيم للمقدار، أو قسم من المقدار؟ فمذهب أبي علي أنه قسيم للمقدار، وهو قول ابن عصفور، وابن مالك، وعند شيخنا الآبدي، وابن الضائع أنه قسم من المقادير"^(٢).

وأشبه المقادير هي التي يراها المرادي: "مفهم غيرية، نحو: لنا غيرها إبلاً، أو مثلية نحو: لنا أمثالها شاء"^(٣). وسَمَّاهَا الزمخشري مقاييس، قال عنها: "أو مقياساً، كملؤه ومثلها"^(٤). وقد شرح ابن يعيش ذلك قال: "فالمقياس المقدار، يقال: قست الشيء بالشيء، إذا قدرته به... والفرق بين المقياس، وغيره من المقادير المذكورة أن تلك المقادير المذكورة أشياء محققة محددة، والمقياس مقدار على سبيل التقدير لا التحديد، ألا ترى أن ملء الإناء، ومثل التمرة ليسا بكيلى معروف، ولا ميزان، ولا مساحة، وإنما هو تقريب لمقداره"^(٥).

ويرجع إبهام المقادير والمقاييس إلى صلاحيتها للوقوع على عدة أشياء؛ إذ يوصف بمصطلح الإبهام بعض المفردات لدلالاتها على أشياء من أجناس شتى، ولا يتضح جنس مدلولها إلا بوجود تمييز كالأوزان، والمكاييل، ونحو ذلك من الكلمات^(٦).

ويرى العمل أن ما سوى الأعداد والمقادير من هذه الأصناف ليست من المبهم الاصطلاحي؛ ذلك أن المبهم، في نظر العمل، هو ما دل على عين غير مُتَقَوِّمَةٍ صرفياً، أي لا تحمل دلالة الجنس صرفياً، وإنما تستفيدا تركيباً من خلال تركيب التمييز، أو تركيب الإضافة. إن المبهم هو ما ليس فيه دلالة جنس، وذلك كما سيفصله العمل في دلالة المبهم.

(١) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج ٢، ص ١٦٨.

(٢) أبو حيان (١٩٨٩) / ارتشاف الضرب، ج ٢، ص ٣٨١.

(٣) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج ٢، ص ١٦٨.

(٤) الزمخشري، المفصل بشرح ابن يعيش، ج ٢، ص ٧٢.

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٧٣.

(٦) حلمي خليل (١٩٨١) العربية والغموض: دراسة في دلالة المبنى على المعنى، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،

ط ١، ص ١٣٠ - ١٣١.

وحين نعرض هذا الحد الذي نرتضيه على الأقسام المختلفة التي رآها النحاة أقساماً للمبهم نجد ما يأتي:

ضمير الغائب، واسم الإشارة، والاسم الموصول ليست من المبهم؛ إذ لا تقتصر إلى دلالة الجنس، بل إن العين التي يقع عليها كل منها، قد استبدلت بدلالة الجنس دلالة الموقف اللغوي، ودلالة الإشارة، ودلالة الصلة على الترتيب. ونفصل مسألة الاستعاضة عن الجنس بإحدى الدلالات الثلاث^(١) في بحث دلالته.

أما افتقار هذه الضمائر إلى ما يحدد جنسها؛ فإنه افتقار طارئ ليس في أصل وضعها، وهو ناتج عن عدم اتضاح الدلالة البديلة. مثلاً:

- إذا تخلفت الإشارة الحسية احتاج اسم الإشارة إلى بدل، أو عطف بيان؛ لفصل العين المشار إليها عن غيرها. يقال - مثلاً: "هذا الرجل صديقي" لالتباس العين بأعيان أخرى صالحة لأن تكون مشاراً إليها، فحين وجود رجل، وولد - مثلاً - في موقف لغوي معين يلزم أن نفصل العين عما يتداخل معها.

- إذا لم يسبق ضمير الغائب بما يكشف عنه جاء بعده تمييز، أو نعت، أو عطف بيان لتحديد الجنس، كما في: "نعم رجلاً"؛ لأن العين غير منفصلة غيرها.

إن أعيان الضمائر بأصنافها المختلفة ذات دلالة بديلة عن دلالة الجنس، ويعد احتياجها إلى تحديد الجنس من خلال ما بعدها من تمييز أو بدل... إلخ، افتقاراً استعمالياً لوروده في بعض الاستعمالات دون بعض، وافتقاراً طارئاً لعدم ثبوته في أصل الوضع.

والفرق بين الوضع والاستعمال، الذي يبني العمل عليه عدم أصالة الإبهام في الضمير، ينشأ من أن بعض استعمالات اللفظ يرد على غير ما وضعت عليه من الدلالة؛ إذ ترد المعارف - مثلاً - على غير ما وضع لها من التعريف، فتزد نكرة، كما في بعض استعمالات الأعلام بعد لا النافية للجنس، كما في: "لا هيثم الليلة للمطي"^(٢).

(١) ص ١٨١ - ١٨٦ من هذا الكتاب. وتحتاج قراءة تحقيق أقسام المبهم قراءة ما سجله هذا العمل عن الفئات السبع التي عدّها النحاة من المبهّمات لمتابعة تحقيق العمل لأقسام المبهم إذ التحقيق مبني على الفروق بين دلالة هذه الأقسام.

(٢) ذكره البغدادي (١٩٦٩) خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب، ج ٤، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ص ٥٧، والشنقيطي (١٩٨٣) الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، =

ويفيد ورود ما ليس مبهماً في أصل وضعه في دائرة المبهمة استعمالاً؛ أن الاستعمال قد يخرج اللفظ عن أصل ما وضع له من الدلالة إلى دلالة أخرى. وهو ما نجده في ضمائر الإشارة التي ترد بأصنافها المختلفة في بعض الاستعمالات مفتقرة إلى تمييز، أو بدل بعدها يكسبها دلالة جنس تُقَوِّمُ بها على الرغم من أن الضمائر كلها في أصل وضعها مُتَقَوِّمَةٌ بدلالة الموقف اللغوي، والإشارة، والصلة على ما تُبَيِّنُهُ مراجعة تحقيق العمل لدلالاتها^(١).

ليس المصدر مبهماً - كذلك؛ فدلالته هي عين الحدث، وهي محددة الجنس الذي يتمثل في الحدث نفسه^(٢). ولا يُعَدُّ عدم تحدد المقدار في المصدر مُسَوِّغاً لإبهامه؛ فليس ثمة دلالة مقدار في أقسام المصدر التي رأوها غير مبهمة، وهي: المصدر العلم، أو المصدر النوعي، نحو: القهقري الذي قال بعضهم عنه: "ما كان نوعاً منه، نحو: رجع القهقري، وجلس القرفصاء"^(٣) ليست به دلالة على المقدار.

المصدر المحلى بـ"أل" - وهو محدد العين لا المقدار - فلا أحد يعلم الفضل المذكور في قوله ﷻ ﴿قُلْ إِنْ أَلْفُ ضَلَّ بِإِذْنِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مِنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَسِعَ عَلَيْهِمْ﴾^(٤). المصدر المضاف: حيث لا يمكن تحديد مقدار الاستغفار في قوله ﷻ ﴿وَمَا كَانُوا اسْتَغْفَارًا لِزَهْرِهِمْ لِأَيْهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾^(٥). المصدر الموصول: وهو غير محدد المقدار كذلك، كما في "توبة نصوحاً" التي لا يتحدد مقدارها في قوله ﷻ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا﴾^(٦).

ج=٢، تحقيق وشرح عبدالعال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع، ط١، ص٢١٣. وقد ذكرنا عجزه، وهو: "ولا فتى مثل ابن خبيري".

(١) ص١٨١ - ١٨٦ من هذا الكتاب.

(٢) يراجع تحقيقنا لدلالة اسم الجنس المعنوي "المصدر" ص١٦٤ - ١٧٢ من هذا الكتاب.

(٣) ابن أبي الربيع (١٩٨٦) شرح البسيط، السفر الأول، تحقيق ودراسة عياد بن عيد الشيبتي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ص٤٧.

(٤) سورة آل عمران (٧٣).

(٥) سورة التوبة (١١٤).

(٦) سورة التحريم (٨).

ونرى أن المصدر غير المخصص بوصف أو علمية أو آل أو إضافة نكرة غير مخصصة غير مبهم لاقتصار أمره على الشيع، وعدم افتقاره إلى الجنس. من الظرف ما يفتقر إلى دلالة الجنس، وهو الظرف المحتمل للزمانية والمكانية، نحو "قبل" و"بعد" اللذين يكتسبان دلالة الجنس من خلال الإضافة، وأن غير هذا النوع لا يعد ظرفاً مبهماً؛ فقد ذكر العمل أنفاً أقسام كالم غير مبهمة ليس فيها تحدد للمقدار. ويُعدُّ من الظرف غير المبهم الظرف الذي لم يتحدد مقداره، نحو: وقت، ومكان، والذي تحدد مقداره، نحو: "يوم" و"ميل"؛ إذ تُحدَّد مقادير الأشياء لا يؤثر في إبهامها وعدمه.

ويعني عدم إبهام هذين النوعين من الظروف كونها من اسم العين مثلما يكون الظرف العلم، نحو شهر رمضان من علم الأعيان. كما يخرج ما يدل على مكان محدد العين بالعلمية، نحو: مصر، والشام عن حدود الظروف إلى حد علم العين التي ترد هنا عينا مادية.

يرد إبهام وضعي في كل من الأعداد، وكناياتها، والمقادير، وأشباهاها (المقاييس)؛ حيث ترد في بعض استعمالاتها مفتقرة إلى دلالة الجنس التي تكتسبها مما بعدها من تمييز، أو إضافة، أو نحو ذلك كما في قوله ﷺ ﴿فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾^(١). وكما في: "كم كتابا قرأت؟"، و"صاعُ تمرًا" و"لنا أمثالها شاء".

ويُخَلَّفُ هذا الإبهام الوضعي حين تدل هذه الأقسام على حقيقة الجنس التي تنتمي إليه عينها، وذلك حين تكون علماً، نحو: "ثلاثة" و"سته" الواردة في المثال: "ثلاثة نصف ستة". وقد قال بعضهم عن هذه الحالة: "إذا قصد بها العدد المطلق كانت بالتاء نحو "ثلاثة نصف ستة"، ولا تتصرف لأنها أعلام خلافا لبعضهم"^(٢). وكذلك حين تكون اسم عين، نحو كلمة "الرطل" المستعملة في المثال: "الرطل أحد الموازين". وحين يضمن فيها معدودها؛ ذلك أن دلالتها بعد التضمن تكون محددة الجنس؛ حيث يشير العدد "عشرا" في قوله - تعالى: ﴿يَرْبِضَنَّ بِأَنْفُسِهِنَّ

(١) سورة البقرة (٦٠).

(٢) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج٤، ص ٣٠١.

أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا^(١) إلى جنس المعدود؛ فهو الأيام نفسها. فإن لم تتضمن دلالة الأيام في لفظة عشرا وظلت لفظة أيام مقدرة تمييزا بعد لفظة "عشرا" كانت لفظة "عشرا" مبهمة لعدم وجود دلالة الجنس فيها؛ إذ تكتفي اللفظة ببيان المقدار العددي. وقد أشار بعض النحاة إلى هذه الاستعمالات الثلاثة في حديثه عن الأعداد، قال: "لثلاثة والعشرة وما بينهما ثلاثة أحوال: الأولى: أن يقصد بها العدد المطلق، الثانية أن يقصد بها معدود ويذكر، والثالثة: أن يقصد بها معدود ولا يذكر، فإذا قصد بها العدد المطلق كانت كلها بالتاء، نحو: "ثلاثة نصف ستة"، ولا تتصرف لأنها أعلام خلافا لبعضهم"^(٢).

يرد الإبهام على صورتين:

إحدهما: أصلية يكون الإبهام فيها من أصل الوضع، وهي المتمثلة في الظروف الصالحة للزمان، والمكان، والأعداد بلا كناياتها، والمقادير، وأشباهاها (المقاييس) في بعض استعمالاتها، وهو ذلك الاستعمال الذي يكشف عن افتقارها إلى دلالة الجنس التي تكتسبها تركيبياً لا صرفياً من خلال التمييز، أو الإضافة، أو نحو ذلك.

الثانية: طارئة يكون فيها الإبهام من الاستعمال. وتتمثل كثيرا في الضمائر التي قد تحتاج أعيانها مع وجود دلالة الموقف اللغوي أو الإشارة إلى دلالة الجنس التي تستفاد تركيبياً بالتمييز، أو البديل، أو نحو ذلك. ويطرأ هذا الافتقار في بعض السياقات لاشتراك أعيان أخرى غير مرادة معها. وتعد إزالة الإبهام الطارئ في الضمائر من خلال التمييز، والبديل، وغيرهما تخليصا لجنس العين المرادة من جملة أجناس موجودة في المقام اللغوي وغير مرادة؛ فهي تحديد، وتخليص لا زيادة دلالة وإضافة.

وقد عرض النحاة لإبهام لا يتقيد بقسم معين من أقسام الكلم، إذ يرد للمبدل منه، وللمعطوف عليه بيانا، وللمنعوت، ولصاحب الحال؛ إذ "المبدل منه في

(١) سورة البقرة (٢٣٤).

(٢) المرجع السابق، الموضع نفسه.

حكم التنحية؛ فهو ليس يرفع الإبهام عن شيء، بل هو ترك مبهم، وإيراد معين، وكذا عطف البيان في مثل قولك: "أبو حفص عمر"؛ فإن كل واحد من "أبي حفص" و"عمر" موضوع لشخص معين لا إبهام فيه لكن لما كان "عمر" أشهر منه زال بذكره الخفاء الواقع في أبي حفص لعدم الاشتهار لا الإبهام الوضعي... النعت، والحال؛ فإنهما يرفعان الإبهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات^(١).

ويرى العمل أن ليس ثمة إبهام في الأقسام الواقعة في هذه المواقع تزيله الكلمات الواقعة بعدها بدلاً، وعطف بيان، ونعتا، وحالا؛ إذ لا تكتسب هذه الكلمات مما بعدها دلالة جنس كانت تفتقر إليها، بل يعد البديل عدولاً عن تحديد العين المرادة بلفظ المبدل منه إلى تحديدها بالبديل، وكذا المعطوف بيانا، والنعت، والحال لا تضيف دلالة جنس، بل حلية أو صفة. ولا يخفى وجود دلالة الجنس في الكلمات الواقعة مبدلاً منه ومعطوفاً عليه بيانياً... إلخ؛ فلا تفتقر إلى دلالة الجنس؛ ولذلك لا تُعدُّ أقساماً مبهمه.

سابعاً. الفعل

١. التام: يُعرَّفُ النحاة مع عدم استخدام لفظ التام في المصطلح. وهم يعتمدون على دلالته عند تعريفهم له بصورة مطردة، قال بعضهم عنه: "كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة بزمن معين"^(٢)، وقال آخر: "كل كلمة تدل على معنى في نفسها وتتعرض لزمان وجود ذلك المعنى"^(٣).

يرد لفظ التام في هذا المصطلح من وقوعه على طائفة من الأفعال تقابل طائفة الأفعال تعرف بالأفعال الناقصة لعدم ورود الحدث فيها.

(١) نور الدين الجامي (١٩٨٣) الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، ج ١، دراسة وتحقيق أسامة طه الرفاعي، بغداد: مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ص ٣٩٩.

(٢) الفاكهي (١٩٨٨) الحدود في النحو بشرح المصنف، تحقيق المتولي رمضان الدميري، القاهرة: دار التضامن للطباعة، ص ٩٥.

(٣) الجزولي (١٩٨٨) المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق شعبان عبدالوهاب محمد، القاهرة: مطبعة أم القرى، ط ١، ص ٤.

٢. الناقص: هو ما يدل من الأفعال على الزمن فقط دون الحدث عند كثير من النحاة الذين عد السيوطي منهم: "المبرد، وابن السراج، والفارسي، وابن جني، وابن برهان، والجرجاني، والشلوبين"^(١).

وقد ردَّ فريق من النحاة سبب اتخاذ مصطلح الناقص لهذا النوع من الأفعال إلى "عدم اكتفائها بالمرفوع لأن فائدتها لا تتم به فقط، بل تقتصر إلى المنصوب"^(٢)، ومن هذا الفريق ابن خروف، وابن عصفور، وابن مالك الذي يقول: "وتُسَمَّى نواقص؛ لعدم اكتفائها بمرفوع، لا لأنها تدلُّ على زمن دون حدوث؛ فالأصح دلالتها عليهما إلا ليس"^(٣).

وقد عارض الرضي من قال بافتقاد هذه الأفعال لدلالة الحدث، قال: "وما قاله بعضهم من أنها سميت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء؛ لأن كان في نحو: "كان زيد قائماً" يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام أي حصوله، فجيء أولاً بلفظ دال على حصول ما، ثم عين بالخبر ذلك الحاصل، فكأنك قلت: حصل شيء، ثم قلت: حصل قيام"^(٤).

٣. غير القياسي (الخوالف): وهو اسم الفعل الذي قصده أبو جعفر بن صابر بالقسم الرابع للكلم^(٥). ويلحقه اسم الصوت الذي يقع عليه مصطلح الخوالف لثبوت الصلة بينهما؛ فهما متشابهان في الأصوات الداخلة في نسيج كل منهما كما أنهما متشابهان في المدلول^(٦)، ويرد تفصيل ذلك فيما بعد^(٧).
وقد فضَّلنا عدَّه من الفعل، وتسميته فعلاً غير قياسي، لا خالفة مراعاة لأوجه الاتفاق والافتراق بينهما.

(١) السيوطي، *جمع الهوامع*، ج ١، ص ١١٣.

(٢) المرجع السابق، ج ١، ص ١١٥.

(٣) ابن مالك (١٩٦٧) *تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*، حققه وقدم له محمد كامل بركات، سلسلة المكتبة العربية للتراث، مصر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ص ٥٢ - ٥٣.

(٤) الرضي (١٩٧٨) *شرح الكافية*، ج ٤، ص ١٨١ - ١٨٢.

(٥) السيوطي (١٣٦٢هـ) *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، القاهرة: مطبعة السعادة، ط ١، ص ١٣٤.

(٦) محمود عبدالسلام شرف الدين (١٩٩٠) *الجملة الحكمية الفعلية*، سلسلة نحو العربية ٨، القاهرة: مطبعة الشباب الحر، ص ٣٧.

(٧) ص ١٩٦ - ١٩٧ من هذا الكتاب.

ولا يدخل اسم الفعل القياسي ضمن الخوالب؛ إذ "تعتبر صياغة فعال.... فعل أمر، تلحق بصيغ الأمر الأخرى، فيقال: ويصاغ الأمر من الثلاثي على فعال، إذا أريد المبالغة في الأمر وتوكيده"^(١).

ولا يتسع لأفعال التعجب، والمدح والذم، كما في دراسة جعلته يتمثل في:
 "١. خالفة الإحالة، ويسمى النحاة (اسم فعل)... ٢. خالفة الصوت، ويسمى النحاة اسم الصوت... ٣. خالفة التعجب، ويسمى النحاة صيغة التعجب... ٤. خالفة المدح أو الذم، ويسمى النحاة فعل المدح والذم"^(٢). ويرجع خروج هذه الأفعال من دائرة الخوالب إلى صياغتها ودلالاتها التي سنبينها فيما بعد^(٣).

ثامناً. شبه الكلمة أو الالصقة التركيبية

نستخدم المصطلح الأول للحرف، الذي هو "كلمة لا تدل على معنى إلا في غيرها ممّا معناه في غيرها"^(٤)، لمشابهته الكلمة في وجه، ومخالفته إياها في آخر؛ إذ يوافقها في الدلالة، ويختلف عنها بعدم استقلاله بأداء المعنى؛ إذ يلزمه التركيب ليؤدي معناه.

أما المصطلح الثاني، فنستخدمه للحرف لأمر في دلالاته نوضحها - فيما بعد^(٥). ونكتفي هنا بإفادة انتباه النحاة إلى تشابه طبيعة حروف المعاني واللواصق الصرفية، قالوا: "حروف المعاني لما كانت تدخل لتغيير معنى ما تدخل عليه، أو إحداث معنى لم يكن فيه، فإذا انفردت، لم تدل على ذلك، صارت بمنزلة الياء، والتاء، والنون، والهمزة اللاتي يدلن على الاستقبال، والألف التي تدخل في "ضارب" زائدة على حروف "ضرب"، وتدل على اسم الفاعل، وحروف المضارعة، وألف ضارب"^(٦). بل عدّ بعض النحاة اللواصق الصرفية حروف معنى، قال: "وقد يكون

(١) سليم النعيمي (١٩٦٨) *أسم الفعل: دراسة وطريقة تيسير*، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ١٦، ص ٨٩.

(٢) حسان (١٩٧٣) *اللغة العربية*، ص ١١٣ - ١١٤.

(٣) ص ٢٢٠ من هذا الكتاب.

(٤) الرماني (١٩٦٩) *الحدود في النحو*، ضمن رسائل في النحو واللغة لمصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني، سلسلة كتب التراث ١١، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ص ٣٨.

(٥) ص ١٩٨ - ١٩٩ من هذا الكتاب.

(٦) السيرافي (١٩٨٦) *شرح كتاب سيبويه*، ج ١، تحقيق رمضان عبدالتواب وزميله، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٥٣.

الحرف دالاً على معنيين كل منهما في كلمة كحرف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى الفاعل^(١).

وقد سَمَّاهُ العمل لاصقة تركيبية لدخوله التراكيب سابقاً له، أو حشواً بين مفرداته، وهو يخالف اللاصقة الصرفية التي تدخل الكلمات لا التراكيب من هذا الوجه.

ويشير العمل إلى ورود مصطلح آخر لهذا القسم، وهو مصطلح الأداة. وهو مصطلح تركيبى ينبني على كون الكلمة - اسماً، أو فعلاً، أو حرفاً - ذات أثر في دلالة التركيب حين ترد في تركيب ما. ولا يرادف مصطلح الحرف الذي يقابل الفعل والاسم من أقسام الكلم.

(١) الرضوي (١٩٧٨) شرح الكافية، ج ١، ص ٣٧.

الفصل الثاني

صياغة الوحدات التوزيعية بين المادة اللغوية والقالب الصرفي

المبحث الأول: المادة اللغوية للوحدات التوزيعية الأساسية

يَتَبَيَّنُ من استقراء المواد اللغوية من المعجم العربي أنه "تتميز شجرة المفردات العربية بقلّة الجذور، وتعدد الأوراق، شجرة ثقيلة القاع فرغم صغر نواة المعجم ٥٠٠٠ - ٧٠٠٠ جذر تقريباً. تتعدد المفردات بصورة هائلة بفضل الإنتاجية الصرفية العالية. وسمة أخرى للمعجم العربي في طغيان الخاصية الثلاثية للجذور العربية التي لا تحتاج إلى تأكيد؛ حيث تتوافر الجذور الثلاثية بمعدلات تفوق بكثير تلك الخاصة بالجذور الرباعية والخماسية"^(١).

وقد قرر الصرفيون عن الأسماء - بصفة عامة - عدم نقص حروفها الأصلية عن ثلاثة أحرف وعدم زيادتها على سبعة. قال بعضهم في ذلك: "وليس شيء من الأسماء على حرفين إلا وقد سقط منه حرف يستدل عليه بجمعه، أو بتثنيته، أو بفعل إن كان مشتقاً منه"^(٢). وقال بعضهم يُفسَّرُ عدم نقص حروف الاسم عن ثلاثة: "والاسم المتمكن لا يكون على أقل من ثلاثة أحرف، حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يفرق بين الابتداء والوقوف"^(٣). وقد بيَّنوا كذلك أن الحروف الأصلية في الاسم تكون ثلاثة، وأربعة، وخمسة، والمقصود هنا الأسماء المتمكنة"^(٤).

وقد تَكَفَّلَ الصرفيون ببيان احتمالات عدد الحروف التي يمكن أن ترد عليها أسماء الأعيان، واحتمالات عدد الحروف الأصلية، وعدد الحروف الزائدة فيها، وذلك كما فعل السيوطي في عرضه لأبنية الاسم وحصرها"^(٥).

(١) نبيل علي (١٩٨٧) *ألغة العربية والحاسوب*، مجلة عالم الفكر التي تصدرها وزارة الإعلام بالكويت، مج ١٨، ع ٣، ص ٨٠.

(٢) المبرد (١٩٨٦) *الكامل*، مج ١، تحقيق محمد أحمد الدالي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ١، ص ٧٦.

(٣) الميداني (١٩٨٢) *نزهة الطرف في علم الصرف*، تحقيق السيد محمد عبدالمقصود درويش، القاهرة: دار الطباعة الحديثة، ط ١، ص ٩٦.

(٤) الجاربردي (١٩٨٤) *شرح الشافية*، ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، بيروت: عالم الكتب، ط ٢، ص ١٤.

(٥) السيوطي (١٩٨٧) *الزهر*، ج ٢، ص ٤ - ٣٤.

ولا يحتاج اسم العين بعد حصر أبنيته، الذي يعني تعيين احتمالات عدد الحروف فيه أصلية وزائدة، إلى إعادة عرض الاحتمالات التي ترد عليها حروف اسم العين الأصلية والزائدة.

وإذا راجعنا مختلف صنوف الاسم، وجدناها تلتزم في الأغلب الأعم مع هذا الإطار العام للمادة اللغوية للاسم، وتجري على أوزانه، وذلك كما يبينه التفصيل الآتي:

• اسم الجمع: يظهر من بحث المواد اللغوية الخاصة باسم الجمع عدم خروجها عمّا هو مقرر للأسماء من عدد الحروف، بل إن كثيراً من اسم الجمع يرد ثلاثياً، نحو: إبل، أهل، حزب، خيل، رهط، شعب، غنم، فوج، قرن، ملاء، نفر... إلخ. وقد وردت بعض أسماء الجموع ثلاثية مزيدة بحرف، نحو: فصيلة، قبيل، لفيث، معشر، نساء. ومما ورد منها على خمسة أحرف: نسوان.

• اسم الجنس العيني: يظهر من بحث المواد اللغوية لاسم الجنس العيني عدم خروجها في احتمالات عدد الحروف عمّا تقرّر في المواد اللغوية للاسم بعامّة؛ فقد وردت بعض المواد اللغوية لاسم الجنس العيني ثلاثة أحرف، كما في: تمر، ثمر، حبش، روم. وورد بعض آخر منها على أربعة أحرف، كما في: ذباب، سحاب، مجوس، يهود. ومما وردَ منها على خمسة أحرف: زيتون، ياقوت، أسبان، ألمان. وقد بلغت بعض المواد اللغوية لاسم الجنس العيني سبعة أحرف، كما في "أمريكان".

• اسم الجنس المعنوي (المصدر على اختلاف صورته): ترد المادة اللغوية التي يرد عليها اسم الجنس المعنوي، وهو ما يَتمثّلُ في المصدر العام وأقسامه، في حدود القواعد المقررة لعدد حروف الاسم بعامّة، وذلك على التفصيل الآتي:

○ المصدر العام: ترد المادة اللغوية للمصدر العام مثلما ترد في عموم الاسم؛ إذ تكون ثلاثة، نحو: سَمْع، فَهْم. وأربعة، نحو: خروج، دخول. وخمسة، نحو: نَقَاهُمْ، تَقَدُّم. وستة، نحو: افتتاح، انكسار. وسبعة، نحو: استخراج، استقبال.

○ المصدر الميمي: ترد حروف المصدر الميمي في الإطار العام الوارد لعموم الاسم، وإن لم ترد ثلاثية للزوم زيادة الميم في أوله، كما لا تبلغ حروفه سبعة؛ لعدم وجود

همزة وصل بسبب ابتدائه بميم متحركة تغني المصدر الميمي عن الهمزة التي تجتلب للتوصل إلى نطق الساكن الذي يكون أولاً.

○ اسم المصدر: لا تبلغ حروف اسم المصدر سبعة أحرف لخروجه عن المصدر بسقوط حروف الزيادة منه أو بعضها. وقد وردت ثلاثية كما في غُسْل، ورباعية كما في وَضُوء، وخماسية كما في قَهْقَرَى.

○ المصدر العلم: قد يردُّ المصدرُ العلمُ مركباً تركيباً إضافياً، كما في أُمَّ قَشْعَمَ للموت. وهو - في هذه الحالة - لا يخالف ما يكون لعموم الاسم من صور التركيب النحوي؛ إذ للاسم أن يرد متضائفاً. وتجري المادة اللغوية لكل لفظ من لفظي المصدر العلم المضاف كأُمَّ قَشْعَمَ - على ما تقرر في أحكام المواد اللغوية - لعموم الاسم؛ إذ لم تخرج اللفظة الأولى "أُمَّ" ولا الثانية "قَشْعَمَ" عمّا تَقَرَّرَ بخصوص المادة اللغوية للاسم.

○ مصدر الهيئة ومصدر المرة: التزمت أسماء الهيئة "أن تكون حروفها ثلاثة أحرف، وأن تزداد لها تاء التأنيث، أما ما نسبته النحاة إلى المصدر من أقسام؛ فقد ورد اسم المرة على ثلاثة أحرف مع زيادة تاء التأنيث، كما ورد على ما يرد عليه مصدر غير الثلاثي مع زيادة تاء التأنيث في آخره.

○ المصدر الصناعي: لا يخرج اسم الجنس الصناعي المعروف بالمصدر الصناعي في مادته اللغوية عما يتقرر للأسماء التي يصنع منها بوضع الياء المشددة وتاء التأنيث.

● الصفة (المشتق العامل): تختلف أقسام الصفة من قسم إلى آخر في عدد حروفها مع احتفاظها جميعاً بما تَقَرَّرَ للمواد اللغوية للاسم بعامة، فأقل ما وردت عليه صيغة المبالغة والصفة المشبهة ثلاثة أحرف، وذلك كما في نَهْم، بَطْل.

ولم يرد اسم الفاعل ولا اسم المفعول ولا اسم التفضيل على أقل ممَّا يَرِدُ عليه الاسم من الحروف؛ فلم يرد أحدها على ثلاثة أحرف؛ للزوم الألف في اسم الفاعل المصوغ من الثلاثي، ولزوم الميم والواو في اسم المفعول المصوغ من الثلاثي، ولزوم الهمزة لاسم التفضيل الذي لا يصاغ من غير الثلاثي إلا إذا أمن اللبس؛ إذ يستلزم صوغ اسم التفضيل من غير الثلاثي إسقاط حروفه الزائدة لعدم قبول قالب التفضيل لأكثر من ثلاثة أحرف، الأمر الذي يقتضي وجود ما يدل على الحروف

الساقطة، كأن تكون الزيادة من أصل الوضع كما في "اشتدَّ"، و"افتقر" اللذين ينفي عدم ورودهما ثلاثيين احتمال كون اسم التفضيل المصوغين منهما "أشد" و"أفقر" من الثلاثي؛ إذ لم يرد لهما ثلاثي تقول إحدى الدراسات في انتقاء اسم التفضيل من غير الثلاثي: "ونميل إلى الرأي القائل بأن التعجب من المزيد مباشرة يؤدي إلى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود، فلو بني أفعل من ضارب، وانطلق واستخرج... لفاتت الدلالة على معنى المشاركة، والمطاوعة، والطلب، وقد يؤدي إلى اللبس"^(١).

ولا يبلغ اسم الفاعل واسم المفعول سبعة أحرف مع زيادة ميم في أولهما على الفعل الذي يُصاغان منه، والذي قد يكون سداسياً لسقوط همزة الوصل لعدم الحاجة إليها بعد وجود الميم.

ولا تبلغ الصفة المشبهة إن كانت من غير الثلاثي سبعة أحرف لموازنتها المضارع، كاسم الفاعل، قال بعض النحاة: "وإن كانت من غير ثلاثي وجب موازنتها المضارع، نحو: منطلق اللسان"^(٢)، ولعدم وصول الحروف الزائدة فيها إلى أربعة إن كانت مصوغة من الثلاثي. وقد خَصَّ بعض العلماء اشتقاق الصفة المشبهة بالثلاثي، قال: "والصفة المشبهة تخص الثلاثيات المجردة"^(٣).

كما لا تبلغ صيغة المبالغة التي لا تصل الحروف الزائدة فيها إلى أربعة أحرف سبعة أحرف؛ لأن "صيغ المبالغة لا تكون إلا من الفعل الثلاثي"^(٤). ولا يبلغ اسم التفضيل سبعة أحرف لكونه يصاغ من الثلاثي، أو من غيره إن أمن اللبس بعد حذف زوائده مع زيادة حرف واحد في أوله هو الهمزة.

ويمكن أن نقرر - على سبيل الإجمال - أن المادة اللغوية التي تصاغ منها الصفة تلزم أن تكون ثلاثية مع صيغ المبالغة، والصفة المشبهة عند بعض العلماء، واسم التفضيل الذي يتخلص من الزوائد إن صيغ من غير الثلاثي حال أمن اللبس،

(١) عبد الباسط المرصفي (١٩٧٨) من صيغ وأوزان العربية أفعال، القاهرة: دار مرجان للطباعة، ص ١٤٣.

(٢) ابن عقيل (١٩٦٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ٢، ص ١٤١.

(٣) السكاكي (١٩٨٣) مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، بيروت: دار الكتب العلمية ط ١، ص ٥٠.

(٤) عبدالله درويش (١٩٦٢) دراسات في علم الصرف، القاهرة: ط ٢، ص ٤٤.

كما تكون ثلاثية، ورباعية، وخماسية، وسداسية في اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة بغير إجماع.

ويمكن أن نقرر - أيضا - أن حروف الصفة، التي تتكون من المواد اللغوية المصوغ منها الصفة وزيادات الصفة الخاصة كألف اسم الفاعل، أو ميمه، وكميم اسم المفعول وواوه، وكهمزة اسم التفضيل، لا يبلغ مجموع هذه الأحرف الأصلية مع زياداتها سبعة أحرف، وإنما تكون ثلاثة، وأربعة، وخمسة، وستة فحسب. والفرق بين حروف الصفة، ومادتها اللغوية أن حروف الصفة هي ما يقابل القالب الصريفي لها، وتتكون من الحروف الزائدة الخاصة بقوالب الصفة، والحروف التي تصب في القالب الصريفي لصياغة الصفة، أما المادة اللغوية للصفة، فهي الحروف التي توضع في القالب الصريفي لصياغة الصفة.

• الاسم المنسوب: يجري المنسوب في مادته اللغوية على ما يجري عليه الاسم بعامة؛ إذ يرد المنسوب من الاسم، بل إن المنسوب يستوفي ما حُذِفَ من الاسم؛ إذ يَرْتَدُّ إلى الاسم ما حُذِفَ منه عندما ينسب إليه.

قال بعض النحاة فيما يجب رد ثالثه المحذوف عند النسب: "ولا يجوز أن يكون اسم ظاهر على أقل من حرفين؛ لأن أصله الثلاثة، فإذا حذفت منه أكثر من حرف واحد، كان إجحافا به مع أنه لا بد في الاسم المتمكن من حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، ويكون لتعاقب الإعراب فيه، فإذا بلغ الاسم الظاهر حرفين، فقد بلغ المجهود، وهو أقل ما يمكن أن يكون عليه؛ فالرد لقلّة الاسم كالحذف لكثرة حروف الاسم فالقياس فيهما سواء" (١).

وإذا كان المنسوب يَرِدُّ من الأعلام التي قد تكون ثنائية حين تكون منقولة عن حرف، أو اسم مبني؛ فإن مادة المنسوب اللغوية تكون ثنائية جوازاً، وقد تستوفي الثلاثية من خلال "تضعيف الحرف الثاني، أو زيادة همزة، أو واو عندما لا يجوز تضعيف الثاني نحو لو ولوي، كم وكمي، عن وعني، كي وكيوي، فإذا

(١) الرماني (١٩٨٨) شرح كتاب سيبويه، قسم الصرف، ج ١، تحقيق المتولي رمضان الدميري، القاهرة: مطبعة التضامن، ص ١٦٥.

كان آخره لا يضعف زادت فيه همزة أو واوا نحو لا ولأئي ولاوي، ما ومائي وماوي^(١).

وقد سجّل بعض الباحثين كون التضعيف وارداً على سبيل الجواز، قال عمّا "كان ثانيه صحيحاً: "يجوز عند النسب إليه تضعيف ثانية، ويجوز ترك التضعيف"^(٢).

يرد اسم الآلة من الفعل الثلاثي فحسب عند النحاة، قال بعضهم:

لآلة من الثلاثي (مفعّل) و(مفعّل) أو مده و(مفعلة)^(٣)

وقد ذكر بعض الباحثين نماذج لوروده من غير الثلاثي، وهي قليلة؛ فقد ورد اسم الآلة من الفعل غير الثلاثي، كالمحرك، والمعلق، والملمسة من حرك، وعلق، وملس^(٤).

وقد اشترط بعضهم اشتقاقه من الفعل المتعدي العلاجي، قال: "وقد علم من تعريف الآلة أنها لا تكون من الأفعال اللازمة؛ إذ لا مفعول لها"^(٥).

ويعني شرط الثلاثية لما يشتق من اسم الآلة ثلاثية مادته اللغوية. وإذا تتبعنا القوالب الصرفية التي أضافها البحث اللغوي الحديث إلى ما أقره النحاة من قوالب اسم الآلة، وهي فاعل، وفاعلة، وفعل، وفعل، وفعل، وفاعلة، وفاعول، وفاعلة، ومفعول، ومفعولة، ومفعّل، ومفعلة^(٦)، وجدنا أن مادتها ثلاثية أيضاً؛ فالتضعيف الوارد فيها، وحرف الزيادة ليس من أصل المادة اللغوية، بل من الزوائد الخاصة

(١) قباوة (١٩٨٨) تصريف الأسماء والأفعال، ص ٢٣٩ - ٢٤٠.

(٢) أمين عبد الله سالم (١٩٨٦) النسب في العربية الصورة والأداء: دراسة نقدية، القاهرة: مطبعة الأمانة، ص ٢٦.

(٣) ابن مالك (١٩٨٢) الكافية الشافية بشرحه لها، ج ٤، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، سلسلة التراث الإسلامي، الكتاب السادس عشر، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط ١، ص ٢٢٤٩.

(٤) فؤاد حنا ترزي (١٩٥٨) الاشتقاق، سلسلة العلوم الشرقية، الحلقة الخمسون، بيروت: منشورات كلية العلوم والآداب، ص ٣٢٦.

(٥) السعد التفتازاني (١٣٤٨هـ) شرحه على تصريف الزنجاني، بهامش تدرّج الأداني، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ص ٢١٤.

(٦) محمد بهجة الأثري (١٩٦٢) الآلة والأداة في اللغة العربية في ضوء مطالب التمدن الحديث وعبقورية اللغة، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ١٠، ص ١٦.

بقوالب اسم الآلة التي تكشف عن ورود حروف اسم الآلة رباعية، وخماسية؛ إذ تلزم حروف الزيادة في قوالبه.

• **أسماء الزمان والمكان:** لا ترد المواد اللغوية لأسماء الزمان والمكان من المشتقات غير العاملة ثلاثية فحسب؛ إذ لا تشتق من الثلاثي فحسب، بل تشتق من غيره كذلك، قال بعض الصرفيين في ذلك: "ما عدا الثلاثي المجرد الذي دل عليه سياق الكلام السابق، فعلى لفظ اسم المفعول. تقول: مخرج، ومخرج، ومستخرج"^(١). ويعني ذلك أن حروفه تكون أربعة، أو خمسة، أو ستة، كما في اسم المفعول.

• **العلم:** لا يلزم أن تكون المادة اللغوية للعلم على القواعد المقررة للاسم بعامه، بل قد تكون على ما عليه المادة اللغوية للحرف؛ إذ قد "يكون نقله من حرف كما لو سميت رجلاً بواحد من صيغ الحروف قاله الفخر الرازي"^(٢). كما يمكن أن تكون المادة اللغوية للعلم مادة لغوية للفعل أصلاً؛ إذ من الأعلام ما هو منقول عن أفعال. ولا نستطيع أن نناقش المادة اللغوية للعلم حال وروده مركباً إضافياً، أو إسنادياً لانتقاله عن مركب إضافي أو إسنادي؛ إذ لا تمثل عناصر المركب المنقول إلى العلمية أكثر من كونها حروفاً في بنية العلم.

وتمثل لواصق العدد والنوع في العلم المنقول الذي وردت فيه هذه اللواصق حروفاً في بينة العلم، قال بعض النحاة يثبت حقيقة تاء التأنيث في العلم: "وحذفها غير سائغ لتحريف الاسم، وتغييره عما سمي به"^(٣).

ولعل ما يكشف تداخل العلم مع أقسام الكلم المختلفة الموافقة له في قواعد المواد اللغوية الخاصة بالاسم والمناقضة له في ذلك نص بعض العلماء على ما ينقل عنه العلم، فقد أحصى بعضهم ثلاثة عشر نوعاً، وقد نقلها السيوطي وزاد عليها نوعين، قال:

(١) ابن الفياث (١٩٨٤) / المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية، ج ١، تحقيق عبدالرحمن شاهين، القاهرة: دار مرجان للطباعة، ص ١٠٢.

(٢) الأزهري، شرح التصريح، ج ١، ص ١١٦.

(٣) الفارسي (١٩٨٢) / المسائل العسكرية، تحقيق ودراسة محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، القاهرة: مطبعة المدني، ط ١، ص ٢٣٨.

"العلم المنقول ينحصر في ثلاثة عشر نوعاً، قال: ولا دليل على حصره سوى استقراء كلام العرب: المنقول عن المركب، كـ "تابط شرا، وشاب قرناها"، وعن الجمع، نحو: كلاب، وأنمار، وعن التثنية، نحو: ظبيان، وعن مصغر، كعمير، وسهيل، وزهير، وحرث، وعن منسوب: كربيعة، وصيفي، وعن اسم عين، كثور، وأسد لحيوانين، وجعفر لنهر، وعمر واحد عمور الأسنان؛ فإنه نقل من حقيقة عامة إلى حقيقة خاصة، وعن اسم معنى، كزيد، وإياس مصدرَي زاد وآس إياساً، وليس هو مصدر أيس مقلوب يئس؛ لأن مصدر المقلوب يأتي على الأصل، وعن اسم فاعل، كمالك، وحاتم، وفاطمة، وعائشة، وعن اسم مفعول، كمسعود، ومظفر، وعن صوت، ككبة، وعن الفعل الماضي: كشمز، وبذر، وعثر، وخصم، ولا خامس لها على هذا الوزن وكعسب، وعن المضارع: كيزيد، ويشكر، ويعمر، وتغلب، وعن الأمر، وقد جاء عنهم في موضوعين: أحدهما سمي بفعل الأمر من غير فاعل في قولهم: اصمت لواد بعينه، والثاني مع الفاعل في قولهم: أطرقا لموضع معين، المنقول من صفة مشبهة، كخديج وخديجة، وشيخ وعفيف، ومن أفعل التفضيل، كأحمد؛ فإنه أولى من نقله من المضارع"^(١).

إذا كان هذا النَّصُّ يُفيدُ اشتراك العلم الذي يُعدُّ من الاسم للفعل، والخالفة، والجملة، والحرف التي لا تُعدُّ من الأسماء في المادة اللغوية، فإنه يفيد أمراً آخر يتمثل في تميزه بمواد لغوية خاصة به؛ إذ إن عد اللواصق الموجودة فيما ينقل عنه العلم من حروف بناء العلم يُميِّزُهُ عن غيره من أقسام الكلم التي لا تُعدُّ لواصلها من حروف بنائها، كما يؤدي نقل العلم من الأعلام الأعجمية إلى مخالفة بعض مواد العلم اللغوية للمواد اللغوية العربية للكلم؛ إذ لم تستخدم في العربية المواد اللغوية الواردة في إبراهيم وإسماعيل وريتشارد ونحوها إلا في هذه الأعلام.

• **الضمير:** لا يمكن تعيين المادة اللغوية للضمير لعدم وجود قالب أو صيغة له؛ إذ يكفي بالبنية التي تفرق بعض الأبحاث بينها وبين الصيغة، فتقول: "البنية مجموع

(١) السيوطي (١٩٨٥) الأشباه والنظائر، ج ٣، ص ٧٩. ٨٠.

الأحرف والحركات التي تتكون منها الكلمة متماسكة، فإنها تشمل كل أنواع الكلمات، سواء أكانت أسماء، أم أفعالاً، أم حروفاً، وسواء أكان الاسم معرباً، أم مبنيّاً؛ لذا كان بين البنية والصيغة عموم وخصوص من وجه... وقد تكون البنية ولا تكون الصيغة كما في الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والحروف^(١).

وإذا كان الحديث عن المادة اللغوية للضمير "من وجوه الخلاف الكثيرة التي لا تكشف للباحث فرقاً جوهرياً في كثير مما ذهب إليه كل من الفريقين"^(٢) البصري والكوفي، فإنه لم يتوقف على النحاة القدامى، بل تجدد مع البحث اللغوي الحديث.

يعرض بعض النحاة الخلاف في المادة اللغوية التي وضعت عليها ضمائر الشخص، يقول: "ذهب الكوفيون إلى أن الاسم من هو وهي الهاء وحدها، وذهب البصريون إلى أن الهاء والواو من هو والهاء من هي هما الاسم بمجموعها"^(٣).

وقد عرض الخلاف حول المادة اللغوية في ضمير الإشارة، والضمير الموصول، قال: "ذهب الكوفيون إلى أن الاسم في ذا والذي الذال وحدها، وما زيد عليها تكثير لها، وذهب البصريون إلى أن الذال وحدها ليست هي الاسم فيهما"^(٤).

أما البحث اللغوي الحديث فقد ذهب إلى أبعد ممّا قرّره النحاة القدامى، فقد عدّ بعض الباحثين المحدثين الهمزة المدودة ضميراً عاماً يشمل ضمير الشخص وضمير الإشارة، قال: "ومع توالي الأجيال رسخت الهمزة في الأذهان... بهذه المعاني جميعها: أنا أنت، هذا ذاك، هو هي هم... وبتعبير أدق؛ إن الإنسان استعمل صوت (أ) ضميراً عاماً لأداء جميع الضمائر وأسماء الإشارة"^(٥).

وقد سبق لهذا الباحث أن ردّ الضمير نحن إلى الهمزة، قال: "الإنسان العربي الأقدم الذي بدأ مشروع صنع هذه اللغة الفخمة لنا قد حلّ مشكلة فقدان لفظة

(١) المرصفي (١٩٨٧) من صيغ وأوزان العربية أفعال، ص ١٣.

(٢) إبراهيم السامرائي (١٩٦٨) النحو العربي: نقد وبناء، بيروت: دار الصادق، ص ٧١.

(٣) ابن الأنباري (١٩٦١) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٦٧٧.

(٤) المرجع السابق، ج ٢، ص ٦٦٩.

(٥) عبدالحق فاضل (١٩٦٧) أسرار الضمائر، مجلة اللسان العربي، ٥٤، ص ٢٧٤.

نحن في قاموسه الصغير بقوله: أنا أنا، وبمرور الأزمان، وكر الأجيال سقطت الهمزة، فصارت الكلمة (نانا)، ثم إنهم أدخلوا في وسطها الحاء تنغيماً، فصارت نحنا... ويبدو لنا أن هذا هو أصل نحن^(١).

وقد سبق له أن ردّ الضمير أنت إلى الهمزة، قال عن لفظة الضمير: "إنها مركبة من (أنا + تا)"^(٢). وسبق له، كذلك، ردّ الضمير هو إلى الهمزة كذلك، قال: "أما في العربية فقد أبدلوا همزة أو هاء كما هو شأنهم أحياناً، فأصبحت صيغتها عندهم هو"^(٣).

ويرى العمل في الحروف التي اجتهد النحاة، والباحثون المحدثون في إثبات اشتراكها بين مختلف الضمائر عدم كونها مادة لغوية لهذه الضمائر؛ إذ لو كانت مادة لغوية، لكان للضمائر قوالب صرفية يؤدي وضع المادة اللغوية فيها إلى تغير الدلالة، أو لكان لها لواصق صرفية تقوم بتغيير الدلالات، ولو تقرر كون هذه الحروف مادة لغوية، لكان الضمير مخالفاً لأقسام الاسم الأخرى في المادة اللغوية، ومشابهاً للحروف في المادة اللغوية باشتراكهما في طبيعة الاختزال. يقول بعض الباحثين: "واللغة العربية اختزالية في مفرداتها، وتركيبها ورسم حروفها؛ فبعض الكلمات مكونة من حرف واحد كالضمائر وحروف الربط"^(٤).

والأوجه - في نظرنا - هو أن تُعدّ الضمائر بنى محصورة محفوظة، وأورثها انحصاراً مدلولاتها المختلفة على اختلاف حالاتها التصريفية الخاصة بالعدد، والنوع عدم احتياجها إلى اتخاذ مادة لغوية صالحة إلى صيغها في قوالب صرفية وإلى إضافة لواصق صرفية لتوليد عدد كبير من الألفاظ.

• **المبهم:** إذا كان العمل قد قصر مصطلح "المبهم" على بعض الظروف دون بعض، وهي التي تصلح للزمان والمكان، وعلى بعض استعمالات الأعداد والمقادير، وذلك

(١) عبدالحق فاضل (١٩٦٦) "لمحات من التأثيل اللغوي"، مجلة اللسان العربي، ع٤، ص ١١.

(٢) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠.

(٤) صالح أحمد العلي (١٩٨٤) أسلوب الكتابة والهوية الثقافية القومية"، كتاب اللغة العربية والوعي القومي،

بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ص ١٨٣.

حين تكون مفتقرة إلى دلالة الجنس، وعلى كنيات العدد، فإن معنى ذلك أن المادة اللغوية لا تتطرد على وتيرة واحدة في أقسام المبهم؛ فقد وردت على ثلاثة أحرف في بعض المبهم، وذلك نحو: قبل، وبعد، وعند، وكذا كيل، وصاع، ومنا، وخمس، وسبع. كما وردت مادتها اللغوية، أي ما سوى زيادتها، ثلاثة أحرف، كما في: ثلاثة، وأربعة، وثمانية، ونحو ذلك.

ولا تُجَاوِزُ حروف المبهم بزياداتها أقصى ما يكون للاسم؛ فلم تجاوز سبعة أحرف؛ فقد وردت - مثلاً - على أربعة أحرف، كما في: جريب، وثلاث، ونحو ذلك، ووردت على خمسة أحرف كذلك كما في ثمان.

ولو جاءت المادة اللغوية على هذه الاحتمالات المذكورة، وغيرها من الاحتمالات والواردة للاسم، بعامه، لكان في أساس المادة اللغوية دليلاً شكلياً على انتماء المبهم إلى جملة أقسام الاسم، ولكن بعض الاحتمالات الواردة للمادة اللغوية في المبهم مَنَعَتْ من أن تكون المادة اللغوية دليلاً شكلياً على اسمية المبهم، وتلك الاحتمالات هي ورود بعض أقسام المبهم على حرفين كما في كناية العدد: كم. ولا يخفى انتفاء الثنائية في المادة اللغوية من الشكل العام الخاص بالمادة اللغوية الثابتة للاسم، والمتمثل في دورانه بين الثلاثية والسباعية.

ويعني هذا أن بعض أفراد المبهم تخالف ما يرد للاسم، بعامه، من حالات للمادة اللغوية.

• **الفعل:** ويتميز الفعل التام باقتصار مادته اللغوية على أربعة أحرف، أو خمسة فحسب، قال بعض الصرفيين يبين ذلك في حديثه عن أبنية الفعل: "فأبنية الفعل الأصول هنا... لا تكون إلا ثلاثية... أو رباعية.. ولم يُبْنَ من الفعل خماسي"^(١). وقد نفى بعض الصرفيين ورود الفعل ثنائياً، مثلما نفى وروده خماسياً مجرداً، قال: "لم يُبْنَ من الخماسي، ولا الثنائي بشهادة التتبع والاستقراء"^(٢). كما أشار بعضهم إلى أقصى ما تصل إليه حروفه، قال عن الفعل: "وأقصى ما ينتهي إليه بالزيادة ستة أحرف ثلاثياً كان، أو رباعياً"^(٣).

(١) الجاربردي (١٩٨٤) شرح الشافية، ص ١٤٠.

(٢) السعد التفتازاني (١٣٤٨هـ) شرحه على تصريف الزنجاني، ص ١٣.

(٣) السرقسطي (١٩٧٥) الأفعال، ج ١، تحقيق حسين محمد شرف، القاهرة: المراقبة العامة للمجموعات وإحياء التراث بالمجمع، ص ٥٥.

وقد التزمت المادة اللغوية للفعل الناقص الثلاثية، ولم تزد حروفه على أربعة في: أصبح، أضحى، أمسى، أو خمسة في الفعل انفك.

• اسم الفعل: ليس للفعل غير القياسي (اسم الفعل) مادة لغوية موضوعة في قالب صريفي، بل كل ما له حرف بنية لا غير، قال بعض النحاة يخرج الفعل غير القياسي (اسم الفعل) من دائرة الأفعال، التي يوافقها في الدلالة، بناءً على عدم تميز مادة لغوية فيه عن قالب صريفي: "ليست بأفعال؛ لأنها لم تؤخذ من لفظ أحداث الأسماء، ولا هي على أمثلتها"^(١).

وقد ورد اسم الفعل على حرفين، نحو: صه، مه، كما ورد على ثلاثة أحرف، نحو: هات، وورد على أربعة كذلك، كما في: رويد، وإيها، وورد على خمسة أحرف، كما في: هيهات.

ووردت بعض أسماء الأفعال مركبات إضافية لا كلمات مفردة بالأخذ بقول من قال باسمية الكاف لا حرفيتها، نحو: أمامك، وعليك. ويرجع ذلك إلى أن قسما من أسماء الأفعال، ينقل عن أقسام الكلم المختلفة وعن بعض المركبات.

• الحرف: لا تتميز المادة اللغوية في الحروف عن القالب الصريفي؛ إذ ليس لها قالب صريفي أصلا؛ حيث تنتفي في اللغة القوالب الصرفية للكلمات الأحادية الشائية، كما تنتفي عن المبنيات الثلاثية، والرباعية، والخماسية أسماء وحروفاً. وتثبت الأحادية في غير قليل من الحروف كهزمة الاستفهام، وباء القسم، وتائه، وسين الاستقبال، وفاء العطف، وكاف التشبيه.

كما تثبت الشائية في كثير من الحروف التي قد تشاركها بعض الأقسام في ذلك يقول بعض الباحثين: "ولم يأت في اللغة ثنائي إلا كان اسما، أو حرفا، أو أداة، فمن الأسماء: يد، ودم، وشفة، ولثة، وأب، وحم، وابن، ومن الحروف لو، ولا، وما (النافية)، وهل، وبل، ومن الأدوات: كم، ومن، وما (الموصولة)"^(٢).

(١) أبو علي الفارسي (١٩٨٧) / مسائل الحلييات، تقديم وتحقيق حسن هنداي، دمشق: دار القلم، بيروت: دار المنارة، ط١، ص٢١٢.

(٢) عبدالصبور شاهين (١٩٧٥) في التطور اللغوي، القاهرة: مكتبة دار العلوم، ط١، ص١٣٤.

ويرى العمل أن ثبوت الثنائية في الاسم عارض غير أصيل، بدليل ردّ الحرف الثالث عند التثنية، والجمع، والنسب، وغير ذلك من تصرفات الاسم، كما يرى في ثنائية الأدوات الاسمية، نحو: من، وما الاستفهامية، أو الشرطية خروجاً لهذه الأدوات عن طبيعة المواد اللغوية في الاسم، وأن هذه الثنائية تنفي استيفاء الأدوات لكل عناصر الاسمية ومقوماتها، بل إنها تجعلها متداخلة مع الحروف التي تعد الأحادية والثنائية فيها أصلاً، كما في "ما" التي ذكر بعضهم "لها عشرة أوجه، خمسة منها أسماء، وخمسة أحرف"^(١)؛ إذ ترد حرفاً حين "تكون نفيًا للحال والاستقبال"^(٢)، وحين تكون "مع الفعل في تأويل المصدر"^(٣)، وحين "تكون زائدة"^(٤) إلى آخر استعمالاتها الحرفية، كما ترد اسماً حين تكون "موصولة بمعنى" الذي، نحو: ما عندك من المتاع أحب إليّ"^(٥)، وحين تكون "جزاء... واستفهاماً وتعجباً"^(٦).

والحق أن التداخل بين الأدوات والحروف يرجع في جزء منه إلى خروج الأداة عن طبيعة المادة اللغوية للاسم بورودها أحادية أو ثنائية، كما يرجع في جزء آخر منه إلى مشابهة بعض الحروف لبعض الأسماء، وذلك كما قرر بعض النحاة؛ فقد قال: "اعلم أن "على" لها ثلاثة أقسام: قسم تكون اسماً، وقسم تكون فعلاً، وقسم تكون حرفاً"^(٧).

ولا يخفى كون التداخل شكلياً محضاً، ولا تتميز الحروف بورودها أحادية وثنائية على سبيل الأصالة فحسب، بل تتميز بأمر آخر هو تركيبها الذي

(١) الرماني (١٩٦٩) منازل/الحروف، رسائل في النحو واللغة لمصطفى جواد يوسف يعقوب مسكوني، سلسلة كتب التراث ١١، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ص ٥٩.

(٢) الرماني (١٩٧٣) معاني/الحروف، تحقيق عبدالفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ص ٨٨.

(٣) المرجع السابق، ص ٨٩.

(٤) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٥) المرجع السابق، ص ٥٩.

(٦) الهروي (١٩٨١) الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبدالمعين الملوحي، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ص ٧٥ - ٧٧.

(٧) المالقي (١٩٧٥) رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ص ٣٧١.

قرره النحاة من لدن الخليل. يقول بعض الدارسين: "ونحن نظن أن الخليل أول من فطن للنحت والتركيب في بعض الكلمات في لغتنا العربية"^(١).

وقد نصَّ النحاة على التركييب في غير قليل من الحروف، وذلك كما في إذن، قال الزركشي: "وذكر بعض المتأخرين لها معنى ثالثاً، وهي أن تكون مركبة من "إذ" - التي هي ظرف زمان ماضٍ - ومن جملة بعدها تحقيقاً وتقديراً، لكن حذفت الجملة تخفيفاً، وأبدل التثوين منها"^(٢).

ونصَّ بعض النحاة على تركيب "إذن" عند الخليل من "إذ" و"إن"^(٣). وقد ذهب الخليل إلى ذلك؛ لاعتقاده النصب بأن مضمرة لا بها^(٤).

ونصَّ النحاة على التركييب في ألا. يقول بعضهم: "وأما قوله ﴿أَلَا تَعْلَمُونَ﴾ عَلَىٰ ﴿فَلَيْسَتْ هَذِهِ كَلِمَةً وَاحِدَةً، بَلْ كَلِمَتَانِ: "أَنْ" النَّاصِبَةُ وَ"لَا" النَّافِيَةُ، أَوْ "أَنْ" الْمَفْسُورَةُ وَ"لَا" النَّاهِيَةُ"^(٥). وقد نصُّوا على تركيب "لَمَّا" كذلك، نقل بعضهم قول "الزمخشري في الفائق: "لَمَّا" مركبة من "لم" و"ما"^(٦).^(٧)

• تعقيب ومناقشة

يَتَحَصَّلُ مِمَّا سَبَقَ كَوْنُ الْمَادَّةِ اللَّغَوِيَّةِ مَقُومًا مَهْمَا لِلْكَلِمِ الَّتِي تَمَيِّزُ الْأَسْمَاءَ مِنْهَا عَلَى اخْتِلَافِهَا بِإِطَارٍ عَدَدِيٍّ مُعَيَّنٍ بِاسْتِثْنَاءِ جُزْءٍ خَاصٍّ مِنْهَا هُوَ قِسْمُ الْأَسْمِ الْمَبْنِيِّ، كَمَا تَمَيِّزُ الْأَفْعَالُ مِنْهَا بِإِطَارٍ عَدَدِيٍّ لَا يَخْرُجُ عَنْهُ إِلَّا اسْمُ الْفِعْلِ.

(١) هادي عطية الهلالي (١٩٨٦) الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين، بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة، ط١، ص٥٩٤.

(٢) الزركشي (١٩٥٨) البرهان في علوم القرآن، ج٤، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط١، ص٣٨١.

(٣) بدر الدين المرادي (١٩٨٣) الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، ط٢، ص٣٦٣.

(٤) القيسي، مشكل إعراب القرآن، مج١، ص١٩٤.

(٥) سورة النمل (٢٥).

(٦) السيوطي (١٩٦٩) معترك الأقران في إعجاز القرآن، القسم الأول، القاهرة: دار الفكر العربي، ص٥٩٤.

(٧) الزركشي (١٩٥٨) البرهان في علوم القرآن، ج٤، ص١٨٧.

ويرى العمل أن خروج بعض الأسماء عن الإطار العددي الخاص بالأسماء يعد نقصاً في مقومات الاسم، ولا يُعدُّ نقصاً في اسميته ذاتها؛ إذ المبني من الأسماء الذي لا يلتزم قواعد المادة اللغوية للأسماء اسم ناقص الاسم، ولا يعد خروجه عن الحدود المرسومة للمادة اللغوية خروجاً عن الاسمية كلها؛ إذ إن جهات مشاركته للاسم تتمثل في الدلالة والوظيفة. أما الحروف فتختلف عن الاسم والفعل بورودها أحادية وثنائية على سبيل الأصالة، أي دون أن يكون في ذلك خروج عن طبيعة الحروف، ودون أن يكون هذا الخروج خاصاً بقسم خاص من الحروف، أي إن ما سبق يعني أن ورود بعض الكلم أحاديّاً، أو ثنائيّاً يفيد حرفيته، أو نقصاً في مقومات الاسم، وذلك في الاسم المبني أو نقصاً في مقومات الفعلية، وذلك في اسم الفعل.

ونشير إلى أن الأصل في كل من الاسم، والفعل أن تستقل مادتهما اللغوية بأداء دلالة مستقلة عن الدلالة المنوطة بالقالب الصريفي.

ويُعدُّ رجوع الدلالة إلى لفظ الكلمة كله وعدم رجوع بعضها إلى مادة لغوية وبعضها الآخر إلى قالب صريفي؛ يعد هذا الأمر طبيعة خاصة في الاسم والفعل؛ إذ أصل المادة اللغوية فيهما أن يناط بها وحدها جزء من دلالتها ويتمثل في المعنى المعجمي للكلمة، ويكون المعنى المعجمي لبعض الكلم جنساً عينياً تنتمي إليه العين، كما يكون المعنى المعجمي لبعض آخر منها حدثاً كذلك، أي جنساً معنوياً، كما في أرض وفهم.

وقد تحوّلت بعض المواد اللغوية التي للجامد، أي التي تفيد دلالة الجنس العيني أصالة، نحو: الرأس إلى إفادة الأحداث، يقول بعض الدارسين: "والباحثون في الأفعال ثلاثية أم غير ثلاثية يجد أن طائفة منها ذات أصول جامدة، فالفعل (رأس) مأخوذة من الرأس.. وهكذا في (كبد)، أي أصاب كبده، و(صبع) به، وله، وعليه مأخوذ من غير شك من الإصبع"^(١).

وقد قام بعض الباحثين برصد بعض ما ورد من الأفعال بمادة لغوية جامدة الأصل، أي بمادة لغوية وضعتها اللغة في الأصل لإفادة الأجناس العينية التي تنتمي

(١) السامرائي (١٩٥٩) *الفعل والنظام الفعلي*، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٦، ص ٢٨٤ - ٢٨٥.

إليها الأعيان، وذلك في بحثه عن الحقول الدلالية الصرفية للأفعال العربية؛ حيث الأفعال المشتقة من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول^(١)، وبحث "معاني الأفعال المشتقة من أسماء الأعيان العضوية الثلاثية الأصول"^(٢). وبحث "الأفعال المشتقة من أسماء الأعيان الرباعية الأصول فما فوقها"^(٣).

ويعد نقل المواد اللغوية الخاصة بأجناس الأعيان المادية لإفادة الأحداث أمراً سماعياً كما يرى بعض الدارسين، يقول عن الاشتقاق: "وقد يقال: إن الاشتقاق سماعي بالجملة، أي يرجع فيه إلى ما ورد عن العرب أنفسهم، فالاسم الجامد الذي سمع أنهم حولوه، واشتقوا منه نتابعهم فيه، والمصدر الذي سمع أنهم اشتقوا منه صيغاً معدودة لنا أن نستعملها، وننطق بها، وما لا فلا؛ فليس لك أن تشتق من كلمة الحصى الجامدة فعلاً، كاستحجر، ولا من كلمة سهم سهمه... تعني رماه بالسهم... كما قالوا في السيف: سافه، وفي الرأس: رأسه. هذا ما يقال بالنسبة للجوهر، ومثل ذلك يقال في المصادر وأسماء الأحداث"^(٤).

وقد جعلَ مجمع اللغة العربية نقل المادة اللغوية التي تفيد الجنس العيني لإفادة الحدث أمراً قياسياً؛ حيث يجوز قياس ما لم يسمع عن العرب على ما سمع عنهم، قال بعض المجمعين: "قرر المجمع في دورته الماضية جواز الاشتقاق من الجامد للضرورة في لغة العلوم"^(٥).

على أن بعض الباحثين رأى أن نقل المواد اللغوية التي تفيد الأجناس العينية لإفادة الأحداث هو الأصل بناء على ما رآه الكوفيون، واعتماداً على تصور خاص لطبيعة اللغات، قال: "لا نشك في أن القول بمذهب البصريين في كون مصدر المشتقات ضرب من العبث، والجدل في إثبات نوع من المراء المضرب بالعربية في حالها

(١) سليمان فياض (١٩٩٠) الحقول الدلالية الصرفية للأفعال العربية، سلسلة قضايا اللغة ١٤، الرياض: دار المريخ للنشر، ص ٢٣ - ٢٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٧ - ٣٨.

(٣) المرجع السابق، ص ٥٣، ٥٦.

(٤) عبدالقادر المغربي (١٩٤٧) الاشتقاق والتعريب، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط ٢، ص ٨.

(٥) علي الجارم (١٩٧٣) نص اقتراحه عن الاشتقاق من الجامد ضمن اقتراح علي الجارم وضع قواعد جديدة يستعان بها في اشتقاق الأفعال من الجامد للضرورة، محاضر جلسات دور الانعقاد الثاني، القاهرة: المطبعة الأميرية، ص ٣٦٣.

ومستقبلها، كما كان مُضِرّاً بماضيها، فيجب حذفه من كتب الصرف في مدارس العالم العربي، وإحلال رأى الكوفيين محله، وتلافي ما ترك في اللغة من أسواء وبلاء فهو الذي كان سنداً لقولهم: أصل الاشتقاق من اسم المعنى لا من اسم الذات ذلك القول الباطل بتقديمه التجريد على التجسيد المضاد لطبيعة اللغات^(١).
وتفيد قلة الاشتقاق من أسماء الأعيان نُقْلَ المواد اللغوية الخاصة بالأجناس العينية لإفادة الأحداث ليس أصلاً في العربية كما تريد الدراسات إثباته.

المبحث الثاني: القالب الصرفي للوحدات التوزيعية الأساسية (أقسام الكلم)

• توظيف القالب الصرفي في العربية

يُعدُّ القالبُ الصرفيُّ الهيئةُ التي توضع عليها المادة اللغوية، وهو يَتَحَدَّدُ بِعَدَدِ حروف الكلمة، وترتيبها، وضبطها، ونوعها أصالةً وزيادةً، ووجودها ثبوتاً وحذفاً. وتُعدُّ هذه الجهات الخمس العناصر التي يتكون منها القالب الصرفي، ولا يمكن الحديث عن قالب صرفي لكلمة ما بدون أن تكون هذه الجهات واضحة في الكلمة؛ إذ إن القالب الصرفي كشفٌ لهذه الجهات، وتسجيل لها، وعدم تحديدها أو تحديد بعضها يعني أنه لا يمكن إثبات القالب الصرفي.

وقد سبق أن أشرنا مراراً، إلى أن القالب الصرفي لا يتميز إلا حين تتحدد المادة اللغوية للكلمة، وأن تَمَيُّزَه في الكلمة يكون تَمَيُّزاً له عن المادة اللغوية. ونشير - أيضاً - إلى أننا لا نتحدث عن القالب إلا حين تكون للكلمة تصريفات مختلفة؛ وليس ثمة حاجة إلى وصف قالب صرفي لكلمة لا تغادره إلى قالب آخر. وتحقيق ذلك أن تصريفات الكلمة هي التي تحدد ترتيب حروفها، وتُحدِّدُ نوع حروفها أصالةً وزيادةً، ووجودها إثباتاً وحذفاً، أي أن تصريف الكلمة يكشف الجهات التي يقوم القالب الصرفي بتمثيلها وأدائها؛ وعليه فإن القالب الصرفي قرين الكلمات المتصرفة، ولا يوضع قالب صرفي لكلمات غير متصرفة إلا بقياسها على نظيرها من المتصرف. ويمكن وضع قالب صرفي للفعل الناقص "دام" من خلال قياسه بالفعل التام "دام"، ويمكن - كذلك - وضع قالب صرفي لأي فعل غير متصرف حين تَنَضُّحُ

(١) جواد (١٩٥٥) // المباحث اللغوية في العراق، ص ١٦.

جهات القالب الصريفي بلا حاجة إلى تصريف، كأن تكون حروف الفعل ثلاثة، وليس أحدها من حروف الزيادة، كما في الفعل غير المتصرف "طفق" الذي يمكن تحديد قالبه مع عدم تصرفه نظراً لكونه على ما هو مقرر للأفعال من الثلاثية مع عدم صلاحية أحد الحروف لعه زائداً؛ إذ لو صح أحدها أن يكون زائداً، لقام احتمال زيادته، وحذف أحد الأصول. ويعني كونه على ثلاثة أحرف، وعدم وجود أحد أحرفه صالحاً لوصفه بالزيادة أن حروفه أصول، وأنها ثلاثية، ولا يحتاج لتحديد ضبط للكلمة إلى وجود تصريف لها، مثلما يحتاج نوع الحرف أصالة وزيادة، وترتيب الحروف، ووجودها إثباتاً وحذفاً إلى غير ذلك.

ويعني ما سبق أن القالب الصريفي يختفي حين يغيب التصريف عن الكلمة، إلا إذا رصدت جهات القالب الصريفي من خلال قياس الكلمة غير المتصرفة بأخرى متصرفة لتناظرهما، أو حين لا تصلح حروف الكلمة إلا لجهات معينة. وقد مثل العمل بفعل غير متصرف جاء على ثلاثة أحرف ليس فيها ما يصلح لعه زائداً، نحو: طفق الذي يمكن النص على قالبه الصريفي رغم تخلف التصريف فيه. ويعني أن اختفاء القالب الصريفي في الكلمات غير المتصرفة فيما سوى كلمات الحاليتين المذكورتين راجع إلى كون جهات القالب الصريفي لا تتضح إلا من خلال التصريف. ونربط تمييز القالب الصريفي بتحدُّد المادة اللغوية؛ لأن عدم معرفة المادة اللغوية التي تُعدُّ أصلاً للكلمة، وتميزها عن غيرها من الحروف الزائدة إن وجدت يُعدُّ نقصاً فيما يكرّم القالب الصريفي تحديده. ويتميَّز القالب الصريفي - في نظرنا - عن المادة اللغوية لأن القالب هو الهيئة التي تُشكِّلُ عليها المادة اللغوية بالترتيب والضبط، والإثبات، أو حذف بعض الحروف، ولا تقوم الهيئة إذا لم يَقم. أي لولا تحدد المادة اللغوية في الكلمات المتصرفة، لما جاز أن يتحدث عن تشكيل لها.

ذكر بعضهم أهمية القوالب بالنسبة للمواد اللغوية والدلالات، قال بعضهم: "والمادة أقل مجموع من الأصوات تؤدي معنى، ولكنها لا تصلح وحدها أن تكون كلمة مستقلة الاستعمال، بل ولا يمكن النطق بها دون اندماجها مع مجموعة أخرى ذات معنى تسمى الوزن"^(١). وقال آخر: "إن صيغة الكلمة، أو وزنها عنصر من

(١) عبدالرحمن أيوب (١٩٧٨) / مفهومات الأساسية اللغوية عند العرب، مجلة اللسان العربي، مج ١٦، ج ١ (أبحاث

ودراسات)، ص ١٨.

العناصر الأساسية التي تحدد معناها، ولولا ذلك لالتبست معاني الألفاظ المشتقة من مادة واحدة؛ فالصيغة هي التي تقيم الفروق بين (كاتب، ومكتوب، وكتابة) وبين (شريك، واشتراك، وشركة)؛ فهي التي تخصص المعنى وتحدده كتحديد معنى الفاعلية فيما كان على وزن فاعل من الثلاثي، أو مفعول من أفعل... ومعنى المفعولية في أوزان "اسم المفعول"، أو معنى الطلب في استفعل، كاستغفر واسترحم^(١).

وأشار أنيس إلى أنه قد تغيب الحكمة في ورود قوالب صرفية للفظ واحدة لم تتغير دلالتها حتى يتغير قالبها، قال: "ولسنا ندهش حين نجد تعدد الصيغة يقترن باختلاف المبنى، أو حين تنتمي كل صيغة من تلك الصيغ المتعددة إلى بيئة معينة من بيئات العرب القدماء، ولكن الذي يبعث على الدهشة حقاً هو أن نجد هذا التعدد في الصيغة رغم اتحاد المعنى، أو حين يرد هذا في لغة أدبية في لغة موحدة منسجمة كاللغة المشتركة الأدبية"^(٢). وقد عرض أمثلة لاختلاف قوالب اللفظ الواحد مع عدم اختلاف دلالتها، قال: "أما الذي لا نكاد نرى له نظائر في تلك اللغات فهو أن يكون للكلمة الواحدة ذات الدلالة الواحدة أكثر من صورة من صور الجمع مثل: "أبحر وبحور، أشهر وشهور، آلاف وألوف، ذكران وذكور، أنفس ونفوس؛ فهذه جموع لمفردات معينة وليس لمفرد كل منها سوى معنى واحد وصيغة واحدة"^(٣).

ولا يُعَدُّ غياب الحكمة في ورود هذه القوالب وافتراد التفسير نقضاً لأهمية القوالب الصرفية المتمثلة في أدائها للدلالة، بل يُعَدُّ صورة لعدم التوظيف الأمثل لأدوات اللغة؛ حيث استخدمت اللغة أكثر من قالب صرفي لدلالة واحدة كان يمكن أن يكتفى معها بقالب واحد ما لم تكن هناك ضرورة لأن يُستبدلَ به غيره. وقد أرجع أنيس تعدد القوالب الصرفية مع توحيد الدلالة إلى الخطأ في القياس، قال: "ويبدو لنا أن السبب الأساسي في تعدد تلك الأشكال والصور للجمع رغم اتحاد المعنى والصيغة في المفرد هو ما نسميه بالقياس الخاطئ"^(٤).

(١) محمد المبارك (١٩٧٠) *فقه اللغة وخصائص العربية: دراسات تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية*

الأصيل في التجديد والتوليد، بيروت: دار الفكر، ط٤، ص ١١٥-١١٦.

(٢) إبراهيم أنيس (١٩٦١) "تعدد الصيغ في اللغة العربية"، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ١٣، ص ١٥٩.

(٣) المرجع السابق، ص ١٦٠.

(٤) المرجع السابق، ص ١٦١-١٦٢.

• القالب الصرفي للوحدات التوزيعية الأساسية (أقسام الكلم)

يَتَبَيَّنُ من النظر في دراسة النحاة للقوالب الصرفية للكلم أنهم قد رصدوا قوالب كل قسم من أقسام الكلم؛ إذ عينوا قوالب الأسماء المرتجلة، وبيَّنوا ما ترد عليه الكلمات المشتقة من قوالب؛ إذ تحدثوا عن قوالب اسم العين المجرد، وذكروا عددها. قال بعضهم بعد عَرْضِهِ لَهَا "فهذه أبنية الأسماء الأصول، وهي تسعة عشر بناءً، وما عدا ذلك فزوائد"^(١). وقد وَزَعُوا هذه الأبنية على أقسام الاسم المجرد. قال بعضهم: "وللأسم الثلاثي المجرد لا المزيد فيه عشرة أبنية بحسب الاستعمال، والرباعي المجرد أبنية خمسة استعمالاً"^(٢)، وللخماسي المجرد أبنية أربعة"^(٣).

• اسم الجمع: يفيد القالب الصرفي لاسم الجمع كونه اسم عين مفرداً؛ إذ يخالف قلبه قوالب الجموع؛ فإن أبنية اسم الجمع "لو كانت جمعا صناعياً، لا طرد ذلك فيما كان مثله"^(٤).

• اسم الجنس العيني: يفيد القالب الصرفي لاسم الجنس العيني عدم كونه جمعا لاسم العين، قال بعض النحاة عن اسمي الجمع والجنس: "ليس على أوزان جموع التكسير لا الخاصة بالجمع كأفْعَلَةٍ، وأفْعَالٍ، ولا المشهورة فيه كفِعْلَةٍ"^(٥). ويثبت في القالب الصرفي لاسم الجنس العيني عدم خروجه عن قوالب اسم العين؛ إذ تشترك قوالب اسم الجنس العيني وقوالب اسم العين كما في:

فَعْلٌ: تمر ونحل من اسم الجنس العيني، وفهد وقلب من اسم العين.

(١) أبو القاسم الزجاجي (١٩٨٥) *الجميل في النحو*، حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ علي توفيق الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ص٣٩٢.

(٢) ورد كونها ستة عند ابن هشام (١٩٩٠) *نزهة الطرف في علم الصرف*، تحقيق ودراسة أحمد عبدالمجيد هريدي، الكتاب الأول، مركز المخطوطات العربية بكلية الدراسات العربية بجامعة المنيا، القاهرة: مكتبة الزهراء، ص١٠٧. وقد أرجع ابن جني هذا الرأي إلى الأخفش قال: "وأما السادس الذي يتنازع فيه الناس فحكاه أبو الحسن وحده وخالفه فيه جميع البصريين إلا من قال بقوله. ابن جني (١٩٥٤) *لنصف لكتاب التصريف*، ج١، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١، ص٢٧.

(٣) نقره كا، شرح الشافية في التصريف بشرح الفاضل العصام، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ص١٢-١٥.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٥، ص٧٧.

(٥) الرضي (١٩٧٨) *شرح الكافية*، ج٣، ص٣٦٧.

فَعَلَ: حبش وعرب من اسم الجنس العيني، وجمل وقمر من اسم العين.

فَعَالَ: فَرَأَش من اسم الجنس العيني، وسراب وغزال من اسم العين.

فُعَالَ: دُبَاب من اسم الجنس العيني، ورضاب من اسم العين.

• اسم الجنس المعنوي: يتميز اسم الجنس المعنوي بوجود قالب صريفي له متميز عن المادة اللغوية. وقد يشارك اسم العين في بعض القوالب الصرفية، كما قد يتميز بقوالب خاصة به. ويمكن مراجعة قوالب الأسماء التي استقصاها السيوطي؛ لتوزيعها على أصناف الاسم المختلفة، وللوقوف على ما تشترك فيه كثير من أقسام الاسم، وما تتميز به بعض أقسامه دون غيره.

• اسم الجنس الصناعي: لا يَتَمَيَّزُ اسم الجنس الصناعي المعروف بالمصدر الصناعي بما ليس في أسماء الأعيان من القوالب فحسب، بل يتميز بما ليس في الاسم بعامة من القوالب؛ فهو يخرج عن الإطار العام لقوالب الاسم الذي يشمل جميع القوالب التي تتميز بها بعض أسماء الأعيان، أو تتميز بها بعض أسماء الأجناس العينية، وما إلى ذلك من القوالب التي تتميز بها بعض أقسام الاسم عن بعض من جمع هذه القوالب، وضمها إلى القوالب المشتركة في أقسام الاسم غير المبني.

ويرجع جواز خروج اسم الجنس الصناعي عن الإطار العام لقوالب الاسم لجواز وروده من العلم الذي ينقل أحياناً ممّا يخالف قوالب الاسم من الأفعال والحروف والألفاظ الأعجمية.

• الصفة (المشتق العامل): وردت المشتقات العاملة ذات قالب صريفي كما ورد اسم العين، واسم الجنس العيني، واسم الجنس المعنوي، وغيرها من الأسماء.

وقد قامت بعض الدراسات بإحصاء كل القوالب الممكنة لأصناف الصفة المختلفة تبعا لاختلاف ما تشتق منه الأصناف في عدد الحروف؛ فقد ذكرت لاسم الفاعل من غير الثلاثي قوالب مَفْعِل، ومُفْعَل، ومُفَاعِل، ومُتَفَاعِل، ومُتَفَعَّل... إلخ^(١). كما ذكرت قوالب اسم المفعول المختلفة بحسب ما تشتق منه عدد الحروف، أي بحسب التجرد والزيادة في ضوء ما قرره سيبويه^(٢).

(١) خديجة الحديثي (١٩٦٥) *آبنية الصرف في كتاب سيبويه*، بغداد: منشورات مكتبة النهضة، ط١، ص ٢٦٥.

٢٦٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٨١ - ٢٨٣.

ويرى العمل أن قوالب الصفة نوعان: أحدهما قياسي، والثاني سماعي؛ إذ يرتضي العمل ما ذهب إليه الزمخشري، وابن الحاجب، والرضي من أن لاسم الفاعل بناءً واحدًا مقيسًا مع الفعل الثلاثي المجرد^(١)؛ حيث يعني ذلك أنه يقرر أن ما سوى بناء فاعل لاسم الفاعل مع الفعل الثلاثي المجرد يعد سماعيًا، ويرى العمل كون القالب الصريفي الدال على العين الواقع عليها الحدث قالبًا سماعيًا إذا لم يتمثل في مفعول حال اشتقاقه من الثلاثي.

وقد نصَّ النحاة على ورود بعض القوالب دالة على ما تدل عليه الصفة، أي على ورودها صفة على سبيل النيابة من جهة السماع، قال بعضهم: "فعل" بمعنى مفعول مصروف عن وجهه، طرحت منه الهاء للفرق بين الفاعل والمفعول^(٢). وقال آخر يؤكد كون ورود "فعل" ضمن قوالب اسم المفعول من جهة السماع: "ولا ينقاس ذلك في شيء بل يقتصر فيه على السماع"^(٣). كما قال ثالث يُبين كون ورود قالب "فعل" ضمن قوالب اسم المفعول على سبيل النيابة، ورجوع ذلك إلى السماع: "وقد ينوب عن "مفعول" "فعل"، كدهين وكحيل، وجريح، ومرجعه السماع"^(٤).

وقد وردت بعض القوالب النائية في اسمي الفاعل، والمفعول أصلية في غيرهما من أقسام الصفة، وهو قسم الصفة المشبهة؛ فقد وردت على قالب "فعل" أصالة كما في: بخيل، وكريم.

وأشار بعض النحاة إلى اشتراك اسم العين، والصفة في القوالب، قال عن القوالب الثلاثية في الأسماء: "وجميع هذه الأمثلة العشرة تكون أسماء وصفات"^(٥). وقال عن القوالب الرباعية: "وأمثلة الرباعي خمسة في الأسماء وفي الصفات"^(٦). وقال عن القوالب الخماسية، وأبنية الخماسي من الأسماء أربعة وتكون أسماء وصفات"^(٧).

(١) الزمخشري، *المفصل بشرح ابن يعيش*، ج ٦، ص ٦٨.

(٢) أبو حيان (١٩٨٦) *تذكرة النحاة*، تحقيق عفيف عبدالرحمن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ١، ص ١٠٢.

(٣) ابن عقيل (١٩٦٤) *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، ج ٢، ص ١٣٨.

(٤) السباطي (١٩٨٨) *فتح الحي القيوم بشرح روضة الفهوم*، ضمن كتاب "رسالتان في علم الصرف"، تحقيق أحمد ماهر البقري، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ص ٩٤ - ٩٥.

(٥) الميداني (١٩٨٢) *نزهة الطرف في علم الصرف*، ص ٨٤.

(٦) المرجع السابق، ص ٨٩ - ٩٠.

(٧) المرجع السابق، ص ٩٣.

• **الاسم المنسوب:** ترد قوالب المنسوب على ما ترد عليه قوالب المنسوب إليه؛ إذ يتم النسب بإضافة لاصقة النسب إلى المنسوب.

ويعني ذلك أن قوالب المنسوب تكون قوالب اسمية أصالة؛ حيث يكون المنسوب إليه اسم عين، أو اسم جنس عيني، ونحو ذلك وقد تكون قوالب اسمية نقلاً، وذلك حين يكون المنسوب إليه علماً منقولاً عن فعل، نحو: يزيد، وتغلب؛ إذ إن القالب فيهما قد صار قالباً اسمياً بعد أن نقل الفعلان إلى قسم الأعلام.

ويُعدُّ من القوالب الاسمية بالنقل في المنسوب ما نسب إلى صدر العلم المنقول عن جملة فعلية؛ إذ المركب ينسب إلى صدره كبعلبي وتأبطي^(١).

ولا يخرج قالب المنسوب إلى المنحوت من المركب الإضايف عن دائرة قوالب الأسماء، وإن خرج عن قوالب صدر المضاف لزيادة المنحوت عن صدر المركب الإضايف في الحروف، وذلك كما يظهر في المنسوب إلى المنحوت، نحو: عبدي.

• **المشتق غير العامل:** لا تخرج قوالب المشتق غير العامل عن الإطار العام لقوالب الأسماء؛ إذ يرد اسماً الزمان والمكان على قالبَي "مَفْعَل" بفتح العين، وبكسرهما بحسب الضبط الوارد في عين مضارع ما اشتقَّ منه إن كان ثلاثياً، كما يوافق قالبهما قالب اسم المفعول إن كانا مشتقين من غير الثلاثي؛ الأمر الذي يؤكد عدم خروج قالبهما عن الإطار العام لقوالب الأسماء، كما ترد قوالب اسم الآلة في حدود الإطار العام لقوالب الأسماء سواء في ذلك ما قرره النحاة من قوالب له، وهو ما نصَّ بعضهم عليه بقوله ويصاغ لآلة الفعل الثلاثي مثال مَفْعَل، أو مِفْعَال، أو مِفْعَلَة، أو فعال^(٢)، وما أضافه البحث اللغوي الحديث الذي قرر "أن أوزان أسماء الآلة والأداة لا تنحصر في ثلاثة كما تُوهَّمُ قاعدة النحاة، وإنما هي كثيرة، ومنها: فاعل، وفاعلة، وفعل، وفعليل، وفعليلة، وفعالة، ومفعول، ومفعولة، ومفعِل، ومفعلة"^(٣).

• **العلم:** أدى ورود بعض الأعلام منقولاً عن غيره إلى أمور:

(١) ابن الحاجب (١٩٧٥) // الشافية بشرح الرضي، ص ٧١.

(٢) ابن مالك (١٩٦٧) تسهيل الفوائد، ص ٢٠٩.

(٣) الأثري (١٩٦٢) "الآلة والأداة"، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ١٠، ص ١٦.

أولها: ورود قوالب الاسم على اختلاف أصنافها في العلم؛ إذ يجوز نقل العلم عن أي صنف منها.

ثانيها: كون بعض قوالبها قوالب اسمية نقلاً، أي غير أصلية في باب الأسماء. وترد هذه القوالب حين يكون العلم منقولاً عن فعل؛ إذ لا يخفى مخالفة قوالب الفعل لقوالب الاسم وخروجها عن إطارها العام.

ثالثها: خلو بعض الأعلام من القوالب، وذلك حين تكون منقولة عن الحرف؛ إذ لا قالب للحرف، وحين تكون منقولة عن مركب سواء أكان مركباً مزجياً، نحو: معديكرب، وبعليك وغيرهما من المركبات المزجية التي تخلو من القوالب الصرفية، أم كان مركباً إضافياً، نحو: عبدالرحمن، وعبدالله، وغيرهما من المركبات الإضافية التي لا تثبت لها القوالب الصرفية بخروجها من دائرة المفرد الذي يثبت له القالب الصرفي غالباً لتدخل في دائرة المركب الذي لا تثبت له قوالب صرفية؛ إذ تفقد الكلمات التي تكونه القوالب الصرفية التي تثبت لها حال الأفراد لافتقادهما الاستقلال وصيرورتها جزءاً من بنية أكبر هي بنية العلم، بدليل ورود النسب في بعض منها إلى اسم ينحت من مجموع المضاف والمضاف إليه، كما في عبدري وعبشمي، أو إلى مركب إسنادي، نحو: شاب قرناها، وفتح الله، وغيرهما من المركبات الإضافية التي تثبت لها القوالب الصرفية بخروجها من الأفراد إلى التركيب الذي يدل على افتقاده القالب الصرفي، ورود بعض عناصره خالية من القالب الصرفي ابتداء كضمير الغائبة في شاب قرناها، وهو الأمر الذي ينفي إثبات قالب صرفي للمركب يتمثل في مجموع قوالب أجزائه.

وتخلو الأعلام من القالب الصرفي حين تكون منقولة عن علم أعجمي غير موافق للأعلام العربية في القالب، وذلك ما لم يلحق بأحد الأوزان العربية. يقول بعض الدارسين: "والواقع أننا إذا نظرنا إلى الكلمات معربة نجد أن هنالك ألفاظاً معربة غير ملحقة بأحد الأوزان العربية، نحو: خراسان وإبراهيم؛ إذ لا يوجد في العربية أوزان فعالان، وإفعاليل"^(١).

(١) إميل بديع (١٩٨٢) فقه اللغة العربية وخصائصها، بيروت: دار العلم للملايين، ط١، ص٢١٦.

وقد ثبت في بعض قوالب الأعلام مخالفتها لنظائرها من قوالب الأسماء غير الأعلام. وقد جمعت إحدى الدراسات هذه المخالفات اللفظية الخاصة بالقالب في حديثها عن الشاذ من الأعلام^(١).

ووردت هذه المخالفات في خمس صور ذكرها بعضهم بعد العلم القياسي، قال: "وشاذ وهو ما يقابله، وذلك بفك ما يُدغم، نحو: مُجيب، ونظيره مرد، أو فتح ما يكسر، نحو: موهب، والقياس موهب كموعِد، أو كسر ما يفتح، نحو: معدي من قولهم معد يكرب، والقياس مَعْدَى كَمِعْزَى، وحكى قطرب "صِيقِل" بكسر القاف اسم امرأة، والقياس الفتح كَضِيْعَم، أو تصحيح ما يعل، كَمَدْن، والقياس مَدَان كَمَنَال، هذا على مذهب من جعل الصحة شذوذاً، أو إعلال ما يَصِحُّ، نحو: داران، وماهان، وقياسهما التصحيح، ونظيره الطوفان، والدوران"^(٢).

وقد نُصَّ الفارسي على اختصاص الأعلام بهذه القوالب، قال: "الأسماء الأعلام قد تجيء في غير مخالفة لغيرها ومختصة بأمثلة لا يشركها فيها غيرها"^(٣).

● **الضمير:** لا يثبت القالب الصري للضمائر التي تكتفي بالوزن الموسيقي الثابت لألفاظ العربية جميعاً، كما يقول المبارك: "إن جميع ألفاظ العربية ترجع إلى نماذج من الأوزان الموسيقية، والكلام العربي نثراً كان، أو شعراً هو في أي تركيب مجموع من الأوزان، ولا يخرج عن أن يكون تركيباً معيناً لنماذج موسيقية"^(٤).

ويرجع عدم ثبوت قالب صري للضمير إلى عدم ثبوت مادة لغوية له، أو لثبوتها له كما رأى بعض المحدثين على ما بيَّنه العَمَلُ في حديثه عن المادة اللغوية للضمير^(٥) على غير ما تثبت عليه في غيره؛ إذ يلزم ألا تقل المادة اللغوية التي توضع في القالب الصري عن ثلاثة أحرف؛ فهي تلزم الكلمة في كل موضع من مواضع

(١) محمد أحمد العمروسي (١٩٨٩) *الأحكام النحوية للأعلام في اللغة العربية*، القاهرة: مطبعة الأمانة، ط ١، ص ٣٧ - ٣٨.

(٢) أبو حيان (١٩٨٣) *ارتشاف الضرب*، ج ١، ص ٤٩٧.

(٣) الفارسي (١٩٨٢) *المسائل العسكرية*، ص ١٥٣.

(٤) محمد المبارك (١٩٦٠) *خصائص العربية ومنهجها الأصل في التجديد والتوليد*، القاهرة: مكتبة نهضة مصر، ص ٣٨.

(٥) ص ١٣٢ - ١٣٤ من هذا الكتاب.

تصرفها إلا أن يحذف شيء من الأصول تخفيفاً أو لعل عارضة؛ فإنه لذلك في تقدير الثبات، كما أنه لا يمكن الحديث عن قالب صريفي في الضمير لامتناع ذلك مما لا يتصرف، ولا يجوز قياسه على نظير له متصرف؛ ذلك أن التصرف هو الذي يبين جهات القالب الصريفي التي تتمثل في عدد الحروف، وترتيبها، ونوعها أصالة وزيادة، وحكمها ثبوتاً وحذفاً، ولا يمكن تحديد هذه الجهات دون تصرف إلا بقياس ما لا ينصرف على نظير له متصرف كما في فعل الذم ساء الجامد الذي يتعين قالبه الصريفي في الضمير بانتفاء تصرفه مع انعدام النظير الذي يمكن أن يقاس عليه.

ولعل انحصار الضمائر في قلة من الألفاظ هو ما أغناها عن اتخاذ مادة لغوية موحدة مع اصطناع قوالب صرفية لضبطها ضبطاً ييسر معه استدعاؤها؛ إذ استدعاؤها متيسر بقلّة ألفاظها. لقد استبدلت الضمائر بتغير القوالب وثبات المادة اللغوية تغير ألفاظها، كما في أنا، نحن، هذا، هؤلاء، الذي، الذين لقيام سهولة الاستدعاء إلى الذهن التي تتحقق لغيرها من خلال توحيد المادة اللغوية والاكتفاء بتغيير القالب الصريفي؛ وذلك لأن سهولة الاستدعاء في الضمير متحققة بقلّة ألفاظها.

• **المبهم:** لم يتخذ المبهم موقفاً واحداً من القالب الصريفي؛ إذ تخلف القالب الصريفي في بعض أصنافه، وهو صنف كنايات الأعداد، نحو: كم، كما ثبت في بعض أفراد المبهم؛ حيث جاءت فيها قوالب ثلاثية موافقة لقوالب الأسماء غير المبهمة على اختلافها، وذلك نحو: فَعَلَ؛ فقد ورد في المبهم، نحو: كيل، وفي غيره كاسم العين، نحو: قلب، واسم الجنس العيني، نحو: تمر، واسم الجنس المعنوي، نحو: فهم، والصفة، نحو: صعب، ونحو: فَعَلَ؛ حيث ورد في المبهم، كما في: قدح، وفي غيره كاسم العين، نحو: قمر، واسم الجنس العيني، نحو: شجر، واسم الجنس المعنوي، نحو: فرح، والصفة، نحو: بَطَلَ، ونحو: فَعَلَ؛ إذ ورد في المبهم كما في: ميل، وفي غيره، كاسم العين، نحو: قَدْر، واسم الجنس العيني، نحو: عَهْن، واسم الجنس المعنوي، نحو: عِلْم، والصفة، نحو: مِلْح.

كما جاءت في بعض أفراد المبهم قوالب غير ثلاثية موافقة لغيره من الأسماء؛ فقد ورد القالب الرباعي فَعِيل - مثلاً - في المبهم، نحو: جريب، كما ورد في غيره، كاسم عين، نحو: قضيب، واسم الجنس العيني، نحو: زينب، واسم الجنس المعنوي، نحو: سهيل، والصفة، نحو: جميل.

• **الفعل:** ورد للفعل التام قوالب صرفية قام الصرفيون برصدها وتسجيلها، قالوا في ذلك: "للماضي الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية... وللمزيد فيه خمسة وعشرون"^(١).

وقد ورد الجمود في قالب الفعل التام؛ إذ ثبتت بعض قوالب الأفعال، فلم يجر تغييرها. وقد قال بعضهم يُبَيَّنُّ الجامد من الفعل التام والناقص: "كل الأفعال متصرف إلا ستة: نعم، وبئس، وعسى، وليس، وفعل التعجب، وحبذا، كذا قال ابن الخباز في شرح الدرة، وهي أكثر من ذلك. وقال ابن الصائغ في تذكرته الأفعال لا تتصرف إلا عشرة، وزاد قلما، ويذر، ويدع، وتبارك الله - تعالى"^(٢).

وقد استطاع الصرفيون تعيين قوالب للفعل التام الجامد على الرغم من عدم التصرف الذي يكشف جهات القالب من خلال قياس الجامد على نظيره المتصرف. ولم يتميز قالب الفعل الناقص عن قالب الفعل التام في شيء؛ إذ لم يخرج عن دائرته، بل إن الفعل الناقص قد ورد عليه الفعل التام؛ إذ ورد على:

- قالب فَعَلَ يَفْعُلُ، كما في: كان يكون.

- قالب فَعَلَ يَفْعَلُ، كما في: ظَلَّ يَظْلُ.

- قالب المزيد بهمزة أفعل، كما في: أصبح، أضحى، أمسى.

- قالب المزيد بهمزة ونون إنفعل، كما في: انفك.

ولم يخالف قالب الفعل الناقص قالب الفعل التام إلا شذوذاً في الفعل ليس. وقد ورد الجمود في قالب الفعلين الناقص والتام. وقد عرض النحاة صورة الجمود في الفعلين التام والناقص معاً، وذلك كما في نص السيوطي السابق. وقد زاد فعلاً ناقصاً إلى الأفعال الجامدة في نص آخر له، قال عن الأفعال الناقصة: "وكلها تتصرف إلا ليس، ودام"^(٣).

• **اسم الفعل:** تخلف قالب الصريفي عن اسم الفعل الذي ورد بعضه على حرفين لا يصح صَبْهُمَا في القوالب الصرفية، وورد بعضه منقولاً عمّا لا قالب له، كالجار والمجرور، نحو: إليك، وعليك، والظرف المضاف إلى الضمير، نحو: أمامك، ودونك.

(١) ابن الحاجب (١٩٧٥) الشافية بشرح الرضي، ج ١، ص ٦٧.

(٢) السيوطي (١٩٨٥) الأشباه والنظائر، ج ٣، ص ٢٠.

(٣) السيوطي، جمع الجوامع في علم العربية بشرح همع الجوامع، ج ١، تصحيح السيد محمد بدر النعساني، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ص ١١٤.

وقد أدى عدم وجود قوالب صرفية لاسم الفعل، أي عدم تشكّله على هيئات مخصوصة، إلى أن جاء اسم الفعل "كتلة صوتية يعبر بها عن معنى فعلي معين؛ فتلزم صيغة واحدة"^(١).

ولعل مرجع هذا إلى كونه مرحلة مبكرة من حياة اللغة سبقت مرحلة استخدام الفعل^(٢).

• **الحرف:** لم يرد للحرف قالب صريفي؛ حيث ورد كثير منه على حرف أو حرفين؛ إذ بلغ عدد الحروف الأحادية والثنائية ثلاثة وأربعين بإحصاء الإربلي، الذي يبين كون الحروف الأحادية ثلاثة عشر، وكون الحروف الثنائية ثلاثين حرفاً، يقول عن الحروف الأحادية: "وجملة ما ورد من حروف المعاني أحادية ثلاثة عشر حرفاً"^(٣)، كما قال عن الحروف الثنائية "إن جملة الحروف الثنائية التي استقصينا حصرها ثلاثون حرفاً"^(٤)، أي إن ما ورد من الحروف غير صالح لوضعه في قوالب صرفية لعدم استيفائه شرط الثلاثية يزيد على نصفها؛ إذ تبلغ الحروف ثمانية وسبعين حرفاً على ما يوضحه تتبعها من مختلف أنواعها التي يثبتها الإربلي^(٥)، ثم إن ما يصلح منها لوضعه في قالب صريفي، وهو الثلاثي، والرباعي، والخماسي، ليس به حاجة إلى القالب الصريفي؛ إذ وظيفة القالب الصريفي تتمثل في ثلاثة أمور غير موجودة في حروف المعاني، الأول: هو أداء جزء من دلالة اللفظ الذي يصاغ فيها، والثاني: الاستفادة المثلّي من المادة اللغوية بتوظيفها أمثل توظيف؛ إذ يتيح تعاورها على مختلف القوالب الصرفية قيامها بأداء دلالات مختلفة، كما يظهر من قيام المادة اللغوية (ك. ت. ب.) بدلالات مختلفة لاختلاف ما تصب فيه من القوالب الصرفية في كتب، كاتب، مكتوب... إلخ، والثالث تيسير استدعاء الألفاظ بعد تصنيفها في قوالب صرفية.

(١) محمود عبد السلام شرف الدين، (١٩٨٩) صوتيات فعليات بين العوض والبدل: فصل في المعنى الفعلي، سلسلة نحو العربية ٧، القاهرة: ص ٨٣.

(٢) مهدي المخزومي (١٩٦٤) في النحو العربي: نقد وتوجيه، بيروت: منشورات الكتب العصرية، ط ١، ص ٢٠٢ - ٢٠٦.

(٣) الإربلي (١٩٨٤) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، ص ٩.

(٤) المرجع السابق، ص ٢١٨.

(٥) المرجع السابق، ص ٤٠٩، ٤٥٩، ٤٧٠، ٤٧٤، ٥٢١، ٥٢٤، ٥٢٨.

ويرجع عدم حاجة حروف المعاني إلى هذه الأمور إلى عدم أدائها للدلالة حال إفرادها، ووجود سهولة الاستدعاء بانحصار ألفاظها في عدد كثير. كما مرَّ بيَّانُهُ.

• تعقيب ومناقشة

يتحصل من كل ما سبق أن الحروف تفارق كلاً من الاسم، والفعل في القالب الصريفي، مثلما تفارقهما في طبيعة المادة اللغوية، ومثلما تقابلهما في الدلالة بعدم أدائها للدلالة حال إفرادها مثلهما، وقد خرجت بعض أقسام الاسم عن الطبيعة المقررة للاسم، والفعل والمتمثلة في وجود قالب صريفي لهما، فوردت بلا قالب صريفي، وكذا خرج اسم الفعل عن طبيعة الاسم، والفعل المتمثلة في وجود قالب صريفي لهما. وقد فصلت بعض الدراسات الحروف مع ما يُشابهها من أقسام مع الخوالب التي تطلق على اسم الفعل عند أبي جعفر بن صابر، وجمعتها تحت مصطلح الثوابت اللغوية، تقول: "ولما كانت الأسماء والصفات والأفعال وحدها صاحبة الصيغ فإن معنى ذلك أن العناصر القابلة للتحويل والتطور في اللغة هي المفردات ذات الصيغ، أما العناصر الأخرى كالضمائر، والظروف، والأدوات، والخوالب، فلا تخضع للصياغة الاشتقاقية... بل هي مبان تنتمي إلى النظام، ومعانيها وظيفية، وصورها محفوظة ثابتة؛ ولذا تسمى ثوابت لغوية"^(١).

ويعني تَخْلُفُ القالب الصريفي عن هذه الأقسام أن الهَيْئَات التي ترد عليها حروف هذه الأقسام ليست مخصوصة؛ فليس لحروف المعاني - مثلاً - هيئة محددة، أو مجموعة محددة من الهَيْئَات.

كما ينتج تَخْلُفُ القالب الصريفي عن عدم تعيين كثير من جهات بنيتها المختلفة، وهي لا يلزم تعيينها لإمكان تعيين قالبها الصريفي؛ إذ إنه "لفظ يؤتى به لبيان أحوال البنية باختصار في عشرة أمور الحركات، والسكنات، والأصول، والزوائد، والتقديم، والتأخير، والحذف، والبقاء، والصحة، والإعلال"^(٢).

(١) مصطفى النحاس (١٩٨٠) *التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمه البنيانية أو التعبيرية*، مجلة اللسان العربي، مج ١٨، ج ١ (أبحاث ودراسات)، ص ٤٠.

(٢) غريب عبد المجيد نافع (١٩٧٥) *الصرف القياسي وأثره في نمو اللغة*، ج ١، القاهرة: مكتبة الأزهر، ط ٢، ص ١٧.

وإذا تَمَيَّزَ الحرف عن الاسم، والفعل بتخلف القلب الصرْفِ فيه دونهما باستثناء بعض أقسام للاسم، فإن الاسم يتميز عن الفعل في القوالب؛ إذ يخالف كثير من قوالبه قوالبَ الأفعال، ولا تتشارك الأسماء، والأفعال إلا في بعض القوالب. وقد التفت بعض العلماء إلى تخالف الاسم والفعل قالبا؛ فبينما ترد قوالب الأسماء ثلاثية، ورباعية، وخماسية، ترد قوالب الأفعال ثلاثية، ورباعية، يقول: "الأسماء ثلاثة ضروب: ثلاثي، ورباعي، وخماسي، وما دخل الأسماء من شيء سوى هذا، فهو من الزيادات، والأفعال ضربان: ثلاثي، ورباعي فقط، وما دخل الأفعال من شيء سوى هذا، فهو من الزيادات"^(١).

كما فَرَّقَ بين عدد الحروف الأصلية في كل منهما، فرق بينهما في النوع الثاني من الحروف الواردة في الميزان، وهي حروف الزيادة؛ حيث ذكر ما يزيد في قوالب كل منهما من حروف الزيادة، يقول: "زيادات الأسماء حروف المد، واللين، والتاء، والهاء، والميم، والنون، واللام، والهمزة، وزيادات الأفعال حروف المد، واللين، والتاء، والسين، والميم، والنون، والهمزة"^(٢).

وتحتاج هذه الالتفاتة إلى بحث يلزم أن يُوقَفَ على القوالب الصرفية الخاصة بالأسماء مع بيان ما يرد من أقسامها فيه والقوالب الخاصة بالأفعال ثم القوالب المشتركة بينهما؛ إذ تُعَدُّ القوالب الخاصة لكل واحدٍ منهما علامة شكلية عليه. ويظهر تَمَيُّزُ كثير من قوالب الأسماء عن قوالب الأفعال بالأمور الآتية:

١. ما زادت فيه واوٌ مدًّا، كما في: خروف، دخول، صدوق، مضروب.
 ٢. ما زادت فيه ياءٌ مدًّا، كما في: قضيب، تفهيم، كريم.
 ٣. ما زادت فيه ألفٌ ونون في آخره، كما في: كروان، وعطشان.
 ٤. ما زادت فيه ألفٌ تأنيث مقصورة، أو ممدودة، كما في: ذكرى، وهيفاء.
- ويظهر تَمَيُّزُ كثير من قوالب الأفعال عن قوالب الأسماء فيما يأتي:
١. ما زادت فيه همزة، وتاء، وهو قالب "افتعل"، كما في افتتح.

(١) الفارابي (١٩٧٨) ديوان الأدب، ج ١، تحقيق أحمد مختار عمر، القاهرة: مجمع اللغة العربية، ص ٧٦-٧٧.

(٢) المرجع السابق، ج ١، ص ٧٧.

٢. ما زادت فيه همزة ونون في أوله، وهو قالب "انفعل"، كما في انكسر.
٣. ما زادت في أوله همزة، وسين، وتاء، وهو قالب "استفعل"، نحو: استخرج.
- وقد اشترك الاسم والفعل في قالب أفعل الذي خصص بعض العلماء الأسماء الواردة عليه فصلاً سماه أفعل اسماً^(١).
- وقال بعضهم عن وروده في الأسماء: "يأتي أفعل الاسم لأنواع من المسميات من رجال، ونساء، وقبائل، وحيوان، ومكان، وزمان، ونبات، وأعضاء"^(٢).
- ولا يخفى ورود هذا القالب في الصفة؛ إذ يرد صفة مشبهة، واسم تفضيل، وذلك كما في: أسود، وأكرم، وهو يرد مع وروده في أصناف الاسم هذه في الفعل؛ حيث يبدأ مضارع المجرد الثلاثي بالهمزة إن كان للمتكلم كما في أفهم.
- ونشير إلى قيام القالب الصري بأداء جزء من دلالة الكلمة، وتؤدي المادة اللغوية جزءاً آخر. ويُعدُّ الجزء الذي يؤديه القالب الصري من المعنى معنى صرفياً؛ إذ إن القالب الصري أداة من الأدوات الصرفية التي تقوم بأداء الدلالات الصرفية.

(١) ابن سيده (١٣٢١هـ) / المخصص، ج ١٥، القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية، ط ١، ص ٢١٠.

(٢) المرصفي (١٩٨٧) من صيغ وأوزان العربية أفعل، ص ١٥٨.

الفصل الثالث

نوعا الدلالة الصرفية للوحدات التوزيعية الأساسية

مدخل

تُمثِّلُ الدلالة الصرفية المقوم الأساسي للكلم الذي تلزم ملاحظته عند التفريق بين مختلف أقسامها؛ إذ هي الأساس الذي لا يُتَرَخَّصُ فيه، بل يُتَرَخَّصُ في غيره إذا أُدِّيَتْ الدلالة دون لبس، وهو الأساس الذي يؤثر التأثير الأكبر في وظيفتي الكلمة الصرفية والنحوية، اللتين تَتَمَثَّلَانِ في علاقتهما بكثير من القيم الصرفية التصريفية، تلك التي سَنُبَيِّنُهَا في الباب الثاني، وفي صلاحيتها للمواقع النحوية المختلفة كما سَنُبَيِّنُ في الباب الثالث.

ويلزم قبل مناقشة أثر الدلالة في تصنيف أقسام الكلم التي تُمَثِّلُ الوحدات النحوية الصغرى التي نعني بدراسة توزيعها في العربية أن نشير إلى أمرين، وهما:

- صنفا الدلالة الصرفية، والمصطلحات التي يمكن أن يأخذها هذان الصنفان.
- معيار الإطلاق، والخصوصية لفصل التداخل بين الدالتين الصرفية، والمعجمية.

أولاً. صنفا الدلالة الصرفية

١. الدلالة الصرفية الأساسية (دلالات الأقسام - دلالات التقسيم)

تَتَمَثَّلُ الدلالة الصرفية الأساسية في الدلالة الصرفية التي تُؤَدِّيَهَا الكلمة بسبب كونها من قسم معين، أي إن دلالتَي الذات، أو العين، والحقيقة اللتين تُؤديهما أسماء الأعيان، ودلالتَي الذات، والحدث اللتين تُؤديهما الأسماء المشتقة العاملة، ودلالتَي الذات، والإشارة اللتين تُؤديهما أسماء الإشارة، ودلالتَي الحدث، ومطلق الزمن (بصرف النظر عن كونه ماضياً، أو حالاً، أو مستقبلاً)، هي الدلالات الصرفية لهذه الأقسام من الكلم.

٢. الدلالة الصرفية الثانوية (دلالات الحالات الصرفية - دلالات التصريف)

تَتَمَثَّلُ الدلالة الصرفية الثانوية في الدلالة الصرفية التي تُؤَدِّيَهَا الحالة الصرفية للكلمة، ومن ذلك دلالة الاسم من حيث العدد على الأفراد، والتثنية، والجمع تبعاً لحالته التصريفية، ودلالته من حيث النوع على التذكير والتأنيث،

ودلالته من حيث التعيين على التنكير، والتعريف، ودلالة الأفعال من حيث الزمن على الماضي، والحالية، والاستقبال... إلخ؛ فلا يخفى أن الاسم في العربية يؤدي وفق تصريفه إحدى دلالات ثلاث، كما يؤدي وفق تصريفه نوعاً إحدى دالتين، وكذا الفعل يؤدي وفق تصريفه زمناً إحدى دلالات ثلاث.

وإذا قارناً بين الدالتين الأساسيتين والثانوية، وجدنا أن الدلالة الأساسية التي تُؤدّيها مختلف أقسام الكلام لا تتغيّر إلا بتغيّر القسم نفسه، أي بالانتقال من قسم إلى آخر، أما الدلالة الثانوية فتتغيّر بتغيّر حالة الكلمة الصرفية لا بتغيّر للقسم.

ولا يخفى أن تراثا اللغوي قد أشار إلى كل من الاشتقاق الذي ينتج مختلف الأقسام، والتصريف الذي يدخل على الأقسام، فيغيّر حالاتها الصرفية. وقد رصد الدلالات التي تكون مع الأقسام، وتلك التي تكون مع الحالات الصرفية. أي إنه رصد هذين النوعين من الدلالات الصرفية، وإن لم يضعهما في تقابل كما فعل الدرس الحديث، الذي بلور هذه الدلالات، وصنّفها لإقامة بنية دلالية متكاملة للغة. وإذا راجعنا الدرس اللغوي الحديث، وجدنا أنه قد صنّف الدلالات، ففرّق بين الدلالات الصوتية، والمعجمية، والصرفية... إلخ، كما بيّن الفرق بين الدلالة التي تُنَاطُ بالمفردات تبعاً لما تنتهي إليه من أقسام الكلام، وهي الدلالة التقسيمية وبين الدلالات التي تكتسبها الكلمات بسبب من تصريفاتها، وهي دلالات التصريف، أي إنه صنّف الدلالة الصرفية إلى الصنفين الرئيسيين: دلالات الأقسام، ودلالات التصريفات. وقد بيّن العمل هذه التصنيفات عند عرضه لجهود اللغويين العرب المحدثين في الدرس الدلالي^(١).

ولمُخّ تعبّر دلالة القسم عند بلومفيلد (Bloomfield) الذي يشير في كتابه إلى "(Class- meaning)"^(٢)، وهو التعبير نفسه الذي نجده في الدراسة العربية الرائدة "اللغة العربية: معناها ومبناها" الذي اصطلح عليه بتركيب وصفي "الدلالة التقسيمية" بدلاً من التركيب الإضافي "دلالات الأقسام". ويظهر في هذه الدراسة - أيضاً - تعبّر الدلالة التصريفية التي سماها هذا العمل الدلالة الثانوية.

(١) ص ص ٩٠ - ٩٢ من هذا الكتاب.

(2) Bloomfield, L. (1933) *Language*, London: George Allen & Unwin Ltd., pp. 266 ff.

وقد فَضَّلْنَا تسمية هذين النوعين بالدالتين الأساسية والثانوية؛ نظرا لكون الأولى ترجع إلى أمر جوهري في اللفظ، وهو القسم الذي ينتمي إليه اللفظ، وكون الثانية ترجع إلى شيء عرضي في اللفظ، وهو حالة الكلمة التصريفية.

ولا يسعنا إلا أن يبدأ من حيث انتهى الدرس اللغوي الحديث بلا تسليم مطلق أو تجاهل مجحف؛ ومن ثمَّ فإنه سوف ينظر في أقسام الكلم ليطبق هذه التصنيفات المختلفة للدلالة على دلالات كل قسم؛ لفصل الدلالة المعجمية عن الدلالة الصرفية، وللتمييز بين نوعي الدلالة الصرفية الأساسية والثانوية؛ إذ إن الفرق بين أقسام الكلم قد يتوقف على هذه الفروق الدلالية، وذلك كالفرق بين يوم الذي يُعَدُّ من أسماء الأعيان، وإذا الذي يُعَدُّ من ظروف الزمان؛ حيث يرجع الفرق إلى كون دلالة الزمان في الأول دلالة معجمية؛ لاكتسابها من المادة اللغوية، وكون دلالة الزمان في "إذا" دلالة صرفية تقسيمية؛ إذ ترجع إلى انتماء هذه الكلمة إلى قسم الظرف، الذي يُعَدُّ فرعاً من فروع الاسم على ما بين العمل عند بحث أقسام المبهم الفرعية.

وسينظر العمل فيما ترجع إليه الدلالات الموجودة في كل قسم؛ وذلك لتحديد ما يرجع إلى المادة اللغوية، وما يرجع إلى القوالب الصرفية... إلخ.

ويعني ما سَبَقَ أَنَّ العمل سوف يقوم بما يأتي:

١. تطبيق تصنيفات الدرس اللغوي الحديث للدلالة على الدلالات الموجودة في أقسام الكلم.

٢. بيان عددها وما ترجع إليه من وسائل أداء الدلالة وطبقاتها من حيث كونها الدلالة الأساسية الرئيسية المقصودة، أو كونها دلالة ثانوية تابعة تأتي لبيان الدلالة الأساسية الأولى.

ثانياً. معيار الإطلاق والخصوصية للفصل بين الدالتين الصرفية والمعجمية

يقوم تداخل بين الدالتين الصرفية، والمعجمية؛ إذ تَرِدُ في اسم العين - مثلاً - دلالتا الذات، والجنس. وتُمَثِّلُ هاتان الدالتان نموذجاً صريحاً لتداخل الدلالة الصرفية مع الدلالة المعجمية؛ حيث يفيد تأمل الدلالة في اسم العين مثل لفظ: رجل وقوع اللفظ على ذات، وانتماء هذه الذات إلى جنس.

والحقيقة أن دلالة الاسم على مطلق الذات دلالة صرفية؛ إذ توجد في كل اسم عين؛ فبصرف النظر عن الجذر المعجمي نجد الذات مع رجل، وقلم، وكتاب... إلخ. أما إذا نظرنا إلى خصوصية الذات التي يشير إليها اللفظ، وهي ذات خاصة بواحد من الرجال صارت دلالة الذات معجمية من جهة ارتباطها بالجذر المعجمي؛ إذ تدور الذات الخاصة مع الجذر المعجمي وجوداً وعدمًا. وكذلك الأمر مع الجنس يدلُّ اسم العين على الجنس؛ إذ توجد في كل اسم عين؛ فبصرف النظر عن الجذر المعجمي ترد دلالة جنس مع كل من: رجل، وقلم، وكتاب... إلخ. أما إذا نظرنا إلى خصوصية الجنس الذي يُكْتَسَبُ من اللفظ، وهو يختلف من رجل إلى قلم إلى كتاب... إلخ صارت دلالة الجنس دلالة معجمية من جهة ارتباطها بالجذر المعجمي؛ إذ تدور دلالة الجنس الخاصة مع الجذر المعجمي وجوداً وعدمًا.

وإذا نظرنا إلى دلالاتي الحدث والزمن في الفعل، وجدنا أن مطلق الحدث يرد في الفعل التام بعامه، ويختص كل واحد من الأفعال بحدث معين وفقاً لجذره، ومن ثمَّ تُعدُّ دلالة الحدث دلالة صرفية إذا نظر إلى مطلق الحدث، وكذلك يفيد الفعل التام مطلق الزمان، فتصبح دلالة الزمن دلالة صرفية ترد لقسم الفعل التام، ويختص الماضي بزمن الماضي، ويفيد المضارع زمن الحال، أو الاستقبال، ويختص الأمر بزمن المستقبل؛ فيصبح دلالة مطلق الزمن دلالة صرفية لعموم الفعل التام، ودلالة الماضي دلالة صرفية للفعل الماضي، ودلالة الحالية أو المستقبل لعموم المضارع. أي إن دلالة الحدث في الفعل تُعدُّ دلالة صرفية حين ينظر إلى مطلق الحدث، وتُعدُّ معجمية حين ينظر إلى حدث بعينه، أي حين تراعي خصوصية الحدث.

المبحث الأول: الدلالة الصرفية الأساسية (دلالة التقسيم)

أولاً. اسم العين

له دالتان صرفيتان، وهما: العين والجنس؛ فإن كلمة، نحو: رجل تستخدم اسم عين، تقع على إحدى الأعيان المنتمية إلى الجنس الخاص بالمادة اللغوية (رجل). وتُعدُّ دلالة العين الدلالة الصرفية الأساسية والأولى؛ إذ هي المقصودة من استعمال الكلمة؛ حيث يراد بالكلمة عند استعمالها الإشارة بها إلى العين، لا

الإشارة إلى الجنس الذي لا يَرِدُ إلا لِيُقَوِّمَ هذه العين، وَيُبَيِّنَ حَقِيقَتَهَا؛ الأمر الذي يجعل دلالة الجنس في اسم العين تابعة لدلالة العين، وثانية بعدها؛ حيث لا تَرِدُ لذاتها، بل لغيرها.

وَتُعَدُّ دلالة العين دلالة صرفية؛ لارتباطها بالقالب الصريفي، كما يظهر من تَغْيِيرُهَا بِتَغْيِيرِهِ.

أما دلالة الجنس فهي دلالة صرفية من جهة، ومعجمية من جهة أخرى، كما سبق أن أشرنا بشكل عام؛ إذ هي:

- دلالة صرفية من جهة أن اسم عين - بصفة عامة - يفيد دلالة الجنس بصرف النظر عن كونه جنسا بعينه، أي تُعَدُّ دلالة صرفية إذا نظرنا إلى مطلق الجنس لا إلى جنس بعينه يرتبط بالمادة المعجمية.

- دلالة معجمية من جهة أن كل اسم عين يفيد دلالة جنس بعينه؛ فجنس الرجولة يثبت بثبات المادة اللغوية (ر.ج.ل). ويتضح ذلك من تأمل كلمتي رجل ورجولة اللتين تشتركان في وجود الدلالة على الجنس تبعا لوجود مادة لغوية مشتركة. أي تُعَدُّ دلالة معجمية إذا راعينا الجنس الخاص بالمادة المعجمية لا مطلق الجنس المستفاد مع كل اسم عين.

ثانياً. اسم الجمع

له ما لاسم العين من الدلالات الصرفية، وعلى النحو نفسه؛ إذ توجد فيه دلالتا عين، وجنس تنتمي إليه هذه العين. وتعد دلالة العين فيه دلالة أساسية وأولى مقصودة، أما دلالة الجنس فيه فهي دلالة تابعة وثانية غير مقصودة لذاتها. وتُعَدُّ دلالة العين فيه - كذلك - دلالة صرفية؛ لرجوعها إلى القالب الصريفي، وتُعَدُّ دلالة الجنس فيه صرفية من جهة، ومعجمية من أخرى - على النحو المُفَصَّلِ في اسم العين. ونرى هذه الأمور الدلالية في اسم الجمع؛ لأنه يراه من قبيل اسم العين؛ إذ كل ما بينه وبين اسم العين هو كون عينه متماثلة الأجزاء (لاحظ أن أجزاء قوم مجموعة من الرجال)، على حين لا تتماثل أجزاء اسم العين (فرجل أجزاءه أو أعضاؤه مختلفة غير متماثلة كما لا يخفى). أي بينما تتماثل أجزاء اسم الجمع قوم - مثلاً - رجال متماثلون، لا تتماثل أجزاء اسم العين الأخرى، نحو: رجل؛ إذ هي رأس،

وجذع، وساقان... إلخ. إن اسم الجمع - في نظرنا - مجرد اسم واقع على عين مكونة من مجموع أعيان متماثلة غير متباينة؛ ولذلك لا يراه العمل جمعا على ما سَيَبِينُهُ عند حديثه عن الدلالات التصريفية لأقسام الكلم.

وَيُمْكِنُ أن يكون التفريق بين اسم العين، واسم الجمع قام مراعاة لخصوصية مدلول اسم الجمع في الواقع، على الرغم من أنه في اللغة لا يَأْخُذُ هذه الخصوصية؛ فهو يقبل التثنية والجمع، فيقال - مثلاً: قومان، وأقوام ... إلخ، مثلاً يقبلهما اسم العين، فيقال - مثلاً: رجلان، ورجال... إلخ.

ثالثاً. اسم الجنس العيني

اختلف النحاة في دلالاته الصرفية؛ حيث رآها بعضهم تَمَثَّلُ في الأعيان المنتمية إلى جنس، فهو بذلك اسم للجمع كما ذهب إليه ابن الشجري، الذي قال عنه: "وهذا الضرب إنما هو في الحقيقة اسم للجمع يَدُلُّ على الجنس"^(١). كما رآها آخرون حقيقة الجنس نفسها، لا الأعيان التي تنتمي إليها، يقول: "اسم الجنس يقع على القليل والكثير، فيقع التمر على التمرة، والتمرّين، والتّمَرَاتِ، وكذا الروم. فإن أكلت ثمرة أو تمرتين، وعاملت رومياً أو روميين جاز لك أن تقول: "أكلت التمر"، و"عاملت الروم"، ولو كانا جمعين، لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل، ولا رجلين"^(٢).

ونرى وقوع اسم الجنس على الحقيقة التي تنتمي إليها أفرادها، لا على الأفراد نفسها؛ الأمر الذي يُثَبِّتُ له وجود دلالتين، هما دلالتا العين والجنس وثبوت علاقة التطابق بينهما، أو بتعبير آخر ترد دلالة الحقيقة بصفاتها عيناً، أي إن الدلالتين غير متمايزتين، أو هما دلالة واحدة يُنْظَرُ إليها من زاويتين. ونرى - كذلك - أن الحقيقة عين تقديرية غير حقيقية، فهي شخص اعتباري^(٣) إن جاز للبحث أن

(١) ابن الشجري (١٣٤٩هـ) / الأمالي، ج ٢، ص ٢٨٨.

(٢) الرضي (١٩٧٨) شرح الكافية، ج ٣، ص ٣٦٧.

(٣) حارث سليمان الفاروقي (١٩٨٨) / المعجم القانوني: إنجليزي - عربي، بيروت: مكتبة بيروت، ص ٥٢٢. يقول عن الشخص الاعتباري: "قوامه شخص طبيعي واحد أو مجموعة أفراد كالشركات والجمعيات والمؤسسات".

يستعير المصطلح القانوني، أو هي عين معقولة غير مادية ومحسوسة، أي معنوية باستخدام المعنى على الجهة الثانية لما يقرره المناطق عن استخدامات المعنى، تلك الجهة التي قالوا فيها عنه: "ما يقابل المحسوس، وهو المعقول"^(١).

وتتمثل عين حقيقة الجنس فيما تشترك فيه الأعيان المنتمية إليها.

وإذا كانت دلالة الحقيقة هي دلالة العين، أي إذا كانت دلالة الحقيقة واردة بصفاتها عينا؛ فإنهما دلالة واحدة، ليس ثمة وجه لأن تجعل دلالة العين دلالة أساسية وأولى، وأن تجعل دلالة حقيقة الجنس دلالة تابعة وثانية؛ إذ هما شيء واحد ينظر إلى طبيعتها، فيتبين أنها حقيقة من حقائق الأجناس، ثم ينظر إلى الجهة التي وردت عليها هذه الحقيقة، فيتبين أنها قد جاءت بصفاتها عينا معنوية يقع عليها اسم الجنس المعنوي أو يشير إليها، أي إنها شيء واحد ينظر إليه من جهتين.

على أن العين تثبت بثبوت القالب الصريفي الذي يؤدي تغييره إلى تغييرها؛ فلو قيل، مثلا: رجل اسم عين بدلاً من رجولة التي هي اسم جنس، لظهر تغير دلالة العين من كونها عينا منتمية إلى جنس الحقيقة نفسها. وترجع دلالة الجنس فيه إلى المادة اللغوية، كما في اسم العين؛ إذ لا تتغير دلالة الجنس إلا إذا تغيرت المادة اللغوية.

وتعدّ دلالة العين صرفية برجوعها إلى القالب الصريفي، وتعدّ دلالة الحقيقة دلالة معجمية؛ لرجوعها إلى المادة اللغوية. ويرى العمل أن اسم الجنس يوافق اسم العين فيما يأتي:

١. وجود دالتين في كل منهما، هما العين والحقيقة.
٢. كون دلالة العين صرفية ترجع إلى القالب الصريفي، وكون دلالة الحقيقة صرفية إذا أريد مطلق دلالة الحقيقة، ومعجمية ترجع إلى المادة اللغوية إذا أريد حقيقة بعينها.

كما يرى مخالفة اسم الجنس لاسم العين فيما يأتي:

١. كون عين اسم الجنس معنوية معقولة، وكونها في اسم العين مادية محسوسة.
٢. مطابقة العين للحقيقة في اسم الجنس، وانتماء العين للحقيقة في اسم العين.

(١) الصبان (١٩٣٨) حاشيته على شرح السلم للملوي، ص ٤٣.

رابعاً. اسم الجنس المعنوي (المصدر)

يَنفُوقُ مع اسم الجنس العيني في قدر من الدلالة الصرفية؛ إذ يَدُلُّ على ما يَدُلُّ عليه اسم الجنس العيني من عين وحقيقة، وعلى النحو نفسه؛ إذ العين تطابق الحقيقة، أي ترد الحقيقة بوصفها عيناً؛ فلا تتماز عن العين. وترد العين - أيضاً - معنوية معقولة غير محسوسة. وكذا ترد العين دلالة صرفية؛ إذ تؤديها وسيلة من الوسائل الصرفية، وهي القالب الصرفي. كما ترد دلالة حقيقة الجنس صرفية من جهة ومعجمية من جهة أخرى؛ حيث ترتبط بالمادة اللغوية.

ولا تختلف الدلالة في اسم الجنس العيني الذي يَتَمَثَّلُ في تمر، وشجر، ونحو ذلك عنها في اسم الجنس المعنوي الذي يَتَمَثَّلُ في فهم، وقيام، ونحو ذلك من المصادر، لا تختلف الدلالة في الأول عنها في الثاني في أكثر من كون الأعيان التي تنتمي إلى الأول الذي هو اسم الجنس العيني، نحو: تمر، وشجر مادية محسوسة، وكون الأعيان التي تنتمي إلى الثاني، وهو اسم الجنس المعنوي، نحو: فهم، وقيام معنوية؛ إذ هي معقولة فحسب غير محسوسة؛ فالأعيان التي تنتمي إلى حقائق الأحداث هي مدلول أسماء المرات، نحو: فهمة، وضربة؛ إذ الحدث الذي هو مدلول المصدر اسم الجنس المعنوي يُعَدُّ الجنس الذي تنتمي إليه أفراد خاصة به، فالضرب - مثلاً - هو الجنس الذي تشترك فيه الضربات، وهي أعيان معنوية معقولة غير محسوسة، كما هو ظاهر. ويرجع إلى كون أعيان اسم الجنس العيني، نحو: تمر، وثمر مادية محسوسة، وكون أعيان اسم الجنس المعنوي، نحو: فهم، وقيام معنوية معقولة غير محسوسة سبب تسمية ما يَدُلُّ على جنس الأعيان المادية باسم الجنس العيني، وتسمية ما يَدُلُّ على جنس الأعيان المعنوية باسم الجنس المعنوي.

ولا يزيد اسم الجنس المعنوي عن اسم الجنس العيني في الدلالة إلا في وجود دلالة أخرى غير دلالتي العين وحقيقة الحدث، اللتين وضحهما العمل آنفاً، وتلك هي دلالة اللزوم التي تشبه دلالة اللزوم المنطقي، كدلالة السقف على الحائط.

وَتَتَمَثَّلُ دلالة اللزوم في اسم الجنس المعنوي في ضرورة وجود فاعلٍ ومفعولٍ به إن كان الحدث ممّا يتعدى إلى مفعول به - وزمانٍ ومكانٍ له. قال بعض النحاة عن دلالة اللزوم في اسم الجنس المعنوي: "أعلم أن معنى المصدر عرض لا بد له من محل

يقوم به وزمان ومكان، ولبعض المصادر ما يقع عليه، وهو المتعدي^(١). وتُعدّ دلالة اللزوم هذه دلالة عقلية غير لفظية؛ إذ لا ترجع إلى شيء في اللفظ، كالمادة اللغوية، أو القالب. وتُعدّ في مرتبة متأخرة عن دلالتَي العين، والحقيقة؛ لأنها نتيجة عنها.

أقسام المصدر

جعل النحاة للمصدر أقساماً؛ إذ فرّقوا بين ما سماه الأشموني المصدر العام وبين ما يدُلُّ على الحدث، ممّا لا يجري الفعل عليه، وهو ما سموه اسم المصدر، الذي يشمل ثلاثة أصناف، هي: المصدر الميمي، والمصدر العلم، وما سواهما من اسم المصدر. قال بعض النحاة بياناً لأصناف اسم المصدر هي: "الاسم الدال على مجرد الحدث إن كان علماً، كفجار، وحماذ للفجرة، والمحمدة، أو مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة، كمضرب، ومقتل، أو متجاوزاً فعله الثلاثة، وهو بزنة اسم حدث الثلاثة، كغُسل، ووضوء في قولك: *اغْتَسَلَ غُسْلاً*، و*تَوَضَّأَ تَوْضُؤاً*؛ فإنهما بزنة القُرب، والدُخُول في قُرب قُرباً، ودَخَلَ دُخُولاً؛ فهو اسم المصدر"^(٢).

المصدر الميمي: لا يختلف المصدر الميمي عن المصدر العام في الدلالة الصرفية، وكل ما يمتاز به عنه هو كونه قياسياً سواء أكان ثلاثياً أم غير ثلاثي، على حين يرد المصدر العام الثلاثي سماعياً. وقد قرّر بعض الباحثين بناءً على قياسية المصدر الميمي إلى كونه صورة لغوية حديثة، قال: "ويبدو أنه أحدث وجوداً من المصادر السماعية، ولعله محاولة قديمة لاستبدالها بمصادر مقيسة"^(٣).

المصدر العلم: لا يختلف المصدر العلم عن المصدر العام في دلالاته الأساسية، بل في بعض الدلالات التصريفية على ما سيَتَبَيَّنُ في موضعه.

اسم المصدر غير الميمي وغير العلم: ذهب النحاة في تعيينهم لدلالاته الصرفية الأساسية ستة مذاهب؛ الأمر الذي يُفسَّرُ تقرير بعض الدارسين، أن "وجود اسم المصدر هو نوع من الترف الوضعي، والمصدر الحقيقي موجود لكل فعل؛ فالمصادر *لَتَكَلَّمَ*، و*تَوَضَّأَ*، و*أَنْبَتَ* هي: *تَكَلَّمَ* و*تَوَضَّؤُ* و*إِنْبَاتٌ*"^(٤). وسوف نُعرِّضُ ستة المذاهب

(١) الرضي (١٩٧٨) شرح الكافية، ج ٣، ص ٤٠٢.

(٢) ابن هشام (١٩٦٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه بغية السالك إلى أوضح المسالك لعبد المتعال الصعيدي، القاهرة: مكتبة محمد علي صبح، ط ٣، ص ١٥٣ - ١٥٤.

(٣) ترزي (١٩٥٨) الاشتقاق، ص ١٩٠.

(٤) محمد الأنطاكي (١٩٨٣) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ج ١، بيروت: دار الشروق العربي، ط ٣،

التي رصدتها بعض الأبحاث في نصوص النحاة وأقوالهم، وذلك بلا التزام مراجعه إلا حين يكون وحيداً مُستَقِلاً بالرأي. وسوف نرتب المذاهب الستة تبعاً لرأينا في الاختلاف الوارد بينها.

تُصَوِّرُ المذاهب المختلفة علاقة المصدر باسمه في إحدى الصور الآتية:

١. اتفاق في الدلالة واقتصار الاختلاف بينهما على اللفظ: وعلى هذا التصور جاء نص ابن مالك الذي قال في باب إعمال المصدر: "ويعمل عمل اسمه غير العلم، وهو ما دلَّ على معناه، وخالفه لفظاً، وتقديراً دون عوض من بعض ما في فعله"^(١).

٢. اختلاف في الدلالة الأولى؛ وذلك بوقوع اسم المصدر على لفظ المصدر: وقد نسبته الباحث لأبي حيان^(٢). وقد ورد عند خالد الأزهري^(٣) والدمياطي، الذي قال: "والفرق بين المصدر، واسم المصدر أن المصدر يَدُلُّ على الحدث بنفسه، واسم المصدر يَدُلُّ على الحدث بواسطة المصدر؛ فمدلول المصدر معنى، ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر"^(٤). وقد حكاه الخضري كذلك، قال: "الصحيح الذي صَوَّبَهُ بعضهم أن مدلول اسم المصدر مباشرة لفظ المصدر، لا الحدث؛ فهذا فرق معنوي. وما ذكره الشارح لفظي، وخرج بهذا القيد نحو الكحل، والدهن بضم أولهما؛ فإنه وإن اشتمل على حروف الفعل لم يَدُلَّ على الحدث، بل على ذات، وهو الجوهر المعلوم"^(٥).

٣. اختلاف في الدلالة الأولى بوقوع اسم المصدر على العين الناتجة من الحدث، مع اتفاق في دلالة اللزوم التركيبية: وذلك حيث يُعْطَى لاسم المصدر دلالة اللزوم التركيبية، التي تعني اقتضاءه معمولات معينة: وقد قال بهذا الرضي، الذي قال بعد حديثه عن المصدر الميمي: "الثاني: اسم العين مستعملاً بمعنى المصدر، كقوله: أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرَّتَّاعَا"^(٦)

(١) ابن مالك (١٩٦٧) تسهيل الفوائد، ص ١٤٢ - ١٤٣.

(٢) حسين (١٩٥٥) اسم المصدر في المعاجم، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٨، ص ١٥٠.

(٣) خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج ٢، ص ٦١ - ٦٢.

(٤) الدمياطي (١٩٨٣) المشكاة الفتحة على الشمعة المضية للسيوطي، دراسة وتحقيق هشام سعيد محمود، سلسلة إحياء التراث الإسلامي ٥٣، بغداد: مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ص ٢٢٢.

(٥) الخضري، حاشيته على شرح ابن عقيل، ج ٢، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ص ٢٣.

(٦) قاله القطامي التغلبي (١٩٦٠) ديوانه، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، بيروت: دار الثقافة، ط ١، ص ٣٧. رواه العباسي. العباسي (١٩٤٧) في معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، ج ١، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحاميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ص ١٧٩. ورواه البلاذري "أَكْفَرُ بَعْدَ دَفْعِ الْمَوْتِ عَنِّي". البلاذري =

أي بعد إعطائك، والعطاء في الأصل اسم لما يعطى^(١).

وقد نصَّ ابن هشام على تحول اسم المصدر من الدلالة على العين إلى الدلالة على الحدث، مثل المصدر بقوله: "اسم المصدر، والمراد به اسم الجنس المنقول عن موضوعه إلى إفادة الحدث، كالكلام والثواب"^(٢). ويقول - كذلك: "ما كان اسماً لغير الحدث فاستعمل له، كالكلام؛ فإنه في الأصل اسم للمفوض به من الكلمات، ثم نقل إلى معنى التكليم"^(٣). وقد قال السيوطي في دلالة اسم المصدر على العين: "وأما اسم المصدر المأخوذ من حدث لغيره كالثواب، والكلام، والعطاء أخذت من مواد الأحداث، ووضعت لما يثاب به، للجملة من القول، ولما يُعطى"^(٤).

٤. اختلاف في الدلالة الأولى؛ وذلك بوقوع اسم المصدر على الحال، أي الهيئة: ويرجع هذا التصور إلى الشدياق الذي قال: "الفرق بين المصدر والاسم أن المصدر يتضمن معنى الفعل فينصب مثله، والاسم هو الحال التي حلت من الفعل، مثال ذلك الغسل والغسل، تقول: بالغت في غسل هذا الثوب غسلًا"^(٥).

٥. اختلاف في دلالة اللزوم التركيبية التي هي الاقتضاء؛ إذ يرد اسم المصدر لمطلق الحدث، ويزيد عليه المصدر الذي يظهر اعتبار صدوره عن فاعل، ووقوعه على مفعول: حكى الكفوي عن الرضي أن "الحدث إن اعتبر صدوره عن الفاعل ووقوعه على المفعول سُمِّيَ مصدرًا، وإذا لم يعتبر من هذه الحيثية سُمِّيَ اسم مصدر"^(٦). وقال آخر: "المصدر دال على الحدث وفاعله، فإذا قلت: تكليم، وتسليم، وتعليم، ونحو ذلك دل على الحدث، ومن قام به، فيدلُّ التسليم على السلام والمسلم، وكذلك

= (١٩٣٦) أنساب الأشراف، ج ٥، نشر جوتين، القدس: مطابع الجامعة، ص ٣٢٨. أما ابن سلام فقد رواه: "أكفر بعد دفع الموت عني". ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، السفر الثاني، قرأه وشرحه محمود شاكر، القاهرة: مطبعة المدني، ص ٣٧.

(١) الرضي (١٩٧٨) شرح الكافية، ج ٣، ص ٤١٢.

(٢) ابن هشام (١٩٦٨) شرح شذور الذهب، ص ٤٨٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٩١.

(٤) السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٩٤ - ٩٥.

(٥) الشدياق (١٢٩٩هـ) الجاسوس على القاموس، القسطنطينية: مطبعة الجوائب، ص ١٩٥.

(٦) أبو البقاء الكفوي (١٢٨٧هـ) الكلبيات، القاهرة: المطبعة العامرة، ص ٥٩٤.

التكليم والتعليم وأما اسم المصدر فإنما يَدُلُّ على الحدث وحده، فالسلام، والكلام لا يَدُلُّ لفظه على مسلم، ومكلم بخلاف التكليم، والتسليم^(١).

ويرجع وجود دلالة اللزوم التركيبية أو الاقتضاء في المصدر لا اسمه إلى وجود الحروف الزائدة في الأول دون الثاني؛ إذ الحروف الزائدة في تسليم، وتكليم، ونحوهما هي التي تشعر بالفاعل الذي يكون أحد لوازمه، ومقتضياته.

٦. اختلاف ما يلاحظ مع كل منهما؛ إذ يلاحظ مع المصدر التعلق بالفاعل، ويلاحظ مع اسم المصدر الأثر: نقل ذلك أبو البقاء، قال: "وقيل: الفعل مع ملاحظة تعلقه بالفاعل يسمى مصدرًا، ومع ملاحظته بالأثر المترتب عليه يُسمَّى اسم المصدر، والحاصل بالمصدر"^(٢).

وتبين مقارنة هذه المذاهب بعضها ببعض ما يأتي:

١. اتفاقها على اختلاف المصدر واسم المصدر لفظًا.

٢. اختلافها في علاقة دلالة المصدر بدلالة اسم المصدر؛ حيث:

أ. رأى المذهب الأول اتفاقهما دلاليًا.

ب. رأت المذاهب الخمسة الأخرى اختلافها دلاليًا على النحو الآتي:

- في الدلالة الأولى: رأى أحدهم أن اسم المصدر واقع على لفظ المصدر، ورأى ثانٍ أنه واقع على اسم العين، ورأى ثالث أنه واقع على الحال.

- في دلالة اللزوم التركيبية أو الاقتضاء: يرى بعض المذاهب أن للمصدر دلالة لزوم تركيبية؛ حيث يقتضي فاعلاً بخلاف اسم المصدر. كما جعل مذهب آخر المصدر ما يلاحظ تعلقه بالفاعل، وأن المصدر ما يلاحظ تعلقه بالأثر.

ونُلَخِّصُ رأينا في دلالة اسم المصدر من خلال الحديث عن دلاليته المعجمية والصرفية الأساسية.

الدلالة المعجمية: أصل اسم المصدر أن يشير إلى حدث، ولكنه قد يخرج عن إشارته إلى الحدث، فيشير إلى عين تنتمي إلى هذا الحدث، أو حال ناتجة عن هذا الحدث، أو أثره. وقد سَجَلْنَا ما بَيَّنَّه النحاة من جهات خروج اسم المصدر عن دلالة الحدث.

(١) ابن القيم (١٩٧٢) بدائع الفوائد، ج ٢، تصحيح محمود غانم غيث، القاهرة: مكتبة القاهرة، طبعة ثانية لمطبعة

إدارة الطباعة النيرية، ص ١٥٢ - ١٥٣.

(٢) الكفوي (١٢٨٧هـ) الكليات، ص ٥٤٩.

الدلالة الصرفية الأساسية: تَمَثَّلُ في دلالتَي العَيْنِ والْحَدَثِ اللتين تتطابقان؛ إذ إن الحدث يَرُدُّ بِوَصْفِهِ عَيْنًا، أما حين يخرج اسم المصدر عن دلالة الحدث، فإنه يشير إلى عين تنتمي إلى الحدث، لا إلى الحدث بوصفه عَيْنًا، أي تصبح علاقة العين بالحدث علاقة انتماء، لا علاقة تطابق.

اسم المرة: يربطه بعض النحاة بالمصدر العام بِجَعْلِهِ مفردًا له، قال: "وليس أسماء الأجناس، التي واحدها بالتاء قياسًا إلا في المصادر، نحو: ضربة وضرب، ونصرة ونصر"^(١).

ويرى العمل كونه اسم عين معنوية، لا اسم جنس معنوي؛ إذ يَدُلُّ على عين تنتمي إلى عين الحدث، ولا يَدُلُّ على حقيقة الحدث، أي إن الفرق بينه وبين اسم الجنس المعنوي كالفرق بين اسم العين واسم الجنس العيني، نحو: ثمرة وثمر، أي إن العلاقة بين عينه وعين الحدث هي علاقة انتماء، كالعلاقة التي تقوم بين عين اسم العين وعين اسم الجنس العيني، وليست علاقة تطابق.

وقد أثار بعض النحاة مشابهة علاقة اسم المرة باسم الجنس المعنوي، بعلاقة اسم العين باسم الجنس العيني، قال سيبويه: "فإذا جاءوا بالمرة، جاءوا بها على فعلة، كما جاءوا بتمرة على تمر، وذلك كقولك: قعدت قعدة، وأتيت أتية"^(٢).

ويعني ما سبق مشابهة دلالة اسم المرة لدلالة اسم العين؛ إذ لا تتخالفان إلا في كون الأعيان في الأول معنوية معقولة، وكونها في الثاني مادية محسوسة.

اسم الهيئة: يظهر من تسمية النحاة له بمصدر الهيئة ربطهم إياه بالمصدر.

وتَمَثَّلُ دلالاته الأساسية في دلالتَي الهيئة والحدث اللتين ترتبطان بعلاقة انتماء الأولى للثانية؛ حيث إن الهيئة خاصة بالحدث ومنتمية إليه.

وتُعَدُّ دلالة الهيئة عينا معنوية؛ إذ ترد بوصفها عَيْنًا. ويَدُلُّ على كونها عينا معنوية أنه يمكن أن تضاف دلالة الهيئة إلى المصدر العام الذي لا يؤديها من خلال إضافة ما يَدُلُّ على العين المعنوية إلى المصدر، كأن يقال: هيئة الجلوس؛ إذ إن

(١) الرضي (١٩٧٥) شرح الشافعية، ج ٢، ص ٢٠.

(٢) سيبويه (١٩٧٥) الكتاب، ج ٤، ص ٤٥.

مساواة هيئة الجلوس لاسم الهيئة جلسة دلاليًا يفيد كون الهيئة عينا معنوية كالتى تكتسبها من لفظة هيئة، ونحوها مما يمكن أن يُكسب المصدر العام هذه الدلالة. وتُعدّ دلالة الهيئة - كذلك - الدلالة الأولى الأساسية؛ إذ هي التى تُقصدُ عند استخدام اسم الهيئة، كما تُعدّ دلالة الحدث دلالة ثانية وتابعة للأولى الأساسية؛ حيث ترد تقويما للهيئة ببيان ما تخصه الهيئة.

ويتأكد كون دلالة الهيئة دلالة أولى أساسية، وكون دلالة الحدث دلالة ثانية تابعة من كون اسم الهيئة، نحو: جلسة يشبه لفظ هيئة حين تضاف إلى المصدر العام، نحو: هيئة الجلوس؛ فبينما ترد دلالة لفظة هيئة أساسية ومقصودة كما يبدو من خلال ورودها في المضاف إليه؛ الأمر الذى يعنى تبعيته للمضاف.

وتُعدّ الدلالة الأولى الأساسية التى هي دلالة الهيئة دلالة صرفية برجعها إلى القالب الصريح، كما تُعدّ الدلالة الثانية التابعة - وهى دلالة الحدث - دلالة صرفية إذا أريد مطلق الحدث، ومعجمية إذا أريد حدثا معيناً لرجوع ذلك إلى المادة اللغوية.

المصدر المؤول: وضعت اللغة بعض الأدوات لتحويل ما تدخل عليه من التراكيب إلى معنى الحدث الذى هو مدلول المصدر العام؛ الأمر الذى حدا ببعض النحاة أن يطلقوا على التركيب الذى تدخل عليه أداة التحويل المصدر المؤول.

وترد الدلالة الأساسية للمصدر كالدلالة التى ترد للمصدر العام الذى يسمى في هذه الحالة بالمصدر الصريح مقابلة له بمصطلح المصدر المؤول؛ إذ تتمثل في حقيقة الحدث بصفاتها عيناً، أي في العين التى تطابق الحدث.

وقد أخرجت الفروق الدلالية بين المصدر المؤول، والمصدر الصريح عن دائرة الدلالة الأساسية - على ما سيَتَبَيَّنُ في موضعه من الدلالة التصريفية لأقسام الكلم. اسم الجنس الصناعي (المصدر الصناعي): نصّ الدارسون على وقوع هذا الاسم على المعنى نفسه، لا على العين المنتمية إليه، يقول ترزي: "وأكثر ما تستعمل هذه الوسيلة للدلالة على معنى مجرد"^(١). ويقول الأنطاكي: "هو اسم يدلُّ على المعنى، لا على الذات كشأن كل المصادر"^(٢).

(١) ترزي (١٩٥٨) / الاشتقاق، ص ٢٣٩.

(٢) الأنطاكي (١٩٨٣) / المحيط في أصوات العرب ونحوها وصرفها، ج ١، ص ٢٣٤.

وترد دلالة المعنى هذه دلالة كلية كدلالة اسم الجنس العيني التي تُمثِّل حقيقة تنتمي إليها أعيان خاصة بها، وكدلالة اسم الجنس المعنوي التي هي الحقيقة كذلك، لكنها ترد حقيقةً لأعيان معنوية لا عينية. وترد دلالة المعنى هذه في اسم الجنس الصناعي على نحوين:

الأول: أن يكون حقيقة كالحقيقة التي توجد في اسم الجنس العيني، وهي التي تتحقق في الجواهر والأعيان، قال بعض الباحثين: "هذا المصدر ضروري في التعبير عن المعاني العلمية الدقيقة، مثل الأحوال، والصفات التي تقوم بأسماء الجواهر والأعيان، كالخشبية، والحجرية، أي كون الشيء خشباً، أو حجراً"^(١).

ويرد المعنى حقيقة كحقيقة اسم الجنس، حينما يكون الاسم الذي دخلت عليه الياء المشددة، والتاء اسم عين، وليس صفة، أي مشتقاً عاملاً.

الثاني: أن يكون صفة كالفاعلية، أو المفعولية، ونحوها، وذلك كما في: الضاربة، المفهومية؛ حيث يراد صفة فاعلية حدث الضرب في الأولى، وصفة مفعولية حدث الفهم، وليس المقصود حقيقة الحدث؛ إذ لو كانت المقصودة لاستخدم المصدر العام، ولما كان ثمة حاجة إلى تغيير القالب مرة للفاعلية، وأخرى للمفعولية. وقد قال بعض الباحثين بعد حديثه عن وقوع هذا الاسم على الحقيقة تكون بالجواهر والأعيان، "ومثل الأحوال التي تقع غيرها، ولا مصدر لها في اللغة، مثل: الفاعلية، والمفعولية كالضاربة، والمسئولية"^(٢).

وقد وجدت في وقوع هذا الاسم المعروف بالمصدر الصناعي على الحقيقة التي توجد في الجواهر والأعيان، مثل اسم الجنس العيني الذي يقع على هذه الحقيقة مسوغاً لاستبدال مصطلح اسم الجنس الصناعي بالمصدر الصناعي.

ويرى أن هذا الاسم حين يكون واقعا على الصفة، فإنه يكون اسم جنس صناعي كذلك؛ لكونه يَدُلُّ عليه بوصفها دلالة كلية كدلالة اسم الجنس؛ إذ الصفة التي يقع عليه مطلقة، وليست مرادة لتقويم العين الواردة في قسم الصفة، أي

(١) أحمد الإسكندري (١٩٣٥) المصدر الصناعي من كلمته في توجيه قرارات المجمع والاحتجاج لها، محاضر

جلسات دور الانعقاد الثاني، القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٩٣٧، ص ٨.

(٢) المرجع السابق، الموضع نفسه.

ليست مرادة على النحو الذي ترد عليه في قسم الصفة، ذلك على النحو الذي سيبيِّنُه العمل في حديثه عن دلالة الصفة بعد هذه النقطة.

ويعني ما سبق أن ما عُرِفَ باسم المصدر الصناعي، يشبه اسم الجنس في كلية دلالاته، أي في وجود دلالة الحقيقة بوصفها عيناً، أو بتعبير آخر؛ في وجود دلالاتي العين، والحقيقة على سبيل التطابق.

ونشير إلى أن الياء المشددة وتاء التأنيث تستخدمان لغير اسم الجنس الصناعي، وذلك في حالة مؤنث المنسوب الذي يشار به إلى عين مؤنثة محسوسة، أو معقولة منتمية إلى حقيقة معينة على ما سيبيِّنُه العمل في تعيينه لدلالة المنسوب، وذلك كما يظهر في المثال: هذه شاعرة جاهلية؛ فقد أشير بكلمة جاهلية إلى شخص مؤنثة تنتمي إلى حقيقة الجاهلية.

خامساً. الصفة (المشتق العامل)

يَرُدُّ في الصفة كل من دلالة العين، ودلالة الحدث على اختلاف أصنافها كما يُنصُّ النحاة، قالوا عن اسم الفاعل: "هو ما دلَّ على حدث وصاحبه"^(١). وقد قالوا عن اسم المفعول: "ما اشتق من فعل لِمَنْ تَعَلَّقَ به كمضروب"^(٢). كما قالوا عن الصفة المشبهة واسم التفضيل: "وكذا الصفة المشبهة، واسم التفضيل فإنهما اشتقا لمن قام بالفعل على معنى الثبوت لا معنى الحدوث"^(٣).

وَيُفْهَمُ إدراكهم وجود دلالاتي العين، والحدث في أمثلة المبالغة من إثباتهم لعلاقتهما باسم الفاعل، قالوا: "والمثال ما حول من فاعل إلى فَعَّال، أو فَعُول، أو مَفْعَال، أو فَعِيل، أو فَعِل للمبالغة"^(٤).

وإذا كانت العلاقة بين العين، والحقيقة في اسم العين هي علاقة الانتماء؛ إذ هي في معنى "مِنْ" الجنسية، وإذا كانت العلاقة بينهما في اسم الجنس هي علاقة التطابق، فإنها بين العين، وحقيقة الحدث في الصفة علاقة ملابسة، وليست انتماء

(١) السيوطي، *معجم الزوامع*، ج ٢، ص ٩٥.

(٢) ابن الحاجب (١٩٨٠) *شرح الوافية نظم الكافية*، دراسة وتحقيق موسى بناي علوان العليلي، النجف الأشرف: مطبعة الآداب، ص ٣٢٦.

(٣) الفاكهي (١٩٨٨) *شرح حدود النحو*، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري، القاهرة: مطبعة دار التضامن، ص ١٨٦.

(٤) أبو حيان (١٩٨٦) *اللمحة البدرية بشرح الفاضل البرماوي*، تحقيق وتعليق عبدالحميد محمود حسان الوكيل، القاهرة: دار أبو المجد للطباعة، ط ١، ص ١١٥.

لعدم ملازمة العين للحدث كما تلازم العين الجنس؛ إذ يجوز للعين أن تتعاور عليها ملابتها لأحداث مختلفة، ولا يلزمها ملابسة حدث بعينه دون غيره من الأحداث. وتعني ملابسة العين للحدث أنها صاحبتة، ويلابس الحدث الذات على جهة الأصالة في اسم الفاعل، وصيغة المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، كما يلابسه على على جهة النيابة في اسم المفعول.

ويظهر إدراك النحاة لعلاقة الملابس بين العين، والحدث من نصهم على كون العين فاعل الحدث، كما في قولهم عن اسم الفاعل - مثلاً: "ما دلَّ على الحدث وفاعله"^(١).

وترد دلالة اللزوم التركيبية التي هي اقتضاء الفاعل، والمفعول، ونحو ذلك، وهي واردة تبعاً لوجود دلالة الحدث في الصفة.

وتُعدُّ دلالة العين الدلالة الأولى والأساسية؛ إذ المقصود عند استخدام الصفة ما تشير إليه من الأعيان، لا ما فيها من الأحداث، تلك التي ترد فيها دلالة ثانية تابعة للأساسية؛ إذ ترد لتقويمها، ويظهر كونها دلالة ثانية تابعة للأولى من مشابقتها للدلالة المُكتسبة من الصفة، أو المضاف إليه إذا قيل: رجلٌ يعلم، أو رجلٌ علم بدلاً من عالم.

وإذا كانت دلالة اللزوم التركيبية ترد نتيجة للدلالة الثانية في الصفة؛ فإن ذلك يعني أنها دلالة ثالثة.

وتُعدُّ دلالة العين في الصفة دلالة صرفية؛ إذ إنها تُكتسب من قالب الصريف الذي تتاط به دلالة العين هذه فتوجد بوجوده، كما في: كتاب، فاهم، مكسور... إلخ، وتَتَخَلَّفُ بِتَخَلُّفِهِ، كما في: يكتب، فهم، اكسر وغيره مما لا يرد فيه دلالة الذات.

أما الدلالة الثانية التابعة التي هي دلالة الحدث فهي دلالة صرفية من جهة مطلق الحدث، ودلالة معجمية إذا أردنا الحدث الخاص الذي تفيده المادة اللغوية؛ حيث تَتَغَيَّرُ بِتَغْيِيرِهَا من مادة لغوية خاصة بحدث إلى مادة لغوية خاصة بحدث آخر،

(١) الفاضل البرماوي (١٩٨٦) شرح لمحة أبي حيان، تحقيق وتعليق عبد الحميد محمود حسان الوكيل، القاهرة: دار أبو المجد للطباعة، ط١، ص١١٣.

كما في: كاتب، فاهم. كما تَتَخَلَّفُ بتخلف المادة اللغوية الخاصة بالحدث، كما في أَفْعَى التي تخلو من دلالة الحدث لخروج مادتها اللغوية عن دائرة المواد اللغوية الخاصة بالأحداث.

وأما دلالة اللزوم التركيبية، فهي دلالة عقلية غير لفظية؛ حيث لا ترجع إلى مادة لغوية، أو قالب صريفي، أو غير ذلك مما يُعَدُّ جزءاً من أجزاء اللفظ.

سادساً. المنسوب

تَمَثَّلُ الدلالة الأساسية للاسم المنسوب في عينين: أولاهما عين المنسوب، والثانية عين ما ينسب إليه من جنس، أو قبيلة، أو غير ذلك مما نَصَّ النحاة على النسب إليه، قال بعضهم: "أما النسب فهو تخصيص اسم المنسوب بإضافته إلى أحد ستة أشياء، وهي الجنس، والقبيلة، والبلد، والمذهب، والصنعة، والعادة"^(١).

وقد التفت بعض الدارسين إلى وجود عينين في المنسوب، قال: "والاسم في صورته الحادثة ذو وظيفة دلالية مركبة؛ حيث صار يَدُلُّ على شيئين معا: المنسوب إليه بدلالته المفردة المجردة، وشيء آخر مَعْرُوضٌ إليه، مرتبط به بوجه من وجوه الارتباط"^(٢).

ولا نوافق بعض النحاة في حُكْمِهِ بِتَخَلُّفِ عين المنسوب استغناءً بالاسم الذي يجيء موصوفاً به، قال: "وتكتفي بِتَقَدُّمِ الموصوف عن ذكر المنسوب"^(٣)؛ ذلك أننا نراها موجودة بوجود الياء المشددة، بدليل تَغْيِيرِ المعنى عند غياب هذه الياء المشددة. ولعل ما يُؤَكِّدُ مذهب العمل قول اليميني المنقول أنفاً: "أما النسب فهو تخصيص الاسم المنسوب بإضافته إلى أحد ستة أشياء"، وقول غيره يَنْقُلُ عن بعضهم: "قال ابن إياز: النسبة... إضافة معكوسة، كالإضافة الفارسية، إنهم يُقَدِّمُونَ المضاف إليه، ألا ترى أنك إذا قلت: غلام زيد، فغلام هو المضاف إلى زيد. وإذا قلت: تميمي، فتميم هو المنسوب إليه، والياء المشددة قائمة مقام الرجل المنسوب"^(٤). ولا شك في أن عدَّ النسب كالإضافة يثبت وجود العينين معاً.

(١) اليميني (١٩٨٤) كشف المشكل في النحو، ص ٥١ - ٥٢.

(٢) سالم (١٩٨٦) النسب في العربية، ص ٥٠.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٥، ص ١٤١.

(٤) يس العلمي، حاشيته على شرح التصريح، ج ٢، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ص ٣٢٧.

وَتُعَدُّ عَيْنُ الْمُنْسُوبِ الدَّلَالَةُ الْأُولَى وَالْأَسَاسِيَّةُ؛ إِذْ هِيَ مَا يُقْصَدُ الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا بِالْمُنْسُوبِ، كَمَا تُعَدُّ عَيْنُ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ ثَانِيَةً تَابِعَةً لِلْأَسَاسِيَّةِ لَكُونِهَا تَجِيءُ لَتَقْوِيمِ الدَّلَالَةِ الْأُولَى، وَيُظْهِرُ كُونُهَا ثَانِيَةً وَتَابِعَةً مِنْ كُونِهَا مَسَاوِيَةً لِلدَّلَالَةِ الْمُسْتَفَادَةِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ. أَمَّا الْعِلَاقَةُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْعَيْنَيْنِ فَهِيَ عِلَاقَةُ الْإِنْتِمَاءِ، أَوْ النِّسْبَةِ كَمَا يَظْهَرُ مِنَ الْمِصْطَلَحِ الْخَاصِ بِهَذَا الصَّنْفِ مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَيُظْهِرُ كَوْنَ هَذِهِ الْعِلَاقَةِ عِلَاقَةً إِنْتِمَاءً، وَنِسْبَةً مِنْ ارْتِبَاطِ الْأُولَى بِالثَّانِيَةِ عَلَى مَعْنَى مَنْ؛ الْأَمْرُ الَّذِي جَعَلَ بَعْضَ النِّحَاةِ يُلقَّبُونَ النَّسَبَ بِالْإِضَافَةِ، قَالَ عَنْ ذَلِكَ: "وَهُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ أَعَمُّ مِنَ النَّسَبِ؛ لِأَنَّ النَّسَبَ فِي الْعَرَفِ إِنَّمَا هُوَ إِضَافَةُ الْإِنْسَانِ إِلَى آبَائِهِ وَأَجْدَادِهِ، يُقَالُ: فَلَانِ عَالَمٍ بِالْأَنْسَابِ. وَالْإِضَافَةُ قَدْ تَكُونُ إِلَى غَيْرِ الْأَبَاءِ وَالْأَجْدَادِ؛ فَلِذَلِكَ كَانَتْ تَسْمِيَتُهُ إِضَافَةً مِنْ تَسْمِيَتِهِ نِسْبًا"^(١).

وَتُعَدُّ دَلَالَةُ عَيْنِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ دَلَالَةً لَفْظِيَّةً لِرَجُوعِهَا إِلَى لَاصِقَةِ النَّسَبِ الَّتِي هِيَ الْيَاءُ الْمَشْدُودَةُ. كَمَا تُعَدُّ دَلَالَةُ عَيْنِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ دَلَالَةً صَرْفِيَّةً حِينَ يَرَادُ مُطْلَقُ عَيْنِ الْمُنْسُوبِ، وَدَلَالَةً لَفْظِيَّةً لِرَجُوعِهَا إِلَى لَفْظِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ كَلَّهُ، لَا إِلَى قَالِبِهِ الصَّرْفِيِّ فَقَطْ، وَلَا إِلَى مَادَتِهِ اللَّغَوِيَّةِ فَحَسَبَ، بَلْ إِلَى اللَّفْظِ كَلَّهُ مَادَتِهِ وَقَالِبِهِ. وَيَعْنِي مَا سَبَقَ تَمَيُّزُ الْمُنْسُوبِ عَنْ غَيْرِهِ مِنْ أَصْنَافِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي عَرَضَهَا الْعَمَلُ أَنْفَا بِكَوْنِ دَلَالَتِهِ الثَّانِيَةِ لَا تَكُونُ حَقِيقَةً عَيْنِيَّةً، أَوْ مَعْنَوِيَّةً كَمَا هِيَ فِي أَصْنَافِ الْأَسْمَاءِ السَّابِقَةِ، بَلْ تَكُونُ عَيْنًا؛ إِذْ يَظْهَرُ فِي الْمُنْسُوبِ أَنَّ دَلَالَتَهُ الصَّرْفِيَّةَ الْأَسَاسِيَّةَ تَتَمَثَّلُ فِي عَيْنَيْنِ، كَمَا يَتَمَيَّزُ بِكَوْنِ دَلَالَةِ الْعَيْنِ الثَّانِيَةِ فِيهِ الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ تَرْجِعُ إِلَى لَفْظِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ كَلَّهُ، لَا إِلَى جُزْءٍ دُونَ آخَرٍ مِنْ أَجْزَاءِ اللَّفْظِ، كَمَا يَحْدُثُ مَعَ الدَّلَالَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ الْآخَرَى، الَّتِي تَرْجِعُ إِلَى الْقَالِبِ، أَوْ اللَّاصِقَةِ، أَوْ الْمَادَةِ اللَّغَوِيَّةِ، وَلَا تَرْجِعُ إِلَى اللَّفْظِ كَلَّهُ.

سابعاً. المشتق غير العامل

تَتَمَثَّلُ دَلَالَتُهُ الصَّرْفِيَّةُ الْأَسَاسِيَّةُ فِي دَلَالَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا مَا يُفِيدُهُ الْمُشْتَقُّ غَيْرُ الْعَامِلِ مِنْ زَمَانٍ، أَوْ مَكَانٍ، أَوْ آلَةٍ. الثَّانِيَةُ مَا يُحَدِّدُ هَذِهِ الْعَيْنِ مِنْ حَدَثٍ، أَوْ عَيْنٍ.

(١) ابن عصفور (١٩٨٠) شرح جمل الزجاجي، ج ٥، تحقيق صاحب أبو جناح، بغداد: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ص ٣٠٩.

ويعني كون إحدى هاتين الدالتين ترد زمانا، ومكانا، وآلة أنها تكون معنوية معقولة غير محسوسة، وذلك إذا كانت زمانا؛ إذ إن الأزمنة أعيان غير مادية، وإنما معنوية معقولة فحسب، وأنها تكون مادية محسوسة، وذلك إذا كانت مكانا، أو آلة؛ حيث إن الأماكن، والآلات من جملة الأعيان المادية المحسوسة. ويعني أن الدلالة الأخرى تكون حَدَثًا، وتكون عَيْنًا أنها تكون معنوية معقولة، ومادية محسوسة.

وُشِيرُ إلى أنه إذا كان المشتق غير العامل يُشِيرُ إلى الزمان كانت الدلالة الأخرى هي دلالة الحدث لا غير؛ إذ لا يَتَقَوَّمُ الزمان بالأعيان، بل بالأحداث التي يكون الزمان مَحَلًّا لها.

ولا يخفى عدم صلاحية الزمان لأن يكون مَحَلًّا للأعيان؛ إذ لا يُشغَلُ بالأعيان حتى تَتَمَازِزُ الأزمنة بعضها عن بعض بالأعيان، وإنما يُشغَلُ بالأحداث فقط؛ الأمر الذي يُجِيزُ تمييز الأزمنة بعضها عن بعض بما يقع فيها من أحداث. ويدلُّ على ارتباط الزمن بالحدث لا العين، وقوعه خبرا عنه لا عن العين كما هو مُقَرَّرٌ.

أما إذا أشار المشتق غير العامل إلى الآلة، فإن العمل يرى أن الدلالة الأخرى لن تكون عينا قط، وأنها ستكون حدثًا، وأن ما يُشِيرُ إلى آلة ودلالته الأخرى عين، نحو: مسبعة، وممطرة يلزم تفسيره بأنه ليس اسم آلة، وإنما هو اسم عين، أو منسوب، أو اسم مكان، ويكفي أن يُذَكَّرَ نفي سيبويه عن بعض ما يدلُّ على آلة كونه اسم آلة، وإثبات كونه اسم عين لمجرد أن وردت مخالفة بسيطة في قالبه الصريفي كان يُمكنُ أن يُلْتَمَسَ لها وجه صريفي، وأن يشار إلى أن بعض الدارسين قد جعل ما يدلُّ على الآلة مِمَّا دلّته الأخرى عين اسم مكان لا غير. يحكي الزمخشري عن سيبويه: "وما جاء مضموم الميم والعين من نحو: المسعط، والمنخل، والمكحلة، والمحرضة، فقد قال سيبويه لم يذهبوا بها مذهب الفعل، ولكنها جُعِلَتْ أَسْمَاءٌ لهذه الأوعية"^(١).

(١) الزمخشري، /المفصل بشرح ابن يعيش، ج٦، ص١٠٩.

وذكر بعض الدارسين نفي النحاة كون الدلالة الأخرى لما يدلُّ على الآلة عيناً؛ إذ نُفُو أن يشتق اسم الآلة من اسم العين، قال: "تحصر اشتقاق اسم الآلة بالفعل، وبأن يكون معلوماً، وثلاثياً، متعدياً، وتمنعه من اللازم، والمزيد، ومن أسماء الأعيان"^(١). وقد جعلت بعضهم الأسماء الدالة على الآلة المشتقة من أسماء الأعيان، أي التي دلالتها الأخرى عين، أسماء أمكنة، قال عن اسم الآلة: "وقد يكون من الأسماء الجامدة، كالمحبرة (من الحبر، ويجوز فيها فتح الميم)، والمقلمة (من القلم، وهي عين وعاء القلم)، والممطر، والممطرة من المطر، وهو الثوب يتقى به المطر)، والمملحة (من الملح، ويجوز فيها فتح الميم)، والمئبر (من الإبرة، وهو بيتها)، والمزود (من الزاد، وهو وعاءه)"^(٢). قال عن هذه الأسماء: "ويلاحظ أن أمثال هذه الكلمات أقرب إلى أسماء الأمكنة منها إلى أسماء الآلات"^(٣).

ونرى عدم كون ما يدلُّ على الآلة ممَّا دلّته الأخرى عين اسم آلة؛ لأن الآلة تُقَوَّم بالأحداث، ولا ترد الأعيان إلا نتيجة ما تُقَوَّم به الآلات من أحداث؛ ممَّا يعني ارتباط الآلة بأحداثها لا بالأعيان التي تنتج عن الأحداث؛ ولذلك نذهب مذهب سيبويه في عدِّ ما يخرج عن قالب اسم الآلة اسم عين، ويُعدُّ ما يشتق من اسم عين اسم عين، ويجيز أن يجعل كالمنسوب؛ إذ المعنى على قصد ذو وذات اللذين يرد أحدهما في المنسوب، نحو: تامر ولابن، وذلك كما في: محبرة، ومملحة؛ حيث إنهما على معنى ذات حبر، وذات ملح.

ونرى جواز ما وجهت به بعض الدارسين هذا النوع من الأسماء بأنها أسماء أمكنة؛ إذ سُبِّينُ صلاحية العين لأن تكون دلالة ثانية لما يشير إلى المكان. وأما إذا أشار المشتق غير العامل إلى المكان فإن الدلالة الأخرى التي تأتي مع دلالة المكان هذه يمكن أن تكون عيناً، كما يمكن أن تكون حدثاً كما في مشرق اسم مكان، ومسبعة؛ إذ تشغل الأماكن بالأعيان، كما تقع فيها الأحداث؛ الأمر الذي يجيز التمييز بين الأماكن من خلال ما تشغل به من الأعيان،

(١) محمد بهجة الأثري (١٩٦٢) *الآلة والأداة في اللغة العربية*، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ١٠، ص ١٣.

(٢) مصطفى الغلاييني (١٩٧٨) *جامع الدروس العربية*، ج ١، بيروت: المكتبة العصرية، ص ٢١٠ - ٢١١.

(٣) ترزي (١٩٥٨) *الاشتقاق*، ص ٢٣٦.

أو ما يقع فيها من الأحداث، وليس أدلّ على وجود ارتباط بين الأماكن والأعيان والأحداث يسمح بالتمييز بينها من خلال أي منهما من صلاحية ظرف المكان للإخبار به عن الأعيان والأحداث؛ إذ كما يجوز أن يحكم على الأعيان بالأماكن التي تشغلها، يمكن أن يميز بين الأماكن بما يشغلها من الأعيان.

وتُعدّ دلالة الزمان، أو المكان، أو الآلة في المشتق غير العامل دلالته الأولى والأساسية؛ إذ هي المقصودة بدليل كونها ما يشار به إليها. كما تُعدّ دلالة الحدث، أو العين التي ترد في المشتق غير العامل دلالة ثانية وتابعة؛ إذ ترد لتقويم الدلالة الأولى، وليست مقصودة لذاتها، بل لغيرها كما أشار العمل.

وتُعدّ الدلالة الأولى الأساسية دلالة صرفية؛ لرجوعها إلى القوالب الصرفية الخاصة بالمشتق غير العامل. كما تُعدّ الدلالة الثانية والتابعة دلالة معجمية؛ لارتباطها بالمادة اللغوية.

ثامنا. العلم

يقوم العلم بالتفريق بين أعيان الجنس الواحد، كما في: محمد، ويوسف علمين لرجلين، ويقوم كذلك بالتفريق بين أعيان أجناس مختلفة، كما في محمد علما لرجل، وجبريل علما لملك الوحي - عليه السلام. وقد يقوم بالتفريق بين الأجناس أنفسها عينية أو معنوية، كما في أسامة علما لحقيقة الأسدية، وبرة علما لحدث البر. وقد يفرق بين أجناس الصفات، كما في أبي الدغفاء علما على الأحمق.

ويعني ما سبق أن العلم لا يضيف نوعا جديدا من الدلالات؛ إذ دلالته بهذه الصورة تتّملّ في إحدى الدلالات الآتية:

١. الأعيان: التي قد تكون من أعيان الناس، كما في: محمد، ومريم، أو من أعيان ما يؤلف من الملائكة والكواكب وغيرهما، كما في: جبريل، وزحل. قال بعض النحاة يُفسرُ ذلك: "لما كان الباعث على التسمية بالأعلام تعيين المُسمّى، وذلك مطلوب في المألوفات كلها، لم يَخْتَصَّ بالإنسان، بل لكل ما يُؤلف منها قط" (١). أو من الأعيان التي أجزاؤها متماثلة، وهي التي تردُّ لها أسماء الجموع، كما في نزار، ومضر.

(١) ابن مالك (١٩٨٢) شرح الكافية الشافية، ج ١، ص ٢٥٠.

٢. حقائق الأجناس عينية أو معنوية، كما في أسامة، وبرة.

٣. الصفات، كما في أبي الدغفاء علما لجنس الأفراد المشتركة في صفة الحمق.

ولا يخفى كون هذه الأعلام التي تُعدّ نماذج لأصنافها المختلفة واقعة على أعيان ترد له أسماء من قبيل أسماء الأعيان؛ إذ لأعيان الأعلام، محمد، ومريم، وجبريل، وزحل، ونزار، ومضر، أسماء أعيان، نحو: الرجل، والمرأة، والملك، والكوكب، والقبيلة، والبطن على الترتيب، أو من قبيل اسم الجنس؛ إذ لمدلول العلمين أسامة، وبرة اسمًا جنس، هما الأسد، والهر. أو من قبيل الصفة؛ إذ لمدلول العلم أبي الدغفاء صفة مشبهة هي أحقق.

ويعني هذا أن العلم ليس إلا طريقا جديدة لإفادة ما كان يفيد غيره من أصناف الاسم التي هي: اسم عين، واسم جنس، وصفة، وأنه قد عدّ طرق التعبير عن المدلولات ولم يضيف إلى المدلولات مدلولاً جديداً؛ الأمر الذي يعني ضرورة المقارنة بينه وبين غيره من الأقسام التي تؤدي دلالاته.

يظهر من تعريف النحاة للعلم بأنه "ما علّق على شيء بعينه، غير متناول ما أشبهه"^(١) أن دلالاته هي العين لا غير. ويُعدّ تعيين جنس هذه العين تابعا لتعيينها، ونتيجة لها؛ إذ دلالة الجنس في العلم من قبيل دلالة التضمن التي يقول بعضهم عنها: "دلالة التضمن، وهذا نحو: دلالة الفرس، والإنسان على معانيها التي هي متضمنة لها، كالجمحية، والحيوانية، والإنسانية؛ فإن هذه المعاني كلها تدل عليها هذه الألفاظ عند الإطلاق؛ لأنها متضمنة لها من حيث إن هذه الحقائق لا تتعقل من دون هذه الصفات. وهي أصل في معقول هذه الحقائق متضمنة لها، فدلالاتها عليها من جهة تضمينها إياها"^(٢).

ويرى العمل خروج دلالة الجنس عن دائرة ما يُؤدّيهِ العلم بلفظه من الدلالة، وذلك بكونها دلالة تضمن؛ إذ لا ترجع إلى اللفظ كله، كما لا ترجع إلى جزء من أجزائه المادة اللغوية، أو القالب الصريفي، أو نحو ذلك. وقد كثر من قال من المناطق، الذين يُعدّ بحث الدلالات على هذا النحو من طليعة بحثهم، بأن دلالة

(١) الزمخشري، المفصل بشرح ابن يعيش: ج ١، ص ٢٧.

(٢) العلوي (١٩٨٠) / الطراز، ج ١، ص ٣٧ - ٣٨.

التضمن ليست لفظية؛ الأمر الذي يؤكد مذهب العمل فيها، حكى بعض المناطق ما قيل في دلالة التضمن، قال: "وأما دلالة التضمن فقيل: عقلية؛ لأن الفهم فيها متوقف على أمر زائد على الوضع، وهي الجزئية؛ إذ ينتقل من المعنى إلى جزئه، وقيل: لفظية. هذه إحدى طريقتين في النقل عن المناطق، والطريق الثانية تحكي ثلاثة أقوال في دلالة التضمن والالتزام، قيل: وضعيتان، وقيل عقليتان، ثالثها: دلالة التضمن وضعية، ودلالة الالتزام عقلية". أي إن إثبات دلالة الجنس في العلم لا يرد عند إثبات دلالاته اللفظية، وإنما عند إثبات دلالاته لفظية وعقلية.

وتُعدّ دلالة العينِ الدلالة الأولى والأساسية فيه؛ إذ هي ممّا يقصد الإشارة إليها بالعلم: كما تُعدّ دلالة الجنس دلالة ثانية، وتابعة للدلالة الأولى والأساسية؛ إذ هي نتيجة تعيين الدلالة الأولى والأساسية. وتُعدّ دلالة العين - كذلك - دلالة صرفية من جهة أن اختصاص العلم بمسماه يستلزم أن يدل على عين مُسمّاه. أما العين الخاصة التي يفيدها العلم فهي دلالة لفظية؛ إذ تُتأطُّ بلفظ العلم كُله، ولا ترجع إلى القالب الصريّ فحسب حتى تُعدّ صرفية ولا إلى المادة اللغوية فقط حتى تُعدّ معجمية.

أما دلالة الجنس فهي دلالة تضمن غير لفظية كما أفدنا؛ إذ نراها عقلية. ويرجع كون دلالة العين في العلم دلالة لفظية إلى طبيعة العلم التي أدركها النحاة العرب، وقرّرها البحث اللغوي الحديث، والتي تُمثّل الفرق بين العلم وغيره من الأسماء، تلك الطبيعة المتمثلة في ورود العلم لقباً للعين، أو رمزا لها بتعبير نحوي آخر، أو إنباء بتعبير علم اللغة الحديث، قال المبرد يُفيد كون العلم تلقيباً: "ومن الأسماء الأعلام، وإنما هي ألقاب محدثة، نحو: زيد وعمرو"^(١). وقال آخر يشير إلى كون العلم ترميزاً يقصد به الاختصار: "وإنما أُنّي بالأعلام للاختصار، وترك التطويل بتعداد الصفات، ألا ترى أنه لولا العلم لاحتجت إذا أردت الإخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تُعدّد صفاته حتى يعرفه المخاطب، فأغنى العلم عن ذلك أجمع"^(٢). وقد بين الدرس اللغوي الحديث أن "الأعلام تنبئ، ولكنها لا تعني"^(٣).

(١) المبرد (١٣٨٦هـ)/المقتضب، ج ٣، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، الكتاب السادس للجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ص ١٨٦.

(٢) ابن يعيش، شرح /الفصل، ج ١، ص ٢٧.

(٣) أولمان (١٩٧٥) دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، القاهرة: مكتبة الشباب، ص ٦٨.

ويفترق العلم - بطبيعة التلقيب، أو الترميز، أو الإنباء - عن غيره من الأسماء بخلوص لفظه كله بمادته اللغوية، وقالبه الصريح لأداء دلالة العين، ولا يستقل قالبه الصريح بأداء دلالة العين هذه، كما في أسماء الأعيان، ويفترق بورود دلالة الجنس به دلالة تضمن عقلية عن أسماء الأعيان التي تُستَفَادُ دلالة الجنس فيها من المادة اللغوية. وهو بهذا يُعَدُّ شكلاً لغوياً مُتَمَيِّزاً عن أشكال أخرى تُؤَدِّي ما يُؤَدِّيهِ من الدلالة، وهي اسم العين الذي يقابل علم الشخص، واسم الجنس الذي يقابل علم الجنس، والصفة التي تقابل علم الصفة.

تاسعا. الضمير

يُشِيرُ الضمير بأصنافه الثلاثة المختلفة إلى الأعيان التي تَتَقَوَّمُ من خلال موقعها من الموقف اللغوي تكلماً، وخطاباً، وغيبة عن التكلم، والخطاب إن كان ضمير شخص، ومن خلال الإشارة إن كان ضمير إشارة، ومن خلال الصلة التي تكون جملة، أو شبه جملة إن كان الضمير اسماً موصولاً.

وقد ظهرت دلالات العين، والموقف اللغوي، والإشارة في حديث النحاة عن الضمير، واسم الإشارة، فالضمير عندهم: "الموضوع لتعيين مُسَمَّاهُ مُشْعِراً بتكلمه، أو خطابه، أو غيبته"^(١)، واسم الإشارة هو: "ما وُضِعَ لِمُشَارٍ إِلَيْهِ"^(٢).

وَيُرْسَخُ كَوْنُ دلالات الموقف اللغوي، والإشارة، والصلة هي التي تقوم دلالة العين في الضمير بأصنافه الثلاثة المختلفة أن التمايز بين هذه الأعيان يتم بناء على اختلاف دلالة الإشارة، وعلى اختلاف دلالة الصلة. كما يُرْسَخُ ذلك اختلاف بَنَى الضمير تبعاً لاختلاف هذه الدلالات.

ويظهر قيام الصلة بتقويم الاسم الموصول ممّا اشترطه النحاة لها؛ إذ هي شروط تقيّد صلاحية ما تشترط له؛ لأن يكون مُقَوِّماً لغيره، ومُمَيِّزاً له، يذكر بعض الدارسين فيما سجله النحاة من شروط للصلة: "وأما صلة الموصول الاسمي، فقد اشترط النحاة لها شروطاً خاصة... ٣. أن تكون معلومة للمخاطب في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول؛ لأن القصد من الصلة تعريف الموصول بما يعلمه

(١) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج ١، ص ١٢١.

(٢) ابن الحاجب (٩٧٨) الكافية في النحو بشرح الرضي، ج ٢، ص ٤٧١.

المخاطب من حاله ليصح الإخبار عنه. فأنت إذا قلت: رأيت الذي قام، إنما تقوله لمن عرف قيامه وجهل رؤيتك إياه. ٤. أن تكون خبرية لفظاً ومعنى^(١).

ويلزّمنا بيان كَوْنِ الدلالات الثلاث - التي تُقَوِّمُ أعيانَ الضمير، على اختلاف أصنافه - تنتمي إلى دلالة عامة تجمع ثلاثتها، ويمكن أن يُرجَعَ إليها عدُ الدرس اللغوي الحديث لهذه الأقسام قسماً واحداً هو قسم الضمير، أو تشترك فقط في طبيعة واحدة، وليست أقساماً لدلالة واحدة عامة تشملها.

وترجع أهمية هذا البيان إلى أن جَمَعَ ضمير الشخص، واسم الإشارة، والاسم الموصول لا يمكن إقراره إلا إذا ثَبَتَ أن الدلالات الثلاث التي تُقَوِّمُ أعيان هذه الأقسام الثلاثة ترجع إلى دلالة عامة واحدة، أو على الأقل ذات طبيعة واحدة.

وتزداد هذه الأهمية لاختلاف الباحثين حول العلاقة التي بين هذه الدلالات. لقد رَدَّتْ بعض الدراسات الدلالات التي تُقَوِّمُ أعيان الضمير بأصنافه الثلاثة إلى دلالة واحدة هي دلالة الموقف اللغوي؛ إذ جعلت الإشارة صنفاً ثالثاً للحضور، كما جعلت الصلة دلالة غيبية، تقول الدراسة: "والحضور قد يكون حضور تكلم، كأننا ونحن، وقد يكون حضور خطاب، كأنت وفروعها، أو حضور إشارة، كهذا وفروعها، والغيبة قد تكون شخصية كما في هو وفروعها، وقد تكون موصولية، كما في "الذي" وفروعها"^(٢).

وقد اكتفى بعض الدارسين بالجمع بين ضمير الغيبة، واسم الإشارة؛ حيث نقل بعضهم ضمير الغيبة إلى أسماء الإشارة، وأشار آخرون إلى اقترابه فقط من ضمير الغيبة، يقول بعضهم ينقل ضمير الغيبة إلى اسم الإشارة: "ليس من الضمائر أصلاً إلا ضمير التكلم، والخطاب، أما ضمير الغيبة، فهو في الأصل اسم من أسماء الإشارة، ولكنه دخل في علاقات إعرابية معينة مع ضميري التكلم، والخطاب، ومع ذلك فهو لا يزال يحتفظ بوظيفته الأصلية كذلك"^(٣). ويقول آخر

(١) عبدالسلام هارون (١٩٥٩) الأساليب الإنشائية في النحو العربي، القاهرة: مؤسسة الخانجي وبغداد: مكتبة المتنبّي، ص ٢٣ - ٢٤.

(٢) حسان (١٩٧٣) اللغة العربية، ص ١٠٨.

(٣) كارل بروكلمان (١٩٧٧) فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبدالتواب، السعودية: مطبوعات جامعة الرياض، ط ١، ص ٨٦.

عن اقتراب اسم الإشارة من ضمير الغيبة: "وهي حسب ما قلناه قريبة من ضمير الغائب"^(١). وقد فسّر تردّد ضمير الغيبة بين ضمير الشخص، واسم الإشارة، قال: "وضمائر الغائب التي هي النوع الثالث من الضمائر موضعها الحقيقي بين الضمائر، وبين أسماء الإشارة، تشارك الضمائر في الانقسام إلى منفصلة ومتصلة، ومرفوعة، ومجرورة، ومنصوبة. وتشارك أسماء الإشارة في أنه يُكنى بها عن الأسماء"^(٢).

وفرق بعض الباحثين بين اسم الإشارة، وضمير الغيبة الذي يقترب منه قال: "وضمير الغياب يقترب اقتراباً شديداً من الإشارة إلا أن الإشارة قد يصحبها إدراك بالحاسة فلا تحتاج إلى ذكر مُفسّر لها في الكلام"^(٣).

وليس ثمة ضرورة لأن تُقحم هذه الدلالات المتباينة في علاقات غير مقطوع بها، كما يظهر من الاختلاف حولها، وذلك ما أمكن إيجاد طبيعة مشتركة لهذه الدلالات المتناظرة تكون تفسيراً لكون ضمير الشخص، واسم الإشارة، والاسم الموصول قسماً واحداً مع اختلاف بينهم في هذه الدلالات الثلاث.

وقد تمكّلت الطبيعة المشتركة بين أصناف هذه الدلالات الثلاث في كونها تعويضاً عن التكرار. قال بعض الدارسين عن التعويض عن التكرار في أصناف الضمير المختلفة: "أما الغرض الحقيقي من استعمال ألفاظ الإشارة، فهو الاستعاضة بها عن تكرار الأسماء الظاهرة، كما في الضمائر تماماً؛ ففي قولنا: "هذا الكتاب"، إنما ينبغي تعيين كتاب خاص، فذكرنا مع لفظ الكتاب لفظاً آخر يفيد - أيضاً - ويقوم مقامه، وهو ما يسمى باسم الإشارة، فكأننا قد قلنا: "الكتاب الكتاب"^(٤). وقال عن ثبوته في الضمير الموصول: "ألفاظ تربط بين الجمل، ويستعاض بها في نفس الوقت عن تكرار الأسماء الظاهرة. انظر إلى قولك لصديقك (اشتريت البيت الذي رأيته معاً في الأسبوع الماضي)، وقارن مثل هذه الجملة بما قد يجري على ألسنة الناس باللغة العامية: (اشتريت البيت، البيت إياه، شفته وياً بعض)^(٥). وقد أثبت التعويض عن التكرار في اسمي الإشارة، والموصول

(١) برجستراسر (١٩٨٢) التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبدالتواب، القاهرة: مكتبة الخانجي والرياض: دار الرفاعي، ص ٨٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٧٩.

(٣) محمد عبد الله جبر (١٩٨٠) // الضمائر في اللغة العربية، مصر: دار المعارف، ص ٩٥.

(٤) أنيس (١٩٥١) من أسرار اللغة، ص ٢٧٥ - ٢٧٦.

(٥) المرجع السابق، ص ٢٧٦.

لثبوته في ضمير الشخص، قال: "القيمة الاستعمالية للضمائر هي الاختصار، والإيجاز في التعبير بالاستغناء عن إعادة ما سبق ذكره من الأسماء"^(١).

ونرى أن التعويض عن التكرار لا يثبت إلا مع ضمير الغيبة من ضمائر الشخص، أو الإشارة، أو الصلة، نفى بعضهم عن ضميري المتكلم، والمخاطب كونهما تعويضا، قال: "وضمائر المتكلم والمخاطب تُفيدُ معاني خاصة بها مستقلة، لا يُكنَى بها عن شيء آخر من الأسماء، كما ظنَّ القدماء؛ فالكلام من طبيعته، وجوهره أنه كلام متكلم، فأنا المتكلم أصل كل كلام، ومنبعه وأقدم منه، والمتكلم لا يكلم نفسه في الأصل، بل مخاطباً، فأنت المخاطب أصل ثان، ومنبع للكلام أقدم منه"^(٢).

ونرى أنه إذا كان في اسم الإشارة، والاسم الموصول تعويض؛ فإنه لن يكون تعويضا عن تكرار اسم؛ إذ لا تأتي راجعةً إلى اسم قبلها لتعويض عن تكراره، كما يحدث مع ضمير الغائب الذي يحتاج مرجعا إليه، يمثل بوروده بعده تعويضا، وإنما تعويض عن ذكر الاسم أصلا؛ حيث يمكن أن يقال: إن استخدام اسم الإشارة، والاسم الموصول يُعدُّ بديلاً لاستخدام الأسماء الظاهرة التي تكون أسماء أعيان، أو أسماء أجناس، أو صفات... إلخ. وإن استخدام الضمائر بأصنافها المختلفة تُمثِّلُ تعددا لطرق التعبير عن الدلالة؛ فهي ترد بذلك تعويضا عن ذكر اسم ظاهر، وليس تعويضا عن تكراره.

ويمكن أن يقال: إن في الضمير بأصنافه الثلاثة تعويضا عن تقويم العين بالجنس العيني، كما في اسم العين، واسم الجنس العيني، أو بالجنس المعنوي، كما في اسم المرة، واسم الجنس المعنوي، والصفة، والمشتق غير العامل، أو بالعين، كما في المنسوب. يعوض في الضمير عن التقويم بإحدى هذه الدلالات من خلال ذكر موقعه من الموقف الكلامي أو الإشارة أو الصلة. أي يمكن أن يقال: إن التعويض الموجود في الضمير تعويض تقويمي، لا تعويض تكرار؛ فالتعويض الذي تشترك فيه أصناف الضمير الثلاثة هو التعويض عن تقويم أعيانها بالجنس العيني أو المعنوي أو بالعين ببيان موقعها من الموقف الكلامي، أو بالإشارة إليها، أو بصلة.

(١) جبر (١٩٨٠) الضمائر في اللغة العربية، ص ١٠٣.

(٢) برجشتراسر (١٩٨٢) التطور النحوي، ص ٧٩ - ٨٠.

ويكشف خروج الموصول عن ضمير الشخص تَقَوُّمُهُ من خلال صلته التي هي من مخارج لفظه، بخلاف ضمير الشخص الذي لا يحتاج إلى صلة ليتقوم بها. كما يظهر مخالفة اسم الإشارة لضمير الشخص من وجود إشارة حسية مع اسم الإشارة، ومن ثبوته على صيغة واحدة لا تختلف باختلاف مواقعه الإعرابية رفعاً، ونصباً، وجراً، كما يحدث في ضمير الشخص، ومن تَرَكُّبِهَا مع حرف الخطاب، كما في: "ذاك"، و"تلك"، ونحوهما.

ونرى أن الاسم الموصول ليس غائباً كما رأت بعض الدراسات التي تقدم ذكر جعلها الغيبة شخصية وموصولية؛ فالاسم الظاهر ليس متكلماً ولا مخاطباً، وإنما في حكم الغائب، ومع ذلك لا يُصَنَّفُ ضمن ما يَدُلُّ على الغيبة كما تريد الدراسة أن تفعل بالاسم الموصول؛ ذلك أن الغيبة تكون مقابلة للحضور بطرفيه اللذين هما التكلم والخطاب، وتتعرف بها العين، كما تكون غير مقابلة للحضور بطرفيه فلا تتعرف بها العين سواء أدلَّ عليها اسم ظاهر أم دلَّ اسم موصول. ويعني ما سبق أن العمل يرى اتفاق أصناف الضمير الثلاثة في طبيعة دلالاتها، وأن ليس بين دلالاتها علاقة تصنيف؛ فليست تنتمي إلى دلالة عامة تشملها، وليس بعضها فرعاً لبعض.

وتُعَدُّ دلالة العين هي الدلالة الأولى والأساسية؛ إذ هي ما يشير إليها المتكلم عند استخدامه الضمير. كما تُعَدُّ دلالة الموقف الكلامي، والإشارة، والصلة، دلالات ثانية وتابعة؛ إذ لا تأتي لذاتها، بل للتمييز بين الأعيان المختلفة.

ونرى ضرورة تحديد المادة اللغوية للضمير؛ ليفهم ما يرجع إليها من الدلالات، وما يرجع إلى غيرها. لقد "ذهب الكوفيون إلى أن الاسم من "هو"، و"هي" الهاء وحدها. وذهب البصريون إلى أن الهاء والواو من "هو"، والهاء والياء من "هي" هما الاسم بمجموعهما"^(١).

وقد اجتهدت بعض الدراسات لتعيين مادة لغوية للضمير على ما بيَّنه العمل الحالي في دَرْسِهِ لمسألة المادة اللغوية في الضمير، ويكفي العمل في هذا المقام أن يشير إلى أنه إذا جُعِلَتِ الهاء في ضمير الغائب هي المادة اللغوية، أو جُعِلَتِ الهاء والواو كلتاها الضمير، فليس في ضمائر المتكلم والمخاطب والغائب قدرٌ مشترك من

(١) الأنباري (١٩٦١) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص ٦٦٧.

المادة اللغوية يمكن أن تنسب إليه دلالة العين، مع إرجاع دلالات التَّكَلُّمِ، والخطاب والغيبة التي تُقَوِّمُ أعيان ضمير الشخص إلى اللواصق التي ترد مع هذا القدر المشترك من المادة اللغوية.

ونرى - مِنْ ثَمَّ - أن دلالاتي العين والموقف اللغوي في ضمير الشخص مقترنتان غير منفصلتين؛ حيث تُسْتَفَادَانِ معاً، فلا تُسْتَفَادُ دلالة العين من إحدى جهات لفظ الضمير، ودلالة التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة من جهة أخرى، فلا تُقَصَّدُ هذه الدلالات بصفتها عيناً، بل يقصد بها تقويم الأعيان.

ويعني ما سبق أنه لا تترد إحدى الدلالتين إلى مادة لغوية، والأخرى إلى لاصقة، أو قالب صريفي، بل ترتبط الدلالتان كليهما بلفظ الضمير كله، أي إنهما بصورة ما دلالتان لفظيتان، أو بُنْيَوِيَّتَانِ. على أن عَدَّهُمَا دلالتين صرفيتين يأتي من جهة أن الضمير يقع على مطلق العين المرادة بحكم كونه من قسم الضمير.

عاشرا. المبهم

بَيِّنَ العمل في حَدِّهِ للمبهم خُلُوهُ من دلالة الجنس؛ فقد أشار إلى أنه ما يفتقر إلى دلالة الجنس صرفياً. ويعني هذا أن دلالته هي المقدار عدداً، أو وزناً، أو كَيْلاً، أو مساحة بوصفه عَيْنًا صالحة لأن تكون من أي جنس يُسْتَفَادُ مِمَّا يأتي المبهم مضافاً إليه، أو تمييزاً. أي يَدُلُّ المبهم على عَيْنٍ فحسب، والذي يَرِدُ بِوَصْفِهِ عينا هو العدد، أو الوزن، أو الكيل، أو المساحة. فلا يتحدد جنس هذه العين إلا تركيبياً من خلال ما يرد بعد المبهم مضافاً إليه أو تمييزاً؛ ولذلك لم نَعُدْ ظَرْفَ الزَّمَانِ مُبْهِمًا؛ إذ جنسه مُعَيَّنٌ بكونه زماناً، وكذا لم نَعُدْ ظَرْفَ الْمَكَانِ مُبْهِمًا لِتَعَيُّنِ جِنْسِهِ بِكونه مكاناً، يقول بعض النحاة في دلالة ظرفي الزمان والمكان: "إن الفرق بينهما أن ظروف الزمان ليست بصور تشاهد، وظروف المكان أشخاص تُعْرَفُ بها وتشاهد، كالدار، والمسجد، والجبل، والوادي، وما أشبه ذلك، فصار من هذه الجهة بالأناسي أشبه منه بالأزمنة"^(١). ويُعَدُّ ما وَصَفَهُ المجاشعي بظرف المكان هنا من أسماء المكان، لا ظروف المكان عند جمهور النحاة.

(١) أبو المحاسن المجاشعي (١٩٨٥) شرح عيون الإعراب، حققه وقدم له حنا جميل حداد، الأردن: مكتبة المنار،

حادي عشر. الفعل

وهو يرد على أصناف تَمَمُّلُ فيما يأتي:

الأول - التام

ذكر النحاة بعض ما في الفعل التام من دلالات عند حَدِّهِمْ له. كما يَبَيَّنُ من قول سيبويه عن الفعل: "إنما يُذَكَّرُ لِيَدُلَّ على الحدث... بُنِيَ لِمَا مَضَى مِنْهُ، وَمَا لَمْ يَمْضِ"^(١)، وَمِنْ قول السيرافي: "لَقَّبُوا بالفعل كُلَّ مَا يَدُلُّ لَفْظُهُ عَلَى حَدَثٍ مُقْتَرِنٍ بِزَمَانٍ: ماضٍ أو مستقبل أو مبهم في الاستقبال والحال، لينماز مِمَّا لَقَّبُوهُ بالاسم والحرف"^(٢)، ومن قول بعضهم عنه: "كلمة تدل على معنى في نفسها دلالة مقترنة بزمان ذلك المعنى، كضرب يضرب واضرب"^(٣).

وإذا كان الشائع في تعريفات النحاة للفعل إثبات دلالاتي الحدث، والزمن؛ فإن ثمة بعض النصوص التي تُثَبِّتُ دلالات أخرى، منها قول الجامي: "أعلم أن الفعل مشتمل على ثلاثة معان: أحدها: الحدث الذي هو معنى المصدر، وثانيها: الزمان، وثالثها: النَّسْبَةُ إلى فاعلٍ ما. ولا شك أن النسبة إلى فاعلٍ ما معنى حَرْفٍ هو آلة لملاحظة طرفيها فلا تستقل بالمفهومية"^(٤). وتحدَّثُ بعضهم عن هذه الدلالة الثالثة التي يراها بعضهم من قبيل دلالة اللزوم، يقول: "الفعل يقتضي فاعلاً ومفعولاً به، فصار كالمركَّب منهما؛ إذ لا يستغني عنهما"^(٥).

وقد أثبتت بعض الدراسات وجود هذه الدلالة في فكر النحاة؛ حيث وجدتُ تعريفات أخرى للفعل تعترف بأن الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، لكنها تضيف إلى الحدث والزمان الدلالة على الفاعل؛ لأن كل واحدٍ من الأفعال يحتاج إلى الفاعل حاجة واحدة، وهو استقلاله به، وانتسابه إليه، وحدوثه عنه، أو كونه بمنزلة الحادث عنه. وتحتاج كل دلالة من هذه الدلالات الثلاث إلى وقفة تستوضح نوعها ومرجعها، وذلك على النحو الآتي:

(١) سيبويه (١٩٧٧) / الكتاب، ج ١، ص ٣٤ - ٣٥.

(٢) السيرافي (١٩٨٦) شرح كتاب سيبويه، ج ١، ص ٥٤.

(٣) ابن معط (١٩٧٧) / الفصول الخمسون، ص ١٥٢.

(٤) الجامي (١٩٨٣) / الفوائد الضيائية، ج ٢، ص ٢٢٨.

(٥) السيوطي (١٩٨٥) / الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ٢٩١.

١. الحدث: يُعَدُّ الحدثُ دلالةً صرفيةً إذا نظرنا إلى اشتمال الفعل على مطلق الحدث، ومعجمية إذا راعينا الحدث الخاص الذي يدل عليه الفعل؛ إذ إن الحدث الخاص بكل فعل يرجع إلى مادة الفعل المعجمية، ويُلازمُها، فتربط دلالة الحدث بوجود المادة اللغوية على اختلاف القوالب الصرفية التي تُصَبُّ فيها هذه المادة اللغوية من قوالب أفعال، إلى قوالب مشتقات، إلى قوالب مصادر، كما تتغيَّرُ دلالة الحدث من دلالة إلى أخرى بتغيُّرِ المادة اللغوية. وقد نُصِّ الرضي على رجوع دلالة الحدث إلى المادة اللغوية، قال عن فعل من الأفعال: "الْحَدَثُ مَدْلُولُ حُرُوفِهِ الْمُرتَبَةِ"^(١).

ولا يَقَعُ الفِعْلُ على الْحَدَثِ وَفُوعُ المصدرِ عَلَيْهِ؛ فالفعل يرد تعبيراً عن صدور الحدث، وبيئاً لذلك. ويرد المصدر إشارةً إلى الحدث بصفته عيناً معنوية.

٢. الزمن: جَعَلَ ابنُ فارس الزمنَ مدلولَ الفعل متابعةً للكسائي، يقول: "والذي نذهب إليه ما حَكَيْتَاهُ عن الكسائي من أن الفعل ما دَلَّ على زمان، كخرج، ويخرج دَلَّلْنَا بهما على ماض، ومستقبل"^(٢).

وليس الزمن دلالة الفعل الوحيدة كما تَبَيَّنَ من قبل، وكما يظهر من كونه يَرِدُ دلالةً صرفيةً برجوعه إلى القالب الذي يُعَدُّ جزءاً من لفظ الفعل، قال بعض النحاة عن الفعل بعد أن نسب دلالة الحدث إلى المادة اللغوية: "والإخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن... مدلول وزنه الطارئ على حروفه، والوزن جزء اللفظ؛ إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضْعاً مُعَيَّناً، والحركات مِمَّا يُتَلَفَّظُ به؛ فهو إذن كلمة مركبة من جزأين يَدُلُّ كل واحد منهما على جزء معناه"^(٣).

وقد استفاد بعض النحاة رجوعَ دلالة الزمن في الفعل إلى القالب الصرفي من اختلافهما باختلاف القالب الصرفي، نقل السيوطي عن أبي حيان، قال عن الفعل: "يَدُلُّ على الحدث بلفظه، وعلى الزمان بصيغته، أي كونه على شكل مخصوص؛ لذلك تختلف الدلالة على الزمان باختلاف الصيغ، ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها"^(٤). وقد أشار بعض الدارسين إلى توزع أقسام الزمن على صيغ الفعل

(١) الرضي (١٩٧٨) شرح الكافية، ج ١، ص ٢٦.

(٢) ابن فارس (١٩٧٧) الصحابي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها، القاهرة: مطبعة عيسى البابي، ص ٩٤.

(٣) الرضي (١٩٧٨) شرح الكافية، ج ١، ص ٢٦.

(٤) السيوطي (١٩٧٦) الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٣٨.

المختلفة، قال: "يُعَرِّبُ الفعل عن الزمان... يَدُلُّ على أقسام هذا الزمان ودقائقه، وذلك بصيغ وتراكيب معروفة"^(١).

ويُعَدُّ الزمن علامة دلالية على الفعل حين يُقَارَنُ الحدث؛ فهو مَقُومٌ من مَقُومَاتِ الفعل ينفصل به عن المصدر؛ "لأن المصدر تُعَقَلُ حقيقته بدون الزمان، وإنما الزمان من لوازمه، وليس من مَقُومَاتِهِ بخلاف الفعل"^(٢).

ويُعَدُّ الزمن الصريفي المستفاد من قوالب الأفعال مقابلاً للزمن السياقي، ولا يلزم تطابقهما؛ إذ "الماضي يُعَيَّنُ أحياناً الحال والاستقبال، وأن المضارع يُعَيَّنُ أحياناً الماضي"^(٣).

ويُعَدُّ توظيف الزمن الصريفي لأكثر من حالة للزمن السياقي "مميزة لغتنا العربية الفصيحة؛ فهي لا تَقْصُرُ الكلمة على معنى واحد لا تَتَعَدَّاهُ، بل تَمْنَحُهَا الحُرِّيَّةَ الكاملة في الدلالة على المعاني المتعددة في الأساليب المختلفة على أن يكون في الأسلوب ما يشير إلى المراد منه... يَدُلُّ المضارع على الحال فقط... ويَدُلُّ على الاستقبال... ويَدُلُّ على الماضي"^(٤).

٣. اللزوم: تُمَثِّلُ هذه الدلالة الثالثة في الفعل، تلك الدلالة التي سَمَّاهَا بعضهم النسبة على ما بَيَّنَّ العمل آنفاً.

وتَمَثِّلُ هذه الدلالة في افتقار الفعل إلى وجود فاعل ينسب الفعل إليه، وهي ترجع إلى طبيعة دلالاته الأولى المتمثلة في صدور حدث، أو بتعبير النحاة في حدث في زمن معين؛ إذ إن الحدث هو الذي يقتضي نسبته إلى فاعل. وقد أشار بعض النحاة إلى رجوع دلالة اللزوم إلى معناه في حديثه عن مراجع دلالات الفعل التي يرى أنها لفظية، وصناعية، ودلالية، قال: "ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله"^(٥).

(١) إبراهيم السامرائي (١٩٨٠) // الفعل: زمانه وأبنيته، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٢، ص ٢٣.

(٢) عصام نور الدين (١٩٨٤) // الفعل والزمن، ص ٢٤ - ٢٥.

(٣) ريمون طحان وبيطار طحان، فنون التقعيد وعلوم الألسنية، بيروت: دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، ط ١، ص ٢٤٤.

(٤) علي أحمد محمد زايد (١٩٨٩) // الفعل ومواقفه في الأساليب الفصيحة: دراسة تحليلية، سلسلة من قضايا اللغة، القاهرة: دار المنار للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ص ١٧.

(٥) ابن جني (١٩٥٧) // الخصائص، ج ٣، ص ١٠٠.

وتُعَدُّ دلالة الفعل على مفعوله من دلالة اللزوم، وهي تقل عن دلالة الفعل على فاعله عند بعض النحاة، قال: "دلالة الفعل على الفاعل أقوى من دلالاته على المفعول به"^(١). كما تُعَدُّ المعمولات الواردة للفعل من مقتضيات دلالة الحدث الثابت فيه، ومن لوازمه؛ وذلك بدليل ثبوتها لما ثبتت فيه دلالة الحدث من الأسماء، وهي التي جمعها بعضهم تحت فروع الفعل في العمل، قال: "الأسماء التي تعمل عمل الفعل خمسة: اسم الفاعل... والصفة المشبهة... والصفة غير المشبهة، نحو زيد أفضل أبا... والمصدر"^(٢). ونصَّ النحاة على أن عَمَلَ هذه الأسماء عَمَلُ أفعالها دائماً؛ حيث "اسم الفاعل... يَعْمَلُ عَمَلُ فعله المعلوم... اسم المفعول... يَعْمَلُ عَمَلُ فعله المجهول... الصفة المشبهة... تعمل عمل فعلها"^(٣). وقد يجعلون عمل هذه الأسماء عمل أفعالها ضرباً من حملها عليها، قال بعضهم: "ضارب تعمل عمل يضرب، كما أن يضرب أعرب لأنه ضارعه، فكذلك ضارب يعمل عمله لمضارعه إياه، فحمل كل واحد منهما على صاحبه"^(٤). ومنهم من جعل العمل تبعاً للتشابه، قال: "أعمل حسن وشديد لمشابهتهما الفعل بالتأنيث الذي يلحقهما، ونحوهما في مثل: حسن وحسنة، وشديد وشديدة، وحسنون وشديدون، فأشبهت هذه الصفات الأفعال، كما أشبهها أسماء الفاعلين، نحو: ضارب وضاربة"^(٥).

ونرى أن عمل الفعل واستلزامه للمعمولات ليس إلا تجسيدا لدلالة اللزوم (اللاقتضاء) الثابتة فيه. ونثبت عمل بعض الأسماء عمل الأفعال بعيداً عن وصف هذا العمل بالفرعية، كما قرر بعضهم، قال: "أَجْمَعُنا على أن اسم الفاعل فرع على الفعل في تَحْمُلِ الضمير... ثبت أن اسم الفاعل فرع على الفعل"^(٦). ونرى أن عمل هذه

(١) السهيلي (١٩٨٥) نتائج الفكر في النحو، ص ٣٨٧.

(٢) الرماني (١٩٦٩) منازل الحروف، ص ٧٢.

(٣) البيركوي (١٩٨٨) إظهار الأسرار في النحو، تحقيق ودراسة عبدالعظيم حامد محمد هلال، القاهرة: مطبعة الأمانة، ط ١، ص ١١٥ - ١١٨.

(٤) الزجاجة (١٩٥٩) الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، القاهرة: مكتبة دار العروبة، ص ١٣٥.

(٥) الفارسي (١٩٨٦) المسائل العضديات، حققه شيخ الراشد، سلسلة إحياء التراث العربي ٧٠، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ص ٢٦٢.

(٦) الأنباري (١٩٦١) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ٥٩.

الأسماء نتيجة دلالة اللزوم الواردة فيها تبعا لوجود دلالة الحدث التي ترجع إليها دلالة اللزوم. ونرى - كذلك - أن حَمَلَ أي اسم من هذه الأسماء على الفعل لا يَرِدُ إلا من جهة اشتراكهما في الحدث. كما أن التَّشَابُه الذي يُمكنُ إثباته بين الاسم العامل، والفعل ينبغي أن يثبت في ورود الحدث في كل منهما.

الثاني - الفعل الناقص

الزمن: لم يَخْتَلِفْ أحدٌ حول دلالة الفعل الناقص على الزمن؛ إذ انحصر خلافهم في وجود دلالة أخرى معها فيه، أو عدم وجود ذلك. وقد أبرزت بعض الدراسات وجود دلالة الزمن لهذه الدلالة، تقول: "لعل ما يجعل دلالة الأفعال الناقصة على الزمن بارزة، أن هذه الأفعال تدخل على الجملة الاسمية، والجملة الاسمية قد تكون مكونة من ركنين لا صلة لأي منهما بالدلالة الزمنية، نحو: هو محمد، ولما كانت الدلالة على الزمن من طبيعة الصيغة الفعلية فقد استخدمت الأفعال الناقصة لأداء هذه الدلالة في الجملة الاسمية"^(١).

وتمتاز دلالة الزمن في الفعل الناقص عنها في الفعل التام بكونها دلالة معجمية صرفية في الفعل الناقص، وصرفية فقط في الفعل التام؛ حيث يُستَفَادُ الماضي، والحالية، والاستقبال من القالب الصريفي في كل من الفعلين التام والناقص. ويزيد الناقص بأداء مادته اللغوية، كما في: أصبح، أضحى، أمسى... إلخ، لدلالة زمنية أخرى، فتُفِيدُ المادة اللغوية في الفعل أصبح زمان الصباح، وفي الفعل أضحى زمان الضحى، وفي الفعل أمسى زمان المساء، ويُستَفَادُ من الفعل "ظل" زمان النهار.

ويرجع ارتباط الزمن المعجمي في الفعل الناقص بالزمن الصريفي فيه إلى كون الزمن المعجمي يقسم مساحة الزمن الصريفي؛ حيث ترد أزمنة الصباح، والضحى، والمساء، والليل، ونحوها أقساماً لزمن الماضي، وذلك إن صيغت الأفعال الناقصة ماضية، فقيل: أصبح، أضحى، أمسى، بات. وترد هذه الأزمنة الخاصة أقساماً لزمن الحال، أو الاستقبال إن صيغت الأفعال الناقصة مضارعة، فقيل: يصبح، يضحى، يمسي، يبيت.

إن الزمن المعجمي تقسيم لمساحات الزمن الصريفي، أو بتعبير مقابل: إن الزمن الصريفي توظيف للزمن المعجمي بوضع أزمنته الخاصة بالصباح، والضحى،

(١) أميرة علي توفيق (١٩٨١) نظرات في الفعل وتقسيماته في النحو العربي، القاهرة: مطبعة السعادة، ص ٢٩٥.

والمساء، والليل، وغير ذلك في الماضي مرة، وفي الحال ثانية، وفي الاستقبال ثالثة. وقد جعلت بعض الدراسات هذه الأزمنة المعجمية درجات للزمن الصريفي، قالت: "دلالة هذه الأفعال على الزمن بدرجاته المتفاوتة مسألة إجماعية"^(١).

وتقوم أفعال المقاربة والرجاء والشروع بأداء دالتين زمنييتين، الأولى: صرفية مستفادة من قالب الصريف، والثانية ليست معجمية، كالدلالة الزمنية الثانية في الفعل الناقص التي يستفيد منها من مادته اللغوية، بل هي نتيجة حدثه الخاص المستفاد من مادته اللغوية، والذي يتمثل في المقاربة، والرجاء، والشروع تلك المعاني الثلاثة التي يُسْتَشَفُّ من ورائها المسافة الزمانية التي سيحدث الفعل الواقع خبرا لهذه الأفعال عندها.

ويظهر انعدام هذه المسافة الزمانية بين فعل الشروع، والفعل الواقع خبرا لها من امتناع ورود أن التي تُشْعَرُ بالاستقبال في خبر فعل الشروع هذا؛ حيث يظهر موافقة الفعل يحدو للفعل أخذ في نقطة البداية، دون نقطة النهاية نظرا لاستمرار الفعل يحدو دون الفعل أخذ في المثال: أخذ السائق يحدو. كما تظهر شدة قرب مسافة الزمن المستقبل مع رجحان مجرد خبر كاد، وكرب من أن. ويظهر بُعْدُ مَسَافَةِ الزمن المستقبل مع كثرة اقتران خبر عسى، وأوشك بأن. كما تظهر شدة بُعْدُ مسافة الزمن المستقبل مع وجوب اقتران خبر حرى، واخلولق بأن. وقد أفاد الفارسي اختلاف الزمن المستفاد من بعض الأفعال عن المستفاد من بعضها الآخر، قال: "فأما كاد، وكرب فلا يُسْتَعْمَلُ معها أداة الفعل؛ وذلك لأنها أشد مقاربة من عسى، فلما كانت أشد مقاربة من عسى ذكر معها الفعل لأنه أدل من المصدر"^(٢).

وتظهر دلالة أفعال المقاربة، والرجاء، والشروع على الزمن من طريقيّ مشابَهَتَيَا للفعل كان وأخواته. كما يكشف بحث دلاليته الزمنييتين عن قيام الدلالة الزمنية المستفادة من حدثه المؤدّي بالمادة اللغوية بتقسيم دلالة الزمن الصرفية المستفادة من قالب الصريف.

(١) محمود عبدالسلام شرف الدين (١٩٨٤) الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة: دراسة تفسيرية، سلسلة نحو العربية ٤، القاهرة: دار مرجان للطباعة، ط ١، ص ٣٦٥.

(٢) أبو علي الفارسي، المسائل المنشورة، تحقيق مصطفى الحديري، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ص ٢٣٢.

ولعل صورة أقسام الزمن التي تُقدِّمُها أفعال المقاربة، والرجاء، والشروع أقرب صورة لتخطيط النحاة للزمن الذي يقدمون له أقساماً نحوية، وليست صرفية، أو معجمية فحسب، تنتج من تقسيم الزمن إلى الماضي، والحاضر، والمستقبل، ثم تقسيم كل واحد منها إلى قريب وبعيد^(١).

وقد وردت توزيعات نحوية أخرى للزمن قامت بعض الدراسات برصدها. وقد جعلت للزمن جهات تخص الماضي، وأخرى تخص الحاضر، وثالثة تخص المستقبل، ورابعة تخص المشترك^(٢). كما قامت دراسة أخرى ببيان توزيعات دلالة المضارع الزمنية نحوياً من خلال استعمال القرآن الكريم الذي استعمل هذه الدلالة مع تعيينها للحال، وخلصها للاستقبال، وانصرافها إلى المضي، ذلك الانصراف الذي يُعدُّ من صور الإخراج على خلاف مقتضى الظاهر بتعبير بعض الدراسات^(٣). وتمثلها في الحكاية، أو الاستمرار، والديمومة^(٤).

وتكشف التقسيمات المختلفة للزمن - التي تقدمها كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، والرجاء، والشروع، والتي رصدتها بعض الأبحاث - عن عدم اقتصار العربية على التقسيم الثلاثي للزمن، يقول بعض الدارسين بعد عرضه للتقسيم السباعي للزمن الوارد عند يسبرسن (Jespersen) والمتمثل في: ما قبل الماضي، وما بعد الماضي والحاضر، وما قبل المستقبل، والمستقبل، وما بعد المستقبل: "والملاحظ أن هذه التقسيمات غير نهائية... ولا شك في أن اللغة العربية تتسع لمثل هذا التقسيم؛ فجواب الشرط يقع في مرحلة زمنية لاحقة لفعل الشرط، وكلاهما في المستقبل، والفعل المضارع المقترن بالسين يعتبر في مرحلة أسبق زمانياً من المقترن بسوف، والفعل الماضي المسبوق بقد أقرب إلى الحاضر من الذي لا تسبقه قد"^(٥).

ولعل ما تقوم به دلالة الزمن المعجمية من تقسيم دلالة الزمن الصرفية الفعلية المستفادة من القالب الصري في إلى مساحات، وما تفعله دلالة الزمن المستفادة من دلالة الحدث في أفعال المقاربة، والرجاء، والشروع في دلالة هذه الأفعال الصرفية من تقسيمها كذلك، لعل هذا الذي قدَّمه العمل، وما قدمته الأبحاث الأخرى من

(١) عبدالله بوخلخال، التعبير الزمني عند النحاة العرب، ج ١، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص ٢٧.

(٢) مالك يوسف المطليبي (١٩٨٦) الزمن واللغة، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٣٠٧ - ٣٠٩.

(٣) فريد محمد بدوي النكلاوي (١٩٨٦) المسائل البلاغية في كتاب الصاحبى لابن فارس، القاهرة: مطبعة الأمانة، ط ١، ص ٥٠ - ٥٤.

(٤) عبدالله الحسيني هلال (١٩٨٤) الفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن، القاهرة: مطبعة السعادة، ط ١، ص ٣٨ - ٧٤.

(٥) كمال بدري (١٤٠٤هـ) الزمن في النحو العربي، الرياض: دار أمين للنشر والتوزيع، ط ١، ص ٣١.

تقسيمات للزمن بعد ما أراد بعض الباحثين تسجيله في اللغة العربية بعد أن افتقد رصد الفروق الدقيقة بين حالات كل زمن من الأزمنة الثلاثة: الماضي، والحال، والاستقبال، قال: "على أننا لا بد أن نستدرك، فنقول: إن الأقدمين على اهتمامهم الزائد بالفعل ومعانيه وصوره لم يبحثوا في زمان الفعل وتحدياته، فالماضي هو الحدث الذي مضى (Accompli)، ولكن هذا الذي مضى لا نعرف في أي زمان من الماضي؛ فهو يصدق على حدث مضى قبل لحظات، وعلى آخر مضى عليه زمان طويل، وهذا التوسع أو قل التساهل مبعثه قلة ضبط الأزمنة في النحو العربي؛ فلا يستطيع المستقري ل كلام العرب أن يحدد الزمن تحديدا كالذي نعرفه في غير اللغات السامية... ولا ندري ما المراد بالحال؟ وكم هو طول هذه الفسحة الزمنية، ثم إذا انطلقنا من هذا إلى المستقبل لا نهتدي إلى أين نصل بالمستقبل، فهو فسحة زمنية طويلة"^(١).

ويهمُّ العمل أن يُؤكَّد أن الفعل كان وأخواته يشير إلى الزمن بوسيلتين، هما: القالب الصري في كالفعل التام، والمادة اللغوية. كما أن أفعال المقاربة، والرجاء، والشروع لا تدلُّ على الزمن بطريقتين مباشرتين، بل أحدهما مباشر، وهو القالب الصري، والآخر غير مباشر، وهو من خلال طبيعة دلالة الحدث، أي إنها تشبه الفعل التام في أدائها لدلالة الزمن من خلال القالب الصري، وفي وجود دلالة الحدث فيها، وإن زادت عليه بكون دلالة الحدث الواردة فيها توحى بدلالة زمن أخرى غير دلالة الزمن الأولى المستفادة من القالب الصري.

١. الحدث: وقد أشار العمل إلى نفي النحاة لهذه الدلالة من كان وأخواتها، وقد قرَّرت بعض الدراسات اتفاق النحاة على أنها "لا تفيد الحدث الذي تفيد الأفعال، فغالبيتهم نفى عنها الحدث، والرضي قال بأن حدثها يختلف عن حدث الأفعال؛ فحدثها عام، وحدث الأفعال خاص بها"^(٢). ويستعيضُ الفعل الناقص عن حدوثه بورود الحدث في خبره، قال الفارسي عن الناقص: "لا يدلُّ على الحدث، فجعلوا الخبر الذي أتى بعده عوضا عن الحدث"^(٣).

(١) إبراهيم السامرائي (١٩٥٩) *الفعل والنظام الفعلي في العربية*، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٦، ص ٢٧٨.

(٢) بدري (١٤٠٤ هـ) *الزمن في النحو العربي*، ص ٧٤.

(٣) الفارسي، *المسائل المنشورة*، ص ٢٠٧.

وقد أفادت بعض الدراسات تمازج الناقص وخبره في الدلالة، قالت: "لا يستطيع نحوي أن يدعي أن الحدث في جملة كان موجود في ناجحاً فقط، ولا في كان فقط، بل أصبح الآن مزيجاً من العنصرين"^(١). وجعل بعض الأبحاث هذا الامتزاج سبباً لوصف الناقص وخبره بأنهما مكون جملي واحد، قال: "وكان وأخواتها تشكل مع الفعل الذي يليها مكوناً جملياً واحداً"^(٢).

وتُعدّ دلالة الحدث جهة تفريق بين الفعل كان وأخواته وبين غيرها من الأفعال؛ حيث يستقل الفعل كان وأخواته بالخلو من الحدث الذي يثبت للأفعال قلبية أو غير قلبية، ولأفعال المقاربة، والرجاء، والشروع. وذلك مثلما استقلَّ الفعل كان مع أخواته بدلالته على الزمن صرفياً ومعجمياً على النحو المبين آنفاً؛ الأمر الذي يبيّن مخالفة كان وأخواته لهذه الأفعال.

٢. اللزوم (الافتضاء): وهي غير ثابتة في الحرف إن وأخواته لما لم تثبت دلالة الحدث فيه؛ إذ إنها ترد تبعا لدلالة الحدث، ويتمثل تخلف دلالة اللزوم عن الفعل كان وأخواته في عدم احتياجه إلى فاعل، وعدم ورود معمولات أخرى له، نحو: المفعول به، والمفعول المطلق... إلخ. ويُعدُّ تعدّي الفعل لفاعله ولزومه إياه من علامات دلالة اللزوم فيه؛ إذ هذه معمولات هي مقتضى هذه الدلالة. ويقسم النحاة الأفعال تعدّياً ولزوماً إن كانت فيها دلالة لزوم. وتصنيفهم لهذه المجموعات في ثلاثة أفعال: "أبنية مشتركة بين المتعدي واللازم، وأبنية خاصة باللازم، وأبنية خاصة بالمتعدي"^(٣).

وتخرج الأفعال القلبية يقينية، ورجحانية، وظنية عن مشابقتها الفعل الناقص كان وأخواته بوجود دلالة اللزوم فيها، كما توجد في التام؛ ممّا يُقَرَّبُ تراكيبها من تراكيب كان وأخواتها.

وتُثبتُ الدلالة الواردة في الفعل الناقص دقّة النحاة في قصرهم مصطلح الفعل الناقص على كان وأخواته دون غيره من الأفعال، مع كون بعض هذه الأفعال

(١) شرف الدين (١٩٨٤) / الإعراب والتركيب، ص ٣٨٥.

(٢) داوود عبده (١٩٨٣) "أبنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية"، مجلة الأبحاث، السنة ٣١، ص ٥٢.

(٣) أبو أوس إبراهيم الشمسان (١٩٧٨) قضايا التعدي واللازم في الدرس النحوي، جدة: دار المدني للطباعة والنشر،

ط ١، ص ١٣.

تَمَيَّزُ بتراكيب خاصة مثلما يَتَمَيَّزُ الفعل الناقص كان وأخواته؛ حيث يرد لهما اسم وخبر، وتلك الأفعال هي أفعال المقاربة، والرجاء، والشروع. وترجع دقة قصرهم مصطلح الفعل الناقص على الفعل كان وأخواته إلى ما يأتي:

- تَمَيَّزُ عن بقية الأفعال في إفادة الزمن بطريقتين مباشرتين، هما: الطريق الصرفية من خلال قالب الصريف، والطريق المعجمية من خلال المادة اللغوية، وذلك بخلاف غيره من كل الأفعال الأخرى.

- تَمَيَّزُ عن بقية الأفعال في تخلف دلالة الحدث التي ترد في غيره من الأفعال، وذلك بما فيها من أفعال قلبية، وأفعال مقاربة، وأفعال رجاء، وأفعال شروع.

- تَمَيَّزُ عن غيره من الأفعال في تخلف دلالة اللزوم عنه، لا يشاركه في هذا التخلف سوى أفعال الرجاء، والمقاربة، والشروع التي اسْتَبَدَّتْ بالفاعل، والمفعول به، وغيرهما من المعمولات التي ترد تبعا لدلالة اللزوم في الفعل الاسم والخبر، وذلك مثلما يفعل الفعل كان وأخواته. وهو لا شك اشتراك في وجه يقابله اختلاف في أكثر من وجه؛ الأمر الذي يَمْنَعُ الاشتراك من أن ينهض عامل توحيد بين الفعل الناقص كان وأخواته، وأفعال المقاربة، والرجاء، والشروع.

الثالث - الخالفة

اختلف النحاة في دلالات اسم الفعل فقد ورد عند سيبويه ما يظهر منه جعل دلالاتها هي دلالات الفعل، قال عن أسماء الأفعال: "سُمِّيَ بها الأمر والنهي، فعملت عملها، ولم تجاوز، فهي تقوم مقام فعلها"^(١). وقد جعل غيره دلالاتها متمثلة في لفظ الفعل لا دلالاته، يقول عنها: "وهذه دوالٌ على تلك الألفاظ، فهي أسماء لألفاظها"^(٢).

وإذا كان النص السابق قد أخرج اسم الفعل من الدلالة التي تَبَيَّنَتْ للفعل إلى الدلالة على لفظ الفعل، فقد نفى بعض الباحثين أن يكون دالاً على حدث وزمن، يقول: "وأياً كان التفسير فإن ربط هذه الألفاظ بالحدث والزمن لا مبرر له"^(٣). وقد جعل الزمن المستفاد مع اسم الفعل زمناً سياقياً غير صريح، قال: "واسم فعل الأمر لا

(١) سيبويه (١٩٧٧) / الكتاب، ج ١، ص ٢٤٣.

(٢) ابن الخشاب (١٩٧٢) / المرتجل في شرح الجمل، ص ٢٤٨.

(٣) جبر (١٩٨٠) / أسماء الأفعال وأسماء الأصوات، ص ١٩٦.

يَدُلُّ على الزمن بصيغته، وشأنه في ذلك شأن فعل الأمر، فهو إنما يَدُلُّ بصيغته على الطلب وحسب، وقد تُحَدِّدُهُ كلمات دالَّة على الزمن، مثل: الآن، الساعة... فإذا لم يقترن به شيء من ذلك كان مفهومه لغير الزمن الماضي بلا تحديد^(١). وقد بنى على رأيه هذا رَفَضُهُ لتقسيم النحاة لاسم الفعل زمنياً، قال: "وعلى هذا فإن الارتباط بالصيغ الفعلية الذي قَدَّمَهُ النحاة، وقَسَمُوا أسماء الأفعال بناء عليه إلى أسماء الفعل الماضي، وأخرى للفعل المضارع، وثالثة للفعل الأمر إنما هو ارتباط دلالي تفسيري، لا علاقة له بالصيغ الفعلية، وما تُؤَدِّيهِ من معنى الحدث والزمن"^(٢).

ونرى وجود دلالة هذه الألفاظ على الحدث وزمنه، ووجود دلالة لزوم فيها؛ وذلك من حيث كانت نائبة عن الفعل وقائمة مقامه، على ما قرر النحاة، قال بعضهم: "وقد أقيمت مقام الأمثلة المأخوذة من المصادر ألفاظ جعلوها اسماً لها، فأغنت عنها، وَسَدَّتْ مَسَدَهَا... فلما قويت الدلالة على الفعل هنا استجازوا أن يَتَّسِعُوا بإقامة هذه الألفاظ مقامها"^(٣).

ونرى أن هذه الدلالات الثلاث ترجع جميعاً إلى اللفظ كله، فلا ترتد واحدة إلى مادة لغوية، وأخرى إلى قالب صرفي؛ حيث لا تمايز بين مادة لغوية، وقالب صرفي؛ إذ إنه "كتلة صوتية يُعَبَّرُ بها عن معنى فعلي معين، فتلزم صيغة واحدة، ولا تتصل بها العلامات أو الضمائر"^(٤). وتثبت دلالة الحدث في اسم الفعل بثبوت دلالة اللزوم له، وتلك الدلالة التي تظهر في تَطَلُّبه لبعض المعمولات.

وتتوزع أسماء الأفعال على الأزمنة الثلاثة: الماضي، والحال، والاستقبال؛ فهي تدل عليها بلا ارتباط بقرائن السياق، أي تفيد الزمن الصرفي قبل أن تفيد الزمن السياقي الذي اكتفى بعض الدارسين بإثباته لها على ما ذكرنا آنفاً. ويثبت لاسم الصوت ما ثبت لاسم الفعل من دلالاتي الحدث والزمن دون دلالة اللزوم؛ حيث إنه "شبيه بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة"^(٥).

(١) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٢) المرجع السابق، ص ١٩٨.

(٣) الفارسي (١٩٨٢) / المسائل العسكرية، ص ١١١.

(٤) شرف الدين (١٩٨٩) صوتيات فعليات، ص ٨٣.

(٥) الفارسي (١٩٨٢) / المسائل العسكرية، ص ١١١.

ثاني عشر. الحرف

يختلف الحرف في الدلالة عن غيره من الكلم اختلافاً يقتضي تحديد طبيعة الدلالة فيه وأدوات هذه الدلالة تحقيقاً لجانبه الدلالي، وتحديدًا لاستحقاقه الانفصال في قسم خاص من أقسام الكلم.

طبيعة الدلالة في الحرف

- ورد خلاف طويل في طبيعة الدلالة في الحرف يشير العمل إليه فيما يأتي:
١. ذهب سيبويه والمبرد وكثير من النحاة إلى أن دلالة الحرف مخالفة لدلالي الاسم والفعل، قال سيبويه والمبرد عن الحرف: "جاء لمعنى، وليس باسم ولا فعل" ^(١).
 ٢. ذهب الرضي إلى اتفاق الحرف مع الاسم في الدلالة؛ حيث إن من التي تفيد الابتداء تساوي الابتداء مع ثبوت افتراق بينهما - أيضاً - قال: "فمعنى من ولفظ الابتداء سواء، إلا أن الفرق بينهما أن لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ الآخر، فيضاف ذلك المضمون إلى معنى اللفظ" ^(٢).
 ٣. ورد في الحروف "اعتبارها مُعَبَّرَةً عن النسب والروابط القائمة بين الجواهر والأعراض" ^(٣)، قال أبو البقاء:

"والصواب أن المعنى الذي وُضِعَ لَهُ الحرف سواء كان نسبة، أو مستلزماً لها هو المعين بتعيين لا يحصل في هذا الذهن إلا بذكر المتعلق - مثلاً - ليت موضوع لكل فرد معين من التميّيات التي تتعين بالمتعلقات، مثل: زيد قائم فلا بد من ذكره، وهذا معنى ما قيل: إن الحرف وضع باعتبار معنى عام هو من النسبة، والنسبة لا تَتَّعِنُ إلا بالمنسوب إليه، فما لم يُذَكَّرْ مُتَعَلِّقُ الحرف، لا يتحصل فرد من ذلك النوع، وهو مدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج. وإنما يَتَحَصَّلُ بِتَعَلُّقِهِ فَيَتَعَقَّلُ بِتَعَقُّلِهِ" ^(٤).

(١) سيبويه (١٩٧٧) / الكتاب، ج ١، ص ١٢.

(٢) الرضي (١٩٧٨) شرح الكافية، ج ٢، ص ٣٧.

(٣) محمد تقي الحكيم (١٩٦٦-١٩٦٧) / المعنى الحرفي في اللغة بين النحو والفلسفة والأصول، البحوث والمحاضرات للدورة ٢٣ لمجمع اللغة العربية، ص ٢٨٨.

(٤) الكفوي (١٢٨٧هـ) / الكليات، حرف الحاء، ٢٩١.

وقد قال بعض الدارسين عن هذا الرأي الموجود عند كثير من الأصوليين: "وهو الرأي الذي قلت: إنه يلتقي مع نتائج ما توصل إليه العمل اللغوي الحديث في الأدوات النحوية، واعتبارها دوالاً نسبة، وتجريدها من أي معنى معجمي"^(١).

ويشير العمل إلى أن طبيعة الدلالة في الحرف لا تَرِدُ على ما تَرِدُ عليه من الأسماء من قيامها في دالتين أولى مقصودة وأساسية، وثانية تابعة لها تقوم بتقويمها؛ إذ ليس إلا الدلالة على النسبة التي تقتضي طَرَفَيْنِ تقوم بنسبة أحدهما إلى الآخر.

وسائل أداء الدلالة في الحرف

سبق أن أشرنا في تحقيقه لدلالات الأقسام السابقة من الكلم إلى أن هناك من الدلالات ما يُنَاطُ بالمادة اللغوية، ومنها ما هو متعلق بقالب الكلمة الصريفي أو بلاصقة في هذه الكلمة، ومنها ما يُؤدّي ببنية الكلمة، وعند النظر فيما نيّطتُ به الدلالة التي يؤديها الحرف يَتَبَيَّنُ غيابُ المادة اللغوية والقالب الصريفي في الحرف من دلالة على ما فَصَّلَ العمل القول فيه فيما سبق؛ الأمر الذي ينفي أن يكون ما يُؤدّيهِ الحرف من دلالة عائداً على مادة لغوية أو قالب صريفي. كما أن البنية التي يَرِدُ عليها الحرف وتُنَاطُ بها الدلالة لا تؤدي الدلالة المرادة إلا في التركيب، ولذلك تُعَدُّ دلالة الحرف دلالة بنيوية؛ وذلك لارتباطها بالبنية، لا المادة اللغوية ولا بالقالب الصريفي؛ حيث ترد الحروف على بنية محددة لا على قالب صريفي، كما تُعَدُّ دلالة تركيبية لاعتمادها على التركيب، وتَوَقَّفُ وجودها عليه، وكذا تَوَقَّفُ تَحَدُّدُها من جملة الدلالات الواردة لبنية الحرف عليه. وتُعَدُّ تركيبية دلالة الحرف مُمَيِّزَةً للحرف دلالياً عن الاسم، والفعل اللذين ترد دلالتهما صرفياً لا تركيبياً.

خاتمة البحث

يُسْتَفَادُ ممَّا سبق أن العلاقة بين دلالات أقسام الكلم المختلفة تَمَثَّلُ في التصنيف الآتي:

- يقابل الحرف غيره من طوائف الكلمات المختلفة، وهذا ما كشف عنه العمل بجعل الحرف شبه كلمة، أو لاصقة تركيبية؛ فبينما تُسْتَفَادُ من طوائف الكلمات

(١) جمال الدين (١٩٨٠) البحث النحوي عند الأصوليين، ص ٢٣٨.

التي ليست حروفا دلالات مختلفة حال إفرادها، وبلا حاجة إلى تركيب ما، لا تُستَفَادُ من الحرف دلالة إلا أن يَدْخُلَ في تركيب؛ إذ ليس معنى هذا الفرق إلا أن العلاقة بين الحرف وغيره من الكلمات كالعلاقة بين اللواحق الصرفية التي لا تُفِيدُ دلالة ما إلا أن تُلصَقَ بالكلمات. وقد جعل العمل الحرف لاصقة تركيبية لا صرفية لاتخاذ موقعه مرتبطاً بعناصر التركيب؛ إذ يَتَقَدَّمُ على عناصر التركيب النحوي، أو يَتَوَسَّطُهَا، ولا يَأْخُذُ مَوْقِعَهُ مُرْتَبِطاً بأجزاء الكلمة المفردة كاللاصقة الصرفية التي ترد بالنسبة لأجزاء الكلمة سابقة، أو حشواً، أو لاصقة.

وينفي العمل أن يكون الحرف أحد أقسام ثلاثة هي الاسم، والفعل، والحرف، وذلك ليثبت الحرف قسماً مقابلاً لقسم آخر هو ما يشمل الاسم والفعل معاً؛ حيث إن العلاقة بين الاسم والفعل تَتَمَثَّلُ في تَشَابُهِمَا في أداء كل منهما للدلالة، وتخالفهما في الدلالة المؤداة نفسها؛ الأمر الذي ينفي أن يكون الحرف الذي يَدُلُّ على معنى حال إفراده طرفاً ثالثاً لهما معاً. وقد كشف عن علاقة هذه الطوائف الثلاث من الكلم بجعل الحرف قسماً مقابلاً لكل من الاسم والفعل؛ إذ يرى الكلم العربي قسمين: كلمة تكون اسماً، وفِعْلاً، وشبه كلمة، أو لاصقة تركيبية هي الحرف.

- تتوزع الكلمات، أي ما يحمل دلالة تَظْهَرُ حال إفراده دون حاجة إلى تركيب في صنفين كبيرين:

أولهما: تَتَفَقُّ أَفْرَادُهُ جميعاً في كون دلالاته الأولى عيناً مع اختلافٍ في الدلالة التي تُقَوِّمُ دلالة العين هذه، أو في الجهة التي يَتِمُّ تقويم العين على أساسها، وذلك كما سَيُلَخِّصُ العمل في تفصيله الحديث عن العلاقة بين هذه الأفراد؛ فقد جعل النحاة كل ما ترد العين فيه دلالة أولى قسماً واحداً سَمَوُهُ قسم الاسم الذي لم يقتصر على اسم العين بما فيه من اسم جمع، بل امتد ليشمل كل أسماء الأجناس العينية والمعنوية والمشتقات العاملة وغير العاملة والأعلام والضمائر الشخصية وما يُشَبِّهُهَا من اسم الإشارة، والاسم الموصول، والمبهمات.

ولم يُراعِ النحاةُ افتراقَ هذه الأصناف المختلفة من الاسم في الدلالة الثانية التي تُقَوِّمُ دلالة العين؛ إذ ترد حقيقة عينية، وحقيقة معنوية أكثر من مرة؛ إذ تَتَقَوَّمُ العين بانتمائها إلى الحقيقة المعنوية التي هي الحدث مرة، وذلك في اسم المرة، كما تَتَقَوَّمُ العين بمطابقتها للحقيقة المعنوية التي هي الحدث مرة أخرى، وذلك في المصدر واسمه ونحوهما، كما تَتَقَوَّمُ العين بمطابقتها بملابستها للحقيقة المعنوية التي هي الحدث مرة ثالثة، وذلك في المشتقات العاملة، كما تَتَقَوَّمُ العين بارتباطها بالحقيقة المعنوية التي هي الحدث على الجهة الزمانية، أو المكانية، أو الآلية مرة رابعة. وقد لا تكون الدلالة الثانية التي تُقَوَّمُ العين حقيقة عينية، كحقيقة الشجرية، ونحوها، أو حقيقة معنوية التي هي الحدث؛ إذ تَرِدُ دلالة الموقف اللغوي تَكْلَمًا، وخطابًا، وغَيْبَةً، ودلالة الإشارة، ودلالة الصلة، ترد هذه الدلالات تقويما لدلالة العين التي يُشِيرُ إليها كل من الضمير، والمخاطب، والغائب، واسم الإشارة، والاسم الموصول. وقد وَرَدَتْ أصناف للاسم مخالفة للأصناف التي ذكرها العمل في غير الدلالة الأولى؛ حيث يَتَمَيَّزُ العلم، والمبهم بدلالتهما على العين، وإشارتهما إليها فحسب كما بَيَّنَّا آنفًا. ويختلف العلم عن المبهم في استغنائه عن غير دلالة العين أصالة؛ إذ يلزم المبهم أن يستفيد الدلالة الثانية تركيبيا بعد أن تخلفت عنه معجميًا وصرفيًا؛ حيث يلزمه أن يرد بعده تمييز أو مضاف لِيُكْسِبَهُ دلالة الجنس لتقويمه من خلال الوسائل التركيبية.

ويرجع عدم مراعاة النحاة لهذه الفروق الواردة فيما سوى الدلالة الأولى للكلم حين تقسيمهم العام له؛ إذ جَعَلُوهُ ثلاثة أقسام فقط، يرجع ذلك إلى إدراكهم كون هذه الفروق فروقا ثانوية، وليست فروقا أولية. وكأنما أرادوا أن يفرقوا بين ما يَرِدُ التقابل فيه على مستوى الدلالة الأولى أولا؛ حيث أشاروا إلى وجود قسمي الاسم والفعل، ثم لم يغفلوا في تصنيفهم الاسم الفروق الواردة بين أصنافه المختلفة؛ إذ الثابت عنهم بين الطوائف المختلفة للاسم، وعدم جعلهم الاسم صنفا واحداً.

أما الصنف الثاني الذي تتوزع فيه الكلمات فهو الفعل الذي يقابل الاسم بكل أصنافه المختلفة بالدرجة نفسها؛ حيث يخلو من دلالة العين التي توجد في كل أصناف الاسم على ما بَيَّنَّا آنفًا.

وتتفقُ أصناف الفعل في وجود دلالة الحدث؛ إذا ما أُقِرَّ رأيُ الرضيِّ الذي يُثبتُ الحدث في الفعل الناقص، أو إذا جُعِلَ الحدث الوارد في خبر الناقص حدثاً للفعل الناقص نفسه اعتماداً على استلزام الفعل الناقص لخبره. ولا تخرج الخالفة عن أقسام الفعل على مستوى الدلالة؛ إذ تؤدي ما تؤديه الأفعال من حدث وزمن. كما تتفقُ أصناف الفعل المختلفة في وجود دلالة الزمن.

وإذا كنا قد أشرنا إلى أصناف الدلالة الثانية المختلفة التي تقومُ دلالة العين في قسم الاسم، فإنَّه يُشيرُ كذلك إلى اختلاف دلالة العين في الاسم؛ إذ تردُّ العين مادية محسوسة أحياناً، ومعنوية معقولة أحياناً أخرى. وذلك على التفصيل الآتي:

- اسم العين: تردُّ العين فيه محسوسة، نحو: شجرة، ونخلة.
- اسم الجنس العيني والمعنوي: تردُّ العين فيهما معنوية معقولة؛ حيث تتممُّ العين في الحقيقة المشتركة بين الأعيان المنتمية إليها في اسم الجنس العيني، وفي حقيقة الحدث في اسم الجنس المعنوي، نحو: شجرٌ، ضربٌ.
- المشتق العامل: تردُّ العين فيه مادية محسوسة، كما ترد معنوية معقولة، وذلك بحسب ما يستخدم له المشتق العامل، كما في: عاقل، من "رجل عاقل"، وواضح من "شرح واضح"؛ حيث يقع عاقل على عين مادية محسوسة هي عين الرجل، كما يقع واضح على عين معنوية معقولة هي عين الشرح.
- المنسوب: تردُّ عينه مادية محسوسة، كما في مصري من "رجل مصري"، كما ترد معنوية معقولة، كما في مصري من "إنتاج مصري".
- المشتق غير العامل: تردُّ عين اسم المكان مادية محسوسة كذلك، وكذا عين اسم الآلة، كما في: مفتاح - مثلاً - أما اسم الزمان فتد عينه معنوية معقولة.
- العلم: ترد عينه مادية محسوسة إن كان علم شخص أو علم صفة، كما في: محمد، أبو الدغفاء. وترد عينه معنوية معقولة إن كان علم جنس عيني أو معنوي، كما في أسامة الواقع علماً لحقيقة الأسدية، لا على أسد بعينه، وبرة علماً للبر:
- الضمير: تردُّ عينه إن كان ضمير متكلم مادية محسوسة فحسب، فإن كان ضمير مخاطب وردت عينه مادية محسوسة، وقد يتجاوز بخطاب الأحداث والأزمنة؛

الأمر الذي يعني ورود العين أيضا معنوية معقولة في ضمير المخاطب. أما ضمير الغائب فترد عينه مادية محسوسة كما ترد معنوية معقولة بحسب ما يعود عليه ضمير الغائب. ويشارك اسم الإشارة، والاسم الموصول ضمير الغائب في ورود العين مادية محسوسة، ومعنوية معقولة بحسب ما تُستخدَمُ له هذه الأسماء. - المبهم: تَرُدُّ عينه مادية محسوسة، ومعنوية معقولة بحسب ما يستخدم له المبهم.

المبحث الثاني: الدلالة الصرفية الثانوية (دلالة التصريف)

يعرض هذا المبحث الدلالات التصريفية التي تثبت لأقسام الكلم. وذلك كالعدد والنوع والتعيين... إلخ. وسوف يقف مع كل قسم من أقسام الكلم بقدر ما يحتاج من البيان والتفصيل.

أولاً. اسم العين

يرد العدد فيه على سبيل الأفراد إلا أن يستفيد التثنية، أو الجمع من الطرق الصرفية؛ إذ يلزمه لاكتساب معنى الجمع أن تَتَغَيَّرَ صيغة مفرد^(١)، أو أن تلحق به اللواصق فإنه يستفيد معنى الجمع صرفياً من أمور: "الأول الكواسع... لنندل على جمع المذكر العاقل نكسع المفرد بواو مضموم ما قبلها، ونون مفتوحة في حالة المفرد، وبياء مكسور ما قبلها، ونون مفتوحة في حال النصب والجر. ونُدُلُّ على جَمْعِ المؤنث بكسع المفرد بألف وتاء... الثاني الأبنية، وقد عُنِيَ الدرس اللغوي منذ سيبويه بحصر الأبنية الدالة على ما فوق اثنين أو اثنتين بتغيير في المفرد"^(٢).

أما النوع فيرد بحالتي التذكير والتأنيث في اسم العين؛ إذ تَرُدُّ بَعْضُ أسماء الأعيان مُذَكَّرَةً حقيقة، نحو: رجل، وفتى، ويرد بعضها مُذَكَّرًا مجازًا، نحو: جبل، ورمح، كما يرد في بعض أسماء الأعيان التأنيث الحقيقي، نحو: جارية، وفرس. ويرد التأنيث المجازي في بعض أسماء الأعيان كذلك، نحو: عين، ونفس. وقد خَصَّصَ كثيرٌ من اللغويين العرب بعض مؤلفاتهم لدراسة ظاهرة التذكير والتأنيث، واهْتَمُّوا عَلَى الْأَخْصِّ بالمؤنثات السماعية^(٣) التي ترد في أسماء الأعيان

(١) عبد المنعم سيد عبد العال (١٩٧٧) جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية، القاهرة: مكتبة الخانجي، ص ٣٤.

(٢) عبادة، أسماء الجموع في القرآن الكريم، ص ٥.

(٣) محمد الخال (١٩٦٦) "مقدمة المؤنثات السماعية"، مجلة المجمع العلمي مج ١٣، ص ٣١١.

بدون أن تلحقها علامة تأنيث تكشف عن نوعها الذي يَرى فريق من الدارسين أن التفريق بين طرفيه كان يَتِمُّ بِوَقْفِ بعض المواد اللغوية على التذكير والبعض الآخر على التأنيث. يُشِيرُ بَعْضُ هذا الفريق إلى أنه "تَدُلُّ مقارنة اللغات السامية - مثلاً - على أن الساميين القدامى كانوا يُفَرِّقُونَ بين المذكر والمؤنث في اللغة لا بوسيلة نحوية، ولكن بكلمة للمذكر، وكلمة أخرى من أصل آخر للمؤنث"^(١).

ثانياً. اسم الجمع

أَكْثَرَ النحاة من مناقشة مدلوله الذي يتردد بين الإفراد، والجمع، كما قرر بعض المستشرقين في أسماء الجموع؛ فإن "معناها بين معنى الجمع ومعنى المفرد؛ فهي تشبه الجمع في أنه يُعَبَّرُ بها عن غير واحد من الأفراد، وتُشَبِّهُ المفرد في أن القوم - مثلاً - وإن احتوى على عددٍ كثير من الناس، فهو فرد يُمَيِّزُ عن غيره؛ ولذلك يمكن جمعه"^(٢). وقد فَسَّرَ بعضهم علاقة اسم الجمع بجمع التكسير تفسيراً تاريخياً، قال: "وقد نشأ الجمع في اللغات الهند أوروبية من مفرد هو اسم الجمع، وكذلك نشأت الجموع السامية أيضاً من مثل هذا المفرد"^(٣).

ويعني هذا التفسير التاريخي عدة أمور هي:

١. افتقاد اللغة في فترة ما قبل استخدام الأدوات الصرفية كأدوات أداء الجمع ونحوه للمعاني التصريفية.
٢. تضاعف المواد اللغوية في أصولها القديمة تبعاً لغياب المعاني التصريفية؛ إذ معنى غياب الجمع صرفياً ضرورة استخدام مواد لغوية مماثلة للمواد اللغوية المستعملة للمفرد لتخصيصها بالجمع، وهذا أمر ينفي الاقتصاد في استخدام المواد اللغوية.
٣. غياب التنظيم عن اللغة في فترة ما قبل استعمال الأدوات الصرفية للتعبير عن بعض المعاني؛ حيث تُحَافِظُ اللواصق والقوالب الصرفية على اشتراك الكلمات المتفقة في قدر من دلالتها، وتراعي اختلافهما في قدر آخر، وذلك كما في رجل

(١) محمد وجيه تكريتي (١٩٨٨) مقدمته للأسماء المؤنثة السماعية للرازي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ٢٥ع، ص ٢٤٣.

(٢) برجشتراسر (١٩٨٢) التطور النحوي للغة العربية، ص ١٠٦ - ١٠٧.

(٣) بروكلمان (١٩٧٧) فقه اللغات السامية، ص ٩٦.

ورجلين اللتين اتفقتا في دلالة العين، واختلفتا في عدد هذه العين؛ حيث جاء مفرداً في الأولى، ومثنى في الثانية، وحافظت اللاصقة على ما اتفقتا فيه من دلالة، كما قام غياب اللاصقة في الأولى، وحضورها في الثانية بالكشف عما بينهما من تخالف في الدلالة. ويُمكنُ تصوُّرُ انتظام اللغة باستخدام المعاني التصريفية من خلال تحديد علاقة المعاني التصريفية، وعلاقتها بالنظام الصرفي؛ "فإذا تصوَّرْنَا النظام الصرفي في صورة جدول تتشابه فيه العلاقات والمقابلات، فإن هذا النوع من المباني سيمثِّلُ البعد الرأسي لهذا الجدول أما المباني التصريفية، أي المباني التي يَتِمُّ التصريف على أساسها، كالمتكلم وفرعيه، والمفرد وفرعيه، وكالمذكر والمؤنث، والمعرفة والنكرة؛ فهي التي تُمثِّلُ البعد الأفقي لجدول النظام الصرفي"^(١).

٤. أنَّ تطور اللغة يسير نحو التنظيم، تبدأ اللغة ساذجة خُلُوًّا من كل نظام، ثمَّ تتطوَّرُ بعد ذلك، فتُعَرِّفُ القوالب، واللواصق، كما تعرف الأنماط والنماذج ممَّا يساعدها على اختزال موادها اللغوية.

والحق أن الحديث عن الأصول القديمة للغة يعتمد في جانب كبير منه على التجوُّز؛ إذ هو في أفضل أحواله استقراء ناقص؛ فالمادة التي تقع تحت الدرس لا تُمثِّلُ كثيراً بالنسبة لما كان موجوداً، كما أنها تفتقد المسرح اللغوي الذي يتوافر لحاضر اللغات، وهو أمر إن تُحدِّثَ فيه، أو بُحِثَ رُوعِي ما يشتمل عليه من افتراض وتصوير غايته التقريب، أو التفسير.

ويحتاج هذا الافتراض إلى دراسة تطور اللغات واللهجات ليُوقَفَ على الطريق

التي تسير فيها: هل هي طريق التنظيم أم طريق التخلص من الأنظمة؟

على أن الذي يرى العمل أن يكتفي به هو القول بأن ورود اسم الجمع يعني تعدد الأنظمة في اللغة العربية؛ إذ تُعبِّرُ اللغة عن الجمع صرفياً باللواصق، أو القوالب كما في محمدون، وخديجات، وكُتُب، وتُعبِّرُ عنه معجمياً فقط بتخصيص مادة لغوية تشير إليه كما في نساء التي تفيد المادة اللغوية لها الدلالة على أكثر من امرأتين. وتُعبِّرُ عن الجمع صرفياً مرة، ومعجمياً مرة أخرى كما في رجال وقوم للدلالة على أكثر من رجلين.

(١) حسان (١٩٧٣) // اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٨٣.

إن عدم ورود كواسع الجمع أو أبنيته في اسم الجمع ينفي كونه جمعا على المستوى الصرفي، وهو في نظر العمل مفرد صرفياً وضع لشيء واحد أجزاؤه متماثلة، وليس لشيء له أجزاء متباينة؛ وذلك الذي يجعله جمعا معجمياً لا صرفياً. وقد قام بعض العلماء بذكر طرف غير قليل من اسم العين الذي يقع على عين ذات أجزاء متماثلة، أي الذي يمثل اسم الجمع، أو اسم الجماعات التي منها جماعات الفرسان^(١).

ونشير إلى علاقة اسم الجمع بالمفرد الذي يُذكر له من لفظه أو من غير لفظه تأكيداً لغياب المعنى التصريفي "الجمع" عنه، وقيام معنى الجمع معجمياً فقط، وذلك من خلال كلام الأشموني الذي استطاع أن يلمس اختلاف العلاقة بين قوم، ورجل، عن العلاقة بين رجال، ورجل. وقد عبر بدقة واقتدار يكشفان قدر الجهد المبذول في نقل العلوم العربية بدقة اللغة فقد رأى - رحمه الله - أن العلاقة بين اسم الجمع والآحاد كما في قوم، ورجل علاقة مُسمًى بجزئه، وذلك على خلاف الجمع، الذي تُمثّل علاقته بالمفرد علاقة عددية؛ إذ العين واحدة في رجال، ورجل، وليس ثمة من فرق أكثر من أن العدد في الأولى جمع وفي الثانية مفرد. يقول عن علاقة اسم الجمع بالآحاد حين تحديده لاسم الجمع بأنه "ما يكون موضوعاً لمجموع الآحاد دالاً عليه دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه"^(٢). ويعني ذلك انتباهه إلى مخالفة العين في اسم الجمع، نحو: قوم للعين في الواحد الذي يمثل جزءاً من العين الأولى، وهي رجل، وذلك بخلاف الجمع ومفرده، نحو: رجال ورجل؛ حيث يتفقان في العين. ويعني كذلك انتباهه إلى اتفاق اسم الجمع، نحو: قوم مع الواحد الذي يمثل جزءاً منه وهو رجل في دلالة العدد؛ حيث إنهما مفردان على المستوى الصرفي، وذلك بخلاف الجمع ومفرده اللذين يختلفان عدداً.

ويعني ما سبق أن اسم الجمع ترد دلالاته التصريفية الخاصة بالعدد على الأفراد ما لم تتصل به لاصقة تشبیه، أو يوضع في قالب من قوالب الجمع، وذلك على ما سيتضح حين بحث علاقته بالقيم الصرفية، وهو بذلك يوافق اسم العين الذي

(١) حسان (١٩٧٣) اللغة العربية، ص ٨٣.

(٢) الأشموني، (١٩٥٥) شرحه على ألفية ابن مالك، ج ٤، ص ١٥٣.

رأينا أن اسم الجمع نوع منه في الدلالة التصريفية، مثلما يوافق في الدلالة الصرفية الأساسية.

ثالثاً. اسم الجنس العيني

تُردُّ دلالة العدد في اسم الجنس العيني بنوعيه الإفرادي والجمعي، نحو: ماء، تمر على سبيل الأفراد؛ إذ يرى العمل أن اسم الجنس العيني يقع على الحقيقة المشتركة بين الأفراد التي تنتمي إليها بوصفها عيناً، ولا يُعدُّ اسم الجنس العيني الجمعي جمعاً لذي التاء أو الياء المشددة. وقد نفى بعض النحاة كون اسم الجنس العيني الجمعي جمعاً لذي التاء، أو الياء المشددة، قال: "ليس ذو التاء، ولا ذو الياء مفردين لاسم"^(١). ويرجع ذلك إلى أن ذا التاء، أو الياء المشددة يشير إلى غير ما يشير إليه اسم الجنس العيني الجمعي؛ حيث يشير إلى الفرد المنتمي إلى الحقيقة على حين يشير اسم الجنس العيني الجمعي إلى الحقيقة نفسها، أي إن وظيفة التاء المشددة هي نقل الدلالة من عين الحقيقة المعنوية إلى العين المادية المحسوسة المنتمية إلى عين الحقيقة.

رابعاً. اسم الجنس المعنوي وأقسامه

يرد العدد في اسم الجنس المعنوي على سبيل الأفراد، وليس على سبيل الجمع الذي يظن من ظاهر العلاقة بين اسم الجنس المعنوي (المصدر) واسم المرة، نحو: ضَرْبٌ وضَرْبَةٌ. ويرجع الأفراد في اسم الجنس المعنوي إلى أن العين هي حقيقة الحدث كلها، وينتفي كون اسم الجنس المعنوي جمعاً لاسم المرة بانتفاء توحيد العينين اللتين يشيران إليهما؛ حيث يشير اسم الجنس المعنوي إلى حقيقة الحدث، على حين يشير اسم المرة إلى العين المعنوية، التي تنتمي إلى حقيقة الحدث. ويعني ذلك أن وظيفة التاء حين تدخل اسم الجنس المعنوي نقل الدلالة من عين إلى أخرى. ويرد العدد في المصدر الميمي على سبيل الأفراد كما يرد في المصدر العام الذي لا يختلف عنه دلاليّاً في شيء.

(١) الرضي (١٩٧٨) شرح الكافية، ج٢، ص٣٦٦.

ويرد العدد في اسم المصدر على سبيل الأفراد كما يرد في المصدر الذي هو اسم الجنس المعنوي؛ إذ يقع اسم المصدر على حقيقة الحدث كلها، كما يقع اسم الجنس المعنوي عليها؛ فكل ما بينهما من فرق هو ثبوت أحد المعاني الزائدة في المصدر الذي له اسم مصدر، لا في اسم المصدر الذي يرد من الفعل غير الثلاثي بعد حذف الحروف الزائدة التي يعني عدم الاحتفاظ بها عند صياغته عدم الاحتفاظ بالمعاني الزائدة، التي تناط بالحروف الزائدة؛ فاسم المصدر يرد من الأفعال الزائدة بعد حذف الحروف الزائدة لغير الثلاثي بوزن الثلاثي، كالوضوء والغسل. ويرد المصدر العلم مفردا بوقوعه على حقيقة الحدث كلها بصفتها عيناً، أي إنه مفرد كما أن اسم الجنس المعنوي مفرد؛ إذ ليس بينهما من فرق في الدلالة التصريفية إلا في وروده معرفة بالعلمية، وورود اسم الجنس المعنوي نكرة إلا أن يلحقه تعريف بأل أو بإضافة.

أما اسم المرة الذي رآه العمل اسم عين معنوية، فإن العدد يرد فيه على سبيل الأفراد، حيث يشير إلى العين المفردة التي تنتمي إلى الحدث، وتتم تشيته، وجمعه بلاصقتي التشية، والجمع؛ إذ يقال في تشيته وجمعه: ضربتان، ضربات. ولا يمثل اسم الجنس المعنوي جمعا له على ما بيّنّا في مناقشتنا لدلالة العدد في اسم الجنس المعنوي، ويدلُّ على أن اسم الجنس المعنوي ليس جمعا لاسم المرة وقوعه عليها كما يقع على المرتين والمرات، قال بعض الصرفيين: "المصدر يدلُّ على جنس الفعل يتناول المرة، والمرتين، والمرات، وجميع أنواعه"^(١).

أما اسم الهيئة فهو مفرد، بدليل قبوله التشية، والجمع؛ فلو كان جمعا لما تُثِّي، وُجُمِعَ.

وقد خرجت الفروق الواردة بين نوعي المصدر الصريح، والمؤول التي رصدها بعض العلماء عن دائرتي الداليتين الصرفية الأساسية والثانوية. ويُعدُّ ذلك من الفروق التركيبية بينهما، كما رأت بعض الدراسات، قالت: "وقد ذكر بعض النحاة فروقا دلالية، وأخرى تركيبية"^(٢). قال ابن القيم عن هذه الفروق:

(١) ابن القيم (١٩٧٢) بدائع/الفوائد، ج ١، تحقيق محمود غانم غيث، القاهرة: مكتبة القاهرة، طبعة ثانية عن طبعة إدارة الطباعة المنيرية، ص ١٠٤.

(٢) محمد إبراهيم عبادة (١٩٨٤) المركب الإضافي بين الأصل والفرع، سلسلة دراسات لغوية: الإسكندرية: منشأة المعارف، ص ٢٧.

"وفي دخول أن على الفعل دون الاكتفاء بالمصدر ثلاث فوائد:

إحداها - أن المصدر قد يكون فيما مضى، وفيما هو آت، وليس في صيغته ما يدلُّ عليه فجاءوا بلفظ الفعل المشتق منه مع "أن" ليجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان.

الثانية - أن "أن" تدل على إمكان الفعل دون الوجوب والاستحالة.

الثالثة - أنها تدل على مجرد معنى الحدث دون احتمال معنى زائد عليها: ففيها تحصيل من الإشكال وتخليص من شوائب الإجمال، ببيانه: أنك إذا قلت "كرهت خروجك" و"أعجبتني قدومك" احتمل الكلام معاني منها: أن يكون نفس القدوم هو المعجب لك دون صفة من صفاته وهيئاته، وإن كان لا يوصف، في الحقيقة، بصفات، ولكنها عبارة عن الكيفيات، واحتمل أيضا أنك تريد أنه أعجبك سرعته، أو بطؤه، أو حالة من حالاته، فإذا قلت: أعجبتني أن قدمت كانت "أن" على الفعل بمنزلة الطبائع. الصواب من عوارض الإجماليات المتصورة في الأذهان"^(١).

وأضاف أبو حيان فرقاً رابعاً قال: "والفرق بين صريح المصدر وأن في نحو: "عجبت من انطلاقك"، و"عجبت من أنك منطلق" أن المصدر لا دليل فيه على التحقق والوقوع وأن تدل عليهما"^(٢).

وتفسير هذه الفروق الدلالة بما يأتي:

- رجوع دلالة الزمن الموجودة في المصدر المؤول لا الصريح إلى الفعل الموجود في التركيب المحول إلى مصدر، ويمكن أن يُستفاد الزمن مع المصدر صريحا ومؤولاً نحوياً من خلال تعليق ظرف زمان كما في "يسعدني حضورك صباحاً" و"يسعدني أن تحضر صباحاً"، أي إن الزمن الممتع في المصدر الصريح هو ذلك الزمن المستفاد صرفياً من قالب الفعل الوارد في التركيب المحول مصدرًا.

- رجوع دلالة الإمكان المستفاد مع المصدر المؤول، لا الصريح الذي يقضي بالوجوب إلى دلالة الاستقبال التي يُشعرُ بها الحرف المصدرى؛ فالاحتمال قرين الاستقبال في العربية.

(١) ابن القيم (١٩٧٢) بدائع الفوائد، ج ١، ص ١٠٤.

(٢) أبو حيان (١٩٨٩) ارتشاف الضرب، ج ١، ص ٥١٨.

وقد مثَّلَ بعض الدارسين لهذا الفرق، قال "الدلالة على أن حصول الفعل جائز لا واجب، نحو: ظهر أن يسافر إبراهيم، فالسفر هنا جائز، ولو قلنا: ظهر سفر إبراهيم لساغ أن يسبق إلى بعض الأذهان أن هذا واجب^(١).

- رجوع دلالة التأكيد في المصدر المؤول من أن وجملتها دون غيره مما يؤول الحروف إلى أخرى، ودون المصدر الصريح إلى وجود أن التي تفيد التأكيد بخلاف غيره من المؤول لحروف أخرى، ومن الصريح.

إن اختلاف الدلالة بين المصدر صريحا ومؤولاً لا يمس الدلالة الصرفية الأساسية، كما يرجع إلى الصياغة؛ إذ الصريح هو (حدث) والثاني: حرف مصدري + جملة اسمية أو فعلية.

خامسا . الصفة (المشتق العامل)

ترد لدلالة (الحدث) في الصفة حالات مختلفة باختلاف أقسامها؛ حيث تثبت دلالة الحدث على سبيل التجدد، والحدوث في بعض الأقسام، وتثبت كذلك على سبيل اللزوم، والثبوت، والدوام في بعض آخر من الأقسام، وتثبت - كذلك - على جهة المبالغة في بعض ثالث، وتثبت على جهة التفضيل في أحد أقسام الصفة. ويجعل هذا الأمر هذه الدلالات أشبه بتصريفات دلالة الحدث، وأقرب إلى أن تكون حالات لها.

ونرى أن دلالتى الحدث والثبوت ترجعان إلى المادة اللغوية؛ إذ إن المواد اللغوية تتوزع على هاتين الدالتين، فيخص بعضها الأحداث المتجددة، ويخص البعض الآخر الأحداث الثابتة التي هي صفات وأحوال، أي يكون من شأن بعض المواد اللغوية الخاصة بالأحداث أن ترد معها دلالة التجدد، والحدوث، ويكون من شأن بعضها الآخر من المواد اللغوية الخاصة بالأحداث أن ترد معها دلالة الحدث، والتجدد هي التي يصاغ منها "الفعل العلاجي الذي يحتاج حدوثه إلى تحريك عضو، كالضرب والشتم^(٢)، وأن المواد اللغوية التي ترد معها دلالة الثبوت هي جزء من المواد اللغوية

(١) عباس حسن (١٩٨١) / النحو الوافي، ج ١، مصر: دار المعارف، ط ٧، ص ٤١٧ - ٤١٨.

(٢) السيد الشريف الجرجاني (١٩٧١) / التعريفات، تونس: الدار التونسية للنشر، ص ٩٠.

التي يصاغ منها الفعل غير العلاجي، وهو الجزء الذي يرد منه الفعل الذي لا يتعدى بدون حرف جر، أو به إلا أن يضمن فعلاً آخر، وهو الذي قال فيه بعضهم: "ومن علامته أيضاً أن يَدُلَّ على سَجِيَّةٍ، وهو ما ليس حركة جنس من وصف ملازم. نحو جبن وشجع^(١)، ولا يَتَعَدَّى الفعل المصوغ من هذه المواد اللغوية لدلالته على صفة تلازم فاعلها، ولا تتجاوز إلى غيره؛ فليس لها مفعول به تصل إليه بلا حرف جر، أو به. فإذا أريد تعديّة أفعال هذه المواد اللغوية إلى المفعول به بحرف جر، لزم تضمينها معنى فعل آخر من مادة لغوية يرد فعلها علاجياً، أي من مادة لغوية ترد معها دلالة الحدث والتجدد. وهو أمر يظهر في جَبْنٍ وشَجَعٍ حين يستخدمان على النحو الوارد في جبن الرجل من الأسد وشجع الرجل لعدوه؛ إذ هما في معنى الفعلين خاف وتجرأ اللذين يعدان فعلين علاجيّين؛ إذ إن مادتيهما اللغوية لا تدلان على سجية؛ الأمر الذي ينفي ورود دلالة الثبوت لها، وينفي ضرورة عدم تعديها إلى مفعول به بلا حرف جر أو به.

ونرى - بناء على ما سبق - أن دلالة التجدد والحدوث تثبت في أقسام الصفة التي تصاغ من المادة اللغوية غير الدالة على سجية، التي تُعَدُّ جزءاً من المواد اللغوية غير العلاجية، وتتنفي ممّا تقتصر صياغته على المواد اللغوية الخاصة بالسجاياء، والألوان، وغيرها ممّا يستلزم الثبوت، وتثبت دلالة الثبوت لما يصاغ من المواد اللغوية الخاصة بالسجاياء، والألوان، والعيوب، والحلى التي تستلزم الثبوت - كما أشرنا - من أقسام الصفة، وتتنفي عما لا يصاغ من هذه المواد اللغوية من أقسام الصفة.

ويعني ما نراه أن دلالة التجدد، والحدوث ليست مقصورة على اسم الفعل بل ترد في غيره من أقسام الصفة إلا الصفة المشبهة التي لا تصاغ من المواد اللغوية العلاجية التي يرد منها الفعل المتعدي، بل تقتصر على المواد اللغوية الخاصة بالسجاياء، والألوان، والعيوب، والحلى، تلك المواد التي يثبت مع دلالتها الثبوت أي إن التجدد، والحدوث يثبت مع صيغ المبالغة، واسم المفعول، واسم التفضيل، كما يثبت مع اسم الفاعل؛ لصياغة هذه الأقسام من المواد اللغوية الخاصة بالأفعال العلاجية التي تكون متعديّة والتي يثبت لدلالاتها التجدد: والحدوث.

(١) السباطي (١٩٨٨) فتح الحي القيوم بشرح روضة الفهوم، ص ٥٦.

ويرجع عدم نص النحاة على ورود التجدد والحدوث في غير اسم الفاعل من أقسام الصفة إلى أن اسم الفاعل هو الذي يحتاج إلى النص على وجودها فيه؛ إذ إن من قوالب الصفة المشبهة ما يشبهه، فلا يتميز اسم الفاعل عن الصفة المشبهة حال تشابه قالب الصريفي إلا بلزوم اسم الفاعل للتجدد والحدوث، واختصاص الصفة المشبهة دونه بالثبوت. ويؤكد ارتباط دلالة الحدث في اسم الفاعل بطبيعة مادته اللغوية من حيث ورودها سجية ونحوها، أو ورودها علاجية أن ما يرد اسم فاعل دالاً على التجدد والحدوث من المواد اللغوية الخاصة بالسجاية، إنما يرد بعد أن ضمنت معاني غيرها مما يدلُّ على العلاج، يقول بعض الدارسين عن الصفة المشبهة: "قد تحول في الثلاثي إلى زنة فاعل إذا أريد بها الحدث، نحو: زيد شجاع أمس، وشارف غداً، وحاسن وجهه لاستعمال الأغذية الجيدة والنظافة، مثلاً"^(١).

وقد نص النحاة على ورود الثبوت في الصفة المشبهة لا غيرها من أقسام الصفة التي تثبت فيها؛ لاحتياج الصفة المشبهة إلى فصلها عن اسم الفاعل دليلاً حين يشتركان في قالب الصريفي.

وقد سكت النحاة عن ورود الثبوت في اسم المفعول، واسم التفضيل؛ لظهور افتراقهما عمّا لا تثبت فيه دلالة الثبوت، وإنما عكسها، وهو اسم الفاعل، وصيغ المبالغة على جهة فاعلية العين له مع زيادة المبالغة في صيغة المبالغة عن اسم الفاعل، على حين يثبت على جهة المفعولية مع اسم المفعول، كما يثبت مع اسم التفضيل على إيراد المقارنة، وهي جوانب دلالية تميز اسم المفعول، واسم التفضيل عن غيرهما، مثلما تميزها قوالبها الصرفية؛ فلا يحتاج الأمر معهما إلى إثبات دلالة ثبوت، أو تجدد لهما حتى يمتاز بوحدة منهما عن غيرهما من الأقسام.

ولم يناقش النحاة موقف اسمي المفعول والتفضيل من التجدد والثبوت؛ لأن التجدد أو الحدث المستفاد في اسمي المفعول، والتفضيل - على حد سواء - ليس فاصلاً لهما عن غيرهما من الأقسام.

(١) البكري (١٩٨٨) تحقيقه لفتح الحي القيوم بشرح روضة الفهوم، ضمن كتاب "رسالتان في علم الصرف"، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ص ٥٦.

ونشير أخيراً إلى أن صيغة المبالغة لا ترد فيها دلالة الثبوت، مثل اسم الفاعل الذي لا ترد فيه؛ لمشاركتها إياه في المواد اللغوية نفسها؛ إذ هي "ما حُولَ من فاعل، وصيغ المبالغة ترجع عند التحقيق إلى الصفة المشبهة لأن الإكثار من الفعل والمبالغة فيه يجعلانه كالصفة الراسخة في النفس"^(١).

وتخص دلالة التفضيل اسم التفضيل، كما تخص دلالة المبالغة صيغ المبالغة، وذلك بشرط ألا يخرج اسم التفضيل عما وضع له ذلك الخروج، الذي قالت عنه بعض الدراسات: لا يرد "باسم التفضيل معنى الموازنة والمفاضلة، ولا يلمح إليه، وذلك كثير في آي الكتاب الحكيم. مثال ذلك قوله تعالى ﴿ذَلِكُمْ أَزْكَى لَكُمْ﴾^(٢) ونحو ذلك مما لا يصح أن تقدر فيه الموازنة، ولا يقصد إليها، بل كأن المقصود في هذا الأسلوب هو استيعاب الصفة، واستغراقها في أعلى مراتبها، وأسمى درجاتها"^(٣). وترجع هذه الدلالة إلى القالب الخاص باسم التفضيل؛ إذ هي تثبت بثبوتها. كما تتخلف بتخلفه. ولا يخفى كون الكلمات التي تثبت فيها دلالة التفضيل مما ليست على وزن أفعل متطورة عن قالب التفضيل، وذلك نحو حب المستخدمة للتفضيل في قول الشاعر: "وحب شيء إلى الإنسان ما منعا"^(٤). وكما في "خير" المستخدمة للتفضيل في قول الشاعر: بلال خير الناس وابن الأخير^(٥)، وفي "شر"

(١) الأنطاكي (١٩٨٣) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ج ١، ص ٢٤٢.

(٢) البقرة (٢٣٢).

(٣) أحمد عبدالستار الجواري (١٩٨٧) "أسلوب التفضيل في القرآن الكريم"، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٣٨،

ج ١، ص ٩ - ١٠.

(٤) الأحوص (١٩٧٠) شعر الأحوص الأنصاري، جمع وتحقيق عادل سليمان جمال، مصر: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ص ١٥٣، وصدده: وزادني كلما في الحب أن منعت. وقد ورد قالب التفضيل في لفظ "حَبُّ" على أصله في بعض روايات البيت: ممّا يُؤكِّدُ كون اللفظ مُحَوَّلاً عن قالب التفضيل؛ فقد ذكر ابن عبدربه همزة (أحب)، ورواه كذا (قد زاده كلفنا في الحب إذ منعت أحب شيء إلى الإنسان ما منعا). ابن عبدربه (١٩٧١) العقد الفريد، ج ٣، تحقيق أحمد أمين وزميله، مصر: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط ٢، ص ٣٠٦، كما رواه النويري = كذا: وزادني شغفا بالحب أن منعت أحب شيء إلى الإنسان ما منعا. النويري (١٩٢٤) نهاية الأرب في فنون الأدب، السفر الثاني، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ص ١٤٧.

(٥) نسبه القرطبي لرؤية القرطبي (١٩٦٥) الجامع لأحكام القرآن، ج ١٧، تحقيق أحمد عبدالعليم البردوني، القاهرة: مطبعة دار الكتب، ص ١٣٩، وما في ديوان رؤية قوله: (يا قاسم وابن الأخير). رؤية (١٩٨٠) الديوان ضمن مجموعة أشعار العرب، ص ٦٢. وقد قال الشنقيطي عنه: "ولم أعثر على قائل هذا البيت، ولا تتمته. الشنقيطي (١٩٨٣) الدرر اللوامع على همع اللوامع، ج ٦، ص ٢٦٥.

المخالفة لأصلها الوارد في قراءة بعضهم لقوله - تعالى ﴿ سَيَعْمُونَ غَدًا مِّنَ الْكَذَّابِ الْأَشْرِ ﴾^(١) والواردة في كثير من آيات القرآن الكريم.

ويتمثل تطور هذه الكلمات عن قالب التفضيل أفعال في ورود إعلالين فيها:

أولهما: إسكان العين بعد فتحها، حيث صارت أَخِيرَ أَخِيرَ.

الثاني: حذف الهمزة الذي صير الكلمة إلى خَيْر. ولا يثبت قالب التعجب الذي هو أفعال دلالة التفضيل، مع مشابهته لقالب التفضيل؛ لافتراقه عن قالب في أحد الوجوه، وهو بناؤه على الفتح مرة، وبناؤه على السكون مرة أخرى؛ الأمر الذي يعني فعليته، كما قضت بعض الدراسات بذلك، بعد أن جمعت علل قول النحاة بفعليته^(٢). ويعني كونه قالباً فعلياً مخالفته لقالب التفضيل الذي يُعدُّ أحد القوالب الاسمية، كما يعني عدم أدائه لدلالة التفضيل المنوطة بهذا القالب الاسمي.

سادساً. العلم

يتميز العلم بدلالة تصريفية تفصله عن غيره من أقسام الاسم الفرعية، تلك هي دلالة التعريف التي لا يكتسبها العلم من لاصقة أل التصريفية. ولا من طريق الإضافة التركيبية، وإنما توجد فيه من أصل الوضع، أي إنها دلالة وضعية غير مكتسبة؛ إذ ترد نتيجة ورود العلم تمييزاً بين الأعيان، أي نتيجة وقوع العلم على الشيء وقوعاً مميزاً له عن غيره. ويعني ذلك أن الكلمات التي تنتمي إلى قسم العلم تستفيد التعريف بمجرد انتمائها إلى قسم العلم.

ويمثل ورود العلم والاسم المحلى بأل المعرفة والاسم المضاف إلى معرفة إضافة محضة، والضمير تعددا للطرق اللغوية التي تؤدي دلالة واحدة هي دلالة التعريف. ويلزم المتكلم حين يختار من طرق أداء التعريف:

١. اتفاق معرفتهما (المتكلم والمخاطب) بها.

٢. علمه بمعرفة المدلول.

(١) سورة القمر (٢٦)، والقراءة لأبي قلابة. الطوسي (١٩٦٣) البيان في تفسير القرآن، مج٩، تحقيق أحمد حبيب قصر العاملي، النجف: مطبعة النعمان، ص٤٥٣. الطبرسي (١٩٧٥) مجمع البيان في تفسير القرآن، ج٩، القاهرة: دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، ص٣٥٤.

(٢) عبدالحليم المرصفي (١٩٧٨) من صيغ وأوزان العربية "أفعل"، ص٢٩

٣. استخدام ما يعلم أن المخاطب يعرف المدلول به من الألفاظ، سواء كان ضميراً أو موصولاً^(١)؛ إذ لا يجوز للمتكلم أن يتخذ طريق التعريف بالعلمية قبل أن يكون معروفاً للمخاطب، وأن يعرف المتكلم بمعرفة المخاطب لها.

وقد قام الدرس البلاغي برصد القيم البلاغية لكل طريق من طرق التعريف. وذلك كما فعل الإمام عبدالقاهر في تعرضه للوجوه التي ترد للاسم المحلى بأل؛ حيث عدّ من ذلك ثلاثة أوجه بلاغية^(٢)، وقد ربط الدرس البلاغي بين التعريف والمواقع النحوية عن تعريف المسند إليه، وتعريف المسند^(٣).

سابعاً. الضمير

تَرَدُّ في ضمير الشخص دلالات تصريفية تتعلق بدلالاته الأولى، وهي العين، تَمَثَّلُ هذه الدلالات في العدد، والنوع، والتعريف الذي يُعَدُّ دلالة "لفظية وضعية" إذ تتميز الكلمات التي تنتمي إلى قسم الضمير الذي يُعَدُّ ضمير الشخص جزءاً منه، بالتعريف، لا لشيء إلا لانتمائها إلى هذا القسم، أما دلالتا العدد، والنوع، فهما منوطتان بأجر من ضمير الشخص لا بالضمير كله؛ إذ تستفاد التثنية في ضمير المخاطب - مثلاً - من "ما"، وتستفاد دلالة الجمع مع دلالة التذكير من المبهم، وتستفاد دلالة الجمع مع دلالة التأنيث من النون المشددة، ولا تُعَدُّ هذه الأجزاء لواصق للضمير؛ لتغير بنية الضمير بدخولها؛ إذ يتحول الفتح في المخاطب المذكر "أنت" إلى ضم عند التثنية، والجمع في "أنثما" و"أنتم"، كما يتحول الكسر في المخاطبة المؤنثة "أنت" إلى ضم عند التثنية، والجمع في "أنتما - أنتن". ولو كانت هذه الحروف لواصق لما تَغَيَّرَتْ بنية الضمير بدخولها، كما لا تَتَغَيَّرُ بنية الكلمة بدخول "أل"، أو علامات التثنية، والجمع التي تُعَدُّ من اللواصق. وقد تستفاد دلالة الجمع من استخدام بنية أخرى للضمير مخالفة لبنيته حال الإفراد، كما في "نحن" التي تخالف بنية "أنا".

(١) محمد عبدالعزيز عبدالدايم (١٩٨٧) *قرينة التعيين في النحو العربي*، القاهرة: رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ق ١٣.

(٢) الجرجاني (١٩٨٤) *دلائل الإعجاز*، ص ١٧٩ - ١٨٢.

(٣) محمد بن علي الجرجاني (١٩٨٢) *الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة*، تحقيق عبدالقادر حسين، القاهرة: مكتبة نهضة مصر، ص ٣٦ - ٤١.

وترد هذه الدلالات التصريفية الثلاث في ضمير الإشارة، والضمير الموصول، على نحو ما ترد عليه ضمير الشخص؛ حيث يرد التعريف دلالة لفظية وضعية منوطة بلفظ الضمير كله، على حين ترد دلالتا العدد والنوع منوطتين بأجزاء في بنية الضمير تشبه اللواصق، ولا تُعدّ منها لتغير بنية الضمير بدخولها، وذلك كما في "هذان واللذان" اللذين يعدان كالمثنى للضميرين "هذا" و"الذي"؛ فلو لا حذف الألف الثانية من "هذا"، والياء من "الذي" في صورة المثنى "هذان" و"اللذان" لكان الضميران مُثَنِّيَيْنِ للمفرد، ولكانت الألف والنون رفعا، والياء والنون نصبا وجرا لاصقة تصريفية للتثنية، ولكنهما - والأمر على هذا النحو - يعدان شبيهين باللاصقة التصريفية فحسب. وقد تثبت دلالة الجمع بتغيير بنية الضمير كله، لا بوجود حروف تشبه اللواصق، وذلك كما في "هؤلاء" و"اللاتي" الدالّين على جمع "هذا" و"التي".

ويتميز الضمير الموصول عن قسيميه الآخرين ضمير الشخص، وضمير الإشارة بوجود دلالة تصريفية أخرى فيه، تتصل بدلالة العين، تلك هي دلالة العقل، أو عدمه التي ترد في الضمير الموصول من خلال تخصيص بعض الضمير الموصول بالأعيان العاقلة، وتخصيص البنى الأخرى له بالأعيان غير العاقلة.

أما الحالات المختلفة الواردة للدلالة الثانية في الضمير بأصنافه المختلفة، فإن منها ما يمثل حالات تصريفية لهذه الدلالة، ومنها ما يمثل حالات غير تصريفية، وذلك كما يأتي:

- ترد دلالة الموقف اللغوي التي تُقَوِّمُ دلالة العين، ولا تُعدّ هذه الأنواع تصريفات لدلالة الموقف اللغوي، بل تُعدّ أصنافا للموقف اللغوي، أي إن العلاقة بين التكلم، والخطاب، والغيبة من جهة، والموقف اللغوي من جهة أخرى، كالعلاقة بين الحجرية، والشجرية، والصخرية من جهة، والجنس من جهة أخرى، أي إن التكلم، والخطاب، والغيبة مواقف لغوية خاصة، كما أن الحجرية، والشجرية، ونحوهما أجناس خاصة. ولا تُمثّل هذه الأجناس الخاصة تصريفا للجنس، بل تُمثّل أصنافا له فحسب؛ ولذلك يُعدّ الانتقال من "أنا" إلى "أنت"، كالانتقال من اسم العين "رجل" إلى اسم عين آخر "شجر"؛ إذ تقوّمت العين بموقف لغوي خاص، هو الخطاب

في "أنت"، بعد أن كانت متقومة بموقف لغوي خاص آخر هو التكلم في أنا، وذلك كما تَقَوَّمَتِ العين بجنس خاص، هو الشجرية في "شجرة"، بعد أن كانت مُتَقَوِّمَةً في اسم العين الآخر "رجل" بجنس آخر، هو الرجولة، أي إن التكلم، والخطاب، والغيبة أجناس، وليست تصنيفات للجنس.

ويعني ما سبق أن الغيبة قسيمة للتكلم والخطاب، وليست قسيمة للرؤية؛ إذ يمكن أن يكون الغائب حاضرا في الموقف اللغوي بشرط ألا يكون متكلمًا، ولا مخاطبًا. وينبني على ذلك ضرورة ردّ ما رأته بعض الدراسات في ضمير الغيبة، قالت "الضمير هو وأخواته يَدُلُّ على شيء غائب، أي شيء غير مرئي، ولا محدد أمام العين؛ فإنه يصلح من هذه الزاوية لأن يدفع للتصور والتخيل مجالاً أرحب من الاسم الظاهر أو ضمير التكلم والخطاب"^(١). ويتأكد هذا الرد بأن العين التي يشير إليها ضمير الغائب ليست مجهولة؛ حتى يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها من أسماء الأعيان، وضميري التكلم، والخطاب من التصور، والتخيل.

أما دلالة الإشارة التي تقوم ضمير الإشارة فقد أثبتت لها حالات هي القرب، والتوسط، والبعد. وترجع القرب في ضمير الإشارة إلى ها المفيدة للتبنيه عند بعض المستشرقين، قال: "يتصل باسم الإشارة في العربية (ha) للدلالة على قرب المشار إليه المذكور هذا، والمؤنث هذي وهذه، والجمع هؤلاء"^(٢).

وقد أرجع النحاة التوسط إلى كاف الخطاب، والبعد إلى اللام والكاف؛ فقد ثبت لديهم أن زيادة المبنى تورث زيادة المعنى. قال بعضهم: "فإذا أرادوا الإشارة إلى متع متباعد، زادوا كاف الخطاب، وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه، فقالوا: ذاك فإن زاد بعد المشار إليه أتوا باللام مع الكاف، فقالوا ذلك، واستفيداجتماعهما زيادة في التباعد لأن قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى"^(٣).

(١) أحمد درويش (١٩٨٤) دراسة الأسلوب بين المعاصرة والتراث، القاهرة: مكتبة الزهراء، ص ١٦٦.

(٢) بروكلمان (١٩٧٧) فقه اللغات السامية، ص ٨٩.

(٣) محمد اليعلاوي (١٩٧٠) "ملاحظات عن لغة القرآن خلال اسمي الإشارة والموصول"، حوليات الجامعة التونسية،

وقد أشارت بعض الدراسات إلى إرجاع معنى التوسط إلى الكاف قد جاء متأخراً، قالت عن الكاف: إنها في الطور لم تزد على أن كانت حرف خطاب، ثم مع تقدم الدراسات البلاغية، والتعمق في حقيقة الحكم "البلاغة هي الإيجاز" قرروا أن زيادة هذا الحرف لا بد أن تتولد عنها زيادة في المعنى فقالوا بالمتوسط، وقالوا بالبعيد حين زيدت اللام^(١).

على أن بعض المستشرقين رأى البعد في الكاف لا في الكاف واللام معا؛ إذ رأى اللام مقحمة قال "وترمز العربية والحبشية والرومية لبعد المشار إليه بإضافة صوت الكاف، وتقوي الصيغ العربية (ذاك) والمؤنث تيك والجمع أولئك عادة بإقحام لام أيضاً"^(٢).

والذي يَتَبَيَّنُ في الطرق التي أثبتت لأداء حالات القرب، والتوسيط، والبعد أن "ها" التي أثبت بعض المستشرقين لها معنى القرب حرف معنى، لا حرف مبنى للضمير؛ إذ هي كلمة مستقلة، قال بعض النحاة: "اعلم أن "ها" كلمة مبنية، وهي على حرفين كـ "لا" وـ "ما"^(٣).

ولذلك نرى أن ما يناط بها من الدلالات لن يكون جزءاً من دلالات ضمير الإشارة، بل سيمثل دلالة خارجية عن دلالته، كما نرى أنها تفيد دلالة التبيه فحسب. كما قرر النحاة ويُعدُّ ارتباط التبيه الذي تفيده (ها) بالإشارة ارتباطاً تركيبياً؛ إذ المتكلم يريد تبنيه المخاطب إلى إشارته، وذلك يُعدُّ الارتباط بينهما كارتباط الفعل بمفعوله أو الجار والمجرور المتعلقين به. وإذ هي في معنى: انتبه إلى الإشارة، ويتأكد استقلالها عن ضمير الإشارة، وانفصالها عنه جواز الفصل بينهما وبين ضمير الإشارة بضمير الشخص، كما في "ها أنا ذا"، و"ها نحن أولاء"، و"ها أنتم أولاء".

(١) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٢) بركلمان (١٩٧٧) فقه اللغات السامية، ص ٩٠.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ١٣٦.

وَيَتَّبِعُ أَنْ "كاف الخطاب" التي أرجع إليها التوسط عند النحاة، والبعد عند بعض المستشرقين ترتبط بعين المخاطب؛ إذ تدور معه عدداً ونوعاً، وتقوم بتعيين المخاطب حين يكون ثمة أكثر من احتمال للمخاطب. وقد ورد القرآن الكريم بكاف المفرد المذكر، والمثنى، والجمع المذكر والمؤنث "ذلك"، و"ذلكم"، و"ذلكم"، و"ذلكن"^(١). ويمكن تتبع الآيات التي وردت فيها الكاف بحالاتها المختلفة؛ لبحث دوراتها مع عين المخاطب عدداً ونوعاً.

ونرى اختصار ورود الكاف مع ضمير الإشارة على فصل المخاطب بضمير الإشارة عن غيره ممن هم في الموقف اللغوي وليسوا مرادين بالخطاب بالإشارة. ويتبين - كذلك - أن اللام المنوط بها دلالة البعد عند النحاة لا تؤدي دلالة غير دلالة البعد التي يرى النحاة أدائها لها.

والذي نراه في تقسيم ضمائر قريبة، ومتوسطة، وبعيدة احتياج هذا التقسيم إلى استقراء لغوي لاستعمال ضمائر الإشارة في أحد المستويات اللغوية كالقرآن، أو الحديث، أو غير ذلك من المستويات اللغوية؛ من أجل رصد علاقة أقسام الإشارة الثلاثة بقرب المشار إليه، وتوسطه، وبعده، وتحديد مدى اطراد هذه العلاقة، وأثر المجاز في هذه العلاقة؛ إذ يلزم لمثل هذا الاستقراء الفصل بين مستوى الحقيقة والمجاز؛ فإن لكل منهما علاقاته الخاصة به. يرى العمل أنه لا يمكن الاعتماد على مبدأ "زيادة المبنى تؤذن بزيادة المعنى" في إثبات معاني القرب، والتوسط، والبعد لـ "ها" وكاف الخطاب، واللام؛ لأن اثنين من هؤلاء الثلاثة يحمل كل واحد منهما دلالة جديدة يمكن أن تكون هي الزيادة في المعنى؛ إذ تحمل "ها" دلالة التنبيه كما تفيد كاف الخطاب تعيين المخاطب، الأمر الذي ينفي صلاحية المبدأ لنسبة دلالاتي القرب، والتوسط إلى ضمير الإشارة؛ إذ بأدائهما لدلالتين التنبيه وتعيين المخاطب لا يلزمهما أن يحملتا دلالة جديدة أخرى. ونرى أنه لو أريد نسبة دلالات القرب، والتوسط، والبعد على أساس أن "زيادة المبنى تؤدي إلى زيادة المعنى" لاحتج إلى

(١) إسماعيل عناية وعبد الحميد مصطفى السيد (١٩٨٦) معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم، بيروت:

مؤسسة الرسالة، ط ١، ص ٢٣٥ - ٢٤٤.

الاستقراء اللغوي أيضاً؛ ليتمكن توزيع هذه الدلالات المختلفة على أقسام ضمير الإشارة المختلفة.

ثامناً. الفعل

ويرد تحته أنواع تَمَثَّلُ فيما يأتي:

الأول - الفعل التام

ترد الدلالة التصريفية في الفعل على نحو مخالف لما ترد عليه في أقسام الاسم المختلفة التي سبق أن عرضها العمل؛ إذ يرتبط التصريف بدلالة الزمن الثابتة للفعل؛ حيث ترد على ثلاث صور تَمَثَّلُ في الماضي، والحالية، والاستقبال، ويرجع تصريف الزمن في الفعل التام إلى القوالب الصرفية؛ إذ تَتَغَيَّرُ بتغير قوالبه. ولا يخرج عن تصريف الزمن إلا قليل من الأفعال التامة.

الثاني - الفعل الناقص

ترد للفعل الناقص دلالة تصريفية مثلما ترد للفعل التام دلالة تصريفية؛ إذ تخص الدلالة التصريفية للفعل الناقص الزمن؛ إذ يرد له الماضي والحالية والاستقبال كالفعل التام. ولا يخرج عن هذا التصريف إلا قدر يسير من الأفعال الناقصة، لا تقبل التصريف، أو لا تتصرف تصرفاً تاماً؛ حيث لا ترد في كل القوالب التي تتصرف فيها الأفعال وتستفيد الأفعال منها دلالة الزمن الخاصة.

الثالث - الخالفة

قسم النحاة اسم الفعل إلى اسم فعل ماضٍ، واسم فعل مضارع، واسم فعل أمر مِمَّا يكشف عن أن حالات الزمن الثلاث التي ترد للفعل تثبت في الخالفة، مثلما تثبت في الفعل التام، والفعل الناقص. ولا يختلف اسم الفعل عن الفعل في هذا الأمر إلا في تغير ألفاظ اسم الفعل بتغير الزمن الأمر الذي ينفي أن تكون دلالة الزمن راجعة إلى قالب صرفي، كما أنه ليس لاسم الفعل قالب صرفي كما هو مقرر. ويمكن أن يقال: إن أسماء الأفعال توزع على حالات الزمن الصرفية الثلاث، ولا تصرف أسماء الأفعال في الأزمنة الثلاثة؛ حيث لا يرد اسم فعل مضارع من اسم فعل ماضٍ، ولا يجيء اسم فعل أمر من اسم فعل مضارع، وإنما ترد أسماء الأفعال على إحدى حالات الزمن الثلاث، ولا تتركها، بل تلازم ما وردت عليه من حالات الزمن.

خاتمة المبحث

يُسْتَفَادُ من درس الدلالات التصريفية لأقسام الكلم تَمَيُّزَ الحرف عن كل من الاسم، والفعل بعد ورود دلالات تصريفية؛ إذ ليست له دلالة تقسيمية مقررّة على مستوى الإفراد؛ حتى تكون لهذه الدلالة الصرفية الأساسية تصريفات. وهو بهذا يؤكد مخالفته لاسم الفعل معاً؛ إذ يتميزان بورود دلالات تصريفية لهما مع اختلاف بينهما في هذه الدلالات اختلافاً يمنع أن يُعَدَّ قسماً واحداً، ويجعلهما قسمين لقسم واحد يقابل الحرف.

القسم الثاني

(القسم التطبيقي)

الباب الثالث

التوزيع الصرفي للوحدات الأساسية (أقسام الكلم)

((توزيع مختلف القيم الصرفية على الوحدات الأساسية (أقسام الكلم)))

مدخل

الفصل الأول

سمات النوع والوحدات الأساسية (أقسام الكلم)

الفصل الثاني

سمات العدد والوحدات الأساسية (أقسام الكلم)

الفصل الثالث

سمات التصغير والنسب والوحدات الأساسية

المبحث الأول: سِمَاتُ التصغير والوحدات الأساسية (أقسام الكلم)

المبحث الثاني: النسب والوحدات الأساسية (أقسام الكلم)

مدخل

يتناول هذا الباب التوزيع الصرفي الأساسي للعربية، وهو يَتمثل في توزيع مختلف السمات الصرفية - وهي سمات الأفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، والتصغير... إلخ - على الوحدات الصرفية الأساسية (أقسام الكلم).

وقد وصفنا هذا التوزيع الصرفي بالأساسي؛ لأن يبحث توزيع أقسام الكلم التي تُمثّل الوحدة الصرفية الكبرى، ولا يتعرض للتوزيعات الصرفية غير الأساسية، مثل: توزيع سمات النوع تذكيراً، وتأنيثاً على سمات العدد إفراداً، وتثنية، وجمعاً.

ويرتبط أكثر أقسام الكلم بالسمات الصرفية المختلفة، وينبني هذا الارتباط في جزء كبير منا على الدلالة؛ فالسمات الصرفية - شأنها شأن كثير من السمات اللغوية معجمية ونحوية - تنبني على أساسين: أحدهما معنوي يَتمثل في دلالة السمات الصرفية، والآخر شكلي يَتمثل في الشكل الذي يؤدي هذه الدلالة.

وتَتمثل السمات الصرفية التي نريد أن نبين تَوَزُّعَهَا على أقسام الكلم في سمات النوع، والعدد، والتصغير، والنسب والتعيين والتتوين التي تُعدُّ تصريفاً للاسم، والتي تعتمد على الدلالة إلى حد بعيد - على ما سنوضح.

وقد سكت العمل الحالي عن تصريف الفعل لعدم التباسه بالاسم، بخلاف هذه السمات الخاصة بالاسم؛ إذ للنحاة حديث عنها في الفعل والحرف أحياناً؛ إذ يَتَحَدَّثُونَ عن علامات التأنيث في كل من الفعل والحرف، كما يَتَحَدَّثُونَ عن تثنية الفعل وجمعه؛ الأمر الذي يستلزم تحقيق علاقة هذه القيم بمختلف أقسام الكلم، والنظر في التفسير الدلالي لهذه العلاقة، والوقوف على أثر الشكل في هذه العلاقة.

وسنعرض في خاتمة هذا المدخل علاقة التتوين، والتعريف بأل ببعض أقسام الكلم؛ لعدم الحاجة إلى بحث علاقتهما بكل أقسام الكلم في فصل مستقل.

ويقول ثَمَّام حَسَّان عن تَصَوُّرِهِ للنظام الصرفي للغة العربية، وموقع هذه السمات الصرفية المختارة منه: "لقد رأينا أن النظام الصرفي للغة العربية الفصحى يمكن أن يوضع في صورة جدول، بعده الرأسي مباني التقسيم، وهي الاسم ومعناه الاسمية، والصفة ومعناها الوصفية ... ورأينا كذلك أن البعد الأفقي لهذا الجدول هو مباني التصريف، وهي المتكلم ومعناه التكلم، والمخاطب ومعناه الخطاب...

والمفرد ومعناه الإفراد، والمُثْنَى ومعناه التثنية، والمجموع ومعناه الجمع، والمذكر ومعناه التذكير، والمؤنث ومعناه التأنيث، والمعرف ومعناه التعريف، والمنكّر ومعناه التنكير، وعرفنا كذلك أن مباني التقسيم تنفرع إلى صيغ وصور مطلقة، وأن مباني التصريف تنفرع إلى لواصق وزوائد^(١).

ويعني هذا أننا بعد بحث دلالات أقسام الكلم المختلفة وصياغتها لا نزال بحاجة إلى بحث الجانب الثاني من الدلالات الصرفية، وهي الدلالات التصريفية المتصلة بالعدد، والنوع، والتعيين، والتصغير، والنسب؛ إذ تتخذ موقفاً خاصاً بها مع أقسام الكلم على أساس دلالي في المقام الأول، وشكلي بصورة ثانوية فحسب.

وقد استثنى العمل دلالة الموقف اللغوي حضوراً وغيبة من دلالات التصريف، بعد أن قرر فيما سبق أنها دلالة تُقَوِّمُ دلالة العين التي يشير إليها الضمير كما يُقَوِّمُ الجنس دلالة العين في اسم العين؛ الأمر الذي يجعل دلالة الموقف الكلامي من حضور أو غيبة جزءاً من الدلالة الأساسية (التقسيمية) لبعض أقسام الكلم.

وترد علاقة سمتي التتوين و"أل" بأقسام الكلم على التفصيل:

١. التتوين: وهو يحتاج إلى مناقشة علاقته بالعلم؛ إذ يرد مُتَوْنًا وغير منون، ونرى أصالة علاقة العلم بالتتوين؛ بدليلِ تَحَوُّلٍ ما يُنَوَّنُ إلى الإعراب والتتوين بِتَحَوُّلِهِ، وانتقاله إلى العلمية. يشير بعض الباحثين إلى ذلك، يقول: "نقل المبني من الكلمات إلى باب العلمية يُفْقِدُهُ البناء، ويكسبه الإعراب والتتوين"^(٢).

وقد قال المجاشعي عن سبع حالات لخروج العلم عن حكم قبول التتوين:

"أحدها: ما كان على زنة الفعل المختص به، نحو: أحمد، ونرجس. والثاني: ما كان فيه علامة التأنيث، نحو: طلحة، وكذلك ما كان على أربعة أحرف للمؤنث، نحو: زينب... والثالث: ما كان في آخره زائدتان، نحو: سعدان. والرابع: ما كان معدولاً، نحو: عمر. والخامس: ما كان أعجمياً... والسادس: ما كان مركباً، نحو: حضرموت. والسابع: أن تُسَمَّى مؤنثاً باسم مذكر، ومذكراً باسم مؤنث، نحو: امرأة سَمِيَّتْهَا بزيد، أو رجل سميت به زينب"^(٣).

(١) حسان (١٩٧٣) / اللغة العربية: معناها ومبناها، ص ٨٦.

(٢) أحمد عبدالمعظم عبدالغني (١٩٩٠) قضايا صرفية، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص ٩.

(٣) ابن فضال المجاشعي، المقدمة في النحو، تحقيق حسن الشاذلي فرهود، القاهرة: دار التراث، ص ٦٦ - ٦٧.

وزاد الدينوري على ما سبق حالة كون العلم على وزن فاعول، قال: "وما كان على فاعول، نحو: هاروت وماروت وقابوس وما أشبهه فإنه لا ينصرف"^(١).

وقد يخرج العلم عن قبول التتوين في حالة تركيبه، ووصفه بلفظ ابن، قال بعضهم: "الأسماء الأعلام المنصرفه إذا وصفت بابن فإنه يحذف منها التتوين"^(٢).

٢. التعريف بـ"أل": وهو يحتاج إلى النظر في وجوده في العلم - كذلك؛ فقد ذكرنا في بحث موقف العلم من المادة اللغوية أن اللواصق حين ترد في العلم تصبح جزءاً من بنيته، ولا تحتفظ بدلالاتها الصرفية^(٣)، ولا يعني ذلك أن اللواصق تُعدُّ من الحروف الأصلية في الكلمة أو تصير زوائد، تُغيّر القالب الصرفي، بل المقصود أنها تفقد أدائها للمعنى الذي كانت تؤديه قبل العلمية، وتصير حروف مبنى.

وأشار بعض النحاة إلى وظيفة تؤديها "أل" في بعض الأعلام، وهي لمح الأصل؛ مما يخرجها عن كونها حرف معنى، ويجعلها لاصقة لا حرف مبنى، وقد نفى أن ترد في العلم إلا أن تكون للمح الأصل مع أن السماع قد ورد به، وكأنه لا يرى أنها لاصقة ولا حرف مبنى، قال: "الخَرْقُ"^(٤) بالالف واللام، والقياس سقوطها لأنه اسم علم، والعلم إذا نُقِلَ من الأجناس لم تدخله الألف واللام في حالة العلمية كمرأة تُسمَّى مُرْثَةً، أو رجل كَعْباً، أو قِرْدًا، أو فيلاً"^(٥). وقد نصَّ على دخولها حين تكون لاصقة، "فإن كان منقولاً من الصفة، كالحارث، والعباس، جاز إدخال الألف واللام فيه؛ لأن الألف واللام تدل على المعنى المعهود فيما دخلت عليه، وهم يريدون الإشارة إلى ثبوت هذه الصفة في المسمى"^(٦).

وفصّل ابن الحاجب القول في علاقة "أل" بالعلم، وفقاً لأنواعه، ووَزَعَ دخول "أل" عليها، قال: "الأعلام بالنسبة إلى الألف واللام عند المحققين على ثلاثة أقسام:

(١) ابن قتيبة الدينوري (١٩٨٩) *تلقيّن المتعلم*، تحقيق جمال مخيمر، القاهرة: مطبعة أبناء وهبة حسان، ط١، ص ٢٦.

(٢) ابن بركات المهلبى (١٩٨٦) *نظم الفوائد وحصر الشرائد*، تحقيق عبدالرحمن بن سلمان العثيمين، القاهرة: مكتبة الخانجي بالتعاون مع مكتبة التراث بمكة المكرمة، ط١، ص ٢٦٨.

(٣) ص ١٤٢ - ١٤٣ من هذا الكتاب.

(٤) الخَرْقُ ولد الأرنّب. وأَرْضٌ مُخَرْقَةٌ: ذات خَرَانِقَ. الجوهري (١٩٥٧) *تاج اللغة وصحاح العربية*، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، القاهرة: دار الكتاب العربي، مادة (خ. ر. ن. ق.)، ج ٤، ص ١٤٦٨.

(٥) السهيلي (١٩٨٥) *نتائج الفكر*، ص ٣٤١.

(٦) المرجع السابق، الموضع نفسه.

قسم يجوز دخول الألف واللام عليه، وقسم لا ينفك عنه، وقسم لا يجوز دخول الألف واللام عليه، وعند غيرهم على قسمين: قسم واجب دخولها، وقسم ممتنع^(١)، وامتناز ابن الحاجب بإيراده إيجاب ورود اللام فيما سمي بالألف واللام، قال عن ثاني الفريقين اللذين قَسَمَا الأعلام: "قال هؤلاء: لا يخلو العلم من أن يكون سُمِّيَ بالألف واللام أو لا، فإن سُمِّيَ بالألف واللام وَجَبَتْ، وإن سُمِّيَ بغيرها امتنعت"^(٢)، وقال: ولو سُمِّيَ رجلٌ بالأسد بالألف واللام غَلَبَتْ أو وَضَعًا للزمت لزومها في الصفة"^(٣). وأخرج ابن الحاجب "أل" من بنية العلم لعدم ورود همزة وصل بعدها لام ساكنة في المادة اللغوية للكلمات العربية بصفة عامة، يقول: "كل هذه اللامات الداخلة على الأسماء الأعلام وغيرها مما عُرِفَ له اشتقاق أو لم يعرف زائدة على بنية الكلمات؛ إذ ليس في كلام العرب ما أوله همزة وصل بعدها لام ساكنة إلا وهي زائدة"^(٤).

ونرى أن عدّها من بنية العلم إذا لم تؤدي معنى وظيفيا، كلمح الأصل أولى لعدم إدائها معنى، ولطبيعة الأعلام الخاصة الناتجة من ورودها منقولة؛ إذ أدّت هذه الطبيعة إلى الخروج عن قوالب الأسماء والأفعال، وإلى افتقاد القالب حين يكون النقل من مبنى، وإلى الخروج عن الأفراد كليّةً حين يكون النقل عن تركيب.

(١) ابن الحاجب (١٩٨٥) / الأمازي / النحوية، ج٤، تحقيق هادي حسن حمودي، بيروت: مكتبة النهضة بالتعاون مع عالم

الكتب ط١، ص٣٨.

(٢) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٣) المرجع السابق، ج٤، ص٣٩.

(٤) المرجع السابق، الموضع نفسه.

الفصل الأول

توزيع سمات النوع على الوحدات الأساسية (أقسام الكلم)

يرتبط النوع كغيره من القيم الصرفية - التي ندرس علاقتها بأقسام الكلم المختلفة - بالدلالة الأساسية والأولى لأقسام الكلم التي ترتبط بها ، كما تقتضي دلالة النوع كَوْنُ الدلالة الأساسية والأولى لما ترد فيه من كلمات عَيْنًا لا غير؛ الأمر الذي يعني أنها ستتحقق في أصناف الاسم وحدها دون غيرها من أقسام الكلم؛ لتوافر دلالة العَيْنِ فيها وحدها ، تلك الدلالة التي تستقل بتصور النوع بطرفيه التذكير والتأنيث فيه حقيقةً أو مجازاً ، وذلك ما سوف يتضح من عرض قيمة النوع على أقسام الكلم المختلفة.

أولاً. اسم العين

١. اسم العين: ليس ثمة خلاف في ورود اسم العين إشارة إلى الأعيان حتى يكون في ورود النوع فيه بطرفيه دليلٌ على وجود دلالة العين هذه ، وكل ما يشار إليه في هذه العلاقة هو نفي علاقة النوع ببعض الأعيان كذات الله - عز وجل؛ إذ لا توصف ذاته ، علا شأنه ، بذكورة ، ولا أنوثة. أشار بعض العلماء إلى ذلك ، قال: "الله - تعالى - في الحقيقة والمعنى لا يجوز أن يوصف بذكورية ، ولا أنثوية؛ لأن هذين القبيلين من خصائص المحدثات ، والله - تعالى - قديم لا شيء مثله"^(١).

٢. اسم الجمع (اسم عين للجماعة): يحتاج اسم الجمع ، الذي يُعدُّ قِسْماً من اسم العين ، إلى النظر في علاقته بالنوع ومقارنتها بعلاقة جمع التكسير بالنوع؛ وذلك ليحقق العمل الحالي ما قرَّره من كونه اسم عين مفردة صرفياً ، وقد اكتسب الجمع من مادتها اللغوية؛ إذ إنها واقعة على عين متماثلة الأجزاء.

وقد شغلت علاقة النوع بالجمع الكثير من الباحثين ، فذهبوا يُفسِّرونها؛ وقد رأى بعضهم أن تأنيث الجمع قد نشأ عن تأنيث بعض الجمادات التي يمكن عدُّها من المحايد ، أو بتعبير الباحث "الأخلاء من الذكورة والأنوثة" ، فعنده أن

(١) سليمان الطوخي الخليلي (١٩٨٦) الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية ، تحقيق إبراهيم محمد الإدكاوي ، سلسلة من عيون التراث ، القاهرة: مطبعة التضامن ، ط ١ ، ص ١٤٣.

"الظاهرة منشؤها اختلاط معنى الجمع بالتأنيث"^(١): لأن معاملة بعض الأخلاء من الجمادات معاملة الإناث قد سرت عدواها إلى جمع تلك الجمادات، ثم إلى كل الجمادات، فصارت تؤنث بالتاء، ويشار إليها بما يَخُصُّ الأنثى المفردة من الضمائر، وأسماء الإشارة، والصفات ما تجتمع نماذجه في مثل قولك: تلك هي الجبال الشَّمَاء الزاهية التي تسر رائيتها، فجميع الألفاظ في هذه العبارة خاصة بالأنثى مع أنها تدل على الجبال التي مفردها الجبل مذكر^(٢)، وأنه قد تعامل الأخلاء أحياناً معاملة جمع المؤنث السالم، فيقال: "إنهن عصور متطاوولات، ودهور داهرات"^(٣).

وقد فصلَ النحاة القول في مسألة النوع في جمع التكسير؛ حيث رأوا:

- أن التأنيث يَرِدُ لَتَضْمُنُ جمع التكسير معنى الجماعة التي هي من المفرد المؤنث مجازاً، قال بعضهم: "الجمع يُكْسِبُ الاسم تأنيثاً لأنه يصير في معنى الجماعة"^(٤).
- أن تأنيثه مجازي لأنه نتيجة تضمينه معنى الجماعة، وهي مؤنث مجازاً، بدليل أنه جاز في فعله التذكير، والتأنيث^(٥)، أي لا يجب تأنيث الفعل المسند إليه.
- أن التذكير فيه يرد حين يكون محتفظاً بدلالة الجمع؛ حيث لم يُضْمَنْ معنى الجماعة التي تصيره في حكم المفرد المجازي.

وتتمثل حالات النوع والعدد التي ترد لجمع التكسير في التأنيث إفراداً، وجمعاً، والتذكير جمعاً فحسب، وتظهر فيما يقع عليه من ضمائر، وأسماء إشارة، وموصول، وفعل، وخبر، وحال، ونعت.

ويعتمد تذكير الضمير الجمع العائد على جمع التكسير وتأنيثه على نوع المفرد لجمع التكسير؛ حيث يُذَكَّرُ الضمير الجمع العائد على جمع التكسير لِتَذَكُّرِ مفرد جمع التكسير كما في: "الرجال قاموا"، ويؤنث لِتَأْنِثِ مفرد جمع التكسير كما في: "الإماء خرجن"، أي إن التذكير، والتأنيث يأتيان مراعاة لأفراد

(١) فاضل (١٩٧١) "التأنيث في العربية"، مجلة اللسان العربي، مج ٨، ج ١، ص ٢٤.

(٢) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٣) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٥، ص ١٠٣.

(٥) المرجع السابق، الموضع نفسه.

جمع التكسير مثلما يرد الجمع مراعاة لها ، وحين لا تراعي الأفراد - فيُضَمَّنُ جمع التكسير معنى الجماعة - يكتسب التأنيث من المعنى المؤنث الذي ضُمِّنَ فيه ، وهو الجماعة ، ولا يُعْتَدُّ بنوع أفراد الجمع كما لا يُعْتَدُّ بها فيُفْرَدُ ضميرُها ولا يجمع ، أي إن الأفراد الوارد لضمير جمع التكسير يرد عند عدم الاعتداد بالأفراد الموجودة في جمع التكسير ، ويرد معه التأنيث للرجوع إلى ما ضُمِّنَ في جمع التكسير من معنى الجماعة ، لا من الأفراد التي لم يُعْتَدَّ بها حين النظر إلى العدد .

أما علاقة اسم الجمع بالنوع فقد بَيَّنَّ الشلوبيني أنَّ الأعمَّ من أحكام النوع في اسم الجمع ، يحتاج إلى النظر في علاقة اسم الجمع بالنوع ومقارنتها بعلاقة جمع التكسير ، قال : " كل اسم جمع هو لما لا يعقل فقط ؛ فهو مؤنث في الغالب ، وكل اسم جمع يقع على الذكور ممَّنْ يَعْقُلُ ، فالأعم فيه التذكير " ^(١) . وأشار إليها المعجم اللغوي في حديثه عن " قوم " ، قال : " يذكر ويؤنث ؛ لأن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت للآدميين تُذَكَّرُ وتؤنَّثُ ، مثال : رهط ، ونفر ، وقوم " ^(٢) .

ويُبيِّنُ بحث حالات النوع والعدد لاسم الجمع ورود حالة الأفراد مع التذكير أو التأنيث ، وورود حالة الجمع مع التذكير ، أو التأنيث كذلك ، يقال : " الركب مضى " ، و " النسوة مضت " ، و " الركب مضوا " ، و " النسوة مضين " ^(٣) .

ويتمثل تفسير هذه الحالات فيما يأتي :

- يرد الجمع على مراعاة المعنى المعجمي لاسم الجمع ، والاعتداد به دون المعنى الصرفي المتمثل في الأفراد ، ويتم التذكير والتأنيث مراعاة لنوع الأجزاء التي يتكون منها اسم الجمع ، وذلك بعد أن جُعِلَتِ الأجزاء بمنزلة الأفراد ؛ حيث صرف اسم الجمع عن وجهه الصرفي المتمثل في الأفراد .

- يرد التذكير مع أسماء الجموع التي اعتُدَّ بأجزائها ورُوعِيَتْ ، وجُعِلَتْ بمنزلة الآحاد ، والأفراد في جمع تكسير ، وكانت مذكرة عاقلة ، فإذا ما لُوْحِظَتْ أجزاؤها

(١) أبو علي الشلوبيني (١٩٨١) / التوطئة ، تحقيق يوسف أحمد المطوع ، القاهرة : مطابع سجل العرب ، ط ٢ ، ص ٢٨٤ .

(٢) الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، مادة (ق. و. م) ، مج ٩ ، بيروت : منشورات دار مكتبة الحياة ، ص ٣٤ .

(٣) ذكر أبو حيان أن نُسوة بضم النون أو بكسرها اسم جمع عند سيبويه والمبرد وابن السراج والزمخشري وغيرهم ، وَقَرَّرَ أنه اسم بضم النون لا بكسرها ، أبو حيان (١٩٨٣) / البحر المحيط ، ج ٥ ، ص ٢٩٩ .

لِمُسَمَّى، وكانت هذه الأفراد المعتد بها الملحوظة لغير المذكر العاقل وردت صورة الضمير مؤنثة جمعاً على سبيل الجواز.

- يرد ضمير اسم الجمع مفرداً مع التأنيث، مثلما يرد مع جمع التكسير، لطبيعة اسم الجمع الخاصة به المتمثلة في كونه واقعاً على عين مفردة صرفياً؛ فإن الأفراد والتذكير راجعان إلى كون العين التي يقع عليها اسم الجمع مفردة، ويعاملها التركيب اللغوي على التذكير.

ونريد أن نقابل بين علاقة النوع والعدد بكل من جمع التكسير واسم الجمع ليتحدد نظام اللغة الخاص بالنوع، أو ليظهر أنه "ليس في العربية نظام ثابت في حيز التأنيث والتذكير، وعلاقتهما ببناء العربية أفراداً، وجمعاً"^(١).

وسنعيّن الدلالات الواردة فيها، التي تختلف بسببها صور الضمير: أفراداً، وجمعاً، وتذكيراً، وتأنيثاً، وهي:

١. الأفراد المتعددة: وترد في جمع التكسير على سبيل الحقيقة، وترد في اسم الجمع على سبيل التجوّز بجعل أجزاء مُسَمَّاه كالأفراد والآحاد، وحين تلحظ الأفراد المتعددة، ويُعتدُّ بها في جمع التكسير، واسم الجمع، فيعود الضمير جمعاً، ويتوقف تذكيره، وتأنيثه على حكم النوع لمفرد جمع التكسير، واسم الجمع.

٢. الجماعة: وهي المعنى الذي يُضمَّنُه جمع التكسير، واسم الجمع كذلك، وينبغي عليه التأنيث بصرف النظر عن نوع مفردهما، ويردُّ الأفراد مع التأنيث.

٣. العين المفردة: تقوم على جهة الحقيقة في اسم الجمع - كما سبق أن أشرنا عند تحقيق دلالة اسم الجمع - وهو ما يؤكد تذكيره مع الأفراد، ولا تقوم هذه العين المفردة في جمع التكسير على جهة الحقيقة، بل كل ما يجوز لجمع التكسير هو تضمينه معنى الجماعة التي تُعدُّ عيناً مفردة، ويؤكد ورود العين المفردة في جمع التكسير بتضمنه معنى الجماعة، كونه ملازماً للتأنيث حال إفراده؛ إذ لو كانت العين المفردة في جمع التكسير واردة على جهة الحقيقة بلا تضمين، لما لازمت التأنيث كما هو حادث، بل لتغيرت تذكيراً، وتأنيثاً من

(١) إبراهيم السامرائي، (١٩٨٨) "عود إلى التذكير والتأنيث ولوازمه"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ٣٤، السنة

جمع تكسير لآخر بحسب ما يدل عليه جمع التكسير نوعاً، مثلما يَتَغَيَّرُ نوع اسم الجمع وفق ما يقع عليه نوعاً؛ إذ في متابعة نوع لفظ اسم الجمع لنوع مدلولها ما يؤكد وقوعه على عين مفردة، وهي ما لحظه الشنفرى في وصف قطاة:

فَعَبَّتْ غَشَاشاً ثُمَّ مَرَّتْ كَأَنَّهَا مَعَ الصُّبْحِ رَكْبٌ مِنْ أَحَاظَةِ مُجْفَلٍ^(١)

وقال الحطيئة:

وإنَّ تَلْكَ ذَا شَاءٍ كَثِيرٍ فَإِنَّهُمْ ذُووُ جَامِلٍ لَا يَهْدُ اللَّيْلَ سَامِرُهُ^(٢)

ثانياً - اسم الجنس

يرد اسم الجنس - كما سبقت الإشارة في حد أقسام الكلم الفرعية - على نوعين، وهما: اسم الجنس العيني الذي يقع على عين مادية، واسم الجنس المعنوي، وهو المصدر على اختلاف أقسامه الفرعية، وهو يقع على الحدث الذي يُعَدُّ عينا معنوية. وفيما يأتي بيان توزيع هذين الصنفين من اسم الجنس على سمات النوع.

١. اسم الجنس العيني: إذا كان العمل قد قَرَّرَ أن دلالة اسم الجنس العيني، نحو: شجر، وتمر تَمَثَّلُ في عين الحقيقة ذاتها لا في عين تنتمي إلى الحقيقة كما في اسم العين، فإن مقتضى هذا أن يدخل النوع في قسم اسم الجنس العيني لوجود دلالة العين التي تتطلبها قيمة النوع فيما تدخل فيه من أقسام الكلم.

ويرد النوع في اسم الجنس العيني مجازاً؛ فليست أعيان الحقائق ممَّا تَتَحَقَّقُ فيها الذكورة أو الأنوثة العضوية الطبيعية التي تعني وجود التأنيث حقيقة، وإذا كان النحاة لا يُفَرِّقُونَ بين التذكير الحقيقي، والتذكير المجازي، مثلما يُفَرِّقُونَ بين التأنيث الحقيقي والتأنيث المجازي، فإننا نرى أن عدم إشارة النحاة إلى ورود التذكير على جهة المجاز، يمكن أن يرجع إلى عدهم التذكير أصلاً لا فرعاً.

(١) الشنفرى (١٣٠٠ هـ) لامية / العرب، أول مجموعة كتب، القسطنطينية: مطبعة الجوائب، ط١، ص٦، وقد روي مع الصبح بدلا من مع الفجر. وأحاطة كَأَسَامَةٍ هُوَ اسْمُ رَجُلٍ... أَبُو قَبِيلَةٍ مِنْ حَمِيرٍ... وَفِي التَّكْمِلَةِ: أَحَاظَةُ: بَلَدٌ بِالْيَمَنِ" الزبيدي، تاج العروس، مادة (أ.ح.ظ.)، ج٢٠، ص٢٠١-٢٠٢.

(٢) الحطيئة (١٩٨١) ديوان الحطيئة بشرح أبي سعيد السكري، بيروت: دار صادر، ص٢٥.

وقد فَرَّقَ بعض المحدثين بين نوعي التذكير، قال: "والمذكر المجازي هو ما لم تكن له أنثى، مثل: قمر، وجبل، وما جرى مجراهما"^(١).

وقد نَصَّ اللغويون على ورود النوع بطرفيه في اسم الجنس العيني. قال بعضهم: "فأما ما كان من الجموع اسماً لجنس بينه وبين واحد الهاء، فإنه يُذَكَّرُ ويؤنَّثُ، نحو: نخلة ونخل، وتمر وتمر. تقول: هذا النخل، وهذه النخل، التذكير أغلب في كلام العرب، نحو هذا، تقول: هذا التمر، وهذا الشعير، وهذا البر، وهذا الحب، وهو جمع تمر، وشعيرة، وحب، وبرة"^(٢).

وقد تعرضوا لنماذج من أسماء الأجناس عند حديثهم عما يُذَكَّرُ، ويؤنَّثُ من الكلم. قال ابن الأنباري في مادة العسل: "قال أبو عبيد: قال أبو عمر: ويؤنَّثُ، ويؤنَّثُ، قال: وقال الشماخ:

كَأَنَّ عِيُونَ النَّاضِرِينَ يَشْوَقُهَا بِهَا عَسَلٌ طَابَتْ يَدَا مَنْ يَشُورُهَا"^(٣)

وقد قال في مادة "نخل": "النخل يُذَكَّرُ، ويؤنَّثُ"^(٤)، وقد وردت مؤنثة في

القرآن الكريم. قال بعض اللغويين: "وأما النخل، فمؤنثة، قال الله ﷻ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّخْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا"^(٥)، وقال بعضهم في "نخل": "النخل يُذَكَّرُ، ويؤنَّثُ"^(٦).

(١) الأمير أمين آل ناصر الدين (١٩٦٨) *دقائق العربية*، بيروت: ط١، ص ١١١.

(٢) الصيمري (١٩٨٢) *التبصرة والتذكرة*، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دمشق: دار الفكر بالتعاون مع جامعة أم القرى ط١، ص ٦٢٥-٦٢٦.

(٣) ابن الأنباري (١٩٨١) *المذكر والمؤنث*، ج١، تحقيق محمد عبدالخالق عزيمة، القاهرة: لجنة إحياء التراث بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ص ٤٦٤، والبيت في *الديوان*. الشماخ (١٩٦٨) *الديوان*، شرحه صلاح الدين الهادي، سلسلة ذخائر العرب ٤٢، مصر: دار المعارف، ص ١٦٣، ابن السكيت (١٩٥٦) *إصلاح المنطق*، ص ٣٦ بلفظ تشوقها بدلا من تشوقها، وروى ابن فارس عجز البيت دليلا على تأنيث العسل، ابن فارس (١٣٦٩هـ) *مقاييس اللغة*، مادة (ع. س. ل.)، ج٤، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط١، ص ٣١٣، كما روى ابن سيده البيت دليلا على التأنيث. ابن سيده (١٩٨٥) *المحكم والمحيط الأعظم في اللغة*، مادة (عسل)، ج١، تحقيق مصطفى السقا وحسين نصار، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١، ص ٣٠١.

(٤) ابن جني (١٩٨٧) *المذكر والمؤنث*، ضمن مقالة قضية التذكير والتأنيث مع تحقيق كتاب المذكر والمؤنث لابن جني، طارق عبد عون، مجلة *المجمع العلمي العراقي*، مج ٣٨، ج١، ص ٢٣٨.

(٥) ابن فارس (١٩٦٩) *المذكر والمؤنث*، تحقيق رمضان عبدالنواب، القاهرة، ص ٥٢، والآية من سورة النحل (٦٨).

(٦) ابن التستري الكاتب (١٩٨٣) *المذكر والمؤنث*، تحقيق أحمد عبدالمجيد هريدي، سلسلة روائع التراث اللغوي ٧، القاهرة: مكتبة الخانجي بالتعاون مع دار الرفاعي بالرياض، ط١، ص ١٠٦.

وقد فصلَ ابن الشجري الحديث في نوع اسم الجنس العيني من خلال استعمالاته المختلفة، قال: "يجوز تذكيره، وتأنيثه؛ فقد وَصَفُوهُ بالواحد المذكر، وبالواحد المؤنث، ووصفوه بالجمع، فمثال وصفه الواحد المذكر قوله - تعالى ﴿وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ﴾^(١)، ومثال وصفه بالجمع قوله ﴿وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾^(٢)، ومثال وصفه بالواحد المؤنث ﴿أَعْبَازُ نَحْلِ خَاوِيَةٍ﴾^(٣)، ومثال وصفه بالواحد بالمذكر قوله ﴿أَعْبَازُ نَحْلِ مُنْقَعِرٍ﴾^(٤)، وقوله ﴿جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾^(٥)، وقوله ﴿مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ﴾^(٦). ومثال وصفه بالجمع وبالواحد المذكر قول النابغة:

وَإِحْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةٍ حَيٍّ إِذْ نَظَرْتُ إِلَى حَمَامٍ شِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ^(٧)

وتفسير الجمع أنه جاء ما تستلزمه الحقيقة من أعيان، ولم يَجْرِ على الحقيقة نفسها، أو لعل هذا صورة من صور قيام الجمع مقام المفرد، فقد رأى بعض الدارسين من خلال ما جمعه من القراءات، أن قيام المفرد مقام الجمع، وعكسه كثير جدا في القرآن الكريم. أما وقوع ذلك في الشواذ فكثير جدا^(٨).

أما تفسير التذكير والتأنيث حال الإفراد، فنرى رجوع التذكير والتأنيث في اسم الجنس العيني الواحد إلى اختلاف اللهجات. وقد أشار المعجم اللغوي إلى ذلك، قال ابن منظور: "وأهل الحجاز يؤنثون النخل، وفي التنزيل ﴿وَالنَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ﴾^(٩) وأهل نجد يُدَكِّرُونَ"^(١٠).

(١) سورة البقرة (١٦٤).

(٢) سورة الرعد (١٢).

(٣) سورة الحاقة (٧).

(٤) سورة القمر (٢٠).

(٥) سورة القمر (٧).

(٦) سورة يس (٨٠).

(٧) أبو علي القالي، الأمالي، ج ٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ص ٢٨٨ - ٢٨٩، والبيت للنابغة، ديوانه، شرح وتحقيق كرم البستاني، بيروت: دار صادر، ص ٣٤، وقد رواه سيبويه بدون واو، ج ١، ص ١٦٨.

(٨) محمد عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثاني، ج ٤، القاهرة: دار الحديث، ص ٣٩٨. ٣٩٩.

(٩) سورة الرحمن (١١).

(١٠) ابن منظور (١٩٦٨) لسان العرب، مادة (ن. خ. ل.)، مج ١١، ص ٦٥.

وقد كشف بعض العلماء كون هذا الحكم عاما في اسم الجنس، قال: "وكل جمع كان، واحده بالهاء، وجمعه بطرح الهاء؛ فإن أهل الحجاز يُؤنثونه، وربما ذكروا، والأغلب عليهم التأنيث، وأهل نجد يذكرون ذلك، وربما أنثوا، والأغلب عليهم التذكير"^(١).

ويعني ذلك أن اسم الجنس العيني يخالف الجمع في جواز معاملته معاملة المفرد المذكر؛ ممّا يعني أنه ليس جمع تكسير؛ إذ لا يعامل جمع التكسير معاملة المفرد المذكر. كما يعني أنه اسم للحقيقة التي تدل عليها ويشير إليها، وهي التي تجعلها لهجة مذكورة وأخرى مؤنثة مجازا، فهو اسم بإزاء شيء مفرد هو تلك الحقيقة التي تشير إليها، وتأنيثه وارد من قبل المجاز، وليس على التأنيث الوارد في جمع التكسير، فإن تأنيث جمع التكسير واجب حال الأفراد، ولا يرد التذكير إلا مع الجمع، وذلك بالاعتداد بأفراد التكسير، وملاحظتها حين تكون مذكورة عاقلة، ولو قُدِّرَ التأنيث في اسم الجمع العيني حملا له على معنى الجماعة، كما رأى ابن الشجري^(٢) لَعَنَى ذلك أَنَّ المقصود من اسم الجنس العيني الأفراد لا الحقيقة المشتركة بينهما، وهو أمر غير وارد في اسم الجنس العيني؛ فقد بَيَّنَّ العمل وقوعه على الحقيقة، ولو قُدِّرَ التأنيث فيه حملا له على معنى الجماعة كما يحدث في الجمع، لم يلزم أن يقتضي ذلك أن يكون جمعا، بل يقتصر على كون التأنيث في اسم الجنس العيني، والجمع وارداً حملاً لهما على معنى الجماعة. ويعيننا في المقام الأول أن نؤكد أن تذكير اسم الجنس العيني حال إفراده، يفيد وقوعه على عين مفردة هي ما تشترك فيه الأعيان التي تنتمي إليها.

٢. المعنوي: يرد النوع في المصادر تبعا لكونها دالة على أعيان، وهو يرد على سبيل المجاز تبعا لكون الأعيان التي تدل عليها المصادر هي حقائق الأحداث التي تُعدُّ معنوية معقولة غير محسوسة؛ ممّا ينفي قيام النوع فيها على سبيل الحقيقة؛ حيث إن هناك أشياء لا صلة لها بالجنس الحقيقي على وجه الإطلاق كالجملات،

(١) الفراء (١٩٧٥) / المذكر والمؤنث، تحقيق رمضان عبدالنواب، القاهرة: دار التراث، ص ١٠١.

(٢) قال: وصفوه بالمؤنث حملا على معنى الجماعة. ابن الشجري (١٣٤٩هـ) / الأملالي، ج ٢، ص ٢٩٨.

والمعاني، كالحجر، والجبل، والعدل، والكرم، فمثل هذه الأمور "لا يلحظ فيها تذكير، أو تأنيث بالمدلول الحقيقي الطبيعي لهاتين الكلمتين" ^(١).
وقد أثبت النحاة النوع للمصادر، قال بعضهم: "المصادر تذكر وتؤنث" ^(٢)، وقال الآخر في مناقشته لبعض المسائل "فإن قال قائل ما باننا لا نجد أكثر المصادر إلا مذكرا، قيل له: قد وجدت في المصادر مؤنثا كثيرا" ^(٣).

ويرد النوع في كل ما يدل على عين الحدث كالمصدر، والمصدر الميمي، وعلم المصدر، وأسماء المصدر، والمرّة، والهيئة؛ وذلك لدلالاتها على الحدث بوصفه عيناً، مثلاً يدل عليه المصدر الذي ورد فيه النوع، وجاء النوع في هذه الأقسام من قبيل المجاز؛ لأن العين التي تدل عليها عينا معنوية لا يرد لها النوع العضوي الطبيعي.
أ. المصدر: ورد التذكير والتأنيث كلاهما في المصدر على سبيل المجاز، وتعددت وسائل كشف هذا النوع المجازي، وذلك كما يأتي:

- كشف الضمير عن تذكيره، كما في قوله ﷻ ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ ^(٤)، وقوله ﷻ ﴿فَإِنَّهُ رَجَسُ أَوْفَسَاءَ أَهْلِ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ ^(٥).
- كشف اسم الإشارة عن تذكيره، كما في قوله ﷻ ﴿وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَمِ ذَلِكُمْ فُسُوقٌ﴾ ^(٦).

(١) رمضان عبدالنواب (١٩٦٧) "التذكير والتأنيث مع تحقيق رسالة أبي موسى الحامض في المذكر والمؤنث"، حوليات آداب عين شمس، ج ١، ص ٢٤.

(٢) ابن شقير البغدادي (١٩٨٧) *المحلى وجوه النصب*، تحقيق فائز فارس، بيروت: دار الرسالة والأردن: دار الأمل، ط ١، ص ٢٥٤. وقد نسب الكتاب للخليل تحت عنوان "الجمال في النحو"، وذلك كما فعل محمد إبراهيم عبادة (١٩٨٨) في تحقيقه لكتاب *الجمال في النحو المنسوب للخليل: دراسة تحليلية*، سلسلة دراسات لغوية، الإسكندرية: منشأة المعارف، والنص المنقول في ص ٢٧٦ من *الخليل بن أحمد* (١٩٨٥) *الجمال في النحو*، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ١.

(٣) المبرد (١٣٨٦ هـ) *المقتضب*، ج ٢، ص ٣٧٢.

(٤) سورة آل عمران (٩٧).

(٥) سورة الأنعام (١٤٥).

(٦) سورة المائدة (٣).

- كشف النعت عن تذكيره، كما في قوله ﷺ ﴿وَكَأَنَّهُ يُصِرُّونَ عَلَى الْحِنثِ الْعَظِيمِ﴾^(١)، وقوله ﷺ ﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ﴾^(٢).

وقد تعددت الوسائل التي تكشف التأنيث الوارد في المصدر مجازا، مثلما تعددت الوسائل التي تكشف التذكير فيه. وفيما يأتي نماذج لكشف وسائل السياق عن نوع المصدر.

- كشف اسم الإشارة، والضمير التأنيث المجازي في المصدر، كما في قوله ﷺ ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدَتْ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾^(٣).

- كشف اسم الإشارة، والنعت، والتأنيث المجازي في المصدر، كما في قوله ﷺ ﴿تِلْكَ إِذَا قُسِمَةُ ضِرَى﴾^(٤).

- كشف النعت وحده عن التأنيث المجازي في المصدر، كما في قوله ﷺ ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٍ وَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾^(٥).

- كشف الفعل وحده عن التأنيث المجازي في المصدر، كما في قوله ﷺ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ﴾^(٦).

ب. المصدر الميمي: يرد النوع تذكيرا وتأنيثا في المصدر الميمي لدلالته على العين، وورود النوع فيه على سبيل المجاز؛ لأن العين التي يدل عليها من المعاني التي لا يتصور فيها النوع العضوي الطبيعي. وقد كشفت وسائل السياق عن ورود النوع في المصدر الميمي مجازا، كما في النماذج الآتية:

١. الضمير كشف التأنيث المجازي في المصدر الميمي في قوله ﷺ ﴿وَمَا كَانَتْ أَسْتَغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَيِّهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾^(٧).

(١) سورة الواقعة (٤٦).

(٢) سورة آل عمران (٥٨).

(٣) سورة الشعراء (٢٢).

(٤) سورة النجم (٢٢).

(٥) سورة النساء (٩٢).

(٦) سورة البقرة (٢٠٦).

(٧) سورة التوبة (١١٤).

٢. اسم الإشارة كشف التذكير المجازي في المصدر الميمي في قوله ﷻ ﴿ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾^(١).

٣. الفعل كشف التأنيث المجازي في المصدر الميمي في قوله ﷻ ﴿وَضَرَبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةَ﴾^(٢)، وقوله ﷻ ﴿لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ﴾^(٣).

ج. اسم المصدر: لا يخرج اسم المصدر عما تقرر للمصدر، والمصدر الميمي من ثبوت النوع فيه لوجود دلالة العين، وكون النوع فيه على سبيل المجاز لكون العين التي يقع عليها من المعاني التي لا يتصور فيها النوع العضوي الطبيعي. وقد ورد في اسم المصدر النوع بقسميه التذكير والتأنيث مجازاً:

• التذكير كما في قوله ﷻ ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَلَعُ﴾^(٤)، وقوله ﷻ ﴿قُلْ مَنْعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾^(٥).

• التأنيث الذي تظهره صيغة المصدر كما في قوله ﷻ ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَاكُمْ رَسُولًا مِّن رَّبِّكُمْ قَالُوا لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ﴾^(٦)، وقوله ﷻ ﴿قُلْ مَنْعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾^(٧). وظهر التذكير من خلال بعض وسائل السياق فظهر من خلال ما يأتي:

١. الخبر: قال ﷻ ﴿قُلْ مَنْعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾^(٨).

٢. النعت: قال ﷻ ﴿فَنَعَالَتِ الْإِبْرَاطُ وَأَسْرَحَتِ السَّرَاجِمُ﴾^(٩).

(١) سورة النجم (٣٠).

(٢) سورة آل عمران (١١٢).

(٣) سورة النساء (٧٣).

(٤) سورة المائدة (٩٩).

(٥) سورة النساء (٧٧).

(٦) سورة الأعراف (٧٩).

(٧) سورة البقرة (٢٤٩).

(٨) سورة النساء (٧٧).

(٩) سورة الأحزاب (٢٨).

د. مصدر المرة (اسم المرة): يظهر نوع اسم المرة بوسائل السياق المختلفة كالإشارة، والنعت، ونحوهما. وقد وردا دالَّينِ على تأنيث اسم المرة مجازاً في قوله ﷺ ﴿قَالُوا تِلْكَ إِذْ أَكَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾^(١). وورد النعت دالاً وحده على التأنيث مجازاً في اسم المرة في قوله ﷺ ﴿وَلَقَدْ مَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَى﴾^(٢)، وقوله ﷺ ﴿وَلَقَدْ رَأَوْهُ نَزَلَ أُخْرَى﴾^(٣).

ويدل على التزام اسم المرة التأنيث المجازي لزوم وصفه بهذه اللفظة طلباً للتوكيد. لفظة واحد إذا كان يشارك مصدره في القالب، ووصفه بهذه اللفظة طلباً للتوكيد. وقد وردت هذه اللفظة نعتاً مع اسم المرة في عدد من آيات القرآن الكريم، من ذلك قوله ﷺ ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَمِدُونَ﴾^(٤)، وقوله ﷺ ﴿فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ يَنْظُرُونَ﴾^(٥)، وقوله ﷺ ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾^(٦).

هـ. مصدر الهيئة (اسم الهيئة): يرد فيه النوع، ومن تأنيثه المجازي "قوله ﷺ ﴿صَبَّغَهُ اللَّهُ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صَبْغَةً﴾"^(٧)، "وهي الحال التي يقع عليها الصبغ"^(٨). ولا يؤثر ورود اسم الهيئة في التأنيث المجازي فقط، دون التذكير في دلالة وجود دلالة النوع فيه على وجود دلالة العين.

و. اسم الجنس الصناعي (المصدر الصناعي): ويرد التأنيث لا التذكير مجازاً فيه، ويعد وروده دليلاً على وجود دلالة العين فيه، كما يُعدُّ وروده مجازاً قرينة على كون العين التي يشير إليها عينا معنوية، وليس في ورود هذا الاسم مؤثراً دليلاً على أنه من اسم الجنس العيني دون اسم الجنس المعنوي أو على انتقاض ذلك.

(١) سورة النازعات (١٢).

(٢) سورة طه (٢٧).

(٣) سورة النجم (١٣).

(٤) سورة يس (٢٩).

(٥) سورة الصافات (١٩).

(٦) سورة الحاقة (١٢).

(٧) سورة البقرة (١٣٨).

(٨) جار الله الزمخشري (١٩٧٩) / الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي، ج ١،

وإذا كنا قد جعلنا اسم المرة من أسماء الأعيان مع دلالته على عين معنوية، فقد ورد التأنيث فيه علامة على قبوله النوع الذي يفيد وقوعه على الأعيان.

ز. المصدر المؤول: لا يرد النوع في المصدر المؤول لكونه مفهوماً من تركيب، لا من مفرد يقبل علامات التأنيث.

ثالثاً. المشتق العامل والمنسوب

نبحث علاقة المشتقات العاملة والمنسوب بالنوع؛ نظراً لتوحد العلاقة بين المشتقات العاملة، وكل السمات الصرفية مع العلاقة بين المنسوب وبينها؛ إذ إن الجامد يصبح مع النسب "في حكم المشتق بحيث يحمل الضمير، ويرفع الظاهر؛ ولذا يجمع بسبب النسب ما لا يجوز جمعه بالواو والنون نحو: البصريين والكوفيين^(١) وتلك قضية مسلمة؛ إذ إن ياء النسب تصير غير الصفة صفة"^(٢).

ونرى أن ورود النوع في المشتقات العاملة، والمنسوب يفيد وجود دلالة العين في هاتين الفئتين؛ فالمقرر أن النوع تذكيراً وتأنيثاً يخص الأعيان من الدلالات. ونرى - أيضاً - أن دلالة النوع ثابتة للعين التي يقع عليها، كدلالة النوع في أسماء الأعيان التي ترتبط بالأعيان التي تدل عليه، لا بالأعيان التي تسند إليها كالأفعال التي يرد التأنيث في لفظها دليلاً على تأنيث ما تسند إليه من فاعل أو نائب عنه.

ويرد النوع في كل المشتقات العاملة والنسب على سبيلي الحقيقة والمجاز، وذلك بحسب ما يقعان عليه من الأعيان؛ إذ يقع كلُّ منهما على أعيان يتحقق فيها النوع العضوي الطبيعي، نحو: "رَجُلٌ صادقٌ"، و"امرأة هاشمية". كما يقع على أعيان لا يتحقق فيها النوع العضوي، نحو: "كتابٌ واضحٌ"، و"آراءٌ بَصْرِيَّةٌ".

ولا يخفى اتصال النوع بدلالة العين الموجودة في المشتقات العاملة والمنسوب، والتي تُعدُّ دلالةً أساسيةً وأولى لا غيرها من الدلالات التي حَقَّقَ العمل وجودها.

وفيما يأتي نماذج لورود سِمَتَي النوع في المشتقات العاملة، والمنسوب:

(١) فوزي حسن الشايب (١٩٨٨) "وقفه مع اللغة"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع ٣٥ لسنة ١٢، ص ٩٦ - ٩٧.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٠.

١. اسم الفاعل

- للمذكر، ومن ذلك قوله ﷺ ﴿إِنَّكَ مَا تُوَعَدُونَ لَا تَٔٔ﴾^(١)، وقوله ﷺ ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ يَكْتُمُ قَلْبَهُ﴾^(٢)، وقوله ﷺ ﴿مَّا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا﴾^(٣).
- للمؤنث، ومن ذلك قوله ﷺ ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾^(٤)، وقوله ﷺ ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٥)، وقوله ﷺ ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَنِجَةٌ﴾^(٦).

٢. صيغ المبالغة

- للمذكر، ومن ذلك قوله ﷺ ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾^(٧)، وقوله ﷺ ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾^(٨)، وقوله ﷺ ﴿وَلَا تَطْعَ كُلَّ حَلَاكِ مَّهِينٍ﴾^(٩).
- للمؤنث، ومن ذلك قوله ﷺ ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾^(١٠)، وقوله ﷺ ﴿وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾^(١١)، وقوله ﷺ ﴿وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾^(١٢).

٣. اسم المفعول

- للمذكر، ومن ذلك قوله ﷺ ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾^(١٣)، وقوله ﷺ ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ﴾^(١٤)، وقوله ﷺ ﴿يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ﴾^(١٥).

(١) سورة الأنعام (١٣٤).

(٢) سورة البقرة (٢٨٣).

(٣) سورة هود (٥٦).

(٤) سورة النور (٢).

(٥) سورة المائدة (٣٨).

(٦) سورة الأنعام (١٠١).

(٧) سورة ص (١٧).

(٨) سورة التوبة (١١٤).

(٩) سورة القلم (١٠).

(١٠) سورة يوسف (٥٣).

(١١) سورة المائدة (٧٥).

(١٢) سورة القيامة (٢).

(١٣) سورة الفيل (٥).

(١٤) سورة المعارج (٢٨).

(١٥) سورة القارعة (٤).

- للمؤنث، ومن ذلك قوله ﷻ ﴿وَرَأَىٰ مِثْوَتُهُ﴾^(١)، وقوله ﷻ ﴿وَالطَّيْرَ مُحْشُورَةً﴾^(٢)، وقوله ﷻ ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا﴾^(٣).

٤. الصفة المشبهة

- للمذكر، ومن ذلك قوله ﷻ ﴿يَحْسَبُهُ الظَّمْثَانُ مَاءً﴾^(٤)، وقوله ﷻ ﴿هَذَا عَذَبٌ فُرَاتٌ﴾^(٥).

- للمؤنث، ومن ذلك قول الله ﷻ ﴿وَنَزَعَ يَدَهُ. فِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّظِيرِينَ﴾^(٦)، وقوله ﷻ ﴿ءَايُنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ﴾^(٧)، وقوله ﷻ ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءٌ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّظِيرِينَ﴾^(٨).

٥. اسم التفضيل

- للمذكر، ومن ذلك قوله ﷻ ﴿وَيَجْنِبُهَا الْأَشْقَى﴾^(٩)، وقوله ﷻ ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾^(١٠)، وقوله ﷻ ﴿وَإِنْ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبِيتُ الْعَنْكَبُوتِ﴾^(١١).
- للمؤنث، ومن ذلك قوله ﷻ ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَهُمَا فَتُكْرِ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَى﴾^(١٢)، وقوله ﷻ ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى﴾^(١٣)، وقوله ﷻ ﴿وَهُمْ بِالْعُدُوِّ الْفُصُوءِ﴾^(١٤).

(١) سورة الغاشية (١٦).

(٢) سورة ص (١٩).

(٣) سورة المائدة (٦٤).

(٤) سورة النور (٣٩).

(٥) سورة الفرقان (٥٣) وسورة فاطر (١٢).

(٦) سورة الأعراف (١٠٨) وسورة الشعراء (٣٣).

(٧) سورة البقرة (٢٠١).

(٨) سورة البقرة (٦٩).

(٩) سورة الأعلى (١١).

(١٠) سورة النحل (٦٠).

(١١) سورة العنكبوت (٤١).

(١٢) سورة البقرة (٢٨٢).

(١٣) سورة التوبة (٤).

(١٤) سورة الأنفال (٤٢).

والذي نراه في الأمثلة التي سقناها للمشتقات العاملة السابقة هو:
 - وجود دلالة النوع في المشتق العامل، وأداؤها بالتاء، أو الألف مقصورة، أو ممدودة.
 - تعلق هذه الدلالة بدلالة العين التي يؤديها المشتق العامل.
 - إفادة تعلق النوع بدلالة العين لكون العين هي الدلالة الأولى والأساسية في المشتق العامل؛ إذ لو لم تكن دلالة أولى أساسية لما ارتبطت بها قيمة النوع؛ فإن السمات الصرفية ترتبط بالكلم على أساس دلالتها الأساسية.
 وفيما يأتي نماذج لورود النوع بقسيميه التذكير، والتأنيث في المنسوب.

٦. الاسم المنسوب

- للمذكر، ومن ذلك قوله ﷺ ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ﴾^(١)، وقوله ﷺ ﴿الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهُ كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾^(٢)، وقوله ﷺ ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾^(٣)، وقوله ﷺ ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا﴾^(٤).
- للمؤنث، ومن ذلك قول المولى ﷺ ﴿وَلَهُ دُرِّيَّةٌ ضِعْفَاءُ﴾^(٥). قال بعض المفسرين: "منسوبة إلى الذر، أو فعلية غير منسوبة"^(٦)، ومنه قوله ﷺ ﴿زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾^(٧).
 ويفيد ورود النوع في المنسوب بنوعيه التذكير والتأنيث على سبيلي الحقيقة والمجاز وجود دلالة العين التي يرتبط بها النوع، وكونها دلالة أولى.

رابعا. المشتق غير العامل

يرد النوع بطرفيه التذكير، والتأنيث في المشتقات غير العاملة على سبيل المجاز لا على سبيل الحقيقة؛ إذ إنها لا تقع على أعيان يمكن أن يتحقق فيها نوع عضوي طبيعي؛ إذ كل ما تدل عليه هو عين الآلة أو الزمان أو المكان، وهي تخالف

(١) سورة الأعراف (١٥٧).

(٢) سورة النور (٣٥).

(٣) سورة مريم (١٦).

(٤) سورة آل عمران (٦٧).

(٥) سورة البقرة (٢٦٦).

(٦) أبو حيان (١٩٨٣) البحر المحيط، ج ١، ص ٣٧٢ - ٣٧٣.

(٧) سورة النور (٣٥).

المشتقات العاملة في ذلك؛ إذ إن المشتقات العاملة تدل على أعيان لها نوع عضوي طبيعي، نحو: فاهم، وذاهب واقعين على مذكر حي، نحو: رجل، وولد، كما تدل على أعيان لها نوع مجازي؛ حيث لا يتحقق فيها النوع العضوي الطبيعي، نحو: مفهوم، ومكتوب واقعين على مذكر غير حي، نحو: الشرح، والدرس.

وتخالف أسماء الأعيان في ذلك؛ إذ يرد النوع حقيقيا، ومجازيا في أسماء الأعيان؛ إذ تقع على أعيان، يتحقق فيها النوع العضوي الطبيعي، نحو: رجل، وامرأة، وتقع على أعيان لها نوع مجازي، لا عضوي طبيعي، نحو: باب، وأرض. وورد التأنيث المجازي في "مغارة" التي جُمِعَتْ جمع مؤنث سالما، كما في

قوله ﷺ ﴿لَوْ يَحِدُّونَ مَلَجًا أَوْ مَغْرَبًا أَوْ مَدْخَلًا لَوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾^(١).

وقد ورد التأنيث في لفظ المشتق غير العامل؛ فقد ورد في اسم المكان، نحو: مأسدة، ومحية. وصَرَّحَ النحاة بلزوم تاء التأنيث فيما اشتق من اسم المكان من أسماء الأعيان. قال بعضهم عن اسم المكان: "وقد بينى اسم المكان ممَّا يكثُر فيه ثلاثيا على مفعلة، وتلزمه الهاء"^(٢).

وقد ذكروا جواز ورود تاء التأنيث في اسم الآلة، يقول أبو حيان فيما يأتي عليه اسم الآلة: "على مفعول، ومنجل، ومخيط، وقد تلحقها التاء: مكسحة، ومسرجة"^(٣). ويقول، أيضا: "ويشتق من مصدر ثلاثي اسم آلة... وقد تلحقه التاء"^(٤).

خامسا. العلم

نشير في هذه المسألة إلى علاقة دلالة النوع بالعلم، وكذا علاقة علامات النوع بالعلم، ومدى ارتباط الدلالة، والعلامة في العلم.

١. دلالة النوع والعلم: يُوكَّدُ ورودُ الأعلام مذكورة، ومؤنثة وقوعها على الأعيان المنتمية إلى الإنسان، وغيرها ممَّا ينتمي إلى الحيوان التي تتميز كل عين فيها بإحدى صفتي الذكورة والأنوثة، أي بالنوع العضوي الطبيعي.

(١) سورة التوبة (٥٧).

(٢) أبو حيان (١٩٨٢) تقريب/المقرب، تحقيق عفيف عبدالرحمن، بيروت: دار المسيرة، ص ١١٨.

(٣) أبو حيان (١٩٨٧) التدريب في تمثيل/المقرب، دراسة وتحقيق نهاد فليح حسن، بغداد: مطبعة الإرشاد، ص ٢٧٠.

(٤) أبو حيان (١٩٨٢) تقريب/المقرب، ص ١١٨.

ومع أن "الجنس اللغوي يختلف عن الجنس في الواقع الطبيعي، بمعنى أنه لا يوافق في جميع جوانبه"^(١) إلا أننا نستطيع أن نقرر أن التذكير والتأنيث لغة يرتبطان بالأعيان سواء أقامت فيها الذكورة، أو الأنوثة على مستوى الواقع، أم لم تقم، كما نستطيع أن نحصر التخالف الذي يرد بين الجنس في اللغة، والجنس في الواقع في زيادة علامة تأنيث لغوية للفظ يقع على مذكر، وترك علامة التأنيث اللغوية مع علم يقع على مؤنث، ومعاملة ما يخلو من الذكورة والأنوثة معاملة المذكر والمؤنث، نحو: حمزة بالتاء مع أنه يرد علماً على المذكر، وزينب بلا تاء مع أنه يرد علماً على المؤنث، واليمن السعيد بمعاملة المذكر، ومكة المكرمة بمعاملة المؤنث؛ الأمر الذي يعني أن التخالف بين الجنس في اللغة، والجنس في الواقع لا يمس مسألة اختصاص التذكير والتأنيث بالأعيان.

أي يشترك الجنس في اللغة مع الجنس في الواقع في اختصاصهما بالأعيان، فالأعيان هي التي توصف في اللغة بالذكورة أو الأنوثة، وكذا هي التي ترد في الواقع على الذكورة أو الأنوثة، وقد ترد على غير ذكورة أو أنوثة، أي على الحياد الذي رفضه بعض الباحثين بقوله عن الجنس في اللغات الهندو أوروبية "ينقسم إلى ثلاثة أقسام مذكر ومؤنث ومحيد، أي ليس بالمذكر، ولا بالمؤنث، وهذا وضع عقلي مخطئ؛ لأن التقسيم الصحيح في الجنس المتميز أنه مذكر، ومؤنث، وليس هناك جنس ثالث متميز يسمى بالمحيد، بل هناك أشياء لا جنس لها أصلاً يستعار لها الجنس على سبيل المجاز فتلحق بالمذكر، أو بالمؤنث على حسب المناسبة عند وضعها، وليس هناك جنس ثالث ولو على الشذوذ كما يعرض للذكر المشكل، أو للأنثى المشكل؛ فإنها في حقيقة التقسيم ذكر غير متميز، أو أنثى غير متميزة، ولا ثالث للجنسين يسمى بالجنس المحيد بينهما"^(٢).

وقد أثبتنا هذا المحيد الموجود في الواقع لا اللغة العربية التي تذكره، أو تؤنثه؛ لأننا نعالج موقف الأعيان من الجنس، ولا نحدد احتمالات الجنس حتى نفيه، كما فعل بعض الباحثين نظراً إلى أصناف الجنس، لا إلى أصناف الأعيان التي تؤكد عدم خروج الجنس اللغوي والجنس الواقعي عن حدودها.

(١) طاهر حمودة (١٩٧٦) / بن قيم الجوزية: جهود في الدرس اللغوي، ص ٨١.

(٢) عباس محمود العقاد (١٩٦٣) / أشأت مجتمعات في اللغة والأدب، القاهرة: دار المعارف، ص ٧٢-٧٣.

وقد أورثت مسألة ورود الأعلام من غير الحيوان كالأمكنة، والأزمنة اللغة مجيء ما يُعدُّ من المحايد في الواقع في اللغة التي عاملته في بعض الأحيان معاملة المذكر، وفي أحيان أخرى معاملة المؤنث.

ويعني ما سبق أن ورود العلم من أعيان الحيوان الذي يتصف بالذكورة والأنوثة، أوجد المذكر والمؤنث، كما أن ورود العلم من غير أعيان الحيوان أوجد في اللغة ما يدل على المحايد الموجود في الواقع دون اللغة؛ حيث إنها تختار له معاملة المذكر أو المؤنث.

١. علامات النوع بالعلم وارتباطها بالدلالة: يَمَثَلُ اختلاف النوع في اللغة عن الجنس الطبيعي في وجود علامة تأنيث العلم واقعاً على مذكر، وتجرد علم آخر واقع على مؤنث من علامة التأنيث، وذلك كما في: حارثة - سعاد، وقد استنتج بعض الباحثين من ذلك أن "التذكير والتأنيث نواح تطريزية تقسيمية خلافية للتفريق بين طائفتين من الكلمات من ناحية سلوكها في السياق، ولكن الذكورة والأنوثة مفهومان من مفهومات الدراسة الطبيعية يُبْنَيَانِ على التفريق بين وظائف الأعضاء"^(١).

ونرى أن الناحية التطريزية التي تؤديها اللغة في مسألة النوع قد ظهرت في الأعلام أكثر من غيرها؛ فالفعل - مثلاً - دُكِّرَ لمرفوعه المؤنث المجازي، أو لفاعله المفصول عنه بفاصل، سواء أكان حقيقي التأنيث أو مجازيّه، ولم يؤنث الفعل لفاعل مذكر مفرد. أما العلم فإن التذكير والتأنيث يدخله لفظاً ومدلولاً، أو مدلولاً لا لفظاً، أو لفظاً لا مدلولاً. ويعني ذلك أنه قد خلا من ارتباط العلامة باللفظ على أساس المدلول.

ونرى أن التذكير والتأنيث يشيران إلى أن العلم قسيم لاسم العين؛ إذ إن التذكير والتأنيث يخصان الأعيان؛ ممّا يجعل دخولهما في الأعلام يفيد دلالة هذه الأعلام على الأعيان، أي إنها تنتمي هي واسم العين إلى الألفاظ الدالة على الأعيان.

سادساً. الضمير

يظهر النوع في الضمير ويرتبط بدلالته؛ فهو حين يكون ضمير شخص يختلف بنيةً باختلاف نوع ما يعود عليه، ويشير إليه، بل يُعدُّ الضمير باختلاف أبنيته

(١) حسان (١٩٥٥) مناهج البحث في اللغة، ص ٢١٥.

تبعاً للتذكير والتأنيث صورة من صور الكشف عن نوع المدلول تذكيراً وتأنيثاً، قال بعض الباحثين: "إن تأنيث الاسم يعرف من صيغته مثل جميلة، وذلفاء، وعطشى، أو من معناه، مثل: مريض، وظئر، وحامل، أو من الضمير الدال عليه، مثل: هي - هن"^(١).

وتختلف أبنية ضمير الإشارة باختلاف نوع المدلول، وذلك كما يظهر في "هذا - هذه"، وكذا تختلف أبنية ضمير الصلة باختلاف نوع المدلول الذي يفيد الضمير كما في "الذي - التي".

ولا يخفى عدم صلاحية النوع النحوي دليلاً على قسم من الأقسام بخلاف النوع الطبيعي؛ وذلك لدخول النوع النحوي جميع الأقسام ممّا يفقده اختصاصه بأحد الأقسام اختصاصاً يميز به القسم.

وسوف نشير في حديثنا عن علاقة النوع بالفعل إلى ورود النوع النحوي على سبيل التطريز التقسيمي الخلافي بين طائفتين من الكلمات، على حد تقرير بعض الدراسات عنه.

أما النوع الوارد في مدلول الضمير حقيقة أو تصوراً، فيرى العمل عدَمَ وقوف هذا النوع على اللفظ كما يحدث مع الحرف، وعدَمَ إفادته نوع ما تسند إليه الكلمة المؤنثة كما في الفعل، أي يرد مخالفته للنوع النحوي التطريزي الذي سيوضحه العمل فيما بعد وإفادته - كذلك - لكون الكلمة دالة على عين دلالة أولى، أي كون الضمير مجرد قسم من أقسام الاسم التي تتفق جميعاً في ورود دلالة العين منها جميعاً.

سابعاً - المبهم

ذكرنا في تحقيقنا لجانب الدلالة في الاسم المبهم اشتماله على دلالة العين فقط؛ إذ هي دلالاته الأساسية (التقسيمية) الوحيدة، وذلك بعد أن تخلفت عنه صرفياً الدلالة التي تُقوّم دلالة العين هذه"^(٢)، وهي التي تتمثل في دلالة الجنس العيني في اسم الجنس العيني، واسم العين، ودلالة الجنس العيني في اسم الجنس المعنوي

(١) فاضل (١٩٧١) *التأنيث في اللغة العربية*، مجلة اللسان العربي، مج ٨، ج ١، ص ٢٣٩.

(٢) ص ١٨٦ من هذا الكتاب.

المصدر، واسم المرة، والصفة. وقد استعاض المبهم عن دلالة التقويم الصرفية بدلالة تقويم تركيبية؛ حيث إنه يستفيد الدلالة التي تُقَوِّمُ عَيْنُهُ من الكلمات الواردة بعده مضافا إليها، أو تمييزا، أو غير ذلك.

ونرى أنه إذا كان المبهم يفتقد دلالة الجنس التي تقوم العين صرفيا، فإنه لا يدل على النوع في حد ذاته، بل يرد نوع العين التي يدل عليها بعد أن تستوفي جنسها من خلال التركيب، أي إن عين المبهم لا تكتسب النوع حتى يتحدد جنسها؛ إذ ظهور الجنس هو الذي يتيح تحديد نوعه؛ فلا تذكر ولا تأنيث لعين غير محددة الجنس؛ إذ إن نوع العين يرتبط - كما لا يخفى - بجنسها.

وقد ورد في بعض السياقات الضمير العائد على اسم عدد مذكر مؤنثا؛ لكون المعدود مؤنثا غير مذكر، وذلك في قوله ﷺ ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدُهَا﴾^(١).

على أن الاسم المبهم قد يعامل معاملة نوع معينة مع عدم ورود ما يبين جنسه بعده، وتُعدُّ هذه الحالة حالة خروج له عن أصله الذي هو الإبهام إلى دائرة أسماء الأعيان؛ فقد عاد الضمير مذكرا على اسم الوزن ذاته لا على الموزون، ولكن ذلك كان حالة خروج اسم الوزن عن طبيعة المبهم إلى طبيعة اسم العين. وقد عاد الضمير المذكر عليه في قوله ﷺ ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُودِّهِ إِلَيْكَ﴾^(٢).

كما استخدم اسم الإشارة والنعت مذكرين حين ارتبطا باسم كيل، ورد اسم عين معنوية (حدث) لا تحديدا لمقدار شيء مكال، وذلك في قول الله ﷻ ﴿ذَلِكَ كَيْلٌ يَسِيرٌ﴾^(٣).

وإذا كان الاسم المبهم لا تتحدد دلالة نوعه إلا أن يستوفي دلالة جنسه، أو أن يخرج عن طبيعة الإبهام إلى بيان الجنس، فإنه لا تظهر دلالة نوع لجزء خاص من

(١) سورة النور (٥٨).

(٢) سورة آل عمران (٧٥).

(٣) سورة يوسف (٦٥).

هذا الاسم المبهم، وهو الظرف الذي يصلح للزمان والمكان، نحو: قبل وبعد؛ إذ لا تظهر دلالة نوع حتى لو كان الجنس محددًا بلفظ أضيف إلى هذه الظروف.

ويرجع انتفاء دلالة النوع فيه؛ لعدم وقوع هذا الظرف فاعلاً لفعل يظهر نوعه، كما لا يعود عليه ضمير يكشف نوعه، ولا يُشارُ إليه؛ أي يقوم انتفاء النوع؛ لانتفاء الوسائل التي تحدده، ولو كان للوسائل التي تكشف عن نوع اللفظ مسلك مع الظرف لظهر له نوع؛ إذ لا تخلو هذه الوسائل من أن ترد على أحد وجهي النوع التذكير والتأنيث.

ويشبه العدد غيره من الأسماء المبهمة بوجود "النوع" الذي يرتبط بالدلالة، والذي يمكن أن يُسمَّى بالنوع الدلالي؛ وذلك لكونه ينبني على دلالة العين تذكيراً وتأنيثاً على سبيل الحقيقة، أو المجاز؛ فلا يخفى أن دلالة عين المعدود يعاملها السياق تذكيراً وتأنيثاً بحسب ما يرد فيها من التذكير، أو التأنيث حقيقة ومجازاً. وتُعدُّ هذه المعاملة كشفاً عن النوع المرتبط بالدلالة، أي عن النوع الدلالي.

وقد وصف ذلك "النوع" بالدلالي تمييزاً له عن مقابله، وهو النوع التطريزي، وهو ذلك الصنف من النوع الذي لا يتوقف على دلالة العين حيث يختلف تذكيراً وتأنيثاً بلا اختلافٍ للمعدود، وذلك كما في "عشرة" التي يختلف تذكيرها، وتأنيثها حال إفرادها عن تذكيرها وتأنيثها حال تركيبها، أي يختلف النوع فيها دون اختلاف مدلول المعدود، أي يرد فيها نوع غير مرتبط بالمعدود، وهو ما يراه العمل مِمَّا قصدته بعض الدراسات في حديثها عن النوع النحوي المخالف للنوع الطبيعي، وهو النوع التطريزي، قالت: "ليس هناك صلة بين التذكير والتأنيث في النحو، وبين الذكورة والأنوثة في الطبيعة؛ فالتذكير والتأنيث نواح تطريزية تقسيمية خلافة للتفريق بين طائفتين من الكلمات من ناحية سلوكها في السياق"^(١).

ونرى أن النوع التطريزي هذا يتضح أكثر ما يتضح في العدد، ولا تثبت قيمة النوع كلها على أنها مسألة تطريزية؛ إذ لا تخلو من حالات كثيرة ترتبط بالدلالة، وطبيعة النوع فيها حقيقة أو مجازاً. وإذا كان النوع المجازي يسلك طريقاً مرسومة مبنية على تصور التذكير والتأنيث في دلالتها، فإنه يعد من النوع الدلالي غير التطريزي لاعتماده على تذكير دلالة العين، وتأنيثها تصوراً.

(١) حسان (١٩٥٥) مناهج البحث في اللغة، ص ٢١٥.

ويمكن أن نقدم مثالا لأحد السياقات التي تكشف عن وجود صنفَي النوع الدلالي، والتطريزي في العدد، وهو أن يقال - مثلا: "حَضَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ فَتَى وَتَخَلَّفَتْ عَشْرُ فَتَيَاتٍ"؛ إذ ورد الفعل حضر مذكرا لوقوع العدد "ثلاثة عشر" على معدود مذكر، وهي "فتى" وورد الفعل "تخلفت" مؤنثا لوقوع العدد "عشر" على معدود مؤنث، أي إن نوع الفعل نوع دلالي غير تطريزي؛ حيث يرتبط بنوع ما أسند إليه تذكيرا وتأنيثا. وَيُظْهَرُ تَأَمُّلُ النوع في "عشرة" افتقادهما الارتباط بنوع مدلول معين؛ إذ وافقت "عشرة" معدودها نوعا في "ثلاثة عشر فتى"، وخالفته نوعا في "عشر فتيات" مما يجعل النوع فيها نوعا تطريزيا غير دلالي لعدم تَوَافُقِهِ مَعَ نَوْعِ المدلول؛ حيث يتوقف ارتباطه بالمدلول توافقا وتخالفاً على إفراده وتركيبه.

ثامنا. الفعل

١. التام: صَنَّفَ النحاة كلمات اللغة اسماً وفِعْلاً وَحَرْفاً وَفَقَّ النوع إلى: ما يرد منه المذكر والمؤنث، وما يرد مذكراً، وما يرد مؤنثاً. وجعلوا الأفعال مُذَكَّرَةً، نُصَّ على ذلك الزجاجي في الجمل، وقال السيوطي: "إن فيها مذكرا ومؤنثا بحسب مصادرها، فإذا كان الفعل يدل على مصدر مذكر قيل فيه مذكر بتذكير مصدره، وإذا كان الفعل يدل على مصدر مؤنث قيل فيه مؤنث بتأنيث مصدره"^(١). وسنشير إلى حديث النحاة عن علاقة النوع بالحرف في موضعه.

ويكاد حديث النحاة عن النوع في كل من الاسم والفعل والحرف يوحي بعدم إمكان استخدام النوع دليلا صرفيا على دلالة الكلمة؛ إذ إنه بالصورة الواردة في حديث النحاة لا يخص قسما من أقسام الكلم؛ حيث إن أحدهما هو الذي يصلح أن يكون دليلا على أحد أقسام الكلم، وفيما يأتي بيان ذلك.

يرد النوع نحويا كما يرد طبيعيا، ويقصد بالنوع النحوي ما ترد عليه الكلمة من تذكير أو تأنيث. وقد أشارت بعض الدراسات إلى طبيعة النوع النحوي، وبينت أن التذكير والتأنيث "نواح تقسيمية خلافية للتفريق بين طائفتين من الكلمات من ناحية سلوكهما في السياق"^(٢). ويقصد بالنوع الطبيعي المذكورة

(١) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ١١٦.

(٢) حسان (١٩٥٥) مناهج في اللغة، ص ٢١٥.

والأنوثة في الطبيعة التي يقول عنها: إنهما "مفهومان من مفهومات الدراسة الطبيعية ينبنيان على التفريق بين وظائف الأعضاء"^(١).

وقد أدّى عدم التلازم بين صنفَي النوع هذين إلى قول بعض الباحثين في اللغات مشيراً إلى اختلاف العلاقة بين هذين الصنفين من النوع من لغة إلى أخرى: "الجنس النحوي عندنا قليل الصلاحية للتعبير عن الجنس الطبيعي"^(٢).

ونرى أن قيام النوع الطبيعي تذكيراً وتأنيثاً في مدلول الكلمة، أو مجرد تصويره على سبيل المجاز يفيد أن المدلول عين؛ فالنوع الطبيعي ليس موجوداً ولا متصوراً على سبيل المجاز في الفعل؛ إذ إن ما تحدث عنه النحاة من علامات تأنيث تدخل الفعل، إنما هو حديث عن علامات تلحق الفعل؛ لإفادة تأنث مدلول ما أسند إليه الفعل، أي إن التأنيث تأنيث لغير مدلول الفعل، كما أن الحروف تخلو من النوع الطبيعي لكون العلامات التي تلحقها تكسبها تأنيثاً لفظياً فحسب، أي لا يصل التأنيث مع الحروف إلى تأنيث مدلولها في الحقيقة، أو في مجرد التصور.

وقد وردت علامة التأنيث - وهي التاء المفتوحة - في أفعال المدح والذم دلالةً على تأنث الفاعل الذي أسندت إليه، وذلك مثلما وردت في غيره من الأفعال التامة، أي إن أفعال المدح والذم تشبه في علاقتها بالنوع لفظاً غيرها من الأفعال التامة.

وقد ورد من تأنيث أفعال لفظاً وجوباً قوله ﷻ ﴿وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾^(٣)، وقوله ﷻ ﴿وَسَاءَتْ مُرْتَقًا﴾^(٤)، وقوله ﷻ ﴿إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقْرَأً وَمَقَامًا﴾^(٥).

٢. الناقص: ورد النوع لفظاً في الفعل الناقص تبعاً لنوع اسم هذا الفعل الناقص بالتفصيل الذي يرد عليه النوع لفظاً في الفعل التام من حيث الوجوب والجواز.

(١) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٢) فندريس (١٩٥٠) // اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ص ١٢٨.

(٣) سورة النساء (٩٧، ١١٥). سورة الفتح (٦).

(٤) سورة الكهف (٢٩).

(٥) سورة الفرقان (٦٦).

ويمكن التمثيل للحقوق تاء التأنيث للفعل الناقص بقول المولى ﷺ ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ ۖ﴾^(١).

ولا يخفى كون التاء في الفعل الناقص هنا واردة على سبيل الجواز؛ لتأنيث اسم "كان" لفظاً، وانفصاله عن "كان"، وعدم اتصاله بها.

وقد ورد التأنيث اللفظي لـ "كان" جوازا لتأنيث اسمها مجازاً فقط في آيات كثيرة، كقوله ﷻ ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ أَمَنَتْ فَنَنَعَهَا إِيمَنَهَا ۖ﴾^(٢).

ورد التأنيث اللفظي لـ "كان" وجوباً لعدم انفصالها عن اسمها المؤنث الحقيقي في آيات كثيرة كقوله ﷻ ﴿وَكَأَنْتَ أَمْرَأَتِي عَاقِرًا ۖ﴾^(٣).

وورد التأنيث اللفظي لـ "كان" وجوباً لأمرين، هما:

- عود الضمير اسماً لها على مؤنث حقيقي، كما في قوله ﷻ ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا

أَمْرَأَتَكَ كَأَنَّكَ كَانَتْ مِنَ الْغَابِغَةِ ۖ﴾^(٤).

- عوده على مؤنث مجازي، كما في قوله ﷻ ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا

مَوْقُوتًا ۖ﴾^(٥).

تاسعاً. المخالفة

أثبت النحاة النوع للمخالفة على غير الجهة التي يثبت النوع عليها للفعل تاماً وناقصاً، وهي جهة التأنيث اللفظي فحسب، ذلك التأنيث الذي يرد إشارة إلى تأنيث ما أسند إليه الفعل تاماً وناقصاً من فاعل أو نائب فاعل أو اسم مرفوع بهذا الفعل. لقد أثبت النحاة لاسم الفعل تأنيثاً كتأنيث الأسماء، وجعلوا الوارد في اسم الفعل دليل اسمية له؛ لكون تأنيثه شبيهاً بتأنيث الأسماء لا الأفعال، قال ابن جني:

(١) سورة البقرة (٩٤).

(٢) سورة يونس (٩٨).

(٣) سورة مريم (٥)، (٨).

(٤) سورة العنكبوت (٢٣).

(٥) سورة النساء (١٠٣).

"فأما الدليل على أن هذه الألفاظ أسماء، فأشياء لا توجد إلا في الأسماء، منها وجود التأنيث فيها... والتأنيث بالياء، والألف من خواص الأسماء"^(١).

ونرى أنَّ عدَّ الألف والتاء في اسم الفعل "هيهات" هما الألف والتاء اللذان يثبتان للاسم حال كونه مؤنثاً مجموعاً جمعاً سالماً يُعدُّ تَلَمُّساً لأي مشابهة لفظية بين اسم الفعل والاسم؛ حيث إنهما لا يشيران إلى تأنيث مدلول اسم الفعل ولا إلى كون هذا المدلول جمعاً، فليسا علامة تأنيث، كما أنهما ليسا علامة جمع.

وتُعدُّ الألف والتاء في اسم الفعل حرفيَّ بنية في نظر العمل لأمرين، هما:
الأول - عدم إفادتهما للتأنيث والجمع، بل عدم مفارقتهما لاسم الفعل حتى يتبين ما إذا كانا يكسبان الاسم تأنيثاً وجمعاً يزولان بزوالهما أم لا.
الثاني - عدم مفارقتهما لاسم الفعل ينفي كونهما لاصقة صرفية؛ إذ شأن اللواصق الصرفية عدم ملازمتها لما تلصق به.

عاشرا. الحرف

تَحَدَّثَ النحاة عن وجود ظاهرة النوع في صنفَي الحرف اللذين هما حروف المبنى وحروف المعنى التي تعرف باسم الأدوات، قال بعضهم: "وكل شيء من حروف أ ب ت ث يقع عليه العَجْمُ فهو مؤنث، وما لم يقع عليه العَجْمُ فهو مذكر، والأدوات بمنزلة، وإن شئت فذكر تذهب إلى اللفظ، وإن شئت أنثت"^(٢).

ويرى العمل أن تذكير مدلول الحرف وتأنيثه يقوم حين يخرج الحرف عن حده المقرر له، فيصير اسماً لعين، وتظهر صيرورة الحرف اسماً فيما قرره النحاة من ورود التذكير والتأنيث فيه، يقول بعضهم: "وأما الحروف فتذكر وتؤنث، تقول هذه ألف وهذا ألف، وهذه ياء وهذا ياء"^(٣).

وترد الاسمية للحرف في هذا الاستعمال بكون المراد من هذه ألف، ومن هذه ياء هذه لفظة ألف، وهذه لفظة ياء، أي إن الألف والياء قد استخدمتا اسمي عين يَمَثِّلُ مدلولهما في اللفظتين اللتين يناط بهما هذان الحرفان الألف والياء.

(١) ابن جني (١٩٥٧) / الخصائص، ج ٣، ص ٤٤ - ٤٥.

(٢) الفراء (١٩٧٥) / المذكر والمؤنث، ص ٩٩.

(٣) الزجاجي (١٩٨٥) / الجمل، ص ٢٩٠.

ويعد التأنيث اللفظي الداخل على بعض الحروف تأنيثاً غير طبيعي؛ حيث تخلو الحروف من النوع الطبيعي حقيقة وتصوراً.

الفصل الثاني

توزيع سمات العدد على الوحدات الأساسية (أقسام الكلم)

تَتَّصِلُ سِمَاتُ العدد بوحداث التوزيع الأساسية (أقسام الكلم) المختلفة بناءً على دلالتها الأولى والأساسية؛ فإن سمات العدد ترد مع أقسام الاسم المختلفة؛ نظراً لاختصاص سمات العدد بالأعيان.

على أنه قد اختلفت سمات العدد في ارتباطها بأقسام الكلم من قسم إلى آخر؛ إذ اقتضى دخول أفرادها كالتثنية والجمع في بعض أقسام الاسم كاسم الجنس المعنوي تَصَوُّراً خاصاً بمدلوله؛ إذ يلزمه تَصَوُّرُ الأنواع على ما سَيَتَّضِحُ في أثناء مناقشتنا لعلاقة اسم الجنس المعنوي بالعدد على اختلاف سماته من أفراد إلى تثنيه إلى جمع. وسوف يعرض العمل هذه السمات الصرفية على مختلف أقسام الكلم؛ للوقوف على حدود العلاقة بينهما، وللنظر في طبيعة هذه العلاقة وتفسيرها.

أولاً. اسم العين

١. اسم عين للفرد: ليس اسم العين الذي يقع على المفرد بحاجة إلى ما يُثَبِّتُ وَقُوعَهُ على العين، وكونها دلالته الأولى والأساسية، كما أن علاقته بالعدد ليس لها تَمَيُّزٌ خاص، وليست بحاجة إلى تفصيل؛ إذ لا يخرج عن إحدى حالات قيمة العدد الثلاث الأفراد، والتثنية، والجمع، كما أن طريق اكتسابه التثنية، والجمع هي كواسع التثنية، والجمع، وقوالب الجمع.

٢. اسم عين للجماعة (اسم الجمع): وهو مفرد صرفياً - على ما رأينا - عند خُلُوهُ من كواسع التثنية والجمع، ويرد له التثنية والجمع مراعاة لدلالته على عين مفردة صرفياً، ولا يلزم لتثنيته، وجمعه تأويل؛ إذ التثنية والجمع فيه على سبيل الحقيقة، ولو كان اسم الجمع جمع تكسير لاقتضى تثنيته، وجمعه التأويل الذي يَتَطَلَّبُهُ تثنية جمع التكسير وجمعه وتثنية اسم الجنس، وجمعه كذلك. قال بعض النحاة: "وكذلك الحِلْمُ، والبُسْرُ، والتَّمَرُ، إلا أن تقول: عَقْلَانِ، وبُسْرَانِ، وتَمَرَانِ، أي ضربان مختلفان. وقالوا: إِبِلَانِ لأنه اسم لم يكسر عليه، وإنما يريدون قطيعين، وذلك يعنون. وقالوا: لقاحان سوداوان، جعلوهما بمنزلة

ذا، وإنما تسمع ذا الضرب، ثم تأتي بالعلة والنظائر، وذلك لأنهم يقولون: لقاح واحدة، كقولك قطعة واحدة، وهو في إبل أقوى؛ لأنه لم يكسر عليه شيء^(١). وقد نُصَّ الزمخشري على كون التشية الواردة في جمع التكسير واردة على سبيل التأويل، وقد مثَّلَ لتشية اسم الجمع، واسم الجنس الجمعي. قال: "وقد يُثنَّى الجمع على تأويل الجماعتين، والفرقتين، أنشد أبو زيد: لنا إبلان فيهما ما علمتمو، وفي الحديث: "مثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين"^(٢)، وأنشد أبو عبيد: لأصْبَحَ الحَيُّ أوباداً ولم يجدوا عند التفرُّق في الهَيْجَا جمالَيْن^(٣) وقال: لقاحان سوداوان، وقال أبو النجم: بين رماحي مالك ونهشل"^(٤). ويمكن توجيه تفريق النحاة بين اسم الجمع، وجمع التكسير في التشية والجمع اللذين يثبتان في الأول أصالة، ومن غير حاجة إلى تأويل كما قرر سيبويه الذي قال عن تشية اسم الجمع: "وهو في إبل أقوى" كما أشرنا إليه في الصفحة السابقة.

التفريق بين اسم الجمع واسم الجنس في التشية والجمع - اللذين يثبتان للأول أصالة بلا حاجة إلى تأويل، كما قرر سيبويه الذي قال عن تشية اسم الجمع: "وهو في إبل أقوى" - يمكن توجيهه، وتفسيره بأن حاجة جمع التكسير إلى ما ورد منه

(١) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٦٢٣ - ٦٢٤.

(٢) رواه مسلم عن نافع عن ابن عمر برقم ٤٩٩٠، ورواه النسائي في كتاب الإيمان وشرائعه عن نافع عن ابن عمر برقم ٤٩٥١. مسلم (١٩٥٥) / الجامع الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: عيسى البابي الحلبي، ط ١، والإمام أحمد في مسنده في كتاب مسند المكثرين من الصحابة عن نافع عن ابن عمر بأرقام ٤٨٣٥ و ٥٥٢٨ و ٦٠١٦، ابن حنبل (٨١٨٩٥) / المسند وبهامشه منتخب كنز العمال، وعن عبيد بن عمير ٥٢٥٣، والعائرة هي المترددة الحائرة. يقول الزبيدي: "فيحتمل أن يكون من اليعار: الصَّوت، ويحتمل أن يكون من المقلوب، لأنَّ الرواية: العائرة، وهي التي تذهب كذا وكذا"، الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، مادة (ع. و. ر.). ج ١، ص ٤٧٧.

(٣) تمامه "فعن أيها ما شئتم فتكبوا"، وروي فعن أية ما، ورواية الأصمعي التي تنسب البيت لعوف بن عطية بن الخرج هي: هُما إبلان فيهما ما علمتم فأدوهُما إن شئتم أن تُسألِمَا. / الأصمعي (١٩٦٤) / الأصمعيات، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، سلسلة ديوان العرب، مجموعات من عيون الشعر ٢، مصر: دار المعارف، ط ٢، ص ١٦٧، ولم ينسب أبو زيد البيت. أبو زيد (١٩٨١) / النوار في اللغة، تحقيق ودراسة محمد عبد القادر أحمد، بيروت: دار الشروق، ط ١، ص ٤١٧. وقد نسب ابن بري البيت لشعبة بن قمير. ابن بري (١٩٨٥) / شرح شواهد الإيضاح، ص ٥٦١. كما نسب البيت، أيضاً، لعمر بن عروة، وهو ثاني بيتين أولهما:

سَعَى عَقَالاً فلم يترك لنا سَبْداً فكيف لو قد سعى عمرو عَقَالَيْنِ

(٤) الزمخشري، الفصل بشرح ابن يعيش، ص ١٥٣.

مثنى أو مجموعا تقوم لدلالته على أعيان كثيرة، أي تقوم لورود دلالة العدد فيه بطريقتين؛ الأولى القلب الصري الذي يرد عليه جمع التكسير، والثانية كاسعة التنثية، أو الجمع التي تلحقه؛ الأمر الذي يعني أن قبولهما معا يعد لغوا، كما أن استغناء اسم الجمع عن تأويل ما ورد منه مثنى، أو مجموعا إشارة إلى انتفاء دلالة الجمع فيه صرفيا، وتأكيد كونه واقعا على عين مفردة؛ إذ لو ثبت له الجمع صرفيا لكان في تنثيته نقضا لهذا الجمع، ولكان في جمعه عدم إفادة شيء، أي لكان جمعه بعد أن ثبت جمعا صرفيا لغوا، وزيادة لا طائل ورائها.

ومما يُثبتُ إفراد اسم الجمع، وكون التنثية والجمع فيه أصلين لا حاجة بهما إلى تأويل نماذج تنثية اسم الجمع، وجمعه الكثيرة في المعجم اللغوي؛ فقد قال في مادة إبل: "لا واحد لها من لفظها، والجمع آبال، وإذا قالوا: إبلان وغنمان، فإنما يريدون قطيعين من الإبل والغنم"^(١). وقال في مادة أهل: "أهل الرجل عشيرته وذوؤ قُرباه، والجمع أهلون، وأهال، وأهال، وأهلات، وأهلات"^(٢). كما قال في مادة طير: "وجمع الطير طيور، وأطيوار، مثل: فرخ، فروخ، وأفراخ"^(٣)، وقال في مادة غنم: "الغنم الشاء لا واحد له من لفظه، وقد ثنؤه فقالوا: غنمان والجمع أغنام، وغنوم، كسره أبو جندب الهذلي أخو خراش على أغانم... قال ابن سيده: وعندي أنه أراد وأغانيم فاضطر فحذف"^(٤).

يقول عَمِيرَةُ بِنُ جَعْلَ الثَّغَلِيِّ:

وَإِذْ لَهُمْ ذَوْدٌ عَجَافٌ وَصَرِيَّةٌ وَإِذَا أَنْتُمْ لَيْسَتْ لَكُمْ غَنَمَانِ

ومما يثبت لاسم الجمع إفراده الصري في شيعه مثنى ومجموعا في مختلف الاستعمالات قرآنية، ونبوية، وشعرية، وذلك على ما يأتي:

أ. الاستعمال القرآني

ورد اسم الجمع مثنى ست عشرة مرة في ست مواد لغوية بيانها كما يأتي:

١. "بشرين" مرة واحدة في قوله ﷺ ﴿فَقَالُوا أَنْزِلْ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِكَ وَقَوْمُهُمَا لَنَا عِدُونَ﴾^(٥).

(١) الرازي (١٩٧٦) مختار الصحاح، ترتيب محمود خاطر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٢.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مج ١١، ص ٢٨.

(٣) الرازي (١٩٧٦) مختار الصحاح، ص ٤٠٢.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، مج ١٢، ص ٤٤٥.

(٥) سورة المؤمنون (٤٧).

٢. "الجمعان" أربع مرات في قوله ﷺ ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾^(١)، وفي ثلاث آيات قرآنية مختلفة^(٢).
٣. "الحزبين" مرة في قوله ﷺ ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾^(٣).
٤. "طائفتان، والطائفتان، وطائفتين، والطائفتين" أربع مرات: وهو ما يرد في قوله ﷺ ﴿إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾^(٤)، وفي ثلاث آيات أخرى^(٥).
٥. "الفئتان، وفئتين" ثلاث مرات في قوله ﷺ ﴿فَلَمَّا تَرَأَتْهُ الْفِئَتَانِ نَكَصَ عَلَى عَقَبَيْهِ وَقَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنْكُمْ﴾^(٦)، وقوله ﷺ ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا﴾^(٧).
٦. "فريقان" مرة واحدة، وفريقين ثلاث مرات. ورد "فريقان" في قوله ﷺ ﴿فَإِذَا هُمُ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾^(٨). وورد بلفظ "فريقين" في قوله ﷺ ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٩)، وفي آيتين أخريين^(١٠).
- وجُمِعَ اسم الجمع جمع مؤنث سالما أربع مرات في مادة لغوية واحدة؛ إذ ورد "ذريات" أربع مرات في قوله ﷺ ﴿وَمِنْ آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ وَاجْنَبْتُهُمْ وَهَدَيْتُهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(١١)، وفي ثلاث آيات آخر^(١٢).

(١) سورة آل عمران (١٥٥).

(٢) سورة آل عمران (١٦٦). سورة الأنفال (٤١). سورة الشعراء (٦١).

(٣) سورة الكهف (١٢).

(٤) سورة آل عمران (١٢٢).

(٥) سورة الحجرات (٩). سورة الأنعام (١٥٦). سورة الأنفال (٧).

(٦) سورة الأنفال (٤٨).

(٧) سورة آل عمران (١٣).

(٨) سورة النمل (٤٥).

(٩) سورة الأنعام (٨١).

(١٠) سورة هود (٢٤)، سورة مريم (٧٣).

(١١) سورة الأنعام (٨٧).

(١٢) سورة الفرقان (٧٤)، سورة الرعد (٢٣)، سورة غافر (٨).

وقد ألحق اسم الجمع بجمع المؤنث السالم مرتين؛ فوردت كلمة "أولات" في قوله ﷻ ﴿وَأُولَتْ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(١)، وفي قوله ﷻ ﴿وَأُولَتْ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٢).
 وورد اسم الجمع مجموعاً جمع تكسير سبعين مرة في ثماني مواد لغوية، هي "أمم، وجنود، وأحزاب، وزمر، وشعوب، وشيع، وقبائل، وقرون"، وذلك على النحو الآتي:

١. "أمم وأمم" ثلاث عشرة مرة: وهو ما يرد بلفظ "أمم" في قوله ﷻ ﴿وَمِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَيْرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾^(٣)، وفي إحدى عشرة آية أخرى^(٤).
٢. "جنود، والجنود، وجنودا، وجنوده" عشرين مرة: ورد "جنود" في قوله ﷻ ﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا﴾^(٥)، وفي تسع عشرة آية أخرى^(٦).
٣. "الأحزاب" إحدى عشرة مرة، وهو ما يرد بلفظ في قوله ﷻ ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ، مِنَ الْأَحْزَابِ فَالتَّارُ مَوْعِدُهُ﴾^(٧). كما ورد عشر مرات في تسع آيات أخرى^(٨).
٤. "زمر" مرتين في قوله ﷻ ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا﴾^(٩)، وقوله ﷻ ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَىٰ الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾^(١٠).
٥. "شعوبا" مرة واحدة في قوله ﷻ ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾^(١١).

(١) سورة الطلاق (٤).

(٢) سورة الطلاق (٦).

(٣) سورة الأنعام (٣٨).

(٤) سورة الأنعام (٤٢)، سورة الأعراف (٣٨، ١٦٠، ١٦٨)، سورة هود (٤٨) مرتين، سورة الرعد (٣)، سورة النحل

(٦٣)، سورة العنكبوت (١٨)، سورة فاطر (٤٢)، سورة فصلت (٢٥)، سورة الأحقاف (١٨).

(٥) سورة التوبة (٤٠).

(٦) سورة البقرة (٢٥، ٢٤٩)، سورة التوبة (٢٦)، سورة يونس (٩٠)، سورة طه (٧٨)، سورة الشعراء (٩٤، ٩٥)، سورة

النمل (١٧، ١٨، ٢٧)، سورة القصص (٦، ٨، ٣٩)، سورة الأحزاب (٩)، سورة الذاريات (٤٠)، سورة الفتح (٤، ٧)،

سورة المدثر (٣١)، سورة البروج (١٧).

(٧) سورة هود (١٧).

(٨) سورة الرعد (٣٦)، سورة مريم (٣٧)، سورة الأحزاب (٢٠ مرتين، ٢٢)، من سورة ص (١١، ١٣)، سورة غافر

(٣٠)، من سورة الزخرف (٦٥).

(٩) سورة الزمر (٧١).

(١٠) سورة الزمر (٧٣).

(١١) سورة الحجرات (١٣).

٦. "شيع" مرة واحدة، و"شيعا" أربع مرات و"أشيعا" مرتين. وهو ما يرد في قوله ﷺ ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي شَيْعِ الْأَوَّلِينَ﴾^(١)، وفي ثلاث آيات أخرى^(٢).

٧. "قبائل" مرة واحدة في قوله ﷺ ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾^(٣).

٨. "القرون" عشر مرات، و"قرونا" ثلاث مرات في قوله ﷺ ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾^(٤) وفي آيات أخرى^(٥).

يُبيِّن الإحصاء السابق ورودَ سِتِّ عَشْرَةَ مادة لغوية لاسم الجمع غير مفردة اثنتين وتسعين مرة؛ حيث وردت سِتُّ مواد لغوية مثناة ست عشرة مرة، كما وردت مادة لغوية مجموعة جمع مؤنث سالما أربع مرات، ومادة لغوية واحدة ملحقة بجمع المؤنث السالم مرتين، وثمانية مواد لغوية مجموعة جمع تكسير سبعين مرة. ويمثل هذا الإحصاء دليلاً على أصالة التشية والجمع في اسم الجمع؛ إذ لا يمكن أن يخرج مثل هذا العدد من الأمثلة على أصل القاعدة. ويؤكد ذلك شيوع ورود التشية والجمع في الاستعمال النبوي والاستعمال الشعري، كما سنمثل له.

ب. الاستعمال النبوي

ورد اسم الجمع مثلى ومجموعاً في حديث المصطفى ﷺ. وقد تتبعنا إحدى المواد اللغوية لاسم الجمع، فوجدنا أنها قد وردت على حال التشية ثمانين مرات، فيما أورده المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي^(٦)، وتلك هي: الفريقين: كما في قوله ﷺ: "فاستكملوا أجر الفريقين كليهما"^(٧)، وقوله ﷺ: "وأنا مع بني فلان لأحد الفريقين"^(٨)، وقوله ﷺ: "فأسمع هذه الآية نزلت في الفريقين

(١) سورة الحجر (١٠).

(٢) سورة الأنعام (٦٥)، سورة الأنعام (١٥٩)، سورة القصص (٤)، سورة الروم (٢٢)، سورة الروم (٢٢)، سورة سبأ (٥٤)، سورة القمر (٥١).

(٣) سورة الحجرات (١٣).

(٤) سورة يونس (١٣).

(٥) سورة هود (١١٦)، سورة الإسراء (١٧)، سورة طه (٥١)، سورة المؤمنون (٤٢)، سورة الفرقان (٣٨)، سورة القصص (٤٣)، سورة السجدة (٢٦)، سورة يس (٣١)، سورة الأحقاف (١٧)، سورة القصص (٤٥).

(٦) فتنسك وزملاؤه (١٩٣٦) / المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، ج ٥، لندن: مكتبة بربل، ص ١٣٦ - ١٣٧.

(٧) البخاري (٥١٣١١) صحيحه، ج ٣، القاهرة: المطبعة الأميرية الكبرى، الباب الحادي عشر في الإجارة، ص ٩١.

(٨) السابق، ج ٤، الباب الرابع من المناقب، ص ١٨.

كليهما"، في الذين كانوا يتخرجون أن يطوفوا بالجاهلية بالصفاء والمروة، والذين يطوفون، ثم تخرجوا أن يطوفوا بهما في الإسلام"^(١)، وقوله ﷺ: "ثم يقال للفریقین كلاهما خلودٌ فيما تجدون، لا موت فيها أبداً"^(٢).
 ووردت مجموعة كثيراً، كقوله ﷺ: "فيفترق الناس، المسلمون ثلاث فرق"^(٣)، وقوله ﷺ: "فجعلني من خير فرقهم"^(٤)، وقوله ﷺ: "فأنزل تلك الفرق كلها"^(٥).

ج. الاستعمال الشعري

ورد اسم الجمع مثني ومجموعاً في الشعر؛ ممّا يؤكّد أصالة التثنية والجمع فيه؛ فقد استخدم الشعراء جمع "قوم". قال تأبط شراً:
 وَقَرِيبَةَ أَقْوَامٍ جَعَلْتُ عِصَامَهَا عَلَى كَاهِلِ مَنِّي ذَلُولٍ مُرَحَّلٍ^(٦)
 وقال سحيم عبد بني الحسحاس:
 يُرَجِّلُنْ أَقْوَاماً وَيَتْرُكُنْ لِمَتِي وَذَاكَ هَوَانٌ ظَاهِرٌ قَدْ بَدَأَ لِيَا^(٧)
 وقال الحطيئة:
 حَتَّى يُجَازِيَ أَقْوَاماً بِسَعِيهِمْ مِنْ آلِ لَأَيٍّ وَكَانُوا سَادَةً نُجُبَا^(٨)
 كما استخدم الشعراء جمع لفظ اسم الجمع كتيبة.
 قال قيس بن الخطيم:

(١) ابن ماجه (١٩٥٣) سننه، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، ج٢، القاهرة: عيسى البابي الحلبي، باب صفة النار ٣٨، من كتاب الزهد ٣٧، ث ٤٣٢٧، ص ١٤٤٧.

(٢) ابن حنبل (١٨٩٥هـ) / المسند وبهامشه منتخب كنز العمال، ج ٥، ص ٧٣.

(٣) السابق، ج ٥، ص ٤٠.

(٤) الترمذي (١٩٦٧) سننه، ج ٥، ضبطه وراجع أصوله وصححه عبدالرحمن محمد عثمان، المدينة المنورة: المكتبة السلفية، ص ٢٤٣ - ٢٤٤.

(٥) ابن ماجه (١٩٥٣) سننه، ج ٢، باب العزلة ١٣، من كتاب الفتن ٣٦، ث ٣٩٧٩، ص ١٣١٧.

(٦) تأبط شراً (١٩٨٤) ديوان تأبط شراً وأخباره، جمع وتحقيق وشرح على ذو الفقار شاكرك، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط ١، ص ١٨١. وقد نُسيبَ لامرئ القيس كما عند القرشي (١٣٠٨هـ) جمهرة أشعار العرب، القاهرة: المطبعة الأميرية الكبرى، ص ٤٣، وقد نفى البغدادي هذه النسبة. البغدادي (١٩٦٩) خزانة الأدب، مج ١، ص ٦٥.

(٧) سحيم عبد بني الحسحاس (١٩٥٠) ديوانه، تحقيق عبدالعزيز الميمني، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ص ٢٥.

(٨) الحطيئة، ديوانه، تحقيق عبدالعزيز الميمني، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ص ١١.

وَمِنَّا الَّذِي آلَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً عَنِ الْخَمْرِ حَتَّى زَارَكُمْ بِالْكَتَائِبِ^(١)

كما قال:

كَأَنَّ رُؤُوسَ الْخَزَرَجِيِّينَ إِذْ بَدَتْ كَتَائِبُنَا تَتَرَى مَعَ الصُّبْحِ حَنْظَلٌ^(٢)

وتكشف وسائل كشف السياق من ضمير وإشارة وموصول عن نوع اسم الجمع، وعدده. وقد اجتمعت هذه الوسائل في قوله ﷺ ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدُكُمْ يَنْصُرُكُمْ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ﴾^(٣). وورد الضمير والإشارة في قوله ﷺ ﴿تِلْكَ أُمَةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾^(٤). وكشف اسم الإشارة نوع اسم الجمع، وعدده في قوله ﷺ ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾^(٥). وكشف الموصول نوع اسم الجمع، وعدده في قوله ﷺ ﴿وَفَصِيلَتِهِ الَّتِي تُؤْوِيهِ﴾^(٦). وقد كشف السياق عن نوع اسم الجمع، وعدده من خلال النعت في قوله ﷺ ﴿وَمِنْ دُرَيْتِنَا أُمَةٌ مُسْلِمَةٌ لَكَ﴾^(٧)، وقوله ﷺ ﴿مَنْهُمْ أُمَةٌ مُقْتَصِدَةٌ﴾^(٨)، وقوله ﷺ ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ﴾^(٩).

وعامل القرآن الكريم اسم الجمع معاملة المفرد والجمع بنوعيه كما يأتي:

• معاملة المفرد المذكر

١. "بَشَرٌ" في قوله ﷺ ﴿وَلَمْ يَمَسَّسْنِي بَشَرٌ﴾^(١٠)، وقوله ﷺ ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^(١١).

(١) الحطيطه (١٩٦٢) ديوانه، عن ابن السكيت وغيره، تحقيق ناصر الدين الأسد، سلسلة كنوز الشعر ٢، القاهرة: مكتبة دار العروبة، ط١، ص٤٤.

(٢) الحطيطه، ديوانه، ص٨٢، ورؤي: "رعوس الدارعين إذا التفت". الخالديان (١٩٥٨) / الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهلية والمخضرمين، ج ١، تحقيق السيد محمد يوسف، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ص٣١.

(٣) سورة الملك (٢).

(٤) سورة البقرة (١٣٤، ١٤١).

(٥) سورة الشعراء (٥٤).

(٦) سورة المعارج (١٣).

(٧) سورة البقرة (١٢٨).

(٨) سورة المائدة (٦٦).

(٩) سورة البقرة (٢٤٩).

(١٠) سورة آل عمران (٤٧)، سورة مريم (٢٠).

(١١) سورة آل عمران (٧٩).

٢. "جند" في قوله ﷻ ﴿جُنُودٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ الْأَحْزَابِ﴾^(١).

٣. "فوج" في قوله ﷻ ﴿هَذَا فَوْجٌ مُّقْتَحِمٌ مَّعَكُمْ﴾^(٢).

• معاملة المفرد المؤنث

١. "أمة" في قوله ﷻ ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾^(٣).

٢. "ذرية" في قوله ﷻ ﴿ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾^(٤).

• معاملة الجمع المذكر

١. "الجمع" في قوله ﷻ ﴿سَيَهْرُمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبَرَ﴾^(٥).

٢. "حزب" في قوله ﷻ ﴿أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٦).

• معاملة الجمع المؤنث

"النسوة" في قوله ﷻ ﴿مَا بَالُ النِّسْوَةِ الَّتِي قَطَعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾^(٧).

وقد حدث أن جمع السياق القرآني بين معاملة اللفظ الواحد من اسم الجمع

معاملة المفرد المؤنث، ومعاملته معاملة الجمع المذكر، وذلك نحو:

لفظ أمة: عومل معاملة المفرد المؤنث في قوله ﷻ ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُّسْلِمَةٌ لَّكَ﴾^(٨)،

وعومل معاملة الجمع المذكر في قوله ﷻ ﴿كَذَلِكَ زَيْنَالِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ

مَرْجِعُهُمْ﴾^(٩).

وقد حدث أن جمع بين معاملة اللفظ الواحد من اسم الجمع معاملة المفرد

المذكر، ومعاملته معاملة الجمع المذكر، وذلك كما في "جند" الذي عومل معاملة

(١) سورة ص (١١).

(٢) سورة ص (٥٩).

(٣) سورة البقرة (٢١٣).

(٤) سورة آل عمران (٢٨).

(٥) سورة القمر (٤٥).

(٦) سورة المجادلة (٢٢).

(٧) سورة يوسف (٥٠).

(٨) سورة البقرة (١٢٨).

(٩) سورة الأنعام (١٠٨).

المفرد المذكر في قوله ﷺ ﴿جُنْدٌ مَا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِنَ الْأَحْزَابِ﴾^(١)، وعومل معاملة الجمع المذكر في قوله ﷺ ﴿وَهُمْ لَهُمْ جُنْدٌ تُحْضَرُونَ﴾^(٢).

ولم يُجمَع السياق القرآني للفظ الواحد من أسماء الجموع بين معاملته معاملة المفرد المذكر ومعاملته معاملة المفرد المؤنث.

وقد عامل بعض ألفاظ من أسماء الجموع معاملة واحدة، وذلك كما في لفظ "نسوة" الذي عومل معاملة جمع المؤنث فقط دون غيرها من المعاملات الجائزة: قال المولى ﷺ ﴿مَا بَالُ النَّسَوِ اللَّتِي قَطَعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾^(٣).

وجمَعَ بين معاملتين للفظ الواحد من أسماء الجموع في السياق الواحد؛ فقد عامل لفظ اسم الجمع، معاملة المفرد المذكر ومعاملة الجمع المذكر في السياق الواحد، قال ﷺ ﴿هَذَا فَوْجٌ مُقْتَضٍ مَعَكُمْ لَا مَرْجَأَ بِهِمْ أَنَّهُمْ صَلَّوْا النَّارَ﴾^(٤). وعامل لفظ اسم الجمع "أمة" معاملة المفرد المؤنث، ومعاملة الجمع المذكر

في قوله ﷺ ﴿مَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ﴾^(٥)، وقوله ﷺ ﴿مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجْلَهَا وَمَا يَسْتَعْرِضُونَ﴾^(٦)، وقوله ﷺ ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمَ لِيَأْخُذُوهُ﴾^(٧).

وبعد عرضنا لأمرَي النوع والعدد في اسم العين واسم الجمع الذي يعد فرعاً من اسم العين، وعرضنا لجانب من كشف السياق عن النوع والعدد في اسم الجمع، وبياننا لتعدد موقف السياق من ألفاظ اسم الجمع نوعاً وعدداً، نشير إلى احتياج مثل هذه السياقات القرآنية وغيرها من السياقات الأدبية، التي تُعدُّ من ميادين الدرس البلاغي إلى دراسات فنية، تكشف عن القيم الجمالية الكامنة وراء اتخاذ إحدى حالات النوع، والعدد دون غيرها من حالات النوع والعدد التي ترد لألفاظ اسم الجمع؛

(١) سورة ص (١١).

(٢) سورة يس (٧٥).

(٣) سورة يوسف (٥٠).

(٤) سورة ص (٥٩).

(٥) سورة آل عمران (١١٤).

(٦) سورة الحجر (٥)، سورة المؤمنون (٤٣).

(٧) سورة غافر (٥).

إذ تعد حالات النوع، والعدد لاسم الجمع مجالا للاختيار، الذي يُعنى به المهتمون بدراسة التراكيب اللغوية من البلاغيين.

ثانياً. اسم الجنس

١. اسم الجنس العيني: ونشير بخصوص علاقة العدد به إلى ما يأتي:

أ. أن ورود العدد بحالاته المختلفة في اسم الجنس العيني يفيد وجود دلالة العين فيه.
ب. كون دلالة العين دلالاته الأولى والأساسية يرجع - في رأينا - إلى ارتباط الكلم بالسمات الصرفية بناء على دلالاتها الأولى والأساسية.

ويُعَدُّ ورود العدد في اسم الجنس العيني دليلاً على صحة ما ذهبنا إليه من كون دلالة اسم الجنس العيني تَمَثُّلُ في العين التي هي الحقيقة التي تنتمي إليها أعيان مادية محسوسة - على نحو ما بيناه عند تحقيق جانبه الدلالي^(١).

ونشير في حديثنا عن علاقة اسم الجنس العيني بالعدد إلى حقيقة العدد الوارد فيه؛ وذلك لأن من النحاة من رآه مفرداً صرفياً، ومنهم من رآه جمعاً لاسم العين، بل نقف أمام بعض النصوص لنحقق رأينا في عدد اسم الجنس العيني.

لقد اختلف النحاة في تحديدهم لدلالة العدد في اسم الجنس العيني؛ فرآه بعضهم اسماً للحقيقة التي قرر العمل أنها قد وردت عينا معقولة غير محسوسة، ورآه بعض آخر جمعاً لعين مادية محسوسة منتمية إلى حقيقة، أي إن بعضهم يرى أن دلالاته على العدد هي الأفراد الذي يكون لعين الحقيقة، وبعضهم الآخر يرى أن دلالاته على العدد هي الجمع؛ حيث إنه جمع لاسم العين التي تنتمي إلى جنسه.

وقد نسب جعل اسم الجنس من قبيل الجمع المكسر إلى الكوفيين، قال الفراء عن اسم الجنس العيني: "ثم يأتي نوع آخر من الجمع، مثل الشاء، والبقير"^(٢)، وقال ابن يعيش ينسب إلى الكوفيين قولهم بكون اسم الجنس جمعاً: "والكوفيون يزعمون أنه جمع كُسِّرَ عليه الواحد"^(٣)، وقد قال الرضي ذلك؛ إذ اسم الجنس عند الكوفيين "جمع مُكَسَّرٌ واحد ذو التاء"^(٤).

(١) ص ١٦٢ - ١٦٣ من هذا الكتاب.

(٢) الفراء (١٩٧٥) المذكر والمؤنث، ص ٦٩.

(٣) ابن يعيش، شرح المنفصل، ج ٥، ص ٧١.

(٤) الرضي (١٩٧٥) شرح الشافية، ج ٢، ص ١٩٤.

وقد ذهب اللغويون في اسم الجنس مذهب الكوفيين، فأروه جمع تكسير. يحكي ابن منظور عن ابن سيده في مادة "ر. و. م.": "وليس بين الواحد والجمع إلا الياء المشددة، كما قال: تمر، وتمر، ولم يكن بين الواحد، والجمع إلا الهاء"^(١). وقال - كذلك - في مادة "ط. ل. ح.": "والاسم الدال على الجمع، أي الذي ليس بينه وبين واحده إلا هاء التأنيث، إنما هو لمخلوقات، نحو: النَّخْل، والتَّمَر"^(٢). كما أنهم ذكروا اسم الجنس ضمن جموع تكسير اسم العين، قال بعضهم: "السحابة الغيم... والجمع سحائب، وسحاب، وسحب، وخليق أن يكون سحب جمع سحاب الذي هو جمع سحابة، فيكون جمع جمع"^(٣).

ومن أمثلة ذكرهم اسم الجنس ضمن جموع تكسير اسم العين ما ذكروه في جمع الشجرة^(٤) والصخرة^(٥) الفراشة^(٦).

وقد أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة بما رآه الكوفيون، واللغويون من عدِّ اسم الجنس جمعاً تكسير، ثم رأى أن حذف التاء من المختوم بها طريق صرفية لإفادة دلالة الجمع. وقد أصدر قراره: "يُجمع الاسم المفرد الدال على الجنس المختوم بتاء الوحدة على أي وزن بالألف والتاء، ويُجمع أيضاً بتجريدته من التاء، بشرط أن يكون من المخلوقات، لا المصنوعات بيد الإنسان، فيعتبره نحوياً البصرة اسم جنس جمعياً وليس بجمع، ويعتبره نحوياً الكوفيون واللغويين جمعاً"^(٧).

أما ما ورد ينصُّ على جمعية اسم الجنس، ويشير آخرون إلى دلالته على الحقيقة، أو الجنس، يقول المبرد نصاً في الجمعية: "واعلم أن كل جمع ليس بينه وبين واحده إلا الهاء، فإنه جارٍ على سنة الواحد، وإن غنيت به جمع الشيء؛ لأنه جنس"^(٨). ويقول ابن يعيش مُقَيِّداً جمعية اسم الجنس الذي يكون واحده على بنائه

(١) ابن منظور، *اللسان*، مج ١٢، ص ٢٥٨.

(٢) المرجع السابق، مادة (ط. ل. ح.)، مج ٢، ص ٥٣٢.

(٣) المرجع السابق، مادة (س. ح. ب.)، مج ١، ص ٤٦١.

(٤) المرجع السابق، مج ٤، ص ٣٩٤.

(٥) المرجع السابق، مج ٤، ص ٤٤٥.

(٦) المرجع السابق، مج ٦، ص ٣٣.

(٧) أحمد الإسكندري (١٩٣٩) "جموع التكسير القياسية"، مجلة مجمع اللغة العربية، ج ٤، ص ٢٠٩.

(٨) المبرد (١٣٨٦هـ) *المقتضب*، ج ٣، ص ٢٤٦.

من لفظه: "وتلحقه تاء التأنيث ليبين الواحد من الجمع"^(١)، ويقول عن وقوعه على الجنس "يقع الاسم فيه للجنس كما يقع للواحد"^(٢).

وتفيد هذه النصوص أن وقوع اسم الجنس على عين الحقيقة لا على مجموعة أعيان تنتمي إلى الحقيقة لم يكن واضحاً تماماً، والحق أن دلالة الجنس على الأعيان التي تنتمي إليه ناشئة من احتياج أي حقيقة إلى أعيان تنتمي إليها، وقد ألزم هذا التلازم بين الحقيقة، والأعيان المنتمية إليها هذا التداخل.

وقد حَقَّقَ الرضي فاصلاً بين الحقيقة وأعيانها، قال عن أسماء الأجناس العينية: "لا تدل على آحاد؛ إذ اللفظ لم يوضع للآحاد، بل وضع لما فيه الماهية المعيّنة، سواء كان واحداً، أو مثلي، أو جمعا"^(٣). وقال كذلك: "المجرد من التاء من الأسماء المذكورة ليس موضوعاً للجمع، كما توهموا... بل هو لمجرد الماهية: سواء كان مع القلة، أو مع الكثرة"^(٤).

ونرى كون اسم الجنس العيني مُفرداً على المستوى الصرفي إلا أن تتصل به لواحق التنثية، أو الجمع السالم، أو يوضع في قالب من قوالب الجمع، وذلك لخلوّه - والأمر كذلك - من لواحق التنثية، والجمع، وخروجه عن قوالب الجمع. وقد عبر الرضي عن ذلك بقوله عن اسمي الجمع، والجنس: "ليس على أوزان جموع التكسير لا الخاصة بالجمع كأفعلة، وأفعال، ولا المشهورة فيه كَفَعْلَة"^(٥).

ونرى - كذلك - أن هذا الاسم مفرد في الدلالة المعجمية؛ إذ يقع لفظه على عين الحقيقة، التي تنتمي إليها أفراد معينة؛ فليس ثمة مادة لغوية تفيد دلالة الجمع. وقد أفاد بعض النحاة خروج دلالة الكثرة غير المقصودة عن طبيعة دلالة الجمع الصرفية، وكذا عن دلالة الكثرة معجمياً وذلك بإثباتها نتيجة للتلازم، الذي أشار إليه العمل، بين عين الحقيقة والأعيان التي تنتمي إليها والتي لا بد من وجودها لكي تتحقق فيها الحقيقة، قال عن انتفاء دلالة الجمع صرفياً، وثبوت

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٥، ص ١٠٦.

(٢) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٣) الرضي (١٩٧٨) شرح الكافية، ج ٣، ص ٣٦٦.

(٤) الرضي (١٩٧٥) شرح الشافية، ج ٢، ص ١٩٩.

(٥) الرضي (١٩٧٨) شرح الكافية، ج ٣، ص ٣٦٧.

الكثرة تبعاً لدلالته على الحقيقة، وليس بتكسير على الحقيقة؛ لأن الاستفادة الكثرة ليست من اللفظ، إنما هي من مدلوله؛ إذ "قد يكون بعض الأجناس مما اشتهر في معنى الجمع، فلا يطلق على الواحد والاثنين، وذلك بحسب الاستعمال لا الوضع"^(١)؛ مما يعني أن دلالة الكثرة في اسم الجنس ليست مقصود اللفظ، وإنما تجيء تبعاً لدلالته على الحقيقة القائمة في كل أفراد الجنس.

ويؤكد كون اسم الجنس العيني مفرداً على المستوى الصريح قبوله لواحق التثنية والجمع وقوالب جمعه التكسير، كما أثبت المعجم؛ فقد ورد: "قال ابن سيده: وجمع البقر أبقر، كزمن أ زمن عن الهجري"^(٢)، كما ورد: "التمران والتمور بالضم جمع التمر... الجوهرى: جمع التمر تمور وتمران"^(٣). وورد كذلك: "و جمع الثمر ثمار"^(٤). ويبيّن تتبّع اسم الجنس الجمعي في المعجم دخوله في قوالب جمع التكسير؛ الأمر الذي يعني كونه مفرداً قبل دخوله قوالب جمع التكسير.

ويشترط لتثنية اسم الجنس، وجمعه تصور الأنواع. وقد نصّ العلماء على هذا. قال سيبويه: "تقول: عَقْلان وبُسْران وتمران، أي ضربان مختلفان"^(٥). وقال بعض اللغويين: "التمر اسم الجنس الواحدة منها ثمرة، وجمعها تَمَرَات بالتحريك، وجمع التمر تمور، وتمران بالضم، ويراد به الأنواع؛ لأن الجنس لا يُجمَع في الحقيقة"^(٦).

والذي نراه أن ورود التثنية والجمع دليل على أفراد اسم الجنس الجمعي، وعلى وجود حالات العدد الثلاث فيه. ونرى أن اشتراط تصور الأنواع راجع إلى أن الحقيقة التي يدل عليها اسم الجنس لا تكون إلا واحدة؛ مما يلزم معه تصوّر وجود أنواع لها تكون كالأفراد لها.

وقد كشف السياق عن نوع اسم الجنس العيني، وعدده من خلال إعادة الضمير عليه، ومن خلال النعت وغير ذلك من الوسائل.

(١) الرضي (١٩٧٨) شرح الكافية، ج ٣، ص ٣٦٧.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة (ب.ق.ر.)، مج ٤، ص ٧٣.

(٣) المرجع السابق، مادة (ت.م.ر.)، مج ٤، ص ٩٢-٩٣، الجوهرى (١٩٥٧) الصحاح، مادة (ت.م.ر.)، ج ٢، ص ٦٠١.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، مادة (ث.م.ر.)، مج ٤، ص ١٠٦.

(٥) سيبويه (١٩٧١) الكتاب، ج ٣، ص ٦٢٣.

(٦) الجوهرى (١٩٥٧) الصحاح، مادة (ت.م.ر.)، ج ٢، ص ٦٠١.

وقد وردت في الاستعمال القرآني نماذج كثيرة جدا لذلك؛ فقد كشف عن نوع اسم الجنس، وعدده بالضمير، واسم الإشارة، والنعت، والحال، والفعل. وفيما يأتي نماذج لوسائل كشف نوع اسم الجنس العيني، وعدده:

- اسم الإشارة: كشف عن نوع اسم الجنس، وعدده في قوله ﷻ ﴿فَأَبْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِرِزْقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ﴾^(١).

- الضمير: كشف عن نوع اسم الجنس، وعدده في قوله ﷻ ﴿فَتَثِيرُ سَحَابًا فُسْقَنَهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ﴾^(٢)، وقوله ﷻ ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾^(٣)، وقوله ﷻ ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾^(٤)، وقوله ﷻ ﴿وَنَحْلٍ طَلَعَهَا هَضِيمٌ﴾^(٥).

- النعت: كشف عن نوع اسم الجنس العيني وعدده في قوله ﷻ ﴿وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ﴾^(٦)، وقوله ﷻ ﴿كَانَتْهُمْ أَعْجَازُ نَحْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾^(٧).

- الحال: كشفت عن نوع اسم الجنس العيني، وعدده في قوله ﷻ ﴿وَالنَّحْلَ بَاسِقَتٍ﴾^(٨).

- الفعل: كشف عن نوع اسم الجنس وعدده في قوله ﷻ ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا﴾^(٩)، وقوله ﷻ ﴿غَلِبَتِ الرُّومُ﴾^(١٠).

(١) سورة الكهف (١٩).

(٢) سورة فاطر (٩).

(٣) سورة المائدة (٤١).

(٤) سورة النحل (٦٨).

(٥) سورة الشعراء (١٤٨).

(٦) سورة الرحمن (١٢).

(٧) سورة القمر (٢٠).

(٨) سورة ق (١٠).

(٩) سورة البقرة (٧٠).

(١٠) سورة الروم (٢).

٢. اسم الجنس المعنوي: ترد حالات العدد في المصدر وأقسامه، وفيها دليل على وجود دلالة العين؛ إذ إن الأعيان هي التي تقبل التوحد والتعدد.

ولا ترد الأقسام الدالة على الأعيان على نسق واحد في قبولها التوحد والتعدد؛ إذ منها ما يرد على التوحد أصالة، وعلى التعدد فرعاً، وهو المصدر بأقسامه، ومنها ما يرد على التعدد أصالة، وعلى التوحد فرعاً، وذلك اسم العين.

وترجع أصالة التوحد في المصدر إلى وقوعه على عين الحقيقة الموجودة في أفرادها؛ فيستغرق كل أجزاء الحقيقة التي يقع عليها بوصفها عينا، قال الفارسي: "وإنما لم يُثنَّ المصدر ولم يُجَمَّع لأنه اسم يؤدي غرضاً من الجنس، فإن كان عبارة عن الجنس لم يجر أن تشبهه، وتجمعه؛ لأنه يستغرق جميع ما تريد أن تذكره"^(١).

وقد اقتضى ذلك تصوراً خاصاً لجواز التشبيه والجمع في المصدر، وهو تصور وجود أنواع مختلفة للحقيقة، يمثل كل نوع منها عيناً مستقلة، تنضم إلى عين أخرى مشابهة لها حالة التشبيه، أو إلى أكثر من عين مشابهة لها حالة الجمع.

وترجع أصالة التعدد في اسم العين إلى وقوعه على مجرد عين من الأعيان المنتمية إلى حقيقة معينة، ولم يرد التوحد أصالة في اسم العين "إلا في لفظتي شمس وقمر اللتين لا تشيان، ولا تجمعان إلا بتصور خاص، وهو تصور شمس كل يوم شمساً منفصلة عن غيرها، وكذا تصور القمر الذي يظهر في ليلة ما مخالفاً للأقمار التي تظهر في الليالي الأخرى، ولم يرد التوحد أصالة في اسم العين إلا لخروج اسمي العين هذين عن طبيعة غيرهما، التي تتَمَثَّلُ في عدم التَّوَحُّد في الواقع.

ولا يخفى أن أصالة التوحد في المصدر تشبه أصالة التوحد في اسم الجنس العيني؛ إذ ترجع في كل منهما إلى الطبيعة المُمَثَّلَة في دلالاتها على الحقيقة كلها بصفاتها عينا. ويجعل هذا الأمر العمل يرفض ما قاله البعض عن وجود فرق بين كل من المصدر واسم الجنس العيني في علاقتهما بالعدد. قال عن المصدر: وعدم تشبيته، وجمعه "لا لكونه اسم جنس، بل لكونه دالاً على الماهية من حيث هي هي، وإلا كان الأصل في اسم الجنس أنه لا يثنى، ولا يُجَمَّع، ولم يقل به أحد، ويجوز جمع المصادر، وتشبيتها إذا كان في آخرها تاء التأنيث كالتلاوات والتلاوتين"^(٢).

(١) الفارسي، المسائل المنشورة، ص ٣.

(٢) أبو البقاء، الكليات، ص ٨١٦-٨١٧.

ويظهر عدم تفريق هذا النَّصِّ بين المصدر واسم المرة، الذي يكون بالتاء من المصدر، والذي يُعدُّ مخالفاً للمصدر؛ إذ يقع على العين المعنوية، أي غير المحسوسة المنتمية إلى الحدث، ولا يقع على الحدث كله بوصفه عيناً مثلما يقع المصدر. ونقرر هنا هو أصالة التوحد، وعدم التعدد، تثنية أو جمعا، في اسم الجنس العيني والمصدر. ونقرر - كذلك - رجوع مسألة أصالة التوحيد في اسم الجنس بنوعيه، وأصالة التعدد في اسم العين إلى طبيعة وجود كل منهما؛ فطبيعة وجود الحقيقة هي التوحد، وطبيعة وجود أعيان الحقيقة هي التعدد.

وتظهر مسألة تثنية المصدر، وجمعه من في نصوص النحاة، قال النحاس: "ولا تكاد العرب تثني المصادر، ولا تجمعها، وإن فعلت، فجائز قد فعلوه"^(١). وقال ثانٍ عَمَّا نُقِلَ عَنِ الْمَصْدَرِ: "وإذا نقل المصدر على جهة الاتساع، وجُعِلَ واقعاً على المفعول، أو الفاعل، كان فيه وجهان بمنزلة عدل، ورَضَى، والأكثر ألا يُثْنَى ولا يُجْمَع"^(٢). وقَيَّدَ بَعْضُهُمُ التثنية والجمع، قال: "والمصدر مُوحِّدٌ أبداً، لا يُثْنَى، ولا يُجْمَع؛ لأنه يقع على القليل والكثير من جنسه، كقولك: ضربت زيدا ضرباً، وضربت الزَيْدَيْنِ ضرباً، وضربت الزَيْدَيْنِ ضرباً إلا أن تدخل عليه الهاء، فيصير محدوداً. فيضارع المفعول به، فيُثْنَى، ويُجْمَع، وتختلف أنواعه... والمختلف الأنواع، نحو "الحلوم، والأشغال وما أشبه ذلك"^(٣). ونُقِلَ عن بعضهم قوله: "المصادر قد تجمع إذا اختلفت أجناسها"^(٤).

ونرى أن تثنية ما ختم بتاء الوحدة من المصادر وجمعه ليس من تثنية المصدر وجمعه؛ فاسمُ المرة هو اسمُ عينٍ معنوية منتمية إلى دلالة الحدث - كما قررنا في تعيين دلالة اسم المرة^(٥)، ونرى أن تثنيته وجمعه تثنية وجمع لاسم عين معنوية، تنتمي إلى الحدث، وجمع لها، وليس تثنية لحقيقة الحدث، ولا جمعا لها.

(١) الزجاجي (١٩٨٥) *الجمل في النحو*، ص ٣٢ - ٣٣.

(٢) ابن أبي الربيع (١٩٨٦) *البسيط في شرح جمل الزجاجي*، السفر الثاني، ص ٩٩٢ - ٩٩٣.

(٣) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٤) الطبرسي، *مجمع البيان*، ج ٨، ص ٤٥٥.

(٥) ص ١٨٢ من هذا الكتاب.

ونرى تشنية ما نُقِلَ من المصادر إلى اسم العين، وجمعه تشنيةً، وجمعاً لاسم العين. قال بعضهم عن خروج المصادر عن دلالتها الأصلية حينئذ: "أصبحت كأنها مجردة عن معنى الحدث؛ فهي كسائر الأسماء التي تُنْتَى، وتجمع"^(١).

وقد عرض بعض العلماء نماذج لجمع اسم العين المنقول عن مصدر، قال: "والْعَقْدُ مصدر استعمل اسماً، فَجُمِعَ، نحو ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾"^(٢). بل جعل بعض العلماء كل ما نُتِيَ، أو جُمِعَ من المصدر اسم عين؛ إذ رأى اختلاف الأنواع راجعاً إلى انتقال المصدر إلى اسم العين، قال: "وهل اختلاف الأنواع إلا من حيث كانت بمثابة الأسماء المفعولة، ألا ترى أن الشُّغْلَ على وزن فعل كالدُّهْنُ، وهو عبارة عما يشغل به المرء عنه، فهو اسم مشتق من الفعل، وليس الفعل مشتقاً منه، وإنما هو مشتق من الشغل. والشغل هو المصدر، كما أن الجعل كذلك، فعلى هذا ليس الأشغال والأحلام بجمع المصدر، وإنما هو جمع اسم، والمصدر على الحقيقة لا يُجْمَع"^(٣).

ويعني ما سبق أن بعض العلماء قد أجاز تشنية المصدر، وجمعه إذا اختلفت أنواعه، وجعل بعضهم تشنيته، وجمعه تشنيةً، وجمعاً لاسم عين منقول عن المصدر. وقد أخذ مجمع اللغة العربية بالمذهب الأول؛ فقد قرر أنه "يجوز جمع المصدر عندما تختلف أنواعه"^(٤).

ونرى أن ورود التشنية والجمع في المصدر تتم إذا عولج أمر استغراقه حقيقة الحدث بتصور أنواع لها، ثُمَّ لُفَّ أفراداً له. وفيما يأتي نماذج لتشنية المصادر وجمعها:

أ. المصدر: ذكرت بعض الدراسات نماذج لخروجه إلى الجمع من خلال القرآن الكريم من ذلك: آلاء، أمور، بصائر، أحلام، أسفار... إلخ^(٥). وهي على كثرتها لا ترد إلا على اختلاف الأنواع. قال أبو حيان عن "أهواء" في قوله ﷻ ﴿وَلَكِنْ أَتَّبَعْتُ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾^(٦): "جَمْعٌ، وَإِنْ كَانَ

(١) آل ناصر الدين (١٩٦٨) دقائق العربية، ص ٩٦.

(٢) الراغب الأصفهاني (١٣٢٤هـ) المفردات في غريب القرآن، القاهرة: المطبعة الميمنية، ص ٥٧١، والآية سورة المائدة (١).

(٣) ابن القيم (١٩٧٢) بدائع الفوائد، ج ٢، ص ٩٢ - ٩٣.

(٤) مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٩٥١) قراراته في الدورة العاشرة، مجلته، ج ٦، ص ٥٧.

(٥) عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثاني، ج ٤، ص ٣٩٩ - ٤٠٧.

(٦) سورة البقرة (١٤٥).

أصله المصدر؛ لاختلاف أغراضهم^(١). وقد فسّر الأصفهاني قيمة الاختلاف، قال: "فإنما قاله بلفظ الجمع تبييناً على أن لكل واحد هوى غير هوى الآخر، ثم هوى كل واحد لا يتناهى؛ فإذا اتبع أهوائهم نهاية الضلال والحيرة^(٢)."

وقد أشار المعجم اللغوي إلى ورود الجمع في المصدر، قال بعض اللغويين: "الأمر واحد الأمور، وأمرتُ أمراً"^(٣).

ب. المصدر الميمي: يجوز فيه التثنية، والجمع على تقدير اختلاف الأنواع، كما في المصدر، وقد عرض المعجم لبعض ما ورد مجموعاً من المصدر الميمي، قال بعض اللغويين: "والمأربة، والمأربة مثله، وجمعها مأرب قال - تعالى: ﴿وَلِي فِيهَا مَأْرِبٌ أُخْرَى﴾"^(٤). وقال بعضهم عن جمع المصدر الميمي "مفازة أيضاً واحدة المفاوز"^(٥).

وقد ورد هذا المصدر الميمي مجموعاً جمع مؤنث سالماً في قوله ﷺ ﴿وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا بِمَفَازَتِهِمْ﴾^(٦) في قراءة حمزة، والكسائي، وأبي بكر^(٧)، وخلف^(٨). وقد عالج الطبرسي مسألة الجمع في مفازة، قال: "وحجة الإفراد أن المفازة، والفوز، واحد، فإفراد المفازة كإفراد الفوز، حجة الجمع أن المصادر قد تجمع إذا اختلفت أجناسها، ومثله في الإفراد، والجمع على مكانتكم، ومكاناتكم"^(٩).

ج. اسم المصدر: يجوز التثنية، والجمع في اسم المصدر على تقدير اختلاف الأنواع كذلك؛ إذ لا يفترق عن المصدر إلا في تخلف المعاني الزائدة لتخلف الحروف الزائدة التي ترد في المصادر.

(١) الأصفهاني (١٣٢٤هـ)/المفردات في غريب القرآن، ص ٥٧١.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٧١.

(٣) ابن فارس (١٩٨٤) مجمل اللغة، ج ١، دراسة وتحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ١، مادة (أ.م.ر.)، ص ١٠٣.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، مادة (أ.ر.ب.)، مج ١، ص ٢٠٨، وهي سورة طه (١٨).

(٥) الرازي، مختار الصحاح، مادة (أ.ر.ب.)، ص ٥١٤.

(٦) سورة الزمر (٦١).

(٧) الداني (١٩٤٠) التيسير في القراءات السبع، عني بتصحيحه أوتوبرتزل، سلسلة النشريات الإسلامية ٢، استانبول: مطبعة الدولة، ص ١٩٠.

(٨) ابن الجوزي، النشر في القراءات العشر، ج ٢، ص ٢٤٨.

(٩) الطبرسي (١٩٧٥) مجمع البيان، ج ٨، ص ٤٥٥.

وقد ذكر المعجم طرفاً من جمع اسم المصدر، قال: "والعذاب النكال والعقوبة يقال عذبتة تعذيباً وعذاباً، وكَسَرَهُ الزجاج على أعذبه^(١). وورد فيه جمع اسم المصدر الميثاق؛ فالوثاقُ من الموائقة والمعاهدة^(٢)؛ ذلك أنه ورد فيها المواثيق. وقد نُصَّ بعض المعربين على ورود الجمع في اسم المصدر نحو: ضعف تبعاً لاختلاف الأنواع، قال "الضعف بمعنى التضعيف، كالعطاء بمعنى الإعطاء وَجُمِعَ لاختلاف جهات التضعيف باعتبار الإخلاص"^(٣).

ولا يدخل ضمن تشية اسم المصدر، وجمعه ما خرج منه إلى اسم العين، نحو: رهن التي قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو^(٤) في قوله وَأَن كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَنٌ مَّقْبُوضَةٌ^(٥)، قال بعضهم: "والرهن الذي يُمَسِّكُهُ المرتهن توثقة لاستيفاء ماله من الراهن اسم مصدر... ولما نُقِلَ فَسُمِّيَ به ما ذكرت كُسِرَ كما تُكْسَرُ الأسماء، كما كُسِرَ غيره من المصادر المُسَمَّى بها... فَرِهَنٌ جَمْعُ رَهْن"^(٦).

د. المصدر العلم: وردت ألفاظ قليلة، منها برة، وسبحان، وشعوب، وفجار، وأم قشعم، وكيسان، ويسار. وقد أدت قلة ألفاظ المصدر العلم إلى قلة السياقات الواردة فيها؛ الأمر الذي يعوزنا إلى تسجيل حالات تشية له، وحالات جمع له. وقد حكى بعضهم عن نظير المصدر العلم، وهو علم الجنس عند العرب، قال: "قالوا الأسامتان والأسامات"^(٧).

وقد استخدم القرآن منها سبحان الذي ورد فيه إحدى وأربعين مرة^(٨). ونرى ورود التشية والجمع في المصدر العلم على تصور الأنواع، كورودهما في المصدر والمصدر الميمي.

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة (ع. ذ. ب.)، مج ١، ص ٥٨٥.

(٢) ابن فارس (١٩٨٤) مجمل اللغة، ج ٣، مادة (و. ث. ق.)، ص ٩١٥.

(٣) أبو حيان (١٩٨٣) البحر المحيط، ج ٢، ص ٢٥٢.

(٤) الفارسي (١٩٨٣) الحجة في علل القراءات السبع، ج ٢، تحقيق علي التجدي ناصف وعبدالفتاح شلبي، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٣٢٤.

(٥) سورة البقرة (٢٨٣).

(٦) الفارسي (١٩٨٣) الحجة في علل القراءات السبع، ج ٢، ص ٣٢٦ - ٣٢٧.

(٧) الصبان، حاشيته على شرح الأشموني، ج ١، ص ١٢٤.

(٨) محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، القاهرة: مطابع الشعب، ص ٣٣٩ - ٣٤٠.

هـ. اسم المرة: يعني كون اسم المرة - كما قَرَرْنَا - اسم عين معنوية تنتمي إلى حقيقة الحدث، ورود التعدد فيه على جهة الأصالة وعدم احتياجه إلى تصور الأنواع، وقد وردت نماذج لتثنيته وجمعه في كل من القرآن الكريم، والحديث الشريف، وذلك على ما سنذكره في بياننا للاستعمالين القرآني الكريم والنبوي الشريف بعد قليل.

و. اسم الهيئة: وردت تثنيته كما ورد جمعه؛ فهو أصل الباب الذي كان النحاة يصرفون إليه المصدر إذا ثُنِّي، أو جُمِعَ، وهو باب الأنواع، قال ابن جني: "فأما التثنية والجمع في نحو قولك: "قمت قيامين"، و"انطلقت انطلاقتين"، و"عند القوم أفهام"، و"عليهم أشغال"، فلم يُثَنَّ شيء من ذلك ولم يُجْمَعْ، ولم يرد وهو مراد الجنس لكن المراد به النوع^(١).

وقد ورد الجمع مع اسم الهيئة في القرآن الكريم في قوله ﷻ ﴿فَكَفَرْتَ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾^(٢)؛ فقد ذهب المفسرون إلى أن مفرد "أنعم" قد اختلف فيه على ثلاثة أقوال: أحدها: يقال نعمة وأنعم كشدة وأشد.

الثاني: في جميع النعم، كما قالوا: أيام طعم ونعم ومثله ود وأود.

الثالث: نعماء كما جمعوا بأساء وأبؤس وضراء وأضرّ، وقالوا: أشدّ جمع شد^(٣).

واتخاذ كون المفرد نعمة يجعل لفظه أنعم جمعا لاسم الهيئة، فقد قال بعضهم "النَّعْمَةُ: الحالة الحسنة، وبناء النعمة بناء الحالة التي يكون عليها الإنسان، كالجلُوسَة، والركُوبَة^(٤)". وذهب ابن منظور إلى أن نعمة اسم مصدر، قال: "والنعمة بالكسر اسم من أنعم الله عليه، يُنْعَمُ إنعاما ونعمة، أقيم الاسم مقام الإنعام"^(٥).

ز. المصدر المؤول: لا يمكن أن يقوم حديث عن تثنية له، أو جمع؛ إذ دلالة الحدث التي يفيدها ليست منوطة بلفظة محددة يمكن أن ينظر في أمر قبولها لواحق

(١) ابن جني (١٣٨٦هـ) / محتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه، القاهرة: الكتاب التاسع الصادر عن لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ص ٨٢.

(٢) سورة النحل (١١٢).

(٣) الطوسي (١٩٦٣) تفسير التبيان، ص ٤٣٣.

(٤) الأصفهاني (١٣٢٤هـ) / المفردات في غريب القرآن، ص ٥١٨ - ٥١٩.

(٥) ابن منظور، اللسان، مادة (ن.ع.م.)، مج ١٢، ص ٥٨١.

التثنية، والجمع أو جريان قوالبها على ما تجري عليه قوالب جمع التكسير، بل إن دلالة الحدث تستفاد مع المصدر المؤول من التراكيب كلها، وهو، مِنْ ثَمَّ، لا يصلح لقبول لواحق التثنية، والجمع، أو لوروده على قوالب جمع التكسير.

ح. اسم الجنس الصناعي: لم ترد لاسم الجنس الصناعي المعروف بالمصدر الصناعي نماذج لتثنيته، أو جمعه في المعجم العربي، بل لم يجر له ذكر فيه أصلاً. وقد أشرنا إلى حداثة التقعيد له، ووضع المحدثين مصطلح المصدر الصناعي^(١) له.

ولم يستعمل القرآن الكريم اسم الجنس الصناعي مثى، أو مجموعاً؛ فلم يرد فيه إلا مفرداً، مثلما حدث في لفظ "الجاهلية" الذي ورد أربع مرات في القرآن الكريم^(٢)، وورد مفرداً كذلك في الحديث النبوي الشريف الذي عرضه المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي^(٣). ولا يعني عدم تثنية القرآن له، ولا جمعه إياه امتناع ذلك كما لم يَعْنِ عدم تقعيد النحاة الأوائل لها انتفاء من اللغة؛ فقد ثبت وروده في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف.

ونرى لزوم تصور الأنواع عند التمثيل لتثنية اسم الجنس الصناعي، وجمعه، مثلما يلزم مع اسم الجنس العيني المسموع غير المصنوع، أي إن تطور اللزوم من أجل تثنية اسم الجنس الصناعي، وجمعه ليس لموافقة المصدر في الدلالة، بل لموافقة اسم الجنس العيني المسموع في الوقوع على الحقيقة بوصفها عيناً.

ويرد تصور اللزوم عند تثنية المصدر - الذي هو اسم الجنس المعنوي - وجمعه لمشابهته اسم الجنس العيني المسموع، قال ابن أبي الربيع: "أعلم أن المصدر اسم جنس، وأسماء الأجناس تقع على القليل والكثير بلفظ واحد، لها وُضِعَتْ، وإنما يُنْتَى، ويُجْمَعُ ما يقع بوضعه للواحد^(٤)."

ويمكن التمثيل للتثنية بأن يقال: "الجاهلية جاهليتان" على معنى "نوعان"، ومن شواهد جمع الجاهلية قول رؤبة:

(١) ص ٩٣ - ٩٥ من هذا الكتاب.

(٢) عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ص ١٨٤.

(٣) فسنك وزملاؤه (١٩٣٦) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، ج ١، ص ٣٩٣ - ٣٩٤.

(٤) ابن أبي الربيع (١٩٨٦) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ٤٧٢.

فِي جَاهِلِيَّاتٍ مَضَتْ أَوْ سَلِمَ
كَعْبُ بْنُ سَعْدٍ مِنْ وَرَائِي تَرْمِي

أ. الاستعمال القرآني

وردت أسماء مرة فيه على غير الأفراد؛ إذ وردت على الحالين الآتيتين:

١. التشية كما في "كرة" في قوله ﷺ ﴿ثُمَّ أُنْجِعِ الْبَصَرَ كَرَيْنًا﴾^(١)، ومرة: في قوله ﷺ

﴿الطَّلَقُ مَرَّتَانٍ﴾^(٢).

٢. الجمع كما في "مرات" في قوله ﷺ ﴿لِيَسْتَذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ

مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾^(٣).

ب. الاستعمال النبوي الشريف

ورد في الحديث الشريف تشية بعض أسماء المرة وجمعها، ومن ذلك ما يأتي:

١. التشية، وذلك كما في: "ركعة" فيما ورد عن عمر ﷺ "صلاة السفر ركعتان،

والجمعة ركعتان، والعيد ركعتان، تمام غير قصر على لسان محمد ﷺ"^(٤)،

وكما في "سجدة" فيما ورد عن علقمة بن عبد الله ﷺ أن رسول الله ﷺ صلى

الظهر خمسا، قيل له: أزيد في الصلاة؟ فقال: وما ذاك؟ قال: صليت خمسا،

فسجد سجدتين بعدما سلم^(٥)، وفيما ورد عن ثوبان ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ

يقول: "في كل سهو سجدتان بعدما يُسلم"^(٦).

٢. الجمع، وذلك كما في كل من "رضعة" فيما ورد عن عائشة، رضي الله عنها،

كان فيما أنزل من القرآن ثم سقط لا يحرم إلا عشر رضعات، أو خمس

معلومات^(٧)، و"تسبيحة" فيما ورد عن سعيد بن جبير ﷺ قال: سمعت أنس بن

مالك ﷺ يقول: "ما رأيت أحد أشبه صلاة بصلاة رسول الله ﷺ من هذا الفتى

(١) سورة الملك (٤).

(٢) سورة البقرة (٢٢٩).

(٣) سورة النور (٥٨).

(٤) ابن ماجه (١٩٥٣) سننه، ج ١، باب ٧٣، تقصير الصلاة في السفر من كتاب ٥، إقامة الصلاة والسنة فيها، ث ١٠٦٣، ص ٣٣٨.

(٥) البخاري (٥١٣١١) صحيحه، ج ٢، باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة، ص ٨٦.

(٦) ابن ماجه (١٩٥٣) سننه، ج ١، باب ١٣٦، ما جاء فيمن سجدها بعد السلام من كتاب ٥ إقامة الصلاة والسنة فيها، ث ١٢١٩، ص ٣٨٥.

(٧) السابق، ج ١، باب ٣٥ "ولا تحرم المصة ولا المصتان" من كتاب ٩ النكاح، ث ١٩٤٢، ص ٦٢٥.

يعني عمر بن عبدالعزيز، فحرزنا في ركوعه عشر تسبيحات^(١)، و"كذبة" فيما ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "لم يكذب إبراهيم عليه السلام إلا ثلاث كذبات"^(٢). قال العكبري: "الجيد أن تفتح الذال في الجمع؛ لأن الواحدة "كذبة" بسكون الذال، وهو اسم لا صفة؛ لأنك تقول: كَذَبَ كَذْبَةً، فهو مثل رَكْعَةٍ وقَصْعَةٍ، ولو كان صفة لسكن في الجمع مثل صعبة وصعبات"^(٣).

وتؤكد هذه النماذج التي كثرت في الحديث النبوي الشريف مثلما كثرت في القرآن الكريم ما قرّرناه في دلالة اسم المرة من كونها مخالفة لدلالة المصدر؛ حيث إن اسم المرة يُعَدُّ فرداً معنوياً للمصدر الذي يعد جنسه المعنوي الذي ينتمي إليه، أي إن هذه الكثرة المقررة لتثنية اسم المرة، وجمعه من غير حاجة إلى تأويل تأكيد على كونه اسم عين معنوية بخلاف المصدر الذي يعد اسم جنس معنوي؛ إذ عدم حاجته عند تثنيته، وجمعه إلى تصور الأنواع يعني أن الأصل فيه التعدد مثل اسم العين الذي الأصل فيه هو التعدد، ويخالف بذلك المصدر الذي هو اسم جنس معنوي لكون الأصل فيه التوحد لوقوعه على العين كلها بوصفها عينا؛ الأمر الذي يعوز تثنيته، وجمعه إلى تصور الأنواع.

ج. الاستعمال الشعري

"ركعة" في قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

إِغْتَنِمَ رَكْعَتَيْنِ زُلْفَى إِلَى اللَّـهِ إِذَا كُنْتَ فَارِغاً مُسْتَرِيحاً

"سجدة" في قول يزيد بن الطُّنَّيْنِي:

فَقَالَ دَعُونِي سَجْدَتَيْنِ وَأَرَعَدَتْ حَذَارَ الرَّدَى أَحْشَاؤُهُ وَمَفَاصِلُهُ

"مرة" في قول الحطيئة:

وَسَلَّمَ مَرَّتَيْنِ فَقُلْتُ مَهْلاً كَفَتْكَ الْمَرَّةُ الْأُولَى السَّلَامَا

يقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

دُنِيَا تَحُولُ بِأَهْلِهَِا فِي كُلِّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ

(١) البخاري (١٣١١هـ) صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، ث ٣١٠٨.

(٢) البخاري (١٣١١هـ) صحيحه، ج ٤، كتاب الأنبياء المضمن في كتاب بدء الخلق، ص ١٤١.

(٣) العكبري (١٩٨٦) / عراب الحديث النبوي، تحقيق عبدالإله نبهان، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ط ٢،

ونشير إلى أنَّ عدَّ تشية اسم المرة، وجمعه تشية وجمعا للمصدر ليس دقيقا؛ لاختلافهما في الدلالة بصورة تجعل المصدر من اسم الجنس لوقوعه على حقيقة الحدث، وتجعل اسم المرة اسم عين لوقوعه على العين المنتمية إلى حقيقة الحدث. ونرى أنه إذا لم تكن تشية اسم العين المنتمية إلى جنس، وجمعه، تشية، وجمعا لاسم الجنس الذي تنتمي إليه؛ فلا تُعدُّ تشية اسم المرة، وجمعه تشية، وجمعا للمصدر، فإنه لا يمكن أن يقال: إن تشية "نخلة" التي تمثل اسم عين، وجمعا تشية، وجمعا لاسم الجنس نفسه، وهو "نخل"، وكذلك لا يمكن أن يقال: إن تشية "ركعة"، وجمعا تلك التي تعد اسم مرة تشية، وجمعا للمصدر "ركوع".

ثالثاً. الصفة والمنسوب

يرد العدد بالإفرا، والتشية، والجمع في كل من الصفة، والمنسوب، وفي ذلك دليل على دلالة العين فيهما، وكذلك دليل على كونها دلالة أولى وأساسية. ويرتبط العدد بدلالة العين الواردة في الصفة والمنسوب دون غيرهما من الدلالات الثابتة فيها؛ إذ ليس الأفراد، والتشية، والجمع للحدث الوارد في الصفة، أو لدلالة المنسوب إليه، بل هو لدلالة العين، التي يقع عليها الصفة أو المنسوب. وفيما يأتي أمثلة لقبول حالات العدد في الصفة:

١. اسم الفاعل

- للمفرد، كما في قوله ﷻ ﴿مَّا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا﴾^(١)، وقوله ﷻ ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(٢)، وقوله ﷻ ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾^(٣).

- للمثنى، كما في قوله ﷻ ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾^(٤)، وقوله ﷻ ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾^(٥)، وقوله ﷻ ﴿إِذْ يَنْفَلِقُ الْمُلْفَيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾^(٦).

(١) سورة هود (٥٦).

(٢) سورة الحشر (٢٤).

(٣) سورة البقرة (١٧٣).

(٤) سورة الحشر (١٧).

(٥) سورة البقرة (١٢٨).

(٦) سورة ق (١٧).

- للجمع، كما في قوله ﷻ ﴿وَالسَّيْقُونِ السَّيْقُونَ﴾^(١).

٢. صيغة المبالغة

- للمفرد، كما في قوله ﷻ ﴿وَالشَّيْطِينَ كُلَّ بَنَّاءٍ وَعَوَّاصٍ﴾^(٢)، وقوله ﷻ ﴿إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ

جَزُوعًا﴾^(٣)، وقوله ﷻ ﴿وَحَمَلَهَا الْإِنْسَنُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾^(٤).

- للمثنى، كما في قوله ﷻ ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّخَتَا﴾^(٥).

- للجمع، كما في قوله ﷻ ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾^(٦)، وقوله ﷻ ﴿وَمِنْ

شَرِّ النَّفَثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾^(٧).

٣. اسم المفعول

- للمفرد، كما في قوله ﷻ ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصِفٍ مَّا كُولٍ﴾^(٨)، وقوله ﷻ ﴿إِنَّ عَذَابَ

رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ﴾^(٩)، وقوله ﷻ ﴿يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ﴾^(١٠).

- للمثنى، كما في قوله ﷻ ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾^(١١).

- للجمع، كما في قوله ﷻ ﴿قُلْ إِنِّ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ ﴿٤٩﴾ لَمَجْمُوعُونَ إِلَى مِيقَاتِ يَوْمٍ

مَعْلُومٍ﴾^(١٢)، وقوله ﷻ ﴿وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾^(١٣).

(١) سورة الواقعة (١٠).

(٢) سورة ص (٣٧).

(٣) سورة الأعراف (٢٠).

(٤) سورة الأحزاب (٧٢).

(٥) سورة الرحمن (٦٦).

(٦) سورة النساء (٣٤).

(٧) سورة الفلق (٤).

(٨) سورة الفيل (٥).

(٩) سورة المعارج (٢٨).

(١٠) سورة القارعة (٤).

(١١) سورة المائدة (٦٤).

(١٢) سورة الواقعة (٤٩ - ٥٠).

(١٣) سورة الزمر (٧٦).

٤. الصفة المشبهة

- للمفرد، كما في قوله ﷻ ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾^(١)، وقوله ﷻ ﴿إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾^(٢)، وقوله ﷻ ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٣).

- للمثنى، كما في قوله ﷻ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَءَامِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كَهْلِينَ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾^(٤).

- للجمع، كما في قوله ﷻ ﴿وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ﴾^(٥)، وقوله ﷻ ﴿قُلْ أَجَلٌ لَكُمْ أَطْيَبْتُ﴾^(٦)، وقوله ﷻ ﴿وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ﴾^(٧).

٥. اسم التفضيل

- للمفرد، كما في قوله ﷻ ﴿وَيَنْجَنِيهَا الْأَشَقَى﴾^(٨)، وقوله ﷻ ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^(٩)، وقوله ﷻ ﴿وَإِنْ أَوْهَكَ الْبُبُوبُ لَبِثُ الْعَنُكُبُوتِ﴾^(١٠).

- للمثنى، كما في قوله ﷻ ﴿أَشْكَانَ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ ءَاخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾^(١١)، وقوله ﷻ ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾^(١٢)، وقوله ﷻ ﴿فَنَآخِرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوَّلَيْنِ﴾^(١٣).

(١) سورة البقرة (٢٨٢).

(٢) سورة الأنفال (٥٢).

(٣) سورة آل عمران (٤٦).

(٤) سورة الحديد (٢٨).

(٥) سورة النور (٢٦).

(٦) سورة المائدة (٤).

(٧) سورة آل عمران (١٩٣).

(٨) سورة الأعلى (١١).

(٩) سورة النحل (٦٠).

(١٠) سورة العنكبوت (٤١).

(١١) سورة المائدة (١٠٦).

(١٢) سورة التوبة (٥٢).

(١٣) سورة المائدة (١٠٧).

- للجمع، كما في قوله ﷻ ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْآخَسِرُونَ﴾^(١)، وقوله ﷻ ﴿وَمَا زَنَّاكَ أَتَعْلَكُ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادْنَا بِادْيِ الرَّأْيِ﴾^(٢).

ونرى في علاقة دلالة العدد بدلالة العين في المشتق العامل تأكيداً لكون دلالة العين هي الدلالة الأولى والأساسية، وهي المقصودة من المشتق العامل؛ حيث إن وجود دلالة العين دلالة أساسية، استلزم وجوب وجود العدد اللازم للعين، أي إن ضرورة وجود العدد دليل على أن العين هي الدلالة الأساسية، كما أن وجوب وجود النوع دليل - في نظرنا - على أن العين هي الدلالة الأساسية. ونرى في خصوص دلالة العدد بدلالة العين ما يؤكد رؤيتنا التي تتمثل في كون العين هي الدلالة الأساسية؛ ففوق الأفراد والتثنية، والجمع دلالة العين هو الذي يؤكد كونها الأولى. وقد وردت حالات العدد المختلفة في المنسوب؛ مما يدل على وجود العين، وذلك مثلما دلَّ ورودها في الصفة على وجود دلالة العين.

ونشير إلى أن الأصل في الصفة، والمنسوب التعدد لا التوحد؛ فكل منهما يخص أفراداً ملائمة للحدث أو منتمية إلى المنسوب إليه، أي إن كلا منهما ليس للحقيقة كلها بوصفها عيناً، مثل اسم الجنس بنوعيه العيني والمعنوي، ولا تحتاج الصفة، والمنسوب إلى تصور الأنواع لقبول التثنية، والجمع؛ فالأصل فيهما التعدد. وفيما يأتي نماذج لحالات العدد الواردة للمنسوب في القرآن الكريم في:

٦. الاسم المنسوب

- الأفراد، كما في قوله ﷻ ﴿الرُّجَاةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾^(٣)، وقوله ﷻ ﴿وَأَضْلَهُمُ السَّامِرِيُّ﴾^(٤). قال بعض المفسرين عن السامري: "منسوب إلى قبيلة من بني إسرائيل، يقال لها السامرة، وقيل: السامرة قوم من اليهود يخالفونهم في بعض دينهم"^(٥).
- التثنية: لم ترد تثنية للمنسوب في القرآن الكريم.

(١) سورة هود (٢٢).

(٢) سورة هود (٢٧).

(٣) سورة النور (٣٥).

(٤) سورة طه (٨٥).

(٥) الزمخشري (١٩٧٩) الكشاف، ج ٣، ص ٨١.

الجمع، كما في قوله ﷻ ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾^(١).

رابعاً . المشتق غير العامل

ترد في المشتق غير العامل دلالة العدد؛ حيث يلزمه الإفراد إلا أن تدخله لواحق التشية، أو الجمع، أو أن يوضع في قالب جمع التكسير.

وقد وردت التشية في اسم المكان من المشتق غير العامل، وذلك في اسمي المكان مشرق ومغرب في قوله ﷻ ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ﴾^(٢)، وقوله ﷻ ﴿رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ﴾^(٣).

وجاء في المشتق غير العامل جمع تكسير، وجمع مؤنث سالم، وامتنع عنه جمع المذكر السالم؛ لخروجه مما يعقل إلى ما لا يعقل الذي لا يجوز جمعه بالواو والنون؛ فقد قرروا فيما يمتنع جمعه بالواو والنون أن عامة المؤنث، وما لا يعقل لا يجمع بالواو، وإنما يُجْمَع بغير واو، إما بالألف والتاء، وإما مكسراً^(٤). أي إن امتناع جمعه جمع مذكر سالماً يرجع إلى تخلف شرط ما يُجْمَع جمع مذكر، وهو كونه علماً لمذكر عاقل، عارياً من تاء التأنيث، والتركيب أو... كونه صفة لمذكر عاقل، عارية من التاء، ليست (كأحمر) في التأنيث بفعلاء، ولا كسكران في التأنيث بسكرى، ولا كصبور ومذكّر وقتيل، واتحاد لفظ المذكر والمؤنث^(٥).

وليس الامتناع امتناعاً عن مطلق الجمع؛ إذ لم تتخلف دلالة العين التي تُعَدُّ شرطاً لورود الجمع أو لورود دلالة العدد لكلها بأي حال من أحوالها، أي لورودها إفراداً، أو تشية، أو جمعاً، ويدلُّ على ذلك ورود التشية فيها - على ما أشرنا آنفاً - وورود الجمع مكسراً، أو جمع مؤنث سالماً.

وفيه تحليل النماذج الواردة في التشية، والجمع مكسراً، وسالماً على خصوص دلالة العدد بدلالة العين المتمثلة في الآلة، أو الزمان، أو المكان، فلا علاقة للعدد إفراداً، وتشية، وجمعاً مكسراً، وسالماً بدلالة الحدث.

(١) سورة البقرة (٧٨).

(٢) سورة البقرة (٣٨).

(٣) سورة الرحمن (١٧).

(٤) ابن جني (١٩٨٧) علل التشية، تحقيق صبيح التميمي، بيروت: دار أسامة، ط١، ص ٧١.

(٥) ابن مالك (١٩٧٥) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص ٢٨.

ورد جمع المشتق غير العامل جمع مؤنث سالماً في اسم المكان في القرآن الكريم، وذلك في قوله ﷻ ﴿لَوْ يَحْذُرُونَ مَلَجًا أَوْ مَغْرَبًا أَوْ مُدْخَلًا لَوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾^(١). كما ورد جمع المشتق غير العامل جمع تكسير في اسم الآلة في القرآن الكريم، وذلك كما في قوله ﷻ ﴿وَزَيْنًا نَسَمَاءَ الدُّنْيَا يَمِصُّنَ حِفْظًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾^(٢)، وقوله - جل وعلا ﷻ ﴿وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعَدًا لِّلسَّمْعِ﴾^(٣). قال الأصفهاني "المقعد: مكان القعود وجمعه مقاعد"^(٤).

ويُعدُّ المشتق غير العامل برفضه الجمع بالواو والنون مشابهاً لاسم العين في ذلك، ومخالفاً للمشتق العامل؛ حيث إن ما يُجمع جمع مذكر سالماً لا يخرج عن كونه علماً لعين عاقلة، أو صفة لها، أو اسماً منسوباً، ولا يُجمع اسم العين، ولا المشتق غير العامل بالواو والنون.

خامساً. العلم

ترد الأعلام للأعيان المفردة كما في: محمد، جبريل. ولا يعد خنُف علماً لجمع مع وروده لقبيلة؛ ذلك أن اسم الجمع مفرد على المستوى الصرفي، كما أشرنا من قبل عند تحقيق جانبه الدلالي^(٥). ولا يُعدُّ علم الجنس علماً للجمع - كذلك - لوقوعه على الحقيقة التي تشتمل عليها الأفراد المنتمية إليها.

وقد أورثت العلم مسألة ثقله مجيء علامة التنثية، والجمع، وقوالب الجمع مع العلم المفرد، وذلك حين يكون العلم منقولاً عن مثنى، أو جمع سالم، كما في ظبيان اسم رجل، وعرفات، وكلاب، وأنمار.

وقد قبل العلم - الذي تضعه اللغة للمفردات - أن يُثنى، وأن يُجمع كما يأتي: - التنثية: وهي لا ترد في العلم إلا بعد تنكيره، قال بعض النحاة: "لا يُثنى العلم باقياً على علميته بل ينكر ثم يُثنى"^(٦). واستدل بعض النحاة على طروء التنكير في العلم

(١) سورة التوبة (٥٧).

(٢) سورة فصلت (١٢).

(٣) سورة الجن (٩).

(٤) الأصفهاني (١٣٢٤هـ) / المفردات في غريب القرآن، ص ٤١٩.

(٥) ص ١٧٨ - ١٨١ من هذا الكتاب.

(٦) الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ج ١، ص ٦٧.

مع التثنية بقبول العلم المثني لأداة التعريف "أل"، قال: "ومتى أردت إلى تثنية المعرفة، فلا بد من تنكيرها، نحو: "زيد" تقول "زيدان"، فلم تُثنَّ حتى جعلت "زيداً" مثل "رجل"، والدليل على ذلك دخول الألف واللام عند إرادة التعريف، وإن لم ترد التعريف قلت: "زيدان"^(١).

وقبول العلم للتثنية يعني قبول معنى العلم للتثنية، أما ألفاظ الأعلام فليست سواء في هذا الأمر؛ إذ منها ما يقبل لفظه التثنية، وهو ما لم يركب تركيباً إسنادياً أو مزجياً، كما أن منهما ما لا يقبل لفظه التثنية؛ الأمر الذي يعالج باستخدام كلمة ذو مضافة إلى العلم مع إيقاع التثنية عليها.

وقد تستخدم لمعنى التثنية وسائل سياقية أخرى، قال بعض النحاة ينفي إيقاع التثنية على لفظ العلم المركب تركيب مزج: "لا يُثنَّى المركب تركيب إسناد اتفاقاً، وكذا ما في حكمه، كأنما سمي به. واختلف في تثنية المركب تركيب مزج، نحو: بعلبك، وسيبويه. وصحح أكثرهم المنع لشبهه بالمحكي ولعدم السماع"^(٢). قال بعضهم في استخدام وسائل سياقية لإيقاع التثنية على العلم الذي امتنع لفظه من التثنية، وهي المركب "فإن أريد الدلالة على اثنين، أو اثنتين ممّا سُمِّيَ بهما أضيف إليهما ذوا أو ذواتا"^(٣). وقال الفارسي عن استحضار هذه الوسائل في التثنية والجمع كذلك: "جئت بشيء يُعلمُ أنّه مُثنَّى أو مجموع وهو "ذوا وذوو" وما أشبه ذلك"^(٤).

ولا يقبل نوع آخر من العلم ليس مركباً التثنية، وهو العلم المنقول عن مثني أو ملحق به، قال بعض النحاة: "إذا قيل كيف تثني "عشرين" اسم رجل؟ قلت: ذوا عشرين، أو كلاهما عشرون، وكذلك سبيل مسلمين، وكل هذا على مذهب من حكى حال التثنية والجمع في التسمية"^(٥).

(١) ابن أبي الربيع (١٩٨٦) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ٢٤٦.

(٢) ابن أم قاسم المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٨١.

(٣) الصبان، حاشيته على شرح الأشموني، ج ١، ص ٦٩.

(٤) الفارسي، المسائل المنشورة، ص ٢٨٦.

(٥) الرماني، شرح كتاب سيبويه، قسم الصرف، ج ١، ص ٣٠٦.

ويدل قبول العلم للتثنية على دلالة صرفية، وهي وقوع الأعلام على الأفراد، وعلى موافقته لأسماء الأعيان التي تقبل التثنية في هذه المسائل الصرفية؛ ولذلك تعد التثنية تفريقاً بين الاسم، والفعل، والحرف وتوحيداً بين العلم واسم العين.

- الجمع: يقبل الاسم العلم الجمع مثلما يقبل التثنية؛ لكونه قد وضع للمفرد؛ فإن الأوجه الثلاثة: الأفراد، والتثنية، والجمع أوجه حقيقة واحدة وهي العدد، وهي تتعاور مع الألفاظ المعبر بها عن الأعيان، سواء أكانت أسماء أم أعلاما، وقبول المدلول لأحد أوجه العدد يعني قبوله للأوجه الأخرى، إلا أن يكون اللفظ المشار به إلى المدلول ممّا يَخُصُّ وجهاً معيناً، نحو: "كلا" التي لا يقبل الأفراد ولا الجمع مع كونها تدل على اثنين؛ وذلك لأنها لفظٌ خاصٌّ بوجه التثنية، وللنحاة تفصيل لشروط التثنية، والجمع يرصدون بها علاقة المدلول، والشكل الخاصّين بالكلمات بالتثنية والجمع، فليست شروطهم عن التثنية والجمع إلا حالات دلالة أو مواصفات شكل.

وقد ورد جمع الأعلام جمع تصحيح وجمع تكسير كما ورد جمع بعض الأعلام جمع تصحيح فحسب، وقد تحدّثوا عن هذين النوعين:

١. ما يجوز فيه التصحيح والتكسير: قال بعضهم: "إذا جمعت اسماً علماً، فإن شئت جمعته بالواو والنون، وإن شئت قلت: الأزيد والأبكر والبكور... وإذا جمعت اسم امرأة، فأنت بالخيار فيه، إن شئت كسرته على ما كسرت عليه الأسماء للجمع، وإن شئت جمعت بالألف والتاء، فقلت في "دعد": "دعدات"، وفي "هند": "هندات"، وإن شئت قلت: الدعود، والهنود، والأدعاد، والأهناد^(١).

٢. ما يلزم فيه التصحيح: يلزم جمع بعض الأعلام جمع تصحيح مذكراً أو مؤنثاً، قال بعض النحاة عمّا يلزم جمعه جمع مذكر سالماً:

"ومن قال الحارث والعباس، فجعل الاسم كأنه الشيء بعينه، لم يجز أن يُكسّر تكسير الأسماء، فلا يقول الحوارث، فيجعله كالقوادم، ألا ترى أن إلزامه لام التعريف دلالة على إجرائه إياه مجرى الصفة، وإذا كسره تكسير الاسم جعله بمنزلة غير الصفة، فيتدفع أن يلزم شيئين كل واحد يمنع

(١) الزبيدي (١٩٧٥) /الواضح في علم العربية، ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

الآخر ويدفعه، كما لم يجز تحقير فلوس وجمال؛ لأن هذا الجمع للتكسير والتحقير للتقليل؛ فلا يُجْمَع على الاسم ما يدفع كل واحد للآخر^(١).
وقال بعض النحاة عما يلزم جمعه جمع مؤنث سالماً "فإن كان من آخر الاسم هاء التأنيث، لم يجز جمعه إلا بالتاء كان اسم رجل أو امرأة، نحو: طلحة وحمزة تقول: "الطلحات والحمزات"^(٢).

ولا يختلف جمع التصحيح عن التكسير دلالة؛ فكلاهما يدل على الجمع. ولم يُعَدْ مسألة جمع القلة وجمع الكثرة موضع في الدرس اللغوي الحديث بعد أن كان يتم التفريق بين جمعي التصحيح والتكسير من خلال مسألة القلة والكثرة. قال بعض الدارسين: "جمع التكسير قد يكون مدلوله عدداً لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على عشرة، وقد يكون مدلوله عدداً لا يقل عن ثلاثة، ولكنه يزيد على العشرة، ولكل دلالة صيغة معينة. أما جمعا التصحيح فمدلولهما الغالب عند سيبويه عدد محدود لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على عشرة؛ فهما يدلان على القلة التي يدل عليها أحد نوعي جمع التكسير، ولا يدلان على الكثرة إلا بقرينة أخرى خارجة عن صيغتهما، فليس لها صيغ تدل على القلة أو على الكثرة كالصيغ التي في جمع التكثير لهذين النوعين، لكن الأرجح أن جمعي التصحيح لا يختصان بالقلة، وإنما يصلحان للقلة والكثرة عند خلو الكلام من قرينة تُعَيِّنُ الجمع لأحدهما دون الآخر"^(٣).

ونرى أن الأعلام المختلفة قد تَوَزَّعَتْ على لاحقتي الجمع وقوابله توزيعاً غير مُفسَّرٍ على انضباطه ودقته، ولا يحمل أصناف الجموع فروقاً دلالية بينها مع توزيعها على أصناف العلم المختلفة دلالة أو شكلاً.

ولا ترد التثنية في العلم إلا بعد التنكير لا يرد الجمع في العلم إلا بعد التنكير لذلك، ودليل التنكير كذلك قبول أل، قال بعض النحاة: "وكل مثني أو مجموع من الأعلام فتعريفه باللام... ويا زيدون مثل يا هاربون"^(٤).

(١) الفارسي (١٩٨٥) / المسائل البصريات، ج ٢، تحقيق ودراسة محمد الشاطر أحمد محمد، القاهرة: مطبعة المدني، ط ١، ص ٨٥٦.

(٢) الزبيدي (١٩٧٥) / الواضح في علم العربية، ص ٢٢٧.

(٣) عبدالعال (١٩٧٧) / جموع التصحيح والتكسير، ص ٢٤.

(٤) ابن الحاجب (١٩٨٥) / الأمالي النحوية، ج ٢، ص ١٦٧.

ومتى قام مانع لفظي من الجَمْع اللفظي للعلم جاز إيراد الجمع من خلال السياق، كأن تستخدم كلمة "ذو" مجموعة مضافة إلى العلم المراد جمعه مما لا يصلح لفظه لقبول الجمع وذلك كالعلم المركب تركيباً إسنادياً أو مزجياً، وكذا العلم المنقول عن جمع مذكر سالم. قال أبو حيان: "وما امتنع جمعه كالسمي بجمله وما أشبهها أو بمجموع بالياء والواو والنون يُتَوَصَّلُ إلى جمعه إن كان يعقل بذى، تقول: جاءني ذوو تأبط شراً وذوو إثمًا لرجل يُسَمَّى إنما وذوو زبيدين... ومن منع جمعه سيبويه، والمُسَمَّى بالمركب تركيب مزج، قالوا: "ذوو سيبويه وذوو معد يكرب" وما أوهم الجمع وليس بجمع... وإن كان لا يعقل قيل في جمعه: "بنات كذا، وأخوات كذا، وذوات كذا"، ويعامل في ذلك معاملة المؤنث^(١).

ويؤكد قبول دلالة العلم للجمع ما دلَّ عليه من دلالة صرفية تَمَثَّلُ في وقوع الأعلام على الأفراد، وعلى عدم مخالفتها لأسماء الأعيان التي تقبل التثنية والجمع. وتُفَرِّقُ التثنية والجمع بين الاسم، والفعل، والحرف، ويفيدان وحدة العلم واسم العين.

سادساً. الضمير

ثبتت سمات العدد إفراداً، وتثنية، وجمعاً في الضمير بأقسامه المختلفة؛ فالضمائر "أنا وأنت وهو، وهذا وهذه، والذي، والتي" تشير إلى أعيان مفردة، كما تشير الضمائر "أنتما، وهما، وهذان، وهاتان، واللذان، واللتان" إلى أعيان مثناة. والضمائر "أنتم، وهم، وهؤلاء، والذين، واللاتي" تشير إلى أعيان مجموعة، فضلاً عن صلاحية "نحن" للإشارة بها إلى عينين، أو أكثر.

وتثبت بثبوت سمات العدد هذه موافقة الضمير للاسم في الدلالة موافقةً تجعل من الضمير مجرد قسم من أقسام الاسم، وتنفي كونه قسيماً للاسم؛ حيث إن هذه القيمة الصرفية ترد مع الأقسام التي ترد دلالة العين فيها دلالة أولى وأساسية، ومقصودة، أي مع قسم الاسم الذي يشير إلى العين، التي يختلف ما تَقَوُّمُ به من الدلالات من قسم من أقسام الاسم الفرعية إلى آخر؛ حيث تَقَوُّمُ مع اسم العين بحقيقة الجنس المادي الذي تنتمي إليه، ومع اسم المرة بحقيقة الجنس المعنوي (الحدث) الذي تنتمي إليه، ومع اسم الجنس تَقَوُّمُ العين بكونها الحقيقة، سواء

(١) أبو حيان (١٩٨٩) / ارتشاف / الضرب، ج ١، ص ٢١٦ - ٢١٧.

أكانت حقيقة مادية، كما في اسم الجنس العيني، أو معنوية، كما في المصدر، ومع صفة الضمير من خلال الموقف الكلامي، أو الإشارة، أو الصلة.

ويمكن تسجيل الاختلاف الوارد بين تشية الضمير وجمعه فيما يأتي:

- وقوع التشية والجمع في الضمير على دلالة لا لفظه؛ إذ يختلف لفظ الضمير حال التشية، أو الجمع عنه حال الأفراد؛ الأمر الذي ينفي كون التشية، والجمع في الضمير على الوجه الذي تكون عليه في غيره؛ إذ يَتَغَيَّرُ لفظ الضمير في التشية، والجمع عنه في المفرد، ولا يكفي ببعض الاختلاف، ومثاله الضميران "أنا، ونحن"، والضميران "هذا، وهؤلاء". ويمكن جعل هذه الحالة صورة لأداء البنية للدلالة على الجمع؛ فلم تستفد دلالة الجمع من لاصقة، أو قالب.

- انتباه النحاة الأوائل إلى مخالفة الضمير لغيره من الأسماء في التشية، والجمع، قال بعض النحاة يُسَجَّلُ معالجة النحاة للتشية في ضمير الإشارة: "وقد اختلف النحويون في هذه التشية، فذهب قوم إلى أنها تشية صناعية... وذهب آخرون إلى أنها ليست تشية صناعية، وإنما هي صيغة للتشية، كما صيغت "الذان، واللتان" للتشية^(١).

- اعتماد عدم إقرار النحاة التشية، والجمع في لفظ ضمير الإشارة والاسم الموصول على أمرين، هما: الدلالة، والشكل. قال بعضهم عن امتناع التشية فيها بسبب الدلالة: "أعلم أن أسماء الإشارة، نحو: هذا، وهذه والأسماء الموصولة، نحو: الذي، والتي لا تصح تشية شيء منها من قَبْلِ أن التشية لا تلحق إلا النكرة؛ وذلك أن المعرفة لا تصح تشيتها من قَبْلِ أن حد المعرفة ما خَصَّ الواحد من جنسه، ولم يشع في أمته، فإذا شورك في اسمه، فقد خرج من أن يكون علماً معروفاً، وصار مشتركاً شائعاً. فإذا كان الأمر كذلك، فلا تصح التشية - إذن - إلا في النكرات دون المعارف... وأسماء الإشارة والموصولة لا يجوز أن تتكرر، ولا يجوز أن يُتَنَّى شيء منها^(٢)". ثم قال عن امتناع عدّ "هذين والذين" تشية لـ "هذا، والذي" بسبب الشكل: "ويدلك على أن ما كان من الأسماء لا يمكن تنكيهه، فإن تشيته غير جائزة، وأنهم يصوغون له في التشية أسماء مخترعة ليس على حد "زيد وزيدان"، قولهم "أنت وأنتما وهي وهما،

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص١٢٧.

(٢) ابن جني (١٩٦٥) علل التشية، تحقيق عبد القادر المهيري، حوليات التونسية، ٢٤ (١٩٦٥)، ص٣٧.

وضربتكم وضربتكم"، فكما لا شك في أن "أنتما" ليس تنثية هذا، وإنما هو اسم صيغٌ ليدل على التنثية كما صيغ "أنتما وهما" يدل كل واحد منهما على التنثية، وهو غير مثنى على حد زيد وزيدان^(١).

لا ينفي اقتصار إقرار النحاة بوجود التنثية في الضمير على الدلالة لا اللفظ ما يستدل بالتنثية، وكذا بالجمع عليه من كون التنثية والجمع يفيدان وقوع دلالة الكلمة على عين، أي يفيدان اسمية الكلمة؛ إذ إن الدلالة قد احتفظت بقبولها التنثية والجمع كما في: "أنتما - أنتم، وهذان - هاتان - هؤلاء، واللذان - اللتان - الذين - اللاتي"، ولو كان امتناع التنثية والجمع من الضمير واقعا لعدم صلاحية دلالاته على التنثية والجمع مطلقا، أي بالتنثية والجمع الصناعيين، أو من خلال التنثية والجمع الوضعيين، أي باختراع ألفاظ له يدل بعضها على التنثية، وبعضها الآخر على الجمع، ولو امتنع الضمير والجمع مطلقا بسبب دلالاته لاستفدنا انتفاء دلالة العين منه، وإذا لم ينتف إلا التنثية، والجمع الصناعيين، وبقيت التنثية، والجمع الوضعيان واقعين على المدلول، فإن دلالتَي التنثية والجمع باقيتان على إفادتهما وجود دلالة العين في الضمير.

سابعاً. المبهم

توجد بالاسم المبهم دلالات العدد؛ الأفراد والتنثية والجمع؛ وذلك لوجود دلالة العين فيه، أي إنه لا يفتقد إلا دلالة الجنس التي تُقوِّم دلالة العين الواردة فيه؛ فالنقص في دلالاته قائم في الدلالة الأساسية له (التقسيمية)، لا في الدلالة الثانوية (التصريفية).

ولا يخرج عن اشتمال الاسم المبهم على دلالة العدد التصريفية إلا كنايات الأعداد، نحو: "كم وكذا"؛ حيث لا تظهر دلالة عدد في كناية الأعداد، وكذا الظرف الصالح للزمان والمكان، نحو: "قبل وبعد".

ومن تنثية المقدار المبهم ما يُمثَّلُ به النحاة في سردهم للمقادير المختلفة، وهو "منوان عسلاً وتمراً"، وهو مثال يكشف عن جواز تصوُّر العدد غير مفرد في المقادير.

(١) المرجع السابق، ص ٥١.

ولا تحتاج المقادير، نحو: فدان، وجرام، وقدر، ونحوها إلى أمثلة تثبت خروجها من الأفراد إلى التثنية أو الجمع، وليس أدل على وضوح ورود التثنية والجمع في المقادير من إجازة البحث اللغوي الحديث لجمع الكلمة المعربة الدالة على مقدار جمع مؤنث سالماً؛ إذ في ذلك تقرير لجمع الكلمة الأصلية جمع مؤنث سالماً. لقد أورد البحث اللغوي الحديث أن "الكلمات المعربة تبقى كما هي، وتجمع جمع مؤنث سالماً مثل مارستان، ومارستانات، وكيلو متر من هذا الباب؛ وعلى ذلك يصح جمعه جمع مؤنث سالماً على: كيلو مترات" (١).

وقد قصر النحاة التثنية والجمع في الأعداد على بعض ألفاظها، وهي مائة، وألف، قال بعضهم: "ولا يُثَنَّى، ولا يُجْمَعُ من أسماء العدد إلا مائة، وألف، تقول: مائتان، ومئات، ومئون، وألف، وألفان، وآلاف، وألوف. وقد سمع تثنية واحد، وجمعه، قال:

فَلَمَّا التَّقِيْنَا وَاحِدَيْنِ عَلَوْتُهُ بِذِي الْكَفِّ إِنِّي لِلْكَمَاءِ ضَرُوبُ^(٢)
وقال الكميت: كَحَيِّ وَاحِدَيْنَا^(٣).

ولعل قلة تثنية واحد ترجع إلى أداء لفظ العدد اثنين لمثنى واحد، كما ترجع قلة جمع واحد إلى الاستغناء عنها كثيراً بجمع أحد وهو آحاد.

امتناع تثنية الأعداد من ثلاثة إلى تسعة لقيام مضاعفها مقام تثنيتهما؛ إذ تغني ستة عن مثنى ثلاثة، وثمانية عن مثنى أربعة... إلخ. ولا تجمع هذه الأعداد لأن الجمع لا يحدد المقدار بالضبط؛ إذ يصلح لثلاثة وما فوقها، فإذا أريد جمع ثلاثة كان سيقال ثلاثات التي تغني عن آحاد؛ حيث لا وجه لتحديد هذه الآحاد بأنها جمع ثلاثة؛ إذ إنها جمع لثلاثة ولأربعة ولخمس... إلخ. ولا يخفى أنه يمكن التعبير عن مجموعات مكونة من ثلاث بالعدد المعدول ثلاث.

(١) مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٩٧٥) "جمع كيلومتر وتمييزه باعتباره كلمة واحدة"، في أصول اللغة، إخراج وضبط محمد شوقي أمين ومصطفى حجازي، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط ١، ص ٧٩.

(٢) ذكر ابن منظور أن ابن الأعرابي قد أنشده. ابن منظور، لسان العرب، مادة (و.ج.د.)، مج ٣، ص ٤٤٦. السيوطي، المزهر، ج ٢، ص ١٣١، وروايته (للحماة).

(٣) أبو حيان (١٩٨٩) /رتشاف/ الضرب، ج ١، ص ٣٧، والبيت للكميت. الكميت بن زيد الأسدي (١٩٦٩) شعر الكميت /ابن زيد الأسدي، جمع وتحقيق داود سلوم، القسم الأول، ج ٢، بغداد: مكتبة الأندلس، ٤١٩.

وإذا كان جمع العدد يفوق ما يدل عليه آحاد قليل عشرات التي نرى ورودها على نحو ورود مئات، وألوف.

ونرى أن عَدَمَ جَمْعِ كُلِّ ألفاظ العدد يرجع إلى أن العدد يَدُلُّ على المقدار المحدد، والجمع يَدُلُّ على أكثر من ثلاثة بلا تحديد، وإذا كان الجمع لا يُحَدِّدُ المقدار بالضبط، فليس ثَمَّةَ حاجة إلى جعل الجمع خاصاً بلفظ ثلاثة، أو أربعة، ونحو ذلك؛ إذ يكفي أن يقال: آحاد؛ ليفهم أنه جمع واحد واثنين وثلاثة، كما يكفي أن يقال عشرات؛ ليعرف أنه جمع عشرة، ولا وجه - في نظرنا - لأن ينص على أن الآحاد جمع واحد، أو اثنين أو ثلاثة؛ فالجمع لن يحدد المقدار بالضبط، ولن يضيف لفظ المقدار واحد، أو اثنين، أو ثلاثة إذا جمعت، ولم يستخدم لفظ آحاد دلالة عديدة معينة؛ إذ لا تجاوز ثلاثيات دلالة آحاد إلا بما يستغني عنه بالعدد المعدول ثلاث الذي يفيد مجموعات كل واحدة تتكون من ثلاثة. وقد سبق أن أشار العمل إلى أن تشية العدد اثنين، وثلاثة، وأربعة، ونحوها تكون بمضاعفاتها من الأعداد، وهي أربعة، وستة، وثمانية... إلخ.

على أن الذي يُؤكِّدُ العمل هو ورود دلالة العدد تبعاً لوجود دلالة العين، وكون بعض العدد هو الذي يقبل التشية والجمع يُثَبِّتُ للعدد كله دلالة العين هذه؛ إذ لو كان ما انتفى تشيته وجمعه من الأعداد قد انتفى تشيته وجمعه لعدم ورود دلالة العين فيه لانتفى التشية والجمع من كل الأعداد، ولما جاز التشية والجمع في أي عدد؛ وذلك لأن دلالة العين إما أن تثبت للأعداد كلها، أو أن تنتفي عنها جميعاً؛ إذ لا تثبت دلالة العين لبعض أفراد قسم ما لا بعضه الآخر.

ثامناً. الفعل

١. التام: يُثَبِّتُ النحاة دلالة العدد في الاسم دون الفعل والحرف، فالاسم هو الذي يُثَبِّتُ وكذا هو الذي يُجْمَعُ، يقول ابن جني عن علاقة التشية بأقسام الكلم: "أعلم أن التشية للأسماء دون الأفعال والحروف"^(١)، وكذا يقول "أعلم أن الجمع للأسماء دون الأفعال والحروف"^(٢). وقد نفى النحاة وقوع علامة التشية التي تلحق الفعل على معناه؛ فهي واقعة على ما أسند إليه الفعل، يقول بعضهم: "الفعل لا

(١) ابن جني (١٩٧٩) // الجمع، ص ١٠٢.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٣.

يُنْتَى، ولا يُجْمَع، وإنما يُنْتَى ويُجْمَع الفاعل الذي تضمنه الفعل إذا قلت "يقومان" فالألف ضمير الفاعلين اللذين ذكرتهما^(١). ونرى أن النحاة حينما جعلوا التنشئة للاسم لا الفعل قد اعتمدوا على الاستقراء والدلالة؛ إذ وجدوا "نتيجة استقراء كلام العرب أن التنشئة خاصية انفردت بها الأسماء؛ ولهذا لم يُنْتِ الفعل"^(٢).

وقد ظهر اعتمادهم على الدلالة في نقل السيوطي عن بعضهم "المثنى إنما يكون مدلوله مفردا، نحو: رجل، ألا ترى أن لفظ "رجل" لا يدل إلا على واحد، وإذا قلت: واحد بعينه لم يكن لتثنيته فائدة، وأيضا فإن العرب لم تُثْنِ"^(٣).

وإذا كان الأفراد يَنْبُتُ للأسماء بالعلامة السلبية، أو ما يعرف بقيمة الصفر التي تَمَثَّلُ في خلو هذه الأسماء من لواحق التنشئة، والجمع، وخروجها عن قوالب جمع التكسير، فإن معنى هذا أن ليس ثَمَّةَ أفراد للأفعال؛ حيث لا تتحقق فيها قيمة الصفر، أو العلامة السلبية الخاصة بالعدد، بخلوها من لواحق الجمع، وخروجها عن أوزان التكسير؛ إذ لا تقبل الأفعال لواحق للتنشئة أو الجمع، ولا يرد أي فعل على وزن من أوزان جمع التكسير؛ حتى نقول بانتفاء علامات التنشئة، والجمع، وخروجها عن أوزان الجمع دليل على الأفراد المقابل لدالتي هذه اللواحق، وتلك الأوزان؛ فالعلامة السلبية ترد إذا كانت ثمة علامة إيجابية تثبت وتتخلف. أما إذا لم تكن ثمة علامة دائماً؛ فليس لهذا الغياب قيمة دلالية يمكن أن تَنْبُتَ بوصفها علامة سلبية مقابلة لعلامة إيجابية، معنى ذلك أنه ليس ثمة علامة صرفية؛ حتى يكون لتخلفها قيمة دلالية معينة.

٢. الناقص: اتخذت الأفعال الناقصة مسلك الأفعال التامة في أمر العدد؛ فلم ترد لها لواحق تنشئة، أو جمع تكسيها تنشئة مدلولها، أو جمعه، ولم ترد على قالب من قوالب جمع التكسير. ويعني امتناعها المطلق من علامات التنشئة والجمع أن تَخَلَّفَها ليس مقيدا بالأفراد، ولا دالا عليه.

(١) ابن السراج، الأصول، ج ١، ص ٤٨.

(٢) محمد سلمان عدنان (١٩٨١) *التنشئة في اللغة العربية*، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٢٢، ج ١، ص ٣٨٥.

(٣) السيوطي، *الأشباه والنظائر*، ج ١، ص ٣٢٣.

وإذا كان مدلول الأفعال لم يرد على أي حال من أحوال العدد فإن لفظها - كذلك - قد خلا من علامة تدل على عدد ما يسند إليه من فاعل، أو نائب عنه، أو اسم مرفوع أسند إليه الفعل ناقصاً مثلما يحدث مع النوع الذي ترفضه دلالة الفعل ويقبله لفظه إشارة إلى نوع ما أسند إليه الفعل على نحو ما أشار العمل.

تاسعاً. الخالفة

ذهب النحاة في علاقة اسم الفعل بالعدد مذهباً مخالفاً لمذهبهم في الفعل تاماً وناقصاً؛ إذ حكموا على بعض أسماء الأفعال بالثنائية، وبعضها بالجمع، وجعلوا الثنائية، والجمع دليلاً على مخالفة اسم الفعل للفعل، قال بعضهم "فأما الدليل على أن هذه الألفاظ أسماء، فأشياء لا توجد إلا في الأسماء منها... الثنائية، وهي من خواص الأسماء... ومنها وجود الجمع فيها في هيات "والجمع ما يختص بالاسم" (١).

ونرى أن أداة الثنائية لم ترد فيما وصفه بعض النحاة بالمشى من اسم الفعل؛ فليس حرفا الياء والنون في دُهُدْرَيْنِ (٢) لإفادة معنى وظيفي، بل هما مجرد حرفي بنية، وإن كانا يشاركان علامة الثنائية في المادة اللغوية وفي الموضع المتمثل في ورودهما في آخر الكلمة، ونرى أنهما لو كانا حرفي الثنائية لما لازما الكلمة ولفارقاها مع تخلف دلالة الثنائية، أي إنه لو كان ثمة لاحقة لجاز تخلفها وثبوتها، ولما وجب ثبوتها على النحو الذي ثبت عليه فيما وردت فيه من أسماء أفعال، نحو: دُهُدْرَيْنِ، وَلَبَيْكَ.

على أن النحاة جعلوا الياء والنون لاحقة، وجعلوا الثنائية التي أناطوها بها دليلاً على مشابهة اسم الفعل للاسم وخروجه عن الفعل؛ فقد أثبتوا لها دلالة أخرى

(١) ابن جني (١٩٥٧) الخصائص، ج ٣، ص ٤٤ - ٤٥.

(٢) يقول الحارث بن زهير: أعطيتها من مهرها دُهُدْرَيْنِ وقد تردد اللغويون بين عده اسم فعل واسما، يقول الزبيدي عنه: "دُهُدْرَيْنِ، بضم الدالين وفتح الراء المشددة تنثية دُهُدْرِ اسم لبطل، كسرَعانَ وهيئات اسم لسرع وبعد، قال ذلك أبو علي. وقيل: دُهُدْرَيْنِ اسم للبطل وللكذب... قال أبو زيد: العرب تقول: دُهُدْران لا يُغيثان عنك شيئاً. كالدُّهْدُر، والدُّهْدُن، فَعَمَلَهُ عَرَبِيًّا. قال ابن بري: والصحيح في هذا المثل ما رواه الأصمعي، وهو "دُهُدْرَيْنِ سَعْدُ الْقَيْنِ"، من غير وأو عطف... ورواه أبو عبيدة مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى "دُهُدْرَيْنِ سَعْدُ الْقَيْنِ"، بَنَصْبِ سَعْدٍ، وَذَكَرَ أَنَّ دُهُدْرَيْنِ منصوبٌ على إضمار فعلٍ، وظاهر كلامه يَقْتَضِي أَنَّ دُهُدْرَيْنِ اسمٌ للبطل تنثية دُهُدْرٍ، ولم يجعله اسماً للفعل كما جعله أبو علي، فكأنه قال اطْرَحُوا الباطل وسعد القين، فليس قوله بصحيح... ودُهُدْرَيْنِ تنثية دُهُدْرٍ اسم للبطل. الزبيدي، تاج

العروس، مادة (د. هد. ر.)، مج ١١، ص ٣٥٣.

ليست كدلالة التثنية التي تثبت للاسم. قال بعضهم عن دُهِدْرَيْنِ: "وهذه التثنية لا يراد بها ما يشفع الواحد ممّا هو دون الثلاثة، وإنما الغرض فيها التوكيد بها، والتكرار لذلك المعنى، كقولك: بطلَ بطلَ. فأنت لا تريد أن تنفي كونه مرة واحدة، بل غرضك فيه متابعة نفية وموالة ذلك... وكما قال الخليل في قولهم لبيك وسعديك: "إن معناهما أن كلما كنت في أمر فدعوتني إليه أجبت، وساعدتك عليه^(١)".

ونرى أن التثنية التي يثبتها النحاة في اسم الفعل لا تثبت اسميتها؛ لكون طبيعتها خارجة عن طبيعة التثنية الواردة في الأسماء، كما يرى من يثبتها في اسم الفعل، ونرى أن هذه التثنية في اسم الفعل - إن صحَّ إطلاق اسم التثنية عليها - ليست إحدى حالات العدد الثلاث المعروفة، ما دامت هذه التثنية ليست التي يشفع بها الواحد، كما نصَّ النحاة.

أما الجمع الذي أثبتته بعض النحاة في اسم الفعل "هيهات"، فقد أشار إليه المعجم اللغوي، يقول: "وقال ابن جني مرة: هيهاتٍ وهيهاتٍ مصروفة وغير مصروفة جمع هيهة"^(٢)، ولم تنقل كتب التراث معجمية ونحوية استعمالاً للفظه "هيهات" يمكن أن نلتمس فيها معنى المرة الذي يثبت به ابن جني لها. وإذا كانت لفظه "هيهة" قد عدت من أسماء المرة "التي هي من قبيل الأسماء، فإن مقتضى ذلك أن تقع مبتدأ وفاعلاً وما إلى ذلك من مواقع الجملة المختلفة التي تقع الأسماء فيها، وهو أمر غير مقصور على هذه اللفظة حتى تجعل اسماً للمرة.

وإذا بُحِثَتْ علامة الجمع نفسها التي تَتَمَثَّلُ في الألف والتاء، فإن الذي يظهر عدم موافقتها للألف والتاء التي تكون لجمع المؤنث، وذلك كون أصلها الهاء. وظهور هذا الأصل في النطق، وذلك يخالف أمر ألف وتاء الجمع؛ حيث تُعَدُّ التاء أصلية، ولا يوقف عليها بالهاء كما يحدث في تاء اسم الفعل "هيهات" التي يحكي فيها المعجم اللغوي أن التاء مفتوحة كيف وأصلها هاء... واتفق أهل اللغة أن التاء من

(١) ابن جني (١٩٥٧) الخصائص، ج ٢، ص ٤٦ - ٤٧.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مج ١٣، مادة (هـ. ي. هـ.)، ص ٥٥٤.

هيهات ليست بأصلية أصلها الهاء. قال أبو عمرو بن العلاء: إذا وصلت "هيهات" فذرع التاء على حالها، وإذا وقفت فقل: هيهات هيهاه^(١).

وإذا كان المقرر في أصول النحو أن "من سمع حجة على من لم يسمع" فإن العمل يُقدّم سماع أبي عمرو لوقوف العرب بالهاء في "هيهات" على قياس الفارسي بوجوب الوقوف عليها بالتاء مثلما يجب الوقوف على تاء الجمع المؤنث السالم بالتاء؛ وذلك إعمالاً للأصل الذي ذكره. ولا يرى القياس لعدم ثبوت كون "هيهات" من جمع المؤنث السالم كما قاس الفارسي بقوله: "ومن كسر التاء فقال: 'هيهات' كان عنده جمعا، فإذا وقف عليها قال: 'هيهات' فوقف على التاء، لا يكون غير ذلك في قوله؛ لأنها تاء الجمع كالتي في 'مسلمات'^(٢).

ونرى أن "هَيْهَة" ليست مفرد "هيهات"، بل هي لهجة من لهجات هذه اللفظة حدث فيها أن قصرت الألف (الفتحة الطويلة)، ولم تثبت إلا قصيرة بعد الهاء الثانية وقبل التاء الأخيرة، ولا شك أن في نفي وجود مُفْرَدٍ للفظ "هيهات" نفيًا لكون "هيهات" جَمْعًا؛ إذ جمع المؤنث السالم يلزمه مفرد تزداد عليه الألف والتاء. ويقوي كون "هَيْهَة" لهجة في "هيهات" أمران:

الأول: قبول الحركات الطويلة للتغير، وورود ذلك فيها كثيرا. وقد تكفل برصد جزء غير يسير من تغيراتها المختلفة مبحث الإعرال.

الثاني: ورود لهجات كثيرة جدا لهذه اللفظة.

وقد جعل بعض اللغويين هذه اللهجات المختلفة سبعا، ينقل المعجم اللغوي عن "ابن الأنباري" في "هيهات" سبع لغات: فمن قال هَيْهَاتَ بفتح التاء بغير تنوين شَبَّه التاء بالهاء ونصبها على مَذْهَبِ الأداة، ومن قال: "هَيْهَاتًا" بالتثنية شَبَّهه بقوله ﴿فَقَلِيلًا مَّا تُوْمَنُونَ﴾^(٣)، أي قليلاً إيمانهم، ومن قال: "هَيْهَاتِ" شَبَّهه بحذام وقطام، ومن قال: "هَيْهَاتِ" بالتثنية شَبَّهه بالأصوات، كقولهم: غاق وطاق، ومن قال: "هَيْهَاتُ لكَ" بالرفع ذهب بها إلى الوصف، فقال هي أداة، والأدوات معرفة، وَمَنْ

(١) السابق، مادة (هـ. ي. هـ.)، مج ١٣، ص ٥٥٤.

(٢) الفارسي (١٩٨٦) المسائل العضديات، ص ١٦٨ - ١٦٩.

(٣) سورة البقرة (٨٨).

رفعها وتَوَّنَ شَبَّهَ التاء بتاء الجمع، كقوله من عَرَفَاتٍ، قال: ومن العرب من يقول: "أَيَّهَات" في اللغات التي ذكرتها كلها، ومنهم من يقول: "أَيَّهَان" بالنون... ومنهم من يقول: "أَيَّهَا" بلا نون، ومن قال: "أَيَّهَا" حذف التاء، كما حذفت الياء من "حاشَى" فقالوا: حاش... وهي في هذه اللغات كلها معناها البُعْدُ، والمستعمل منها استعمالاً عالياً الفتح بلا تنوين^(١). وقد ذهب الفيروزآبادي إلى أنه يوجد فيها إحدى وخمسون لغة^(٢) الأمر الذي يقوي عَدَّ "هيهة" مجرد لغة من لغات هذه اللفظة ليس غير.

وإذا كان التأنيث قد انتفى عن لفظة "هيهات" - كما أشرنا في تحقيق علاقة النوع باسم الفعل - فإن ذلك تأكيد على انتفاء الجمعية عنها؛ إذ المعروف للاصقة جمع المؤنث السالم التي هي الألف والتاء أنها تفيد دلالتين تصريفيتين، هما: العدد، والنوع معاً، لا العدد فقط، أو النوع فقط؛ ممَّا يجعل انتفاء إحداهما دليلاً على انتفاء كونهما لاصقة جمع المؤنث السالم. ونؤكدُ أن الألف والتاء ليسا إلا حرفي مبنى، لا حرفي معنى - كما أشرنا في حديثنا عن علاقة النوع باسم الفعل.

عاشرا. الحرف

يرجع امتناع حالات العدد الثلاث الأفراد، والتثنية، والجمع من الحرف إلى افتقاده دلالة العين التي يصلح لها العدد بحالة من حالاته الثلاث؛ إذ إن العدد من ظواهر الأعيان الخاصة بها، وليس امتناع دلالة العدد في الحرف كامتناعها من بعض الأسماء تبعاً لأمر خاص بهذه الأسماء التي امتنع منها ظهور دلالة العدد، كالبناء ونحوه كما في "مَنْ وَمَا"؛ إذ لا يوافق امتناع العدد من الحرف امتناعه من بعض الأسماء لاطراد الامتناع في كل أفراد الحرف، وعدم اطراد الامتناع في كل الأسماء، وكذلك لورود الامتناع في الحرف تبعاً لدلالته وورود الامتناع في بعض الأسماء تبعاً للفظها الذي يكون مبنياً، فلا يقبل التَّصَرُّفُ بالتثنية والجمع، بل يظل على حاله إفراداً، وتثنية، وجمعاً؛ الأمر الذي تخفي فيه دلالة العدد تبعاً له، ويدل على ذلك أن الاسم حين يتخلص من البناء وغيره من الأسباب اللفظية التي تمنع تَصَرُّفَهُ وتمنع - مِنْ تَمَّ - قبوله التثنية، والجمع يجوز له أن تظهر فيه دلالة العدد؛ حيث يدل على الأفراد حالة خلوه من لواحق التثنية، والجمع، وخروجه عن أوزان

(١) ابن منظور، لسان العرب، مج ١٣، مادة (هـ. ي. هـ.)، ص ٥٥٣ - ٥٥٤.

(٢) الفيروزآبادي (١٣٠٢ هـ) القاموس المحيط، ج ٤، مادة (هـ. ي. هـ.)، القاهرة: المطبعة الأميرية، ط ٣، ص ٢٩١.

جمع التكسير، كما يفيد التثنية مع ورود لاحقته المقررة لها، ويفيد - كذلك - الجمع بورود إحدى لاحقتي الجمع، أو بوروده في وزن من أوزانه. ولا يخفى عدم رجوع امتناع ظاهرة العدد من الحروف إلى أمر يخص لفظها.

ولعلاقة العدد بالحرف جانب شكلي بالإضافة إلى الجانب الدلالي المشار إليه آنفاً، ويُمَثَّل هذه الجانب في مسألة وجود لواحق التثنية، وجمعي التصحيح، وأوزان جموع التكسير؛ إذ لا يقبل لفظه أيّاً من ذلك.

وإذا أريد تسجيل الجانب الشكلي لعلاقة العدد بالحرف قيل: لا تقبل الحروف أيّاً من لواحق العدد تثنية، أو جمعاً، أو أوزان جمع التكسير.

ويمكن أن يقال باختصار: ليس بين العدد والحروف أي ارتباط دلالي، أو شكلي.

ولا يعدو الرصد السابق لعلاقة العدد بالحرف بجانبها الشكلي والدلالي تسجيلاً وتحليلاً لاستعمالات العرب للحرف؛ إذ لا يجوز للدرس أن يفترض ما لم يرد أو يحلل بناءً على منطق عقلي لا يؤيده سماع.

الفصل الثالث

توزيع سمات التصغير والنسب على الوحدات الأساسية

المبحث الأول: توزيع سَمَيِ التصغير على وحدات التوزيع الأساسية (أقسام الكلم)

يرتبط التصغير بما يدخله من أقسام الكلم ارتباطاً دلاليّاً، وذلك كغيره من السمات الصرفية التي ندرسها في هذا الباب. ويثبت جمهور النحاة التصغير للأسماء دون الأفعال والحروف^(١).

وقد نُصَّ بعض النحاة على جواز تصغير الفعل، حكى بعض النحاة في حديثه عن الفعل أنه قد أجاز ابن كيسان تصغيره، ومنعه الجمهور^(٢). ويعني ذلك حاجة المسألة إلى التحقيق، واستقراء ما ورد من التصغير في مختلف أقسام الكلم وتقديم تفسير دلالي لما وَرَدَ، وتفسير ما ورد من تصغير بعض أقسام الكلم على مستوى اللفظ لا الدلالة، وهو ما وقع في تصغير الفعل كما سنوضح.

ونرى ارتباط التصغير بالاسم ارتباطاً دلاليّاً لوجود دلالة العين التي يقتضيها التصغير فيه؛ إذ يقع التصغير على الأعيان حين يراد تحقيرها، أو تعظيمها، أو غير ذلك من الأغراض التي تقع على الأعيان خاصّةً. ونرى اقتضاء أغراض التصغير لأن تكون دلالة الكلمة الأولى هي العين، وأن اقتضاء أغراض التصغير لهذه الدلالة في الكلمة هو ما أراده النحاة بتخصيصهم التصغير بالأسماء؛ إذ يشير تخصيصهم هذا إلى إدراكهم لطبيعة الأغراض في التصغير ولحقيقة الدلالة في الأسماء.

أولاً. اسم العين

١. اسم عين للفرد: لا يختلف النحاة حول جواز تصغير اسم العين، كما لا يحتاج وجود دلالة العين فيه وكونها دلالة أولى وأساسية إلى إثبات؛ ولذلك يكفي العمل بالإشارة إلى ورود التصغير في اسم العين، وعدّ الارتباط بينهما ارتباطاً دلاليّاً، مع إثبات تأكيد الارتباط الدلالي بين التصغير، واسم العين لوجود دلالة العين، وكونها أولى وأساسية.

(١) ابن جني (١٩٧٩) /اللمع، ص ٢٩.

(٢) أبو حيان (١٩٨٩) /رتشاف/ الضرب، ج ١، ص ١٧٠. ١٧١.

٢. اسم عين للجماعة (اسم الجمع): يشير ورود التصغير فيه - كما يثبت النحاة من شواهد على ذلك - إلى وجود دلالة العين فيه، وكونها دلالة أولى وأساسية؛ إذ ارتباط التصغير باسم يُعَدُّ ارتباطاً دلالياً. ويشير ارتباط التصغير باسم الجمع إلى ما قرَّرَه العمل من كون اسم الجمع اسم عين مفرداً صرفياً لا جمع تكسير. وقد كان النحاة يترددون في الحكم عليه بكونه جمع تكسير تبعاً لإفادته معنى الجمع.

وقد استشعر سيبويه خروجه من جمع التكسير من خلال تصغيره، قال: "فالركب لم يُكسَّرْ عليه راكب، ألا ترى أنك تقول في التحقير: رُكَيْبٌ، وسُفَيْرٌ، فلو كان كُسَّرَ عليه الواحد رُدَّ إليه، فليس فَعْلٌ مِمَّا يُكسَّرُ عليه الواحد للجمع^(١). وورد تصغير اسم الجمع في ديوان العرب، كما في رُكَيْبٌ في قول الشاعر: وَأَيَّنَ رُكَيْبٌ وَاضِعُونَ رَحَالَهُمْ إلى أهل نار من أناس بأسودا^(٢) وقول الآخر:

بَنِيَّتُهُ بَعْصَبَةٌ مِنْ مَالِيَا
أَخْشَى رُكَيْبًا وَرُجَيْلًا غَادِيَا^(٣)

ثانياً. اسم الجنس

١. اسم الجنس العيني: نذكر التصغير في اسم الجنس العيني لأمرين، وهما:
الأول: الدلالة على كونه واقعا على العين التي هي عين الحقيقة التي تنتمي إليها أفراد مادية محسوسة، كما بين العمل عند تحقيقه لجانبه الدلالي.
الثاني: بيان كونه ليس جمع تكسير للعين التي تنتمي إليه.

أما كون تصغيره دالا على أن دلالاته تتمثل في عين الحقيقة، فيرجع إلى كون التصغير من مقتضيات الأعيان؛ إذ الكِبَرُ، والصَّغَرُ، والتَّوَحُّدُ، والتَّعَدُّدُ، ونحو ذلك مِمَّا تَحْتَصُّ به الأعيان؛ الأمر الذي يجعل في التصغير دلالة على وجود

(١) أجاز ابن كيسان تصغير الفعل ومنعه الجمهور، أبو حيان (١٩٨٩) / تشاف / الضرب، ج ١، ص ١٧. ١٧١.

(٢) سيبويه (١٩٧١) / الكتاب، ج ٣، ص ٦٢٤.

(٣) عبد قيس بن خفاف البرجمي. أبو زيد الأنصاري، نوادره، ص ١١٤. الفارسي (١٩٨١) / التكملة، تحقيق حسن شاذلي فريهود، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، ط ١، ص ١٧٨. ابن بري (١٩٨٥) شرح شواهد الإيضاح، ص ٥٦٣.

دلالة العين في اللفظ المُصَغَّر، وكون هذه الدلالة أولى وأساسية كذلك؛ إذ ترتبط الكلمة بمختلف القيم الصرفية على أساس من دلالتها الأولى والأساسية.

وأما كون التصغير دالا على انتفاء الجمعية في اسم الجنس العيني، فيشير العمل إلى أن النحاة قد ذكروا ورود التصغير في اسم الجنس، قال الفراء في اسم من أسماء الجنس: "النحل أنثى، قال الله ﷻ ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾^(١)، وتصغيرها نُحَيْلُ كأنه للجميع، كما يُصَغَّرُ النخل، إن أنثى، نخيل"^(٢).

وقد جعل النحاة تصغير اسم الجنس دليلا على أنه ليس جمع تكسير، أي التصغير يكشف عن دلالة العدد الخاصة باسم الجنس العيني، ويجعلها في الأفراد ما لم تتصل به لواحق التثنية، والجمع؛ فهو مفرد إلا أن تتصل به لاحقة التثنية أو يوضع في وزن من أوزان جمع التكسير، فيقال، مثلا: نخلان، وأبقار.

ويُبدَلُ التصغير على انتفاء الجمعية لعدم ثبوت قوالب جمع لاسم الجنس العيني، وامتناع تصغير جمع الكثرة للتأني بين دلالة الكثرة، التي ترتبط بجمع الكثرة، والقلة التي تستفاد من التصغير، ولانتفاء لواحق التثنية، وجمعي التصحيح، يقول الرضي مُبَيَّنًا فساد قول الكوفيين بجمعية اسم الجنس: "وقولهم فاسد من حيث اللفظ والمعنى، أما اللفظ فلتصغير مثل هذا الاسم على لفظه، فلو كان جمعا، وليس على صيغة جمع القلة، لكان يَجِبُ رَدُّهُ إلى واحد"^(٣).

ولا يناقض امتناع تصغير الجَمْعِ جَمْعَ المُصَغَّرِ في "شَوِيهَات" في بيت المتنبي:

أَرَادَتْ كِلَابٌ أَنْ تَقُومَ بِدَوْلَةٍ لِمَنْ تَرَكْتَ رَعِي الشَّوِيهَاتِ وَالْإِبِلَ^(٤)

وعدم التناقض يرجع إلى أن الممتنع ليس مطلق الجمع بين الجمع والتصغير، بل الممتنع أن تُقْلَلَ مَا بَيَّنَّتْ كَثْرَتَهُ بِصَبِّهِ فِي قَالِبٍ مِنْ قَوَالِبِ الْكَثْرَةِ بِالتَّصْغِيرِ، وهو

(١) قائله أحيحة بن الجلاح. القيسي (١٩٨٧) /إيضاح شواهد الإيضاح، ج ٢، تحقيق محمد بن حمود الدعجاني، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط ١، ص ٨٣١، ابن جني (١٩٥٤) /المنصف شرح كتاب التصريف، ج ٢، ص ١٠٠.

البغدادي (١٩٧٥) شرح شواهد الشافية، تحقيق محمد نور الحسن وزميله، بيروت: دار الكتب العلمية، ص ١٥٠.

(٢) سورة النحل (٦٨).

(٣) الفراء (١٩٧٥) /المذكر والمؤنث، ص ٨٥.

(٤) المتنبي (١٩٨٦) ديوانه بشرح أبي العلاء المعري، ج ٤، تحقيق عبدالمجيد دياب، سلسلة ذخائر العرب ٦٥، القاهرة: دار المعارف، ص ٢٦٩، وقد روي أيضا بالفعل تفوز بدلا من الفعل تقوم.

أَن تُصَغَّرَ جمع الكثرة، أما أن تجمع الصفار وتذكر كثره عددهم بجمعهم فلا امتناع فيه لتوجه التصغير إلى العين نفسها، وتوجه التكثير إلى عدد هذه العين، أي لاختصاص التصغير بجهة من جهات العين واختصاص الجمع بجهة أخرى؛ الأمر الذي لا يثبت معه تناقض، وذلك بخلاف تصغير الجمع الذي يقع التصغير معه على العدد مثلما يقع التكثير المستفاد من جمع الكثرة عليه؛ إذ لو كان التصغير على غير العدد، أي على العين لصغر مفرداها، ثم جمعت إن أريد ذلك.

٢. اسم الجنس المعنوي: من المقرر عند النحاة اختصاص التصغير بالأسماء؛ فإنه لا تُصَغَّرُ الحروف، ولا الأفعال، ولا فعل التعجب^(١). وتأمل علاقة كل قيمة صرفية بأقسام الكلم؛ لتحقيق المقولات التي يقررها النحاة في شأن العلاقة بين القيمة الصرفية، وأقسام الكلم، كمقولتهم عن اختصاص التصغير بالأسماء. ويأتي تأمله لهذه العلاقة بحثاً عن اطراد علاقة القيمة الصرفية بالقسم الذي أثبت النحاة دخولها إياه، وأهم الأمور في تأمل العمل علاقة القيمة الصرفية بأقسام الكلم تقريره ارتباط علاقة القيم الصرفية بأقسام الكلم بناء على دلالة الأقسام؛ ولذلك يرى في الأفراد التي تقبل قيمة صرفية معينة انتماءها، في الأعم الأغلب، إلى قسم واحد من أقسام الكلم؛ إذ إنه يرى الأثر الصرفي لأقسام الكلم على دلالتها، وذلك مثلما يرى الأثر النحوي لأقسام الكلم مبنيًا على دلالتها كذلك، على ما سيتضح في الباب الرابع.

والذي تُبَيَّنُّ في علاقة المصدر بالتصغير هو قبوله للتصغير؛ لوقوعه على العين التي يستلزمها التصغير لاختصاصه بالأعيان مع انتفاء ما ينقض قبول هذه العين للتصغير؛ فليست العين ملازمة للكثرة مثل جمع الكثرة حتى لا يجوز الجمع بين التصغير، والتكثير منعاً للتناقض، كما في جمع الكثرة الذي ينتفي تصغيره منعاً للتناقض بالجمع بين التصغير الذي هو التقليل، وضده التكثير. إن المقرر عن المصدر هو وقوعه على القليل والكثير ممَّا ينفي التناقض حين يراد تصغيره. وقد أشار بعض النحاة إلى شرط يقضي بالألا تنفي الصلاحية في تصغير المصدر من معناه المعجمي، وذلك حين لا يكون معناه المعجمي صالحاً للتصغير.

(١) أبو حيان (١٩٨٩) / ارتشاف الضرب، ج ١، ص ١٧٠.

حكى بعض النحاة في التصغير: "وفي المصدر ثلاثة أقوال ذكرها الفراء. يُفَرَّقُ في الثالث بين ما يقبل التقليل والتكثير، وما لا يقبله، نحو: موت فلا يجوز"^(١)، أي شرط تصغير المصدر، كشرط التفضيل لزوم التفاوت من أجل التصغير، كلزومه من أجل التفضيل؛ فالتصغير تفاوت؛ إذ يقولون صغير بالنسبة إلى ما دونه"^(٢)، وذلك كما أن التفضيل تفاوت؛ فالمفضل زائد في الصفة بالنسبة إلى المفضل عليه.

على أن الذي يهمنا في هذا الشرط هو إثبات أن امتناع تصغير بعض المصادر التي لا تقبل التصغير لا يتم بناء على دلالة هذه المصادر الصرفية أساسية (تقسيمية) أو ثانوية (تصريفية)؛ حيث تتحقق في دلالتها الأساسية (التقسيمية) وجود العين التي تعد شرطاً للتصغير كما انتفى في دلالتها الثانوية (التصريفية) لزوم الكثرة التي تَحُولُ دُونَ صلاحية الكلمة الدالة على الكثرة للتصغير، إنما يتم بناء على عدم صلاحية الدلالة المعجمية لهذه المصادر للارتباط بالمعنى الصرفي التصريفي الذي هو التصغير، أي إن انتفاء تصغير بعض المصادر لا يُعَدُّ تشكيكاً في دلالة الصرفية الأساسية (تقسيمية) وثانوية (تصريفية).

ثالثاً. الصفة والمنسوب

ورد التصغير في الصفة على اختلاف أقسامها وفي الاسم المنسوب وذلك تبعاً لوجود دلالة العين فيها، وكونها دلالة أولى وأساسية تتعامل الصفة على أساسها مثلما يتعامل المنسوب.

وقد ورد التصغير في قسم صيغ المبالغة من دون أن يُمَثَّلَ اجتماع التصغير والمبالغة تناقضاً، ودون أن يكون فيه تناقض؛ وذلك لوقوع المبالغة في دلالة غير الدلالة التي يقع فيها التصغير؛ إذ إن المبالغة تقع في الصفة، أي الحدث الذي تلابسه دلالة العين، كما يقع التصغير في دلالة العين نفسها التي تلابس الصفة وتقارنه، ولولا اختلاف الجهة التي يختلف فيها ارتباط كل من التصغير والمبالغة بها، لكان في تصغير صيغ المبالغة تناقض ولمَثَّلَ التصغير نقضا للمبالغة، وذلك مثلما يمثل

(١) أبو حيان (١٩٨٩) / ارتشاف / الضرب، ج ١، ص ١٧١ .

(٢) المرجع السابق، ج ١، ص ١٧.

التصغير نقضا للتكثير الذي يستفاد من قوالب جموع الكثرة؛ الأمر الذي لا يرد معه تصغير للمجموع جمع كثرة.

ولا يمتنع التصغير مع الصفة إلا أن تكون عاملة؛ إذ في تصغير اسم الفاعل مع عمله خلاف ^(١). وقد ذهب النحاة يفسرون امتناع التصغير من اسم الفاعل حين يكون عاملاً، قال بعضهم: "وأما ضارب إذا كان للحال والاستقبال، وهو في نية التتوين، فإنه لا يُحَقَّرُ أيضاً؛ لأننا إذا نَوَّاهُ ونصبناها بعده، فهو في مذهب الفعل، وليس التصغير مما يلحق الأفعال... فلذلك لا يجوز: هذا ضَوَّيرٌ زيداً غداً، فأما إذا كان لما مضى، نحو: هذا ضارب زيد أمس، فليس في مذهب الفعل، ومجره مجرى غلام زيد، فكما تقول: هذا غُلَيْمٌ زَيْدٌ، فكيف يجوز هذا ضويرب زيد أمس ^(٢).

ونرى تفسيراً لقول النحاة السابق عن مذهب الفعل - الذي تردد في حديثهم - أن التصغير يوضح دلالة العين في اسم الفاعل، ويبرزها، ويجعل الحدث الوارد في دلالة اسم الفاعل ضعيفاً، وكاد التصغير يجعل اسم الفاعل اسماً جُرِّدَ عن الوصفية؛ الأمر الذي لا يتناسب مع ورود معمولات بعده تبعاً لهذه الدلالة التي أُضْعِفَتْ، وكاد التصغير أن يُجَرِّدَ اسم الفاعل منها. إن التصغير يدل على وجود دلالة العين، وإن ذهب اسم الفاعل مذهب الفعل يقضي ببقاء دلالة الوصفية؛ إذ يلزم بقاء دلالة الحدث فيه من أجل أن ترد معمولات بعده تبعاً لها؛ فيلزم لاسم الفاعل ليذهب مذهب الفعل من العمل ألا يُصَغَّرَ تفادياً لتعاضد دلالة العين فيه ممَّا يُقَرِّبُهُ من اسم العين، ويكاد يجعله مُجَرِّداً عن الوصفية، وليس في تصغير المنسوب ما يستلزم الإشارة إليه تأكيداً عليه أكثر من وقوع التصغير على عين المنسوب إليه، على الرغم من وقوعه على لفظ المنسوب إليه؛ وذلك لكون لاصقة النسب من اللواحق الزائدة على الكلمة، وفي ذلك إشارة إلى تأكيد دلالة عين المنسوب ووضوحها.

رابعاً. المشتق غير العامل

وهو يقبل أن يُصَغَّرَ، مثلما يقبل غيره من أقسام الاسم التي نتبعها؛ لوقوعه على دلالة العين التي ترد شرطاً لورود التصغير دلاليّاً في أقسام الكلم، كما ترد

(١) السيوطي، الجمع، ج٢، ص ١٥٧.

(٢) ابن عيش، شرح الفصل، ج٥، ص ١٣٩.

دلالة العين فيه دلالة أولى وأساسية له. وليس ثمة شرط زائد على ضرورة وجود العين، وكونها أولى وأساسية يمكن أن يمنع المشتق غير العامل من قبول التصغير.

خامساً . العلم

يقبل العلم التصغير؛ لأن دلالاته الأساسية هي العين؛ فالتصغير يرتبط بورود العين؛ إذ يأتي لتحقير عين الشيء، نحو: زُبَيْدٌ، وَرُجَيْلٌ تَضَعُ من شأنه، ولتقليل ذاته، نحو: كُلَيْبٌ^(١)؛ فنحن نبني دلالة قيمة التصغير الصرفية على وجود دلالة العين، فيما يدخل عليه التصغير تبعاً لتعلقه بدلالة العين.

وقد جعل بعض النحاة تصغير العلم تصغيراً مُبْهَمًا يقابل نوعاً آخر من التصغير، هو تصغير الصفة الذي يَعُدُّه تصغيراً مُوَضَّحاً؛ وذلك لوقوع العلم على مطلق العين دون أن يَتَّضِحَ سَبَبُ التصغير، قال عن تقسيمه للتصغير: "تصغير مُبْهَمٌ، كقولك: زُبَيْدٌ، وَعُمَيْرٌ، ونحوهما من الأعلام أخبرت بحقارة المُسَمَّى من غير إفادة ما أوجب الحقارة له، وتصغير مُوَضَّحٌ، وذلك في الصفات، كقولك: عُوَيْلِمٌ، وَزُوَيْهَدٌ. تريد أن علمه وزهده قليل، ومثله: عَطِيطِيرٌ، وَبُرْزِيزٌ في تصغير عَطَّارٍ، وَبَزَّازٍ، تريد ضَعْفَ صَنْعَتَيْهِمَا في العَطَرِ، والبَزِّ، وكذلك ما كان نحوهما من الصفات، مثل: أُحْيَمِرٌ، وَأُسَيُودٌ، تريد أنه قد قارب الحمرة، والسواد، وليس بالكامل التام فيه"^(٢).

ونرى أن تصغير الصفة لا يقع على الحدث أو الصفة التي فيها، بل على العين التي تلابس هذا الحدث، أو تتحقق فيها تلك الصفة؛ فلم يقع التصغير على صفة العطار في "عطار"؛ فليس التصغير تصغيراً لها كلها، بل هو تصغير لشأن عين من الأعيان التي تمارسها فحسب، وذلك كما يقع التصغير في رجيل على شأن إحدى الأعيان المنتمية إلى الرجولة لا على شأن الرجولة ذاتها.

ويمكن أن يُقْبَلَ وقوع التصغير على العين في الصفة، مثلما يقع عليها في اسم العين؛ إذ ذُكِرَ أن التصغير لا يأتي لتقليل الذات فحسب، وإنما يأتي لتقليل شأنها كذلك، أي لتحقيرها، قال بعض النحاة عن تصغير الذات تحقيراً لها: "وتقليل ذات المصغر بالتحقير حتى لا يتوهم عظيماً، نحو: كُلَيْبٌ، وَرُجَيْلٌ"^(٣).

(١) أبو حيان (١٩٨٩) / رتشاف / الضرب، ج ١، ص ١٩٦.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٥، ص ١٢٤.

(٣) الرضي (١٩٧٥) شرح الشافية، ج ١، ص ١٩٠.

وقد سبق أن ذكرنا - في حديثنا عن تصغير الصفة - أن التصغير يتوجّه إلى العين، وأن المبالغة تقع على الصفة؛ الأمر الذي لا يُحدِثُ تَعَارُضاً في اجتماع التصغير والمبالغة، إذا أريد تصغير صيغ المبالغة.

سادساً. الضمير

ورد التصغير في بعض الضمائر فقط، نظم بعض النحاة في ذلك:

صَغُرَ بِذِيَّ ذَا الَّذِي الدِّيَا تِيَّا لِيَّا وَلِلَّتِي اللَّيَّا
وَالَّذِيْنَ اللَّيِّيْنَ ائْتِ اِنْ تَشِيَّةَ الَّذِي مَعَ اَلَّتِي تَعْنُ
وَفِي اللّٰذِيْنَ جَا اللّٰذِيْنَ وَفِي جَمْعَ اَلَّتِي لَفْظَ اَقْتَضِي
مَعَ اللَّيَّا وَاللَّوِيْنَ اعْتَمَد مَصْغَرُ اللَّائِيْنَ حَيْثَمَا يَرْدُ^(١)

وقد ورد الاستعمال العربي بتصغير بعض الضمائر، كما في قول الأعشى:

أَلَا قُلْ لِّيَّا قَبْلَ مَرَّتْهَا إِسْلَمِي تَحِيَّةَ مُشْتَاقٍ إِلَيْهَا مُتِيْمٌ^(٢)

وقد بقي تصغير بعض الضمائر في العربية؛ فقد ورد عند المتنبّي في قوله:

أَذَا الْعُصْنُ أَمْ ذَا الدَّرْعُ أَمْ أَنْتَ فِتْنَةٌ وَذِيَّا الَّذِي قَبْلَتْهُ الْبَرْقُ أَمْ نَغْرٌ^(٣)

وقد ذكرت بعض الأبحاث أنه قد صَغُرَ المتنبّي ذا في موضعين من شعره^(٤).

ذكرت أنه قد صَغُرَ اسم الموصول الذي مرة واحدة في شعره^(٥)، قال المتنبّي:

أَهَذَا الَّذِيَا بِنْتُ وَرْدَانَ بِنْتُهُ هُمَا الطَّالِبَانِ الرِّزْقُ مِنْ شَرِّ مَطْلَبٍ^(٦)

أما ما لم يرد تصغيره فمنه ضمير الشخص، قال بعض النحاة لا يُصَغَرُ اسم الفعل... ولا الضمير^(٧). ومنه بعض ضمائر الإشارة، قال بعض النحاة: "فإذا صغرت "ذه" قلت: "تيا"، كأنك صغرت "تا"، ولا تصغر "ذه" على لفظها؛ لأنك إذا صَغُرْتَ "ذا"

(١) ابن مالك (١٩٨٢) الكافية الشافية بشرحه، ج٤، ص١٩٢٣.

(٢) الأعشى الكبير (١٩٥٠) ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق محمد حسين، القاهرة: المطبعة النموذجية، ص١١٩. وقد رَوَاهُ المَالِقِي (١٩٧٥) رصف الملباني في شرح حروف المعاني، ص٣١.

(٣) المتنبّي (١٩٨٦) ديوانه بشرح أبي العلاء المعري، ج١، ص٢٢٧.

(٤) حسن موسى الشاعر (١٩٨٤) 'التصغير في شعر المتنبّي'، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع ٢٣، ٢٤، ص٨٥.

(٥) المرجع السابق، ص٦٠.

(٦) المتنبّي (١٩٨٦) ديوانه بشرح أبي العلاء المعري، ج٤، ص١٨٦.

(٧) أبو حيان، (١٩٨٦) تذكرة النحاة، ص٣٠٣.

قلت "ذيا"، فلو صغرت "ذي" فقلت: "ذيا" لالتبس المؤنث بالذكر، فصغروا ما يخالف فيه المؤنث الذكر^(١).

ونخرج مما يجوز تصغيره من الضمائر، وما لا يجوز تصغيره بما يأتي:

- ورود دلالة العين دلالة أولى في الضمير بدليل قبوله للتصغير.
- قبول دلالة الضمير للتصغير بدليل ورودها في بعض أفرادها على الأغراض التي يساق له التصغير.

- رجوع امتناع بعض الضمائر من التصغير إلى أسباب شكلية؛ إذ لو كان امتناعه لأسباب دلالية، لامتنع من كل الضمائر من التصغير؛ نظراً لاتفاقها في الدلالة. ويظهر المانع الشكلي في امتناع تصغير "ذه" لفظاً، وتصغير مدلوله بلفظ "تا"، قالوا: "ولا تُصَغِّرُ ذه" على لفظها؛ لأنك لو صَغَرْتَ "ذا" قلت: "ذيا"، فلو صَغَرْتَ "ذه"، فقلت: "ذيا"، لالتبس المؤنث بالذكر، فَصَغَرُوا ما يخالف فيه المؤنث الذكر^(٢).

- اعتقاده برجوع امتناع التصغير في كثير من الضمائر إلى طبيعة لفظها المتمثلة في عدم تميز مادتها اللغوية عن قالبها؛ الأمر الذي يحول دون دخول التصغير الذي يعني تغييراً لوزن الاسم ثلاثياً أو رباعياً... إلخ.

إن عدم تميز قالب صريفي في الضمير مَنَعَ - في رأينا - قبوله للتصغير؛ حيث إن التصغير في جانبه الشكلي يعني تغييراً محدداً لكل واحد من أصناف القوالب. لقد وقف مجيء الضمير صيغة لا تتميز مادتها عن وزنها دون تصغيرها فيما امتنع تصغيره من الضمير. ولعل في خروج ما ورد مصغراً من الضمير عمّا هو مُقَرَّرٌ من تغيير القالب الخاص بالتصغير ما يُؤْذَنُ بشذوذ هذا التصغير الوارد في الضمير. ونرى أن تصغير ما ورد مُصَغَّراً من الضمير شكلاً له وَجْهاً شذوذاً:

الأول: أثبتته النحاة، وهو مخالفته لغيره في التغييرات التي تدخله.

الثاني: يُضَيِّفُ العمل إلى ما سبق، وهو دخوله ما لا قالب له من الكلمات.

(١) المبرد (١٩٨٦) / الكامل، ج ٢، ص ١٠٢٢.

(٢) المرجع السابق، الموضع نفسه.

ويرى العمل أن تصغير الضمير من حيث الدلالة قياس لا شذوذ فيه؛ حيث إن دلالة الضمير قبله لوقوعها على العين. ويُعدُّ تصغير بعض الضمائر بلا حاجة إلى تأويل دليلاً على وقوع هذه الضمائر على الأعيان.

سابعاً. المبهم

يَقْبَلُ الاسم المبهم التصغير بوقوعه على العين. وقد ورد ذلك في أصنافه المختلفة؛ حيث ورد التصغير في الظرف الصالح للزمان والمكان في اللغة. وقد نُصِّح النحاة على ذلك، قال بعضهم: "ومن تقليل ذات المصغر تصغير" قبل وبعد" في نحو قولك: "خروجي قبيل قيامك أو بعيدة" ... والغرض من تصغير مثل هذا الزمان أو المكان قرب مظهر وفهماً مما أضيفا إليه من ذلك الجانب الذي أفاده الظرفان^(١).

ولا تمتنع المقادير من التصغير بدلالاتها على محدد؛ إذ التصغير يرد تحقيراً لشأن هذا المُحدَّد مقداراً، وليس لتقليل مقدارٍ فقط حتى يمتنع المحدد مقداراً من التصغير. وليس أدلّ على عدم امتناع المقادير عن التصغير أكثر من ورود التصغير في الأعداد التي تعدّ تحديداً لمقدار أعيان معدوداتها.

وقد أشار بعض النحاة إلى الاختلاف في صيغة تصغيرها دون أن يتعرض لعلاقة دلالتها بالتصغير انطلاقاً من أن تصغيرها ليس فيه مشكلات دلالية، قال: "ثمانية" إذا صَغُرَتْهَا فيها وجهان: أحدهما أن تحذف الألف، وتبقى الياء، فتقول: "ثُمَيْنِيَّة"، والثاني أن تحذف الياء، وتبقى الألف، فتقول: "ثُمَيْنِيَّة"، فتقلب الألف ياء كما انقلبت في "غزال"، وتدغم ياء التصغير فيها^(٢).

ثامناً. الفعل

تَحَدَّثَ النحاة عن تصغير الفعل عند مناقشتهم لعلاقة التصغير بأقسام الكلم، قالوا: "ولا تُصَغَّرُ الحروف، ولا الأفعال، ولا فعل التعجب الذي على وزن أفعل في مذهب سيبويه"^(٣)؛ فإنه يَطَّرِدُ تصغيره. وقد منع اطراده قوم، وأما أفعل،

(١) الرضي (١٩٧٥) شرح الشافية، ج ١، ص ١٩٠-١٩١.

(٢) السيوطي (١٩٨٥) الأشباه والنظائر، ج ١، ص ١٥٩.

(٣) سيبويه (١٩٧١) الكتاب، ج ٣، ص ٧٨.

نحو: أحسن من التعجب، فأجاز ابن كيسان تصغيره، ومنعه الجمهور، فإذا قلت: ما "أَحْسِنَ زَيْدًا"، ففيه تعظيم الحسن مع دلالته على تصغير سن صاحبه، فلا يقال لكبير السن: "ما أَحْسِنَ، ولا ما أَكْبَرَ"^(١).

ويرد في تصغير فعل التعجب مشكلتان؛ إذ فيه تصغير للفعل، كما يجتمع التصغير الذي يكون غرضه التقليل والتعجب الذي يقوم من قوة الصفة وشدتها في صاحبها. وقد حاول النحاة حل إشكال التناقض القائم بين التصغير والتعجب بجعل التعجب واقعا في غير الجهة التي يقع فيها التصغير؛ إذ التعجب يقع لقوة الصفة وشدتها، والتصغير يقع لعين الموصوف، قال بعضهم: "ومنعه الجمهور، فإذا قلت: ما أَحْسِنَ زَيْدًا! ففيه تعظيم الحسن مع دلالته على تصغير سن صاحبه"^(٢).

ويرى العمل أن ما قام به النحاة مُحَاوِلِينَ به نفي التناقض بين التصغير والتعجب ليس واضحا؛ حيث أوقعوا التصغير على عين الموصوف، وهي لا ترد في فعل التعجب أصلاً حتى يُمكن إيقاع التصغير عليها. وتُعَدُّ هذه المشكلة هي السبب في انتفاء التصغير في الفعل؛ إذ ليس ثمة عين به يمكن أن يقع عليها التصغير.

ويرى العمل أن قصارى ما يمكن قبوله في تصغير الفعل هو قبوله على المستوى اللفظي دون الدلالي؛ إذ لا يقع الفعل على الزمن، أو الحدث بوصفهما عينين أو بعداً أحدهما كذلك، أي إن التصغير ليس إلا نوعاً من التصرف في لفظ الفعل دون أن يَنَعِدَّه هذا التصرف إلى التأثير في دلالته.

وقد فُسِّرَ بعض النحاة امتناع التصغير من الفعل قال: "إنما كان القياس يأبى تصغير الفعل؛ لأن الغرض من التصغير وصف الاسم المُصَغَّرِ، والمراد المُسَمَّى، والأسماء علامات على المُسَمَّيَاتِ، فصغرت ألفاظها لتكون دليلاً على صِغَرِ المُسَمَّيَاتِ، والأفعال ليست كذلك، إنما هي اختيارات، وليست بسمات كالأسماء؛ فلم يكن للتصغير فيها معنى، كما لم يكن لوصفها معنى"^(٣).

(١) أبو حيان (١٩٨٩) / رتشاف / الضرب، ج ١، ص ١٧٠. ١٧١.

(٢) المرجع السابق، ج ١، ص ١٧١.

(٣) ابن يعيش، شرح / المفصل، ج ٣، ص ١٣٥.

تاسعاً. الخالفة

أثبت النحاة التصغير علامة على اسمية الخالفة التي تتمثل في اسم الفعل، واسم الصوت؛ قال بعضهم عن وجود هذه العلامة في اسم الفعل: "التحقير، وهو من خواص الأسماء، وذلك قولهم: رويدك"^(١).

ويرى العمل أن التصغير لم يدخل على اسم الفعل، وإنما ورد اسم الفعل من المصغر؛ إذ لو كان التصغير وارداً على اسم الفعل لثبتت لأسماء الأفعال المصغرة صوراً مكبرة. كما تنتفي وظيفة التصغير مع مدلول اسم الفعل؛ إذ لا يقع على عين من الأعيان حتى يقوم التصغير بإفادة صغرها، أو غير ذلك مما يرد التصغير لإفادته. ونرى أن أقصى ما يقال في أمر التصغير في اسم الفعل هو أن اسم الفعل ينقل عن المصغر عن الأسماء كما ينقل عن المكبر منها، فقد نُقِلَ عن تصغير المصدر إِرْوَاد، وهو رُوَيْدٌ، كما نُقِلَ عن المصدر غير المصغر بَلَّةً.

ويمكن أن يقال - كذلك: إن قوالب اسم الفعل توافق قوالب الاسم في ورودها قوالب تكبير وقوالب تصغير، ويرد هذا التوافق تَبَعاً لكون اسم الفعل ينقل عن الاسم المكبر والمصغر على السواء، وذلك على ما ورد السماع به. ويعني كون التصغير وارداً في اللفظ قبل نقله إلى اسم الفعل أن التصغير لا يدخل اسم الفعل لفظاً ولا دلالة؛ حيث لم يطرأ التصغير على اسم الفعل لفظاً، أو دلالة بعد انتقاله، وإنما قبل انتقاله - على ما تَبَيَّنَ آنفاً.

المبحث الثاني: النسب والوحدات الأساسية (أقسام الكلم)

يرتبط النسب ببعض الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) دون بعض بسبب دلالتها؛ فالارتباط بين النسب، وأقسام الكلم ارتباطاً دلاليًّا؛ إذ يلزم أن توجد دلالة العين فيما ينسب إليه؛ ولذلك يرد في مختلف أصناف الاسم، وذلك على ما ظهر من عرض العمل لقيمة النسب على مختلف أقسام الكلم. ويُعَدُّ النسب دليل إثبات لوجود دلالة العين، وكونها دلالة أولى أساسية فيما يدخل عليه من أقسام الكلم.

(١) ابن جني (١٩٥٧)/الخصائص، ج ٣، ص ٤٥.

أولاً. اسم العين

١. اسم عين للفرد: ليس ثمة خلاف حول دخول النسب اسم العين، كما أن دلالته على العين ثابتة مقررّة لا تحتاج إلى تحقيق أو تأكيد؛ ولذلك نكتفي بالإشارة إلى ورود النسب في اسم العيّل؛ وجود دلالة العين فيها، وكونها أولى وأساسية.

٢. اسم عين للجماعة (اسم الجمع): أقرّ النحاة النسب إليه، قال أبو حيان: "واسم الجنس، نحو "تمر"، واسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه، نحو "قوم" ينسب إليهما على اللفظ، فتقول: قَوْمِي، وَتَمْرِي، أو له واحد من لفظه، نحو "ركب"، و"أناس"، فعلى لفظه، تقول: ركبِي، وأناسِي" (١).

وقد أفاد بعض النحاة من جواز النسب إليه دون شرط خروجه من دائرة جموع التكسير، قال: "لو كانت جموعاً لردت في النسب إلى أحادها، ولم يقل: ركبِي، وجاملي" (٢). وهم يجعلونها بذلك موافقة في أحكام النسب لأسماء الأعيان المفردة، أي الأحاد، قال بعضهم: "وأسماء الجموع كالأحاد كبقري في بقر، ورهطي في رهط" (٣). ونصّ بعضهم على اتفاقهما في الحكم قال: "حُكْمُ اسم الجمع، والجمع الغالب، والمُسَمَّى به حُكْمُ المفرد" (٤).

ويعني النسب إلى اسم الجمع أنه عين مفردة في التصور، ولو كان يشير في تصوّر الناس إلى مجموعة أعيان معينة ينسب إلى واحدتها؛ إثباتات الجمعية فيما ينسب إليه لا يفيد شيئاً دلاليّاً؛ فوجب حذفه بعد تخلف الحكمة من إثباته لئلا يُعدّ من قبيل اللغو، أي لو كان في اسم الجمع دلالة صرفية على الجمع لحذفت حال النسب برّدّه إلى مُفْرَدِهِ، والنسب إليه مثلما يحدث مع الجمع الذي لا ينسب إليه حال جمعه، بل إذا نسب إلى الجمع رد إلى الواحد" (٥).

ونعرض مسألة النسب إلى الجمع التي تُعدّ مسألة خلافية، قال ابن بري: "كونه لا ينسب إلى الجمع قول البصريين، وهو المشهور، وخالفهم الكوفيون،

(١) أبو حيان (١٩٨٩) / رتشاف / الضرب، ج ١، ص ٢٩٠.

(٢) الرضي (١٩٧٨) شرح الكافية، ج ٢، ص ٣٦٦.

(٣) الشلوبيني (١٩٨١) التوطئة، ص ٣٢٩.

(٤) ابن مالك (١٩٦٧) التسهيل، ص ٢٦٥.

(٥) الإسفراييني (١٩٨٤) لباب الإعراب، ص ١٤٤.

فجوزوا النسب إليه مطلقاً^(١). ونعني من عرضها النظر في معنى الجمع للتحقق من تَخَلُّفِهِ عند النسب إلى الكلم؛ فإنه لو ثبت أنه لا يُنسَبُ إلى الجمع باقياً على جمعيته، لكان في النسب إلى اسم الجمع دليل على عدم جمعيته. قال بعض النحاة: "والجمع في هذا الباب لا يخلو من أن يكون علماً، كمدائن والأنبار وكلاب، فينسب إليه على وجهه، نحو: مدائني وأنباري وكلابي، أو لا يكون كذلك، كالمساجد والأباطح فالوجه فيه الأفراد قبل النسبة، نحو: مسجدي وأبطحي، إلا إذا كانت للجمع فائدة ليست للأفراد، كما في الأعرابي، والفرائضي، ألا ترى أنك لو قلت: عربي لم يدل على البداوة كما في الأعرابي، كذلك لو قلت: فرضي لا يدل على استكثار حظه من الفرائض، بل قد يحتمل اللفظ أن يكون الموصوف لم يعرف إلا فريضة واحدة نسب هو إليها... في الأنصار: أنصاري من حيث إن هذه اللفظة جُعِلَتْ لِقَباً لهم، وحُكِّمَ الجمع الذي على حدِّ التشية في الأسماء الصحيحة حكم التشية... إن لم تُسمَّ بهما قلت: سَنَوِي، وسَنَهِي، وجمري بإسكان الميم؛ لأنك ترد الاسمين إلى أصلهما"^(٢).

وقد رأى الدرس اللغوي الحديث أن النسبة إلى الجمع أفيد في بعض الأحيان من النسبة إلى المفرد، وأَوْضَحُ دلالة على المراد^(٣)؛ فإن النسبة إلى الجمع قد تكون في بعض الأحيان أَبْيَنَ، وَأَدَقُّ في التعبير عن المراد من النسبة إلى المفرد^(٤). والدرس اللغوي بهذا يكون قد عَدَلَ عن مذهب البصريين القائل بقصر النسبة على المفرد إلى مذهب الكوفيين المترخص في إباحة النسب إلى الجمع توضيحاً وتبييناً^(٥).

ويفرق الدرس اللغوي الحديث في هذا بين إرادة النسب إلى الجمع وإرادة النسب إلى المفرد؛ فإنه يُنسَبُ إلى جمع التكسير بلا ردٍّ إلى واحده، فلا يغير

(١) أبو الشاء الألويسي (١٣٠١ هـ) كشف الطرة عن الغرة، دمشق: المطبعة الحنفية، ص ٣٠١.

(٢) الفرخان (١٩٧٨/مستوفى في النحو، ج ٢، ص ١١٨. ١١٩.

(٣) محمد الخضر حسين (١٩٣٦) "شرح قرارات المجمع والاحتجاج لها"، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٢، ص ٥٠.

(٤) محمد توفيق رفعت (١٩٣٨) "كلمته في جلسة الافتتاح"، محاضرات جلسات دور الانعقاد الثالث لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص ٤.

(٥) المرجع السابق، الموضع نفسه.

الوضع، وهذا هو الأصل العام، وفيه إبداء لإرادة المتكلم، فيتميز المنسوب إلى الجمع من المنسوب إلى واحد، فيقال - مثلاً - في النسبة إلى الملوك: "الملوكي"، وفي النسبة إلى الملك: "الملكي"، فلا تستوي النسبة إلى الجمع والنسبة إلى واحد^(١). وقد ظهر هذا الاتجاه من الدرس اللغوي الحديث في قرار المجمع الذي نصَّ على أنه "يرى المجمع أن ينسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة كإرادة التمييز، أو نحو ذلك"^(٢). كما زاد بعض الدراسين المحدثين، فرأى أن النسبة إلى الجمع تكون واجبة أحياناً، قال: "فالنسبة إلى الجمع واجبة إذا أريدت الدلالة على الاشتراك الجمعي"^(٣). وهو يقصد من هذا إلى جعله قياساً لما تحتاج العربية إليه في عصرنا الحاضر كالأثاري للمشتغل بالآثار والتذاكري لبائع التذاكر في النواقل الآلية^(٤). والذي يراه العمل في مسألة النسب إلى جمع التكسير أن النسب إليه قد أثبت حال افتقاده معنى الجمع، وحال إفادة معنى الجمع عند النسب ما لا يفيد معنى الأفراد. وتحليل العمل لذلك كما يأتي:

نرى أن النسب إلى العلم المنقول عن جَمْعٍ ليس نسباً إلى جمع، قال بعض النحاة في مسألة وجود معنى الجمع عند النسب إلى الكلم: "وإن زال الجمع عند جمعيته بنقله إلى العلمية، نُسِبَ إليه لفظُهُ، كأنماري إلى الأنمار، وكذا باقياً على جمعيته، وجرى مجرى الأعلام، كالأنصاري إلى الأنصار"^(٥). وهذا النصُّ يكشف عن أمر افتقاد اللواصق الصرفية، والقوالب لوظيفتها عند انتقال الألفاظ التي توجد فيها هذه اللواصق، أو التي توضع في تلك القوالب؛ ذلك أنه إذا كان الأصل في اللواصق الصرفية أنها حروف وظيفية، وليست حروف

(١) حسين والي (١٩٣٨) "كلمة في جلسة الافتتاح"، محاضر جلسات دور الانعقاد الثالث اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٣٨، ص ١٢.

(٢) مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٩٧١) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً: مجموع القرارات العلمية، القاهرة: مطبعة الكيلاني، ط ١، ص ٥٢.

(٣) مصطفى جواد (١٩٨٨) قل ولا تقل، الجزآن الأول والثاني، قدَّم له وأشرف على طبعه عبدالمطلب صالح، بغداد: مكتبة النهضة العربية، ص ٦٣.

(٤) جواد (١٩٥٥) المباحث اللغوية، ص ٣٢.

(٥) السيوطي (١٩٧٧) المطالع السعيدة في شرح الفريدة، تحقيق نيهان ياسين حسين، ج ٢، بغداد: دار الرسالة للطباعة، ص ٣٢٢.

بنية أصلية أو زائدة؛ إذ هي أشبه بالكلمات كما رأى النحاة الذين رأوا تاء التأنيث، مثلاً، بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم^(١). إذا كان أصل اللواصق على هذا النحو، فإن هذه اللواصق الصرفية تتغير عن أصل ما توضع له حين ينقل ما دخلته من الألفاظ إلى العلمية؛ إذ تصير اللواصق في العلم من حروف بنية للعلم، وتفقد وظيفتها الصرفية، أي تتحول إلى حروف مبنى بعد أن كانت حروف معنى، كما تفقد قوالب الألفاظ المنقولة إلى الأعلام وظيفتها الصرفية، فلا يبقى لها دلالة على جمع، ويدل على كون اللواصق تتحول من حروف وظيفية إلى حروف بنية عدم الاستغناء عنها كالواو والنون اللتين في العلم "زيدون"، كما يدل على أن القوالب الصرفية تفقد وظيفتها أن قالب الجمع "كلاب" ورد في علم المفرد.

ويعني ما سبق أن النسب في العلم المنقول عن جمع لا يمثل اجتماعاً لدلالة نسب مع دلالة جمع، وإنما يُمثِّل اجتماعاً للاصقة النسب مع أداة كانت تفيد معنى الجمع، ثم صارت غير ذات دلالة، أي إنه اجتماع شبه شكلي، ولا تحذف لواحق العدد عندما ينسب إلى العلم المنقول عن لفظ وردت فيه هذه اللواصق، كما لا تحذف سوابق المضارعة من العلم المنقول عن فعل مضارع عندما ينسب إليه، كما في "يزيد" الذي ينسب إليه، فيقال: "يزيدي"، كما أن حذف لواحق العدد من بنية العلم يُغيِّر بنيته، ويُلبِّسُه بالعلم الذي ليست فيه لواحق عدد، وكذا تغيير قالب العَلَم المنقول عن جمع التكسير غير جائز للحفاظ على بنية العلم، قال الأشموني ينفي جواز حذف علامات العدد من العَلَم عند النسب إليه: "وأما من أجرى المثني مجرى "حمدان"، والجمع المذكر مجرى "غسلين" لا يحذف، بل يقول في النسب إلى من اسمه "سلمان": "سلماني"، وفي النسب إلى "نصيبين": "نصيبيني". ومن أجرى الجمع المذكر مجرى "هارون" أو مجرى "عربون"، أو ألزمه الواو وفتح النون، قال فيمن اسمه "مسلمون": "مسلموني"^(٢).

ويرى العمل فيما غلب حتى صار لقباً كالأنصار ما رآه في العَلَم المنقول عن جمع، أي إنه يرى افتقاده معنى الجمعية بصيرورته عَلَماً بالغلبة، ويخالف في ذلك من

(١) الصيمري (١٩٨٢) التبصرة والتذكرة، ج ٢، ص ٦٩٩.

(٢) الأشموني (١٩٥٥) شرحه على الألفية، ج ٣، ص ٧٣. ٧٣١.

رأى الجمعية باقية فيه؛ إذ ليس ثمة فرق في صيرورة الكلمة علماً بالنقل، وصيرورتها علماً بالغلبة يمكن أن يكون وراء بقاء الجمعية التي أقرها النحاة فيما هو علم بالغلبة دون ما هو علمٌ بالنقل.

يرى العمل أن اشتراط الفائدة للنسب إلى الجمع الباقي على جمعيته فهمٌ دقيق لطبيعة اللغة التي تأبى اللغو، وتفرُّ من اللبس نشدائاً للدقة.

ويتحصل ممَّا سَبَقَ عدم وجود معنى الجمعية، فيما ينسب إليه من الكلمات التي على وزن الجموع إلا أن يكون لوجوده وظيفة لا تؤدي بدون وجوده.

كما يتحصل ممَّا سَبَقَ - كذلك - أن ثبوت النسب في اسم الجمع ليس على النحو الذي يثبت عليه في جمع التكسير؛ إذ ينسب إلى اسم الجمع بلا شرط، بل لا يجوز أن ينسب إلى ما يراه النحاة واحداً له، والقصد النسب إلى اسم الجمع نفسه، فلا ينسب - مثلاً - إلى "رجل" حين يُرادُ النسب إلى "قوم"، بل ينسب إلى "قوم" فحسب. وقد أشرنا إلى أن اسم العين، نحو "رجل" ليس مفرداً لاسم الجمع، نحو: قوم، بل عينه جزء من أجزاء عين اسم الجمع.

ثانياً. اسم الجنس

١. اسم الجنس العيني: يلتبس النسب إلى اسم الجنس العيني، نحو: تمر، ونخل بالنسب إلى اسم العين المنتمية إليه، وهو الاسم الذي يعده النحاة مفرداً لاسم الجنس العيني؛ ذلك أن تاء التأنيث تحذف حين النسب إلى الكلمة؛ حيث يقال في النسب إلى "فاطمة وتمرّة": "فاطمي وتَمْرِي"، وليس ثمة مانع من النسب إلى اسم الجنس العيني، بل نصُّ النحاة على ورود النسب إلى اسم الجنس العيني مع بيانهم عدم تغيير اللفظ عند النسب إليها، أو إلى اسم الجمع، قال بعضهم: "واسم الجنس، نحو: تمر"، واسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه، نحو: "قوم" ينسب إليهما على اللفظ، فتقول: "قومي، وتَمْرِي"، أو له واحد من لفظه، نحو: "رَكْبٌ وأُنَاسٌ فعلى لفظه"^(١).

ويعُدُّ النسب إلى اسم الجنس العيني دليلاً على كون دلالة هي العين، وكونها دلالة أولى وأساسية فيه؛ ذلك أن النسب الذي يُعدُّ نوعاً من الإضافة يقتضي أن يكون إلى عين؛ حيث إن الأعيان هي التي يُنسَبُ إليها.

(١) أبو حيان (١٩٨٩) / ارتشاف / الضرب، ج ١، ص ٢٩٠.

٢. اسم الجنس المعنوي: يَحْتَاجُ النسب إلى أمرين في المنسوب إليه، أما أولهما فهو دلالة المنسوب إليه على عين؛ إذ النسب من خصائص الأعيان إذا عُدَّ إضافة؛ حيث لا تكون الإضافة إلا للأعيان، ولا يخفى وجود هذا الأمر في المصدر؛ حيث إن دلالة تقع على العين التي هي الحقيقة كلها التي تتحقق في الأفراد المنتمية إليها. الأمر الثاني هو وجود وجه تنتمي به عين المنسوب إلى عين المنسوب إليه، وهو ما حَدَدَهُ النحاة في اشتراطهم أن يكون المنسوب إليه أحد "سنة أشياء، وهي: الجنس، والقبيلة، والبلد، والمذهب، والصنعة، والعادة"^(١).

والحق أن جهات انتساب المنسوب إلى المنسوب إليه تزيد على الانتماء الذي تُقَرَّرُهُ أصناف الاسم المنسوب إليه السنة؛ حيث إن من النسب ما يقوم على معنى "ذو" بين المنسوب والمنسوب إليه؛ إذ إن النسب الوارد في "لابن وتامر" ونحوهما على معنى "ذو"، أي إنهما يعنيان "ذا لبن، وذا تمر". وإذا كان المصدر لا يصلح معه معنى الانتماء الذي يرد بين عين المنسوب والمنسوب إليه؛ الأمر الذي قَلَّلَ نماذج النسب إلى المصدر إذا كان هذا المعنى لا يصلح معه، فإن صلاحية معنى "ذو" مع المصدر سمحت ببعض نماذج للنسب إلى المصدر، وهي "ذمي" بمعنى "ذو ذمة" و"عهدي" و"كتابي" نسبة إلى الكتابة التي تُعَدُّ مصدرًا لا إلى الكتاب الذي هو اسم عين، أي إن قلة النسب إلى المصدر لا تمس دلالة الصرفية الأساسية (التقسيمية)، بل تمس دلالة المعجمية حيث إن طبيعة دلالة المصدر المعجمية هي التي تقلل من النسب إليه لعدم صلاحيتها للانتماء إليها.

وتتِمُّ نسبة عينٍ إلى المَصْدَرِ من خلال المشتقات؛ إذ اسم الفاعل، واسم المفعول، ونحوهما من المشتقات تدل على أعيان ذات صلة بالمصدر، وهي صلة الملابس. أي إن الاشتقاق بديل عن النسب، أو بتعبير آخر: إن النسب يأتي من الجامد لعدم الاشتقاق منه. والعلاقة بين المصدر والذات علاقة ملابس له؛ لأن طبيعة الأحداث (غير الغريزية) طبيعة حدوث، وتجدد، وعروض، وطروء، لا طبيعة ثبات وملازمة؛ ممَّا يجعلها تصلح لأن تلبسها الذات لا تنتمي إليها. كما يمكن أن نقول:

(١) اليميني (١٩٨٤) كشف المشكل في النحو، مج ٣، ص ٥١-٥٢.

إن النسب إذا كان يربط بين الدلالة المنسوب إليها، وعين ما، فإن اشتقاق المشتقات العاملة، وغير العاملة يربط بين دلالة المصدر، والعَيْن التي ترتبط بهذه الدلالة.

ثالثاً. الصفة

لم يبحث النحاة القدامى علاقة النسب بالصفة بشكل مُفصّل، بل كل ما ورد عنهم مناقشة الياء المشددة التي اتصلت ببعض الصفات؛ ممّا يدلُّ على رفضهم النسب إلى الصفة، ومن ذلك قول بعض العلماء عن لفظ استعمله البحري، فقال: "جونى وأفلجى"، فتنسب إلى النعت^(١)؛ يقصد بالنعت الصفة التي هي المشتق العامل. وقد دار حول النسب إلى الصفة حديث طويل في الدرس الحديث؛ حيث "شغلت قضية النسبة إلى "رئيس" مجمع اللغة العربية، وانقسم الباحثون بشأنها إلى قسمين؛ قسم أجاز هذا الاستعمال... والقسم الآخر أنكر^(٢)."

وقد بدأ الحديث عن النسب إلى إحدى الصفات، وهي كلمة "رئيس" في معجم الأخطاء الشائعة؛ حيث نفى صحة النسب إليها معتمداً على ثمانية من مصادرها اللغوية الخالدة لم تنسب إلى هذه الصفة^(٣).

وقد أصدرت لجنة الأصول بالمجمع رأيها المُسوَّغ للنسب إلى الصفة "رئيس" بشرط أن يكون المنسوب إليه أمراً من شأنه أن يندرج تحته أفراد متعددة^(٤)، ثم ناقش بعض الباحثين أمر انتفاء النسب إلى الصفة "رئيس" ليخرج بعدم دقة الانتفاء^(٥).

وقد عاد صاحب معجم الأخطاء الشائعة الذي كان ينفي صحة النسب إلى الصفة الفعلية ليشير إلى عدم وضوح الرؤية في هذا الأمر في معجمه الآخر، يقول: "ولست أدري لماذا سَوَّغُوا هذا الاستعمال مشروطاً؟ ورأى أحد أمرين، وهما: (أ) إما أن نجيز الأعضاء الرئيسية دون قيد أو شرط؛ حباً في التسهيل، واجتناباً لتعقيدها

(١) أبو العلاء المعري (١٩٣٦) عبث الوليد، تصحيح محمد عبدالله المدني، دمشق: مطبعة الترقى، ص ٤٢.

(٢) فوزي حسن الشايب (١٩٨٨) "وقف مع اللغة"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة ١٢، ٣٥٤، ص ٩٥.

(٣) محمد العدناني (١٩٧٣) معجم الأخطاء الشائعة، بيروت: مكتبة لبنان، مادة ٣٦٩، ص ٩٨.

(٤) مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٩٧١) "رئيسي: نص قرار لجنة الأصول"، كتاب الألفاظ والأساليب، القاهرة:

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ص ١٦.

(٥) الشايب (١٩٨٨) "وقف مع اللغة"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة ١٢، ٣٥٤، ص ٩٤-١٠٧.

بذلك الشرط الذي يجعل المرء يقف هنيهة حائراً إزاءه. (ب) أو نكتفي بقول الأعضاء الرئيسية كما تقول أمهات معاجمنا ، فما هو رأى معاجمنا الموقرة؟^(١).

ونثبت كون إجازة النسب إلى الصفة قد اعتمدت عند بعض الباحثين على كثرة نماذج الصفة التي تلتصق بها الياء المشددة ، وذلك ما يُظهِرُهُ مقال القول في "رئيس"^(٢) ، وفي مقال "وقفة مع اللغة"^(٣) ، كما اعتمدت الإجازة عند أحد الباحثين على النظر في الدلالة لإثبات فائدة استخدام النسب في الصفة ، وقد ورد ذلك في مقال حول "رئيس ورئيسي"^(٤).

كما اعتمد نفي النسب إلى الصفة على عدم جعل الياء المشددة في النماذج الواردة من الصفة ياء النسب؛ وذلك لعدم وجود ما تقتضيه الياء المشددة من دلالة. وقد ورد هذا في بحث لغوي عن استعمال صيغتي "رئيس ورئيسي".

ونقرر في هذه المسألة عدة أمور ، هي:

- اتفاق ياء النسب وقالب الصفة المشتق العامل وظيفية؛ حيث تقوم الياء المشددة التي للنسب بجعل المعنى الثابت في الاسم الجامد الذي لم يشتق من غيره، نحو: "ذهب وفضة" صالحاً لأن يُنْعَتَ به؛ حيث يقال: "ذهبيّ وفضيّ"، وذلك مثلما يفعل قالب الصفة يجعل المعنى الثابت في المصدر، نحو: "ضرب وفهم" لأن ينعت به أصالة ودون حاجة إلى تأويل، وذلك حين يقال: "ضارب، ومفهوم" ونحو ذلك، أي إن ياء النسب تضيف دلالة عين إلى عين المنسوب إليه، تلك العين التي تضيفها ياء النسب هي عين المنسوب، كما أن قالب الصفة يضيف عيناً إلى عين حقيقة الحدث المستفادة من المادة اللغوية، تلك العين هي العين المُلابَسَة للحدث، أي إن ياء النسب وقالب الصفة يُعَدَّان وسيلتين لإضافة عينٍ إلى الدلالة.
- اختصاص إضافة العين من خلال القالب الصري مع المواد اللغوية الخاصة بالأحداث والتي يرد منها اشتقاق، وذلك نحو: كاتب، ومفهوم، وعداء، وحسن، وأكرم، وغلبة إضافة العين من خلال ياء النسب مع المواد اللغوية الخاصة بالأعيان، والتي لا يشتق منها نحو: ذهبي، وفضي، ونحوهما.

(١) محمد العدناني (١٩٨٤) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، بيروت: مكتبة لبنان، ط ١، ص ٢٤٤.

(٢) محمد شوقي أمين (١٩٧٧) كتاب الألفاظ والأساليب، ص ١٩-٢٠.

(٣) الشايب (١٩٨٨) "وقفة مع اللغة"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة ١٢، ع ٣٥، ص ١٠١-١٠٥.

(٤) محمد خلف أحمد (١٩٧٧) الألفاظ والأساليب، ص ٢٨-٣٢.

• احتمال النسب إلى الصفة أحد أمرين، وهما:

الأول: إثبات العين بياء النسب بعد إثباتها بالقالب الصريفي، يقال: "عالمي"، ولا يقصد به إلا المنسوب إلى العلم، وإذا لم يقصد بإثبات العين من خلال بياء النسب بعد إثباتها من خلال القالب الصريفي التوكيد كان هذا الاحتمال خطأ؛ حيث تشتمل الكلمة على وسيلتين لإثبات العين فيها، أي إنها جمعت بين وسيلتين وأداتين لمعنى واحد، ولعل في إثبات النحاة التأكيد والمبالغة في بياء النسب مع الصفة ما يفيد محاولتهم الخروج من إشكال اجتماع أداتين لمعنى واحد في الكلمة، فكأنهم يريدون إثبات الإضافة لياء النسب ونفي كونها واردة لما يؤديه القالب الصريفي من الدلالة على العين المضافة إلى العين المستفادة من المادة اللغوية، قال بعضهم: "خارجي معروف، والنسبة فيه للمبالغة كدواري، قال ابن جني في سر الصناعة: وسموا كل ما فاق حسنه، وفارق نظائره خارجياً"^(١). أي إن هذا الاحتمال يعني أن بياء النسب، وقالب الصفة يتفقان في أدائهما لدلالة عين واحدة مشتركة فيها أو متكررة، ولا يقبل إلا بأن يكون التكرار للمبالغة.

الثاني: إرادة عين بياء النسب مخالفة للعين المرادة من خلال القالب الصريفي، ويكون اجتماع النسب والصفة كاجتماع إضافتين وذلك حين يكون المراد بالنسب عينا منتمية إلى عين ملابسة للحدث، فإن ذلك كالإضافة إلى اسم ينضاف إلى غيره، والتمثيل لذلك بـ "قرار رئيس" حين يكون المراد عين القرار المنسوب إلى العين المقومة بالرئاسة، أي إن في كلمة "رئيس" نعتاً لقرار ثلاثة أعيان ترجع إحداها إلى المادة اللغوية وهي عين الرئاسة، وترجع الثانية إلى القالب الصريفي، وهي عين الشخص المقوم بالرئاسة، وهو الرئيس نفسه، وترجع الثالثة إلى العين المنسوبة إلى العين الثانية، التي هي الرئيس، وهي عين القرار الذي نسب إلى شخص الرئيس لا إلى عين الرئاسة. وتعد العين الأولى والأساسية والمقصودة هي عين المنسوب، أي إن الدلالة الثالثة تركيبية، والمستفاد من الياء المشددة هي العين المرادة، وقد جاءت دلالة الشخص التي نسبت إليها تقويماً لها مثلما جاءت دلالة الرئاسة تقويماً لدلالة

(١) شهاب الدين الخفاجي (١٣٢٥هـ) شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، القاهرة: مطبعة السعادة، ص ٧٨.

العين الملبسة لها، وهي عين الرئيس، أي إن دلالة عين الرئيس دلالة ثانية لدلالة عين القرار. وإذا كان النسب إضافة، وأريد مقابلة النسب إلى الصفة بنظيره من الإضافة قيل "قرار صاحب الرئاسة" حيث تم تخصيص عين القرار بعين صاحب المخصصة بالرئاسة.

ويؤكدُ العمل أنه لا يجوز النسب إلى الصفة إلا إذا كانت العين المستفادة من صيغة الصفة هي المنسوب إليها. أما إذا كانت العين المنسوب إليها هي عين الصفة ذاتها لا عين صاحبها امتنع النسب إلى الصفة لخلو ذكر عين صاحب الصفة من الفائدة، وذلك قائم إلا أن يُعدَّ النسب تأكيداً لوجود عين صاحب الصفة ومبالغة في إثبات عين الصفة، ومع تأكيد وجود هذه العين من خلال ياء النسب التي يُنَاطُ بها إضافة العين، أي ذلك قائم عندما يكون النسب، والصفة إضافة لعين واحدة إلى دلالة عين الصفة مع تأكيد وجود هذه العين، والمبالغة في ذلك.

رابعاً. المشتق غير العامل

المشتق غير العامل يقبل أن ينسب إليه مثلما يقبل غير النسب من القيم الصرفية التي تقتضي دلالة العين فيما تدخل عليه، وفي ذلك دليل صريح يؤكد وجود هذه الدلالة فيه، ويؤكد كونها دلالة أولى وأساسية.

على أن قبول المشتق غير العامل للنسب إليه، يقتضي أمراً آخر لتحقيقه، يتمثل في ضرورة قيام العلاقة بين العين التي تشير إليها، وعين المنسوب؛ حيث إن المنسوب إليه يكثر أن يكون أحد "سنة أشياء، وهي: الجنس، والقبيلة، والبلد، والمذهب، والصنعة، والعادة"^(١). والعلاقة التي يمكن أن تتحقق بين عين المنسوب، والعين المنسوب إليها تكون المدلول الأول للمشتق غير العامل على معنى "ذو"، وهي كالتي تثبت في لابن، وتامر ونحوهما؛ إذ إن هذه العلاقة هي التي يمكن تصورها بين عين المنسوب، وعين المشتق العامل المنسوب إليه بعد أن أثبت العمل جواز النسب إليه.

(١) اليميني (١٩٨٤) كشف المشكل في النحو، مج ٢، ص ٥١-٥٢.

خامساً. العلم

ينسب إلى العلم لوجود العين التي تُعَدُّ شَرْطاً لجواز النسب إلى الكلم. وقد كثر النسب إلى العلم في اللغة؛ نُظِرَ لكون العلم يقع على القبائل التي هي الأصل الذي ينسب إليه الناس، ولكونه يقع على الأماكن والبلدان التي ينسبون إليها أيضاً، كما ينسب إلى الأفراد حين يقوم بينها، وبين ما ينسب إليها علاقة ما.

سادساً. الضمير

لم يرد النسب إلى الضمير في العربية مع دلالة الضمير على العين؛ الأمر الذي يستوقف العمل لدراسة امتناعه، ولتحقيق هذا الأمر بعد أن أجاز بعض الباحثين المعاصرين النسب إلى الضمير، وذلك في إجازتهم لفظ "الأناية" الذي ورد جوازه في أعمالهم^(١).

ويقرر بعض الباحثين في مسألة النسب إلى الضمائر أنه "لم يرد بها سماع عن عرب قياساً ولا شذوذاً"^(٢). ورأى بعضهم خروج ما يفعله العوام من النسب إلى الضمير عن أصل كلام العرب، قال: "ومن اختراعاتهم الفاسدة لفظ "الأناية"؛ فإنه لا أصل له في كلام العرب"^(٣). وإذا كان أمر النسب إلى الضمائر ذا جانب لفظي في كون الضمائر لا تقبل التصريف بالتشية، والجمع، والتصغير، والنسب كغيرها من أقسام الاسم الأخرى؛ فإن لهذا الأمر جانباً دلالياً كذلك؛ فالنسب إلى الضمائر يمتنع لأمر دلالي، مثلما يمتنع للأمر اللفظي المتمثل في انتفاء تصريف الضمير بالنسب، أو غيره، والأمر الدلالي الذي ينتفي النسب إلى الضمير بسببه هو عدم ملازمة ما يُقَوِّمُ عينها لها؛ حيث يتغير موقع العين من الموقف الكلامي فتزد متكلمة في سياق، ثم ترد مخاطبة في ثانٍ، وتَغِيْبُ عَنِ التَّكْلُمِ وَالْخِطَابِ في ثالث. ولا شك في أن النسب يكون للعين التي تَقَوِّمَتْ؛ وهو ما لا يتحقق في المبهمة لعدم تَقَوُّمِ عينه

(١) العدناني (١٩٧٣) معجم الأخطاء الشائعة، مادة ٤٧ أناية، ص ٢٩، وأحمد مختار عمر (١٩٨١) معجم الأخطاء الشائعة، القاهرة: عالم الكتب، ط ١، ص ١٣١.

(٢) الشايب (١٩٨٨) "وقفة مع اللغة"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة ١٢، ع ٣٥، ص..

(٣) علي القسطنطيني (١٩٨٥) خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام، تحقيق حاتم صالح الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٣، ص ٢١٤.

صرفياً، وثبوت التقويم لها نحوياً من خلال التركيب. كما أن النسب يكون للعين التي ثبت فيها التَّقْوُمُ مُسْتَقَرًّا، أمَّا العينُ التي تتعاور عليها أحوال الموقف اللغوي الثلاثة التكلم، والخطاب، والغيبة، فليست محددة تحديداً ثابتاً مستقرّاً يمكن أن ينسب إليها تَبَعاً له، كما تُعَدُّ الإشارة بديلاً عن تقويم العين بذكر جنسها، ويُعَدُّ تقويمها بذكر موقعها من الموقف اللغوي تقويماً طارئاً للعين؛ ممَّا ينفي ثبوته ثبوتاً يصلح معه النسب الذي يقتضي أن يكون لَعَيْنٍ وَاضِحَةً التَّقْوُمُ.

ولا يصلح الموصول للنسب لفظياً؛ لاقتضائه تركيباً بعده ليستوفي دلالته.

سابعاً. المبهم

لم يرد النسب إلى الظرف الصالح للزمان والمكان، نحو: قبل، وبعد مع صلاحيته للدلالة على عين من الزمان أو المكان؛ وذلك لأنَّ تَقْوَمَ العين التي يقع عليها الظرف بجنسها المتمثل في الزمان أو المكان لا يتم إلا بعد استيفاء الظرف لما يضاف إليه؛ إذ هو الذي يُقَوَّمُ عينه؛ الأمر الذي يعني أن النسب سيكون إلى الظرف وما بعده لا إليه فقط، ولا يجوز النسب إلى مثل هذا الظرف لاستلزامه أن يقع النسب المركب، ولا يخفى أن النسب يقع على الألفاظ المفردة، لا على التراكيب. وقد ورد النسب إلى المقدار الخارج عن الإبهام إلى دائرة أسماء الأعيان، نحو: متري إذا قيل - مثلاً: "هذا مقياس مِثْرِي"؛ إذ إن "مِثْرًا" المنسوب إليه لا يفتقد دلالة الجنس، بل قصد هذا الجنس منه المقادير. وقد سبق أن بيَّنا كون المقادير تحتمل الخروج عن طبيعة الإبهام، وذلك عند تحقيقه للجانب الدلالي للمبهم^(١).

وورد النسب إلى العدد حين خرج عن طبيعة الإبهام، وذلك حين لا يكون محتاجاً إلى لفظ بعده يحدد جنسه؛ وذلك لكون المراد من العدد هو عين هذا العدد ظن لا عين معدود لهذا العدد. وقد ورد التَّسَبُّبُ إلى العدد في ألفاظ العقود، ومائة، وألف؛ إذ يقال: عشريني وثلاثيني... إلخ، كما يقال: مئوي، وألفي، ولا يخفى أن هذه الأعداد مقصودة لذاتها، ولم ترد مقداراً لما بعدها من الأجناس.

ويرد النسب إلى أَحَادٍ، وثناء، وثلاث، ورباع، ونحو ذلك. يقال: أحادي، وثنائي، وثلاثي، ورباعي... إلخ. والنسب واقع على ما هو معدول من الأعداد؛ إذ إن

(١) ص ١٨٦ من هذا الكتاب.

تُشاء معدولة عن اثنين اثنين، وثلاث معدولة عن ثلاثة ثلاثة. ولا شك أن الأعداد المعدولة عن غيرها تكون أعياناً مقصودة، وليس مجرد أعداد يُقصدُ بها تحديد مقدار ما بعدها من الجنس، أي وقع النسب على العدد حين ترك طبيعة الإبهام الأصلية فيه، وصارت طبيعته طبيعة اسم العين المتمثلة في وجود دلالتَي العين وجنسها، وليس وجود مجرد دلالة العين كما هو الأمر في الاسم المبهم.

الباب الرابع: التوزيع النحوي للوحدات الأساسية

(توزيع الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) على المواقع النحوية)

الفصل الأول

أسس ومبادئ

الفصل الثاني

المواقع النحوية المطلقة

المبحث الأول: المواقع المطلقة القسم (المواقع النحوية اللفظية)

المبحث الثاني: المواقع المطلقة الدلالة (المواقع النحوية الدلالية المطلقة)

الفصل الثالث

المواقع النحوية المقيدة

المبحث الأول: المواقع العينية

المبحث الثاني: المواقع الحدثية

المبحث الثالث: العينية الحدثية

الفصل الأول

أسس ومبادئ

يبحث هذا الفصل ثلاث مسائل، وهي:

١. حدود المواقع النحوية التي تتوزع فيها الوحدات الأساسية (أقسام الكلم).

٢. أصناف أعيان الأسماء.

٣. التوزيعات المشهورة للمواقع النحوية وتوزيع العمل لها.

أولاً. حدود المواقع النحوية التي تتوزع فيها الوحدات الأساسية (أقسام الكلم)

يلزم عن ثبوت الإعراب للفعل المضارع ضرورة النظر في التفسير الوظيفي للإعراب في الاسم، والفعل، ويلزم بيان اقتضاء الإعراب للمواقع النحوية؛ فالصورة التي يظهر فيها إعراب المضارع لا تُثبت له المواقع النحوية، كما لا تنفيها عنه.

١. التفسير الوظيفي لإعراب الفعل

تفيد بعض الدراسات التي ناقشت التفسير الوظيفي للإعراب عدم ارتباط الفعل بوظيفة ما كما في الاسم، تقول: "من الواضح أن الإبانة عن المعاني تتضح في الأسماء وحدها؛ فكيف إذا أعرب المضارع؟ وما هي المعاني التي يكشف عنها تغيير حركاته بين الرفع والنصب والجزم؟"^(١). وأضافت بعض الدراسات، فجعلت إعراب الفعل أمراً شكلياً، كما أسست على انتفاء الوظيفة لإعراب الفعل انتفاء الموقع الإعرابي عنه، تقول الدراسة: "الفعل إذا كان مركز الاهتمام في الجملة، وحوله تدور كلماتها؛ فهو العنصر المتعلق به، ووظيفته الحقة هي هذا التعلق، ولعل ما يعكس الفهم السابق في كتابات النحاة المسلمين أنهم أجمعوا على أن الفعل ليس له موقع إعرابي؛ فهو دائماً فعلٌ، وإن تعاورت عليه العوامل اللفظية من أدوات، فالمضارع - مثلاً - يُنصب أو يُجزم، لكن تظل علاقته بالأسماء كعلاقته بها بدون النصب أو الجزم، ولا يُكسبه ما يحدث له من تغييرات شكلية موقعاً جديداً؛ فهو فعل مع الفاعل وفعل مع المبتدأ وإن كانت الجملة كلها تحل في موقع خبر"^(٢). وجعلت هذه الدراسة الإعراب أمراً تطريزياً، وقدمت لذلك مسوغات، قالت فيها:

(١) علي أبو المكارم (١٩٨٦) الظواهر اللغوية في التراث النحوي، القاهرة: القاهرة الحديثة للطباعة، ج ١ (الظواهر

التركيبية)، ط ١، ص ٩٥.

(٢) شرف الدين (١٩٨٩) صوتيات فعليات، ص ١٦.

١. الأثر الإعرابي الشكلي الذي رصدته النحاة لما سَمَّوهُ المعمولات ما هو إلا تصوير لعلاقات هي في المقام الأول معنوية. ٢. هذه الآثار الإعرابية الشكلية قد لا توجد أو قد تختفي أو قد تتغير وتبقى هذه العلاقات رغم ذلك كله، أو قل: إن الأشكال قد تختلف، لكنَّ النَّسَبَ لا؛ فالمفعول به مفعول وإن رفع بمصطلح سيبويه. ٣. الآثار الإعرابية الشكلية لا تعدو أن تكون إحدى وسائل كثيرة لجأت إليها العربية لرسم معانيها، وهي في النهاية وسيلة تطريزية بلغة ابن يعيش. ٤. ثمة عناصر لغوية شتى يتعلق بها ما معناها تعلقه بالفعل إن وجد، ولو كانت المسألة علاقة شكلية ما عملت هذه العناصر. كما قال النحاة. عمل الفعل^(١).

والدراسة امتداد للفهم البصريِّ للتفسير الوظيفي للإعراب. وقد جَرَتْ أولى هاتين الدراستين إلى آخر الشوط، ففسَّرتْ إعرابَ الاسم بما فسره به البصريون إعراب الفعل. وقد أثبت الكوفيون لإعراب الفعل وظيفة بخلاف ما تقرر عند البصريين، وذلك بَعْدَ أن قاموا باستقراء المعاني الواردة للفعل في حالاته الإعرابية المختلفة؛ ليبينوا اختلاف المعاني باختلاف الإعراب، قال بعضهم: "الإعراب في الفعل يُفَرِّقُ بين المعاني، فكان أصلاً كإعراب الأسماء، وبيانه قولك: "أريد أن أزورك فيمنعني الباب"، إذا رفعت كان له معنى، وإذا نصبت كان له معنى آخر، وكذلك قولك: "لا يسعني شيء ويعجز عنك"، إذا نصبت كان له معنى، وإذا رفعت كان له معنى آخر، وكذلك باب الجواب بالفاء والواو، نحو: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن"، وهو في ذلك كالاسم، إذا رفعت، كان له معنى، وإذا نصبت، أو جزمت، كان له معنى آخر"^(٢).

وقد ذهب بعض المتأخرين في إعراب الفعل مذهب الكوفيين، قال: "وإنَّما أُعْرِبَ المضارع لشبه الاسم في أن كلاً منهما يتوارد على معانٍ تركيبية لولا الإعراب لالتبس؛ فالمتواردة على الاسم كالفاعلية، والمفعولية، بالإضافة في "ما أحسن زيداً"، وعلى الفعل كالتنهي عن كلا الفعلين، أو عن أولهما فقط، أو عن مصاحبتهما في نحو: "لا تعن بالجفاء وتمدح عمر"^(٣).

(١) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٢) أبو البقاء العكبري (١٩٨٦) / التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة عبدالرحمن ابن

سليمان العثيمين، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط ١، ص ١٥٤.

(٣) الخضري، حاشيته على شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٣٠.

وممّا يتميز به الكوفيون عن البصريين في إعراب الفعل ربطهم بين المعاني التي ترد للفعل في حالاته الإعرابية المختلفة وبين حالاته الإعرابية؛ ذلك أن المعاني التي يربط الكوفيون بينها وبين إعراب الفعل الذي ترد له ثابتة مقررة عند غيرهم من النحاة، وكل ما هنالك هو إثبات هذه المعاني للفعل بدون أن تُجعلَ غرضاً لحالات إعراب الفعل المختلفة، قالوا في اختلاف المعاني الواردة على الفعل باختلاف إعرابه بعد الفاء أو الواو، إذا كان واقعا بعد جواب شرط: "وإذا انقضت الجملتان، ثم جئت بمضارع مقرون بالفاء أو الواو، فلك جزمه بالعطف، ورفعته على الاستئناف، ونصبه بأن مضمرة وجوباً، وهو قليل"^(١).

وممّا ورد على هذه الحالات الفعل في قوله ﷻ ﴿وَأِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ﴾^(٢) فقد قرأ "ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي" ﷻ ﴿فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ﴾ جزماً، وقرأ عاصم، وابن عامر ﷻ ﴿فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ﴾ رفعاً^(٣). وقد قرأ ابن عباس، والأعرج، وأبو حيوة ﷻ ﴿فَيَغْفِرْ﴾ بالنصب^(٤). قال العربون في توجيه هذه الأوجه الثلاثة: يجوز في "يفغفر" الجزم، والرفع، والنصب، فالجزم بالعطف على "يحاسبكم"، والرفع على الاستئناف، وتقديره "فهو يغفر"، والنصب، وهو على تقدير "أن" بعد الفاء، ونُصِبَ الفعل بها، وجعلها مع الفعل في تقدير المصدر ليعطف بالفاء مصدراً على مصدر حملاً على المعنى دون اللفظ، كأنه قال: "إن يكن إبداء أو إخفاء منكم فمحاسبة فغفران منا". وهذه القراءة ليست بقوة في القياس، إذا استوفى الشرطُ الجزاءَ ضَعُفَ النصب"^(٥).

ومن حديث النحاة عن تغير المعاني الداخلة على الفعل بتغير إعرابه حديثهم عن إعراب المضارع بعد الواو إذا كان مسبوقةً بطلب، وعن معنى كل إعراب من

(١) ابن هشام (١٩٦٤) أوضح المسالك، ص ٢٣٧.

(٢) سورة البقرة (٢٨٤).

(٣) أبو حيان (١٩٨٣) البحر المحيط، ج ٢، ص ٣٧٦.

(٤) ابن مجاهد (١٩٨٠) السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، مصر: دار المعارف، ط ٢، ص ١٩٥.

(٥) الأتباري (١٩٨٠) البيان عن غريب إعراب القرآن، ج ١، تحقيق طه عبد الحميد طه، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ١٨٦.

أعاريبه، قال بعضهم: "تقول: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" بالرفع، إذا نهيته عن الأول فقط، فإن قَدَرْتَ النهي عن الجمع نصبت، أو عن كل منهما جزمت"^(١).

وقد اجتهد بعض الدراسين في إثبات تعاور المعاني على الفعل المضارع بتعاور صور الإعراب الثلاث عليها، وذلك بعد أن قَدَّرَ لكل صورة إعرابية معنىً عاماً لها، قال بوجه عام: "والفعل المضارع يرفع إذا دَلَّ على تقرير حقيقة، ويجزم إذا دَلَّ على حدث معلق على حدث آخر، كما في فعل الأمر وجواب الشرط، أو لم يَتِمَّ كما في المضارع المنفي بلم، وينصب في كل ما عدا ذلك"^(٢)، وقد فصل هذا الأمر بقوله:

١. الرفع: يرفع الفعل المضارع إذا أريد به تقرير حدث بعينه؛ الأرض تدور.

٢. الجزم: يجزم الفعل إذا دل على حدث ناقص، كأن يكون نفيًا لمضارع لم يتم أو فعل أمر لا يقع إلا إذا أطيع أو دل على حدث معلق وقوعه على حدث آخر، وهذا هو الشرط. ٣. النصب: ينصب الفعل المضارع فيما عدا ذلك"^(٣).

وقد أثبت لنصب المضارع معنىً عاماً غير انتفاء معنَيي الرفع والجزم، قال: "الفعل ينصب إذا لم يكن مجزوماً أو مرفوعاً، كأن يكون نتيجة، أو غرضاً، أو غاية لما سبقه"^(٤). وقد أثبتت بعض الدراسات تَمَيُّزَ هذه الدراسة بربطها بين إعراب الفعل والدلالة على النحو الذي يترتب عليه إعراب الاسم بالدلالات التي تتعاور عليه، قالت: "وربما كانت هذه المحاولة لربط إعراب المضارع بدلالة معنوية في كل حالة، هي أبرز ما أضافه المؤلف في مجال الإعراب، وهو فيه متأثر بمنهج دراسة حالات الفعل في اللغات الأوروبية"^(٥).

يتحصل من ذلك أن التفسير الوظيفي لإعراب الفعل غير منكور في الدرس اللغوي قديماً وحديثاً، وهو ما نراه ويؤكد النظر في علاقة الإعراب بالموقع.

(١) ابن هشام (١٩٦٤) أوضح المسالك، ص ٢٢٢.

(٢) محمد كامل حسين (١٩٧٦) اللغة العربية المعاصرة، مصر: دار المعارف، ص ٩٧.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠٢ - ١٠٤.

(٤) المرجع السابق، ص ١١٧.

(٥) مبروك سعيد عبدالوارث (١٩٨٥) في إصلاح النحو العربي: دراسة نقدية، الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع، ط ١،

٢. اقتضاء الإعراب للموقع الإعرابي

تَعَرَّضَتْ بَعْضُ الدراسات للتفريق بين الإعراب والموقع الإعرابي؛ ولبیان طبيعة العلاقة بينهما قالت: "الموقع الإعرابي أمر متغير يعرض للكلمة، أما الإعراب فهو أمر ذاتي فيها لا يتخلف عنها... تقرر أن الإعراب أو البناء أمر لازم للفظ بذاته لا ينفك عنه، وأنه متوقف على الموقع الإعرابي"^(١).

ويعني لزوم الإعراب عن الموقع الإعرابي كون الإعراب مقتضى الموقع الإعرابي وكونه دليلاً على وجود الموقع الإعرابي.

ونرى أن نفي الوظيفة عن إعراب الفعل؛ لتغير ما بعده من الألفاظ مع ثبات إعرابه، كأن يرد بعده فاعل، أو نائب فاعل يرجع إلى أن اللفظ لا يأخذ إعرابه وفق علاقته بما بعده، وإيمًا وفق علاقته بما قبله، تَأْمَلْ - مثلاً - إعراب معمولات الفعل، وإعراب المبتدأ الذي يُرْفَعُ للابتداء، إن أخذنا بهذا الرأي، أي لعدم وجود ما يرتبط به... إلخ. إن الاسم يأخذ أحياناً علاقة تركيبية غير إعرابية بخلاف علاقته التركيبية الإعرابية، وعلاقته التركيبية غير الإعرابية هي علاقته بما بعده، وهي العلاقة غير الإعرابية التي تربطه بما بعده تقوم حال كون الاسم مضافاً أو متبوعاً، فالمضاف - مثلاً - له علاقتان تركيبيتان، إحداهما بما قبله، وتَمَثَّلُ في الفاعلية أو المفعولية أو الخبرية... إلخ، والأخرى غير إعرابية، وهي كونه مضافاً، وكذا المتبوع من منوعات، ومُؤَكَّد، ومعطوف عليه نسقاً، أو بياناً، ومُبْدَل منه، لكل متبوع من هذه المتبوعات علاقتان تركيبيتان، هما علاقته بما قبله وهي علاقة إعرابية تَمَثَّلُ في الفاعلية، أو المفعولية، أو الخبرية... إلخ، والأخرى علاقته غير الإعرابية، وهي علاقته بما بعده، وهي كونه متبوعاً، أي كونه منوعاً، أو مُؤَكِّداً، أو معطوفاً عليه عطف نسق، أو عطف بيان، أو مبدلاً منه على الترتيب.

يلزم - بناء على أن العلاقة التركيبية للاسم بما قبله هي العلاقة التركيبية الإعرابية له التي تقرر إعرابه - ضرورة أن نحصر علاقة الفعل التركيبية الإعرابية في علاقته بما قبله لا بما بعده. إن حساب إعراب الفعل يجب أن يتم في ضوء ارتباطه بما قبله من أدوات نصب، وأدوات الجزم، والتجرد من ذلك.

(١) عبدالرحمن أيوب (١٩٥٧) دراسات نقدية في النحو العربي، ج ١، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ص ٤٥.

للفعل موقعان إعرابي، وغير إعرابي؛ إذ يلزم الفعل في علاقته بما بعده من أسماء موقع المسند، وتتغير مواقعه من الأداة التي قد تسبق المضارع منه. **وَيُمْكِنُ وَصْفُ مَوْقَعِهِ مِمَّا بَعْدَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ بِكَوْنِهِ مَوْقِعًا غَيْرَ إِعْرَابِيٍّ؛** إذ إن موقع الفعل مِمَّا بَعْدَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ، وهو موقع المسند، لا يرتبط بإعرابه بدليل تغير إعراب الفعل من رفع إلى نصب إلى جر مع ثبات موقع الفعل مِمَّا بَعْدَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ، أما موقع الفعل مِمَّا قَدْ يَكُونُ قَبْلَهُ مِنْ أَدَوَاتٍ، فإنه موقع الفعل الإعرابي؛ إذ يتوقف إعراب الفعل على الأدوات التي قبله وجوداً، وعدمًا، وإعمالاً، وإهمالاً. ويعني ذلك أن الفعل - كالاسم تماماً - يعرب وفق موقعه مِمَّا قَبْلَهُ، ولا يتأثر إعرابه بموقعه مِمَّا بَعْدَهُ، بل لا يتغير موقعه مِمَّا بَعْدَهُ مع أن إعرابه ذو حالات ثلاث. ويعني هذا الأمر ورود صورتين للمواقع النحوية: إحداها المواقع الإعرابية، كالابتدائية، والخبرية، والفاعلية والمفعولية... إلخ، والأخرى المواقع غير الإعرابية كمواقع المسند إلى فاعل، أو نائبه، والمضاف، والمنعوت، والمبدل منه، والمؤكد... إلخ.

ويتحصل لنا مِمَّا سَبَقَ عَدَمُ خُرُوجِ الْإِعْرَابِ فِي الْكَلِمِ عَنْ كَوْنِهِ نَتِيجَةً لِلْمَوْقِعِ الْإِعْرَابِيِّ لِلْكَلِمِ الَّتِي يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَتَّخِذَ مَوْقِعَيْنِ مِنْ عُنَاوِيں التَّرَكِيبِ بِرَجُوعِ أَحَدِهِمَا إِلَى مَا قَبْلُهَا مِنَ الْعُنَاوِيں، وَهُوَ مَا يُمَثِّلُ مَوْقِعَهَا الْإِعْرَابِيَّ، وَرَجُوعِ الْآخَرِ إِلَى مَا بَعْدَهَا مِنَ الْعُنَاوِيں، وَهُوَ مَوْقِعُ تَرْكِيبِيٍّ غَيْرِ إِعْرَابِيٍّ.

على أنه تلزم الإشارة إلى عدم جواز وقوع الكلمة في موقعين إعرابين في وقت واحد؛ إذ لا ترد فاعلاً ومفعولاً به في الوقت نفسه - مثلاً، وإِنَّمَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَشْغَلَ مَوْقِعًا إِعْرَابِيًّا كَالْفَاعِلِيَّةِ، أَوِ الْمَفْعُولِيَّةِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَأَنْ يَكُونَ لَهَا مَوْقِعٌ غَيْرُ إِعْرَابِيٍّ، كَأَنْ تَكُونَ مِزْجًا، أَوِ مَنَعُوتَةً، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

ويتأكد لنا صدور إعراب الفعل عن موقع له يرد من علاقته بما قبله من الأدوات من صدور هذا الإعراب عن مواقع نحوية إعرابية مقررة؛ حيث يرد الجزم والنصب تبعاً لبدلية، أو عطف - مثلاً؛ الأمر الذي يشير إلى صدور الإعراب في الفعل عن مواقع نحوية، وذلك كما سَيَتَبَيَّنُ في استعراض العمل لموقف أقسام الكلم المختلفة من مختلف المواقع النحوية.

٣. مواقع الفعل بين المواقع النحوية

سبق أن قرر العمل أمرين يَتَمَثَّلُ أحدهما في وجود مواقع نحوية إعرابية للفعل ترجع إلى ما قبله من أدوات تختلف في عملها ، أو ما قبله من أفعال يبدل منها ، أو يؤكدها ، أو يعطف عليها ؛ ذلك أن الفعل لا يتخذ الموقع النحوي غير الإعرابي المتمثل في كونه مسنداً إلى المرفوع بعده فحسب ، بل يتخذ موقعاً إعرابياً ممّا قبله يصدر عنه إعرابه. أما الأمر الآخر ، فَيَتَمَثَّلُ في وجود اتجاه يفسر الإعراب في كل من الاسم ، والفعل تفسيراً وظيفياً كما بيّنّا. وَيَبْنِي على هذين الأمرين أمر ثالث ، يَتَمَثَّلُ في ثبوت مشابهة مواقع الفعل الإعرابية لمواقع الاسم الإعرابية في ارتباطها بالدلالة ، وذلك إذا ما أخذنا بالاتجاه الوظيفي لتفسير إعراب الفعل.

ويعيننا من اقتضاء الإعراب في الفعل لوجود مواقع نحوية إعرابية له إثبات مواقع الفعل الإعرابية ضمن المواقع النحوية التي سَنُوزِّعُ أقسامَ الكلم عليها. ونشير قبل دراسة أقسام الكلم بالمواقع النحوية المختلفة إلى أن من مواقع الفعل الإعرابية ما يشارك فيه الأسماء ، وذلك البذل ، والتوكيد ، ونحوهما ، كما أن منها ما يَخُصُّ الفعل المضارع المعرب دون غيره.

وينفي امتناع ورود اسم الفاعل في هذه المواقع ما أثبتته الكوفيون من أن اسم الفاعل من أقسام الفعل ، فيما رُوِيَ على لسان ثعلب في مناظرته لابن كيسان: "قال لي أبو العباس: كيف تقول: مررت برجل قائم أبوه؟ فأجبته: بخفض قائم ، ورفع الأب ، فقال لي: بأي شيء ترفعه؟ فقلت: بقائم ، فقال: أوليس هو عندكم اسماً ، وَتَعْيَبُونَنَا بتسميته فِعْلاً دائماً ، فقلت: لفظه لفظ الأسماء ، وإذا وقع موقع الفعل المضارع ، وأدى معناه عمل عمله؛ لأنه قد يعمل عمل الفعل ما ليس بفعل إذا ضارعه"^(١).

(١) الزجاجي (١٩٦٢) *مجالس العلماء* ، تحقيق عبدالسلام هارون ، سلسلة التراث العربي ٩ ، الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء ، ص ٣١٨. وقد ظهرت تسمية الكوفيين اسم الفاعل باسم الفعل الدائم في نصوص علمائهم ، الفراء (٩٥٥م) *معاني القرآن* ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية ، ج ١ ، ص ١٦٥ ، ١٨٥ ، وج ٢ ، ص ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١. ثعلب (١٩٦٩) *مجالسه* ، شرح وتحقيق عبدالسلام هارون ، سلسلة ذخائر العرب ١ ، مصر: دار المعارف ، القسم الأول ، ص ٩٧ ، ٢٢٠ ، والقسم الثاني ، ص ٢٨٨.

وينضاف إلى نفي كون اسم الفاعل من الأفعال اقتصار وروده على المواقع التي لا يرد فيها إلا الأسماء، كالابتدائية، والفاعلية؛ مما يكشف أهمية المواقع النحوية في تحديد أقسام الكلم؛ فإن جزءاً غير قليل من المواقع النحوية يُميّز بين أقسام الكلم باختصاص بعض منها بقسم، واختصاص بعض آخر بقسم آخر.

ثانياً. أصناف أعيان الأسماء

انتهى العمل في درسه للأسماء على اختلاف أصنافها إلى اتفاقها في دلالتها الأولى؛ حيث تدل جميعها على العين، الأمر الذي يجعلها قسمًا رئيسيًا واحدًا. كما يرجع وجود أصناف فرعية له إلى اختلاف دلالاته الثانية التي تُقوّم العين؛ إذ تتّملّل هذه الدلالة - مثلاً - في الجنس العيني في اسم العين، واسم الجنس العيني، نحو: شجرة وشجر، وفي الحدث في المصدر، واسم المرة، والصفة.

ونرى أنه - مع كون الاسم على اختلاف أقسامه يُمثّل قسمًا رئيسيًا واحدًا؛ نظراً لعدم اختلاف أصنافه في الدلالة الأولى فيه - يلزم أن يُفرّق بين أفراد الاسم المختلفة تفريقاً يُفسّر اشتراط بعض المواقع النحوية جزءاً من الاسم دون غيره، وذلك كما في اشتراط موقع المفعول المطلق للمصدر وبعض الأسماء التي يجوز أن تكون مفعولاً مطلقاً نيابة عن المصدر.

ويمكن تصنيف الاسم إلى أصناف فرعية وفق احتياجات المواقع النحوية المختلفة على النحو الآتي:

١. اسم مادي العين: وهو ما يدل على عين مادية محسوسة من الأسماء، ويَتَمَثَّلُ في: اسم العين المادية، نحو: شجرة. - علم العين المادية، نحو: محمد.
٢. اسم العين المعنوية: وصف العمل العين بالمعنوية لَمَّا تَبَيَّنَ أن المعنى لا يقابل الجواهر فحسب، وإنّما يُمكن، من خلال ما يظهر في إطلاقات المناطق له، أن يكون مقابلًا للمادي المحسوس، ويَتَمَثَّلُ هذا الصنف في: المصدر الاسم، نحو: فهم. ووصف المصدر بالاسم لكي يخرج ما بعده، وهو: المصدر العلم، نحو: برة.

٣. اسم العين المترددة بين المادية والمعنوية: هو ما يجوز أن تكون العين الواقع عليها مادية محسوسة، أو معنوية معقولة. ويرد هذا الأمر في الصفة: إذ يجوز أن يقع اسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما من أقسام الصفة على:

- عين مادية محسوسة، نحو: جالس؛ إذ الجلوس لا يكون إلا للعين المادية المحسوسة.
- عين معنوية معقولة، نحو: مفهوم الذي يكون لعين معنوية معقولة؛ إذ الفهم يقع على الأمور المعنوية، فيصاغ اسم المفعول منه لها.

وقد التفت بعض النحاة إلى وقوع الصفة على العين المادية المحسوسة، والعين المعنوية المعقولة، قال يَبِينُ وقوعها على عين مرة، ومعنى أخرى، قال عن اسم الجنس: "على ضربين: اسم عين، كرجل وراكب، واسم معنى كعلم ومفهوم"^(١).

وَيَتِمُّلُ هذا الصنف من الاسم في ضمير الغيبة الذي يمكن أن يعود على اسم دالٍّ على عين مادية محسوسة؛ فيكون واقعاً عليها، كما يمكن أن يعود على اسم دالٍّ على عين معنوية معقولة؛ فيكون واقعاً عليها.

وَيَتِمُّلُ بالإضافة إلى تمثله في الصفة وضمير الغائب في ضمير الإشارة إلى الأعيان المادية المحسوسة، والدالة على الأعيان المعنوية المعقولة من أسماء الإشارة.

وَيَتِمُّلُ هذا الصنف - كذلك - في الضمائر الموصولة التي تعود على الاسم بصنفيه الدالٍّ على عين مادية محسوسة، والدالٍّ على عين معنوية معقولة.

كما يَتِمُّلُ هذا الصنف في المبهم كالعدد الذي يمكن أن يقع على أعيان مادية محسوسة أو معنوية معقولة، وذلك بحسب المعداد الذي يكون عيناً معنوية معقولة أو عيناً مادية محسوسة.

ويبدو من هذا التصنيف أنه قد فُرِّقَ بين أفراد جعلها النحاة صنفاً واحداً، وجمع أفراداً عدّها النحاة من أصناف مختلفة؛ فقد جعل هذا التصنيف جزءاً من العلم من الصنف الأول، وجعل الجزء الآخر منه من القسم الثاني، وقد جمع بين اسم العين، وعلمها، مثلما جمع بين اسم المعنى (المصدر) وعلمه، ولا يخفى عدُّ النحاة العلم صنفاً فرعياً مستقلاً، يخالف صنف اسم العين.

(١) جار الله الزمخشري (١٩٨١) الأنموذج في النحو، ضمن ثلاثة كتب أولها نزهة الطرف في علم الصرف، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، ط١، ص ٨٣.

ويرجع هذا التصنيف - في تفريقه بين أفراد جمعها النحاة معا، وفي جمعه لأفرادٍ فَرَّقَ النحاة بينها - إلى مراعاته لطبيعة العين التي ترد المدلول الأول للاسم الذي يُمَثِّلُ القسم الرئيسي الذي تتضوي تحته كل هذه الأصناف الفرعية. وسيظهر عند استعراض المواقع النحوية، وتصنيفها، وتوزع أقسام الكلم عليها ضرورة الاعتداد بطبيعة العين، وصنفها، وأهميتها في تصنيف الاسم وفق احتياجات المواقع النحوية.

ثالثاً. التوزيعات المشهورة للمواقع النحوية وتوزيع العمل لها

١. التوزيعات المشهورة للمواقع النحوية

ربط الدارسون بين المواقع - التي تشتمل عليها الجمل - وأصناف الجمل، والحقيقة أننا نرى أن أصناف الجمل ينبغي أن تتفصل عن المواقع التي تشتمل عليها الجمل؛ إذ يقع تصنيف الجمل في إطار ورودها في نص أكبر، أي بصفتها وحدات نحوية في وحدات تركيب أكبر منها.

على أية حال، ربط الدارسون بين الأمرين، وتحدثوا عن مواقع نحوية مختلفة لصور الجملة المختلفة؛ إذ ترد المواقع النحوية في المُؤَلَّفِ من الكلام الذي تحدث النحاة عنه وأفرد له بعضهم رسالة قال فيها: "المُؤَلَّفُ على ضروب، منها المُؤَلَّفُ من اسمين... المُؤَلَّفُ من الفعل والاسم... المُؤَلَّفُ من الحرف والاسم... المُؤَلَّفُ من الحرف والفعل... المُؤَلَّفُ من المفرد والمُؤَلَّفُ... والمُؤَلَّفُ من الحرف والمُؤَلَّفُ... المُؤَلَّفُ من المُؤَلَّفِ مع المُؤَلَّفِ... المُؤَلَّفُ من المفرد مع المُؤَلَّفَيْنِ، المُؤَلَّفُ من المُؤَلَّفِ مع المُؤَلَّفَيْنِ" (١).

ويظهر من مراجعة رسالة الزمخشري هذه عَرْضُها للمواقع النحوية التي ترد لضروب المُؤَلَّفِ المختلفة (٢) التي تُوزَّعُهَا بعض الدراسات الحديثة عند عرضها للصور التركيبية لكل ضرب من ضروب المؤلف، فتقول في هذه المواقع النحوية - مثلاً: "إذا تألف من اسمين كانت صورته أربعة: ١. أن يكونا مبتدأً وخبراً، نحو: "زيد قائم". ٢. أن يكونا مبتدأً وفاعلاً سد مسد الخبر، نحو: "أقائم الزيدان؟" ٣. أن يكونا مبتدأً ونائباً عن فاعل سد مسد الخبر، نحو: "أمكرم الطالبان" (٣).

(١) الزمخشري، المفرد والمؤلف، ص ٧١ - ٨٥.

(٢) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٣) علي أبو المكارم (١٩٧٩) الجملة الفعلية، سلسلة المكتبة النحوية (الدراسات)، القاهرة: مكتبة دار العلوم، ص ٢٩.

ويبدو من تتبع المواقع النحوية التي تعرضها الرسالة وتعالجها الدراسة أن المواقع النحوية كثيرة جداً، وأن كثيراً منها يتكرر في أكثر من صورة من الصور التركيبية لمختلف ضروب المؤلف؛ الأمر الذي يستلزم أن توزع هذه المواقع النحوية في مجموعات لا تتكرر فيها المواقع النحوية، وهو ما قام به النحاة الأوائل، وأضاف إليه بعضهم، كما ناقشته الدراسات الحديثة، فغيرت فيه بقدر ما رأت حاجته إلى التغيير، وقد تمّ تصنيف المواقع النحوية قديماً وحديثاً كما يأتي:

قام النحاة بتصنيف المواقع النحوية في محورين، وهما: محور الجملة الاسمية الذي ينتظم مواقع الابتداء والخبرية أصليين ومنسوخين، ومحور الجملة الفعلية الذي ينتظم موقع المسند إلى مرفوع بعده، وهو الفاعل، والمفعول به... إلخ، ولم يخالفهم إلا قليل؛ فقد "ذهب معظم علماء النحو إلى القول بأن الجملة النحوية قسمان جملة اسمية وجملة فعلية"^(١).

وقد عدَّ بعض النحاة الجملة أربعة أضرب؛ إذ زاد على الجملة الاسمية والفعلية نوعين آخرين، قال عن الجملة: "وهي على أربعة أضرب: فعلية، نحو: زيد ذهب أبوه، واسمية، نحو: عمر وأخوه ذاهب، وشرطية، نحو: زيد إن تكرمه يكرمك، وظرفية، نحو: خالد أمامك، وبشر من الكرام"^(٢).

وقد اقتصر ابن هشام في الجملة الظرفية على الجملة "المصدرية بظرف أو مجرور"^(٣)، ولم يجعلها كل جملة كان المسند فيها ظرفاً أو جاراً ومجروراً، كما يُظهرُ نصُّ الزمخشري، كما نفى كون الجملة الشرطية نوعاً مستقلاً من الجمل، قال: "وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية، والصواب أنها من قبيل الفعلية"^(٤).

أما الدرس اللغوي الحديث فقد أخذ الذين جعلوا الجملة الظرفية نوعاً خاصاً من الجمل بمفهومها عند ابن هشام؛ حيث اقتصرت على المصدرية بالظرف أو الجار والمجرور دون ما كان المسند فيها ظرفاً أو جاراً ومجروراً متأخراً، قالوا: "الظرفية هي الجملة المصدرية بظرف، نحو: أعندك زيد؟ أي في الدار زيد؟"^(٥).

(١) فتحي عبد الفتاح الدجني (١٩٨٧) *الجملة النحوية: نشأة وتطورا وإعرابا*، الكويت: مكتبة الفلاح، ط٢، ص ٧٧.

(٢) ابن هشام، *المغني*، ج ٢، ص ٣٧٦.

(٣) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٤) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٥) الدجني (١٩٨٧) *الجملة النحوية*، ص ٧٩. محمد إبراهيم عبادة (١٩٨٥) *معجم مصطلحات النحو والصرف*

والعروض والقافية باللغتين العربية والإنجليزية، مصر: دار المعارف، ص ٨٤.

ولم يشترط بعض الدارسين أن يكون ما بعد الظرف أو الجار والمجرور فاعلاً لهما كما اشترط ابن هشام، قال عنها: "وهي التي يتصدر فيها المسند إذا كان ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، سواء كان المسند إليه نكرة أم معرفة، سواء أعربنا المسند إليه مبتدأ مؤخراً، أم فاعلاً للظرف، أو الجار والمجرور، وليس يهمني - على أي وجه يعرب الاسم المتأخر المبهم - أن المسند، وهو الظرف أو الجار المجرور، قد تقدّم على المسند إليه، وإن كنت أرجح أن يعرب المتأخر آنئذ مسنداً إليه"^(١).

ومن الجهود اللغوية الحديثة في توزيع المواقع النحوية في محاور تمايزة فصل بعض الدارسين الجمل المبدوء بوصف وجعلها نوعاً خاصاً، قال بعض الدارسين: "الجملة الوصفية، وهي تلك التي تبتدئ بوصف يقع مسنداً إليه مرفوع، سواء كان الرفع على الفاعلية، وذلك بعد صفة الفاعل، والمبالغة، والصفة المشبهة، وصفة التفضيل، أو على النياحة عن الفاعل، وذلك بعد صفة المفعول بوجه خاص، ويلاحظ أن النحاة أدخلوا مثل هذه الجمل السابقة في إطار الجملة الاسمية"^(٢).

وأشارت الدراسة السابقة إلى تميز نوع مستقل من الجمل يمكن أن يسمى بالجملة الإفصاحية، تقول: "وليس يدخل في إطار الجملة الاسمية مثل قول النحاة: "هيهات العقيق"^(٣) وغيره من أسماء الأفعال، كما قرروا - كما سمّاها تمام حسان - "أنا لا أحس بأية علاقة إسنادية بين "هيهات" وما بعدها، والتقسيم الذي أقوم به الآن إنّما يتناول الجمل المكتملة، وهي التي تتكون من مسند، ومسند إليه"^(٤).

وقد أطلق بعض الباحثين على ما عُرف في الدرس اللغوي الحديث باسم الجملة الوصفية مصطلح جملة "بين بين"، وقد حددها بقوله: "تتكون من عنصرين من العناصر التي تعمل عمل الفعل بمواصفات معينة يتلوها اسم مرفوع، إما على أنه فاعل، أو نائب فاعل، أو مبتدأ مؤخر؛ فهي - إذن - وسط بين الفعلية والاسمية"^(٥).

(١) شعبان صلاح حسين (١٩٧٥) *الجملة في النحو العربي*، القاهرة: جامعة القاهرة ماجستير بدار العلوم، ق ١٤٢.

(٢) المرجع السابق، ق ١٤٣.

(٣) جزء من بيت جرير بن عطية، وهو بتمامه: فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق نواصله

(٤) المرجع السابق، ق ١٤١.

(٥) شرف الدين (١٩٨٩) *التوابع بين القاعدة والحكمة*، القاهرة: دار الثقافة العربية، ط ٢، ص ٣.

وأوضحُ خروجُ على تصنيف النحاة للمواقع النحوية في فئات مختلفة من الجمل ما رآه بعض الباحثين من أن الجمل في العربية نوعان: إسنادية، وغير إسنادية. والجمل الإسنادية تنحصر في الجمل الاسمية، والجمل الفعلية، أما الجمل غير الإسنادية فهي جملة النداء، وجملة "نعم" و"بئس"، وجملة التعجب، وهذه لا يمكن أن تعتبر من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية^(١).

وورد تصنيف للأنماط التي تتوزع فيها المواقع النحوية مخالف لما قرره النحاة عرضته بعض الدراسات، قالت: "يوجد في الواقع أربعة عشر نمطاً، يمكن جمعها في تقسيم كمي ثلاثي على النحو التالي: ١. جمل وحيدة العنصر، أو الركن. ٢. جمل ثنائية العناصر أو الأركان. ٣. جمل متعددة العناصر، أو الأركان"^(٢).

وفصل ثَمَّام حَسَّان الجمل المكونة من حرف نائب عن فعل، واسم في قسم دعاء الجملة المختصرة: أ. أداة + اسم (يا زيد، وا زيدا). ب. إِيَّا + ضمير خطاب + الواو + محذر منه (إياك وزيدا). ج. أداة + اسم + جواب (والله وبالله وتالله لأقومن)^(٣).

ونرى أن تصنيف المؤلف للمفيد من الكلم في فئات جمل مختلفة مع اتصاله بالمواقع النحوية، وتوزيعه لم يكن غرض النحاة، وذلك بدليل عدم تغطية تصنيفهم المؤلف إلى جمل اسمية، وفعلية، وشرطية، وظرفية لجميع المواقع النحوية؛ إذ يجب في هذه الأصناف أي من مواقع المضاف إليها، أو التوابع، بل ترد هذه المواقع في مختلف أصناف الجمل بحسب الحاجة إليها؛ ممَّا يفوت عليها الحديث عنها في أحد أصناف الجمل؛ لعدم لزومها صنفاً دون غيره، ويتأكد عدم قصدهم إلى تصنيفهم المواقع بتصنيفهم الجملة من تكرار كثير من المواقع النحوية في أصناف الجمل المختلفة، ولو كان القصد تصنيف المواقع لذكر تصنيف لا تتكرر فيه المواقع.

لقد أراد النحاة بتصنيفهم الجمل أن يضبطوا صور تأليف الكلم المختلفة بشكل تعليمي يُبَيِّنُ العناصر، وصور تألفها والعلاقات التي تكون بين العناصر في صور التآلف المختلفة، تلك العلاقات التي قدمتها نظرية العامل.

(١) أيوب (١٩٥٧) دراسات نقدية في النحو العربي، ج ١، ص ١٢٩.

(٢) أبو المكارم (١٩٧٩) الجملة الفعلية، ص ٣٢.

(٣) تمام حسان (١٩٨٨) الطالب الاقتصادي لنظام اللغة، محاضرات النادي الأدبي الثقافي بجدة، مج ٦، سلسلة كتاب النادي الأدبي الثقافي بجدة ٥٠. ١٩٨٨م، ص ١٩٥.

وقد قاموا في بيانهم لتأليف الكلم بعرض مواقع كل تأليف من التأليف، الأمر الذي يكشف العلاقة بين حديث النحاة عن تصنيف الجمل، والحديث المطلوب لتصنيف المواقع النحوية، وقاموا ببيان طبيعة كل عنصر من عناصر كل تأليف، وقاموا كذلك بالحديث عن ترابط عناصر كل تأليف، وقد سمّوا كل نمط من أنماط التأليف بنسبته إلى ما يكون في صدره من أقسام الكلم. ولعل تسميتهم لأنماط الجمل بنسبتها إلى صدرها راجعة إلى نظرية العامل كذلك؛ ذلك أن المبتدأ الذي يكون اسماً وتنسب الجملة إليه، فيقال لهما: جملة اسمية، هو ما يبنى عليه الكلام الذي بعده، كما أن ما بعد الفعل الذي تنسب الجملة الواقع صدرًا لها إليه يعود إليه ليبين جانبًا من جوانبه، ممّا يعني رجوع النحاة في تسميتهم لأصناف الجمل إلى صدورها التي تشكل المحاور التي يدور ما بعدها حولها، أو تشكل بتغيير نظرية العامل العوامل التي ترد غيرها من عناصر الجمل معمولاً لها، إن الحديث عن مبتدأ أو خبر له، والحديث عن فعل وما له من فاعل ومفعول به - ونحو ذلك - ليس إلا حديثًا عن علاقات في إطار نظرية العامل، كما أن تسمية الجمل بنسبتها إلى ما يكون فيها من عوامل ليست إلا نتيجة الأخذ بنظرية العامل التي ترى المواقع النحوية المختلفة مواقع نحوية عاملة ومواقع أخرى معمولة. وقد نسبت أنماط الجمل إلى عواملها لكونها مقتضية للمعمولات؛ فلا ترد المعمولات من غير عوامل لها.

ونرى أن ما تمّ من التعديلات على تصنيف النحاة الثنائي للجملة لم يخرج عن نظرية العامل التي تكشف عن تركيب المفردات اللغوية في تراكيب يتصدرها العامل الذي تنسب إليه أنماط التركيب، ويتلوه بعد ذلك معمولاته المختلفة، أي إن التعديلات قد جاءت من نظرهم في أصناف المفردات اللغوية التي تقع عاملة في صدارة الجملة، وليس من نظرهم في أساس بناء التراكيب اللغوية المختلفة.

ونرى ضرورة النظر في المواقع النحوية بنظرة خاصة تتناسب مع الدرس اللغوي الخالص لخدمة المدرسين اللغويين التعليمي والتقني، وذلك بعد تزايد الأبحاث اللغوية المقابلة، وتنامي حاجة الحاسوب إلى الدراسات اللغوية العميقة.

٢. توزيعنا للمواقع النحوية

نوزع المواقع النحوية وفق الدلالة والشكل المطلوبين لها ، لا وفق ما ترتبط به من العوامل ، ويظهر توزيعها في الأنماط المقررة لدى النحاة ، والباحثين اللغويين ، وذلك لبيان ما يحتاجه كل موقع من المواقع النحوية من شروط دلالية وشكلية في أقسام الكلم لترد فيه ، وهو ما يُمَثَّلُ بحثاً في العلاقة الدلالية والشكلية بين أقسام الكلم والمواقع النحوية ، أو بتعبير آخر؛ هو ما يُمَثَّلُ بحثاً في علاقة الدلالة الصرفية التي تتضمنها أقسام الكلم بالدلالة النحوية التي تؤديها المواقع النحوية وعلاقة الشكل الصرفي لأقسام الكلم بالجانب الشكلي للمواقع النحوية.

ويَمَثَّلُ تصنيف المواقع النحوية بحسب احتياجها إلى اللفظ والدلالة ، أو أحدهما . على ما نرى . فيما يأتي:

أولاً . المواقع النحوية اللفظية

هي المواقع التي تشترط اللفظ فحسب ، أي لا تتطلب وجود دلالة في اللفظ الذي يرد فيها . ولم يرد من المواقع النحوية موقعاً لفظياً إلا موقع التوكيد اللفظي . ويمكن أن توصف بأنها المواقع النحوية المطلقة القسم من جهة أن أقسام الكلم على اختلافها تصلح لها دون اشتراط دلالة صرفية لها .

ثانياً . المواقع النحوية الدلالية

هي المواقع التي تشترط لما يرد فيها دلالة حال إفراده؛ فلا يصلح لها من الألفاظ ما ليس له معنى حال إفراده . وتَمَثَّلُ في صنفين من المواقع ، هما :

١ . المواقع الدلالية المطلقة: هي المواقع التي تقبل أي نوع من الدلالة ، وتَمَثَّلُ في عطف النسق والبدل .

٢ . المواقع الدلالية المقيدة: هي المواقع التي تتطلب نوعاً خاصاً من الدلالة؛ فلا تصلح لها أي دلالة كالمواقع الدلالية المطلقة . ولهذه المواقع الخاصة أصناف يشترط كل واحد منها نوعاً خاصاً من الدلالة ، وهذه الأصناف ، هي:

أ . المواقع العينية: هي المواقع التي تشترط وجود دلالة العين فيما يرد فيها من أقسام كلم ، وتنقسم إلى:

- **مواقع عينية مطلقة العين:** هي المواقع التي لا تتطلب نوعاً خاصاً من الأعيان؛ فتترد فيها العين المادية المحسوسة والعين المعنوية المعقولة التي يمكن أن تكون حدثاً أو زمناً. ويُمَثَّلُ هذا الصنف من المواقع الدلالية العينية المطلقة في المبتدأ الأصلي، والمنسوخ، والفاعل، والمفعول به، وفروعه المنادى، والمغرى به، والمحذر منه، والمفعول معه، وعطف البيان.
 - **مواقع عينية مقيدة العين:** وهي المواقع التي تتطلب نوعاً خاصاً من الأعيان، وتتمثل في المفعول فيه الذي يتطلب كون العين من أعيان الزمان أو المكان، والمنصوب على الاختصاص بعد الضمير؛ إذ يستلزم كون العين عاقلة.
 - ب. **المواقع الجنسية:** وهي التي تتطلب ما يدل على جنس، وذلك في التمييز الذي يبين جنس المبهم.
 - ج. **المواقع الحدثية:** وهي التي تشترط وجود دلالة الحدث في أقسام الكلم التي تقع فيها، ويُمَثَّلُ ذلك في المسند إلى فاعل، أو نائبه، والمفعول المطلق، والمفعول له.
 - د. **العينية الحدثية:** هي المواقع التي تشترط وجود دلالتَي العين والحدث في الكلم التي تقع فيها. وهي تتمثل في مواقع الخبر أصلياً، ومنسوخاً، والنعت، والحال.
- ويمكن تمثيل هذا التوزيع بالتخطيط الآتي:

المواقع النحوية					
مقيدة الدلالة (تتطلب نوعاً خاصاً من الدلالة)				مطلقة	
عينية (تتطلب عيناً)	جنسية	حدثية	عينية حدثية	الدلالة	القسم (لفظية)
مطلقة	مقيدة	(تتطلب جنساً)	(تتطلب حدثاً)	(تقبل أية دلالة)	(تقبل أي قسم)
مبتدأ أصلي / مبتدأ منسوخ: (بكان / بكاد / بما الحجازية / بأن / بلا النافية للجنس) / فاعل / مفعول به وفروعه: (متادى مغرى به / محذر منه) / مشبهه بالفعول به / مفعول معه / مستثنى / مجرور بحرف الجر / مضاف إليه / تأكيد معنوي / عطف بيان	مفعول فيه / منصوب على الاختصاص بعد الضمير	تمييز	مسند إلى فاعل أو إلى نائب فاعل / مفعول مطلق / مفعول له	عطف نسق	توكيد لفظي
خبر أصلي / خبر منسوخ: (بكان / بكاد / بما الحجازية / بأن / بلا النافية للجنس) / نعت / حال					

شكل: (٨). جدول التوزيع النحوي للوحدات الأساسية (أقسام الكلم).

وهذا التوزيع - الذي أنتجه تأمل ما تَتَطَلَّبُ المواقع النحوية المختلفة من دلالة الأقسام التي ترد فيها وأشكالها - قد وردت له بعض الأفكار عند النحاة القدامى، وبعض إشارات في الدرس المعاصر. ووردت هذه الأفكار التي يتفق توزيع العمل معها تحت مصطلحات الاسمية، والفعلية، و"بين بين" في بحث معاصر في هذا السياق.

يشير بعض النحاة إلى كون بعض المواقع النحوية مواقع فعلية، أي تتطلب وقوع الأفعال، أو ما يقوم مقامها فيها، يقول: "الظرف يُرْفَعُ إذا وقع خبراً لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالاً لذي حال، أو صلة لموصول، أو معتمداً على همزة الاستفهام إلى غير ذلك، فإنَّما كان كذلك لأن هذه المواضع أولى بالفعل من غيره"^(١). وأضاف بعضهم تقدير الأسماء الواردة في هذه المواقع بالأفعال، فقال عن عمل المشتق العامل: "يعتمد على كلام قبله من مبتدأ أو موصوف أو ذي الحال أو استفهام أو نفي، وذلك من قبل أن هذه الأماكن للأفعال، والأسماء فيها في تقدير الأفعال، ألا ترى أن الخبر - في الحقيقة - إنّما يكون بالفعل؛ لأنه هو الذي يجهله المخاطب، أو ممّا يجوز أن يجهل مثله؛ لأن الأفعال حادثة منقضية، وكذلك الصفة والحال"^(٢).

ومن إدراك النحاة اسمية بعض المواقع إشارتهم إلى كون موقع المنعوت من المواقع النحوية التي تتطلب الجواهر التي هي مدالوت الأسماء، قال بعضهم: "فحق الجواهر أن تكون منعوتة ليعرف بعضها من بعض"^(٣).

وقد قامت بعض الدراسات بالتقاط هذه اللمحات وتوظيفها في محاولة لبناء تصور عام لها يُبَيِّرُ قيمتها وأهميتها في بحث التركيب اللغوي، وتشكيله في أنماط مختلفة من الجمل، ومواقعه التي يتميز بها كل نمط من أنماط الجمل، وعناصره التي تشغل هذه المواقع. تحدّثت بعض الدراسات عن طبيعة العناصر المختلفة التي تصطبغ بها المواقع التي تشغل بها، تقول عن الاسمية والفعلية في عناصر الجملة الفعلية: "٣. العنصر الفعلي: جزء الجملة فعلاً أو غيره الذي يستدعي العنصر الاسمي لتكوين التركيب الأساسي. ٤. العنصر الاسمي: هو العنصر الثاني الرئيسي في

(١) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ٥٥.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٦، ص ٧٩.

(٣) المبرد (١٣٨٦هـ)/المقتضب، ج ٣، ص ٢٦.

جملة الفاعل، سواء كان مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً^(١). وتقول عن العناصر الاسمية، والفعلية في نمطَي الجملة الفعلي، والاسمي: "والجملة أيّاً كان نوعها تتكون أساساً من عنصر فعلي، وعنصر اسمي، والعنصر الفعلي في الجملة الفعلية هو الفعل، يقابله الخبر في الاسمية، والعنصر الاسمي في الجملة يقابله المبتدأ في الجملة الاسمية"^(٢). وقد أشارت - أيضاً - إلى عدد من المواقع الاسمية يمكن أن تضاف إلى الموقع الاسمي الذي ذكره المبرد، وهو المنعوت، تقول: "والزيادات التي تطرأ على التركيب الأساسي قد تكون راجعة إلى العنصر الاسمي فقط فاعلاً، مفعولاً به، مجروراً"^(٣).

وقد استخدمت دراسة أخرى هذه المصطلحات في تصنيفها للتركيب اللغوي. قال: "تنقسم الجملة إلى فعلية تتكون أساساً من فعل وفاعل... اسمية: تتكون من مبتدأ وخبر فقط... "بين بين" تتكون أساساً من عنصر من العناصر التي تعمل عمل الفعل بمواصفات معينة يتلوه اسم مرفوع"^(٤). وعرضت بعد تصنيفها التركيب اللغوي على أساس الفعلية، والاسمية، و"بين بين" لطرف من المواقع الفعلية، ولطرف آخر من المواقع الاسمية في التركيب اللغوي، تقول: "والتركيب الأساسي - كما هو واضح - عبارة عن عنصرين: ١. عنصر فعلي، وهو الفعل في الجملة الفعلية والخبر في الجملة الاسمية. ٢. اسمي، وهو الفاعل، والمفعول به، والمبتدأ: فهذه المواقع تكون عادة اسماً صريحاً، أو مؤولاً بالصريح"^(٥).

(١) محمود عبدالسلام شرف الدين (١٩٨٠) جملة الفاعل بين الكم والكيف، سلسلة نحو العربية ٢، القاهرة: ط١،

ص ص و - ز.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٢.

(٣) المرجع السابق، ص ١٤٩.

(٤) شرف الدين (١٩٨٩) التوابع بين القاعدة والحكمة، ص ٣.

(٥) المرجع السابق، ص ٤.

الفصل الثاني

المواقع النحوية المطلقة

يتناول هذا الفصل مجموعتين من المواقع النحوية، وهي:
١. مطلقة القسم، وهي التي لا يشترط من المواقع النحوية وجود دلالة فيما يشغله من أقسام الكلم، وإنما يقبل ما يحمل دلالةً، كالاسم والفعل، وما لا يحمل دلالةً، كالحرف.

وتتمثل هذه الفئة من المواقع النحوية في التوكيد اللفظي فحسب.
وقد سَمَّى العمل هذه الفئة من المواقع النحوية بالمواقع اللفظية لاشتراطها اللفظ لا الدلالة، كما سَمَّاها المواقع المطلقة القسم لقبولها جميع أقسام الكلم، وعدم اشتراطها قِسْماً ما من أقسام الكلم.
٢. مطلقة الدلالة، وهي ما يشترط من المواقع النحوية وجود أي دلالة بصرف النظر عن نوع الدلالة.

وتتمثل هذه الفئة من المواقع النحوية في عطف النسق والبدل.
وقد سَمَّى العمل هذه الفئة من المواقع النحوية بالمواقع النحوية المطلقة الدلالة لامتناع ما لا يحمل دلالة - وهو الحرف - ولقبولها ما يحمل أي دلالة بصرف النظر عن نوع الدلالة، أي إنه لا يشترط دلالة معينة، بل يقبل الاسم والفعل على السواء على الرغم من اختلافهما جوهرياً في الدلالة.

المبحث الأول: المواقع النحوية اللفظية (المطلقة القسم)

يُعَدُّ ما أَسْميناه بفئة المواقع النحوية اللفظية مقابلاً لما أَسْميناه بفئة المواقع النحوية الدلالية على اختلاف أصنافها لدى العمل، وهو يَتَمَثَّلُ فيما يَتَّسِعُ من المواقع النحوية لِكُلِّ الألفاظ، أي ما يحمل منها دلالة حال إفراده، وهو الاسم والفعل، وما يخلو من الدلالة حال إفراده، وهو الحرف الذي يقتصر على الدلالة الوظيفية التي يفيدها حال تركيبه.

ولعل في هذا ما يسوغ تسميتنا لهذه الفئة بفئة المواقع النحوية المطلقة القسم؛ إذ لا يمتنع منه قسم ما من أقسام الكلم.

ويشير العمل إلى أن "لفظية الموقع" تعني استلزام الموقع أن يشغل بلفظ بلا استلزام لأن يحمل ما يشغله من أقسام الكلم دلالة معينة.

ويعني ذلك أن مقومات هذه الفئة من المواقع النحوية تتمثل فيما يأتي:

١. اقتصارها على تَطْلُبٍ مُجَرَّدٍ قِسْمٍ من أقسام الكم.
 ٢. عدم اشتراطها دلالة معينة؛ ومن ثم تقبل الاسم والفعل على السواء.
 ٣. عدم اشتراطها لوجود دلالة؛ إذ تقبل ما لا يحمل دلالة، وهو الحرف.
- وتتمثل هذه الفئة من المواقع النحوية في موقع التوكيد اللفظي الذي يرد للحرف، وذلك كأن يقال: "لا لا تهمل"؛ إذ ورد موقع التوكيد اللفظي وقد شغله الحرف "لا" قبل أن تتبين دلالاته على النهي؛ الأمر الذي يعني عدم اختصاص موقع التوكيد اللفظي بالدلالة، فضلاً عن أن يختص بدلالة معينة؛ إذ يستلزم وجود اللفظ فحسب، ويمكن استيفاء اللفظ لدلالاته بعد تمام الموقع.
- ونرى أنَّ الموقع اللفظي يَتَمَثَّلُ في موقع التوكيد اللفظي فحسب، وهو الأمر الذي يظهر من كونه الموقع النحوي الوحيد الذي يقبل أن يرد فيه من أقسام الكلم ما لا يحمل دلالة حال إفراده، وهو الحرف.
- وَبَيِّنُ فِيمَا يَأْتِي توزيع الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) على هذا الموقع.

• التوكيد اللفظي

أثبت العلماء ورود الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) المختلفة في موقع التوكيد اللفظي؛ ذلك أن التوكيد اللفظي إنما يتم بتكرير اللفظ المراد تقريره وتثبيته، وهو يجري في الألفاظ كلها أسماء كانت أم أفعالاً أم حروفاً. وقد نفى النحاة انحصار التوكيد اللفظي في باب بعينه من أقسام الكلم، قال بعضهم: "التأكيد بتكرير اللفظ ليس عليه باب يحصره؛ لأنه يكون في الأسماء والأفعال والحروف والجمل، وكل كلام تريد تأكيده... نحو: "إن إن زيدا منطلقاً" (١).

ويأتي تصديق قول النحاة بعدم انحصار التوكيد اللفظي في قسم من أقسام الكلم من ورود التوكيد حرفاً في ديوان العرب مثلاً يرد اسماً، وفِعْلاً، وذلك كما في قول مُضَرَّسِ بْنِ رَبِيعٍ الْأَسَدِيِّ:

(١) ابن عيش، شرح/المفصل، ج ٣، ص ٤١.

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مُشْرَبٍ أَجَلَ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهُ^(١)
وكما في قول الشاعر:

إِنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيْنَ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيمًا^(٢)
وكما في قول الراجز:

حتى تراها وكأن وكان^(٣)

وقد أضاف بعض النحاة في تأكيد الحرف لفظياً، قال: "وقال القطامي:

إِذَا التَّيَّازُ ذُو الْعَضَلَاتِ قَلْنَا إِلَيْكَ إِلَيْكَ ضَاقَ بِهَا ذِرَاعًا^(٤)
ولا بأس في شيء قلته:

ووعدتني وعداً سده نعم نعم سحراً ولحمته الخفية لا لا^(٥)

وقد أثبت النحاة ورود تأكيد الفعل في القرآن الكريم، وهو لا يكون إلا
توكيداً لفظياً، قال بعضهم في قول الله ﷻ ﴿يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا

يَنْفَعُهُ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ^(١٢) يَدْعُوا لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لَيْسَ الْمَوْلَى وَلَيْسَ

الْعَشِيرُ^(٦): "وأقرب التوجيهات أن يكون "يدعو" توكيداً لـ "يدعو" الأولى، واللام
في "لَمَنْ" لام الابتداء، والخبر الجملة التي هي قسم محذوف، وجوابه "لبئس
المولى"^(٧).

وقد تعرض النحاة لوجود الفاعل في الفعل الوارد توكيداً، قال بعضهم:

"وَإِذَا وُكِّدَ الْفِعْلُ فَأَكْثَرُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مَعَ الْمُؤَكَّدِ فَاعِلُ الْأَوَّلِ، أَوْ ضَمِيرُهُ... وَقَدْ
يُؤَكَّدُ فِعْلٌ بِفِعْلٍ، فَيَسْتَغْنِي بِفَاعِلٍ أَحَدَهُمَا"^(٨).

(١) نسب البيت لمضر بن ربيعي الأسدي ولطفيل بن عوف الغنوي، البغدادي، خزائن الأدب، ج٤، ص٢٣٥، وقد ذكر الفراء البيت دون نسبة، الفراء (٩٥٥م) معاني القرآن، ج٢، ص١٢٢.

(٢) لم نقف على نسبة البيت. الأشموني، شرحه، ج٢، ص٤١٠، العيني، شرح شواهد بهامش حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج٤، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ص١٠٧، والأزهري، شرح التصريح، ج٢، ص١٣٠.

(٣) نسب البيت لخطام المجاشعي والأغلب العجلي، العيني، شرح شواهد، ج٤، ص١٠٠.

(٤) القطامي (١٩٦٠) ديوانه، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، بيروت: دار الثقافة، ط١، ص٤٠. والتياز هو الرجل القصير الملزق الخلق. الجوهري (١٩٥٧) الصحاح، مادة (ت. ي. ز.)، ج٣، ص٨٦٦.

(٥) اليميني (١٩٨٤) كشف المشكل في النحو، مج٢، ص٧٠٦، والبيت للمؤلف علي بن سليمان الحيدرة اليميني.

(٦) سورة الحج (١٢. ١٣).

(٧) أبو حيان، البحر المحيط، ج٦، ص٣٥٧.

(٨) ابن مالك (١٩٨٢) شرح الكافية الشافية، ج٣، ص١١٨٥.

ويعني ما سبق اتساع التوكيد اللفظي للفظ سواء أكان يحمل دلالة حال إفراده أم لا يحمل، وأنه لا يقتصر هذا الموقع النحوي على قبول الاسم فقط، بل إنه يتسع له ولل فعل والحرف على السواء؛ الأمر الذي يدل على عدم اشتراطه لدلالة، وعلى عدم اقتصره على نوع معين من الدلالة؛ حيث اتسع للحرف الذي لا يحمل دلالة، ولل فعل والاسم اللذين تتباين دلالتهما.

المبحث الثاني: المواقع النحوية المطلقة الدلالة

يُعدُّ ما أسميناه بفئة المواقع النحوية المطلقة الدلالة مقابلاً لما أسميناه بفئة المواقع النحوية المقيدة الدلالة لكون الأولى لا تستلزم دلالة معينة، على حين تستلزم مواقع الفئة الثانية المقيدة الدلالة دلالات معينة، ولا تكفي بأن تكون ما يشغلها من الكلم ذات دلالة فَحَسَبُ.

ويعني ذلك أن مقومات هذه الفئة من المواقع النحوية تتمثل فيما يأتي:

١. عدم قبولها للحرف لأنه لا يحمل دلالة حال إفراده.
٢. عدم اشتراطها دلالة معينة؛ ومن ثمَّ تقبل الاسم والفعل على السواء؛ لأنهما يحملان دلالة.

وتتمثل هذه الفئة المطلقة الدلالة في موقعين اثنين، وهما: عطف النسق، والبدل؛ ذلك أن الفعل يشارك الاسم على اختلاف أصنافه في هذين الموقعين؛ الأمر الذي يعني اختصاصهما بذي الدلالة من أقسام الكلم لا غيره، وهو الحرف الذي لا يحمل دلالة حال إفراده.

ويفيد ورود الفعل في موقعي العطف، والبدل قبول وروده في المواقع النحوية المختلفة، وعدم اقتصره على موقع نحوي واحد؛ إذ كونه مسنداً ينتج من النظر إلى علاقته بما بعده. وقد أشار العمل إلى ضرورة التحرر من النظر في هذه العلاقة وحدها؛ حيث إن مواقع الفعل الإعرابية تأتي من علاقته بما قبله من عناصر تتمثل في أدوات النصب، أو أدوات الجزم، أو في العطف على فعل سابق، أو في البدلية من فعل متقدم عليه.

وسوف نتناول علاقة الفعل بالعطف من دون علاقة الاسم به؛ لعدم الاختلاف في ورود عطف النسق بين الأسماء على اختلاف أصنافها. وسنتحدث في البديل عن علاقة الاسم على اختلاف أصنافه، والفعل بموقع البديل؛ لتعرض النحاة بالحديث إلى مسألة الجمود في البديل، تلك المسألة التي ترتبط بأقسام الكلم.

الأول. عطف النسق

يُعدُّ عطف النسق أحد موقعين، يمثلان فئة المواقع النحوية المطلقة الدلالة؛ فهو لا يقبل ما لا يحمل دلالة من أقسام الكلم، كما لا يستلزم دلالة معينة لما يشغله من الكلمات.

وبسبب قبول عطف النسق لأي قسم يحمل دلالة نجد الفعل يُشَارِكُ الاسمَ في موقع عطف النسق، وذلك مثلما تشارك بعض الأسماء الفعل في موقع المسند إلى الفاعل، ونائبه.

وقد أثبت النحاة ورود الفعل في موقع العطف، قال بعضهم: "عطف الفعل على الفعل، ولا يتمشى إلا في المنصوب، والمجزوم من المضارع، مثال المنصوب قوله - تعالى ﴿لَيْسَتَيْنِ الَّذِينَ أَوْفُوا الْكَيْبَ وَزَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا وَلَا يَرْأَبَ الَّذِينَ أَوْفُوا الْكَيْبَ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾^(١)، ومثال الجزم قوله - عز من قائل ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخْرِجْكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾^(٢). ولا يمكن ذلك التشافع في الأفعال، وإن كان أمكن ذلك في الأسماء، نحو قولك: أعطى زيد وبكر درهمين؛ وذلك لأن الأول من الفعلين لا بد له من فاعل يعقبه فبالضرورة يتخلل بينه وبين الثاني"^(٣).

ويرى العمل أن القول بقيام العطف بين الفعلين لازم لتفسير النصب، والجزم في الفعلين التاليين للواو، التي لا تنصب ما بعدها ولا تجزمه في هذين السياقين إلا على جهة العطف، أي إتباع ما بعدها لما قبلها في الإعراب، وليس لها توجيه آخر يُفسَّرُ نصب ما بعدها أو جزمه.

(١) سورة المدثر (٣١).

(٢) سورة نوح (٤).

(٣) الفرخان (١٩٧٨) / المستوفى في النحو، ج ٢، ص ٢٣.

وَيَرْجِعُ سبب احتياج الفعل المنصوب والفعل المجزوم فقط إلى إعرابه معطوفاً على ما قبله إلى حاجة النصب والجزم في المضارع إلى أداة، أو تبعية، على حين يكفي الرفع انتفاء أسباب النصب، والجزم؛ ولذلك لا يلزم الفعل المضارع المرفوع أن يكون معطوفاً على مرفوع ليثبت له حكم الرفع.

على أن العمل يشير إلى أن بعض ما ذُكِرَ على أنه عطف للفعل هو - في حقيقته - من قبيل عطف جمل، وهو الوارد في قول بعض النحاة: "ويعطف الفعل على الاسم، نحو: ﴿صَفَّتْ وَيَقِضْنَ﴾^(١)، ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾^(٢) فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعًا^(٣)". إن العطف في هذين المثالين عطف لجمله ﴿وَيَقِضْنَ﴾ وجمله ﴿فَأَثَرُنَ﴾ على الاسمين ﴿صَفَّتْ﴾ و﴿وَالْمُغِيرَاتِ﴾ على الترتيب، ولم يرَ العمل العطف واقعاً على الفعل وحده لأمرين مجتمعين:

أولهما: عدم حاجة الفعل ﴿وَيَقِضْنَ﴾ إلى ما يفسر رفعه المقدر بسبب البناء العارض للإسناد إلى ضمير رفع متحرك، وهو نون النسوة، وعدم حاجة الفعل الماضي ﴿فَأَثَرُنَ﴾ إلى محل إعرابي حتى يجعل معطوفاً على متقدم عليه؛ إذ ليس للماضي محل من الإعراب أصلاً.

الثاني: أن المعطوف هو الحدث فقط، ويرى العمل أن الجملتين ﴿وَيَقِضْنَ﴾ و﴿فَأَثَرُنَ﴾ بما فيهما من عين واردة على سبيل الفاعلية، وحدث موجود في الفعل هما اللتان عطفتا على اسمي الفاعل ﴿صَفَّتْ﴾ و﴿فَالْمُغِيرَاتِ﴾ بما فيهما من عين، وحدث معاً. ونرى أن جعلَ الجملتين معطوفتين على المشتق العامل أقرب إلى التوازن؛ إذ كلٌّ من الجملة، والمشتق العامل يشتمل على عين، وحدث - كما بيَّنا آنفاً.

ويعني ما سبق أن العمل يرى كون الجملة الفعلية كلها هي المعطوفة على المشتق، ولا يجعل الفعل هو المعطوف على المشتق، ويُعَدُّ عطف الجمل من قبيل المواقع العينية الحديثة التي تتطلب وجود دلائل العین، والحدث فيما يرد فيها من أقسام كلم^(٣).

(١) سورة الملك (١٩).

(٢) سورة العاديات (٤.٣)، والنص لابن عقيل (١٩٨٠) المساعد على تسهيل الفوائد، ج ٢، ص ٤٧٧.

(٣) ص ٤٤١ وما بعدها من هذا الكتاب.

وقد قرّرَ العمل هذا ليقوم التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في الدلالة؛ إذ المعطوف عليه دالٌّ على عين وحدث؛ حيث إنه مشتق عامل.

إن العطف يقع على الفعل وحده، لا على جملته إن كان المعطوف عليه لا يدل على عين، وحدث معاً، أي إن كان المعطوف عليه فعلاً، أما إن كان المعطوف عليه مشتقاً عاملاً أو جملةً تشتمل على حدث يقوم في فعلها وعين يشير إليها فاعله، فإن الأولى عدُّ الجملة كلها معطوفة.

وأجاز بعض النحاة تخالف الفعلين المتعاطفين زمناً، قال: "ويعطف الماضي على المضارع، وبالعكس خلافاً لبعضهم، قال ﷺ: ﴿وَالَّذِينَ يَمَسِّكُونَ بِالْكَتَبِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾^(١)، وقال ﷺ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ﴾^(٢)، وقال ﷺ: ﴿أَرْسَلَ الرِّيحَ فَثَبِثَ سَحَابًا﴾^(٣). وكذا يجوز: "لم يقعد، ولا يقعد زيد غداً"، وبالعكس"^(٤).

الثاني. البديل

يُعدُّ البديل الموقع الثاني ممّا أطلقنا عليه فئة المواقع النحوية المطلقة الدلالة؛ فهو كعطف النسق لا يقبل ما لا يحمل دلالة من أقسام الكلم، كما لا يستلزم دلالة معينة لما يشغله من الكلمات.

ويثبت للبديل كونه موقعاً دلاليّاً بانتفاء ورود الحرف فيه؛ إذ الحرف هو ما لا يحمل دلالة في نفسه. كما يُعدُّ البديل من المواقع النحوية الدلالية المطلقة، أي التي لا تختص بدلالة دون غيرها، بل تتعاور فيه الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) التي تحمل دلالة في نفسها على اختلاف الدلالة التي تؤديها؛ إذ يرد فيه الاسم على اختلاف أصنافه، ويرد فيه الفعل كذلك.

ويستعرض العمل ما ورد بدلاً من الوحدات الأساسية؛ ليتضح عدم اختصاصه بدلالة بعض الأقسام لا بعضها الآخر؛ فإن في ذلك كشفاً لطبيعة العلاقة

(١) سورة الأعراف (١٧٠).

(٢) سورة الحج (٢٥).

(٣) سورة فاطر (٩).

(٤) الرضي (١٩٧٨) شرح الكافية، ج ٢، ص ٣٥٥.

بين البديل ومختلف الدلالات الصرفية الأساسية (التقسيمية) للكلم، كما أن فيه استيفاءً لحديث النحاة عن علاقة البديل بأقسام الكلم؛ فقد جاء حديثهم في ذلك غير مُفَصَّلٍ، قال بعضهم عن البديل والمبدل منه: "ويكونان ظاهرين ومضميرين ومختلفين، ولا يضمّر ظاهر من مضمّر بدل الكل إلا من الغائب، نحو: ضربته"^(١).

١. اسم العين للفرد واسم العين للجماعة (اسم الجمع)

لقد أثبت النحاة جواز جمود البديل، قال بعضهم: "الأغلب أن يكون البديل جامداً بحيث لو حذفت الأول لاستقل الثاني، ولم يحتج إلى متبوع قبله في المعنى"^(٢). ويعني ذلك ورود اسم العين، واسم الجمع - الذي نَعُدُّه من قبيل اسم العين - واسم الجنس العيني، وغير ذلك من الأسماء الجامدة بدلاً.

ونرى أنه قد يُتَوَهَّمُ التناقض بين البديل والمبدل منه في حالة البديل المطابق إذا كان البديل اسماً جامداً؛ إذ إن حقيقة الجنس التي تُقَوِّمُ العين المنتمية إليها كحقيقة الرجولة التي تُقَوِّمُ الفرد المنتمي إليها، وهو "الرجل"، ثابتة للعين، وهي واحدة كذلك؛ فليس ثمة عين تنتمي إلى حقيقة الرجولة وحقيقة الشجرية - مثلاً - معاً؛ ولذلك ينتفي أن يقال على سبيل البديل المطابق: "❖ رأيت الرجل الشجرة"^(٣)؛ لانتفاء تَقَوُّمِ العين بحقيقة الرجولة، وبحقيقة الشجرية معاً؛ إذ لا تنتمي العين الواحدة إلى جنسين مختلفين معاً، والذي ينفي التناقض بين البديل والمبدل منه في حالة البديل المطابق الوارد اسماً جامداً ألا يكون المبدل منه اسماً جامداً؛ إذ التناقض يتم إذا كان البديل المطابق والمبدل منه اسمي عين. أما إذا لم يكن المبدل منه اسم عين جاز للبديل المطابق أن يكون اسم عين؛ حيث يمكن العدول ببيان العين بذكر حقيقة الجنس الذي تنتمي إليه عن بيانها باسمها الخاص، أي يمكن أن يكون المبدل منه علماً، والبديل المطابق اسم عين، فيقال - مثلاً: "مررت بزيد رجل صالح"، ولا يكون ثمة تناقض؛ لأنه إذا كان البديل عدولاً في تقويم العين فإن ما حدث في المثال أنه عدل عن تقويم عين زيد ببيان اسمها الخاص إلى تقويمها ببيان حقيقة

(١) ابن الحاجب (١٩٧٨) // الكافية بشرح الرضي، ج ٢، ص ٣٨٨.

(٢) الرضي، شرح الكافية، ج ٢، ص ٣٨١.

(٣) تستخدم النجمة قبل التركيب غير الصحيح لغوياً.

جنسها الذي تنتمي إليه، وهو الذي يَتَمَثَّلُ في الرجولة، وليس ثمة تناقض بين كون العين ذات اسم خاص (علم)، وانتمائها إلى جنسها الذي تنتمي إليه.

ويرد اسم العين بدلاً من اسم الإشارة؛ إذ لا تناقض بين أن يكون للعين موقع بحسب الإشارة، وأن يكون لها جنس تنتمي إليه، وقد ورد ذلك في القرآن

الكريم، كما في قوله ﷻ ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾^(١)، وقوله ﷻ ﴿وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ﴾^(٢).

وممّا ورد من أسماء الأعيان بدلاً مطابقاً في القرآن الكريم "جَنَّةٌ" في قوله

ﷻ ﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى﴾^(٣) جَنَّتْ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ^(٤)، و"رَبٌّ" في قوله ﷻ ﴿جَزَاءً مِنْ رَبِّكَ عَطَاءٌ حِسَاباً﴾^(٥) رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ^(٦)، و"رجل" في قوله ﷻ ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَكِّسُونَ﴾^(٧)، و"كتاب" في قوله ﷻ ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾^(٨)

ومن أسماء الجموع التي وردت بدلاً في القرآن الكريم "جِنٌّ" في قوله ﷻ ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ﴾^(٩)، و"قَوْمٌ" في قوله ﷻ ﴿قَالَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾^(١٠)، وفي قوله ﷻ ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ﴾^(١١)، وفي قوله ﷻ ﴿وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنْ أَنْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾^(١٢) قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَنْقُونَ^(١٣).

(١) سورة النساء (٧٥).

(٢) سورة الأعراف (٢٢).

(٣) سورة طه (٧٥ - ٧٦).

(٤) سورة النبا (٣٦ - ٣٧).

(٥) سورة الزمر (٢٩).

(٦) سورة الزمر (٢٣).

(٧) سورة الأنعام (١٠٠).

(٨) سورة النساء (٧٨).

(٩) سورة التوبة (٧٠).

(١٠) سورة الشعراء (١٠ - ١١).

٢. اسم الجنس العيني واسم الجنس المعنوي

وردت بعض أسماء الأجناس العينية بدلاً في القرآن الكريم، ومن هذه الأسماء "حَمًا" في قوله ﷻ ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَلٍ مِنْ حَمٍ مَسْنُونٍ﴾^(١). قال بعض المعربين فيها: "يجوز أن يكون بدلاً من (صلصال) بإعادة الجار"^(٢). كما ورد في قوله ﷻ ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي خَلِقُ بَشَرًا مِنْ صَلْصَلٍ مِنْ حَمٍ مَسْنُونٍ﴾^(٣)، وقوله ﷻ ﴿قَالَ لَمْ أَكُنْ لَأَسْجُدَ لَشَيْءٍ خَلَقْتَهُ مِنْ صَلْصَلٍ مِنْ حَمٍ مَسْنُونٍ﴾^(٤). ومنه - كذلك - "خَمَطٌ" في قوله ﷻ ﴿وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِي أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِنْ سِدْرٍ قَلِيلٍ﴾^(٥). قال بعض المعربين عن "خمط": "وقيل هو بدل منه"^(٦). ومنه - أيضاً - "طَلْعٌ" في قوله ﷻ ﴿وَمَنْ أَلْخَلَ مِنَ طَلْعِهَا قَتَوَانٌ دَانِيَةً﴾^(٧). قال بعض المعربين: "وَمَنْ أَلْخَلَ مِنْ طَلْعِهَا" بدل بإعادة الخافض"^(٨).

ولا يتمتع اسم الجنس الصناعي من البدلية - كذلك، فيمكن أن يقال - مثلاً: "يرفض الإسلام الجاهلية: جاهلية السابقين وجاهلية القرن العشرين". وورد اسم الجنس العيني بدل اشتمال في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله ﷻ ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ. النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ﴾^(٩). يقول بعض المعربين: "النار" بدل من «الأخدود»، وهو بدل الاشتمال"^(١٠).

(١) سورة الحجر (٢٦).

(٢) العكبري (١٩٧٦) / التبيان في إعراب القرآن، القسم الثاني، تحقيق محمد علي البجاوي، القاهرة: مطبعة عيسى

البابلي الحلبي، ص ٧٨٠.

(٣) سورة الحجر (٢٨).

(٤) سورة الحجر (٣٣).

(٥) سورة سبأ (١٦).

(٦) العكبري (١٩٧٦) / التبيان في إعراب القرآن، القسم الثاني، ص ١٠٦٦.

(٧) سورة الأنعام (٩٩).

(٨) المرجع السابق، القسم الثاني، ص ٥٢٤.

(٩) سورة البروج (٤-٥).

(١٠) القيسي، مشكل إعراب القرآن، مج ٢، ص ٤٦٧، وأبو حيان، البحر المحيط، ج ٨، ص ٤٥٠.

(١٢) سورة البقرة (١٨٤).

قراءة من قرأها بالتوتين" ^(١). ومنه - كذلك - "عطاء" في قوله ﷻ ﴿جَزَاءٌ مِّن رَّيِّكَ عَطَاءٌ حِسَابًا﴾ ^(٢). قيل في إعرابها: "و"عطاء" اسم للمصدر، وهو بدل من "جزاء" ^(٣).

المصدر الميمي: لا يمتنع المصدر الميمي من أن يقع بدلاً كما لم يمتنع غيره من المصادر. على أن القرآن الكريم لم يشتمل على نماذج لوروده بدلاً.

ويمكن أن يمثل لوروده بدلاً بأن يقال: "أرجو الله مغفرته ورضوانه".

المصدر المؤول: وجه النحاة كثيراً من المصادر المؤولة في القرآن الكريم على البدلية، ومما ورد فيه توجيهات النحاة للمصادر المؤولة على البدلية ما يأتي:

"أن يوصل" في قوله ﷻ ﴿وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ ^(٤). قال الأنباري: "أن يوصل" في موضعه وجهان: أحدهما أن يكون في موضع نصب على البدل من "ما"، والثاني أن يكون في موضع جر على البدل من الهاء في "به" ^(٥). ومنه "أن يذكر" في قوله ﷻ ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ﴾ ^(٦). قال الأنباري: "في موضع نصب لوجهين: أحدهما أن يكون بدلاً من ﴿مساجد﴾. وهذا البدل بدل الاشتمال" ^(٧). ومنه - أيضا - "أن يعبدوها" في قوله ﷻ ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾ ^(٨). قال بعض المعربين: "أن يعبدوها"، أي عبادتها، وهو بدل اشتمال" ^(٩).

ومنه - كذلك - "أن تبرؤهم" في قوله ﷻ ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾ ^(١٠). قال ابن الأنباري: "أن تبرؤهم" في موضع جر على البدل من ﴿الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ﴾ بدل الاشتمال" ^(١١).

(١) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج ١، ص ١٤٣.

(٢) سورة النبأ (٢٦).

(٣) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، القسم الثاني، ص ١٢٦٧.

(٤) سورة البقرة (٢٧).

(٥) الأنباري (١٩٨٠) البيان في غريب إعراب القرآن، ج ١، ص ٦٧.

(٦) سورة البقرة (١١٤).

(٧) الأنباري (١٩٨٠) البيان في غريب إعراب القرآن، ج ١، ص ١١٩.

(٨) سورة الزمر (١٧).

(٩) أبو حيان (١٩٨٣) النهر الماد من البحر بهامش البحر المحيط، ج ٧، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، ص ٢٤٠.

(١٠) سورة الممتحنة (٨).

(١١) الأنباري (١٩٨٠) البيان في غريب إعراب القرآن، ج ٢، ص ٤٣٣.

٣. المشتق العامل والمنسوب

إذا كان الاسم الجامد على اختلاف صوره من اسم عين إلى اسم جنس عيني إلى اسم جنس معنوي قد ورد بدلاً، فإن المشتق العامل، والمنسوب لا يمتنعان من الوقوع بدلاً؛ فإنه إذا كان البدل بمثابة تكرار للأول، وإذا كان ذا جملة تُعدُّ تكراراً لجملة المبدل منه، فإن ذلك يعني أنه يجوز أن يكون البدل مشتقاً عاملاً، ويجوز أن يكون جامداً منسوباً، أو غير منسوب؛ فالتكرار يرد بمرادف للأول، ويجوز أن يرد بالمشتق العامل؛ لأنه يحمل دلالة عين توافق عين الأول، فكأن التكرار الوارد في البدل - حين يَتِمُّ بالمشتق العامل - يحمل دلالة زائدة مع تكرار العين نفسها، وتتمثل في دلالة الحدث التي ترد عين المشتق العامل ملابسة لها.

وقد ورد المشتق العامل بصوره المختلفة بدلاً في القرآن الكريم، كما في:

أ. اسم الفاعل: ممّا ورد في القرآن الكريم بدلاً من اسم الفاعل "عالم" في قوله ﷻ ﴿قُلْ إِنْ أَدْرَىٰ أَقْرَبُ مَا تُوْعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا ۖ عَلِيمُ الْغَيْبِ ۚ﴾^(١). قال بعضهم في إعراب "عالم" "خبر مبتدأ محذوف، أي هو عالم الغيب أو بدل من "ربي" ^(٢). ومنه "غافر" في قوله ﷻ ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ۝ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ ۚ﴾^(٣). أعربها بعضهم بدلاً، قال: "غافر الذنب" وما بعده أبدال ^(٤). و"فاطر" في قوله ﷻ ﴿قُلْ أَعِزَّ اللَّهُ اتَّخَذُوا لِيَا فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ﴾^(٥). قال بعضهم: "فَاطِرَ السَّمَوَاتِ" يقرأ بالجر - وهو المشهور - وجره على البدل من اسم الله. وقرئ شاذاً بالنصب ^(٦)، وهو بدل من "ولي" ^(٧).

(١) سورة الجن (٢٥-٢٦).

(٢) أبو حيان (١٩٨٣) البحر المحيط، ج ٨، ص ٣٥٥.

(٣) سورة غافر (٢-٣).

(٤) الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ١٤٩.

(٥) سورة الأنعام (١٤).

(٦) العكبري، التبيان، القسم الأول، ص ٤٨٤، وقد وجه النصب على غير البدلية، قال النحاس: قال أبو إسحاق: ويجوز النصب على المدح، وقال الفراء: على القطع. الفراء (١٩٨٥) إعراب القرآن، ج ٢، تحقيق زهير غازي زاهد، بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط ٢، ص ٥٨، والتوجيهان لدى الفراء، قال: ولو نصبته على المدح كان صواباً، وهو معرفة، ولو نويت الفاطر الخالق نصبته على القطع، معاني القرآن، ج ١، ص ٣٢٨، واختار الرازي النصب على المدح. الرازي (١٩٣٨) التفسير الكبير، ج ١٢، القاهرة: المطبعة البهية، ط ١، ص ١٦٨.

(٧) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، القسم الأول، ص ٤٨٤.

- ب. صيغة المبالغة: وردت بعض صيغ المبالغة بدلاً في القرآن الكريم، ومن ذلك "نَزَّاعٌ" في قوله ﷺ ﴿كَلَّا إِنَّمَا لَطَىٰ ۖ (١٥) نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾^(١). قال بعضهم: "أي هي نزاعة، وقيل: هي بدل من "لَطَى"، وقيل: كلاهما خبر، وقيل: خبر إن"^(٢).
- ج. اسم المفعول: ورد اسم المفعول بدلاً في القرآن الكريم، ومن ذلك اسم المفعول "مُقرَّنين" في قوله ﷺ ﴿وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُّقَرَّنَيْنِ دَعَوْا هَٰذَا لَكَ ثُبُورًا﴾^(٣). قال بعضهم: "قرأ أبو شيبه صاحب معاذ بن جبل "مُقرَّنون" بالواو، وهي قراءة شاذة ... ووجهها أن يرتفع على البدل من ضمير "أُلْقُوا" بدل نكرة من معرفة"^(٤).
- د. الصفة المشبهة: ورد بعضها بدلاً في القرآن الكريم، ومن ذلك ما يأتي:
- "حي" في قوله ﷻ ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾^(٥). قال بعض المعربين: "الحي صفة للمبتدأ، أو خبر بعد خبر، أو بدل من هو أو من الله"^(٦). ومن ذلك "عبد" في قوله ﷻ ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا﴾^(٧). قال بعض المعربين: "هو بدل من 'مثل'، وقيل: التقدير 'مثلاً مثل عبد'"^(٨). ومن ذلك - أيضاً - "يتيم" في قوله ﷻ ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾^(٩). ورد فيه: "عن الحسن ﴿ذا مسغبة﴾ بالألف. ﴿يتيما﴾ بدل منه"^(١٠).

(١) سورة المعارج (١٥-١٦).

(٢) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، القسم الثاني، ص ١٢٤٠.

(٣) سورة الفرقان (١٣). قال ابن خالويه: مقرنون بالواو معاذ بن جبل وغيره، مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع، عني بنشره ج. برجستراسر، القاهرة: مكتبة المتنبى، ص ١٠٤، ونقل الألويسي في نسبتها: "وحكي عن الجبائي وقرأ أبو شيبه صاحب معاذ بن جبل مقرنون بالرفع، ونسبها ابن خالويه إلى معاذ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج ١٦، القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية، ص ٢٣١

(٤) أبو حيان (١٩٨٣) البحر المحيط، ج ٦، ص ٤٨٥.

(٥) سورة آل عمران (٢).

(٦) أبو حيان، البحر المحيط، ج ٢، ص ٣٩٣.

(٧) سورة النحل (٧٥).

(٨) العكبري (١٩٨٦) التبيان في إعراب القرآن، القسم الثاني، ص ٨٠٣.

(٩) سورة البلد (١٤-١٥).

(١٠) ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ص ١٧٤، البنا، الإتحاف، ص ٤٣٩، وقال أبو حيان في البحر: "وقرأ الحسن وأبو رجاء أيضاً أو إطعام في يوم ذا بالألف، ونصب ذا على المفعول... ويتيما بدل منه أو صفة"، أبو حيان (١٩٨٣) البحر، ج ٨، ص ٤٧٦.

٥. اسم التفضيل: ورد بدلاً في القرآن الكريم، كما في "أول" في قوله ﷻ ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾^(١).

و. الاسم المنسوب: ورد بدلاً في القرآن الكريم، كما في "ذرية" التي قال أبو حيان عن احتمال كونها اسماً منسوباً: "ويجوز أن تكون فعيلة من الذر منسوبة أو فعلية من الذر منسوبة"^(٢). وقد وردت في قوله ﷻ ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾^(٣) ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِن بَعْضٍ ﷻ^(٤). قال بعضهم في إعرابها: "فأما نصبها فعلى البديل من (نوح)، وما عطف عليه من الأسماء"^(٥).

٤. العلم

يدل العلم على الأعيان كما تدل عليها أسماء الأعيان، ولا يختلف عنها إلا في أن العلم يمثل اسماً خاصاً بالعين التي يقع عليها، على حين يمثل اسم العين اسماً عاماً. وتقبل الأعلام من ثم أن ترد بدلاً مثلما تقبل أسماء الأعيان.

ومن نماذج ورود الأعلام بدلاً في القرآن الكريم لفظ الجلالة "الله" في قوله ﷻ ﴿أَنْدَعُونَ بَعْلًا وَّنَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾^(٦) اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ ﷻ^(٧). قال بعض المعربين يوجه النصب: "يقرأ بالنصب والرفع، فالحجة لمن نصب أنه جعله بدلاً من قوله ﷻ ﴿وَنَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾^(٨) اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ ﷻ، يحتمل أن يكون أضمر فعلاً كالذي أظهر فنصب به، أو أضمر "أعني"، فإن العرب تنصب بإضماره مدحاً وتعظيماً"^(٩). ومنها "أيوب" في قوله ﷻ ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾^(١٠) و"هاروت" في قوله ﷻ ﴿وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِبَابِلَ

(١) سورة المائدة (١١٤).

(٢) أبو حيان (١٩٨٣) البحر المحيط، ج ١، ص ٣٧٢.

(٣) سورة آل عمران (٣٤).

(٤) العكبري (١٩٧٦) التبيان في إعراب القرآن، القسم الأول، ص ٢٥٣.

(٥) سورة الصافات (١٢٥-١٢٦).

(٦) ابن خالويه (١٩٧١) الحجة في القراءات السبع، تحقيق وشرح عبدالعال سالم مكرم، بيروت: دار الشروق، ص ٢٧٨.

(٧) سورة ص (٤١).

هَرُوتَ وَمَرْوَتَ ﴿١﴾، و"هارون" في قوله ﷻ ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ وَأَخَاهُ هَارُونَ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾ ﴿٢﴾. قال بعض المعربين: "هارون) بدل من (أخاه)" (٣).

٥. الضمير

اختلف النحاة في ورود ضمير الشخص بدلاً، يحكي بعض النحاة في ذلك، يقول: وذهب - أيضاً - في التسهيل إلى أنه لا يبدل مضمّر من ظاهر، وقال في شرحه: والصحيح عندي أن يكون نحو: "رأيت زيدا إياه" من وضع النحويين، وليس بمسموع من كلام العرب لا نثراً ولا شعراً، ولو سمع كان توكيداً" (٤).

وقد فصل بعض النحاة هذه المسألة، فبين جواز وقوع الضمير بدلاً إن كان للإضراب، أو كان بدل اشتمال، أو بدل بعض من كل، وقال يبين ذلك: "إن لم يُفد إضراباً، نحو: "إياك إياي قصد زيد... وأما بدل الاشتمال، وبدل البعض فنحو: "حسن الجارية أعجبتني هو"، و"ثلث التفاحة أكلت التفاحة إياه"... وفي الصور خلاف من جهة الربط بتقدير البدلية، فمن جعل البدل معمولاً لعامل المبدل منه أجاز، ومن جعله على التكرير، منهم من منع، لخلو الخبر من الربط، ومنهم من أجاز نظراً إلى المعنى، كما في: "زيد نعم الرجل" (٥).

وقد وجّه بعض المعربين بعض الضمائر الواردة في تراكيب القرآن الكريم على البدلية، فقد قال بعضهم في قوله - عز وعلا: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾ (٦): "إلا هو" بدل من موضع "لا كاشف"، أو من الضمير في الظرف، ولا يجوز أن يكون مرفوعاً بـ "كاشف"، ولا بدلاً من الضمير فيه؛ لأنك في الحالتين تُعملُ اسم "لا"، ومتى أعملته ظاهراً نونته" (٧).

(١) سورة البقرة (١٠٢).

(٢) سورة المؤمنون (٤٥).

(٣) العكبري (١٩٧٦) التبيان في إعراب القرآن، القسم الثاني، ص ٩٥٥.

(٤) الأزهرى، شرح التصريح، ج ١، ص ١٦٠.

(٥) ابن عقيل (١٩٨٠) /المساعد على تسهيل الفوائد، ج ٢، ص ٤٣٠.

(٦) سورة الأنعام (١٧)، سورة يونس (١٠٧).

(٧) العكبري (١٩٧٦) التبيان في إعراب القرآن، القسم الأول، ص ١٣٢.

ولا يتمتع الضمير الموصول مختصاً ومشتركاً من الوقوع بدلاً. وقد أعرب بعض النحاة بعض الضمائر الموصولة في بعض آيات القرآن الكريم بدلاً. ومن الضمائر التي أعربت بدلاً الاسم الموصول المختص "الذي" في قوله ﷻ ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٦١﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ﴾^(١). قال بعض المعربين: "الذي فطرني" فيه غير وجه: أن يكون منصوباً على أنه استثناء منقطع، كأنه قال: "لكن الذي فطرني فإنه سيهدين"، وأن يكون مجروراً بدلاً من المجرور بمن^(٢). كما قال الحق ﷻ ﴿أَلَيْفَ فِيهِمْ كُلُّ كَفَّارٍ عَنِدٍ ﴿٤٤﴾ مَنَاعٌ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مَرِيبٍ ﴿٥٥﴾ الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾^(٣). قال بعضهم: "الذي" بدل من "كل كفار"، أو من "كفار"، أو مبتدأ^(٤). ومنها "الذين" في قوله ﷻ ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾^(٥). قال بعضهم: "الذين" صفة، أو بدل، أو خبر لمحدوف، أو بإضمار "أعني"^(٦). ومن إعراب الضمير الموصول المشترك بدلاً "من" في قوله ﷻ ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٧)، وقوله ﷻ ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضِعُوا لِمَنْ أَمَنَّ مِنْهُمْ﴾^(٨). وورد اسم الإشارة في القرآن الكريم بدلاً. وجه بعض النحاة إعراب بعض ما ورد من أسماء الإشارة في القرآن الكريم على البدلية، ومن ذلك "هذا" في قوله ﷻ ﴿ذُوقُوا فِتْنَتَكُمْ هَذَا الَّذِي كُنتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾^(٩). قال بعضهم: "هذا" مبتدأ، "الذي" خبره... ويجوز أن يكون هذا بدلاً من (فتنتكم)، أي "ذوقوا هذا العذاب"^(١٠).

(١) سورة الزخرف (٢٦-٢٧).

(٢) الزمخشري (١٩٨٥) نكت الأعراب في غريب الإعراب في القرآن الكريم، تقديم وتحقيق محمد أبو الفتوح شريف، مصر: دار المعارف، ص ٣٣٦.

(٣) سورة ق (٢٤-٢٦).

(٤) أبو حيان (١٩٨٣) البحر المحيط، ج ٨، ص ١٢٦.

(٥) سورة يونس (٦٢-٦٣).

(٦) أبو حيان (١٩٨٣) البحر المحيط، ج ٥، ص ١٧٥.

(٧) سورة آل عمران (٩٧).

(٨) سورة الأعراف (٧٥).

(٩) سورة الذاريات (١٤).

(١٠) الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٣٩٧.

٦. المبهم

ورد المبهم بدلاً كما ورد غيره من أقسام الكلم. وقد تَمَثَّلَ ذلك في العدد الذي أعربه النحاة بدلاً في بعض آيات القرآن الكريم، ومن ذلك ما يأتي:

"ثلاث" في قوله ﷺ ﴿ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ لَكُمْ﴾^(١). "قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي... بنصب الثاء"^(٢)، وقيل في توجيه النصب بدل من قوله "ثلاث مرات" المنصوب على الظرفية الزمانية، أي "ثلاثة أوقات"، أو على المصدرية، أي "ثلاثة استئذانات"، أو على إضمار فعل، أي اتقوا واحذروا ثلاثاً، ووافقهم الحسن والأعمش"^(٣).

"ثمان" في قوله ﷺ ﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾^(٤) ثمانية أزواج^(٥). ورد في إعرابها ما يأتي: "قال الكسائي: نصب "ثمانية" بإضمار فعل تقديره "أنشأ ثمانية". وقال الأخفش: وهو بدل من حمولة وفرشا"^(٥). وقال علي بن سليمان^(٦): "هو نصب بفعل مضمر تقديره "كلوا لحم ثمانية أزواج"، فحذف الفعل والمضاف، وهو "اللحم"، وأقام المضاف إليه، وهو الثمانية، مقام المضاف، وهو "لحم". وقيل: هو منصوب على البديل من "ما" في قوله ﴿كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ على موضع "ما" إذا حذفت "مِنْ"^(٧).

يَتَحَصَّلُ مما سبق أن أصناف الاسم المختلفة ترد بدلاً على اختلاف أصناف هذا الاسم، وهي الأصناف التي تتمثل فيما يأتي:

(١) سورة النور (٥٨).

(٢) ابن غلبون المقرئ (١٩٩٠) كتاب التذكيرة في القراءات، مج ٢، تحقيق عبدالفتاح بحيري إبراهيم، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ط ١، ص ٥٧١، وابن الباذش (١٤٠٣هـ) كتاب الإقناع في القراءات السبع، ج ٢، حققه وقَدَّمَ له عبدالمجيد قطامش، الكتاب الثالث والعشرون من سلسلة من التراث الإسلامي، السعودية: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط ٢، ص ٧١٣.

(٣) البنا (١٩٨٧) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات، ج ٢، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، بيروت: عالم الكتب، والقاهرة مكتبة الكليات الأزهرية، ط ١، ص ٣٠٢.

(٤) سورة الأنعام (١٤٢-١٤٣).

(٥) قال الأخفش: "ثمانية أزواج"، أي أنشأ حمولة وفرشا ثمانية أزواج، أي أنشأ ثمانية أزواج على البديل أو التبيان أو على الحال. الأخفش (١٩٨٥) معاني القرآن، ج ٢، دراسة وتحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد، بيروت: عالم الكتب، ط ١، ص ٥٠٦.

(٦) هو الأخفش الأصغر.

(٧) القيسي، مشكل إعراب القرآن، مج ١، ص ٢٩٥.

أ. الاسم الذي اقتصر على دلالة العين، وهو المبهم الذي يستوفي دلالة الجنس من التركيب بواسطة إضافة أو تمييز.

ب. الاسم الذي زاد على دلالة العين ببيان ما تنتمي إليه العين من جنس عيني مادي، أو معنوي، وهو اسم العين، واسم الجنس العيني، واسم الجنس المعنوي، أو بيان ما تلابسه من حدث - وهو الصفة - أو بيان ما تنتمي إليه من عين - وهو المنسوب - أو بيان موقعها من الموقف الكلامي - وهو الضمير - على اختلاف أصنافه.

ج. الاسم الذي يقع على العين بصفته اسماً خاصاً لها، وهو العلم. ويعني ذلك وقوع الاسم بدلاً على اختلاف الدلالات التي تشير إليها.

ويشير العمل إلى أن الأصناف المختلفة للعين التي هي مدلول الاسم على اختلاف أصنافه لا تمتنع من أن ترد بدلاً؛ إذ:

- العين المادية المحسوسة: التي ترد مع اسم العين، نحو: "شجرة"، ومع صفتها نحو: "جالس"، ومع علمها، نحو: "محمد"، ومع ضميرها، نحو: "هو" عائداً على ما يدل على عين مادية محسوسة يجوز لها أن تقع بدلاً، وقد ذكرت لكل ذلك أمثلة في أثناء بحث علاقة أقسام الاسم بالبدل.

- العين المعنوية المعقولة التي تكون:

أ. حدثاً مع اسم الجنس المعنوي، نحو: "فهم"، ومع صفتها، نحو: "مفهوم"، ومع علمه، نحو: "برّة"، ومع ضميره، نحو: "هو" عائداً على ما يدل على جنس معنوي يجوز لها أن تقع بدلاً كذلك. وقد ذكر العمل أمثلة لورود مختلف أصناف الاسم بدلاً.

ب. زمناً مع اسم الزمان، نحو: "يوم"، ومع صفتها، نحو: "قائظ"، ومع علمه، نحو: "الجمعة"، ومع ضميره، نحو: "هو" عائداً على ما يدل على زمن.

ويمكن التمثيل لورود العين المعنوية المتمثلة في الزمن بدلاً ببعض آيات القرآن الكريم كما في قوله ﷻ ﴿وَلَا تُخْزِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾ (٨٧) يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ (٨٨) ، وقوله ﷻ ﴿وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ (٥١) يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ (٥٢) .^(١)

ويعني العمل من ذلك أن يثبت أن كل أصناف العين التي ترد مدلولاً للاسم يمكن أن ترد بدلاً؛ فليس ثمة صنف منها يمتنع من البدلية، كما يحدث في بعض

(١) سورة الشعراء (٨٧، ٨٨).

(٢) سورة غافر (٥١، ٥٢).

المواقع النحوية التي تتطلب نوعاً خاصاً من أنواع الأعيان كموقع المفعول فيه الذي يَشْتَرِطُ أن تكون العين التي يدل عليها ما يرد فيه من أعيان الزمان، أو المكان.

٧. الفعل

يثبت للفعل موقع البدلية فيما يثبت له موقع العطف من الحالات، أي في حالتي النصب والجزم فحسب أيضاً. قال بعض النحاة: "الفعل... ينصب إذا... عطف على منصوب، أو كان بدلاً منه، ويجزم إذا دخل عليه جازم، أو عطف على مجزوم... أو كان بدلاً منهما"^(١).

ويرجع وجوب القول بالبدلية في الفعل حالتي نصبه، وجزمه إلى ضرورة وجود سبب إيجابى للنصب، والجزم بعد انتفاء أدوات النصب والجزم، ولا يقال بالبدلية في الفعل حال الرفع لعدم الافتقار إلى سبب لهذا الرفع؛ إذ الرفع في الفعل يتم بسبب سلبى يَمْتَلِئُ في تَجَرُّدِ الفعل من أدوات النصب، والجزم؛ الأمر الذي لا يحوج إلى الأخذ بالبدلية لتفسير الرفع، أي إن سبب القول بالبدلية في الفعل حالتي النصب، والجزم هو سبب القول بالعطف حالتي النصب والجزم كذلك.

وَقَدْ عَرَضَ النحاة لمسألة البدلية في الفعل، قال بعضهم في جوازها، ويبدل فعل من فعل موافق في المعنى مع زيادة بيان، نحو ﴿يُضَعِّفُ لَهُ الْعَذَابُ﴾^(٢). وفي البسيط اتفقوا على بدل الشيء، وأما بدل الاشتمال فقليل: ممتنع، وقيل: جائز، ومنه ﴿يُضَعِّفُ لَهُ الْعَذَابُ﴾^(٣). وبدل الغلط أجازه سيبويه وجماعة، والقياس يقتضيه، وبدل البعض ممتنع؛ فالفعل لا يتبعص^(٤).

ويظهر ثبوت ورود الفعل في موقع البدل من علاقته بما يَتَقَدَّمُ من فعل؛ إذ تثبت العلاقة على معنى البدلية، قال بعض النحاة في العلاقة الدلالية بين الفعلين "يلق" و"يضاعف" في الآيتين الكريمتين مضاعفة العذاب هي لقي الآثام^(٥).

وتظهر البدلية في الفعل من الإعراب كما تظهر من المعنى الذي يتعلق الفعل بسابقه عليه؛ ذلك أن النصب والجزم حال وقوعه بدلاً من فعل منصوب أو مجزوم

(١) ابن عصفور (١٩٨٦) / المقرب، ص ٥٤.

(٢) جزء من قوله - تعالى ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾^(١٨) يُضَعِّفُ لَهُ الْعَذَابُ، سورة الفرقان ٦٨ - ٦٩.

(٣) سورة الفرقان (٦٩).

(٤) ابن عقيل (١٩٨٠) / المساعد على تسهيل الفوائد، ج ٢، ص ٤٣٨ - ٤٣٩.

(٥) ابن جني (١٣٨٦هـ) / المحتسب في تعيين وجوه شواذ القراءات، ج ٢، ص ٧٥.

ليس له سبب إلا تبعيته لمنصوب أو مجزوم - كما أشار العمل - وهو الذي يرتبط به على جهة البدلية.

وقد قال بعض النحاة بإعراب الفعل بدلاً حالي نصبه، وجزمه بالشروط المطلوبة للبدلية، ونفى أن يعرب بدلاً حال رفعه، قال: "واعلم أن الفعل المضارع قد يعرب على حد الإبدال حاليّ النصب، والجزم، والشرائط المعتمدة فيه هي الشرائط المذكورة في الاسم. مثال النصب قول القائل: "أريد أن يتعلم زيد يتفقه". فالتفقه هو بعض التعلم، ومثال الجزم قوله - تعالى ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(١). فتضعيف العذاب إن لم يكن نفس لقيان الآثام؛ فلا شك أنه مناسب له. فأما الرفع فيه فلا يجوز أن يكون على سبيل الإتيان^(٢). ولعل ذلك راجع إلى عدم احتياجه إلى رافع؛ إذ يكفي تجرّده من الناصب، والجازم للرفع.

ويرى العمل أن الإعراب يوجب البدلية في الفعل المنصوب، والمجزوم من غير أداة توجيهاً للنصب، والجزم، وهو لا يمنع البدلية حال الرفع الذي يجوز معه ورود البدلية تبعاً للمعنى؛ إذ لو قيل: "يتعلم يتفقه محمد" لاقتضى المعنى البدلية؛ إذ التفقه بعض التعلم، ولا يمنع الإعراب البدلية؛ إذ لا يمتنع أن يأخذ الفعل رفعه من تبعيته لمرفوع، كما لا يمتنع أن ينصب، ويجزم؛ لتبعيته لمنصوب، ومجزوم. على أن الرفع لا يوجب القول بالبدلية لجواز أن يكون بسبب التجرد من الناصب، والجازم، أي بدلية الفعل حاليّ نصبه وجزمه تثبت بالمعنى الذي يتعلق الفعلان أحدهما بالآخر عليه. وتجب هذه البدلية بالإعراب؛ حيث لا يوجد سبب للنصب، والجزم إلا التبعية على البديل، كما أن بدلية الفعل حال رفعه تثبت من المعنى الذي يتعلق الفعلان أحدهما بالآخر عليه، ولا يوجبها الإعراب لجواز ورود الرفع في الفعل بلا تبعية، وذلك من مطلق التجرد من الناصب والجازم.

وقد عرض النحاة لورود الفعل بدلاً في ديوان العرب، قال بعضهم: "يجوز لك أن تبدل الفعل إذا كان في معناه؛ قال الشاعر:

(١) سورة الفرقان (٦٨، ٦٩).

(٢) الفرخان، المستوفى في النحو، ج ٢، ص ٢٢.

إن يجبنوا أو يغدوا دروا أو ييخلوا لا يحلفوا
 يغدوا عليك مرجلي من كأنهم لم يفعلوا^(١)
 فقوله "يغدوا" بدل من قوله "يحلفوا"^(٢).

وقد جوز المتأخرون من النحاة ورود أصناف البدل المختلفة في الفعل، قال بعضهم يحكي ذلك: "وقد جَوَزَ المتأخرون الأبدال الأربعة في الفعل"^(٣).

يُوكَّدُ ورودُ الفعل بدلاً عَدَمَ امتناع أي من الكلم ذوات الدلالة الصرفية من الوجود بدلاً؛ فثبوت البدلية للفعل مع ثبوتها لجميع أصناف الاسم - كما استعرض العمل - وامتناعها ممَّا لا يؤدي دلالة صرفية، وهو الحرف، يفيد هذا، وذلك اختصاص البدلية بذوات الدلالة من الكلم أيًّا كانت هذه الدلالة، أي كونه من المواقع الدلالية المطلقة، أي الخاصة بذوات الدلالة مطلقاً، وهي تلك التي لا تتقيد بدلالة بعينها.

ويتحصل ممَّا سبق كون البدل، وعطف النسق من المواقع الدلالية المطلقة؛ إذ تمتنع منهما الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) التي لا تؤدي دلالة صرفية، وهي قسم الحرف، ولا يجوز أن يرد فيها إلا ما يحمل دلالة صرفية بلا تقيُّد بدلالة صرفية معينة؛ إذ بورود كل أصناف الاسم، والفعل فيهما يكونان قد اتسعا لذوات الدلالة من الأقسام بلا اقتصار على دلالة خاصة ببعض الأقسام دون سواها. وتعد المواقع الدلالية المطلقة وسطاً بين نوعين من المواقع، هما:

(١) لم يذكر رواية البيهقيين قائلهما على كثرة روايتهما. الجاحظ، البيان والتبيين، ج ٢، ص ٣٣٣. الجاحظ (١٢٥٩هـ) الحيوان، ج ٣، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، الكتاب الأول من سلسلة مكتبة الجاحظ، القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ص ٤٧٧. الجاحظ (١٩٥٥) القول في البغال، تحقيق شارل بلا، سلسلة مكتبة الجاحظ، القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط ١، ص ١٠٦، كما رواه ابن قتيبة (١٩٨٦) عيون الأخبار، مج ١، ج ٢، تحقيق يوسف علي طويل، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ص ٣٥. القالي البغدادي، نيل الأمالي والنوادر، ملحق الأمالي، بيروت: دار الكتب العلمية، ص ٨٢. العسكري، ديوان المعاني، ج ١، القاهرة: مكتبة القدسي، ص ١٨٢. العسكري (١٩٨٦) كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، تحقيق علي محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: مكتبة عيسى البابي الحلبي ط ١، ص ١٠٦، الراغب الأصفهاني (١٣٢٦هـ) محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، ج ١، القاهرة: المطبعة العامرة الشرقية، ص ١٥٠، ولم تختلف الروايات في مناهج الاستشهاد.

(٢) الأنباري، منشور الفوائد، ص ٦٧.

(٣) البغدادي، خزانة الأدب، ج ٢، ص ٣٧٤.

- **المواقع اللفظية:** وهي المواقع التي تقبل كل أقسام الكلم: ما يحمل منها دلالة صرفية، وما يخلو من الدلالة الصرفية. كما أنها تعد مواقع قِسْمِيَّةً مطلقة بقبولها كل أقسام الكلم دون نظر إلى أدائها دلالة وعدم أدائها.
- **المواقع الدلالية المطلقة:** وهي المواقع التي تستلزم نوعاً خاصاً من الدلالات، كأن تشترط عيناً، أو حدثاً، أو عيناً وحدثاً. على ما سيظهر تفصيلاً.
- ولا تعني الوسطية إلا وجود تدرُّج بين مختلف المواقع النحوية؛ حيث توجد مواقع قِسْمِيَّةً مطلقة تتسع لكل أقسام الكلم، وهي المواقع اللفظية المتمثلة في التوكيد اللفظي.
- ويلي هذه المواقع الدلالية المطلقة التي تتسع لذوات الدلالة فحسب من أقسام الكلم المواقع الدلالية المُقَيَّدَةُ التي يظهر بيانها في الفصل الآتي.

الفصل الثالث

المواقع الدلالية المقيدة

يتناول هذا الفصل المواقع الدلالية المقيدة، أي مجموعة المواقع النحوية التي لا يصلح لها ما لا يؤدي دلالة كالحرف، ولا تقتصر على أن تشترط وجود دلالة، بل تتطلب كل مجموعة منها دلالة بعينها فيما يشغلها من كلمات، وهي ثلاثة أقسام؛ فبعضها يتطلب أن يشغل بكلمات تدل على عين، وبعضها الثاني يتطلب أن يشغل بما يفيد دلالة الحدث، وبعضها الثالث يتطلب أن يشغل بدلالاتي العين، والحدث معاً.

المبحث الأول : المواقع العينية

يعرض هذا المبحث للمواقع التي تشترط أن تشغل بكلمات تدل على عين، ويعني ذلك أنها لا تقبل ما لا يحمل دلالة من أقسام الكلم، أي لا تقبل الحرف، كما لا تقبل ما دلالاته الأولى دلالة الحدث المقيد بزمن، وهو الفعل. وإنما تقبل ما دلالاته الأولى هي دلالة العين، وهي تنقسم إلى قسمين؛ إذ بعضها لا يشترط شيئاً بالنسبة للعين التي تؤديها الكلمات التي تشغله، وبعضها الثاني يشترط شروطاً معينة في العين التي تؤديها الكلمات التي تشغله.

أولاً. المواقع العينية المطلقة العين

ندرس هنا ما أسميناه بالمواقع النحوية المطلقة العين، أي المواقع النحوية التي تشترط أن تشغل بكلمات دلالاتها الأولى هي دلالة العين، بلا اشتراط شيء ما في هذه العين؛ فهي تستلزم العين مطلقاً.

ويعني ذلك أنه لا يصلح لها ما لا يقع على العين، وأنها لا تشترط مع العين دلالة أخرى، وإن قبلت أن تتضاف دلالة أخرى إلى دلالة العين.

ولا تنقيد هذه المواقع بنمط خاص من الأعيان، مثلما تنقيد مواقع النمط المقابل لهذه المواقع العينية المطلقة.

ونستطيع أن نجمل مقومات المواقع النحوية المطلقة العين بخمسة أمور:

١. عدم قبولها ما لا يحمل دلالة كالحرف، وما ليست دلالاته الأولى عين كالفعل.

٢. استلزامها فيما يشغلها من أقسام الكلم ما دلّته الأولى عين، وهو الاسم.
٣. اقتصار اشتراطها فيما يشغلها من أقسام الكلم، على أن تكون الدلالة الأولى هي العين، أي أن يكون اسماً.
٤. جواز أن تشغل بما يدل على العين فقط، كالمبهم الذي يفيد مطلق العين، ولا تظهر معه دلالة جنس، أو غيرها.
٥. جواز أن ترد مع دلالة العين دلالة ثانية، كأن تُقَوِّمَ العين بالجنس كما في اسم الذات رجل، واسم الجنس كتمر، أو أن تقوم بالحدث كما في المشتق كفاهم. وتتمثل هذه المواقع فيما يأتي:
١. المبتدأ الأصلي والمنسوخ بـ"كان"، أو "ما"، أو "كاد"، أو "إن"، أو "لا" النافية للجنس.
٢. الفاعل.
٣. المفعول به وفروعه (المنادى - المنصوب على الإغراء أو التحذير).
٤. المفعول معه.
٥. عطف البيان.

وتعني عينية هذه المواقع قبولها ما يدل على الأعيان، ورفضها ما لا يدل عليها. كما يفيد عدم تقيدها بصنف خاص من أصناف الأعيان اتساعها لكل أصناف الاسم، وهو ما يؤكد عدم امتناع هذه المواقع من أن يرد فيها ما يفيد دلالة إضافية فوق دلالة العين.

ويتأكد لدينا اقتضاؤها لدلالة العين التي يمكن أن ترد معها دلالة غيرها من جواز ورود المبهم الذي لا يدل إلا على عين لا تستوفي جنسها إلا من خلال التركيب بالتمييز، أو الإضافة في هذه المواقع.

وسنعرض لورود كافة أصناف الاسم في هذا النمط من المواقع النحوية:

الأول - المبتدأ: أصلياً ومنسوخاً

يشترط وجود دلالة العين فحسب، وهو ما يؤكد جواز شغله بالمبهم الذي لا يفيد أكثر من دلالة العين، ولا يحمل معها دلالة جنس أو حدث ... إلخ. ويجوز أن ترد أي دلالة أخرى مع دلالة العين في القسم الذي يقع في هذا الموقع النحوي، وهو ما

يتضح من جواز ورود ما يدل على أكثر من العين من أصناف الاسم، وهو ما سوى المبهم من أصناف الاسم، وهي أصناف تتسم بوجود دلالات أخرى تُقَوِّم دلالة العين التي تمثل الدلالة الأساسية لهذه الأصناف؛ إذ لا يشترط مع دلالة العين دلالة أخرى معينة تُقَوِّم دلالة العين؛ فيجوز أن تُقَوِّم بدلالة الجنس، أو الحدث، أو الصلة، أو غيرها من الدلالات التي تُقَوِّم بها أعيان الأسماء، وهذا ما يؤكد ورود كافة أصناف الاسم في هذا الموقع النحوي.

ويظهر من قول النحاة عن المبتدأ بأنه على ضربين جثة، وحدث^(١) إدراكهم لاتساع موقع المبتدأ قبل النسخ، وبعده لجميع أصناف الاسم، وذلك بشرط أن يثبت لجميع أصناف الاسم وجود العين الذي قَرَّرْنَا بَعْدَ عَدِّ الفروق الواردة بين أصناف الاسم المختلفة فروقاً من الدرجة الثانية؛ حيث تأتي هذه الفروق في الدلالة الثانية التي تُقَوِّم دلالة العين، وقد سبق أن قررنا وجود العين في الضمير.

ويؤدِّي دلالة الجُثَّة - التي أفاد النحاة وجودها فيما يرد مبتدأً - اسم العين واسم الجمع، الذي هو من قبيل اسم العين، وعلم العين، والضمير العائد إلى العين بأصنافه الثلاثة ضمير الشخص، واسم الإشارة، والاسم الموصول.

وتشير هذه الأصناف إلى جثة مادية محسوسة، أما العين المعنوية المعقولة فهي الحقيقة التي يؤديها اسم الجنس العيني، وعلمه، والضمير الذي يشير إلى العين بأصنافه الثلاثة، ويُعدُّ الحدث الوارد في اسم الجنس المعنوي، على اختلاف أصنافه عينا معنوية؛ إذ تقع هذه الأصناف على الحدث بوصفه عينا - على ما أشرنا.

ويأخذ المصدر العلم والضمير - الذي يشير إلى ما يشير إليه المصدر - حكم الوقوع على الحدث بوصفه عيناً. كما يتميز المبهم بقبول عينه التي يقع عليها لأن تكون مادية، أو معنوية بحسب ما تُقَوِّم به من خلال التركيب من تمييز أو إضافة. ويرد - بصفة عامة - في هذا القسم من المواقع العينية المطلقة أقسام الكلم التي تؤدي دلالة العين أيّاً ما كانت هذه العين. وفيما يأتي نماذج لورود مختلف أصناف الاسم التي تؤدي دلالة العين في هذه المواقع المطلقة العين.

(١) ابن جني (١٩٧٩) // للمع، ص ١١٢.

أ. المبتدأ الأصلي غير المنسوخ

١. المبهمة: يرد في موقع المبتدأ الأصلي المبهمة الذي يشتمل على دلالة العين، دون نص على دلالة تقوم هذه العين؛ فهو لا يفيد دلالة جنس، ولا حدث، ولا غيرهما؛ مما يجعل من وروده مبتدأً دليلاً على اقتصار تطلب المبتدأ لدلالة العين، بلا اشتراط لوجود دلالة أخرى، فضلاً عن اشتراط نوع معين من الدلالة مع دلالة العين. ولا يخفى جواز ورود المبهمة مبتدأً أصلياً، كما في تمثيل النحاة بالمبهمة "منوان" الذي يرد مبتدأً في قولهم: "العسل منوان بدرهم"، أي منه^(١).

أما ورود ما سوى المبهمة من الأسماء في موقع المبتدأ فهو دليل على جواز دلالات أخرى مع دلالة العين أي ما كانت هذه الدلالة التي تقوم العين. وهو ما يظهر في ورود الأقسام المختلفة من الاسم في هذا الموقع التي نعرض لها فيما يأتي:

٢. اسم العين للفرد وللجماعة (اسم الجمع): من ورود اسم العين مبتدأً أصلياً غير منسوخ ورود أسماء الأعيان بحر، وحبل، ورب، ووجه، كما في قوله ﷻ ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾^(٢).

ومن نماذج ورود اسم الجمع مبتدأً أصلياً ورود أسماء الجموع أمة، ورهط، وفريق، وقوم، كما في قوله ﷻ ﴿مَنْ أَهْلُ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾^(٣).

٣. اسم الجنس بنوعيه: اسم الجنس العيني واسم الجنس المعنوي: نشير - أولاً - إلى أننا سوف ندرس علاقة ما يعرف باسم المصدر الصناعي بمختلف المواقع النحوية مع دراسة علاقة اسم الجنس العيني بها؛ إذ هو ملحق به، على ما رأينا.

ونريد أن نبين أن العين التي ترد مقصودة من اسم الجنس العيني ليست إلا عين الحقيقة التي تتحقق في مختلف الأعيان المنتمية إليها؛ فليست بالعين التي تنتمي إلى الحقيقة؛ حيث يظهر كون العين المقصودة من اسم الجنس العيني هي الحقيقة

(١) ابن هشام (١٩٩٨) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ١، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، ص ١٧٩.

(٢) سورة لقمان (٢٧)، وورد اسم العين المجموع حباهم في سورة طه (٦٦)، وورد اسم العين ربّي في سورة البقرة (٢٥٨)، وورد اسم العين المجموع وجوه في سورة الفاشية (٩).

(٣) سورة آل عمران (١١٣)، وورد رهط في سورة هود (٩١)، وورد فريق في سورة الشورى (٧)، وورد قوم في سورة المؤمنون (٤٧).

نفسها لا العين المنتمية إلى تلك الحقيقة من خلال التراكيب التي يرد فيها اسم الجنس العيني؛ فإن الحكم الوارد في قول الله ﷻ ﴿فَأَمَّا الزُّبْدُ فَذْهَبٌ جُفَاءً﴾^(١) يقع على جنس الزبد؛ فالمقصود أن طبيعة الزبد غير ثابتة، أو دائمة يمكن للناس أن ينتفعوا بها، وإنما تذهب وتزول بسرعة، والحكم قائم على طبيعة الجنس، أي على الحقيقة التي وردت بصفاتها عيناً، كما أن الحكم في قول الحق ﷻ ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾^(٢) يقع على الحقيقة؛ إذ إثبات السجود ليس لفرد محدد من أفراد النجوم، وليس لمجموعة محددة من أفرادها، بل الإثبات قائم لحقيقة النجم، تلك الحقيقة التي يعني الإسناد إليها وقوعه على كافة أفرادها، كما أن الحكم بالاضلال ثابت لحقيقة الجاهلية إذا قيل، مثلاً: الجاهلية ضلال.

ومن نماذج ورود اسم الجنس العيني مبتدأ في القرآن الكريم ورود موج وسحاب وشجر وطلع مبتدأ، كما في قوله ﷻ ﴿مِّنْ فَوْقِهِ مَوَجٌّ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ﴾^(٣). ويرد اسم الجنس المعنوي على اختلاف أصنافه من مصدر إلى مصدر ميمي، إلى اسم مصدر... إلخ مبتدأ أصلياً من جهة أنه يدل على عين تتمثل في الحدث، أي لإشارته إلى عين معنوية.

ويرد اسم المرة مبتدأ لإشارته إلى عين معنوية تتمثل في العين المعنوية المعقولة التي تنتمي إلى الحدث، وهي الفرد منه، أو المرة من الحدث بتعبير النحاة. وقد وردت نماذج لهذا في القرآن الكريم منها ما يأتي:

المصدر "دعاء" في قوله ﷻ ﴿قُلْ مَا يَعْبُؤُنَا بِكُرْبِيَ لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾^(٤).

المصدر الميمي "مغفرة" في قوله ﷻ ﴿لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾^(٥).

اسم المصدر "عذاب" في قوله ﷻ ﴿قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ﴾^(٦).

(١) سورة الرعد (١٧).

(٢) سورة الرحمن (٦).

(٣) سورة النور (٤٠)، وقد ورد شجر مبتدأ في سورة النحل (١٠)، وورد طلع مبتدأ في سورة الصافات (٦٥).

(٤) سورة الفرقان (٧٧).

(٥) سورة آل عمران (١٥٧).

(٦) سورة الأعراف (١٥٦).

مصدر الهيئة "جَنَّة" في قوله ﷻ ﴿أَمْرٌ يَقُولُونَ بِهِ جَنَّةٌ﴾^(١).

المصدر المؤول "أَنْ تَعْفُوا"، كما في قوله ﷻ ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾^(٢).

٤. الصفة (المشتق العامل) والمنسوب: ورد المشتق العامل والمنسوب اللذان توجد فيهما دلالة الحدث ودلالة العين على الترتيب، في موقع المبتدأ الأصلي؛ الأمر الذي يؤكد ورود العين على مختلف صور تَقَوُّمِهَا في هذا الموقع، وجواز إضافة دلالات لتصاحب دلالة العين المطلوبة لهذا الموقع.

وقد سبق أن صاحبت دلالة الجنس دلالة العين الواردة مبتدأً أصلياً، وذلك في اسم العين الذي سبق التمثيل لوروده مبتدأً أصلياً. ومن نماذج ورود ذلك في القرآن الكريم ما يأتي:

اسم الفاعل "راسخ" في قوله ﷻ ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾^(٣).

صيغة المبالغة "سَمَاع" في قوله ﷻ ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمْعُوتَ الْكَذِبِ سَمْعُوتَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ﴾^(٤).

اسم المفعول "مُطْلَق" في قوله ﷻ ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَرَزِقْنَ أَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٥).

الصفتان المشبهتان "حر" و"عبد" في قوله ﷻ ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾^(٦).

اسم التفضيل "أكثر" في قوله ﷻ ﴿يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثُرُهُمْ كَاذِبُونَ﴾^(٧).

المنسوب "أُمِّي" في قوله ﷻ ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾^(٨).

٥. العلم: ناقشنا وقوع العلم على مختلف أنواع العين من مادية محسوسة إلى معنوية معقولة تَتِمَّلُ في حقيقة أو حدث أو زمن، وذلك يعني اتفاقه مع اسم العين في

(١) سورة المؤمنون (٧٠).

(٢) سورة البقرة (٢٣٧).

(٣) سورة آل عمران (٧).

(٤) سورة المائدة (٤١).

(٥) سورة البقرة (٢٢٨).

(٦) سورة البقرة (١٧٨).

(٧) سورة الشعراء (٢٢٣).

(٨) سورة البقرة (٧٨).

الدلالة التقسيمية، وإن اختلف عنه في جهة أدائه لهذه الدلالة. ويعني اتفاقه مع اسم العين في الدلالة بوقوعه على العين اتفاقه معه في جواز وروده مبتدأً أصلياً، ومنسوخاً؛ إذ وظيفة أقسام الكلم في التركيب تبني على دلالتها في المقام الأول. وقد ورد العلم في القرآن الكريم وديوان العرب مبتدأً أصلياً، ومن ذلك "يوسف" في قوله ﷻ ﴿إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا﴾^(١)، و"ابن ذكاء" فيما يرويه الجوهري عن حميد الأرقط:

فوردت قبل انبلاج الفجر
وابن ذكاء كامن في كفر^(٢)

٦. الضمير: قررت بعض الدراسات كون الضمير من قبيل الأسماء لوقوعه في المواقع التي تكون لها، قالت: "إِذَا كَانَ الضَّمِيرُ قَائِمًا بِذَاتِهِ، أَوْ مُؤَكَّدًا. كَمَا يُسَمَّوْنَهُ. فَإِنَّهُ يَلْعَبُ دَوْرَ الْاسْمِ بِالضَّبْطِ؛ وَلِذَلِكَ وَجِبَ أَنْ نَسْلُكَهُ فِي فَصِيلَةِ الْأَسْمَاءِ"^(٣).

ويحتاج هذا الرأي المبني على رصد وظيفة الكلمة في التركيب اللغوي إلى تفصيل الحديث عن هذه الوظيفة. وبهنا في هذا المقام أن نشبت عدم خروج الضمير عما تقرر لأصناف الاسم السابقة من الورد مسنداً إليه في الجملة الاسمية؛ حيث يتمتع من الورد مبتدأً أصلياً، أو منسوخاً كما لم يتمتع غيره من أصناف الاسم التي عرضنا نماذج ورودها مبتدأً أصلياً.

ويرجع وقوع الضمير مبتدأً أصلياً، ومنسوخاً إلى ما يرجع إليه ورود غيره من أصناف الاسم كذلك من وجود دلالة العين مع كونها الدلالة الأولى.

وقد ردت مختلف الضمائر مبتدأً في القرآن الكريم، كورود ضمير الشخص "أنا"، وضمير الإشارة "هذا" في قوله ﷻ ﴿قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي﴾^(٤)، والضمير الموصول "اللاتي" في قوله ﷻ ﴿وَالَّذِي تَخَاوَنُ دُشُرُهُمْ فَعِظُوهُمْ وَأَهْبِجْوهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ وَاصْرَبُوهُمْ﴾^(٥).

(١) سورة يوسف (٨).

(٢) الجوهري (١٩٥٧) / الصحاح، مادة (ذ.ك.و.)، ج٦، ص ٢٣٤٦.

(٣) فندرس (١٩٥٠) / اللغة، ص ١٥٧.

(٤) سورة يوسف (٩٠).

(٥) سورة النساء (٣٤).

ب. اسم كان أو إحدى أخواتها

١. اسم العين للفرد واسم العين للجماعة (اسم الجمع): من ورود اسم العين اسماً لكان ورود كل من "الأرض"، و"ربك"، و"أعناق"، و"فؤاد"، و"وجه" اسماً لتصبح، كما في قوله ﷺ ﴿فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخَضَّرَةً﴾^(١).

ومن ورود اسم الجمع ورود "أمة"، و"فئة"، و"ناس" اسماً لكان، كما في قوله ﷺ ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٢).
 ٢. اسم الجنس العيني واسم الجنس المعنوي: ورد اسم الجنس العيني، نحو "ماء"، و"نار" و"يهود" اسماً لـ "كان" في القرآن الكريم، كما في قوله ﷺ ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾^(٣). ووردت أصناف اسم الجنس المعنوي اسماً لكان أو إحدى أخواتها، ومن ذلك ما يأتي:

المصدر "هدى" في قوله ﷺ ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ﴾^(٤).
 المصدر الميمي "موده" في قوله ﷺ ﴿لَيَقُولُنَّ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾^(٥).

اسم المصدر "عطاء" في قوله ﷺ ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾^(٦).
 المصدر المؤول "أَنْ يَغُلَّ" في قوله ﷺ ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ﴾^(٧).
 اسم المرة "دعوة" في قوله ﷺ ﴿لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ﴾^(٨).
 ٣. الصفة (المشتق العامل) والمنسوب: من ورودها اسماً لكان ما يأتي:

(١) سورة الحج (٦٣)، وورد رب في سورة الفرقان (٢٠)، وورد جمع اسم العين أعناق في سورة الشعراء (٤)، وورد فؤاد في سورة القصص (١٠)، وورد وجهه في سورة النحل (٥٨)، سورة الزخرف (١٧).
 (٢) سورة آل عمران (١٠٤)، وورد فئة في سورة الكهف (٤٣)، وورد ناس سورة القارعة (٤).
 (٣) سورة الملك (٣٠)، وورد اسم الجنس نار في سورة هود (١٦).
 (٤) سورة البقرة (٢٧٢).
 (٥) سورة النساء (٧٣).
 (٦) سورة الإسراء (٢٠).
 (٧) سورة آل عمران (١٦١).
 (٨) سورة غافر (٤٣).

اسم الفاعل "صاحب" في قوله ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً﴾^(١).
 صيغة المبالغة "ولِيَّ" في قوله ﴿لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾^(٢).
 الصفة المشبهة "شريك" في قوله ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ﴾^(٣).
 اسم التفصيل "أكثر" في قوله ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُشْرِكِينَ﴾^(٤).

٤. العلم: لفظ الجلالة "الله" في قوله ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾^(٥).

٥. الضمير: ورد اسماً لـ "كان" في اللغة، ومن ذلك في القرآن الكريم ما يأتي:
 ضمير الشخص واو الجماعة في قوله ﴿فَمَا رَمَحَتْ بِحَدْرَتِهِمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾^(٦).
 ضمير الإشارة "هذا" في قوله ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابَهُ مِنَ السَّمَاءِ أَوْ آتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٧).
 الضمير الموصول "الذي" في قوله ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾^(٨).

ج. اسم ما الحجازية

١. اسم العين: من ورود اسم العين اسماً لـ "ما" في القرآن الكريم ورود "رب" في قوله ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ﴾^(٩). ومن ورود اسم الجمع اسماً لما الحجازية في القرآن الكريم ورود "قوم" في قوله ﴿وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِنْكُمْ بِعَبِيدٍ﴾^(١٠).

(١) سورة الأنعام (١٠١).

(٢) سورة الأنعام (٥١).

(٣) سورة الإسراء (١١١)، سورة الفرقان (٢).

(٤) سورة الروم (٤٢).

(٥) سورة آل عمران (١٧٩).

(٦) سورة البقرة (١٦).

(٧) سورة الأنفال (٣٢).

(٨) سورة البقرة (٢٨٢).

(٩) سورة فصلت (٤٦).

(١٠) سورة هود (٨٩).

٢. الصفة (المشتق العامل) والمنسوب: من ورودهما في هذا الموقع ما يأتي:

اسم الفاعل "صاحب" في قوله ﷻ ﴿وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ﴾^(١).

صيغة المبالغة "حميم" في قوله ﷻ ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٌ يُطَاعُ﴾^(٢).

الصفة المشبهة "نصيب" في قوله ﷻ ﴿وَمَالُهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾^(٣).

اسم التفصيل "أكثر" في قوله ﷻ ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٤).

٣. الضمير: من ورود الضمير اسماً لـ "ما" الحجازية في القرآن الكريم ما يأتي:

ضمير الشخص "أنا" و"أنتم" في قوله ﷻ ﴿مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتَ بِمُصْرِخِي﴾^(٥).

ضمير الإشارة "هذا" في قوله ﷻ ﴿وَقُلْنَا حَسْبُ اللَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٦).

الضمير الموصول "الذي" في قوله ﷻ ﴿فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادَىٰ رِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾^(٧).

د. اسم كاد

١. اسم العين: ورد اسم العين "سما" اسماً لكاد في قوله ﷻ ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ

يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ﴾^(٨).

٢. اسم الجنس العيني والمعنوي: ورد اسم الجنس العيني اسماً لكاد في القرآن

الكريم، ومن ذلك "زيت" في قوله ﷻ ﴿يَكَادُ زَيْتُهُ يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾^(٩).

(١) سورة التكويد (٢٢).

(٢) سورة غافر (١٨).

(٣) سورة الشورى (٢٠).

(٤) سورة يوسف (١٠٢).

(٥) سورة إبراهيم (٢٢).

(٦) سورة يوسف (٣١).

(٧) سورة النحل (٧١).

(٨) سورة مريم (٩٠).

(٩) سورة النور (٣٥).

٣. الضمير: من ورود الضمير اسماً لكاد في القرآن الكريم ما يأتي:

ضمير الشخص "واو الجماعة" في قوله ﷻ ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾^(١).
الضمير الموصول "الذين" في قوله ﷻ ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ﴾^(٢).

هـ. اسم إنَّ

١. اسم العين للفرد واسم العين للجماعة (اسم الجمع): ورد اسم العين اسماً لأن في القرآن الكريم كثيراً، ومن ذلك ورود إلهكم والجنة وشيطان، كما في قوله ﷻ ﴿إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَاحِدٌ﴾^(٣).

وورد اسم الجمع اسماً لأن في القرآن الكريم كثيراً، ومن ذلك ورود جندنا، وحزب وقومي والملا والناس، كما في قوله ﷻ ﴿وَإِنْ جُندَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾^(٤).

٢. اسم الجنس العيني واسم الجنس المعنوي: ورد اسم الجنس العيني اسماً لأن في القرآن الكريم، مثل بقر، كما في قوله ﷻ ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا﴾^(٥).

وقد وردت أصناف اسم الجنس المعنوي المختلفة واسم المرة اسماً لأن في القرآن الكريم، ومن ذلك ما يأتي:

المصدر "هدى" في قوله ﷻ ﴿قُلْ إِنْ هَدَىٰ اللَّهُ فَمَا لَمْ يَهْدِئْهُ أَفَرَأَيْتَ لِمَ لَا يَنْزِلُ السَّمَاءُ فِي سِتْرَةٍ﴾^(٦).

المصدر الميمي "مصير" في قوله ﷻ ﴿قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ﴾^(٧).

اسم المصدر "عذاب" في قوله ﷻ ﴿إِنْ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾^(٨).

(١) سورة النساء (٧٨).

(٢) سورة القلم (٥١).

(٣) سورة الصافات (٤)، ووردت الجنة في سورة النازعات (٤١)، وورد شيطان في سورة البقرة (١٠٢).

(٤) سورة الصافات (١٧٣)، وورد حزب في سورة المائدة (٥٦)، وورد قومي في سورة يس (٢٦)، وورد الملا في سورة

القصص (٢٠)، وورد الناس في سورة يونس (٤٤).

(٥) سورة البقرة (٧٠).

(٦) سورة البقرة (١٢٠)، سورة الأنعام (٧١).

(٧) سورة إبراهيم (٣٠).

(٨) سورة الإسراء (٥٧).

المصدر المؤول "أن تقول" في قوله ﷺ ﴿فَكَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَوةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ﴾^(١).

اسم المرة "كِرَّة" و"نشأة"، كما في قوله ﷺ ﴿لَوْ أَنَّكَ لَنَاكَرَةً﴾^(٢).

٣. الصفة (المشتق العامل) والمنسوب: وردت معظم أقسام المشتق العامل في هذا الموقع في القرآن الكريم، ومن ذلك ما يأتي:

اسم الفاعل "مجرم" في قوله ﷺ ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾^(٣).

صيغة المبالغة "ولي" في قوله ﷺ ﴿إِنَّ وَلِيَ اللَّهِ الَّذِي نَزَلَ الْكِتَابُ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ﴾^(٤).

الصفة المشبهة "بر" في قوله ﷺ ﴿إِنَّ الْأَبْتَرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا﴾^(٥).

اسم التفصيل "أكرم" في قوله ﷺ ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ﴾^(٦).

٤. العلم: ورد العلم اسماً لأن، ومن ذلك لفظ الجلالة "الله" في قوله ﷺ ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^(٧).

و. اسم لا النافية للجنس

١. اسم الجنس المعنوي، ومن ذلك ما يأتي:

المصدر "عوج" في قوله ﷺ ﴿يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُ﴾^(٨).

المصدر الميمي "مرد" في قوله ﷺ ﴿وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ يَقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ﴾^(٩).

(١) سورة طه (٩٧).

(٢) سورة البقرة (١٦٧)، ووردت كرة في سورة الشعراء (١٠٢) وسورة الزمر (٥٨)، ووردت نشأة في سورة النجم (٤٧).

(٣) سورة القمر (٤٧).

(٤) سورة الأعراف (١٩٦).

(٥) سورة الإنسان (٥).

(٦) سورة الحجرات (١٣).

(٧) سورة البقرة (٢٠٩).

(٨) سورة طه (١٠٨).

اسم المصدر "طاقة" في قوله ﷻ ﴿قَالُوا لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ﴾^(١).
 ١. الصفة (العامل المشتق)، ومن ذلك اسم الفاعل "هاد" في قوله ﷻ ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَنَّهُ هَادٍ لَهُ، وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾^(٢)، والصفة المشبهة "شريك" في قوله ﷻ ﴿لَا شَرِيكَ لَهُ﴾^(٣).

يتحصل من ورود أصناف الاسم المختلفة من مبهم إلى اسم عين... إلخ مبتدأً أصلياً، ومنسوخاً عدة أمور، هي:

- عدم اقتضاء هذا الموقع لغير دلالة العين فيما يرد فيه من أقسام الكلم؛ إذ إنه يقبل ورود المبهم الذي لا يدل إلا على العين غير المعينة.

- عدم امتناع ورود دلالة أخرى مع دلالة العين بشرط ألا تكون الدلالة الأولى الأساسية؛ فقد وردت كل الدلالات الأخرى تابعة للعين إذ هي مما يقومها.
 - عدم امتناع أي دلالة من الدلالات التي تُقَوِّمُ هذه العين؛ فقد وردت العين في مختلف حالات تَقَوُّمِهَا - التي تنبئ عن اختلاف الدلالات التي تُقَوِّمُهَا - في هذا الموقع.

ويتحصل من انحصار قبول هذا الموقع النحوي لأقسام الكلم في الاسم بمختلف أصنافه، لا الحرف، ولا الفعل، أمران، أولهما: عدم كون هذا الموقع لفظياً، أو بتعبير آخر؛ عدم كونه مطلق القسم؛ حيث لا يقبل كل أقسام الكلم، والثاني: عدم كونه مطلق الدلالة؛ إذ امتنع منه قسم ذو دلالة، وهو الفعل. ويعني هذا أن هذا الموقع النحوي موقع عيني، وأنه موقع دلالي مقيد.

الثاني. الفاعل

يشترط هذا الموقع - كما يشترط المبتدأ الأصلي والمنسوخ - وجود دلالة العين فقط، وهو ما يؤكد جواز أن يشغل هذا الموقع بالمبهم الذي لا يفيد أكثر من دلالة العين بدون أن يحمل معها دلالة جنس أو حدث... إلخ.

(١) سورة البقرة (٢٤٩).

(٢) سورة الأعراف (١٨٦).

(٣) سورة الأنعام (١٦٣).

كما يجوز أن ترد أي دلالة أخرى مع دلالة العين في القسم الذي يقع في هذا الموقع النحوي، وهو ما يتضح من جواز ورود ما يدل على أكثر من العين من أصناف الاسم، وهو ما سوى المبهم من أصناف الاسم، وهي أصناف تتسم بوجود دلالات أخرى تُقَوِّمُ دلالة العين التي تمثل الدلالة الأساسية لهذه الأصناف؛ إذ لا يشترط مع دلالة العين دلالة أخرى معينة تُقَوِّمُ دلالة العين؛ فيجوز أن تُقَوِّمَ بدلالة الجنس، أو الحدث، أو الصلة، أو غيرها من الدلالات التي تَتَقَوِّمُ بها أعيان الأسماء، وهذا ما يؤكد ورود كافة أصناف الاسم في هذا الموقع النحوي.

ويعني ذلك أن هذا الموقع النحوي يُعَدُّ من المواقع الدلالية المقيدة؛ فليس من المواقع النحوية المطلقة القسم لعدم قبوله ورود كل أقسام الكلم فيه؛ حيث لا يرد فيه الفعل ولا الجملة بخلاف من رأى أنه قد يجيء الفاعل جملة، وهو قليل جداً^(١)، ذلك أن النحاة قد قرروا أنه لا يجوز أن تقع الجملة فاعلة^(٢).

كما يعني هذا أن ما ورد من الجمل في هذا الموقع مؤول؛ فتُعدُّ وحدة واحدة يسند إليها ما يتقدمها من أفعال. وقد قال بعضهم عن ذلك: "الجملة تقع فاعلاً حين يراد الحكم على ألفاظها. أما أن يراد إثبات حكم من خلالها، فلا تقع فاعلاً، وذلك شبيهه بأن يقع العلم مراداً به صاحبه، وهو الكثير، ومراداً به لفظه"^(٣).

ويعني كون هذا الموقع مقيداً بمطلق العين أنه يصلح له الاسم، وإن دل على العين فقط، كالمبهم، نحو العدد الذي لا يُفِيدُ جنس العين التي يقع عليها إلا من خلال التركيب بتمييز أو إضافة.

وفيما يأتي نماذج لورود أصناف الاسم المختلفة فاعلاً في القرآن الكريم:

١. المبهم "سبعة" في قوله ﷻ ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾^(٤)، و"اثنتا عشرة" في قوله ﷻ ﴿فَأَنفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾^(٥).

(١) شوقي ضيف (١٩٨٢) تجديد النحو العربي، مصر: دار المعارف، ص ١٥٦.

(٢) الأنباري، منشور الفوائد، ص ٤٥.

(٣) أحمد عبدالستار الجواري (١٩٨٤) نحو التيسير: دراسة ونقد منهجي، بغداد: مطبوعات المجمع العلمي العراقي.

(٤) سورة لقمان (٢٧).

(٥) سورة البقرة (٦٠).

وفيفيد ورود المبهم الذي لا يدل على جنس عينه في موقع الفاعل عدم اشتراط موقع الفاعل لأكثر من دلالة العين.

ويتضح جواز ورود دلالات أخرى مع دلالة العين في القسم الذي يقع في هذا الموقع النحوي من ورود ما يدل على أكثر من العين من أصناف الاسم. وهو ما سوى المبهم من أصناف الاسم، التي تحمل دلالات أخرى تُقَوِّمُ دلالة العين التي تمثل الدلالة الأساسية لهذه الأصناف. أي لا يشترط هذا الموقع أن تُقَوِّمَ دلالة العين - التي يتطلبها فيما يقع فيه من أسماء - بدلالة معينة؛ إذ يجوز أن تُقَوِّمَ بأي دلالة من الدلالات التي تَتَقَوِّمُ بها أعيان الأسماء، وهذا ما يوضحه استعراضنا لورود كافة أصناف الاسم في هذا الموقع.

أما ورود ما سوى المبهم من الأسماء في موقع الفاعل فهو دليل على جواز دلالات أخرى مع دلالة العين أيًا ما كانت هذه الدلالة التي تقوم العين. وهو ما يظهر في ورود الأقسام المختلفة من الاسم في هذا الموقع التي نعرض لها فيما يأتي:

٢. اسم العين للفرد واسم العين للجماعة (اسم الجمع): أسندت الأفعال إلى اسم العين، ومن ذلك "رَبَّ" في قوله ﷻ ﴿وَلِذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ اِنِّىْ خَلِیْتُۢ بِشَرٰٓءٍ مِّنۢ صَلٰٓصَلٍ مِّنۢ حَمٍٰٓٔ مَّسْنُوۡنٍ﴾^(١)، "رجل" في قوله ﷻ ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِیۡنَ یَخَافُوۡنَ اَنَّهٗ عَلَیْہِمَاۤ اَدۡخُلُوۡا عَلَیْہِمُ الْبَابَ﴾^(٢). كما أسندت الأفعال إلى اسم الجمع، ومن ذلك "الملأ" في قوله ﷻ ﴿قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِہٖۤ اِنَّا لَنَرٰٓکَ فِیْ ضَلٰلٍ مُّبِیۡنٍ﴾^(٣)، و"الناس" في قوله ﷻ ﴿الَّذِیۡنَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ اِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوۡا لَکُمۡ فَاخْشَوْہُمْ فَزَادَہُمۡۢ اِیۡمٰنًا﴾^(٤).

٣. اسم الجنس العيني واسم الجنس المعنوي: يرد اسم الجنس العيني الذي ألحقنا به ما يُعرَفُ بالمصدر الصناعي فاعلاً لوجود دلالة العين التي يقتضيها هذا الموقع فيه، وهي عين الحقيقة لا العين التي تنتمي إلى الحقيقة والتي هي مدلول اسم العين.

(١) سورة الحجر (٢٨).

(٢) سورة المائدة (٢٣).

(٣) سورة الأعراف (٦٠).

(٤) سورة آل عمران (١٧٣).

ويظهر كونها عين الحقيقة لا عيناً منتمية إلى الحقيقة من تأمل اسم الجنس العيني الذي أُسْنِدَتْ إليه الأفعال فيما يأتي؛ حيث يظهر رجوع الإسناد إلى الحقيقة كلها، ونفسها لا إلى العين المنتمية إليها، ومن ذلك قوله ﷻ ﴿وَيَسِيحُ الرِّعْدُ بِحَمْدِهِ﴾^(١)؛ إذ لا يخفى إسناد فعل التسبيح إلى الحقيقة التي يشير إليها لفظ الفاعل "الرعد"، أي إن جنس الرعد يسبح بحمد ربه ﷻ.

ومن نماذج ورود اسم الجنس العيني فاعلاً "ذباب" في قوله ﷻ ﴿وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَفِيدُوا مِنْهُ﴾^(٢)، و"ريح" في قوله ﷻ ﴿جَاءَهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾^(٣)، و"العظم" في قوله ﷻ ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾^(٤).

ويمكن التمثيل لورود اسم الجنس الصناعي الذي عَدَدْنَاهُ من اسم الجنس العيني فاعلاً، بأن يقال عن حقيقة الجاهلية: "اندحرت الجاهلية".

كما يرد اسم الجنس المعنوي، واسم المرة اللذان يدلان على عين معنوية تَتَمَثَّلُ في حقيقة الحدث في الأول، وفي عين معنوية تنتمي إلى حقيقة الحدث، يجعلها النحاة "المرة" منه، في الثاني، فاعلاً لوجود دلالة العين هذه فيهما، وذلك كما يأتي: المصدر "إيمان" في قوله ﷻ ﴿يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾^(٥)، وفي آيات آخر^(٦).

المصدر الميمي "موعظة" في قوله ﷻ ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ﴾^(٧)، و"معرفة" في قوله ﷻ ﴿فَتُصِيبُكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾^(٨).

(١) سورة الرعد (١٣).

(٢) سورة الحج (٧٣).

(٣) سورة يونس (٢٢).

(٤) سورة مريم (٤).

(٥) سورة الحجرات (١٤).

(٦) مثل سورة الأنعام (١٥٨)، سورة يونس (٩٨).

(٧) سورة يونس (٥٧).

(٨) سورة الفتح (٢٥).

اسم المصدر "عذاب" في قوله ﷻ ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ﴾^(١)، وقوله ﷻ ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٢).

المصدر المؤول "أن تقولوا" في قوله ﷻ ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾^(٣)، و"أن قالوا" في قوله ﷻ ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا﴾^(٤)، و"أنكم في العذاب مشتركون" في قوله ﷻ ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ أَلْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾^(٥).

اسم المرة "مرة" في قوله ﷻ ﴿وَلَنْ مَسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِنْ عَذَابِ رَبِّكَ لِيَقُولَ يُتُونَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾^(٦).

٤. الصفة والمنسوب: وردا فاعلين لوجود دلالة العين فيهما دلالة أولى وأساسية، ولم تمنع دلالتا الحدث، والعين اللتان تُقَوِّمانِ العين فيهما من ورودهما فاعلاً؛ إذ لا يمتنع أن يوجد مع دلالة العين دلالة أخرى تقومها أيّاً ما تكون هذه الدلالة.

ومما ورد في القرآن الكريم من ذلك ما يأتي:

اسم الفاعل "صاحب" في قوله ﷻ ﴿مَاضِلٌ صَاحِبِكُمْ وَمَا عَوَى﴾^(٧).
 صيغة المبالغة "الغرور" في قوله ﷻ ﴿وَلَا يَغْرَنَكُم بِإِلَهِ الْغُرُورِ﴾^(٨).
 اسم المفعول "مُتَقَرَّبٌ" في قوله ﷻ ﴿يَشْهَدُ الْمُقَرَّبُونَ﴾^(٩).
 الصفة المشبهة "سفيه" في قوله ﷻ ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا﴾^(١٠).
 اسم التفضيل "أشقى" في قوله ﷻ ﴿لَا يَصْلَحْنَهَا إِلَّا الْأَشْقَى﴾^(١١).

(١) سورة الأنعام (٤٠، ٤٧).

(٢) سورة المائدة (٧٣).

(٣) سورة الصف (٣).

(٤) سورة الإسراء (٩٤).

(٥) سورة الزخرف (٣٩).

(٦) سورة الأنبياء (٤٦).

(٧) سورة النجم (٢).

(٨) سورة لقمان (٣٣)، سورة فاطر (٥).

(٩) سورة المطففين (٢١).

(١٠) سورة الجن (٤).

(١١) سورة الليل (١٥).

المنسوب "رَبِّي" في قوله ﷻ ﴿وَكَايَنَ مِّن نَّيِّ قَتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ﴾^(١)، و"السامري" في قوله ﷻ ﴿وَأَضْلَهُمُ السَّامِرِيُّ﴾^(٢).

٥. العلم: ورد العلم فاعلاً لدلالته على العين التي يتطلبها موقع الفاعلية. وقد سبق أن ذكرنا اتفاق العلم مع اسم العين فيما يقعان عليه، وإن اختلفا في طريق الوقوع عليه، وجهته. وتفيد الأفعال المسندة إلى العلم دلالاته على العين من جهة أنها لا تصدر إلا عنها. وقد ورد في القرآن الكريم فاعلاً عدداً من الأعلام، مثل: إبراهيم في قوله ﷻ ﴿وَإِذْ رَفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾^(٣)، وسليمان^(٤)، ونوح^(٥)، ويوسف^(٦).

٦. الضمير: يقع الضمير على اختلاف أنواعه من شخصي، إلى إشارة، إلى موصول فاعلاً لدلالته على العين التي يتطلبها موقع الفاعل؛ فالضمير على اختلاف أنواعه المذكورة يقع على الأعيان التي تُقَوِّمُ بالموقف الكلامي، لا على دلالة الموقف الكلامي نفسها. ومن نماذج ورود فاعلاً ما يأتي:

الضميران الشخصيان ألف الاثنين، وواو الجماعة في قوله ﷻ ﴿فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا﴾^(٧).

ضمير الإشارة "هؤلاء" في قوله ﷻ ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْْبُدُ هَؤُلَاءِ﴾^(٨).

الضمير الموصول "الذي" في قوله ﷻ ﴿فَاسْتَعِذْهُ الَّذِي مِن شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ﴾^(٩).
يتحصل من ورود أصناف الاسم المختلفة في موقع الفاعل وامتناع غيرها - وهو الفعل والحرف - ما يتحصل من ورود أصناف الاسم هذه وحدها لا غيرها من

(١) سورة آل عمران (١٤٦).

(٢) سورة طه (٨٥).

(٣) سورة البقرة (١٢٧، ١٣٦).

(٤) سورة النمل (١٦).

(٥) سورة هود (٤٥).

(٦) سورة يوسف (٧٧).

(٧) سورة النساء (١٦).

(٨) سورة هود (١٠٩).

(٩) سورة القصص (١٥).

أقسام الكلم - وهو الفعل والحرف - مبتدأ؛ إذ يستفاد من ذلك على جهة الإجمال عينية الموقع، وفي ذلك فائدة بعدم كون الموقع من المواقع المطلقة القسم التي هي المواقع اللفظية التي لا تتطلب أكثر من اللفظ ولو لم يكن ذا دلالة. وفيه فائدة عدم كون الموقع موقعاً دلاليّاً مطلقاً؛ فليس أي دلالة صالحة له، بل يلزم أن تكون عيناً مع جواز إضافة دلالات أخرى لها لتقومها، كما يجوز الاقتصار عليها فحسب.

الثالث. المفعول به وفرعان له (المنادى. المنصوب على الإغراء أو التحذير)

١. المفعول به

يشترط هذا الموقع - كما تشترط مواقع المبتدأ الأصلي والمنسوخ والفاعل - وجود دلالة العين فحسب، وهو ما يؤكد جواز أن يشغل هذا الموقع بالمبهم الذي لا يفيد أكثر من دلالة العين، ولا يحمل معها دلالة جنس أو حدث ... إلخ. كما يجوز أن ترد أي دلالة أخرى مع دلالة العين في القسم الذي يقع في هذا الموقع النحوي، وهو ما يتضح من جواز ورود ما يدل على أكثر من العين من أصناف الاسم، وهو ما سوى المبهم من أصناف الاسم، وهي أصناف تتسم بوجود دلالات أخرى تُقَوِّمُ دلالة العين التي تمثل الدلالة الأساسية لهذه الأصناف؛ إذ لا يشترط مع دلالة العين دلالة أخرى معينة تُقَوِّمُ دلالة العين؛ فيجوز أن تُقَوِّمَ بدلالة الجنس، أو الحدث، أو الصلة، أو غيرها من الدلالات التي تَتَقَوِّمُ بها أعيان الأسماء، وهذا ما يؤكد ورود كافة أصناف الاسم في هذا الموقع النحوي.

ويظهر كون هذا الموقع العيني مطلق العين لا يتطلب عيناً معينة من جواز ورود كل الأعيان على اختلاف أصنافها من أعيان مادية محسوسة إلى معنوية معقولة من أعيان الزمان، أو الأحداث فيه. وهو ما يتأكد من ورود كل أصناف الاسم في هذا الموقع، ويتضح من ورود ما سوى المبهم الذي يقتصر في دلالات إضافية مع دلالة العين التي تطلب بصفة أساسية، كما يطلب كونها الدلالة الأساسية فيما يقع في هذا الموقع.

وفيما يأتي استعراض مجموعة أقسام الاسم الفرعية التي ترد مفعولاً به.

١. المبهم: يظهر من ورود المبهم - الذي لا يدل إلا على العين - مفعولاً به - أن هذا الموقع عيني فحسب، أي لا يتطلب أكثر من وجود العين فيما يرد فيه من الكلم.

ومن نماذج ورود المبهم مفعولاً به "أحد عشر" في قوله ﷻ ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كُوكَبًا﴾^(١)، و"اثنا عشر" في قوله ﷻ ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾^(٢).

أما ورود ما سوى المبهم من الأسماء في موقع المفعول به فهو دليل على جواز دلالات أخرى مع دلالة العين أيّاً ما كانت هذه الدلالة التي تقوم العين. وهو ما يظهر في ورود الأقسام المختلفة من الاسم في هذا الموقع التي نعرض لها فيما يأتي:

٢. اسم العين للفرد واسم العين للجماعة (اسم الجمع): ورد اسم العين مفعولاً به لأفعال لا تقع إلا بأعيان؛ الأمر الذي يدل على كونه دالاً على العين، وكون الموقع عينياً. ومن ذلك "رجل" في قوله ﷻ ﴿أَنقَتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ﴾^(٣).

كما ورد اسم الجمع مفعولاً به لأفعال لا تقع إلا بالأعيان ممّا يؤكد وقوع دلالته على العين وكون الموقع عينياً ومن ذلك "فئة" في قوله ﷻ ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا﴾^(٤).

٣. اسما الجنس العيني ولجنس المعنوي: إذا كان اسم الجنس العيني يقع على الحقيقة بوصفها عيناً فإنه صالح لأن يكون مفعولاً به لعدم اقتضاء المفعول به لشيء في دلالة العين التي يؤديها ما يقع فيه الكلم؛ حيث لا يوجد فرق عند المفعول به بين أن تكون العين هي الحقيقة نفسها كما في اسم الجنس العيني، وبين أن تكون عينا منتمية إلى الحقيقة كما في اسم العين؛ فليس للمفعول به من شرط دلالي غير وجود دلالة العين فيما يرد فيه من الكلمات.

وكل ما تحتاجه الحقائق التي تنتمي إليها أعيان الموجودات لتقع مفعولاً به أن تكون الأفعال التي تقع بها مناسبة لكونها حقائق. وقد ظهر هذا في وقوع الإخراج والخلق والإرادة عليها؛ إذ هي ممّا يقع على الحقائق. وقد ورد في القرآن

(١) سورة يوسف (٤).

(٢) سورة المائدة (١٢).

(٣) سورة غافر (٢٨).

(٤) سورة الأنعام (٤٥).

الكريم، وذلك كما في "حب" في قوله ﷻ ﴿لِنُخْرِجَ مِنْهُ حَبًا مُتَرَاكِبًا﴾ ^(١)، وقوله ﷻ ﴿لِنُخْرِجَ بِهِ حَبًّا وَنَبَاتًا﴾ ^(٢). وَقَعَ الإخراج في الآيتين الكريمتين على حقيقة الحب؛ فليس المقصود إخراج حبة منه، أو أكثر، وإنما المقصود إخراج الحقيقة التي تتَمَثَّلُ في الحب، وكما في "ذباب" في قوله ﷻ ﴿إِنَّكَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنُخْلِقَنَّهُمْ دُبَابًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ ^(٣). ومنه - أيضا - "البرق" و"السحاب" في قوله ﷻ ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾ ^(٤).

اسم الجنس الصناعي: ويمكن التمثيل لورود اسم الجنس الصناعي الذي يُعَدُّ من قبيل اسم الجنس العيني مفعولاً به، ومن ذلك قول ابن طباطبا العلوي:

أَجَاعَ بَطْنِي حَتَّى شَمَمْتُ رِيحَ الْمَنِيَّةِ
وَجِئْتُ بِرَغِيْفٍ قَدْ أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ

وقول شرف الدين البوصيري:

لَوْ كُنْتُ أَرْضَى الْجَاهِلِيَّةَ مِثْلَهُ أَمَلَيْتُ مَا مَلَأَ الْقُلُوبَ نَيْسًا

ويرد اسم الجنس المعنوي على اختلاف أصنافه واسم المرة مفعولاً به لكون الأول يقع على حقيقة الحدث بوصفها عيناً، ولكون الثاني يدل على عين معنوية منتمية إلى الحدث. ومن نماذج ذلك ما يأتي:

المصدر "هدى" في قوله ﷻ ﴿وَقَالُوا إِن نَّبِيعَ الْهُدَى مَعَكَ نُنْخِطِفُ مِنْ أَرْضِنَا﴾ ^(٥)، وقوله ﷻ ﴿وَأَنَا لَمَّا سَمِعْنَا الْهُدَى أَمْتًا بِهِ﴾ ^(٦).

المصدر الميمي "محبة" في قوله ﷻ ﴿وَالْفَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي وَلِنُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ ^(٧)، و"موعد" في قوله ﷻ ﴿أَمْ أَرَدْتُمْ أَنْ يُحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَخْلَفْتُمْ مَوْعِدِي﴾ ^(٨).

(١) سورة الأنعام (٩٩).

(٢) سورة النبأ (١٥).

(٣) سورة الحج (٧٣).

(٤) سورة الرعد (١٢).

(٥) سورة القصص (٥٧).

(٦) سورة الجن (١٣).

(٧) سورة طه (٣٩).

(٨) سورة طه (٨٦).

اسم المصدر "نعمة" في قوله ﷻ ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾^(١)، و"وثاق" في قوله ﷻ ﴿حَتَّىٰ إِذَا اتَّخَذْتُمُوهُمْ فَتُدُّوا لَوَاقٍ﴾^(٢).

المصدر المؤول "أن يجاهدوا" في قوله ﷻ ﴿فَرِحَ الْمُحَلِّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خَلَفَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَرِهُوا أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٣)، و"أن يكون عبداً لله" في قوله ﷻ ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾^(٤).
اسم المرة "لومة" في قوله ﷻ ﴿وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾^(٥).

٤. الصفة (المشتق العامل) والمنسوب: يرد كل منهما مفعولاً به لوجود دلالة العين فيهما، وعدم امتناع وجود دلالة أخرى مع دلالة العين المطلوبة لما يقع مفعولاً به. ويظهر وقوعهما على العين من كون الأفعال التي تقع بهما مِمَّا يقع بالأعيان في النماذج الآتية:

- اسم الفاعل "بأس" في قوله ﷻ ﴿وَأَطِعمُوا الْبَآئِسَ الْفَقِيرَ﴾^(٦)، و"باق" في قوله ﷻ ﴿ثُمَّ أَغْرَقْنَا بَعْدَ الْبَاقِينَ﴾^(٧)، و"حاشر" في قوله ﷻ ﴿وَأَبْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ﴾^(٨).
- صيغة المبالغة "شهيّد" في قوله ﷻ ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾^(٩)، وقوله ﷻ ﴿وَنَزَعْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾^(١٠)، و"مسكين" في قوله ﷻ ﴿وَلَتَرَنَّكَ يُطْعَمُ الْمَسْكِينُ﴾^(١١).

(١) سورة إبراهيم (٣٤)، سورة النحل (١٨).

(٢) سورة محمد (٤).

(٣) سورة التوبة (٨١).

(٤) سورة النساء (١٧٢).

(٥) سورة المائدة (٥٤).

(٦) سورة الحج (٢٨).

(٧) سورة الشعراء (١٢٠).

(٨) سورة الشعراء (٣٦).

(٩) سورة النحل (٨٤).

(١٠) سورة القصص (٧٥).

(١١) سورة المدثر (٤٤).

- اسم المفعول "مُحْصَن" في قوله ﷺ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾^(١)، وقوله ﷺ ﴿أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ﴾^(٢)، و"مُرْسَل" في قوله ﷺ ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾^(٣).

- الصفة المشبهة "أَكْمَه" في قوله ﷺ ﴿وَأَبْرَأُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ﴾^(٤)، و"مَلِك" في قوله ﷺ ﴿أَبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نَقْتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٥)، و"خَبِيث" في قوله ﷺ ﴿وَلَا تَبْتَغُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾^(٦).

- اسم التفضيل "آخر" في قوله ﷺ ﴿ثُمَّ أَعْرَفْنَا الْأَخْرِينَ﴾^(٧)، و"أخرى" في قوله ﷺ ﴿فَتَذَكَّرَ أَحَدُهُمَا الْأُخْرَى﴾^(٨)، وقوله ﷺ ﴿وَيُرْسِلُ الْأُخْرَى﴾^(٩).

- الاسم المنسوب "إِسْي" في قوله ﷺ ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْشِيًا﴾^(١٠)، و"لاغية" في قوله ﷺ ﴿لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَغِيَةً﴾^(١١). قال الزمخشري ما يفيد احتمال كونها اسمًا منسوبًا، قال: "لاغية، أي لغوًا، أو كلمة ذات لغو"^(١٢).

٥. العلم: يَرِدُ الْعِلْمُ فِي هَذَا الْمَوْقِعِ الْعَيْنِي لَوْجُودِ دَلَالَةِ الْعَيْنِ فِيهِ، وَمِنْ ذَلِكَ "دَاوُد" فِي قَوْلِهِ ﷺ ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾^(١٣)، و"إِبْرَاهِيم" فِي قَوْلِهِ ﷺ ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ

(١) سورة النور (٢٣).

(٢) سورة النساء (٢٥).

(٣) سورة الأنعام (٤٨).

(٤) سورة آل عمران (٤٩).

(٥) سورة البقرة (٢٤٦).

(٦) سورة البقرة (٢٦٧).

(٧) سورة الشعراء (٦٦)، سورة الصافات (٨٢).

(٨) سورة البقرة (٢٨٢).

(٩) سورة الزمر (٤٢).

(١٠) سورة مريم (٢٦).

(١١) سورة الغاشية (١١).

(١٢) الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٧٣.

(١٣) سورة النساء (١٦٣)، سورة الإسراء (٥٥).

عَلَى قَوْمِهِ ﴿^(١)﴾، وقوله ﴿وَلَا تَبْتَغُوا إِلَهُهُمْ رَبُّهُم بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ ^(٢)، و"جالوت" في قوله ﴿وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ﴾ ^(٣)، وقوله ﴿أَقْنُلُوا يُوسُفَ أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ ^(٤).

٦. الضمير: ورد الضمير على اختلاف أصنافه في هذا الموقع العيني لوجود دلالة العين، التي يستفاد وجودها من وقوع الأفعال التي لا تقع إلا بالأعيان به، فيه. ويفيد ورود الضمير في هذا الموقع العيني، وغيره من المواقع العينية ثبوت دلالة العين فيه. ومن نماذج ورودها في القرآن الكريم ما يأتي:

- ضمير الشخص "ياء المتكلم" في قوله ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ ^(٥)، وقوله ﴿فَمَنْ يَتَعَنَّى فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي﴾ ^(٦)، و"كاف المخاطبات" في قوله ﴿أَمَتَّعَكُنَّ وَأَسْرَحَكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ ^(٧)، وقوله ﴿عَسَى رَبُّهُ أَنْ يُلْقِيَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ﴾ ^(٨)، وضمير الغائبين في قوله ﴿وَمَاءَ أَنْكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَنْهَكُمُ عَنْهُ فَأَنْتَهُمْ﴾ ^(٩)، وضمير الغائبات في قوله ﴿فَأَنكِحُوهُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ ^(١٠).

ضمير الإشارة "هذا" في قوله ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا﴾ ^(١١). و"هذه" في قوله ﴿وَأَذَقْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ﴾ ^(١٢)، و"هؤلاء" في قوله ﴿بَلْ مَتَّعْتُ هَؤُلَاءِ وَآبَاءَهُمْ﴾ ^(١٣).

الضمير الموصول "الذين" في قوله ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ ^(١٤)، وفي قوله ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتُلُونَكُمْ وَلَا تَعْدُوا﴾ ^(١٥).

(١) سورة الأنعام (٨٣).

(٢) سورة البقرة (١٢٤).

(٣) سورة البقرة (٢٥١).

(٤) سورة يوسف (٩).

(٥) سورة غافر (٦٠).

(٦) سورة إبراهيم (٣٦).

(٧) سورة الأحزاب (٢٨).

(٨) سورة التحريم (٥).

(٩) سورة الحشر (٧).

(١٠) سورة النساء (٢٥).

(١١) سورة آل عمران (١٩١).

(١٢) سورة البقرة (٥٨).

(١٣) سورة الزخرف (٢٩).

(١٤) سورة يونس (٢).

(١٥) سورة البقرة (١٩٠).

ونشير إلى أن ما عدّه النحاة من قبيل المفعول به - وهو المنادى، والمنصوب على الاختصاص، والمنصوب على الإغراء أو التحذير - يوافق المفعول به في كونه موقعاً عينياً؛ إذ يلزم أن يشغلها لفظ يدل على العين، أي اسم لا فعل ولا حروف. ونبين ذلك فيما يأتي:

٢. المنادى

الأصل في المنادى أن يقع ما يرد فيه من الكلم على العين العاقلة دون ما سواها، وأنه لولا المجاز لما كان ما يدل على عين غير عاقلة منادى، أي لولا المجاز لكانت عين المنادى مقيدة بالعقل؛ فالمجاز هو الذي يُسوِّغ نداء الأعيان غير العاقلة. ويعني ذلك أنه لولا المجاز، لكان المنادى موقعاً عينياً مقيداً بالعين العاقلة. ويمكن أن يقال بتعبير آخر: إن المنادى الحقيقي من المواقع العينية المقيدة للزوم كون العين المناداة عاقلة، وإن دخول المجاز في النداء قد جعله موقعاً دلاليّاً من المواقع العينية المطلقة؛ حيث ساغ بالمجاز ورود كل أصناف العين مناداة.

وقد ورد النداء في لغة العرب خاصاً بالعين، واحتوى ديوان العرب على نماذج لنداء الأعيان العاقلة وأخرى لنداء الأعيان غير العاقلة. وورد نداء العين العاقلة بذكر اسمها، أو صفتها، أو علمها، أو ضميرها في موقع المنادى، وفيما يأتي نماذج لذلك:

١. ما يشير إلى عين عاقلة

أ. اسم عين عاقلة: ممّا ورد من أسماء الأعيان العاقلة منادى ما يأتي:

"رب" في قول حسان بن ثابت:

يَا رَبِّ فَاجْمَعْنَا مَعاً وَنَبِيَّنَا فِي جَنَّةٍ تُنْبِي عِيُونَ الْحُسَدِ^(١)

وقول النعمان بشير^(٢):

رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي كَثِيراً فَاغْفُ عَنِّي أَنْتَ الْغَفُورُ الْودُودُ^(٣)

وقد ورد اسم الجمع الذي يثبت العقل لأعيان أفراد منادى، وذلك نحو:

"آل" في قول المتلمس الضبعي:

(١) حسان بن ثابت^(١) (١٩٧٤) ديوانه، ج ١، حققه وليد عرفات، بيروت: دار صادر، ص ٢٦٩.

(٢) النعمان بشير^(٢) (١٩٨٥) شعر النعمان بن بشير الأنصاري، حققه وقدم له يحيى الجبوري، الكويت: دار العلم،

ط ١، ص ٩٠.

يا آل بكرٍ ألا لله أمُّكم طال النواء وثوب العجزِ ملبوس^(١)
وقول حسان بن ثابت رضي الله عنه:

يا آل بكرٍ ألا تنهون جاهلكم عبد بن رخصة عنزاً بين أتياس^(٢)
"قوم" في قول لقيط بن يعمُر:

يا قوم بيضتكم لا تفجعن بها إني أخاف عليها الأزلَمَ الجدعا
يا قوم لا تأمنوا إن كنتم غيراً على نسائكُم كسرى وما جمعا^(٣)
وقول النابغة الذبياني:

يا قوم إن ابن هند غير تارككم فلا تكونوا لأدنى وقعة جزرا^(٤)
ب. صفة عين عاقلة: مما ورد من صفات الأعيان العاقلة منادى ما يأتي:

- اسم الفاعل "راكب" في قول خدّاش بن زهير العماري

فيا راكبا إمّا عرّضت فبلّغن عقيلاً إذا لاقيتها وأبا بكر^(٥)
و"صاحب" في قول عروة بن أذينة:

يا صاحبي اربعا إن انصرافكما قبل الوقوف أراه غير إغذار^(٦)
و"واهب" في قول لبّيد بن ربيعة:

يا واهب المال الجزيل من سعة^(٧)

- الصفة المشبهة "خليل" في قول المتلمس الضبعي:

خليلي إمّا مت يوماً وزحزحت منايكما فيما يزحزحه الدهر^(٨)
وكما في قول النعمان بن بشير رضي الله عنه:

(١) المتلمس الضبعي (١٩٧٠) ديوان شعره، تحقيق حسن كامل الصيرفي، القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ص ٧٦.

(٢) قاله حسان بن ثابت رضي الله عنه (١٩٧٤) ديوانه، ج ١، ص ١٧٠.

(٣) لقيط بن يعمُر (١٩٧١) ديوانه، ص ٤٧، والأزلَمَ الجدع: الدهر، وقيل: الدهر الشديد، وقيل: الشديد المر، قيل: هو المتعلق به البلاء والمنايا، ابن منظور، لسان العرب، مج ١٢، مادة (ز.ل.م)، ص ١٧١.

(٤) النابغة الذبياني، ديوانه، تحقيق وشرح كرم البستاني، بيروت: دار صادر، ص ٧٤.

(٥) خدّاش بن زهير العماري (١٩٨٦) شعره، صنعة يحيى الجبوري، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ص ٧٨.

(٦) عروة بن أذينة (١٩٧٠) شعره، تحقيق يحيى الجبوري، بغداد: مكتبة الأندلس، ص ١٩٢.

(٧) لبّيد بن ربيعة العامري، ديوانه بشرح الطوسي، تحقيق إحسان عباس، سلسلة التراث العربي ٨، الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء ١٩٦٢م، ص ٣٤٢.

(٨) المتلمس الضبعي (١٩٧٠) ديوان شعره، ص ٢٥٦.

يا خَلِيلِيَّ وَدَّعَا دَارَ لَيْلَى لَيْسَ مِثْلِي يَحُلُّ دَارَ الْهَوَانِ^(١)

- اسم التفضيل "خير" في قول كعب بن زهير:

يا خَيْرَ مَنْ حَمَلَتْ نَعْلًا لَهُ قَدَمٌ بَعْدَ النَّبِيِّ لَدَيْهِ الْبَغْيُ مَهْجُورٌ^(٢)

ج. علم عين عاقلة: نوديت الأعيان العاقلة بأعلامها كما نوديت بأسمائها وصفاتها، وقد ورد ذلك في ديوان العرب، نحو "أم حسان" في قول الشاعر:

ذَرِينِي وَنَفْسِي أُمُّ حَسَّانَ إِنْ نِي بِهَا قَبْلَ أَنْ لَا أَمْلِكَ الْبَيْعَ مُشْتَرِي^(٣)

د. ضمير عين عاقلة: ورد ما يدل على العين العاقلة من ضمير منادى، وورد غيره مما يدل عليها من اسم، وصفة، وعلم، ومما ورد مع الضمير الموصول ما يأتي: "مَنْ" في قول أوس بن حجر:

يَا مَنْ لِبَرْقٍ أَيْتَ اللَّيْلَ أَرْقُبُهُ فِي عَارِضٍ كَمُضِيِّ الصُّبْحِ لَمَّاحٍ^(٤)

وفي قول الشاعر:

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَرْقَتْ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعِي وَجْهَةَ الْأَسَدِ^(٥)

وفي قول الوليد بن يزيد:

يَا مَنْ لِقَلْبٍ فِي الْهَوَى مُتَشَعِّبٌ بَلْ مَنْ لِقَلْبٍ بِالْحَبِيبِ عَمِيدٌ^(٦)

وقد خرجت العربية عن أصل النداء الخاص بالعين العاقلة فنادت العين غير العاقلة باسمها وعلمها وغير ذلك مما يدل عليها تجوزاً.

ومما يدل على نداء العين غير العاقلة باسمها وعلمها في العربية ما يأتي:

٢. ما يشير إلى عين غير عاقلة

أ. اسم عين جامدة محسوسة غير مكانية: نادى العرب ذ لك كثيراً، نحو:

(١) النعمان بن بشير (١٩٨٥) شعره، ص ١١٦.

(٢) كعب بن زهير والبيت ميماً ألحقَ بدائونه. كعب بن زهير (١٩٥٠) دايونه بشرح أبي سعيد السكري، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ط ١، ص ٢٥٤.

(٣) عروة بن الورد (١٩٦٦) ديوانه بشرح ابن السكيت، تحقيق عبد المعين المولحي، دمشق: مطابع وزارة الثقافة والإشادة القومي، ص ٦٦.

(٤) أوس بن حجر (١٩٦٠) ديوانه، تحقيق وشرح محمد يوسف نجم، بيروت: دار صادر ودار بيروت، ط ٢، ص ١٥.

(٥) نسب للفرزدق، السيراء في (١٩٨٦) شرحه على الكتاب، ج ١، ص ٩٢، والرماني (١٩٥٨) شرح أبيات ملفزة الإعراب، ص ٥٣، ولم يثبت في ديوان الفرزدق.

(٦) الوليد بن يزيد الأموي (١٩٦٧) ديوانه، جمع وتحقيق ف. غابريلي، بيروت: دار الكتاب الجديد.

- "حمامة" في قول ابن الدمينية:
 أَلَا يَا حَمَامَاتِ اللُّوَى عُذْنَ عَوْدَةً
 فإِنِّي إِلَيَّ أَصَوَاتِكُنَّ حَزِينٌ^(١)
- "دار" في قول عروة بن أذينة:
 يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالْأَجَمَةِ
 لَمْ تُكَلِّمْ سَائِلًا كَلِمَةً^(٢)
- "صبا" في قول الشاعر:
 أَلَا يَا صَبَا نَجِدِ مَتَى هَجَتَ مِنْ نَجْدٍ
 لَقَدْ زَادَنِي مَسْرَاكَ وَجَدًا عَلَى وَجْدِي^(٣)
- "عين" في قول الشاعر:
 يَا عَيْنُ بَكِّي أَبَا جَبْرِ وَوَالِدَهُ
 إِذَا تَحَطَّمَتِ الرَايَاتُ وَالْحَلَقُ^(٤)
- "قطاة" في قول ابن الدمينية:
 أَلَا يَا قَطَاتِي سِدْرَةَ الْمَاءِ بَلَّغَا
 أُمَيْمَةَ عَنِّي وَاحْفَظَا قِيْلَهَا لِيَا^(٥)
- "قلب" في قول الوليد بن يزيد:
 يَا قَلْبُ كَمْ كَلِفَ الْفُرَادُ بِغَادَةٍ
 مَمْكُورَةٍ رِيَّا الْعِظَامَ حَرِيدٍ^(٦)
- "كبد" كما في قول جران العود:
 أَيَا كَبِدًا كَادَتْ عَشِيَّةً غُرْبٍ
 مِنَ الْبَيْنِ إِثْرَ الظَّاعِنِينَ تَصَدَّعُ^(٧)
- اسم عين جامدة محسوسة مكانية
 "حمى" في قول ابن الدمينية:
 أَلَا يَا حَمَى وَادِي الْمِيَاهِ قَتَلْتَنِي
 أَتَا حَكَ لِي قَبْلَ الْمَمَاتِ مُتِيحُ^(٨)

(١) ابن الدمينية (١٩٥٩) ديوانه، صنعة ثعلب وابن حبيب، تحقيق أحمد راتب النفاخ، سلسلة كنوز الشعر، القاهرة: مكتبة دار العروبة، ص ٣٩. وقد نسب لقيس بن الملوخ باستبدال حنون بحزين، ديوانه برواية أبي بكر الوالبي، دراسة وتعليق يسري عبدالغني، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٠م، ص ٩٥.

(٢) عروة بن أذينة، شعره، ص ٩٥.

(٣) ابن الدمينية (١٩٥٩) ديوانه، ص ٨٥، وقد نسب لقيس بن الملوخ، ص ٧٤.

(٤) أبو محجن الثقفي (١٩٧٠) ديوانه صنعة العسكري، نشر وتقديم صلاح الدين المنجد، بيروت: دار الكتاب الجديد، ط ١، ص ٢٨.

(٥) ابن الدمينية (١٩٥٩) ديوانه، ص ٤٣.

(٦) الوليد بن يزيد الأموي (١٩٦٧) ديوانه، ص ٣٣.

(٧) جران العود (١٩١٠) ديوانه برواية أبي سعيد السكري، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ط ١، ص ٣١.

(٨) ابن الدمينية (١٩٥٩) ديوانه، ص ٢٦.

- اسم جنس معنوي: وهو يقع على عين معنوية معقولة، وهي الحدث، ومن ندائها:

"حُبٌّ" في قول مجنون ليلي:

فِيَا حُبُّهَا زِدْنِي جَوًى كُلَّ لَيْلَةٍ وَيَا سَلَوَةَ الْأَيَّامِ مَوْعِدُكَ الْحَشْرُ^(١)
 "لَهْفٌ" في قول عمرو بن قميئة:

يَا لَهْفَ نَفْسِي عَلَى الشَّبَابِ وَلَمْ أَفْقِدْ بِهِ إِذْ فَقَدْتُه أَمَمًا^(٢)
 "هَجْرٌ" في قول مجنون ليلي:

أَيَا هَجْرَ لَيْلَى قَدْ بَلَغْتَ بِي الْمَدَى وَزِدْتَ عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ بَلَّغَ الْهَجْرُ^(٣)
 "وَيْلٌ" في قول الشاعر:

يَا وَيْلَ صُهْبِي قُبَيْلَ الرِّيحِ مُهَذَّبَةً بَيْنَ النَّجَادِ وَبَيْنَ الْجَزَعِ ذِي الصُّوْحِ^(٤)

- اسم المرة: وهو يقع على عين معنوية معقولة، وهي العين المنتمية إلى حدث؛ إذ هي عين تنتمي إلى جنس الحدث. ومن نماذج ندائه "حَسْرَةٌ" التي استخدمها الشاعر جمعاً مما يفيد توجهه إلى اسم المرة لا المصدر، قال:

فِيَا حَسْرَاتِ النَّفْسِ مِنْ غُرْبَةِ الْهَوَى إِذَا اقْتَسَمْتَنَا نِيَّةٌ وَشَوْعُوبُ^(٥)

- اسم الزمان: نوديت أعيان من أعيان الزمان وهي غير عاقلة، ومن ذلك "دهرٌ في قول عنتره بن شداد:

أَلَا يَا دَهْرُ يَوْمِي مِثْلُ أَمْسِي وَأَعْظَمُ هَيْبَةً لِمَنِ الْتَقَانِي^(٦)
 وفي قول عمرو بن قميئة:

فِيَا دَهْرُ قَدْكَ فَأَسْجَحُ بِنَا فَلَسْنَا بِصَخْرٍ وَلَسْنَا حَدِيدًا^(٧)

- اسم عين معقولة تقابل الجوهر، وليست حدثاً ولا تنتمي إليه وليست زماناً، ومن ذلك "نفسٌ" في قول عبدالله بن رواحة رضي الله عنه:

(١) قيس بن الملوح (١٩٩٠) ديوانه، ص ٨٥.

(٢) عَمْرُو بْنُ قُمَيْئَةَ (١٩٦٥) ديوانه، تحقيق حسن كامل الصيرفي، القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ص ٤٨.

(٣) قيس بن الملوح (١٩٩٠) ديوانه، ص ٨٥.

(٤) النمر بن توبل (١٩٦٩) شعره، صنعة نوري حمودي القيسي، بغداد: مطبعة المعارف، ص ٥٠.

(٥) ابن الدميني (١٩٥٩) ديوانه، ص ١٠٧.

(٦) عنتره بن شداد (١٩٥٨) ديوانه، تحقيق كرم البستاني، بيروت: دار صادر، ص ٧١.

(٧) عمرو بن قميئة (١٩٦٥) ديوانه، ص ١٨٨.

أَقْسَمْتُ يَا نَفْسُ لَتَنْزِلَنَّهٗ ^(١)

وفي قوله - أيضاً:

يَا نَفْسُ إِلَّا تُقَاتِلِي تَمُوتِي ^(٢)

وقد نودي اسم عين غير عاقلة بعد أن استُخْدِمَ لِلْعَيْنِ العاقلة مجازاً كما فعل عنتره في استخدام لفظ الشاة الذي يقع على عين غير عاقلة لعين المرأة التي تكون عاقلة، ويقصد به امرأة أبيه، يقول عنتره بن شداد:

يَا شَاةَ مَا قَنَصَ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمْتُ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمَ ^(٣)

قال بعض العربيين: "وعنى بالشاة امرأة أبيه؛ لأنه حرم عليه وطؤها بوطء أبيه لها، فتمنى ألا يكون ذلك" ^(٤).

ب. صفة عين عاقلة: وردت صفات الأعيان من اسم فاعل إلى صيغة مبالغة إلى اسم مفعول إلى صفة مشبهة إلى اسم تفضيل مناداة كما وردت أسماءها. ومن ورود ذلك اسم الفاعل "صادح" في قول عنتره بن شداد:

أَيَا صَادِحَاتِ الْأَيْكِ إِنْ مُتْ فَاِنْدُبِي عَلَى ثُرْبَتِي بَيْنَ الطُّيُورِ السَّوَاجِعِ ^(٥)

ج. علم عين عاقلة: وردت - كذلك - الأعيان غير العاقلة مناداة بأعلامها، وذلك كما في "ذو الخلس" - اسم صنم كان مروءة بيضاء منقوشة عليها كهية التاج، وكانت بتبالة بين مكة واليمن ^(٦). وقد خاطبه رجل من العرب، قال:

لو كنت يا ذا الخلس الموتورا

مثلي وكان شيخك المقبورا

لم تنه عن قتل العداة زورا ^(٧)

(١) عبدالله بن رواحة ؓ (١٩٨٨) ديوانه، تحقيق وليد قصاب، الأردن: دار الضياء للنشر والتوزيع، ط٢، ص ١٥٣.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥٤.

(٣) عنتره بن شداد (١٩٥٨) ديوانه، ص ٢٨.

(٤) الرماني (١٩٥٨) توجيه إعراب أبيات ملفزة الأعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، دمشق: مطبعة الجامعة السورية، ص ٢٣٥.

(٥) عنتره (١٩٥٨) ديوانه، ص ١٦٤.

(٦) الكلبي (١٩٢٤) كتاب الأصنام، تحقيق أحمد زكي باشا، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ص ٣٤.

(٧) ابن هشام (١٩٣٦) السيرة النبوية، تحقيق مصطفى السقا وزميليه، ج ١، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص ٨٨.

"ذو العشيرة" - وهو اسم موضع بالصَّمان^(١) - يقول في ندائه عروة بن أذينة:
يا ذا العُشِيرَةِ قَدْ هَجَتِ الْغَدَاةُ لَنَا شَوْقًا وَذَكَرْتَنَا أَيَّامَكَ الْأَوَّلَا^(٢)
ويغنيانا عن الحديث عن امتناع نداء الأفعال والحروف توجيه النحاة لما ورد
من حالات مباشرة حرف النداء؛ إذ إنهم أخرجوها عن حد النداء. ولا نرى في هذا
الأمر أكثر من ضرورة التفريق بين وقوع أقسام الكلم بعد حروف النداء لفظاً
ووقوع أقسام الكلم مناداة؛ فالحالة الثانية هي التي تعد نداء حيث يكون ما بعد
حرف المنادى مدعواً للإقبال، أما الحالة الأولى فلا يقصد طلب إقبال ما بعد حرف
النداء؛ إذ لا يجوز طلب إقبال الفعل والحرف.

٣. المنصوب على الإغراء أو التحذير

يُعدُّ الإغراء والتحذير من المواقع العينية المطلقة؛ إذ ليس ثمة التزام بصنف
معين من الأسماء، بل يجوز للعين أيّاً ما كانت طبيعتها أن يغرى بها أو يحذر منها
من خلال ذكر اسمها، أو صفتها، أو علمها؛ الأمر الذي يفيد كون التحذير
والإغراء من المواقع العينية المطلقة. ومن ورود التحذير في القرآن الكريم في اسم
العين، وعلمها ما يأتي:

١. اسم العين: وقد ورد نداء اسم العين المادية "ناقة" في قوله ﷺ ﴿نَاقَةَ اللَّهِ
وَسُقَيْنَهَا﴾^(٣). قال بعض العلماء: "أي احذروا ناقة الله وشربها"^(٤).

ولا يذكر النحاة هذا الفعل لتفسير معناه فحسب، بل ينصون على كونه
من إعرابها، قال بعضهم: "نصبت الناقة على التحذير، حذرهم إياها، وكل تحذير
فهو نصب، ولو رفع على ضمير "هذه ناقة الله"، فإن العرب قد ترفعه، وفيه معنى
التحذير"^(٥). وقد ورد نداء اسم العين المعنوية "براءة" في قوله ﷺ ﴿بَرَاءَةً مِنْ اللَّهِ

(١) الأزهري (١٩٦٤) تهذيب اللغة، ج ١، تحقيق عبدالسلام هارون، سلسلة تراثا، القاهرة: المؤسسة المصرية العامة
للتأليف والانباء والنشر، مادة (ع. ش. ر.)، ص ٤٠٧، الحموي (١٩٥٧) معجم البلدان، ج ٤، بيروت: دار بيروت ودار
صادر، ص ١٢٧.

(٢) عروة بن أذينة (١٩٧٠) ديوانه، ص ٣٤٩.

(٣) سورة الشمس (١٢).

(٤) ابن قتيبة (١٩٥٨) تفسير غريب القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، الكتاب الثاني من سلسلة مكتبة ابن قتيبة،
القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ص ٥٣.

(٥) الفراء (١٩٥٥) معاني القرآن، ج ٣، ص ٢٦٨.

وَرَسُولِهِ ^(١). قال بعض النحاة: "قرأ عيسى بن عمر ﴿بَرَاءَةً﴾ بالنصب" ^(٢)، أي الزموا، وفيه معنى الإغراء" ^(٣)، قال الزمخشري: "اسمعوا براءة" ^(٤).

٢. علم العين: يرد علم العين في موقع التحذير والإغراء كما يرد اسمها عيناً محسوسة ومعنوية معقولة، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم في علم يوم القيامة "القارعة" في قوله ﷻ ﴿الْقَارِعَةُ ۚ مَا الْقَارِعَةُ ۚ﴾ ^(٥). قال بعض المعربين: "قال الزجاج: هو تحذير، والعرب تحذر، وتغرى بالرفع كالنصب... وقرأ عيسى بالنصب، وتخريجه على أنه منصوب بإضمار فعل، أي اذكروا القارعة" ^(٦).

٣. صفة العين: تقبل صفة العين أن ترد مغرى به، أو محذراً منها، مثلما يقبل اسم العين، كما تبين من جواز ورود اسمها في موقع التحذير والإغراء؛ فهي تُعدُّ شكلاً من الأشكال اللغوية المختلفة لدلالة العين، وليس فيها ما يمنع من ورودها في موقع الإغراء والتحذير؛ فتقبل التحذير والإغراء دلالة وشكلاً، وهو ما يظهر من شواهد النحاة؛ فقد ذكروا في ذلك "عذيرك"، و"سبوحاً، وقدوساً رب الملائكة والروح" ^(٧).

٤. ضمير العين: لم نجد مثالا لورود الضمير الذي يقع على عين محذراً منه، أو مغرى به في القرآن الكريم، كما لا يظهر من شواهد النحاة، ولا تمثيلاتهم، وكل ما ورد من ضمير في سياقات التحذير كان محذراً منه. ويعني هذا أن الضمير يمتنع من أن يكون محذراً منه، أو مغرى به. ويثبت هذا الامتناع بسبب شكله بعد أن تقرر قبول دلالته التي تتمثل في العين للورود محذراً منه، أو مغرى به، أي إن الضمير يمتنع من أن يكون محذراً منه، ومغرى به شكلاً لا دلالة.

الرابع. المفعول معه

يُعدُّ موقع المفعول معه من المواقع المطلقة؛ إذ لا يشترط أكثر من وجود العين فيما يقع فيه من الكلم بدليل صلاحية المبهم. الذي لا يحمل سوى دلالة العين. له.

(١) سورة التوبة (١).

(٢) ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ص ٥١.

(٣) أبو حيان (١٩٨٣) البحر المحيط، ج ٥، ص ٤.

(٤) الزمخشري (١٩٧٩) الكشاف، ج ٢، ص ٢٤٢.

(٥) سورة القارعة (١-٢).

(٦) أبو حيان (١٩٨٣) البحر المحيط، ج ٨، ص ٥٠٦.

(٧) الجزولي (١٩٨٨) المقدمة الجزولية في النحو، ص ٢٧١ - ٢٧٢.

ويظهر كون العين التي يتطلبها مطلقة من صلاحية كل أصناف العين لهذا الموقع؛ إذ ترد العين المادية المحسوسة، كما في تمثيل النحاة: "كن أنت وزيداً كالآخر"^(١)، كما ترد العين المعنوية المعقولة من حدث، ومن ذلك قول النمر بن تولب: دَعَيْنِي وَأَمْرِي سَأَكْفِيكِه وَكَوْنِي قَعِيدَةً بَيْتٍ ضَبَاعاً^(٢) أو زمان كتمثيل النحاة فيما يلزمه النصب، وهو قولك: سرت والليل^(٣).

يتحصل ممّا سبق كون الموقع عينياً مطلقاً. وهو لا يتمتع من وجود دلالة أخرى لتقويم دلالة العين هذه. وقد وردت كل أصناف الدلالات التي تُقَوِّمُ العين في المفعول معه إذ يرد فيه كل أصناف الاسم، وذلك كما يأتي:

١. المبهم: يمكن التمثيل لورود المبهم مفعولاً معه بقولنا: "ذاكرت وثلاثة المصاييح؛ فالعدد ثلاثة - الذي يُعَدُّ من المبهم - يعرب مفعولاً معه منصوباً في مثل هذا المثال.

٢. اسم العين للفرد واسم العين للجماعة (اسم الجمع): ورد اسم العين الذي يتم تقويم العين فيه بحقيقة الجنس مفعولاً معه. وقد تضمنت شواهد النحاة وأمثلةهم شيئاً من ذلك نحو: "استوى الماء والخشبة"^(٤)، ونحو: "لو تركت والأسد لعقرك"^(٥).

وورد اسم الجمع كاسم العين الذي يُعَدُّ منه، مفعولاً معه، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله ﷻ ﴿يَجِبَالٌ أَوْبَىٰ مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾^(٦).

٣. اسم الجنس العيني واسم الجنس المعنوي: يمكن لاسم الجنس العيني أن يرد مفعولاً معه، فنقول: "سرت والنخيل".

وقد احتمل اسم الجنس العيني النصب على أنه مفعول معه في بعض شواهد النحاة، قال بعضهم: "فإن كان المجرور ظاهراً رجح الجبر، وأشرت بذلك إلى نحو "ما لزيد والعرب يسبها"... فإن النصب فيه، وفي أمثاله جائز على ضعف، والجَرُّ هو المختار"^(٧).

(١) ابن هشام (١٩٨٠) / الجامع الصغير، ص ١١٤.

(٢) النمر بن تولب (١٩٦٩) شعره، ص ٧٦.

(٣) ابن معط (١٩٧٧) / الفصول الخمسون، ص ١٩٣.

(٤) ذكره المجاشعي وغيره من النحاة. المجاشعي (١٩٨٥) شرح عيون الإعراب، ص ١٨٢.

(٥) ذكره المجاشعي (١٩٨٥) شرح عيون الإعراب، ص ١٨٣.

(٦) سورة سبأ (١٠).

(٧) ابن مالك (١٩٧٥) عمدة الحافظ وعدة الالفاظ، ص ٢٩٦.

وقد وردت رواية سيبويه بجر اسم الجنس العيني العرب؛ فقد قال: وسمعنا بعض العرب يقول: "ما شاء عبد الله والعرب يشتمها"^(١). ويكفي جواز النصب على أنه مفعول معه؛ لإثبات عدم امتناع هذا الصنف من الأسماء من أن يكون مفعولاً معه، وهو ما يعني في هذا المقام.

ويرد اسم الجنس المعنوي مفعولاً معه، وقد ذكر النحاة في أمثلة المفعول معه اسم جنس معنوي كما في تمثيلهم "لا تنه عن القبح وإتيانه"^(٢). وذكروا لذلك مفعولاً معه شواهد، قال بعضهم في ذلك: "ويلحق بذلك المصدر يأتي بعد المبتدأ، قال أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي:

وما أنا والسير في مهمه تبرح بالذكر الضابط^(٣)
قال مسكين الدارمي:

وما أنا والتلدد حول نجد وقد غصت تهامة بالرجال^(٤)
وقال الشاعر:

الآن تكفي عصاب أعجاما فكيف أنت عمرو والإقداما^(٥)

وقد ورد المصدر المؤول مفعولاً معه في القرآن الكريم، ومن وروده ما يأتي:
"أن آمنا" في قوله ﷻ ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَن ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَإِنَّا أَكْثَرُكُمْ فَسِقُونَ﴾^(٦). قال بعض المعربين: "﴿وَإِنَّا أَكْثَرُكُمْ فَسِقُونَ﴾... الثالث أن تكون الواو واو مع؛ فيكون في موضع نصب مفعولاً معه"^(٧).

(١) سيبويه (١٩٧٧) / الكتاب، ج ١، ص ٣٠٩.

(٢) ابن هشام (١٩٨٠) / الجامع الصغير، ص ١١٤.

(٣) أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي (١٩٤٨) ديوان الهذليين، القسم الثاني، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ط ١، ص ١٩٥، وروايته في متلف يعبر، رواه الأعلام في متلف يبرح. الأعلام (١٣١٦هـ) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب بهامش الكتاب لسيبويه، ج ١، القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية، ط ١، ص ١٥٥.

(٤) اليميني (١٩٨٤) كشف المشكل، مج ١، ص ٤٥٤، والبيت لمسكين الدارمي (١٩٧٠) ديوانه، جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطية وعبد الله الجبوري، بغداد: مطبعة دار البصري، ط ١، ص ٦٦. والتلدد في التلطف، أن يعطف بعنقه مرة كذا ومرة كذا، الخليل، العين، مادة (ل. د. د.)، ج ٨، ص ٩.

(٥) ذكره ابن مالك (١٩٧٥) عمدة الحافظ وعدة اللافت، ص ٢٩٢، ولم أهتد إلى صاحب هذا الرجز.

(٦) سورة المائدة (٥٩).

(٧) أبو حيان (١٩٨٣) البحر المحيط، ج ٣، ص ٥١٧.

﴿مَفْعَلُوهُ﴾ في قوله ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَفْعَلُوهُ فَذَرَهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾^(١). قال بعض

المعربين: "ما" بمعنى "الذي"، أو نكرة موصوفة، أو مصدرية، وهي في موضع نصب عطفاً على المفعول قبلها، ويجوز أن تكون الواو بمعنى "مع"^(٢).

٤. الصفة: ترد الصفة مفعولاً معه كغيرها من أصناف الاسم المختلفة لوقوعها على العين التي تُعدُّ الدلالة المطلوبة لموقع المفعول معه. وفي ورودها مفعولاً معه ما يفيد جواز وجود دلالة أخرى مع دلالة العين فيما يشغل موقع المفعول معه؛ إذ تشتمل الصفة على دلالة الحدث التي تُقوِّم دلالة العين التي تلابسها.

وممّا وجه على أنه مفعول معه من الصفات في القرآن الكريم ما يأتي:

— اسم الفاعل "مُشْرِكٌ" في قوله ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفِكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾^(٣)، وقوله ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾^(٤). قال بعض النحاة عن الواو: "قَدَرَهُ بعض النحويين مع المشركين؛ إذ لا يجوز من أهل الكتاب ومن المشركين لأنهم كلهم كفار"^(٥)، و"مُكَذَّبٌ" في قوله ﴿وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ أُولِيَ النَّعْمَةِ وَمَهَلْهُمُ قَلِيلًا﴾^(٦). قال بعض المعربين: "﴿وَالْمُكَذِّبِينَ﴾ هو مفعول معه، وقيل هو معطوف"^(٧)، وقال غيره عن الواو متعينة للمعية"^(٨).

الصفة المشبهة "شريك" في قوله ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾^(٩). قال بعض النحاة في أوجه إعراب شركاء: "والثاني هو مفعول معه تقديره مع شركائكم"^(١٠).

اسم التفضيل "أول" في قوله ﴿هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ جَمْعُكُمْ وَالْأَوَّلِينَ﴾^(١١). قال بعضهم: "والأولين" معطوف على الكاف أو مفعول معه"^(١٢).

(١) سورة الأنعام (١١٢)

(٢) العكبري (١٩٧٦) التبيان في إعراب القرآن، القسم الأول، ص ٥٣٣.

(٣) سورة البينة (١).

(٤) سورة البينة (٦).

(٥) اليميني (١٩٨٤) كشف المشكل في النحو، مج ١، ص ٤٥١.

(٦) سورة المزمل (١١).

(٧) العكبري (١٩٧٦) التبيان، القسم الثاني، ص ١٢٤٧.

(٨) الزركشي (١٩٥٨) البرهان في علوم القرآن، ج ٤، ص ٤٣٦. بيان

(٩) سورة يونس (٧١).

(١٠) العكبري (١٩٧٦) التبيان، القسم الأول، ص ٦٨١.

(١١) سورة المرسلات (٣٨).

(١٢) الجمل، حاشيته المسماة الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، بهامش تفسير الجلالين

والإملاء، ج ٤، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ص ٤٦١.

٥. العلم: لا يتمتع العلم من أن يقع مفعولاً معه، وذلك إذا جاء بعد الواو التي بمعنى "مع"، أي مع وجوب انتفاء قصد مشاركة ما بعدها لما قبلها، ويأتي جواز ورود العلم مفعولاً معه في إطار جواز ورود كل ما يقع على العين مفعولاً معه؛ فهو من المواقع العينية المطلقة، أو من المواقع التي تتطلب العين أيًا ما تكون هذه العين، وقد ورد العلم مفعولاً معه في تمثيلات النحاة. وقد ورد في ديوان العرب بيت النابغة الجعدي:

وَمَا قُلْتُ حَتَّى نَالَ شَتْمُ عَشِيرَتِي نُفَيْلَ بْنَ عَمْرٍو وَالْوَحِيدَ وَجَعَفَرًا^(١)

٦. الضمير: يرد الضمير مفعولاً معه لوقوعه على العين كما يرد غيره ممّا يقع على العين مفعولاً معه، وقد وردت لذلك شواهد كثيرة، وذلك كما يأتي:

ضمير الشخص "إياها" في بيت كعب بن جعيل الثعلبي:

وَكُنْتُ وَإِيَّاهَا كَحِرَانٍ لَمْ يَقِفْ عَنِ الْمَاءِ إِذْ لَا قَاهَ حَتَّى تَقْدِرَا^(٢)

وفي بيت أبي ذؤيب الهذلي:

فَأَلَيْتَ لَا أَنْفَكُ أَحْذُو قَصِيدَةً أَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي^(٣)

ضمير الإشارة "ذا" في قولنا: "ذاكرت ذا المصباح".

الضمير الموصول "مَنْ" في قوله ﷺ ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾^(٤). قال بعض العلماء:

"وَمَنْ خَلَقْتُ" معطوف أو مفعول معه"^(٥)، و"ما" في قوله ﷺ ﴿فَذَرَّهُمْ وَمَا يَفْقَرُونَ﴾^(٦).

قال بعض المعربين: "ما" بمعنى "الذي" أو نكرة موصوفة، أو مصدرية، وهي في موضع نصب على المفعول قبلها، ويجوز أن تكون الواو بمعنى "من"^(٧).

(١) النابغة الجعدي، ديوانه، تحقيق عبدالعزيز رباح، دمشق: المكتب الإسلامي، ص ٧٥.

(٢) كعب بن جعيل الثعلبي، وقد ورد عند سيبويه، الكتاب ج ١، ص ١٥٠، وعند ابن السراج (١٩٨٩) أصول النحو، ج ١، ص ١٥٦، ورواية أصول النحو: فكان وإياها كحر إن لم يفق... حتى تقدرا

(٣) اليميني (١٩٨٤) كشف/المشكل، مج ١، ص ٤٤٨. والبيت لأبي ذؤيب الهذلي (١٩٣٦) ديوانه، ج ١، مجموعة دواوين من أشعار الهذليين، نشر يوسف هل الألماني، هانوفر: خزانة الكتب الشرقية لهانيس لا فاير، ص ٣٣، وقد روي بالفعل أفسمت بدلا من أليت.

(٤) سورة المدثر (١١).

(٥) النسفي (١٩٤٨) تفسيره، ج ٤، القاهرة: محمد علي صبيح، ص ٢٩٤.

(٦) سورة الأنعام (١١٢، ١٣٧).

(٧) العكبري (١٩٧٦) التبيان، القسم الأول، ص ٥٣٣.

الخامس. عطف البيان

يُعدُّ عطف البيان من المواقع العينية المطلقة للأمريين اللذين يجعلان بعض المواقع النحوية مواقع عينية مطلقة، وهما: عدم اشتراطه دلالة زائدة على دلالة العين التي يتطلبها، وعدم اشتراطه صنفاً خاصاً من الأعيان؛ ذلك أن هذا الموقع يقبل ما يدل على العين من الكلم.

وقد نُصَّ النحاة على ورود الاسم الجامد فحسب عطف بيان؛ الأمر الذي يقتضي بحث صلاحية أصناف الاسم المختلفة لهذا الموقع .

١. المبهم: يمكن التمثيل لوروده عطف بيان بقولنا: "زرت أصحابي ثلاثة منهم".
 ٢. اسم العين للفرد أو للجماعة (اسم الجمع): نص النحاة على ورود اسم العين عطف بيان حين قالوا عن عطف البيان: "هو اسم غير صفة، يكشف عن المراد كشفها، وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة، إذا ترجمت بها"^(١).
- وقد اشتمل القرآن الكريم على أمثلة لورود اسم العين عطف بيان، ومن

ذلك "زيتونة" في قوله ﷻ ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾^(٢).

ويدخل اسم الجمع ضمن ما نُصَّ النحاة على وروده عطف بيان؛ فهو من جملة الأسماء الجامدة، وقد ورد عطف بيان في القرآن الكريم، ومن ذلك "قوم" في قوله ﷻ ﴿هَؤُلَاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِيَّ ۖ إِلَهَةً﴾^(٣).

٣. اسما الجنس العيني والجنس المعنوي: يرد اسم الجنس العيني عطف بيان بانتمائه إلى الأسماء الجامدة عنهم، وقد وردت أمثلة لهذا الورد في القرآن الكريم، ومن ذلك "خبط" في قوله ﷻ ﴿وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِ أَكُلٍ خَمْطٍ وَأَثَلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ﴾^(٤). قال بعض المعربين: "﴿أَكُلٍ﴾: يقرأ بالتثنية، وترك التثنية"^(٥)، فمن قرأ بالتثنية جعل ﴿الخمط﴾ عطف بيان على الأكل، ولا يجوز أن يكون وصفاً؛

(١) الزمخشري، المفصل بشرح ابن يعيش، ج ٣، ص ٧١.

(٢) سورة النور (٣٥).

(٣) سورة الكهف (١٥).

(٤) سورة سبأ (١٦).

(٥) قال ابن مجاهد: "واختلفوا في إضافة قوله ﴿أكل خمط﴾ والتثنية قرأ أبو عمرو وحده ﴿أكل خمط﴾ مضافاً، والباقون نونوا ﴿أكل خمط﴾". ابن مجاهد (١٩٨٠) كتاب السبعة في القراءات، ص ٥٢٨.

لأنه اسم شجرة بعينها، ولا بدلاً لأنه ليس هو الأول، ولا بعضه^(١). ومنه - كذلك - "صديد" في قوله ﷺ ﴿وَيُسْقَىٰ مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾^(٢).

ويُعدُّ المصدر على اختلاف أنواعه من جملة الأسماء الجامدة التي تصلح أن تكون عطف بيان، وقد ورد المصدر عطف بيان في القرآن الكريم، كما في "طعام" في قوله ﷺ ﴿أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾^(٣). قال بعض النحاة: "قال أبو علي: طعام عطف بيان؛ لأن الطعام هو الكفارة، وهذا لا يجوز على مذهب البصريين؛ لأنهم شرطوا في البيان أن يكون في المعارف لا في النكرات فالأولى أن يُعْرَبَ بَدَلًا"^(٤).

المصدر المؤول "ألا يقولوا" في قوله ﷺ ﴿الَّذِي يُؤْخَذُ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾^(٥). قال الزمخشري عن المصدر المؤول: إنه "عطف بيان"^(٦)، ومثله "أنا دمرناهم" في قوله ﷺ ﴿فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَا دَمَرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٧). قال بعض المعريين: "المصدر المؤول بدل كل، أو عطف بيان، أو خبر لمحذوف"^(٨).

٤. الصفة: بينما يعني كون عطف البيان موقعاً عينياً مطلقاً أن تصلح له الصفة كما يصلح له غيرها من أصناف الاسم التي تقع على العين، يعني نصُّ النحاة عن عطف البيان بأنه اسم غير صفة، عدم صلاحية الصفة للورود عطف بيان، على عكس ما يقتضيه كون عطف البيان موقعاً عينياً مطلقاً، والذي نراه في هذا الأمر هو أن ورود الصفة بعد اسم العين يحتمل أمرين: أولهما: وهو الكثير الذي يراه النحاة لازماً - يَتِمُّلُ في كون الصفة قد وردت بعد اسم العين لتضيف إليه دلالة الحدث، وهو ما يُوجَّه إليه النحاة ما يرد من الصفات بعد اسم العين؛ إذ يقولون بأنها نعت.

(١) الأنباري (١٩٨٠م) البيان في غريب إعراب القرآن، ج٢، تحقيق طه عبد الحميد طه، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٢٧٨ - ٢٧٩.

(٢) سورة إبراهيم (١٦).

(٣) سورة المائدة (٩٥).

(٤) أبو حيان (١٩٨٣) البحر المحيط، ج٤، ص ٢١.

(٥) سورة الأعراف (١٦٩).

(٦) الزمخشري (١٩٧٩) الكشاف، ج٢، ١٧٤.

(٧) سورة النمل (٥١).

(٨) ابن هشام، الغني، ج٢، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: مكتبة محمد علي صبيح، ص ٦٦١.

الثاني: وهو القليل، وَيَتَمَثَّلُ في كون المراد بذكر الصفة بعد الاسم المتقدم عليها هو بيان العين، وليس إضافة دلالة الحدث إليها، فتكون عطف بيان. وقد ورد عند الزمخشري في إعراب ملك وإله في قول ربنا ﷻ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ۝١ مَلِكِ النَّاسِ ۝٢ إِلَهِ النَّاسِ ۝٣﴾^(١).

يقول الزمخشري: "هما عطف بيان، كقولك: "سيرة أبي حفص عمر الفاورق"، يُبَيِّنُ بِمَلِكِ النَّاسِ، ثم زِيدَ بِإِلَهِ النَّاسِ"^(٢).

وقد ورد عند غيره في إعراب الآيات نفسها، قال بعضهم عن "ملك الناس إله الناس": "هذا عطف بيان، فإن قيل: لِمَ قُدِّمَ وَصْفُهُ - تعالى - برب ثم بملك ثم بإله؟ فالجواب أن هذا على الترتيب في الارتقاء إلى الأعلى؛ وذلك أن "الرب" قد يطلق على كثير من الناس، فيقال: "فلان رب الدار" وشبه ذلك، فبدأ به لاشتراك معناه، وأما الملك فلا يوصف به إلا أحد من الناس، وهم الملوك، ولا شك أنهم أعلى من سائر الناس؛ فلذلك جاء بعد الرب الإله؛ فهو أعلى من الملك... ولذلك ختم به"^(٣).

ويعني ما سبق أننا نرى جواز إعراب الصفة التابعة للاسم المتقدم عليها عطف بيان كما يجوز إعرابها نعتاً، وذلك على ما يفيد به بعض النحاة. ويرى أن إعراب الصفة التابعة للاسم المتقدم عليها يختلف ما يراد إثباته منها، فإنها إن تكن لإضافة دلالة الحدث إلى عين الاسم المتبوع تُعَدُّ نعتاً، وإن تكن قد ذكرت لبيان العين الموجودة في الاسم المتبوع تُعَدُّ عطف بيان؛ فإن اشتغال الصفة على دلالتها بالعين والحدث يجعلها صالحة لعطف البيان؛ إذ عطف البيان تكرر للعين الموجودة في الاسم المتبوع في التابع، كما أن النعت إضافة حدث إلى المتبوع من خلال التابع.

ويعني ذلك أن إعراب الصفة التابعة للاسم المتقدم عليها نعتاً، أو عطف بيان يتوقف على الغرض من ذكر الصفة، فإنها إن كانت لتبيين العين بتكرارها من خلال لفظ جديد كانت عطف بيان، وإن كانت لإضافة دلالة الحدث كانت نعتاً، ويغلب أن ترد الصفة التابعة للاسم نعتاً.

(١) سورة الناس (١-٣).

(٢) الزمخشري (١٩٧٩) / الكشف، ج ٤، ص ٨٢٣.

(٣) ابن جزي (١٩٧٣) كتاب التسهيل لعلوم التنزيل، ج ٤، تحقيق محمد عبد المنعم البونسي وإبراهيم عطوة عوض، القاهرة: دار الكتب الحديث، ص ٤٥٣.

٥. العلم: يرد العلم عطف بيان، وقد قصر بعض النحاة عطف البيان على العلم، قال: عطف البيان يكون من الألقاب والأعلام، نحو: "مررت بأخيك بشر" (١).

ومن نماذج ورود العلم عطف بيان "إرم" في قوله ﷻ ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴿٦﴾ إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ ﴿٧﴾﴾. قال بعض المعربين: ﴿إرم﴾ عطف أو بدل (٢). وكما في "أزر" في قوله ﷻ ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَسْكَنْ أَتَىٰ هَٰذَا الْكَلْبَ ﴿٤﴾﴾، و"صالح" في قوله ﷻ ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ﴿٥﴾﴾. قال بعض العلماء: "صالحا" بدل من «أخاهم» أو عطف بيان (٦). ومن هذه النماذج - أيضا - "هارون" في قوله ﷻ ﴿وَجَعَلْنَا لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ﴿١٩﴾ هَارُونَ أَخِي ﴿٢٠﴾﴾. قال بعض النحاة: "هَارُونَ" بدل، أو عطف بيان (٨).

ثانياً . المواقع العينية المقيدة العين

نبحث هنا ما أسميناه بفئة المواقع النحوية المقيدة العين، أي المواقع النحوية التي تشترط أن تشغل بكلمات دلالته الأولى عين خاصة، فيتطلب موقع من هذه الفئة عيناً من أعيان الزمان أو المكان، ويتطلب الآخر عيناً عاقلة.

ويمكن إجمال مقومات هذه الفئة من مواقع النحو المقيدة العين فيما يأتي:

١. عدم قبولها ما لا يحمل دلالة، وهو الحرف، وما ليست دلالته الأولى عيناً، وهو الفعل، وما ليست دلالته الأولى من أعيان الزمان، أو المكان، أو الأعيان العاقلة.
٢. استلزام بعضها فيما يشغله من وحدات (أقسام كلم) أن تكون دلالته عيناً عاقلة، واستلزام بعضها الآخر عيناً من أعيان الزمان والمكان.
٣. ورود دلالات أخرى مع دلالة العين؛ فهي تحمل دلالات الزمان، أو المكان، أو الأجناس العاقلة.

(١) الفرخان (١٩٨٧) / المستوفى، ج ٢، ص ١٧.

(٢) سورة الفجر (٦-٧).

(٣) القيسي، المشكل، ج ٢، ص ٤٧٣، أبو حيان (١٩٨٣) / البحر، ج ٨، ص ٤٦٩.

(٤) سورة الأنعام (٧٤).

(٥) سورة النمل (٤٥).

(٦) سورة الأنعام (٧٤).

(٧) سورة طه (٢٩ - ٣٠).

(٨) أبو حيان (١٩٨٣) / البحر، ج ٦، ص ٢٤٠.

ويعني ذلك أن هذه المواقع العينية المُقَيَّدَة تخالف المواقع العينية المطلقة في تَقْيُدها بنوع خاص من الأعيان؛ فلا تجوز فيها كل الأعيان على اختلاف أصنافها، كما هو الشأن في المواقع العينية المطلقة.

كما يعني ذلك أن أصناف الأعيان التي تتقيد بها هذه المواقع النحوية العينية تَتَمَثَّلُ في صنفين من الأعيان، وهما صنف أعيان الزمان أو المكان، ويتقيد بها موقع المفعول فيه، الأعيان العاقلة، ويتقيد بها موقع المختص بعد الضمير. وتَتَمَثَّلُ هذه الفئة من المواقع فيما يأتي:

١. المفعول فيه.

٢. المنصوب على الاختصاص (المختص بعد الضمير).

وفيما يأتي بيان توزيع الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) على هذين الموقعين.

الأول المفعول فيه

أشرنا إلى أن موقع المفعول فيه موقع عيني مقيد؛ فهو يستلزم وجود العين فيما يقع فيه من كلم شريطة أن تكون هذه العين من صنف معين يَتَمَثَّلُ في أعيان الزمان والمكان. ويقتضي تطبيق القاعدة التي تُنصُّ على كون المفعول فيه موقعاً عينياً زمانياً أو مكانياً فحسب أن ترد مفعولاً فيه كل الوحدات (أقسام الكلم) الفرعية التي تقع على أعيان الزمان والمكان بوصفها اسماً لهذه الأعيان، أو علماً لها، أو صفة لها، أو ضميراً لها، وأن يمتنع ما لا يدل على أعيان الزمان والمكان بالاسمية، أو العلمية، أو الوصفية، أو الضميرية؛ فإن ورد شيء من ذلك كان على سبيل التجوز. وفيما يأتي عرض لورود أقسام الاسم المختلفة مفعولاً فيه:

أ. ما يرد بالأصالة: هو كل ما يدل على زمان أو مكان من اسم أو صفة أو علم أو ضمير، وذلك كما يأتي:

١. اسم العين الواقع على زمان أو مكان: يصلح اسم العين أن يقع مفعولاً فيه إذا كان يقع على زمان، أو مكان بشروط المفعول فيه التصريفية التي تتعلق بالإبهام، والاختصاص اللذين يعدان من تصريفات الاسم الخاصة بتعيينه كالتعريف، والتكثير.

ونمثل لورود اسم العين الواقع على زمان أو مكان مفعولاً فيه بما يأتي:

"ميل" في قول زهير بن أبي سلمى:

جَوَانِحٌ يَخْلِجْنَ خَلَجَ الظُّبَا ۚ يَرْكُضْنَ مَيْلًا وَيَنْزِعْنَ مَيْلًا
وفي قول يزيد بن معاوية:

إِذَا سِرْتُ مَيْلًا أَوْ تَخَلَّفْتُ سَاعَةً دَعَتْنِي دَوَاعِي الْحُبِّ مِنْ أُمِّ خَالِدٍ
وفي قول مجنون ليلى:

وَلَا سِرْتُ مَيْلًا مِنْ دِمَشْقَ وَلَا بَدَا سُهَيْلٌ لِأَهْلِ الشَّامِ إِلَّا بَدَا لِيَا
"ليلة" في قوله ﴿لَيْلَةٍ سِيرُوا فِيهَا لِيََالِي وَأَيَّامًا آمِنِينَ﴾^(١).

"ساعة" في قول يزيد بن معاوية:

إِذَا سِرْتُ مَيْلًا أَوْ تَخَلَّفْتُ سَاعَةً دَعَتْنِي دَوَاعِي الْحُبِّ مِنْ أُمِّ خَالِدٍ

٢. الصفة أو المشتق العامل الذي يصف عيناً من أعيان الزمان أو المكان: ترد صفة العين مفعولاً فيه إذا كانت العين التي تصفها من أعيان الزمان أو المكان، وذلك إذا كان حدث العامل واقعاً في عين هذه الصفة بشرط ألا تكون تابعة لاسم قبلها؛ فإن الاسم الذي تتبعه سيكون هو المفعول فيه، كما لو قيل: "ذاكرت وقتاً طويلاً".

وقد وردت نماذج لوقوع أصناف مختلفة من المشتق العامل مفعولاً فيه في

القرآن الكريم، وذلك على النحو الآتي:

اسم الفاعل "آخر" في قوله ﴿عَامِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجَهَ النَّهَارِ وَكُفُّوا عَاخِرُهُ﴾^(٢).

الصفة المشبهة "قليل" في قوله ﴿وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٣). قال بعض العربيين فيها: "أي زمناً قليلاً"^(٤)، و"كثير" في قوله ﴿كَيْ سُبْحَكَ كَثِيرًا﴾^(٥) ونذكر كَثِيرًا^(٦). قال بعض العربيين عن كثيراً: "قوله - تعالى - كَثِيرًا^(٦)، أي تسبيحاً كثيراً، أو وقتاً كثيراً"^(٦).

(١) سورة سبأ (١٨).

(٢) سورة آل عمران (٧٢).

(٣) سورة الإسراء (٧٦).

(٤) العكبري (١٩٧٦) التبيان، القسم الأول، ص ٨٢٩.

(٥) سورة طه (٣٢، ٣٤).

(٦) المرجع السابق، القسم الثاني، ص ٨٩.

اسم التفضيل: ورد اسم التفضيل محتملاً للنصب على الظرفية الزمانية، فضلاً عن احتمال نصبه على أنه مفعول مطلق في بعض آيات القرآن الكريم، ومن ذلك "أكثر" في قوله ﷺ ﴿وَعَمَرُوهَا أَكْثَرُ مِمَّا عَمَرُوهَا﴾^(١)؛ فلا يخفى صلاحية كون ﴿أَكْثَرَ﴾ قائماً مقام منعوته الذي يجوز فيه أن يكون مصدرًا وأن يكون زماناً؛ إذ الأمر - والله أعلم بمراده - على معنى عمارة أكثر من عمارتهم، ويجوز أن يكون على معنى وقتاً أكثر من إعمارهم.

وورد من اسم التفضيل ما هو منصوب على الظرفية، أو على المفعولية لصلاحيته بتقدير "في"، وبدون تقديرها، وذلك في "أدنى" في قوله ﷺ ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ﴾^(٢).

٣. علم على عين من أعيان الزمان أو المكان: يقع علم العين مفعولاً فيه إذا كانت العين من أعيان الزمان، كما نصَّ النحاة. ويشذ ورود علم العين مفعولاً فيه إذا كانت العين مكانية، قال بعضهم: "وصل الفعل إلى جميع ضروب الظروف... إلا ظرف المكان المختص"^(٣)، وقال آخر: "وقد شذَّ: "ذهب الشام" وفاقاً"^(٤).

٤. ضمير عائد على عين من أعيان الزمان أو المكان: يصلح ضمير العين أن يقع مفعولاً فيه إن كانت عينه إحدى أعيان الزمان، أو المكان. والعلاقة الدلالية بين ضمير العين الزمانية، أو المكانية، والمفعول فيه علاقة أصلية؛ إذ هذا النوع من الأعيان هو الأصل لموقع المفعول فيه.

وقد تعرض النحاة لورود الضمير ظرفاً عند حديثهم عن إظهار حرف الجر، في حين يكون المفعول فيه ضمير شخص ما لم يتوسع بإضمار هذا الحرف، قال بعضهم: "وأما المضمّر فلا بد من إظهاره إلا إذا اتسع فيه، نحو:

ويوم شهدناه سليماً وعامراً قليل سوى الطعن النهال نوافله^(٥)

(١) سورة الروم (٩).

(٢) سورة المزمل (٢٠).

(٣) ابن عصفور (١٩٧٨) / المقرب، ص ١٦٣.

(٤) الإسفراييني (١٩٨٤) / لباب الإعراب، ص ٢٨٥.

(٥) السابق، الموضع نفسه، والبيت لرجل من بني عامر، سيبويه (١٩٧٧) / الكتاب، ج ١، ص ١٧٨، المرفعي (١٩٢٧)

رغبة الأمل في كتاب الكامل، ج ١، القاهرة: مطبعة النهضة، ط ١، ص ١٣٩.

ويمكن أن يرد ضمير الإشارة مفعولاً فيه، إذا كان يشير إلى المكان، ومن ذلك "هاهنا" في قوله ﷻ ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾^(١)، و"هنالك" في قوله ﷻ ﴿وَحَسِرَ هُنَالِكَ الْمُبْطِلُونَ﴾^(٢).

ويقبل الضمير الموصول أن يرد مفعولاً فيه، كما قبل ضميراً الشخص والإشارة ذلك، وذلك إذا كانت عينه التي يقع عليها من أعيان الزمان، أو المكان، فيمكن - مثلاً - أن نقول: "ذاكرت ما ذاكرته من وقت".

ويلحق ما يرد بالأصالة ما تصير عينه من أعيان الزمان، أو المكان تبعاً لكون الجنس الذي تضاف إليه زمائناً، أو مكاناً، وذلك في العدد المبهم الذي لا يدل على جنس عينه صرفياً، بل يكتسبه من المضاف إليه، أو التمييز، وكذا "كل"، و"بعض"، ونحوهما من الكلمات التي تستفيد دلالة الجنس مما تضاف إليه. وقد اشتمل القرآن الكريم على نماذج ورود هذا الصنف من الأسماء، الذي يلحق ما يدل على أعيان الزمان والمكان، مفعولاً فيه، وذلك في "كل" في قوله ﷻ ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾^(٣). قال بعض المعربين: "وكل ظرف لاقعدوا"^(٤)، وفي قوله ﷻ ﴿تُؤْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾^(٥)، وفي قوله ﷻ ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾^(٦). قال بعض المعربين: هو ظرف لما دل عليه ﴿هُوَ فِي شَأْنٍ﴾، أي يقلب الأمور كل يوم"^(٧). ومن ورودها مفعولاً فيه "بعض" الذي وقع على الزمان من خلال المضاف إليه، وقد عطف على المفعول فيه في قوله ﷻ ﴿قَالَ لَيْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾^(٨). ومن ذلك - أيضاً - "ألف" في قوله ﷻ ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾^(٩)، و"ثلاثة" في قوله ﷻ ﴿قَالَ ءَايَتُكَ إِلَّا تُكَلِّمُ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا﴾^(١٠).

(١) سورة المائدة (٢٤).

(٢) سورة غافر (٧٨).

(٣) سورة التوبة (٥).

(٤) العكبري (١٩٧٦) / التبيان، القسم الثاني، ص ٦٣٥.

(٥) سورة إبراهيم (٢٥).

(٦) سورة الرحمن (٢٩).

(٧) العكبري (١٩٧٦) / التبيان، القسم الثاني، ص ١١٩٩.

(٨) سورة البقرة (٢٥٩).

(٩) سورة العنكبوت (١٤).

(١٠) آل عمران (٤١).

ب. ما يرد بالنيابة: وهو ما لم تكن عينه من أعيان الزمان، أو المكان التي تُعدُّ أصل الدلالة لموقع المفعول فيه، وقد ورد مفعولاً فيه نيابة عما يدل على عين الزمان أو المكان:

١. اسم الجنس المعنوي: وقد نُصَّ النحاة على أنَّ وروده "مفعولاً فيه" على جهة النيابة، قال بعضهم: "قد ينوب عن الظروف مصدر، إذا كان الظرف مضافاً إليه، فحذف، ولا بد من كونه معيناً لوقت، أو مقدار، وهو كثير في ظرف الزمان، نحو: "جئتك صلاة العصر"، أو "قدوم الحاج"، و"انتظرتك حلب ناقة"، قليل في المكان، نحو: "جلست قرب زيد"، أي في مكان قريبه"^(١).

وقد اشتمل القرآن الكريم على نماذج ورود اسم الجنس المعنوي مفعولاً فيه، وذلك على النحو الآتي:

اسم المصدر "سواء" في قوله ﷻ ﴿وَمَنْ يَتَّبِدْ أَلْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾^(٢). قال بعض العربيين: "«سواء» ظروف بمعنى وسط السبيل وأعدله"^(٣).

المصدر المؤول "أن يقول" في قوله ﷻ ﴿أَنْقَتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾^(٤). قال بعض المفسرين: "«أن يقول» لأن يقول... ولك أن تقدر مضافاً محذوفاً، أي وقت «أن يقول»"^(٥). وقال غيره عنه: وهذا الذي أجازته لا يجوز، تقول: جئت صياح الديك، أي وقت صياح الديك، ولا يجوز جئت أن صاح الديك، ولا أجيء أن يصيح الديك، نُصَّ على ذلك النحاة؛ فشرط ذلك أن يكون المصدر مصرحاً به لا مقدراً"^(٦).

٢. اسم المرة: يرد اسم المرة مفعولاً فيه على سبيل النيابة كما يرد اسم الجنس المعنوي، ولا يُعدُّ ورود مفعولاً فيه أصيلاً؛ لعدم وقوعه على عين زمانية أو مكانية. وقد نُصَّ النحاة على هذا الورد مع بيانهم للتركيب الأصلي. قال

(١) السيوطي، همع الوامع، ج ١، ص ٢٠٤.

(٢) سورة البقرة (١٠٨).

(٣) العكبري (١٩٧٦) / التبيان، القسم الأول، ص ١٠٤.

(٤) سورة غافر (٢٨).

(٥) الزمخشري (١٩٧٩) / الكشاف، ج ٤، ص ١٦٢.

(٦) أبو حيان (١٩٨٣) / البحر، ج ٧، ص ٤٦٠.

بعضهم في النيابة عن الظرف في باب المفعول فيه، ومن ذلك: سير عليه ترويحيتين... يريد زمن ترويحيتين والمراد مدة هذا الزمن^(١).

٣. اسم العين غير الزمانية أو المكانية: ورد اسم العين الذي لا يقع على عين زمانية أو مكانية مفعولاً فيه شذوذاً، وعلى سبيل النيابة تجوّزاً، وذلك في قول لبيد: بادرتُ حاجتها الدجاج بسُحرةٍ لأعلّ منها حينَ هَبَّ نيامُها^(٢) فقد وجه نصب "الدجاج" على أن اللفظ منصوب على الظرف بتقدير مصدر مضاف تقديره صياح الدجاج. قال الطوسي في ذلك: "الدجاج" الديكة، أي صياحها منصوبة على الظرفية^(٣)، كما قال البغدادي: "ويكون "الدجاج" منصوباً على الظرف بتقدير مصدر مضاف، والتقدير صياح الدجاج؛ وهذا المصدر نائب عن اسم الزمن الواقع ظرفاً، أي: وقت صياحه"^(٤).

ولا يخفى كون ورود اسم العين غير الزمانية أو المكانية في هذا الموقع في قول لبيد من قبيل التوسع بحذف المضاف المتمثل في المصدر "صياح"، وإقامة المضاف إليه - وهو "الدجاج" - مقامه، هذا فضلاً عن كون ورود المصدر "صياح" وغيره في موقع المفعول فيه يُعدُّ من قبيل التجوز. ويضاف إلى هذا توجيه بعض النحاة لنصب الشاهد على غير الظرفية، قال بعضهم: "والدجاج" إن شئت بباكرت، أي باكرت الدجاج لحاجتها^(٥).

ويفيد كل ذلك عدم أصالة اسم العين غير الزمانية، وغير المكانية في موقع المفعول فيه؛ ممّا يؤكد ضرورة كون ما يقع مفعولاً فيه ممّا يدل على الزمان أو المكان من الكلم.

وقد لخصَّ بعض النحاة أسباب ورود ما لا يدل على الزمان، أو المكان من الكلم، فجعلها تتمثّل في الاختصار، قال: "يجعل المصدر حيناً، وليس من أسماء

(١) ابن يعيش، شرح الفصل، ج ٢، ص ٤٥.

(٢) لبيد (١٩٦٢) ديوانه بشرح الطوسي، ص ٢١٥، وقد عرض الطوسي لروايات البيت المختلفة وجميعها لا تتصل بمنطاد الاستشهاد.

(٣) الطوسي (١٩٦٢) شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق إحسان عباس، سلسلة التراث العربي ٨ الكويت: عن وزارة الإرشاد والأنباء، ص ٣١٥.

(٤) البغدادي (١٩٩٧) خزائن الأدب، ج ٣، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط ٤، ص ١٠٤.

(٥) الرمانى (١٩٥٨) توجيه /عراب أبيات ملغزة /الإعراب، ص ٢٥٩.

الزمان للإيجاز والاختصار بحذف المضاف؛ إذ التقدير في قولك: "فعلته خفوق النجم"... وقت خفوق النجم... فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، واختص هذا التوسع بالأحداث؛ لأنها منقضية... فجاز جعل وجودها وانقضائها أوقاً للأفعال، وظروفاً لها كأسماء الزمان... ومن ذلك: "سير عليه ترويحيتين"... يريد "زمن ترويحيتين"، والمراد مدة هذا الزمن^(١).

ويعني كون ما لا يدل على الزمان أو المكان لا يرد مفعولاً فيه إلا بتقدير اسم دال على الزمان أو المكان محذوف توسعاً واختصاراً أن هذا الموقع يتقيد بصنف الأعيان الزمانية، والمكانية لا يجاوزها إلى غيرها، فلا يقبل العين مطلقاً، وإنما يقبلها حين تكون من أعيان الزمان أو المكان.

الثاني. المنصوب على الاختصاص (المختص بعد الضمير)

يرد النصب في المختص على جهة المفعولية؛ إذ يقدر له فعل واقع عليه. وكان حق المنصوب على الاختصاص بعد الضمير أن يكون موقعاً عينياً؛ لاندراجهم ضمن فروع المفعول به، كالنداء الذي يتطلب مطلق العين دون تقييد بصنف خاص من الأعيان. وقد نص بعضهم على جريان الاختصاص على طريقة النداء، يقول: "وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء، ويقصد به الاختصاص لا النداء، وذلك قولهم: "أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل"، و"نحن نفعل كذا أيها القوم"، و"اللهم اغفر لنا أيتها العصابة"^(٢).

وقد خالف المختص بعد الضمير المفعول به الذي يُعد من المواقع العينية المطلقة، وخرج عن حدّ المنادى؛ فلم يلتزم كونه موقعاً عينياً مطلقاً، بل تقييد بصنف خاص من الأعيان؛ حيث إنه يُعد موقعاً عينياً مقيداً؛ إذ يلزم أن تكون العين الواردة فيه من صنف الأعيان العاقلة فحسب؛ فهو بهذا موقع خاص بالعين العاقلة، وهو يقابل موقع المفعول فيه الذي يشترك معه في كونه موقعاً عينياً مقيداً؛ ذلك أن موقع المفعول فيه ليس خاصاً بالعين العاقلة مثله، وإنما بعين زمانية أو مكانية على ما تقدم.

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٤٤ - ٤٥.

(٢) الزمخشري، المفصل بشرح ابن يعيش، ج ٢، ص ١٧.

ويرجع خروج المختص بعد الضمير عن طبيعة موقع المفعول به الذي ينصب على جهته تبعاً للزوم كون الضمير المتقدم على هذا المنصوب للحاضر متكلماً ومخاطباً؛ إذ لا يجوز أن يرد بعد ضمير الغائب الذي يقع على الأعيان العاقلة، وغير العاقلة. قال بعض النحاة في لزوم كون الضمير المتقدم على المختص ضمير حضور: "واعلم أنه قد يكون للمتكلم... وقد يكون للمخاطب، كقولهم "بك الله نرجو الفضل"، وبالجمله فلا يأتي هذا الباب إلا مع ضمير متكلم أو مخاطب"^(١).

وقد أشار بعض النحاة إلى أصناف الاسم المختص بعد الضمير، قال: "وذلك الاسم ثلاثة أنواع الأول: "أيها" و"أيتها"، نحو: "أنا أفعل كذا أيها الرجل"، "واللهم اغفر لنا أيتها العصابة"، وأي هنا مبنية على الضم، ويلزم وصفها باسم جنس مُعَرَّفٍ بـ "أل" ... الثاني: المعرف بالإضافة، كقوله ﷺ: "نحن معاشر الأنبياء لا نورث"^(٢). قال سيبويه: أكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب "بنو فلان"، و"معشر" مضافة، و"أهل البيت"، و"آل فلان"، الثالث المعرف بـأل، كقولهم "نحن العرب أقرى الناس للضيف". وقد يكون علماً كقول رؤبة:

بَنَّا تَمِيمًا يَكْشِفُ الضَّبَابَ^(٣)

ويكشف حديث النحاة عن أثر الدلالة الصرفية التصريفية للكلم المتمثلة في التعيين في ورود أقسام الكلم في هذا الموقع؛ إذ تناولت علاقة ورود أقسام الكلم في هذا الموقع بكونها نكرة، أو معرفة على سبيل العلمية، أو الإشارة، والذي نريد أن نقرره هنا هو علاقة الموقع بدلالة أقسام الكلم الصرفية التقسيمية، أي أثر كون الكلمة دالة على عين، أو غير عين على ورودها في هذا الموقع؛ وذلك لإثبات كون الموقع عيناً يتقيد بالعين العاقلة.

(١) ابن الجوزي (١٩٨٢) *كشاف الخصاصة*، ص ٢٧٦.

(٢) لم نجد في نص الحديث الشريف "معاشر الأنبياء" في روايات الصحيحين وكتب السنة التي ذكرت الحديث الشريف؛ حيث لم يرد لدى البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي ومالك في الموطأ والإمام أحمد في المسند. وقد ورد عند الحافظ ابن كثير في تفسيره للقرآن، والسخاوي في الأجوبة المرضية، ابن كثير (١٩٩٧) تفسير القرآن العظيم في تفسير القرآن، ج ٥، تحقيق سامي بن محمد السلامة، الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط ٢، ص ٢١٣.

(٣) رؤبة، الأبيات المفردات المنسوبة إليه والملحقة بديوانه، ج ٣، مجموع أشعار العرب، ص ١٦٩، وقد ورد: رَاَحَتْ وَرَاحَ كَعَصَا السَّيِّسَابِ بَنَّا تَمِيمًا يَكْشِفُ الضَّبَابَ

ونشير إلى أن العينية تثبت لهذا الموقع بكونه من المنصوبات على جهة المفعولية، كما أشرنا. ويؤكد هذا انحصار ما يرد في هذا الموقع في الأسماء - التي تتسم بدلالتها على الأعيان - لا في الأفعال، ولا في الحروف.

كما نقرر رجوع كون هذا الموقع مقيداً بالعين العاقلة إلى ضرورة الضمير الذي ينصب الاسم بعده على الاختصاص ضمير متكلم أو مخاطب؛ ذلك أن ضمير المتكلم والمخاطب لا يكون إلا لعاقلين؛ ممّا يوجب الاسم المنصوب بعدهما على الاختصاص عاقلاً؛ فيقع المنصوب بعد الضمير على ما يقع عليه الضمير من عين.

المبحث الثاني: المواقع الحديثة

تتمثل هذه المواقع في ثلاثة مواقع نحوية، هي: المسند إلى فاعل أو نائبه والمفعول المطلق والمفعول له؛ ذلك أن هذه المواقع الثلاثة تستلزم دلالة الحدث والحقيقة أنه على الرغم من أن هذه المواقع الثلاثة تستلزم دلالة الحدث فيما يرد فيها، إلا أنها ليست سواء في استلزامها ذلك؛ إذ إن أحدها، لا يقبل مع دلالة الحدث دلالة أخرى، وهو المفعول لأجله، ويقبل بعضها أن ترد دلالة العين، أو دلالة الزمن مع دلالة الحدث، وهو المفعول المطلق والمسند إلى فاعل أو نائبه، بل إن الأصل أن ترد في المسند إلى فاعل أو نائبه دلالة الزمن مع دلالة الحدث، إذا ما أخذنا بنص النحاة على أن الأصل في العمل هو الفعل. ولم يمنع المسند إلى فاعل أو نائبه أن ترد دلالة العين مع دلالة الحدث، وذلك ما نجده متحققاً في المشتق العامل.

وفيما يأتي عرض للمواقع الثلاثة بحسب ما لا يقبل مع دلالة الحدث دلالة أخرى، وما يقبل دلالة أخرى مع دلالة الحدث.

أولاً. ما لا يقبل مع دلالة الحدث دلالة أخرى (المفعول له)

يُعدُّ موقع المفعول له من المواقع الدلالية الحديثة؛ إذ لا يصلح فيه إلا ما يدل على الحدث دلالة أولى. وقد امتنع من هذا الموقع ما يدل على أسماء أعيان مادية محسوسة، وأسماء أجناس عينية. ويمكن أن يمثل هذا الموقع قسمًا خاصاً من المواقع الحديثة بأن يجعل موقعاً حديثاً مقيداً، إذا ما أخذنا باشتراط بعض النحاة للقلبية فيما يرد مفعولاً له من المصادر.

ويرجع كونه من المواقع الحديثة - أي يرجع اشتراطه دلالة الحدث دلالة أولى فيما يقع فيه من أقسام الكلم - إلى كون الغرض من سَوِّقِهِ بيان الأغراض التي تناط بها الأحداث العاملة فيه كما نص التقعيد النحوي المتأخر. أشار بعض الباحثين إلى تأخر شرط القلبية في الحدث الوارد مفعولاً له، قال: "ويبدو أن أولى الإشارات إلى شرط القلبية هذا جاءت في القرن السابع"^(١).

وقد جعلنا هذا الموقع من المواقع التي لا تسمح بدلالة أخرى مع دلالة الحدث على الرغم من أن المصدر الذي يدل على الحدث ترد فيه دلالة العين المعنوية؛ إذ يعد الحدث بتمامه عيناً معنوية؛ لأن العين ليست شيئاً مغايراً للحدث، بل هي الحدث نفسه، وليست العين كالعين التي في اسم الفاعل الذي تُمَثِّلُ العين فيه فَرْدًا مُغَايِرًا للحدث ينتمي إلى هذا الحدث، وبتعبير آخر؛ تُعَدُّ العين الوجه الآخر من الحدث، أي إنهما شيء واحد يختلف بحسب زاوية النظر فحسب.

وقد ورد في هذا الموقع بناء على ذلك - على أية حال - اسم الحدث بأصنافه المختلفة مفعولاً له في القرآن الكريم، وذلك على ما يأتي:

أ. المصدر: احتملت بعض ألفاظه أن تكون مفعولاً له في القرآن الكريم، نحو "ابتغاء" في قوله ﷻ ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾^(٢)، و"حذر" في قوله ﷻ ﴿يَجْعَلُونَ أَصْدِعُهمْ فِيْءِ إِذِهمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾^(٣). قال بعض المعربين: "وإنما نصبت ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾؛ لأنه مفعول له... وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر، كأنه قال: يحذرون حذراً"^(٤). ومما يحتمل وروده مفعولاً له المصدر "سفه" في قوله ﷻ ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾^(٥).

(١) جميل الملايكة (١٩٨٤) "في اشتراطهم كون المفعول له قلبياً"، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٣٥، ج ٤، ص ١٢٤.

(٢) سورة النساء (١١٤).

(٣) سورة البقرة (١٩).

(٤) الزجاج، معاني القرآن، ج ١، ص ٩٧.

(٥) سورة الأنعام (١٤٠).

ب. المصدر الميمي: وردت بعض ألفاظه محتملة للمفعول له في القرآن الكريم، نحو "معذرة" في قوله ﷺ ﴿قَالُوا مَعْذَرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفِقُونَ﴾^(١)، و"مودة" في قوله ﷺ ﴿وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾^(٢). قال بعض المعربين في أوجه "ما": "والثاني هي كافة، و"أوثاناً" مفعول، و"مودة" بالنصب مفعول له"^(٣).

ج. اسم المصدر "ثواب" في قوله ﷺ ﴿وَلَا تَدْخُلَنَّهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾^(٤)، و"متاع" في قوله ﷺ ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ صَيِّدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلْسَيَّارَةِ﴾^(٥)، و"نكال" في قوله ﷺ ﴿فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَىٰ﴾^(٦).

ثانياً. ما يقبل مع دلالة الحدث دلالة أخرى

الأول. المفعول المطلق

نرى أن موقع المفعول المطلق من المواقع الحدثية، أي نرى صلاحية دلالة الحدث لهذا الموقع أيّاً كان الشكل الذي ترد عليه من اسمٍ للحدث، إلى علمٍ له، إلى ضميرٍ له، وامتناع ما لا يدل على الحدث عنه إلا إذا وردت دلالة الحدث بتأويل أو تقدير. وسوف نناقش - على أية حال - صلاحية ما يدل على الحدث لموقع المفعول معه، ثم امتناع ما لا يدل عليه إلا بتأويل، أو تقدير.

ونرى أن كل ما دل على الحدث جاز أن يكون مفعولاً مطلقاً، وذلك إذا كان اسماً للحدث (مصدراً)، نحو: "فهم"، أو صفة له، نحو: "واضح" للفهم أو للشرح أو غير ذلك من الأحداث، أو علماً له، نحو: "حماد"، أو ضميراً له، وذلك الضمير الغائب إذا عاد على اسم للحدث متقدم عليه.

(١) سورة الأعراف (١٦٤).

(٢) سورة العنكبوت (٢٥).

(٣) العكبري (١٩٧٦) / التبيان في إعراب القرآن، القسم الثاني، ص ١٠٣١.

(٤) سورة آل عمران (١٩٥).

(٥) سورة المائدة (٩٦).

(٦) سورة النازعات (٢٥).

وهذا هو الأصل في المفعول المطلق. ونحن بهذا نُفَرِّقُ بين ما يرد لأن دلالاته على ما يستلزم موقع المفعول المطلق، وما يرد مع أن دلالاته على غير ما يستلزم هذا الموقع، أي لا نقول بالنيابة في كل ما عدا المصدر، ولو كان اسماً للمصدر، كما يقول النحاة، وإنما نقصر مصطلح النيابة على ما تقتضي دلالاته التأويل، أو التقدير لعدم ورودها على ما يستلزم موقع المفعول المطلق، أي إنه يجعل النيابة لما لا يدل على حدث من اسم، أو صفة، أو علم، أو ضمير، أي يجعله في اسم العين، واسم الجنس، واسم الآلة، وذلك على ما سيَتَبَيَّنُ في الحديث عما يتمتع كونه مفعولاً مطلقاً إلا بالتأويل أو التقدير.

١. اسم الجنس المعنوي (المصدر على اختلاف أنواعه)

فيما يأتي نماذج ورود أصناف المصدر المختلفة مفعولاً مطلقاً:

أ. المصدر: يُعَدُّ النحاة المصدر الأصل في المفعول المطلق. كما أشرنا. دون غيره من أنواع المصدر، كاسم المصدر الذي يُعَدُّ نائباً عن المصدر في باب المفعول المطلق، وقد ورد في القرآن الكريم كثيراً، نحو "خلق" في قوله ﷻ ﴿يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّنْ بَعْدِ خَلْقٍ﴾^(١)، و"ظن" في قوله ﷻ ﴿الظَّالِمِينَ يَلَهُ ظَنُّ السَّوءِ﴾^(٢)، و"ميل" في قوله ﷻ ﴿وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مِيلًا عَظِيمًا﴾^(٣).

ب. المصدر الميمي: نحو: "متاب" في قوله ﷻ ﴿وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا﴾^(٤)، و"معاذ" في قوله ﷻ ﴿قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوًى﴾^(٥).

ج. اسم المصدر: يُنْصُ النحاة على وروده نيابة عن المصدر في موقع المفعول المطلق، وهو وارد في القرآن الكريم كثيراً، نحو "صلح" في قوله ﷻ ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا

(١) سورة الزمر (٦).

(٢) سورة الفتح (٦).

(٣) سورة النساء (٢٧).

(٤) سورة الفرقان (٧١).

(٥) سورة يوسف (٢٣).

أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ﴿١﴾، و"عذاب" في قوله ﷻ ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ﴾ ﴿٢﴾، و"قرض" في قوله ﷻ ﴿وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ ﴿٣﴾.

د. اسم الهيئة: نصَّ النحاة على ورود اسم الهيئة مفعولاً مطلقاً على جهة النيابة، قالوا عما ينوب عن المصدر: "أو هيئة، نحو: "يموت الكافر ميتة سوء، ويعيش المؤمن عيشة مرضية" (٤).

ونرى ورود اسم الهيئة مفعولاً مطلقاً؛ لوجود دلالة الحدث فيه، كما أنه يفيد ما يناط بالمفعول المطلق أحياناً من بيان النوع.

هـ. المصدر المؤول: نصَّ معظم النحاة على امتناعه، وفَسَّرُوا ذلك، قال بعضهم: "لا يجوز أن تقع "أن والفعل" في موقع المصدر؛ فلا يجوز: "ضربته أن أضربه؛ لأن "أن" تُخْلَصُ الْفِعْلَ للاستقبال، والتأكيد إنما يكون بالمصدر المبهم، وعمله بعضهم بأنَّ "أَنْ يَفْعَلَ" يعطي محاولة الفعل، ومحاولة المصدر ليست بالمصدر؛ لذلك لم يسغ لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر، وحكي عن الأخفش إجازة ذلك" (٥).

ونرى امتناع ورود المصدر المؤول مفعولاً مطلقاً كما يرى معظم النحاة؛ وذلك لعدم ورود ذلك في اللغة، ولعلَّ أَوْجَهَ ما قِيلَ من تفسيراتٍ لهذا الامتناع مع وجود دلالة الحدث المطلوبة للمفعول المطلق هو تعليل بعضهم لذلك، بكون المصدر المؤول محاولة للحدث، وليست محاولة الحدث بالحدث نفسه.

ونرى - أيضاً - أن المفعول المطلق تخلص للحدث من الزمن الذي يكون معه في الفعل؛ لتأكيد هذا الحدث، أو لبيان هيئته، أو عدده، وأنه يلزم - مِنْ ثَمَّ - أن يمتنع ورود المصدر المؤول مفعولاً مطلقاً؛ لأن المصدر المؤول لا يستقل بالحدث، ولا يخلصه من الزمن، بل إنه يشتمل على دلالات أخرى أكثر من مجرد الحدث؛ إذ يشتمل المصدر المؤول على الزمن الذي يستفاد من الفعل وعلى الفاعل، وربما على

(١) سورة النساء (١٢٨).

(٢) سورة النمل (٢١).

(٣) سورة المائدة (١٢).

(٤) ابن عقيل (١٩٨٢) / المساعد على تسهيل الفوائد، ج ١، ص ٤٦٨.

(٥) السيوطي، الجمع، ج ١، ص ١٨٧.

المفعول به وغير ذلك من متعلقات الفعل التي يمكن أن ترد للفعل الوارد في المصدر المؤول؛ الأمر الذي يفوت مراد المفعول المطلق المتمثل في تخليص الحدث ممّا سواه من مدلولي الفعل، أي من الزمن، لتأكيد، أو لبيان هيئته، أو عدده.

و. اسم المرة: إذا كان اسم المرة يخالف اسم الجنس المعنوي في وقوع الأول على الفرد المنتمي إلى الجنس المعنوي المتمثل في الحدث، ووقوع الثاني على الجنس المعنوي نفسه، فإن بينهما اتفاقاً يَتَمَثَّلُ في كون العينين حدثاً؛ إذ الفرد المنتمي إلى الجنس المعنوي الذي هو الحدث يَتَمَثَّلُ في كونه أحد أفراد، أي بعضاً من الحدث، ولا شك في أن دلالة المرة على الحدث من خلال كونه بعضاً منه، أو المرة بتعبير النحاة، يشير إلى صلاحيته للورود مفعولاً مطلقاً. وقد انتفى ما يمنع هذه الصلاحية، فورد اسم المرة مفعولاً مطلقاً في اللغة كثيراً.

وقد اشتمل القرآن الكريم على نماذج كثيرة لذلك، ومن ذلك أسماء المرة "أخذة" في قوله ﷻ ﴿فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ فَأَخَذَهُمْ أَخَذَةً رَابِيَةً﴾^(١)، و"توبة" في قوله ﷻ ﴿تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا﴾^(٢)، و"دعوة" في قوله ﷻ ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾^(٣)، و"دكة" في قوله ﷻ ﴿وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكْنَا دُكَّةً وَاحِدَةً﴾^(٤)، و"قبضة" في قوله ﷻ ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنَ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾^(٥)، و"مرة" في قوله ﷻ ﴿سَعَدَ بِهِمْ مَرَّتَيْنِ﴾^(٦)، و"ميلة" في قوله ﷻ ﴿فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً﴾^(٧).

٢. المشتق العامل (الصفة) والمنسوب

إذا كان اسم الحدث على اختلاف أصنافه من مصدر إلى مصدر ميمي إلى اسم مصدر... إلخ يرد مفعولاً مطلقاً، فإن صفة الحدث على اختلاف أصنافها من

(١) سورة الحاقة (١٠).

(٢) سورة التحريم (٨).

(٣) سورة الروم (٢٥).

(٤) سورة الحاقة (١٤).

(٥) سورة طه (٩٦).

(٦) سورة التوبة (١٠١).

(٧) سورة النساء (١٠٢).

اسم فاعل إلى اسم مفعول... إلخ ترد مفعولاً مطلقاً ، ويلحقهما المنسوب كذلك. ويرجع ذلك - في نظرنا - إلى أن الصفة حين تكون راجعة إلى مصدر مثل "واضح" من "شرح واضح" تكون عينها حَدَثَ المصدر الذي ترجع إليه؛ فالعين في "واضح" هي عين حدث الشرح، أي تكون دالة على حدثين: أولهما هو دلالتها الأولى، والثاني هو دلالتها الثانية، التي تُقَوِّمُ عينها المعنوية، التي هي دلالتها الأولى.

ويعني كون العينية التي هي دلالة الصفة الأولى تَتَمَثَّلُ في الحدث أحياناً جواز ورود الصفة حين تكون عينها حدثاً مفعولاً مطلقاً، أي حين تكون العين الموصوفة بالوضوح في الصفة "واضح" حدثاً، كالشرح وغيره من الأحداث التي تجعل الصفة صالحة للورود مفعولاً مطلقاً؛ حيث يجوز أن تقول: "شرحت واضحاً"؛ إذ العين الموصوفة بالوضوح والمرادة من الصفة "واضحاً" هي حدث الشرح، وهذا ما يؤكد كون التقدير "شرحاً واضحاً"؛ حيث يجعل النحاة الصفة نائبة عن المصدر في باب المفعول المطلق.

ويعني ذلك أن الصفة التي تقع مفعولاً مطلقاً هي الصفة التي تصف حدثاً، كالصفات "واضح"، أو "مفهوم"، أو "طويل"، ونحوها حين ترد وصفاً لكلمة "الشرح" - مثلاً - التي تقع على حدث. وإذا تَأَمَّلْنَا الصفة "واضح" - مثلاً - وجدنا أنها تشتمل على دلالاتي العين والحدث، وأن دلالة العين فيها - التي تمثل الدلالة الأولى للصفة - تَقَعُ على عين حدث "الشرح"، وأن عَيْنَ الشَّرْحِ قد وُصِفَتْ بِحَدَثِ الْوُضُوحِ، أَيْ أَنَّ الْعَيْنَ في مثل هذه الصفات حدث، وأنها توصف بحدث - كذلك. ويعني ذلك أنه لا يصلح أن تكون الصفة مفعولاً مطلقاً، إلا حين تكون عينها التي هي الدلالة الأولى لها حدثاً، وأن الحدث الذي يرد دلالة ثانية في الصفة لتقويم عينها كحدث الوضوح في الصفة "واضح"، فلا يصلح أن يكون مفعولاً مطلقاً؛ لأنه دلالة ثانية تابعة لدلالة العين، ولا يكون الدلالة المقصودة في الصفة.

وإذا كنا نرى أن ما يَدُلُّ على الحدث يرد في باب المفعول المطلق أصالة، لا نيابة عن غيره، فإننا نرى ورود الصفة حين تكون عينها الْمُقَوِّمَةُ بالحدث حدثاً وروداً أصلياً لا نائباً عن المصدر؛ إذ أصل الموقع دلالة الحدث أيّاً كان الشكل الذي ترد فيه من اسم إلى صفة إلى علم إلى ضمير.

وقد أثبت النحاة ورود المشتق العامل مفعولاً مطلقاً في التركيب اللغوي على جهة النسبة؛ إذ هم يقصرون موقع المفعول المطلق على المصدر، ويجعلون كل ما سواه نائباً عنه ولو كان اسماً للمصدر، قال بعضهم فيما ينوب عن المصدر في باب المفعول المطلق: "وقد ينوب عن المصدر اللازم إضمار ناصبه صفات، "عائداً بك"، و"هنيئاً لك"، و"أقائماً وقد قعد الناس؟" و"أقاعداً وقد سار الركب؟" و"قائماً قد علم الله، وقد قعد الناس"، ف"عائداً" اسم فاعل، وكذا "قائماً"، و"قاعداً"، و"هنيئاً" فاعيل، وهي صيغة مبالغة... ويجوز كونه صفة، وأجاز أبو البقاء "هنيئاً ومريئاً" مصدرين جاءا على فاعيل^(١).

ونرى أن هذه النماذج التي نَصَّ عليها النحاة تراكيب مسكوكة، لا يرد معناها العام من مجموع معاني مفرداتها كما هو الأمر في التراكيب غير المسكوكة؛ الأمر الذي يُبينُ عدم حاجتنا إلى توجيهها؛ إذ جعلها تراكيب مسكوكة يُعفيها من ضرورة إخضاعها لقواعد التراكيب غير المسكوكة. وقد اشتمل القرآن الكريم على نماذج كثيرة لورود الصفة مفعولاً مطلقاً تبعاً لكون العين التي تشير إليها الصفة حدثاً، وفيما يأتي نماذج لذلك:

اسم الفاعل "باطل" في قوله ﷻ ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَنَكَ﴾^(٢)، وفي قوله ﷻ ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطْلًا﴾^(٣)، و"خاصة" في قوله ﷻ ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾^(٤).

الصفة المشبهة "رغد" في قوله ﷻ ﴿وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾^(٥)، و"قليل" و"كثير" في قوله ﷻ ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾^(٦).

(١) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج ١، ص ٤٧٩.

(٢) سورة آل عمران (١٩١).

(٣) سورة ص (٢٧).

(٤) سورة الأنفال (٢٥).

(٥) سورة البقرة (٣٥).

(٦) سورة التوبة (٨٢).

اسم التفضيل "أخرى" في قوله ﷺ ﴿ثُمَّ نَفَخَ فِيهِ أُخْرَىٰ﴾^(١)، و"أكثر" في قوله ﷺ ﴿وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَمِمَّا عَمَرُوهَا﴾^(٢).

المنسوب: ورد المنسوب منصوباً على أنه مفعول مطلق في بعض القراءات الشاذة^(٣) في "راعياً؛ فقد قرئ بالنصب والتثنية قوله ﷺ ﴿لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا أَنْظِرْنَا﴾^(٤). وإذا حللت بعض الآيات السابقة لتعيين الدلالة الواقعة مفعولاً مطلقاً تبين أن حدث الخلق الذي تقع عليه عين الصفة "باطلاً" في الأولين هو المفعول المطلق؛ إذ ليس المفعول هو البطلان، ويتفق هذا التوجيه مع تقدير النحاة الذين قالوا في إعراب الآية: "يجوز أن يكون نعتاً لمصدر محذوف، أي خلقاً باطلاً"^(٥). وقالوا في إعراب خاصة في الآية الثالثة: "خاصة" أصله أن يكون نعتاً لمصدر محذوف، أي إصابة خاصة"^(٦). وقالوا في "راعياً" في الآية الأخيرة: "جعله صفة لمصدر محذوف، أي "قولاً راعياً" وهو على طريق النسب كلابن، وتامر لما كان القول سبباً في السبب بالرعن"^(٧).

إن ما يعنيه النحاة بجعل الصفة الواقعة مفعولاً مطلقاً نعتاً لمصدر محذوف، هو كون العين التي تشير إليها الصفة هي الحدث؛ إذ عين النعت هي عين المنعوت، ويعني ذلك أن العمل لا يخرج عما قرره النحاة من شروط في وقوع الصفة مفعولاً مطلقاً؛ إذ يلزم - لدى النحاة ولدينا - أن تقع الصفة على عين الحدث، وقد قرر النحاة ذلك بقولهم بوجوب كون الصفة الواقعة مفعولاً مطلقاً نعتاً لمصدر محذوف. ونفي ذلك من خلال اشتراط كون العين التي تشير إليها الصفة واقعة على حدث، أي من اشتراط كون دلالتى الصفة الأولى والثانية حدثين.

وقد ورد علم الحدث مفعولاً مطلقاً، مثلما ورد اسم الحدث، وصفته. ويُعدُّ وروده مفعولاً مطلقاً أصلياً في نظرنا؛ لارتباط الموقع النحوي بدلالة ما يرد فيه؛

(١) سورة الزمر (٦٨).

(٢) سورة الروم (٩).

(٣) ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ص ٩، وقد نسبها للحسن.

(٤) سورة البقرة (١٠٤).

(٥) العكبري (١٩٧٦) / التبيان، القسم الأول، ص ٣٢٠.

(٦) أبو حيان (١٩٨٣) / البحر المحيط، ج ٤، ص ٤٨٥.

(٧) المرجع السابق، الموضع نفسه.

فنربط موقع المفعول المطلق بدلالة الحدث أيًا ما كان القسم الذي يؤديها، أي يرد لهذا الموقع ما يفيد دلالة الحدث من أقسام الكلم، كاسم الحدث، وصفته، وعلمه، وضميره. ولو جعلنا هذا الموقع خاصًا بالمصدر، كما قرر النحاة لكان كل ما سواه من أقسام الكلم نائبًا عنه حين يرد فيه.

ويرجع تجاوز ربط الموقع بالقسم الذي يقع فيه إلى ربطه بالدلالة التي يتطلبها إلى أن أقسام الكلم من رئيسية إلى فرعية ترتبط بالمواقع النحوية المختلفة بناء على دلالتها في الأغلب الأعم، وعلى شكلها في القليل.

وإذا رجعنا إلى قول النحاة في ورود المصدر العلم مفعولاً مطلقاً وجدنا أن كلمتهم في هذا الأمر لم تكن واحدة؛ فقد نفى بعضهم ذلك، قال فيما ينوب عن المصدر في باب المفعول المطلق: "واسم مصدر غير علم، نحو: اغتسلت غسلاً، واحترازاً من اسم المصدر العلم كحماد في معنى "حمداً له"؛ فلا يقال: حمدت حماد، لقصد التوكيد؛ لأنه زائد بالعلمية على معنى العامل؛ فلا يُنزل منزلة تكراره"^(١). وقد أثبت فريق من النحاة ورود المصدر العلم مفعولاً مطلقاً، قال بعضهم في قوله ﷺ ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ﴾^(٢): "سبحان" علم على التسبيح، وانتصابه بفعل مضمر متروك إظهاره، ثم نُزل "سبحانه" منزلة الفعل، فسد مسده، ودل على التنزيه البليغ من جميع القبائح التي يضيفها إليه أعداء الله.

ومثل بعض النحاة في تعييدهم للمفعول المطلق بالمصدر العلم مفعولاً مطلقاً، مما يكشف عن إجازتهم لوروده في هذا الموقع، قال بعضهم: "من المصدر ما هو علم كـ"سبحان" علم للتسبيح، و"برة" علم للمبرة، و"فجار" علم للفجرة، و"يسار" علم للميسرة، يقال: "برة برة"، و"فجر به فجار"، وهو معلق على الجنس"^(٣).

ونرى أن زيادة المصدر العلم عن اسم الحدث - بأصنافه المختلفة من مصدر إلى مصدر ميمي إلى اسم مصدر... إلخ - بالعلمية لا يحول دون صلاحية دلالة الحدث

(١) ابن عقيل (١٩٨٢) المساعد على تسهيل الفوائد، ج ١، ص ٤٦٧.

(٢) سورة الإسراء (١).

(٣) الزمخشري (١٩٧٩) الكشاف، ج ٢، ص ٦٤٦.

الموجودة فيه للورود مفعولاً مطلقاً؛ وذلك لأمرين: أحدهما ورود المصدر العلم مفعولاً مطلقاً في الاستعمال اللغوي، وذلك على ما سنعرضه من نماذج من القرآن الكريم، الثاني مناسبة زيادة المصدر العلم عن اسم الحدث بالعلمية لأحد أغراض المفعول المطلق؛ إذ فيه ما يرد مبيناً للنوع؛ مما يجعل زيادة المصدر العلم عن المصدر بتعيين عين المصدر العلم مناسبة للمفعول المطلق في بعض حالاته، مثلما تجعل زيادة اسم الهيئة عن المصدر بدلالة الهيئة اسم الهيئة مناسباً للمفعول المطلق المبين للنوع.

وقد ورد المصدر العلم مفعولاً مطلقاً في القرآن الكريم كما ظهر من حديث المفسرين عن لفظ "سبحان" الذي ورد في القرآن الكريم إحدى وأربعين مرة^(١). وذلك كما في قوله ﷻ ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾^(٢)، وقوله ﷻ ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾^(٣).

ويصلح ضمير الحدث لأن يرد مفعولاً مطلقاً؛ فالضمير متى رجع إلى ما يدل على حدث، كانت العين التي يشير إليها هي الحدث؛ مما يعني ثبوت ما يقتضي موقع المفعول المطلق من دلالة فيه. ولا يحول التعريف الموجود في الضمير الراجع إلى ما يدل على حدث دون صلاحية الحدث لهذا الموقع، مثلما لم يحل التعريف بالعلمية في المصدر العلم دون صلاحية دلالة الحدث الموجودة فيه للورود مفعولاً مطلقاً. وقد نصَّ النحاة على جواز وقوع ضمير الشخص مفعولاً مطلقاً، وقد جعلوا ذلك من قبيل النيابة عن المصدر تبعاً لكونهم يقصرون ما يرد مفعولاً مطلقاً على جهة الأصالة على المصدر.

ولا نرى ورود ضمير الشخص مفعولاً مطلقاً نيابة عن المصدر؛ إذ نرى أن ما يرد على سبيل النيابة في الموقع النحوي هو الذي يقتضي أن يؤول، ولا نرى ضرورة تأويل ضمير الشخص، أو غيره من الضمائر حين تقع مفعولاً مطلقاً ما دامت دالة على الحدث؛ إنما نرى أصالة ما يرد مفعولاً مطلقاً دون حاجة إلى تأويل.

(١) عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ص ٣٣٩ - ٣٤٠.

(٢) سورة الإسراء (٩٣).

(٣) سورة الصافات (١٨٠).

لقد قال النحاة بجواز ورود ضمير الشخص مفعولاً مطلقاً على سبيل النيابة؛ حيث قال بعضهم عن المفعول المطلق: "ويضمّر متوسّعاً فيه منزلاً منزلة المفعول به، نحو: "أعجبنى الضرب الذي ضربته" ^(١)، وقال آخر عن الصنف الثاني من صنفى المفعول المطلق: "وأما المبين فينوب عنه أحد ثلاثة عشر شيئاً... والسابع ضمير، نحو: ﴿لَا أَعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾" ^(٢).

وقد أشار النحاة إلى ورود اسم الإشارة مطلقاً على جهة النيابة، قال بعضهم وأما المبين فينوب عنه أحد ثلاثة عشر شيئاً... والثامن اسم الإشارة، نحو: "ضربته ذلك الضرب"، قال في شرح التسهيل: ولا بد من جعل المصدر تابعاً له، وظاهر كلام سيبويه أن ذلك لا يشترط ^(٣).

ولا نرى ضمير الإشارة نائباً عن المصدر في باب المفعول المطلق، ما دام يدل على الحدث، وليست به حاجة إلى التأويل، أي ما دام الضمير دالاً على حدث، فإن ورود مفعولاً مطلقاً يُعدُّ وروداً أصلياً؛ ذلك أن الأصل لموقع المفعول المطلق هو ورود دلالة الحدث، ولا يلزم أن تُؤدَّى باسمها، بل يجوز أن ترد بصفتها، أو علمها، أو ضميرها، مثلما يجوز أن ترد باسمها، ولا تحتاج الأقسام الدالة على الحدث دلالةً أولى إلى تأويل لقبول ورود هذه الأقسام في موقع المفعول المطلق؛ ولذلك لم نجعل ورودها من قبيل النيابة.

أما ما يرد في هذا الموقع على جهة النيابة فهو ما لا يدل على حدث بدليل احتياجه إلى تفسير، وتوجيه، ولو كان وروده أصلياً لما احتاج إلى توجيه. ويتمثل ما يرد نائباً في باب المفعول المطلق في أسماء أعيان مادية محسوسة وأسماء أجناس عينية، ويمكن تصنيفها في ثلاثة أصناف من الأسماء، هي:

١. أسماء الأعيان الدالة على آلة الحدث، نحو "سوط" و"سهم". قال بعض النحاة فيما يقع مفعولاً مطلقاً نيابة عن المصدر، أو آله، نحو: "ضربته سوطاً"، و"رشقته سهماً"، والأصل "ضربة سوط"، و"رشقة سهم"، وهو مطرد في جميع آلات الفعل دون غيرها ^(٤).

(١) الإسفراييني (١٩٨٤) / الباب، ص ٢٨٣.

(٢) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج ٢، ص ٧٤، والآية من سورة المائدة (١١٥).

(٣) المرجع السابق، ج ٢، ص ٧٤ - ٧٥.

(٤) ابن عقيل (١٩٨٢) / المساعد على تسهيل الفوائد، ج ١، ص ٤٦٨.

ونرى أن هذا الصنف من أسماء الأعيان لا يقع مفعولاً مطلقاً؛ إذ المفعول المطلق في تقدير النحاة واسم المرة المحذوف "ضربة" و"رشقة"، ويؤكد تقدير النحاة هذا كون التثنية الداخلة على أعيان الأسماء الواردة في موقع المفعول المطلق، نحو: ضربته سوطين، ورشقته سهمين لا تقع على الأعيان نفسها، بل تقع على اسم المرة المقدر؛ إذ لا يراد "ضربته بسوطين"، وإنما يراد ضربته بسوط؛ الأمر الذي يشير إلى أن التثنية الواردة في لفظ اسم الآلة واقعة على معنى اسم المرة المقدر؛ مما يؤكد كونه المقصود، وكونه الواقع مفعولاً مطلقاً لا اسم الآلة.

٢. أسماء الأعيان التي يقع عليها اسم المفعول المصوغ من الفعل العامل فيها بلا قيد أدخل هذا الصنف من أسماء الأعيان عبد القاهر^(١)، وابن الحاجب، والزمخشري، وابن هشام الذي قال: "قولهم في نحو "خلق الله السماوات" إن السماوات مفعول به، والصواب أنه مفعول مطلق؛ لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، نحو قولك: "ضربت ضرباً"، والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيداً بقولك "به"، كـ "ضربت زيدا"، وأنت لو قلت: "السماوات مفعول"، كما تقول: "الضرب مفعول"، كان صحيحاً، ولو قلت: "السماوات مفعول به" كما تقول: "زيد مفعول به" لم يصح^(٢). وقد عيّن اسم العين الصالح لكونه مفعولاً مطلقاً، قال عن المفعول به: "ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه، ثم أوقع الفاعل به فعلاً، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده"^(٣).

وقد رفض بعض الباحثين ما ذهب إليه فريق النحاة هذا، قال:

من أراد أن ينظر في النحو إذن فليُنظر إليه من جهة الأصل في وضعه، ولا يحمل على أصل علم آخر؛ لأن في ذلك خلطاً وإخراجاً للعلوم عن خصائصها الأصلية، ومقاصد علم النحو أساسها ضبط اللسان العربي، وحمايته من اللحن. وإذا كان الأمر كذلك، فالسماوات، والأناسي، وكتائب، والصالحات في "خلق الله السماوات"، و"خلق الله الأناسي"، و"أنشأت كتائب"، و"عملوا الصالحات" تجري مجرى "زيداً" في "ضربت زيدا"، وإن لم يقع عليها فعل فاعل؛ لأن المفعول به

(١) عبد القاهر الجرجاني (١٩٥٤) كتاب أسرار البلاغة، تحقيق هـ ريتز.

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج٢، ص ص ٦٦٠-٦٦١.

(٣) المرجع السابق، الموضع نفسه.

- كما حَدَّه - قوم "ما وقع عليه فعل الفاعل أو جرى مجرى الواقع ك"ضربت زيدا"، و"خلق الله السماوات" و"أنشأت كتابا" و"ما ضربت زيدا" (١).

وقال باحث آخر: "والتشبيث بأحكام النحو ومعانيه أفضى إلى غير قليل من اضطراب النحاة في مسائل بعينها، ذهبوا مذاهب شتى... نذكر من ذلك خلافهم في المفعول المطلق، والمفعول به، وهذا المنطق لا يخفى ما له من تعلق بالكلام، والفلسفة الإلهية هو الذي غلب على عبدالقاهر في أكثر المسائل التي تأولها (٢)، وإنما ما يصدر عن هذه الأعمال.

ونرى توجيه نصب هذه النماذج على المفعولية؛ إذ ليست الأعمال نفسها، وإنما ما يصدر عن هذه الأعمال.

٣. أسماء الأعيان المادية، أو أسماء الأجناس العينية الواردة في بعض التراكيب المجتزأة

قال بعض النحاة في باب الوقوع مفعولاً مطلقاً: "وبعض أسماء الأعيان، نحو ثُرْبًا، وجندلاً" (٣). وقد وجهها بعض النحاة على المفعولية، قال: "والأصح كون الأسماء مفعولات والصفات أحوالاً. فالأسماء ثُرْبًا، وجندلاً وما بعده، وظاهر كلام سيبويه أنها كلها منصوبة نصب المفعول به كما ذكر المصنف أنه الأصح، وهو تأويل الأكثرين، والتقدير "ألزمك الله أو أطعمك ثُرْبًا وجندلاً"، و"ألزم الله فاهًا لفيك"، أو "جعل فاهًا لفيك" و"أتستقبلون أعورَ وذًا نابٍ" (٤).

ونرى أن هذه التراكيب يمكن أن تُوجَّهَ على النصب على المفعولية، وذلك بتقدير فعل يقع بها، وذلك كما يظهر من كلام بعض النحاة، ويمكن أن يُعَدَّ التركيب كله من قبيل التعبير الاصطلاحي الذي يتميز بأنه ١. وحدة لا يمكن استخلاص معناه من مجموع معاني المفردات، أو العناصر المكونة له. ٢. لا يجوز

(١) محمد حسن عواد (١٩٨١) "رأى في المفعول المطلق"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع ١٣ - ١٤، السنة الرابعة، ص ١٧٢ - ١٧٣.

(٢) لطفي عبدالبدیع (١٩٧٠) التركيب اللغوي للأدب: بحث في فلسفة اللغة والاستطيقا، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط ١، ص ١٤ - ١٥.

(٣) ابن عقيل (١٩٨٢) المساعد على تسهيل الفوائد، ج ١، ص ٤٦٣.

(٤) المرجع السابق، ج ١، ص ٤٨٠.

التعديل، أو التبديل، أو الحذف في عناصر التعبير الاصطلاحي. ٣. عناصر التعبير الاصطلاحي من ذوات الرتب المحفوظة، أي لا يجوز التقديم والتأخير فيها^(١).
ويترتب على عدّها من التعبير الاصطلاحي عدم حاجتها إلى تفسير النصب الوارد فيها، وذلك لعدم ارتباط المعنى العام للتعبير الاصطلاحي بمعاني مفرداته، وذلك بخلاف التعبير غير الاصطلاحي الذي يلزم معرفة إعراب مفرداته لكون هذا الإعراب جزءاً من معاني مفرداته التي يؤدي مجموع معانيها المعنى العام للتعبير كله. ويعني كل ما سبق اختصاص المفعول المطلق بما يدل على الحدث، وإن ما يدل على غير الحدث، لا يرد مفعولاً مطلقاً على سبيل الأمانة للزوم توجيه ما يثبت كونه مفعولاً مطلقاً ممّا يدل على الحدث من أقسام الكلم.

الثاني. المسند إلى فاعل أو نائبه

عرض النحاة لهذا الموقع في إطار نظريتهم التي قدموها لدراسة التركيب المعروفة باسم نظرية العامل. وقد جعلوا هذا الموقع للعامل من الكلم، وجعلوا الفاعل، أو نائبه، والمفعول به، وكل ما يرد تبعاً لدلالة الحدث الموجودة في العامل معمولات لهذا العامل. وقد جعل النحاة الكلم الواردة مسندة لفاعل، أو نائبه صنفين، وهما: الأول أصل في هذا الموقع أو في العمل، الثاني فرع عليه. قال بعضهم في عمل الكلم: "بدأنا بالأفعال لأنها الأصل في العمل"^(٢). وقال آخر يستوفي ما يقع في هذا الموقع منها: "الأسماء التي أُعْمِلَتْ عَمَلَ الفعل، وذلك أسماء الفاعلين، والمفعولين، والصفات المشبهة بها، والمصادر التي تعمل عمل الفعل"^(٣).

كما يرد في هذا الموقع اسم الفعل كذلك. قال بعض النحاة: "ومِمّا أعْمِل عمل الأفعال ألفاظ سميت بها الأفعال، أي قامت مقامها، ودلّت عليها بعلمها، وذلك اختصار منهم، فسميت أسماء الأفعال"^(٤).

(١) علي القاسمي (١٩٧٩) *التعابير الاصطلاحية والسياقية ومعجم عربي لها*، مجلة اللسان العربي، مج ١٧، ج ١، ص ٢٨.

(٢) عبد القاهر الجرجاني (١٩٧٢) *الجمل*، حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ على حيدر، دمشق: منشورات دار الحكمة، ص ١٣.

(٣) الفارسي (١٩٨٢) *الإيضاح بشرح الجرجاني (المقتصد)*، مج ١، تحقيق كاظم بحر المرجان، سلسلة كتب التراث

١١٥، بغداد: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ص ٥٠٥.

(٤) ابن الخشاب (١٩٧٢) *المرتبجل*، ص ٢٤٨.

وقد جعل النحاة بعض ما يعمل من الأسماء عمل الفعل فرعاً على بعض الفروع، وذلك كالصفة المشبهة التي تُعدُّ فرعاً في العمل على اسم الفاعل الذي يُعدُّ فرعاً على الفعل، أي إن الفروع في العمل ليست كلها فروعاً على الأصل نفسه، بل بعضها فرع على بعض. وقد فسَّروا بجعلهم ما يرد في هذا الموقع أصلاً، وبعضه فرعاً على الأصل، وبعضاً ثالثاً فرعاً على فرع اختلاف ما يرد في هذا الموقع من حيث إطلاق الورد، وتقييده بشرط، وتفاوتها في المعمولات التي ترد بعدهما، قال بعضهم: "اعلم أن اسم الفاعل فرع على الفعل؛ فلا يقوى قوته؛ لأن مراتب الفروع بعد مراتب الأصول؛ فلا يعمل اسم الفاعل إلا بعد أن يعتمد على شيء"^(١). وقال آخر: "إن الصفة لما كانت مشبهة باسم الفاعل من حيث إنها تتشبه، وتجمع، وتذكر، وتؤنث من حيث إن كل واحد منهما موضوع لمن قام به الفعل، وكانت دون اسم الفاعل؛ فينبغي ألا تعمل إذا كانت للماضي، كما لا يعمل اسم الفاعل إذا كان معنى الماضي"^(٢).

ويعيننا أن نناقش أصل العمل دون النظر في تفصيلاته التي تُفرِّق بين ما يعمل مطلقاً، وما يعمل مقيداً بشرط، وتفصيل بين العمل في المعنى، واللفظ، وبين العمل في المعنى فقط، وهو ما يرد حال إضافة العامل إلى معموله لفظاً، وتقابل بين معمولات كل عامل، وذلك أن ما يعيننا في عملنا هذا هو ثبوت العمل أو موقع المسند إلى فاعل أو نائبه لبعض أقسام الكلم لا لبعضها الآخر، بصرف النظر عن شرط الثبوت، وتفصيلات العمل.

ويلزمنا - وقد جعلنا موقع المسند إلى فاعل أو نائبه موقعاً حديثاً - أن ننظر في دلالة ما يقع في هذا الموقع ليحدد وجود دلالة الحدث فيها، كما يلزمنا أن نفسر امتناع بعض أقسام الكلم الدالة على الحدث.

ونرى أن الحدث موجود فيما يرد في موقع المسند إلى فاعل أو نائب عنه من فعل، أو مصدر، أو صفة، أو اسم فعل؛ ذلك أن اسم الفعل يؤدي دلالة فعله على الحدث والزمن، كما أن الحدث يثبت للمنسوب الذي يقع في هذا الموقع بالتأول؛ إذ يقع المنسوب، كما تقع الصفة، مسنداً إلى فاعل أو نائب عنه حين يكون مؤولاً بالصفة التي تفيد دلالة الحدث فيما تفيد من دلالات. نقل السيوطي عن ابن فلاح،

(١) الجرجاني (١٩٨٢) / المقتصد في شرح الإيضاح، مج ١، ص ٥٠٥.

(٢) خالد الأزهرى (١٩٨٣) شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تحقيق البدرائى زهران، مصر: دار المعارف، ط ١، ص ٢٧٣.

قال: "يأ النسب تُصَيَّرُ الجامد في حكم المشتق حتى يحمل ضميراً ويرفع الظاهر"^(١). وقد مثَّل بعض النحاة لورود المنسوب مسنداً إلى مرفوع بعده، قال: قولك: "هذا الرجل قادري دينارُهُ"، "جاءني بكر صاحباً ثوبُهُ"، و"زيد هنديُّ سيفُ أبيه"، أو "خطيُّ رُمحُ صاحبه"^(٢).

ويمكن تأويل هذه الأمثلة ونحوها؛ إذ هذه الأمثلة على معنى "منسوب إلى عبدالقادر دينارُهُ"، و"منسوب إلى الصاحب ثوبُهُ"، و"منسوب إلى الهند سيفُ أبيه"، و"منسوب إلى الخط رُمحُ صاحبه"؛ مما يعني أن المسند هو الحدث الموجود في كلمة "منسوب"، التي يؤول بها الاسم المنسوب، وأن المرفوع ورد مسنداً إليه على جهة النيابة عن الفاعل للحدث الموجود في كلمة "منسوباً".

ونرى أن امتناع ما يدل على الحدث من الورود مسنداً إلى فاعل، أو نحوه يأتي من القيود الخاصة بعمل الحدث، وهي قيود ترجع إلى صياغة الكلم، أو دلالتها التصريفية؛ إذ ينتفي العلمُ الدالُّ على الحدث كما ينتفي الضمير الدالُّ عليه. يقول بعض النحاة عن المصدر واسمه: "ويعمل عمله اسمه غير العلم"^(٣). ويقول آخر في شروط عمل المصدر: "الأول أن يكون مظهرًا، فلو أضمر لم يعمل لعدم حروف الفعل خلافاً للكوفيين، وأجاز ابن جني في الخصائص^(٤) والرماني إعماله في المجرور، ونقل عن الفارسي، وقياسه في الظرف"^(٥).

ويعني ما سبق أن التعريف بالعلمية والإضمار يحول دون صلاحية الحدث للورود مسند، أي يمتنع الحدث في بعض حالاته التصريفية من أن يرد مسنداً إلى فاعل أو نائبه.

ولعل امتناع العلم والضمير الدالين على حدث من الورود مسنداً إلى فاعل أو نائبه أن العلمية، والإضمار تجعل وقوع ألفاظهما على الحدث وقوع الاسم على عينه، أي لكون علم الحدث، وضميره يقعان على الحدث بوصفه عيناً؛ الأمر الذي يضعف الحديثية فيه؛ إذ النظر إليها على أنها عين يجعلها كالأعيان الأخرى التي

(١) السيوطي (١٩٨٤) الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ١٦١.

(٢) الفرخان (١٩٨٧) المستوفى في النحو، ج ٢، ص ١٠٥.

(٣) ابن مالك (١٩٦٧) التسهيل، ص ١٤٢.

(٤) ابن جني (١٩٥٧) الخصائص، ج ٢، ص ١٨ - ١٩.

(٥) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج ٣، ص ٦.

ليست أحداثاً، ويعني ذلك أن الحدث يقع مسنداً إلى فاعل، أو نائبه ما لم تكن صياغته على العلمية، أو الإضمار.

ونشير إلى أن اسم المرة لا يعمل لفظاً مع ورود دلالة الحدث فيه للنظر إلى الحدث بوصفه وحدة من الحدث، أي للنظر إلى الحدث على أنه عين، كما ينظر إلى الحدث في علم المعنى وضميره بوصفهما عينين، ولو لمَحَ معنى الحدثية فيه لعمل لفظاً، ومعنى لا معنى فقط، وهو ما وردت به اللغة قليلاً، قال بعض النحاة عن شرط عمل المصدر: "الثالث أن يكون غير محدود، فلو حُدَّ بالتاء لم يعمل؛ فإن ورد حكم بشذوذه، كقوله:

يحايي به الجلد الذي هو حازمٌ بضربة كَفَيْهِ المَلَأَ نَفْسَ رَاكِبٍ^(١)
فنصب "الملا" بـ "ضَرْبَةٍ كَفَيْهِ"، وهو محدود^(٢)، أي يعمل اسم المرة معنى لورود دلالة الحدث فيه، ويقل عمله لفظاً لكونه يشير إلى جزء من الحدث بوصفه عيناً من الحدث الذي يمثل جنساً لهذه العين.

أما المشتق غير العامل، فيمتنع عمله لفظاً، ومعنى مع وجود دلالة الحدث فيه؛ لكونه يقع على العين التي لا يذكر الحدث معها على أنها ملابسة له كما يحدث مع المشتق العامل كاسم الفاعل، بل يذكر الحدث معها على أنه جنس تتقوم به هذه العين. وقد سبق أن أشرنا إلى أن اسم الآلة المشتق لا يختلف عن اسم العين الواقع على آلة إلا في كون الأول قياسياً، والثاني سماعياً^(٣).

ولعل في امتناع اسم الآلة وغيره من المشتق غير العامل من وروده مسنداً ما يدل على قوة الصلة بين اسم الآلة المشتق وغيره من المشتق غير العامل من اسم العين. ونشير إلى أن هذا الموقع يقبل ورود دلالات أخرى مع الحدث الذي يُعَدُّ دلالته اللازمة، بل إنه يجيز أن تكون دلالة الحدث اللازمة له دلالة ثانية؛ حيث يجوز أن يقع فيه المشتق العامل الذي يدل - كما هو مقرر - على عين ملابسة لحدث تَتَقَوَّمُ به.

(١) ذكره السيوطي، الجمع، ج ٢، ص ٩٢، والعيني، شرح الشواهد، ج ٢، ص ٥٢٧، والأشموني، شرحه، ج ٢،

ص ٣٣٥، والشنقيطي (١٩٨٥) الدرر اللوامع، ج ٥، ص ٢٤٣.

(٢) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج ٢، ص ٧.

(٣) ص ٩٨ - ٩٩ من هذا الكتاب.

ونشير إلى أن موقع المسند يشبه مواقع المضاف، والمنعوت، والمؤكد، والمعطوف عليه، والمبدل منه في عدم رجوع الإعراب فيما يرد فيها من كلم إلى ما تتعلق به من كلمات بعدها، بل تعرب بحسب موقعها ممّا قبلها، كما هو الشأن في الإعراب؛ فيعرب المضاف وفق ما قبله من العوامل؛ فهو ما يتوقف عليه إعرابه، ولا يستلزم هذا موقع "المسند إليه" إعراباً معيناً لما يرد فيه من الكلم. وقد اقتضى عدم استلزام موقع المسند إلى فاعل، أو نائبه إعراباً مُعَيَّناً لما يقع فيه من الكلم أن ورد فيه ما ليس له إعراب؛ وذلك لعدم إكسابه لما يقع فيه من الكلم إعراباً مع عدم ارتباط ما وقع فيه بما قبله من الكلم ارتباطاً يُنتُجُ إعراباً. وقد تمثل هذا في الفعلين الماضي، والأمر اللذين يقعان مسنداً إلى فاعل، ولا يكون في وقوعهما هذا الموقع ما يقتضي كونهما معربين، ومع عدم اكتسابهما الإعراب من أداة قبلهما كما يحدث في المضارع، ويَتَمَثَّلُ ورود ما ليس له إعراب في هذا الموقع في "اسم الفعل". قال بعض الباحثين: "ولما كانت أسماء الأفعال والخوالب عامة لا تتبدل علاقتها، بل لا تتغير تراكيبها؛ فإن فكرة الموقع الإعرابي والمحل غير واردة، ولذلك أرى أن جميع الخوالب مبنية، وليس لها محل من الإعراب"^(١).

المبحث الثالث: المواقع العينية الحديثة

مدخل

المواقع العينية الحديثة هي تلك المواقع النحوية الدلالية التي تتطلب دلالتين العين، والحدث على جهة الأصالة؛ إذ يمكن أن تتطلب دلالة أخرى غير الحدث، كالجنس، وغيره، فيقوم ما سوى الحدث مقامه على الأصل، على ما سيَتَبَيَّنُ في تفصيل الأمر. وتَتَمَثَّلُ هذه المواقع في ثلاثة مواقع، هي: الخبر أصلياً ومنسوخاً والحال والنعت.

ويرجع احتياج هذه المواقع إلى هاتين الدلالتين معاً إلى أن لها وظيفة معينة، وضرورة خاصة؛ ذلك أن ما يرد في هذه المواقع يقوم بوظيفة إضافة دلالة إلى عين سابقة هي عين صاحب هذا الموقع الذي يَتَمَثَّلُ في المبتدأ، إن كان الموقع خبراً، وفي صاحب الحال إن كان الموقع حالاً، وفي المنعوت إن كان الموقع نعتاً.

(١) محمد عبدالله جبر (١٩٨٠) أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية، مصر: دار المعارف، ص ٧٤.

ونرى أن الأصل في إضافة الدلالات إلى أصحاب هذه المواقع الثلاثة من خبر، وحال، ونعت أن تكون الدلالة عارضة - أي مُنْتَقَلَةٌ بتعبير النحاة في الحال - بصفة خاصة، وتتحقق هذه الدلالة العارضة في الأحداث التي تلبسها الأعيان، وتفارقها دون أن تنتمي إليها. وبناء على هذا نرى أن ورود دلالة الجنس في هذه المواقع الثلاثة على غير الأصل.

وقد يَتَبَيَّنُ كون الدلالة المضافة من خلال المواقع الثلاثة حدثاً من الأمثلة الثلاثة الآتية: "محمد نشيط"، و"جاء محمد نشيطاً"، و"محمد النشيط متفوق"؛ ذلك أن حدث النشاط قد أضيف إلى صاحبها المبتدأ، وصاحب الحال، والمنعوت من خلال المواقع الثلاثة الخبر، والحال، والنعت.

كما يَتَبَيَّنُ كون الدلالة المضافة جنساً غير أصيل من الأمثلة الثلاثة الآتية: "محمد هو الرجل"، و"جاء محمد رجلاً"، و"محمد الرجل متفوق"؛ حيث يلزم تصور المراد على غير ظاهر اللفظ؛ إذ يقال: إن المراد في هذه الأمثلة الثلاثة الأخيرة هو نسبة كمال الرجولة إلى عين "محمد"، والانصراف عن ظاهر اللفظ نتيجة ثبوت دلالة الجنس في أصل العين؛ إذ الرجولة ثابتة لمحمد دونما خبر، أو حال، أو نعت، ولو جعل مراد الخبر، والحال، والنعت إثبات دلالة الجنس، لما كان الإثبات إضافة، بل كان لغواً، لا تقبله اللغة فضلاً عن أن يكون وظيفة هذه المواقع النحوية الأساسية.

على أن تَمَثَّلَ وظيفة المواقع الثلاثة في إضافة دلالة الجنس يقوم إذا كان غير واضح في صاحبها بأن يكون ملتبساً بغيره من الأجناس، فيقبل كون الوظيفة في المواقع الثلاثة إضافة دلالة جنس الرجولة إلى "محمد" حين يكون ملتبساً في ذهن المخاطب بالطفولة، وبغيره من الأجناس التي تصح لمحمد أو تتعاقب عليه، كالكهولة، والشيخوخة. أي يمكن أن يقال: "محمد رجل"، "جاء محمد رجلاً"، و"محمد الرجل متفوق"، والمراد إضافة الجنس من خلال المواقع الثلاثة إلى صاحبها حين تكون رجولة محمد غير ثابتة عند المخاطب؛ إذ لا يعرف ما إذا كان رجلاً، أو طفلاً، ويكون المراد من إثبات الرجولة إليه نفي الطفولة، والكهولة، والشيخوخة، وكل ما يناقض جنس الرجولة عن عين محمد، أي إن "محمد رجل"

تعني أنه ليس طفلاً، ولا كهلاً، ولا شيخاً... إلخ، و"جاء محمد رجلاً" تعني أنه لم يَجِ كَهْلاً، ولا شَيْخاً، و"محمد الرجل متفوق" تعني أن حكم التفوق واقع على محمد الرجل، لا الطفل، ولا الكهل، ولا الشيخ، وأن ما سواه مسكوت عنه؛ فليس عليه حكم بتفوق، أو غيره.

ولا يلزم من ورود نعت، أو مضاف إليه بعد اسم العين في هذه المواقع الثلاثة أن تكون وظيفة هذه المواقع إضافة دلالة الجنس؛ إذ يمكن أن يكون وظيفة اسم العين الوارد في هذه المواقع الثلاثة إضافة دلالة الحدث، وذلك حين يكون اسم العين منعوتاً بحدث، أو مضافاً إلى اسم حدث "مصدر"؛ حيث يضيف اسم العين الواقع في هذه المواقع دلالة الحدث التي اكتسبها من النعت، أو المضاف إليه إلى صاحب الموقع الذي ورد فيه، ومن ذلك ما يأتي: "مُحَمَّدٌ رَجُلٌ صَالِحٌ" أو "مُحَمَّدٌ رَجُلٌ صَالِحٌ"، و"جاء مُحَمَّدٌ رَجُلًا صَالِحًا" أو "جاء مُحَمَّدٌ رَجُلَ صَالِحٍ"، و"مُحَمَّدٌ الرَّجُلُ الصَّالِحُ مُتَّفَقٌ" أو "مُحَمَّدٌ رَجُلُ الصَّالِحِ مُتَّفَقٌ"؛ إذ يظهر كون الدلالة التي أضيفت إلى عين محمد في الأمثلة الثلاثة هي حدث الصلاح.

إننا نرى دلالة الحدث أصلاً في المواقع الثلاثة، وذلك بعد أن وجدنا ما يأتي:
- حاجة النماذج التي وردت دلالة الجنس فيما ورد فيها من المواقع الثلاثة إلى صرفها عن غير ظاهرها؛ إذ لو كانت دلالة الجنس أصيلة في هذا الباب لما احتاجت ما وردت فيه دلالة الجنس إلى صرف عن الظاهر:

- أن بعضاً آخر من النماذج التي وردت دلالة الجنس فيما ورد فيها من المواقع الثلاثة مقبولاً بشرط وجود اللبس في الجنس، فلو كان ورود دلالة الجنس في المواقع الثلاثة أصيلاً لما احتاجت بعض النماذج التي وردت دلالة فيما ورد فيها من المواقع الثلاثة إلى شرط يصح به وقوعها في أحد المواقع الثلاثة.

- أن دلالة الحدث تُمَثِّلُ الدلالة المراد إضافتها في بعض النماذج التي وردت دلالة الجنس فيما وردت فيه من مواقع، وذلك في النماذج التي تتضاف فيها دلالة الحدث من خلال النعت، أو المضاف إليه إلى دلالة الجنس لاسم العين الوارد في المواقع الثلاثة.

صفوة القول أننا نرى أن دلالة الحدث الدلالة الأصلية لهذه المواقع الثلاثة، بعد أن وجدنا ثلاث حالات ترد عليها دلالة الجنس في هذه المواقع، الصنف عن ظاهر اللفظ، والورود المقيد بشرط، وعدم ثبوت كونها الدلالة المراد إضافتها لصاحب المواقع حين يكون بعدها نعت، أو مضاف إليه يُكسِبُ اسم العين الواقع في هذه المواقع الحدث الذي يرد الدلالة المراد إضافتها.

ولعل الدرس الإحصائي يمكن أن يضيف إلى مسألة الأصالة، والفرعية فيما يرد في هذه المواقع من دلالة حين يبين نسب شيوع دلالات الحدث الجنس، وغيرها في هذه المواقع الثلاثة.

أما الدلالة الثانية اللازمة لهذه المواقع الثلاثة - والتي ترد تبعاً لضرورة ارتباط هذه المواقع بصاحب لها يَتِمُّلُ في المبتدأ بالنسبة للخبر، وصاحب الحال بالنسبة للحال، والمنعوت بالنسبة للنعت - فهي دلالة العين التي تربط الخبر، والحال، والنعت المفردة بالمبتدأ، وصاحب الحال، والمنعوت؛ إذ يقوم الارتباط بين الخبر ومبتدئه، وبين الحال وصاحبها، وبين النعت ومنعوته من خلال وقوعها على عين واحدة، وذلك كما قرر النحاة بقولهم: "الخبر إنما هو الابتداء في المعنى"^(١)، وهو الأمر الذي يظهر من وقوع كل من "محمد"، و"نسيط" على عين واحدة في الأمثلة الثلاثة الآتية: "محمد نسيط" و"جاء محمد نسيط"، و"محمد النسيط متفوق".

ويتأكد قيام الارتباط بين المواقع الثلاثة، وأصحابها على أساس دلالة العين بين كل موقع، وصاحبه من فوات الارتباط وفساد التركيب عند الاكتفاء بدلالة الحدث بأن يقال: "❖ محمد نشاط"، و"❖ جاء محمد نشاطاً"، و"❖ محمد النشاط متفوق".

ولعل أهمية العين التي كانت تصاحب الحدث من امتناع قبول هذه الأمثلة على ظاهرها، والحاجة إلى تقدير لفظ "ذو" الدال على العين المصاحبة للحدث؛ إذ تقبل الأمثلة بتقدير: "محمد ذو نشاط"، و"جاء محمد ذا نشاط"، و"محمد ذو النشاط متفوق"، وربما قبلت الأمثلة على سبيل المبالغة التي تعني أَنَّ عين محمد هي عين حدث النشاط، أي إنها تقبل حين ينظر إلى الحدث بوصفه عيناً. وتجعل عين الحدث هذه عين صاحب المواقع الثلاثة على سبيل التجوز، أي تقبل حين تُعَدُّ عين الحدث

(١) المبرد (١٣٨٦ هـ) / المقتضب، ج٤، ص ١١٠.

عين صاحبها تجوزاً. أي إنه لا بد لهذه المواقع الثلاثة من دلالة العين التي توافق عين صاحبها حقيقة، أو تجوزاً حتى تكون صحيحة تركيباً.

وتعني ضرورة وجود دلالة العين فيما يرد في المواقع الثلاثة وضرورة موافقتها لدلالة العين في صاحب المواقع الثلاثة واقعاً، أو تصوراً كونها دلالة أساسية لازمة للمواقع الثلاثة. ويفسر لزوم العين للمواقع الثلاثة ذهاب النحاة إلى وقوع الجمل كلها في هذه المواقع؛ إذ لو كانت هذه المواقع تستلزم دلالة الحدث وحدها، لجاز للفعل وحده - لا ما بعده - أن يقع فيها.

ويتضح هذا الإدراك الراجي للنحاة القدامى - رحمهم الله - من أنهم يبنُّوا ضرورة وجود عين موافقة لعين صاحب المواقع الثلاثة حين اشتراطوا رابطاً يعود على صاحب المواقع الثلاثة إذا كانت جملة؛ الأمر الذي يكشف وعيهم بكون العين المطلوبة مع الحدث لا تلزم أن تكون فاعل الحدث، أو المفعول به له، بل يلزم الحدث الموجود في الفعل أن يقترن بعين هي صاحب المواقع الثلاثة أيّاً ما كان وجه ارتباط الحدث بها.

إن المواقع الثلاثة مواقع "عينية حديثة" - فيما نرى - للزوم الدلالتين فيما يقع فيها من مفرد أو جملة، ولو كانت حديثة فقط لجاز الفعل وحده فيها، ولم تكن الجملة هي الواقعة فيها.

وقد أشار بعض الباحثين إلى الطبيعة المشتركة بين هذه المواقع الثلاثة، تلك التي تتمثل في وظيفتها التي جعلها الوصف، قال: "والمقصود بالوصف بمعناه الواسع كل ما يلتبس باسم ذات يوضح غموضاً قد يعتريه، أو يحدد معناه ويخصصه، أو يجعل من لفظين مفردين متصف، ووصف عبارة ذات معنى، وتركيباً ذا دلالة؛ ذلك هو الخبر، وكذلك النعت والحال"^(١).

وفي لزوم دلالاتي العين والحدث لهذه المواقع ما يفسر ورود الصفة، وما يلحق بها، وهو المنسوب، فيها. وفي جواز نيابة دلالة الجنس، وغيرها عن دلالة الحدث ما يفسر ورود غير الحدث فيها، وفيما يأتي بيان ذلك:

(١) أحمد عبدالستار الجواري، "الوصف بالجملة"، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٣٥، ج ٤، ص ٨.

الأول. الخبر

أ. المشتق العامل والمنسوب

وردت الأصناف المختلفة للمشتق العامل والمنسوب مسندة في الجملة الاسمية المنسوخة، وغير المنسوخة. وفيما يأتي نماذج لهذه الحالات المختلفة.

١. خبر المبتدأ

اسم الفاعل "راق" في قوله ﷺ ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾^(١).

صيغة المبالغة "قَوَّام" في قوله ﷺ ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾^(٢).

اسم المفعول "مستعان" في قوله ﷺ ﴿وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾^(٣).

الصفة المشبهة "عَذْبٌ" في قوله ﷺ ﴿هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٍ﴾^(٤).

اسم التفضيل "أَوَّل" في قوله ﷺ ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ

فِيهِ﴾^(٥).

المنسوب "عاقِر" في قوله ﷺ ﴿قَالَ رَبِّ أَنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي

عَاقِرٌ﴾^(٦).

٢. الخبر المنسوخ بكان أو إحدى أخواتها:

اسم الفاعل "بالغ" في قوله ﷺ ﴿إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمَّا تَكُونُوا بَلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ﴾^(٧).

صيغة المبالغة "زهوق" في قوله ﷺ ﴿إِنَّ الْبَطْلَ كَانَ زَهُوقًا﴾^(٨).

اسم المفعول "مشكور" في قوله ﷺ ﴿وَكَانَ سَعْيُكُمْ مَشْكُورًا﴾^(٩).

(١) سورة القيامة (٢٧).

(٢) سورة النساء (٣٤).

(٣) سورة يوسف (١٨).

(٤) سورة الفرقان (٥٣)، فاطر (١٢).

(٥) سورة التوبة (١٠٨).

(٦) سورة آل عمران (٤٠).

(٧) سورة النحل (٧).

(٨) سورة الإسراء (٨١).

(٩) سورة الإنسان (٢٢).

الصفة المشبهة "فظّ" في قوله ﷻ ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا عَلِيطَ الْقَلْبِ لَأَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ﴾^(١).

اسم التفضيل "أكثر" في قوله ﷻ ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَشَيْءٍ جَدًّا﴾^(٢).

المنسوب "ربّاني" في قوله ﷻ ﴿وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّينِيَ﴾^(٣).

٣. الخبر المنسوخ بما الحجازية

اسم الفاعل "خارج" في قوله ﷻ ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾^(٤).

صيغة المبالغة "جبار" في قوله ﷻ ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ﴾^(٥).

اسم المفعول "مجنون" في قوله ﷻ ﴿وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ﴾^(٦).

الصفة المشبهة "ميت" في قوله ﷻ ﴿وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾^(٧).

٤. الخبر المنسوخ بإن أو إحدى أخواتها

اسم الفاعل "بالغ" في قوله ﷻ ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾^(٨).

صيغة المبالغة "فَعَالٌ" في قوله ﷻ ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾^(٩).

اسم المفعول "مغلوب" في قوله ﷻ ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَأَنْصِرْ﴾^(١٠).

الصفة المشبهة "برّ" في قوله ﷻ ﴿إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾^(١١).

اسم التفضيل "أتقى" في قوله ﷻ ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمُ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفَقَكُمُ﴾^(١٢).

المنسوب "فاكه" في قوله ﷻ ﴿إِنْ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَكَهُونٍ﴾^(١٣).

(١) سورة آل عمران (١٥٩).

(٢) سورة الكهف (٥٤).

(٣) سورة آل عمران (٧٩).

(٤) سورة البقرة (١٦٧).

(٥) سورة ق (٤٥).

(٦) سورة التكوين (٢٢).

(٧) سورة إبراهيم (١٧).

(٨) سورة الطلاق (٣).

(٩) سورة هود (١٠٧).

(١٠) سورة القمر (١٠).

(١١) سورة الطور (٢٨).

(١٢) سورة الحجرات (١٣).

(١٣) سورة يس (٥٥).

ب. اسم الجنس المعنوي

حين يقع اسم الجنس المعنوي الذي تَمَثَّلُ عينه في الحدث كله خبراً يكون المراد ادعاءً بأن عين الحدث عين المبتدأ. وقد ورد اسم الجنس المعنوي بأصنافه المختلفة مسنداً في الجملة الاسمية في القرآن الكريم. وقد تعددت صور المسند الواردة عليها هذه الأصناف؛ إذ جاء المسند خبراً لمبتدأ، وخبراً لكان، وخبراً لإن... إلخ.

وفيما يأتي نماذج لورود هذه الأصناف في مواقع المسند في الجملة الاسمية المختلفة من خبر المبتدأ، وخبر كان وخبر كاد... إلخ.

١. خبر المبتدأ: وردت أصناف للمصدر في هذا الموقع النحوي، وذلك نحو:

المصدر "فضل" في قوله ﷺ ﴿ ذَٰلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ ﴾^(١).

المصدر الميمي "مغفرة" في قوله ﷺ ﴿ أُولَٰئِكَ جَزَاؤُهُمْ مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ ﴾^(٢).

اسم المصدر "متاع" في قوله ﷺ ﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ ﴾^(٣).

المصدر المؤول "أن يقول" في قوله ﷺ ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ، كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٤).

٢. خبر كان: وردت أصناف للمصدر في هذا الموقع النحوي، ومن ذلك ما يأتي:

المصدر "دعوى" في قوله ﷺ ﴿ فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَمِيدِينَ ﴾^(٥).

اسم المصدر "عذاب" في قوله ﷺ ﴿ إِنَّهُ كَانَ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾^(٦).

المصدر المؤول "أن يفترى" في قوله ﷺ ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾^(٧).

(١) سورة النساء (٧٠).

(٢) سورة آل عمران (١٣٦).

(٣) سورة آل عمران (١٨٥).

(٤) سورة يس (٨٢)..

(٥) سورة الأنبياء (١٥).

(٦) سورة الشعراء (١٨٩).

(٧) سورة يونس (٣٧).

٣. خبر إن: وردت أصناف مختلفة للمصدر خبراً لإن، وذلك نحو:

المصدر "هدى" في قوله ﷻ ﴿قُلْ إِنِّ هَدَى اللَّهُ هُوَ الْهُدَى﴾^(١).

المصدر الميمي "مَوَدَّة" كما في قوله ﷻ ﴿وَقَالَ إِنَّمَا أَخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾^(٢). قال بعض المعربين فيها: "في" ما "ثلاثة أوجه: أحدها هي بمعنى الذي... و﴿مَوَدَّة﴾ الخبر على قراءة من رفع، والوجه الثالث أن تكون "ما" مصدرية و﴿مَوَدَّة﴾ بالرفع الخبر"^(٣).

اسم المصدر "عذاب" في قوله ﷻ ﴿وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ﴾^(٤).

المصدر المؤول "أن يأتاكم" في قوله ﷻ ﴿إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ﴾^(٥).

ج. اسم المرة

حين يقع الخبرُ اسمَ المرة - الذي يشير إلى عين منتمية إلى حدث يمثل بالنسبة لها جنساً - يكون المراد من الخبر إفادة كون عين المبتدأ هي العين المنتمية إلى الحدث الموجود في اسم المرة؛ فليس المراد من الخبر في قوله ﷻ ﴿فَلَمَّا هِيَ زَجْرَةٌ وَجِدَّةٌ﴾^(٦) إضافة دلالة الحدث التي هي "الزجر" إلى عين المبتدأ التي يشير إليها ضمير الغيبة "هي"، وإنما يراد أن يثبت أن عين المبتدأ، هي تلك العين المنتمية إلى الحدث، التي يقع عليها اسم المرة. وقد ورد خبراً للمبتدأ، ومنسوخاً في القرآن الكريم.

١. خبر المبتدأ: ورد اسم المرة خبراً للمبتدأ، نحو: "كرة" في قوله ﷻ ﴿قَالُوا تِلْكَ إِذًا كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾^(٧)، و"مرة" في قوله ﷻ ﴿الطَّلَقُ مَرَّتَانٍ﴾^(٨)، و"موتة" في قوله ﷻ ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا مَوْتَتُنَا الْأُولَى﴾^(٩).

(١) سورة البقرة (١٢٠)، سورة الأنعام (٧١).

(٢) سورة العنكبوت (٢٥).

(٣) العكبري (١٩٧٦) التبيان في إعراب القرآن الكريم، القسم الثاني، ص ١٠٣١.

(٤) سورة الحجر (٥٠).

(٥) سورة البقرة (٢٤٨).

(٦) سورة الصافات (١٩)، سورة النازعات (١٣).

(٧) سورة النازعات (١٢).

(٨) سورة البقرة (٢٢٩).

(٩) سورة الدخان (٣٥).

٢. خبر كان: ورد اسم المرة خبراً لكان في القرآن الكريم، ومن ذلك "صيحة" في

قوله ﷻ ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَاحِدَةً﴾^(١).

د. اسم العين للفرد والجماعة (اسم الجمع)

يخرج الخبر عن كونه وصفاً يفيد دلالتى العين، والحدث، فيرد اسم عين يدل على العين، والجنس، وذلك بشرط أن تمثل دلالة الجنس إضافة لما يدل عليه المبتدأ، أو بشرط صرفها عن ظاهرها، أو بشرط أن يكون اسم العين منعوتاً بحدث، أو مضافاً إلى الحدث، ويصير المراد من اسم العين المنعوت، أو المضاف إلى ما فيه دلالة الحدث إفادة دلالة الحدث المكتسبة فيه للمبتدأ، أي بشرط أن يكون قد اكتسب دلالة حدث تصير إضافتها للمبتدأ غرض الخبر، ووظيفته، وقد ورد اسم العين، واسم الجمع خبرين حين كانت دلالة الجنس إضافة للمبتدأ، كما وردا خبرين حال نعتهما بما يدل على الحدث، وذلك على النحو الآتي:

١. خبر المبتدأ: وذلك أسماء أعيان كثيرة، نحو "ثعبان" في قوله ﷻ ﴿فَأَلْقَى عَصَاهُ

فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾^(٢)، و"حية" في قوله ﷻ ﴿فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾^(٣)،

و"رب" في قوله ﷻ ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾^(٤).

كما ورد اسم الجمع خبراً للمبتدأ كثيراً في القرآن الكريم كما في "أمة"

في قوله ﷻ ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾^(٥)، و"حزب" في قوله ﷻ ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ﴾^(٦)،

و"فوج" في قوله ﷻ ﴿هَذَا فَوْجٌ مُّقْتَحِمٌ مَعَكُمْ﴾^(٧).

٢. خبر كان: ورد اسم العين خبراً لكان في كثير من الآيات القرآنية، نحو: "أخ" في

قوله ﷻ ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾^(٨)، و"رجل" في قوله ﷻ ﴿فَإِنْ لَّمْ

(١) سورة يس (٢٩، ٥٣).

(٢) سورة الأعراف (١٠٧)، سورة الشعراء (٣٢).

(٣) سورة طه (٢٠).

(٤) سورة آل عمران (٥١).

(٥) سورة البقرة (١٣٤، ١٤١).

(٦) سورة المجادلة (٢٢).

(٧) سورة ص (٥٩).

(٨) سورة الإسراء (٢٧).

يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴿١١﴾ ، و"قرد" في قوله ﷻ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴿٢٢﴾ .

ووردت أسماء الجموع خبراً لكان في القرآن الكريم، نحو: "أمة" في قوله

ﷻ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴿٣﴾ ، و"بشر" في قوله ﷻ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا ﴿٤﴾ ، و"قوم" في قول المولى ﷺ فَأَسْتَكَبُّرُوا وَكَانُوا قَوْمًا تُجْرِمِينَ ﴿٥﴾ .

٣. خبر إن: وردت أسماء أعيان خبراً لأن في بعض الآيات القرآنية، نحو "رب" في قوله

ﷻ وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ ﴿٦﴾ ، و"صوت" في قوله ﷻ إِنَّ

أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ﴿٧﴾ ، و"طعام" في قوله ﷻ إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامٌ الْأَثِيمِ ﴿٨﴾ .

ووردت أسماء جموع خبراً لأن، نحو: "أناس" في قوله ﷻ إِنَّهُمْ أَنْاسٌ

يَبْطِهُرُونَ ﴿٩﴾ ، و"جند" في قوله ﷻ إِنَّهُمْ جُنْدٌ مُعْرَفُونَ ﴿١٠﴾ ، و"شرذمة" في قوله ﷻ إِنَّ هَؤُلَاءَ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ ﴿١١﴾ .

٥. اسم الجنس العيني

١. خبر المبتدأ: ورد اسم الجنس العيني خبراً في التركيب اللغوي، ويراد به إثبات

الجنس الذي تنتمي إليه العين في الخبر إلى عين المبتدأ، التي هي عين الخبر؛ الأمر الذي يجعل العلاقة بين المبتدأ والخبر على معنى "من"، وقد قامت دلالة

(١) سورة البقرة (٢٨٢).

(٢) سورة البقرة (٦٥).

(٣) سورة البقرة (٢١٣).

(٤) سورة الإسراء (٩٣).

(٥) سورة الأعراف (١٣٢)، سورة يونس (٧٥).

(٦) سورة مريم (٣٦).

(٧) سورة لقمان (١٩).

(٨) سورة الدخان (٤٣-٤٤).

(٩) سورة الأعراف (٨٢)، سورة النمل (٥٦).

(١٠) سورة الدخان (٢٤).

(١١) سورة الشعراء (٥٤).

- الجنس بهذا مقام دلالة الحدث. وقد ورد في القرآن الكريم نماذج كثيرة لورود اسم الجنس العيني خبراً أصلياً في القرآن الكريم، ومن ذلك "حرير" في قوله ﷺ ﴿وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾^(١)، و"مسك" في قوله ﷺ ﴿خَتَمَهُ مِسْكٌ﴾^(٢).
٢. خبر كان: ورد اسم الجنس العيني خبر "كان"، ومن ذلك "حطب" في قوله ﷺ ﴿وَأَمَّا الْفَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾^(٣)، و"طير" في قوله ﷺ ﴿فَأَنْفَخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾^(٤)، و"هباء" في قوله ﷺ ﴿فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًا﴾^(٥).
٣. خبر إن: وردت أسماء الأجناس العينية خبراً منسوخاً بان في القرآن الكريم، ومن ذلك "بيض" في قوله ﷺ ﴿كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَّكْنُونٌ﴾^(٦)، و"جراد" في قوله ﷺ ﴿كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾^(٧)، و"ياقوت" في قوله ﷺ ﴿كَأَنَّهُنَّ الْيَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ﴾^(٨).
- و. العلم

يرد العلم خبراً مع عدم وجود دلالة الحدث فيه، وذلك لكون المراد عند وروده خبراً، إثبات أن عينه هي عين المبتدأ، لمن لم يثبت له ذلك.

وقد اشتمل القرآن الكريم على نماذج لورود العلم خبراً، ومن ذلك "أحمد" في قوله ﷺ ﴿وَبَشِّرْ رَسُولِي بِأَنِّي مِنْ بَعْدِي أَسْمُهُ أَحْمَدُ﴾^(٩)، و"عيسى" في قوله ﷺ ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾^(١٠)، و"يوسف" في قوله ﷺ ﴿عَلَى لِسَانِ سَيِّدِنَا يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾^(١١)، و"يوسف" في قوله ﷺ ﴿يُوسُفُ﴾^(١٢).

(١) سورة الحج (٢٢)، سورة فاطر (٢٣).

(٢) سورة المطففين (٢٦).

(٣) سورة الجن (١٥).

(٤) سورة آل عمران (٤٩).

(٥) سورة الواقعة (٦).

(٦) سورة الصافات (٤٩).

(٧) سورة القمر (٧).

(٨) سورة الرحمن (٥٨).

(٩) سورة الصف (٦).

(١٠) سورة مريم (٣٤).

(١١) سورة يوسف (٩٠).

كما ورد علم الجنس خبراً فيما أثبتته المعجم اللغوي، قال بعض اللغويين: "هو ابن أقوال، وابن قوَال... العرب تقول للرجل إذا كان ذا لسان طلق: إنه لابن قَوْلٍ وابن أقوال"^(١). وقال يحكي عن العرب قولهم: إنه لابن أحذار"^(٢).

ز. الضمير

يرد الضمير بأصنافه الثلاثة خبراً أصلياً، ومنسوخاً؛ إذ يدل على العين التي تربط الخبر بالمبتدأ، كما ترد دلالة الحدث في الموصول، وتقوم دلالة موقع العين من الموقف الكلامي، وتكون حضوراً تكلماً، أو خطاباً، وغيبة شخصية، أو إشارية مقام دلالة الحدث في كون إضافتها إلى المبتدأ هي مراد إيقاع الضمير خبراً عنه، أي إن الدلالة التي تضاف إلى المبتدأ من خلال الخبر تكون حدثاً مع الضمير الموصول، وذلك على الأصل الذي تكون عليه الدلالة المضافة إلى المبتدأ من خلال الخبر كما تكون موقع العين من الموقف الكلامي على سبيل النيابة عن الحدث. وقد وجدنا حين تأمل الاستعمال اللغوي العربي أنه قد جاء الضمير مسنداً، وبخاصة ضميراً الإشارة والموصول. أما ضمير الشخص فقد قل ورود خبراً لتفضيل العربي الذي يعتز بنفسه، فقام بتقديم الضمير على غيره مناسبة لهذا الاعتزاز؛ فقد ذهبت بعض الدراسات إلى رفض أن يكون سبب امتناع ضمير الشخص من الخبرية منسوخة، وغير منسوخة راجعاً إلى فكرة التفاوت في التعريف، التي قال بها النحاة بعد أن ثبت أن ثمة أخباراً وردت لما هو أقل تعريفاً في نظرهم، فقد ورد الضمير الذي يُعدُّ أعمق تعريفاً عن اسم الإشارة الأقل تعريفاً منه، ومن ذلك ما يأتي: "هذا أنا"^(٣). وورد اسم الإشارة الذي يُعدُّ أكثر تعريفاً من العلم خبراً عن العلم حيث يجوز: "محمد هذا". وكذلك ورد الاسم الموصول خبراً عن العلم الذي يُعدُّ أقل تعريفاً منه، فقد قال المولى رحمه الله ﴿اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلُكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ﴾^(٤).

تقول الدراسة نفيّاً لارتباط قلة ورود ضمير الشخص خبراً عن غيره بمسألة التفاوت في التعريف: "وأظن ضعف التركيب إذا استخدم فيه الضمير خبراً عن غيره

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة (ق. و. ل.)، مج ١١، ص ٥٧٣.

(٢) المرجع السابق، مادة (ح. ذ. ر.)، مج ٤، ص ١٧٦.

(٣) السيوطي، السمع، ج ١، ص ١١٨.

(٤) سورة الجاثية (١٢).

مرتبطاً بالعقلية العربية والمزاج العربي؛ فقد جبل العرب على الفخر؛ مما يستلزم تقدم الضمير في كلامهم، وليس في منطق اللغة ما يمنع من ذلك؛ فسوف يَبَيِّنُ لنا أن هناك ما وقع خبراً عن آخر، على الرغم من أن ما وقع خبراً أرفع تعريفاً ممّا وقع مبتدأ في تصورهم^(١).

وممّا ورد من اسم الإشارة مسنداً "هذا" في قوله ﷺ ﴿ هَذَا وَابْنُ الطَّلَحِينَ لَشَرِّ مَثَابٍ ﴾^(٢). قال بعض المعربين: "قوله - تعالى ﴿ هَذَا ﴾، أي الأمر ﴿ هَذَا ﴾"^(٣)
 ١. خبر المبتدأ: ممّا ورد من الاسم الموصول مسنداً على سبيل الخبرية للمبتدأ الاسم الموصول "الذي" في قوله ﷺ ﴿ قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ ﴾^(٤)، وفي قوله ﷺ ﴿ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾^(٥)، وفي قوله ﷺ ﴿ اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ﴾^(٦).

٢. خبر إن أو إحدى أخواتها: ورد الاسم الموصول مسنداً على سبيل الخبرية لناسخ نحو "الذي" في قوله ﷺ ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ ﴾^(٧)، و"الذين" في قوله ﷺ ﴿ قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾^(٨)، و"من" في قوله ﷺ ﴿ وَلَكِنَّ الْإِلَهَ مِنْ أَتَقَى ﴾^(٩).

ويتحصل لنا ممّا سبق ضرورة وجود العين مع دلالة الحدث، أو ما يقوم مقامها على غير الأصل فيما يقع خبراً، أي يتحصّل له من خلال ما يرد له من أقسام الكلم كونه موقعاً عينياً حدثياً.

(١) عبدالدايم (١٩٨٧) قرينة التعيين في النحو العربي، ق ١٤٤.

(٢) سورة ص (٥٥).

(٣) العكبري (١٩٧٦) التبيان، ج ٢، ص ١١٠٤.

(٤) سورة البقرة (٢٥).

(٥) سورة البقرة (٢٥٨).

(٦) سورة الرعد (٢).

(٧) سورة آل عمران (٩٦).

(٨) سورة الزمر (١٥).

(٩) سورة البقرة (١٨٩).

الثاني: الحال

١. الوصف والمنسوب: يجعل النحاة المشتق العامل أصل باب الحال، يقول بعضهم: "والأصل في الحال اسم فاعل، ثم يقام الفعل المضارع مقامه"^(١). كما يشترطون لباب الحال شرطاً دلاليّاً يتمثل في الانتقال، يقول بعضهم عن إجماع النحاة على هذا الشرط: "البصريون والكوفيون جميعاً يعتبرون في باب الحال الانتقال"^(٢). وقد أرجع شرط الانتقال هذا إلى عدم خروج الحال عن باب المشتق العامل، إلا أنه يكون جنساً غير دائم، وهذا ما قرّره النحاة في بعض الأحوال الجامدة، قال بعضهم: "ومن الحال قولهم: "هذا بسرّاً أطيب منه تمراً"، وإنما يجوز هذا كان أحد الشيئين منقلباً عن الآخر"^(٣)، وإلا أن يفيد الانتقال مع جموده من نعته بمشتق عامل يحقق له أمر الانتقال، أو أن يؤول بمشتق، ذلك أن شرطياً الاشتقاق، والانتقال متلازمان على ما سنوضح في تفسيرنا لكل شرط منهما.

نرى أن ضرورة اشتقاق الحال ترجع إلى كونها عين صاحبها؛ الأمر الذي يستلزم وجود دلالتين فيها. أولاهما العين التي هي عين صاحبها، والتي تقوّم برّبط الحال بصاحبها. الثانية هي الصفة التي يراد إثباتها لعين صاحب الحال، أي إنه لا بد من وجود الدلالتين اللتين هما العين، والحدث معاً؛ لتتم إفادة الصفة في إطار ترابط الحال وصاحبها، كما يلزم ألا تكون الصفة الموجودة في الحال والمراد إثباتها لصاحبها حقيقة الجنس؛ لأن حقيقة الجنس التي يمكن أن ترد في الحال لا تخرج عن أحد أمرين: أحدهما أن تكون هي الحقيقة الموجودة في صاحب الحال، وذلك أن يقال - مثلاً: "جاء الرجل رجلاً"، ولا يكون في ورودها إضافة شيء إلا أن يلجأ إلى التأويل. الثاني أن تكون حقيقة مخالفة للحقيقة الموجودة في صاحب الحال، وذلك أن يقال - مثلاً: "جاء الرجل أسداً". وليس ثمة مجال لقبول حقيقة مخالفة لما ثبت لصاحب الحال من حقيقة إلا على التأويل، أو القول بالمجاز.

(١) ابن برهان العكبري (١٩٨٤) شرح اللمع، ج ١، حققه فائز فارس، الكويت: قسم التراث الإسلامي بالمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط ١، ص ١٣٢.

(٢) أبو علي الفارسي (١٩٨٥) المسائل البصريّة، ج ١، ص ٩٠٣.

(٣) المجاشعي، المقدمة في النحو، ص ٣٦.

ولا يبقى - وقد انتقى أن تكون الصفة الواردة في الحال لإثباتها لصاحبها حقيقة الجنس - إلا أن تكون هذه الصفة حدثاً؛ إذ إن الحدث الذي يثبت لصاحب الحال من خلالها لن يكون تكراراً غير ذي فائدة لِمَا هو ثابت في صاحب الحال، كما لن يكون فيه مناقضة لما ثبت في صاحب الحال من حقيقة؛ فإنه إذا قيل: "جاء الرجل ضاحكاً" لم يكن حدث الضحك تكراراً لحقيقة الرجولة، ولا مناقضاً لها. بل إن الحدث الثابت في الحال لن يناقض صاحب الحال المَقوم بالحدث، كما في المثال: "جاء المتفوق مستبشراً"؛ إذ إن التفوق، والاستبشار، وغيرهما من الأحداث يمكن أن تجتمع في العين الواحدة كما يمكن أن تتعاور عليها دون أن يكون في اجتماع هذه الأحداث على العين الواحدة تناقض؛ إذ للعين الواحدة أن تلبس ما شئت من الأحداث. على أنه ليس لها إلا أن تنتمي إلى جنس معين دون ما يناقضه، فلها أن تكون من جنس الرجال، أو من جنس الأسود من دون أن يكون لها أن تكون منهما معاً على سبيل الحقيقة. ويعني ذلك كون الحال موقعاً عينياً حدثياً؛ إذ إن لزوم تأويل ما يرد دالاً على الجنس، أو القول بمجازيته يعني عدم الأصالة في قيام دلالة الجنس في هذا الموقع، وذلك كما يَتَبَيَّنُ عند مناقشة ما لم ترد فيه دلالة الحدث من الاحوال.

ونرى أن ضرورة الانتقال هذا يستلزم الاشتقاق من جهة أخرى غير جهة استلزام الاشتقاق في الحال لكونها عين صاحبها. تلك الجهة التي يستلزم الانتقال في الحال اشتقاقها تَمَثُّلُ في كون حقائق الأجناس التي تحدد الأعيان بانتماء الأعيان إليها، لا تصلح لتحقيق الانتقال الذي يحتاجه الحال؛ إذ حقيقة الرجولة التي تنتمي إليها أعيان الرجال حقيقة ثابتة لا تزول عنهم؛ حتى ترد حالة منتقلة، وذلك بخلاف المشتق العامل الذي تحدد الأعيان التي يقع عليها بالأحداث التي تثبت له، وتزول عنه على السواء، فليس في ثبوت الأحداث للأعيان في المشتق العامل ما يستلزم ملازمة هذه الأحداث لما لا بسها من الأعيان، الأمر الذي يعني صلاحية المشتق العامل - لا اسم العين - للحالية"، أو الأمر الذي يعني ضرورة اشتقاق الحال لتكون منتقلة، وفي هذا تأكيد لأصالة المشتق العامل في هذا الموقع؛ ممَّا يؤكد أصالة كون هذا الموقع عينياً حدثياً.

ونشير إلى التفات بعض النحاة إلى ارتباط شرطي الاشتقاق للذين فسرناهما، وبين ارتباطهما، قال: "أصل الحال أن يكون صفة، كقولك: "جاءني زيد راكبا"... لأن الحال هو بما يحتمل التحول والتنقل، وحقيقتها أنها الهيئة التي يكون عليها الشيء عند ملابسة الفعل واقعاً منه، أو واقعاً عليه، فإذا قلت: "جاءني زيد راكبا"، فالركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه، وكذلك "ضربت زيداً قائماً"، القيام هيئة له عند وقوع الضرب عليه، وهذا المعنى بابه الصفات"^(١).

ومن نماذج ورود المشتق العامل، والمنسوب حالاً في القرآن الكريم ما يأتي:
اسم الفاعل "آمن" في قوله ﷻ ﴿أَفَنُؤَلِّقُ فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَن يَأْتِيَّ ءِامِنًا يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(٢)،
و"بازغ" في قوله ﷻ ﴿فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِعًا قَالَ هَذَا رَقِيَ﴾^(٣)، و"خاسئ" في قوله ﷻ ﴿يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾^(٤).

صيغة المبالغة "جَبَّار" في قوله ﷻ ﴿وَإِذَا بَطِشْتُمْ بَطِشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾^(٥)، و"مدرار" في قوله ﷻ ﴿وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مَدْرَارًا﴾^(٦)، و"هلوع" في قوله ﷻ ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾^(٧).
اسم المفعول "مسرور" في قوله ﷻ ﴿وَيَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِهِ مَسْرُورًا﴾^(٨)، و"مظلوم" في قوله ﷻ ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا﴾^(٩) و"منشوراً" في قوله ﷻ ﴿وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾^(١٠).

(١) الجرجاني (١٩٨٢) / المقتصد في شرح الإيضاح، مج ١، ص ٦٧٦.

(٢) سورة فصلت (٤٠).

(٣) سورة الأنعام (٧٧).

(٤) سورة الملك (٤).

(٥) سورة الشعراء (١٣٠).

(٦) سورة الأنعام (٦).

(٧) سورة المعارج (١٩).

(٨) سورة الانشقاق (٩).

(٩) سورة الإسراء (١٣).

(١٠) سورة الإسراء (١٣).

الصفة المشبهة "صلد" في قوله ﴿فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا﴾^(١)، و"غضبان" في قوله ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَنَ أَسْفًا﴾^(٢)، و"فرد" في قوله ﴿وَيَأْتِينَا فَرْدًا﴾^(٣).

اسم التفضيل "أحرص" في قوله ﴿وَلِتَجِدْنَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ﴾^(٤). قال بعضهم: "أحرص" حال اضيقت لمعرفة^(٥). ومن وروده حالاً "أسفل" في قوله ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾^(٦). أعربه بعضهم، قال: "هو حال من المفعول، ويجوز أن يكون نعتاً لمكان محذوف"^(٧). ومن ذلك - أيضاً - "أشد" في قوله ﴿فَازْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾^(٨). علق بعض النحاة على ما ذكر غيره من وجوه، قال: "قد ساء لنا حمل الآية على هذا المعنى بتوجيه واضح ذهلوها عنه، وهو أن يكون ﴿أَشَدَّ﴾ منصوب على الحال، وهو نعت لقوله ﴿ذِكْرًا﴾ لو تأخر، فلما تقدم انتصب على الحال... ويكون إذ ذاك أو ذكراً ﴿أَشَدَّ﴾ معطوفاً على محل الكاف من ﴿كَذِكْرِكُمْ﴾"^(٩). وفيه فصل بالحال بين حرف العطف ومعطوفه، والحال كالظرف.

الاسم المنسوب: ورد منصوباً على الحالية في القرآن الكريم كما في "ناشر" في قوله ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾^(١٠). قال بعض المعربين:

(١) سورة البقرة (٢٦٤).

(٢) سورة طه (٨٦).

(٣) سورة مريم (٨٠).

(٤) سورة البقرة (٩٦).

(٥) أبو حيان (١٩٨٣) النهر بهامش البحر المحيط، ج ١، ص ٣١٢.

(٦) سورة التين (٥).

(٧) العكبري (١٩٧٦) / التبيان، القسم الثاني، ص ١٢٩٤.

(٨) سورة البقرة (٢٠٠).

(٩) أبو حيان (١٩٨٣) / البحر المحيط، ج ٢، ص ١١٢.

(١٠) سورة الأعراف (٥٧).

"قرأ" الرياح نشراً" جمعين وبضم الشين، جمع ناشر على النسب، أي ذات نشر... كلابن وتامر.. أو جمع نشور كصبور وصبر، وهو جمع مقيس^(١).

٢. اسم العين للفرد وللجماعة (اسم الجمع): لا يرد اسما العين والجمع حاليين في اللغة على سبيل الأصالة، وإنما يردا حالين بأن تقوم دلالة الجنس التي تقوم العين فيهما مقام دلالة الحدث؛ للزوم الانتقال للحال لا للخبر؛ إذ تمثل الحال هيئة لصاحبها مرتبطة بالعامل فيها؛ الأمر الذي يعني انتقالها؛ إذ لو كانت ثابتة في صاحبها ثبوتاً راسخاً كحقيقة الجنس لما كان لتقييدها بفعل ما معنى؛ إذ سبق ثبوتها ثبوتاً مطلقاً غير مقيد، ويعني لزوم انتقال الحال لا الخبر عدم جواز قياس الحال على الخبر مطلقاً، كما فعل بعض اللغويين، قال: "مما يؤكد كون الحال غير محتاجة إلى أن تكون مشتقة من الفعل، كما يظن قوم، أنها ضرب من الخبر... فإذا ثبت ذلك في خبر المبتدأ، وكانت الحال ضرباً من الخبر... علمت منه وبه سقوط قول من زعم أن الحال لا بد أن تكون مشتقة"^(٢).

إن بين الخبر والحال فرقاً يسمح للخبر بما لا يسمح به للحال؛ فشرط الانتقال للحال - الذي يرد بسبب تقييد الحال بعامله - يجعل ما يجوز لها أقل مما يجوز للخبر.

ولعل ما يرد من اسمي العين والجمع حالاً يحتاج إلى تأويل، إذا لم يكونا منعوين.

وقد وردت الحال "اسم عين" في القرآن الكريم، كما في "بضاعة" في قوله ﷻ وَأَسْرُوهُ بَضْعَةً^(٣)، و"بيت" في قوله ﷻ وَنَجْنُونَ الْجِبَالَ بَيْوتًا^(٤).

ويُعدُّ النحاة ورود اسم العين المنعوت حالاً قياسياً، وذلك لِعَدِّهِمُ الحال هو النعت في الحقيقة. قال بعضهم عن الحال الواردة جامدة ومنعوتة: "الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة، فكأن الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفاً بها"^(٥).

(١) أبو حيان (١٩٨٣) / البحر، ج٤، ص ٣١٦.

(٢) الفارسي، المسائل المنشورة، ص ٨٢.

(٣) سورة يوسف (١٩).

(٤) سورة الأعراف (٧٤).

(٥) الرضي (١٩٧٨) شرح الكافية، ج ٢، ص ٣٢.

ونرى أن القياسية ترجع إلى تحقق دلالة الحدث من خلال النعت، وتحقق الانتقال المطلوب للحالية من خلال هذا الحدث المستفاد، ومن نماذج الحال الموطئة التي تكون اسم عين موصوف غير قليلة في القرآن الكريم "لسان عربي" كما في قوله ﷻ ﴿مُصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾^(١).

وقد ورد اسم الجمع حالاً دون أن ينعت في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله ﷻ ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَفِّقِينَ فِتْنَيْنِ﴾^(٢)، وورد - كذلك - حالاً موطئة، كما في قوله ﷻ ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾^(٣)، وقوله ﷻ ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾^(٤).

٣. اسم الجنس المعنوي: وقف النحاة مع ورود المصادر حالاً طويلاً؛ إذ عد بعضهم ورود المصدر حالاً من قبيل الشذوذ، قال: "قتلته صبراً"، و"جئت ركضاً"، ونظيره لا يقاس عليه؛ فهو شاذ، وأجمع البصريون والكوفيون على أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره"^(٥). كما لجأ بعضهم الآخر إلى تأويل ما ورد من ذلك؛ ذلك أن من شروط الحال الوصف - في الحقيقة - الاشتقاق"^(٦). ولهم في هذا الأمر أخذٌ وردٌ غير قليل رأى فيه بعض الباحثين أنه من تداخل بعض المسائل النحوية في غير باب من أبواب النحو"^(٧).

ونرى أن نثبت ورود المصدر بصور مختلفة حالاً في الاستعمال اللغوي، على ما يثبته القرآن الكريم، وذلك قبل أن تناقش علاقة الدلالة بورود المصدر حالاً. المصدر: وجّه النحاة كثيراً من المصادر على الحالية، ومن هذا "بغته" في قوله ﷻ ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً﴾^(٨)، و"زلفى" في قوله ﷻ ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي

(١) سورة الأحقاف (١٢).

(٢) سورة النساء (٨٨).

(٣) سورة الأنبياء (٩٢).

(٤) سورة مريم (١٧).

(٥) السيوطي، الجمع، ج ١، ص ٢٣٨.

(٦) فتحي عبدالفتاح الدجني (١٩٧٤) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، الكويت: وكالة المطبوعات، ط ١ ١٩٧٤م، ص ٥١٣.

(٧) محمد حسن عولاد (١٩٨١) "رأي في المفعول المطلق"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع ١٣ - ١٤، السنة الرابعة، ص ١٨١.

(٨) سورة الأنعام (٣١).

تَقْرِيكُ عِنْدَنَا زُلْفَى ﴿١﴾ ، و"سدى" في قوله ﷻ ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ ^(٢) ، و"هدى" في قوله ﷻ ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ ^(٣) . قال بعض العربيين: "وهدى منصوب على الحال من القرآن، أي هاديا" ^(٤) .

اسم المصدر: وَجَّهَ النحاة بعض أسماء المصادر على الحالية ضمن ما وجهوها عليه، وذلك مثلما وجهوا بعض المصادر العامة، ومن ذلك اسم المصدر "تمام" في قوله ﷻ ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ ^(٥) . قال بعض العربيين في بعض أوجه هذا الاسم: "تماماً) منصوب على المصدر، أو المفعول له" ^(٦) .

ومن ذلك - أيضا - اسم المصدر "سلام" في قوله ﷻ ﴿لَهُمْ فِيهَا فَنَكِهَةٌ وَلَهُمْ مَا يَدْعُونَ﴾ ^(٧) . قال بعضهم عن ﴿سَلَامٌ﴾: "ويقراً بالنصب على المصدر، ويجوز أن يكون حالاً من "ما"، أو من الهاء المحذوفة، أي ذا سلامة، أو مسلماً" ^(٨) . ومن ذلك - أيضا - اسم المصدر "سواء" في قوله ﷻ ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾ ^(٩) .

قال بعضهم إعراباً لاسم المصدر في الآية ﴿سَوَاءً﴾ بالنصب... ويكون في موضع الحال من الضمير في ﴿أَقْوَاتَهَا﴾ ، أو ﴿فِيهَا﴾ ، أو من ﴿الْأَرْضِ﴾ ^(١٠) .

- المصدر المؤول: أشارت بعض الدراسات إلى اختلاف النحاة في وقوع "المصدر المؤول حالاً، قالت: "جاء المصدر المؤول من "أن والفعل" بعد "إلا" الاستثنائية المفرغ كثيراً،

(١) سورة سبأ (٣٧).

(٢) القيامة (٣٦).

(٣) سورة البقرة (١٨٥).

(٤) الأنباري (١٩٨٠) البيان في غريب إعراب القرآن، ج ١، ص ٣٥٠.

(٥) سورة الأنعام (١٥٤).

(٦) الأنباري (١٩٨٠) البيان في غريب إعراب القرآن، ج ١، ص ٣٥٠.

(٧) سورة يس (٥٧-٥٨).

(٨) العكبري (١٩٧٦) التبيان في إعراب القرآن، القسم الثاني، ص ١٠٨٥.

(٩) سورة فصلت (١٠).

(١٠) العكبري (١٩٧٦) التبيان في إعراب القرآن، القسم الثاني، ص ١١٢٤.

وقد أعرب بعض النحويين هذا المصدر حالاً، وسيبويه لا يرى أن المصدر المؤول يقع حالاً، وأعرابه بعضهم مفعولاً لأجله، وبعضهم ظرف زمان^(١).

ومن النماذج التي رآها بعض النحاة حالاً "أَنْ يَخَافَا" في قوله ﷺ ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾^(٢)، و"أَنْ تَغْمُضُوا فِيهِ" في قوله ﷺ ﴿وَلَسْتُمْ بِأَخْذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ﴾^(٣)، و"أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ" في قوله ﷺ ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾^(٤).

ونرى أن لتردد النحاة في إعراب هذه المصادر بين الحال، والمفعول المطلق، وجهاً دلالياً؛ ذلك أن شروط الحال الدلالية ليست مستوفاة؛ إذ العين التي يقع عليها المصدر - الذي يوجه على الحالية وغيرها - وهي التي تَتَمَثَّلُ في الحدث ليست بعين ما يوجه على أنه صاحب الحال في حال قبول المصدر، أو بتعبير آخر؛ لا يتوافر الارتباط الدلالي بين المصدر، والمسند إليه في نحو: "أتى الرجل ركضاً" حتى يكون قبول المصدر حالاً، والفاعل صاحبها أمراً مُسَلِّماً به، ولا نزاع فيه؛ إذ لا يخفى أن العين الموجودة في الرجل مخالفة للعين التي يقع عليها المصدر "ركضاً"، ولا يخفى كون الحال هي عين صاحبها، نحو: "جاء الرجل ماشياً"، وذلك كما أن الخبر عين المبتدأ، كما قرر النحاة؛ فالحال ليست إلا نوعاً من الإخبار، ولعل مطابقة كل من الحال لصاحبها نوعاً، وعدداً، والخبر للمبتدأ نوعاً، وعدداً - كذلك - ترجع إلى اتفاق دلاليتهما اتفاقاً ينفي تخالفهما نوعاً، وعدداً، ويثبت أن الحال والخبر نوع واحد.

ولا يثبت النحاة كون هذه المصادر من قبيل الحال على جهة الاطمئنان لعدم اطراد كل المصادر في هذه المواضع اطراداً يقاس عليه، قالوا: "وليس ذلك بقياس مطرد، وإنما يستعمل فيما استعملته العرب؛ لأنه شيء وضع موضع غيره... لا يقال: "أتانا ضرباً"، ولا "أتانا ضحكا"؛ لأن الضرب والضحك ليسا من ضروب الإتيان"^(٥).

(١) عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول، ج ١، ص ٣٧٨.

(٢) سورة البقرة (٢٢٩).

(٣) سورة البقرة (٢٦٧).

(٤) سورة الاحزاب (٥٢).

(٥) ابن يعيش، شرح الفصل، ج ٢، ص ٥٩.

أي إن النحاة قد كان في أنفسهم شيء وهم يثبتون هذه المصادر أحوالاً لما رأوا ضرورة ارتباط هذه المصادر بالأفعال الناصبة لها على الحالية في الدلالة مع أن الأحوال الواردة من المشتق العامل لا ترتبط بفعلها بأكثر من كونها هيئة خاصة بالحدث عند صدوره فحسب، ولا يمتنع أن يقال: "جاء الرجل ضاحكاً" على أساس أن الحقل الدلالي للفعل جاء لا يتناسب مع الحقل الدلالي للحال "ضاحكاً" مثلما يحدث مع: "أتى الرجل ضاحكاً"؛ إذ لا يرد هذا المصدر حالاً للفعل، جاء مثلما يرد المشتق العامل منه حالاً للفعل نفسه، وذلك لعدم تناسب الحقلين الدلاليين، أو لعدم كون الضحك مرتبطاً بالفعل جاء على أنه ضرب من ضروبه.

ويُعدُّ جعل هذه المصادر مفعولاً مطلقاً أمراً غير مسلم به، كأمر عدّها أحوالاً؛ لكونها لا تُمثّل الأحداث التي قام بها الفاعل، والتي أشير إليها مرتبطة بالزمن فيما أسند إلى الفاعل من أفعال.

ونختار عدّ هذه المصادر أحوالاً قد تُرخص فيها في ذكر دلالة العين التي تربطها بأصحابها؛ ذلك أن المصدر لا يدل إلا على عين الحدث الذي يُعدُّ المعنى المراد إسناده إلى صاحبه مرتبطاً بالعامل، وليس للمصدر دلالة على عين تلبس دلالة الحدث، كما في المشتق العامل الذي ترد فيه دلالة عين بالإضافة إلى دلالة الحدث. ولا يخفى كون دلالة العين الملازمة للحدث التي تتوافر في المشتق العامل، ويفتقدها المصدر هي التي تربط الحال بصاحبها؛ إذ إن هذه العين تكون عين صاحبها نفسها، كما تظهر في المثال: "جاء الرجل ركضاً"؛ حيث يظهر كون عين الراكض في هذا المثال هي عين الرجل، أي إن ارتباط الحال بصاحبها يرجع إلى كونهما يقعان على عين واحدة.

وكون الحال وصاحبها يقعان على عين واحدة، أو بتعبير آخر؛ كون الحال عين صاحبها - كما أن الخبر عين مبتدئه - يقتضي تطابقهما نوعاً، وعدداً، كما يعني تخلف دلالة العين الملازمة للحدث عن الحال والاكتفاء بدلالة الحدث فحسب، كما في الحال عندما يكون مصدراً عدم الترابط الدلالي؛ حيث إن عين الحدث في المصدر الوارد حالاً تخالف عين صاحبها، الأمر الذي يستلزم ضرورة

تحديد كيفية الترابط في هذه المصادر الواردة أحوالاً، بعد تخلف الترابط من خلال كون الحال عين صاحبها.

ونرى وقوع الترابط بين المصادر الواردة أحوالاً، وأصحاب هذه الأحوال من خلال اختصاص المصادر الواردة أحوالاً بكونها هيئات يكون عليها من تسند إليه الأفعال الناصبة لها على الحالية، أي إن ارتباط الركض بعين الرجل في: "جاء الرجل راكضاً" لم يتم من خلال كون الركض عين الرجل، وإنما من خلال كون الركض هيئة خاصة بمن تسند إليه أفعال خاصة معينة، نحو: جاء، رجع، انطلق... إلخ. أي إن الترخُّص في دلالة العين التي ترد في الحال لربطها بصاحبها يرجع إلى الاستغناء عن أدائها للترابط بعد أن تم هذا الترابط من كون طبيعة حدث المصدر الوارد حالاً تتمثل في كونها هيئة، وحالاً لمن أسند إليه الفعل، فكأن هذه المصادر الواردة أحوالاً قد استعاضت عن ارتباطها بأصحابها، التي تعرف باسم صاحب الحال بارتباطها بالأفعال التي تكون لأصحابها. ويفيد كونها ضرباً من ضروب أفعالها صلاحيتها لأن تكون أحوالاً لما تسند إليه أفعالها مع الترخُّص في ارتباط هذه الأحوال بأصحابها من خلال مطابقة أعيانها لأعيان أصحابها.

٤. اسم الجنس العيني: ورد اسم الجنس العيني حالاً مثلما ورد اسم الجنس المعنوي حالاً. وفي وروده حالاً أمران: أولهما أن حقيقة الجنس التي يشير إليها اسم الجنس العيني ليست عين صاحبها؛ مما يَفُوتُ معه الترابط بين الحال، وصاحبها حين تكون الحال اسم جنس عيني؛ إذ لا تقع الحال وصاحبها على عين واحدة. الثاني عدم إفادة دلالة الجنس التي وردت في الحال للانتقال المطلوب للحال.

ونرى أن نقدم نموذج ورود اسم الجنس العيني حالاً بين يدي معالجتنا للأمريين اللذين يردان حين يقع اسم الجنس العيني حالاً.

ويتمثل هذا النموذج في "طين" في قوله ﷺ ﴿أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقَ طِينًا﴾^(١). قال بعض المعربين: "طيناً" هو حال من "مَنْ"، أو من العائد المحذوف، فعلى الأول يكون العامل فيه "أسجد"، وعلى الثاني "خلقت"^(٢).

(١) سورة الإسراء (٦١).

(٢) العكبري (١٩٧٦) / التبيان، القسم الثاني، ص ٨٢٦.

ونرى أن العامل هو فعل الخلق لا السجود؛ وذلك أن الطين من الحقائق؛ الأمر الذي يعني ارتباط الحال بالعامل فيه، لا بصاحبه؛ إذ تثبت الحقيقة هيئة من هيئات الفعل، وانتقى عن الحقيقة أن تكون عيناً مطابقة لعين صاحب الحال كما هو لازم لثبوت الترابط بين الحال وصاحبها. ويعني ارتباط الحال بالعامل فيها لا بصاحبها عدم حاجتها لوجود دلالة عين فيها تطابق عين صاحبها؛ ليتم الترابط بينهما، وذلك مثلما يحدث مع اسم الجنس المعنوي الذي يترابط حين يرد حالاً بالعامل فيه، لا بصاحبه على ما تقدم منذ قليل.

ولعل ما يثبت من أسماء الأجناس العينية أحوالاً، هو ما يثبت هيئة للعامل فيه ثبوتاً يغني عن ضرورة كون الدلالة المراد إضافتها حدثاً لتثبته حالاً؛ إذ كون الدلالة هيئة من هيئات الفعل يعني تقيدها بهذا الفعل. أي إن تقييد الدلالة بالفعل موجود وثابت بلا نظر إلى الحالية.

٥. العلم: لا يتضمن أي صنف للعلم ما يقتضيه موقع الحال من دلالاتي العين، والحدث؛ إذ كل ما يمكن أن يتحقق للعلم هو أن يقع على الحدث فحسب، وذلك علم المعنى. وإذا كانت العين الموجودة في علم المعنى تتمثل في الحدث نفسه، لا في فرد ينتمي إلى هذا الحدث، فإن هذه العين لن تكون صالحة لأن تكون رابطاً بين الحال وصاحبها؛ إذ إن العين التي يتم من خلالها ربط الحال بصاحبها تكون هي العين المراد إثباتها حالاً لعين معينة لا تصلح لأن تكون هي العين المراد إثبات الحدث حالة وهيئة لها؛ إذ إضافة الشيء تكون لغيره، لا لنفسه.

وقد بينّا أن النحاة كانوا موفقين حين ذهب بعضهم يقدر مضافاً محذوفاً لما يدل على الحدث، وهو المصدر، حين يقع حالاً، وأخذ بعضهم يؤول المصدر الواقع حالاً بالمشتق العامل؛ وذلك لإثبات دلالة العين التي تتبع الارتباط بين الحال وصاحبها. وإذا كان علم المعنى لا يصلح لتأويله بالمشتق العامل، ولا يقدر له مضاف محذوف كما يحدث مع المصدر؛ فإنه لا يقع حالاً لعدم اكتسابه العين من التأويل بالمشتق العامل، أو تقدير المضاف المحذوف كما يكتسبها المصدر من خلال ذلك. ولم نجد شاهداً على ورود علم المعنى حالاً يمكن أن ينقض ما يقرره بحث العلاقة بين دلالة علم المعنى، والدلالة التي يقدمها الحال للجملة.

ويمتتع الضمير إذا كان شخصياً، أو إشارياً من أن يرد حالاً لعدم توافر الداليتين المطلوبتين لهذا الموقع، وهما اللتان تتمثلان في وجود دلالة عين تقوم بربط الحل بصاحبها وحدث تلابسه هذه العين يكون إثباته للعين عند صدور الفعل العامل في الحال هو المراد من إيراد الحال؛ إذ إن الضمير حين يدل على الحدث، ويقع عليه لا يدل عليه بوصفه ملابساً لعين يشير إليها الضمير، بل بوصفه العين التي يشير إليها الضمير ويقع عليها، أي إن الحدث إذا جاء في الضمير والعين التي ترد في الضمير يمثلان شيئاً واحداً لشيئين كما تقتضي الحال التي تتطلب العين لربطها بصاحبها، وتتطلب الحدث لإثباته هيئة لصاحبها عند صدور الفعل العامل فيها. ولا يخفى أن عين الحدث التي قد يدل عليها الضمير لا يمكن أن تكون عيناً، يراد إثبات هذا الحدث لها؛ إذ إسناد الشيء يكون إلى غيره، لا إلى نفسه. أما الضمير الموصول، فإنه وإن كانت فيه دلالة حدث يستفيد منها من الصلة مع دلالة عين فلا يقع حالاً لملازمته التعريف الذي لا يرد في الحال.

ويعني ماسبق كون الحال من المواقع العينية الحديثة، حيث تلزمه دلالات العين والحدث، بل إن دلالة الحدث أكثر لزوماً فيه منها في المواقع العينية الحديثة؛ حيث تلزمه دلالات العين والحدث، بل إن دلالة الحدث أكثر لزوماً فيه منها في المواقع العينية الحديثة الأخرى، كالخبر للزوم كون الدلالة المراد إثباتها بالحال منتقلة؛ إذ الانتقال لما تلابسه العين من حدث، لا ما تنتمي إليه من جنس.

الثالث: النعت

١. الوصف والمنسوب: يكشف رأي النحاة المتمثل في قلة استخدام ما ليس مشتقاً عاملاً من الكلم في النعت استخدامهم المصطلح الصريفي المقابل للمشتق العامل، وهو مصطلح "الصفة" بدلاً من المصطلح النحوي "النعت" كثيراً، وذلك لا لشيء - في نظرنا - إلا لغلبة ورود قسم الصفة التي هي المشتق العامل في موقع النعت، الأمر الذي جعلهم يستخدمون المصطلح الصريفي بدلاً من النحوي أحياناً، فليس لغير الصفة ورود في هذا الموقع النحوي إلا بالتأويل.

ويشبه استخدام "الصفة" لا "النعته" أحياناً استخدامهم المصطلح الصريح في المصدر "بدلاً من المصطلح النحوي "المفعول المطلق" أحياناً. وهو راجع - كذلك - إلى غلبة ورود المصدر في هذا الموقع النحوي الذي هو المفعول المطلق أحياناً.

وقد أشار بعض الدارسين إلى حقيقة العلاقة بين المصطلحين، والتي تنتج من استعمال الصفة استعمالين: أحدهما عام، يراد به ما وضع من الاسم وصفاً سواء استعمل تابعاً أم لا. والثاني خاص، ويراد به الوصف المستعمل تابعاً، قالت عن طبيعة العلاقة بين المصطلحين: "فكل وصف نعته، وليس كل نعته وصفاً بالإطلاق، وهما مترادفان بالإطلاق الخاص؛ فكل وصف خاص نعته، وكل نعته وصف خاص"^(١).

على أننا يشير إلى أن ثمة استخداماً آخر للفظ الوصف، وهو يُعدُّ استعمالاً معجمياً، لا اصطلاحياً للفظ الوصف، وهو ما يتقرر في قول بعض الباحثين: "المعنى الواسع للوصف... الدلالة على الإسناد، أو النعته، أو وصف الهيئة، وهو الحال"^(٢).

وحين ننظر إلى العلاقة الدلالية بين أقسام الكلم، وهذا الموقع للتحقق من كونه عينياً حديثاً نجد النحاة يقررون أن المشتق العامل أصل النعته، يقول بعضهم عن النعته الذي يسميه الصفة: "وهي في الأمر العام إما أن تكون اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، وقولهم تميمي وبصري على تأويل منسوب ومعزوم"^(٣).

ويرجع كون المشتق العامل الأصل في النعته إلى ما يرجع إليه كون المشتق العامل الأصل في الحال من كون النعته عين المنعوت كما أن الحال عين صاحبها؛ إذ يلزم من كون النعته عين المنعوت أن توجد فيه دلالتان: دلالة عين تكون هي عين المنعوت؛ وذلك للربط بين النعته والمنعوت، ودلالة أخرى يراد إثباتها، وإضافتها إلى عين المنعوت، ويلزم ألا تكون هذه الدلالة حقيقة جنس؛ لئلا تكون تكراراً لما ثبت في عين المنعوت من حقيقة جنس إن كانت موافقة لها، كأن يقال: "جاء الرجل الرجل"، ولئلا تناقض حقيقة الجنس الثانية في عين المنعوت إن كانت مخالفة لها، كأن يقال: جاء الرجل الأسد، وإذا كان يلزم ألا تكون حقيقة جنس إلا أن تؤول، فإن معنى ذلك أن الدلالة التي تقبل في النعته بلا احتياج إلى تأويل هي الحدث؛ حيث لا يحدث من إثباتها إلى عين المنعوت تكرار أو تناقض.

(١) شرف الدين (١٩٨٩) التوابع بين القاعدة والحكمة، ص ٣٠.

(٢) أحمد عبدالستار الجواري (١٩٨٤) "نظرة أخرى في قضايا النحو العربي: ضروب الصفة"، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٣٥، ج ٤، ص ٣.

(٣) الزمخشري، الفصل بشرح ابن يعيش، ج ٣، ص ٤٨.

إذا كان قد ثبت ضرورة كون هذه الدلالة حدثاً لئلا يلزم التأويل، وإذا كان قد ثبت من قبل ضرورة أن يكون مع هذه الدلالة دلالة أخرى هي دلالة عين، فإن معنى ذلك أن يكون النعت مشتقاً عاملاً؛ إذ إن المشتق العامل هو الذي يشتمل على دالتين: أولاهما دلالة عين يمكن أن تقوم بربط النعت بالمنعوت، والثانية دلالة حدث لن يقوم مع إثباتها لعين المنعوت تكرار أو تناقض. كما يعني ذلك أن ورود غير المشتق العامل نعتاً سيستلزم تأويلها، أو عدها من المجاز.

وإذا كانت الدلالة المَقْوَمَة لدلالة العين في المنسوب ليست حقيقة جنس، فإن معنى ذلك جواز وروده نعتاً كما يرد المشتق العامل، وذلك بلا تأويل خلافاً لما قرره النحاة؛ وذلك لأن الدلالة الموجودة مع دلالة العين تقويماً لها لن تكون تكراراً للدلالة الموجودة في المنعوت، ولن تناقضها، كما يبدو من المثال: "جاء الرجل القرشي"؛ إذ إن "القرشية" التي تُقَوِّمُ دلالة العين المنتمية إليها ليست تكرار لدلالة الرجولة التي تُقَوِّمُ دلالة العين المنتمية إليها والمشار إليها بلفظ الرجل، كما أنها لا تناقضها، وإذا كان التأويل في الاسم الجامد الوارد نعتاً يأتي منعاً للتكرار، أو التناقض، فذلك يعني لزومه مع اسم العين - الذي هو من قبيل الاسم الجامد - لا المنسوب المحدود من الجامد - كذلك؛ حيث يلزم تأويل الجملتين: "جاء الرجل الرجل"، و"جاء الرجل الأسد"، وأمثالهما، ولا يلزم تأويل: "جاء الرجل القرشي"؛ لظهور تكرار حقيقة الرجولة في الأولى، إن لم تُحْمَلْ على غير ظاهرها، ولظهور التناقض بين حقيقتي الرجولة، والأسدية في الثانية، إن لم تُؤْخَذْ على سبيل المجاز. ومن نماذج ورود المشتق العامل، والمنسوب نعتاً في القرآن الكريم ما يأتي:

اسم الفاعل "بارد" في قوله ﷻ ﴿أَرْكُضْ بِرَجُلِكَ هَذَا مُغْتَسِلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ﴾^(١)، و"ثاقب" في قوله ﷻ ﴿فَاتَّبَعَهُ، شَهَابٌ ثَاقِبٌ﴾^(٢)، و"دافق" في قوله ﷻ ﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾^(٣).

(١) سورة ص (٤٢).

(٢) سورة الصافات (١٠).

(٣) سورة الطارق (٦).

صيغة المبالغة "تَجَاج" في قوله ﷻ ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَاجًا﴾^(١)، و"خناس" في قوله ﷻ ﴿مِنْ شَرِّ أَلْوَسَاسِ الْخَنَاسِ﴾^(٢)، و"نضاح" في قوله ﷻ ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَاحَتَانِ﴾^(٣).

اسم المفعول "مأكول" في قوله ﷻ ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ﴾^(٤)، و"مبثوث" في قوله ﷻ ﴿يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ﴾^(٥) "مختوم" في قوله ﷻ ﴿يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ مَخْمُومٍ﴾^(٦).

الصفة المشبهة: "بخس" في قوله ﷻ ﴿وَشَرَّوهُ شَمْبَ بَخْسٍ دَرَهَمَ مَعْدُودَةٍ﴾^(٧)، و"خبث" في قوله ﷻ ﴿وَمِثْلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ﴾^(٨)، و"حسن" في قوله ﷻ ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾^(٩).

اسم التفضيل: "حسنى" في قوله ﷻ ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى﴾^(١٠)، و"أدنى وأكبر" في قوله ﷻ ﴿وَلَنَذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَى دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾^(١١).

الاسم المنسوب: "شرقي" في قوله ﷻ ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾^(١٢)، و"عربي" في قوله ﷻ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾^(١٣).

(١) سورة النبا (١٤).

(٢) سورة الناس (٤).

(٣) سورة الرحمن (٦٦).

(٤) سورة الفيل (٥).

(٥) سورة القارعة (٤).

(٦) سورة المطففين (٢٥).

(٧) سورة يوسف (٢٠).

(٨) سورة إبراهيم (٢٦).

(٩) آل عمران (٣٧).

(١٠) سورة الأعراف (١٣٧).

(١١) سورة السجدة (٢١).

(١٢) سورة مريم (١٦).

(١٣) سورة يوسف (٢).

و"عاصف" في قوله ﴿جَاءَ تَهَارِيحٌ عَاصِفٌ﴾^(١). قال بعض المعربين في الآية:

"﴿عَاصِفٌ﴾ صفة للريح، على معنى النسب، أي ذات عصف؛ إذ لو كانت جارية

على الفعل لكانت بالتاء، كقوله - تعالى ﴿وَلَسَيَمْنُ الرِّيحِ عَاصِفَةً﴾"^(٢).

٢. اسم الجنس المعنوي: ورد النعت بالمصدر كثيراً. وللنحاة توجيه للنعت بالمصدر مع أنه كثير، ذلك أنهم لا يجعلون النعت بالمصدر أصلاً، بل يعدونه عدولاً عن الأصل لوجه من الوجوه، قال بعضهم: "ونعتوا بمصدر كثيراً، وكان حقه أن لا ينعت به لجموده، ولكنهم فعلوا ذلك قصداً للمبالغة أو توسعاً بحذف مضاف، فالتزموا الأفراد، والتذكير تنبيهاً على ذلك، فقالوا: "رجل عدل ورضا وزور" وكذا في الجمع، أي هو نفس العدل، أو ذو عدل، وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق، أي عادل، ومرضي، وزائر"^(٣).

ونشير إلى أن القضايا التي يثيرها النعت بالمصدر هي تلك التي يثيرها ورود المصدر حالاً؛ إذ النعت الذي يرد لإضافة معنى من المعاني إلى عين منعوته لا يكفيه أن يكون فيه هذا المعنى المراد إثباته، وهو المتمثل في الحدث، بل يلزمه أن يدل على عين بالإضافة إلى الحدث لترابطه بمنعوته؛ حيث يتم الترابط بين النعت والمنعوت من خلال كون النعت عين المنعوت، أي من جهة ورود دلالة العين فيهما واحدة، فإذا قيل: "جاء رجل عادل" كان ترابط النعت "عادل" والمنعوت "رجل" يرجع إلى كونهما عيناً واحدة، ويرجع إلى كونهما عيناً واحدة لزوم تطابقهما نوعاً وعدداً، ويعني ذلك أن افتقاد دلالة العين هذه في النعت يؤدي إلى افتقاد الترابط بين النعت ومنعوته. وقد ظهر أن ورود المصدر حالاً كان يقتضي توجيهاً بعد غياب دلالة العين الملبسة للحدث المراد إثباته حالةً لصاحب الحال حين صدور الفعل العامل في الحال. ونرى أن توجيهات النحويين وتأويلاتهم للمصدر الواقع نعتاً كانت بغرض إثبات دلالة العين في المصدر الواقع نعتاً، وقد اختلفوا في طرق إثباتها، وذهبوا في ذلك مذاهب شتى، وتتمثل فيما يأتي:

(١) سورة يونس (٢٢).

(٢) أبو حيان (١٩٨٣) *النهر بهاش البحر المحيط*، ج ٥، ص ١٣٧، والآية التي استشهد بها هي الآية سورة الأنبياء (٨١).

(٣) الأشموني، شرحه على الألفية، ج ٢، ص ٣٩٧.

١. جعل دلالة المصدر الواقع نعتاً، وهي الحدث، عين المنعوت على سبيل المجاز لإفادة المبالغة، أي إن المراد إثباته إذا قيل: "جاء رجل عدل" هو جعل عين الرجل عين العدل ذاته، وليس العين الملابس للعدل التي تثبت إذا قيل: "جاء رجل عادل"، ويؤكد هذا التوجيه ما أثبتناه في تحقيق لدلالة اسم الجنس المعنوي المصدر من كون المصدر يقع على الحدث بوصفه عيناً؛ إذ لو لم يكن الحدث عيناً في المصدر لما جاز أن يجعل عين منعوته حين يستخدم نعتاً، ويرجع لزوم التذكير، والإفراد في المصدر الواقع نعتاً إلى أن عين المصدر، وهي الحدث، ليست عين منعوتة حقيقة، بل تجوّزاً للمبالغة. ولو كانت العينان شيئاً واحداً في الحقيقة لكان حقهما التطابق نوعاً وعدداً؛ إذ لا يصح تصوّر حالتين متناقضتين في شيء واحد، كأن يتصور فيه التذكير، والتأنيث معاً، أو يُتصوّر فيه الإفراد مع التثنية، أو الجمع.
٢. تقدير عين محذوفة تفيدها كلمة "ذو" التي قال بعض النحاة بورودها مضافة إلى المصدر الواقع نعتاً مع حذفها توسّعاً.

ولا يخفى كون هذه العين ترتبط بعين الحدث على جهة الملابس، وذلك كما ترتبط عين المشتق العامل بعين الحدث كأن يقال: "عادل"؛ إذ تشير هذه اللفظة إلى العين التي تلبس الحدث، وتُعدُّ العينُ التي يفيدها لفظ "ذو" المقدّرُ هي عينُ المنعوت نفسها، أي يتحقق بلفظ "ذو" الترابط بين النعت والمنعوت باتفاقهما في دلالة العين. كما تُمثّل دلالة الحدث المستفادة من المصدر المعنى المرادُ إثباتُهُ لِمَنَعُوت، أي إنه بتقدير "ذو" يتحقق في النعت بالمصدر شرطاه الداليان المتمثلان في ضرورة وجود دلالة عين تربط النعت بمنعوته، ودلالة حدث يراد إثباتها للمنعوت.

٣. استفادة دلالة العين الملابس للحدث فيه من خلال تأويله بالمشتق كما ذهب الكوفيون، فهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق، أي عادل ومرضي وزائر^(١). وفسّر بعض الباحثين قابلية تأويل المصدر باسم الفاعل، وباسم المفعول عند تفسيره، ورود المصدر نعتاً، قال: "إن جوهر معنى الوصف، أو مادته الأولى. كما نقول في هذا العصر - موجود في المصدر، وهو الذي يصلح أن يخلع على أسماء الذوات كما يخلع الثوب على لابس، فيحدد معالم جسمه، ويوضح جوانب

(١) الأشموني، شرحه على الألفية، ج ٢، ص ٣٩٧.

صورته، وهو في هذه الحالة ثوب فضفاض، قابل لكل ما يصلح للتوليد منه والحمل عليه^(١).

ولا نناقش أمر ما يؤول به المصدر الواقع نعتاً من المشتق العامل؛ محاولة لإضافة عين إلى المصدر الواقع نعتاً تكون هي عين المنعوت بعد أن لم نر الحدث عين المنعوت، وبعد أن لم تقدر العين بلفظ "ذو".

ويعني ما سبق أن النحاة في توجيههم، وتقديرهم، وتأويلهم كانوا ينظرون إلى المعنى، ويعتدون به، ويريدون ألا يكون ثمة إشكال دلالي.

ونرى أنه مع كثرة أمثلة المصادر الواردة نعتاً لا يُعدّ الوصف بالمصدر أصلاً كما ذهبت إليه بعض الدراسات اعتماداً على أن المصدر أصل ما يوصف به من المشتقات العاملة، قالت: "إن جوهر معنى الوصف أو مادته الأولى - كما نقول في هذا العصر - موجود في المصدر"؛ فإن معنى الحدث بسيط غير مركب مع معنى الزمن المعين، أو معنى الذات، هو معنى المصدر... وهو في هذه الحالة ثوب فضفاض، قابل لكل ما يصلح للتوليد منه، والحمل عليه. إذن الوصف بالمصدر ليس على خلاف الأصل، لأن المصدر هو الأصل.

وترجع رؤيتنا "عدم أصالة النعت بالمصدر" إلى أن أصل النعت أن يكون لما يدل على عين تكون هي عين المنعوت، ومع حدث يكون المراد منه إثباته للمنعوت، أي إن أصل النعت للمشتق العامل، وليس من التناقض أن يكون المشتق العامل أصلاً لأبواب الخبر والنعت والحال، وأن يكون هذا المشتق العامل نفسه فرعاً على غيره، وهو المصدر لاشتقاقه منه، بل إنه ليس من الحكمة في شيء أن تُجعل أصول أقسام الكلم الصالحة لباب نحوي أصلاً لهذا الباب النحوي.

وفيما يأتي مناقشة لورود أصناف المصدر نعتاً، مع التمثيل بنماذج من القرآن الكريم لما يرد منها:

المصدر: لم ترد كل المصادر نعتاً، بل اقتصر الأمر على مصادر الثلاثي دون الرباعي وما فوقه، قال بعض الباحثين: "ولعل أكثر ما يرد للوصف هو المصدر الثلاثي بناء من ثلاثة أحرف، لأنه أبسط صور الألفاظ وأيسرها نطقاً وأطوعها لاستيعاب ما يقبله المصدر، أو ما يدل عليه بالقوة، كما يقول أهل المنطق، ولأنه -

(١) أحمد عبدالستار الجواري (١٩٨٤) نظرة أخرى في قضايا النحو: الوصف بالمصدر، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٣٥، ج ٤، ص ٦ - ٧.

وليس غيره كالرباعي والخماسي والسداسي - هو الذي يشتق منه ما يدعى بالوصف، ولا سيما الصفة المشبهة واسم التفضيل، أما مصادر الأفعال غير الثلاثية فلم يرد الوصف بها في المأثور من الكلام. ويمكن أن تكون علة ذلك أن مصادر تلك الأفعال إنما تصاغ من الفعل قياساً... فهي من هذه الجهة ليست ممّا يصدر عنه الفعل أو غيره من المشتقات" (١).

ونرى أن امتناع المصادر غير الثلاثية يرجع إلى أن الجائز من النعت بالمصدر هو النعت بأصل الحدث، وليس النعت بالحدث، والمعنى الزائد عليه المكتسب من حروف الزيادة؛ حيث تنعت العين بالكرم ذاته، فيقال: "جاء رجل كرم"، ولا تنعت بإيقاع الكرم، فلا يقال: "❖ جاء رجل إكرام". أي يراد إثبات المعنى الأصلي المنوط بالحروف الأصلية، وهو حدث الكرم، ولا يراد إثبات المعنى الزائد الذي تفيده حروف الزيادة، وهو التعدية في المثال.

وقد وردت مصادر ثلاثية نعتاً في القرآن الكريم، وذلك نحو "حق" في قوله ﷻ ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ (٢)، و"قسط" في قوله ﷻ ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ (٣)، و"كذب" في قوله ﷻ ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ (٤).

- المصدر الميمي: نبّه النحاة إلى انتفاء ورود المصدر الميمي نعتاً، قال بعضهم عنه: "فإنه لا ينعت به باطراد، ولا بغيره" (٥)، وليس لانتفاء ورود المصدر الميمي نعتاً دون المصدر وجه دلالي؛ فليس بينهما فرق في الدلالة أو اختلاف؛ إذ هما متساويان دلالة، وكل ما بين المصدر الميمي، والمصدر من فرق يَتَمَثَّلُ في أن الميمي قياسي، والمصدر سماعي في الثلاثي.

وقد فسّر بعض الباحثين امتناع المصدر الميمي من ورود نعتاً، فقال: "وعلة ذلك فيما يبدو أنه حينئذ يمعن من الاسمية قريباً، ويبعد عن وظيفته الأصلية في

(١) المرجع السابق، مج ٣٥، ج ٤، ص ٩.

(٢) سورة آل عمران (٦٢).

(٣) سورة الأنبياء (٤٧).

(٤) سورة يوسف (١٨).

(٥) الأشموني، شرحه على الألفية، ج ٢، ص ٣٩٧.

الكلام، وهي الدلالة على معنى الحدث مجرداً قابلاً لأن يقترن به ما يصح أن يقترن من لوازمه كالزمان، أو ذات الفاعل، أو ذات المفعول^(١).

اسم المصدر: أشارت بعض الدراسات إلى وروده، كالمصدر، نعتاً، قالت: "واسم المصدر يشبه المصدر؛ فقد تقول: "أكره أن أرى رجلاً فطراً في نهار رمضان"^(٢).

ونرى أن ورود اسم المصدر الذي لا يكون إلا من غير الثلاثي بسقوط بعض حروفه الزائدة التي يناط بها المعنى الزائد يؤكد أن المصدر غير الثلاثي لا يرد لوجود المعنى الزائد؛ لأنه لمّا جاء اسم المصدر الدالّ على الحدث لا المعنى الزائد - على ما ذكرنا عند تحقيق الجانب الدلالي لاسم المصدر - جاز له موقع النعت، كما يجوز للمصدر الثلاثي الذي يخلو من المعنى الزائد بخلوه من حروف الزيادة.

وقد ورد اسم المصدر نعتاً في القرآن الكريم، ومن ذلك اسم المصدر "سلام"

في قوله ﷺ ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ۚ إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا﴾^(٣). وقد قال بعضهم في وجوه إعراب اسم المصدر: "والثالث أن يكون وصفاً لـ "قيل" "^(٤). ومنه اسم المصدر

"سواء" في قوله ﷺ ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾^(٥) و"متاع" في

قوله ﷺ ﴿وَصِيَّةٌ لِّأَزْوَٰجِهِمْ مِّتْلَ مَا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ﴾^(٦). قال بعض المعربين: "يجوز أن يكون بدلاً من الوصية على قراءة من نصبها، أو صفة لوصيته"^(٧).

٣. اسم العين للفرد وللجماعة (اسم الجمع): إذا نظرنا في ورود اسمي العين والجمع نعتاً وجدنا أن ورودهما نعتاً على غير الأصل، بدليل قلة ما يرد من اسم العين نعتاً بلا تأويل أو قول بالمجازية، وذلك على ما يتضح في تفصيل هذه المسألة.

(١) الجوّاري (١٩٨٤) "نظرة أخرى في قضايا النحو: الوصف بالمصدر"، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٣٥، ج ١، ص ص ٥١. ٥١.

(٢) شرف الدين (١٩٨٩) التّوابع بين القاعدة والحكمة، ص ٥٨.

(٣) سورة الواقعة (٢٥. ٢٦).

(٤) الأنباري (١٩٨٠) البيان في غريب إعراب القرآن، ج ٢، ص ٤١٦.

(٥) سورة آل عمران (٦٤).

(٦) سورة البقرة (٢٤٠).

(٧) العكبري (١٩٧٦) / التبيان، القسم الأول، ص ١٩٢.

ويرجع عدم أصالة ورود اسم العين نعتاً إلى أن جعل النعت باسم العين أصلاً يؤدي إلى التناقض في معظم الاستعمالات؛ فالمعنى الذي تراد إضافته سيكون دلالة الجنس التي يغلب أن تكون مناقضة لدلالة الجنس في اسم العين المنعوت. ونقرر لبيان عدم أصالة النعت باسم العين، أي لتوضيح كون اسم العين يرد نعتاً بأحد شروط خاصة تنفي قيام التناقض، أن نعت اسم العين لا يخلو من أمرين: أحدهما أن تكون الحقيقة الثابتة في اسم العين مطابقة للحقيقة الثابتة في اسم العين الأول، وذلك إذا قيل - مثلاً: "مررت برجل برجل"، وهو غير مقبول على ظاهرة لعدم إضافة الثاني للأول معنى جديداً يثبت به نعتاً لا تأكيداً له. وهذا الأمر يقبل بشرط أن يكون المعنى على الكمال، وبلوغ الغاية في جنسه، أي كامل في الرجولية^(١).

أي إن نعت اسم العين باسم العين في هذه الحالة، وعلى هذا الأمر لا يقبل على إطلاقه، بل لا بد من التحرز، ووضع الشروط، وليس ثمة تناقض؛ لكون ما يراد إضافته بالنعت إلى المنعوت هو كمال الرجولة، لا حقيقتها.

الثاني أن تكون الحقيقة الثابتة في اسم العين الثاني مخالفة للحقيقة الثابتة في اسم العين الأول، وذلك كما لو قيل: "مررت برجل أسد". ولا يقبل هذا الأمر مطلقاً، بل يؤول الجوهر... بما يليق به من الأوصاف^(٢). وذلك لا يرجع - في نظرنا - إلى امتناع النعت باسم العين.

كما يقرر النحاة بمنعهم النعت بالجوهر، بل إلى أن الحقيقة الثانية، وهي الأسدية في المثال لا تُعدُّ إضافة إلى الحقيقة الأولى التي هي الرجولة، كما يقتضي النعت الذي يرد لا إضافة إليها؛ حيث إن الأسدية لا تجتمع مع الرجولة في عين من الأعيان على سبيل الحقيقة، بل يرد ما يلزم الأسدية، وهو معنى الشجاعة، للعين التي تنتمي إلى حقيقة الرجولة فحسب؛ ولذلك قرر النحاة أن يكون اسم العين المستخدم نعتاً لاسم العين مشهوراً بمعنى من المعاني يكون إثباته للمنعوت هو غرض النعت باسم العين. ومعنى هذا أن نعت اسم العين باسم العين في هذه الحالة الثانية لا يقبل مطلقاً، بل يلزم أن يقال: إن الغرض من النعت به هو إثبات المعنى الملازم له

(١) شرف الدين (١٩٨٩) *التواضع بين القاعدة والحكمة*، ص ٥٣.(٢) الرضي (١٩٧٨) *شرح الكافية*، ج ٢، ص ٢٩٦.

للمنعوت، وليس الغرض إثبات الحقيقة الثابتة للعين الواردة في المنعوت لثبوت حقيقة أخرى لهذه العين تناقض الحقيقة الثابتة للعين الواردة في النعت. إن القول بأن المراد إضافته بالنعت إلى المنعوت من الدلالات هو المعنى الملازم، وليس دلالة الجنس، تخلص من التناقض بين دلالتى الجنس في المنعوت والنعت.

ونرى أنه يمكن إثبات الحقيقة الثابتة لاسم العين الوارد نعتاً للعين الواردة في اسم العين المنعوت دون صرف عن الظاهر، أو تأويل، ومع ثبوت حقيقة هذه العين الخاصة بها لها إذا لم يكن بين الحقيقتين تناقض، وذلك وارد في المثال: "هذا خاتم حديد"؛ فلا يخفى أن المراد إثباته بالنعت هو إضافة حقيقة الحديد إلى عين اسم العين المنعوت الثابت لها حقيقة الخاتم، ولا نرى حاجة بهذا المثال، ونحوه إلى تأويل، أو توجيه خاص؛ لعدم قيام تناقض يمثل إشكالاً دلاليًا في هذا الأمر يقتضي أن يذهب إلى أن المعنى معمول من حديد كما ذهب الرضي إليه^(١). ونرى قلة مثل هذا النموذج؛ مما يحول دون عدّه أصيلاً، ويمكن أن نقرر نيابة دلالة الجنس عن دلالة الحدث في موقع النعت؛ فهي التي تثبت أصالة، بدليل عدم حاجتها إلى صرف عن الظاهر، أو تأويل.

ونرى أن اللغة لو أجازت المثال: "❖ مررت بشخص رجل"، ولم ترفضه لكون المنعوت - وهو شخص - لغواً لأداء النعت الذي هو رجل للدلالة الواردة فيه، وهي حقيقة الشخصية، نرى أنه لو كان هذا المثال جائزاً في اللغة لما كان في نعت اسم العين شخص باسم العين رجل تناقض؛ إذ الحقيقة الثانية وهي الرجولة إضافةً إلى الحقيقة الأولى، وهي الشخصية، لا نقضاً لها؛ إذ يجوز أن تنتمي العين المنتمية إلى الشخصية إلى حقيقة الرجولة، كما يجوز لها أن تنتمي إلى النسائية؛ مما ينفي ورود تناقض بينهما، يمنع نعت اسم العين باسم عين على إرادة إثبات حقيقة اسم العين الثانية لاسم العين الأول الذي ثبتت له حقيقة متناقضة لهذه الحقيقة المراد إثباتها. ولا يخفى أن هذا التناقض كان وراء اشتراط إرادة معنى ثابت لاسم العين الثاني الوارد

(١) السابق، الموضع نفسه.

نعتاً إلى اسم العين الأول الوارد منعوتاً؛ ففي العدول عن قصد إثبات الحقيقة الثابتة في اسم العين الثاني الوارد نعتاً لاسم العين الأول الوارد منعوتاً عدول عن التناقض. ويؤكدُ - في نظرنا - كَوْنُ التناقض القائم بين الحقيقتين الثابتتين في اسمي العين الواردين في تركيب النعت هو السبب في التحرز عند النعت باسم العين جَوَازَ نعت اسم الإشارة باسم العين؛ فذلك جائز لعدم دلالة اسم الإشارة على حقيقة يمكن أن تكون الحقيقة الثابتة في اسم العين الوارد نعتاً لاسم الإشارة تكررًا لها يجعل اسم العين توكيداً، أو نُقْضاً لها يمنع اسم العين من الوقوع نعتاً لاسم الإشارة. ينفي جواز نعت اسم الإشارة باسم العين رجوع امتناع نعت اسم العين باسم العين إلى عدم صلاحية اسم العين للنعت مطلقاً، بل إلى إشكال التكرار للمعنى المراد إثباته بالنعت، أو التناقض الذي يقوم بين المعنى الثابت في المنعوت أصالة، والآخر الذي يراد إضافته إليه من خلال النعت.

والحديث عن النعت باسم العين حديث عن النعت باسم الجمع لكون اسم الجمع جُزْءاً من اسم العين، فيجوز أن يقع نعتاً لاسم الإشارة، كما في قوله ﷻ ﴿قَالَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾^(١). وقد ورد اسم الجمع نعتاً للفظ أي المنادة في القرآن الكريم كثيراً، وذلك كما في "الملا" في قوله ﷻ ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُءْيَايَ﴾^(٢)، و"الناس" في قوله ﷻ ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾^(٣).

لو كرر لفظ اسم الجمع على إرادة إثبات الكمال - كما يكرر لفظ اسم العين، نحو: "رجل" على هذه الإرادة في: "مررت برجل رجل" - لكان نعتاً بهذا الشرط، وهو إرادة إثبات كمال الحقيقة التي ينتمي إليها اسم الجمع، كأن يقال: "مررت بقوم قوم"، أو أن يقال: "مررت بجيش جيش" دون أن تُعدَّ لفظة "قوم" لغواً لكانت لفظة اسم الجمع جيش نعتاً؛ لعدم تناقض حقيقتي القوم، والجيش.

ولا يرد اسم الجنس العيني نعتاً على سبيل الحقيقة كذلك لعدم وجود دلالة الحدث فيه؛ إذ هو عين متمثلة في الحقيقة التي تكون في الأفراد التي تنتمي إليها.

(١) سورة النساء (٧٨).

(٢) سورة يوسف (٤٣).

(٣) سورة البقرة (٢١).

ويمكن التمثيل لجواز النعت باسم الجنس العيني على غير الأصل بأن يقال: "هذا تمر تمر"، وغرض النعت فيه إثبات المعنى الذي هو حقيقة التمر على الكمال، وإفادة بلوغ الغاية. ويظهر كون غرض النعت فيه إثبات المعنى، الذي هو حقيقة على الكمال، وإفادة بلوغ الغاية، من عدم قبول التركيب على ظاهره؛ إذ الظاهر يجعل لفظة تمر الثانية لغوًا، وذلك لعدم إضافتها دلالة جديدة إلى اللفظة الأولى، حيث إنهما على معنى واحد؛ إذ هما يشيران إلى العين المنتمية إلى جنس التمر.

٤. العلم: خلت الأقسام التي ترد نعتًا عند النحاة من العلم، مثلما خلت من اسم العين؛ فليس مُشْتَقًّا عَامِلًا تَتَحَقَّقُ فِيهِ دَلَالَتَانِ، أولاهما عين لربط النعت بالمنعوت لِتَوْحِيدِهَا فِي النعت والمنعوت. والثانية حَدَثٌ تراد إضافته بالنعت إلى المنعوت.

وقد جمع بعض النحاة بين امتناع العلم من أن يكون نعتًا، وامتناع اسم العين من ذلك، وذلك كما فعل ابن مالك الذي قال عن الأسماء: ومنها ما ينعت ولا ينعت به كالعلم، ونحوه من أسماء الأجناس، كالرجل^(١)، وكما فعل السيوطي الذي قال في ذلك: "وقسم ينعت ولا ينعت به وهو العلم، وما كان من الأسماء ليس بمشتق، ولا في حكمه، نحو: ثوب وحائط، وما أشبه ذلك"^(٢).

وقد ناقش بعض النحاة امتناع العلم من الوجود نعتًا مستقلاً عن امتناع اسم العين عن ذلك، قال سيبويه في ذلك: "واعلم أن العلمَ الخاصَّ من الأسماء لا يكون صفة؛ لأنه ليس بحلية، ولا قرابة ولا مبهم"^(٣). وقد فعل المبرد ذلك، قال: "وأما الأسماء التي هي أعلام، نحو: زيد، وعمرو فلا ينعت بها؛ لأنها ليست بتحلية، ولا نسب، ولا يكون النعت إلا بواحد منهما، أو بما كان في معناه"^(٤).

ونرى دلالة امتناع العلم، واسم العين على كونهما قسمًا واحدًا، ومؤشرًا على اتفاقهما دلالة، وإن كانا شكلين لغويين مختلفين. كما يرى رجوعهما إلى أمر واحد، كما ظهر من جمع بعض النحاة لامتناعهما من النعت معًا، وَيَتِمُّ هَذَا الْأَمْرُ فِي غِيَابِ الدَّلَالَةِ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ إِضَافَتَهَا إِلَى الْمُنْعُوتِ غُرْضَ النعت.

(١) ابن عقيل (١٩٨٢) / المساعد على تسهيل الفوائد، ج ٢، ص ٤٢٠.

(٢) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ١١٥.

(٣) سيبويه (١٩٧٩) / الكتاب، ج ٢، ص ١٢.

(٤) المبرد (١٣٨٦هـ) / المقتضب، ج ٤، ص ٢٨٤.

ونرى أنه إذا كان قد امتنع أن يكون ورود اسم العين نعتاً على جهة الأصالة، وإذا كان كل ما يرد من اسم العين يلزم له التأويل، وأخذه على غير ظاهره، فإن العلم - كذلك - إذا ورد نعتاً، فلن يكون على جهة الأصالة، وسيلزم تأويله، وأخذه على غير ظاهره حتى يكون في النعت به فائدة؛ إذ لا فائدة في النعت بما لا يدل على شيء يمثل إضافة لدلالة المنعوت. ونرى - أيضاً - أنه يمكن تصوُّر وُرُود النعت بالعلم، إذا قام التأويل كذلك. ويرد النعت بالعلم بشرط التأويل ليتحقق ثبوت ما يحتاجه النعت من إيراده دلالة إضافية إلى دلالة المنعوت فيما يأتي:

ما يدل على معنى من الأعلام: وهي الأعلام التي تشتهر بمعان تصير علماً عليها، كما أنها علم على أشخاصها، وذلك نحو العلم "حاتم" الذي يُعدُّ علماً على الكرم، ونحو العلم "أحف" الذي يُعدُّ علماً على الحلم.

ويمكن النعت بهما إثباتاً للمعاني التي تصاحبهما؛ إذ يمكن أن يقال: "مررت برجل حاتم"، ويمكن أن يقال: "مررت برجل أحف"، ولا تخفى ضرورة تأويل العلم في هذين المثالين؛ إذ لو كان باقيين على العلمية لما جاز نعت النكرة بهما، كما أن المعنى ليس على البدلية.

صفاة القول عدم صلاحية العلم لأن ينعت اسم العين، وغيره لعدم حملِه معنى زائداً على العين التي يشير إليها، ويقع عليها؛ إذ هو لمطلق العين المستخدم لها. وإذا كان النعت يحتاج أن يحمل معنى إضافياً يُثَبَّتُ للعين الواردة في المنعوت، فإنه لن يجده في العلم الذي لا يحمل من دلالة سوى العين التي يقع بها خاصاً بها، أي إن امتناع العلم من أن يكون نعتاً يرجع إلى عدم وجود معنى إضافي مع العين التي يشير إليها يمكن أن يكون إثباته لعين المنعوت هو المراد. ولو قيل: "مررت برجل محمد" لكان توجيه "محمد" على البدلية لكونها لا تقوم إلا بتحديد العين التي حدث المرور بها، فهي استبدال العين التي تشير إليها لفظة الرجل، وليس في لفظة "محمد" معنى جديد يزيد على العين حتى يكون المراد هو إثباته للعين التي تشير إليها لفظة رجل.

وتمثِّلُ علاقة النعت بالعلم، واسم العين - بصورة عامة - دليلاً على اتفاقهما دلالة، وإن كانا شكلين لغويين مختلفين لقسم واحد من المدلولات، حيث إن امتناعهما من موقع النعت لم يفسر إلا في ضوء وقوع دلالتهما على العين، وعدم

اشتمالها على المعنى الذي يمكن أن يكون إثباته للمنوع هو المراد من النعت، أو بتعبير آخر خلوهما من الحلية، أي إن اعتماد امتناعهما من موقع النعت على الدلالة المتفقة فيها دليل على كونها قسماً واحداً على الرغم من اختلافهما شكلاً.

٥. الضمير

- ضمير الشخص: نصّ النحاة على امتناع ضمير الشخص من الورد نعتاً، قال بعضهم عن أصناف الكلم بحسب علاقتها بالنعت: "ومنها ما لا ينعت، ولا ينعت به، كالضمير مطلقاً، أي لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب"^(١).

ويرجع هذا الأمر إلى عدم وجود دلالة حدث بالإضافة إلى دلالة العين في ضمير الشخص؛ إذ إنها إن جاءت في ضمير الشخص كانت دلالة العين. ولا يخفى احتياج النعت إلى دلالة عين تربطه بالمنعوت، وإلى دلالة أخرى هي دلالة حدث يكون إثباتها للمنعوت هو غرض النعت. وهو أمر غير موجود مع ضمير الشخص.

- ضمير الإشارة: ورد نعتاً بالتأويل، لا على جهة الأصالة؛ لكونه يقع على الأعيان التي لا تضاف إليها دلالة الأحداث؛ إذ لو جاءت دلالة حدث في اسم الإشارة لكانت هي دلالة العين فيه، وذلك حين يستخدم اسم الإشارة للإشارة به إلى أحداث معينة. وقد ورد اسم الإشارة نعتاً بعد تأويله لاكتسابه حدث الإشارة بالتأويل، وهو يُعدُّ إضافة له يمكن أن يكون إثباتها للمنعوت غرض النعت بضمير الإشارة، تقول بعض الدراسات عن فائدة التأويل في اسم الإشارة، ودلالة هذا التأويل: "وتأويل اسم الإشارة بمشتق ينبئ عن أن فيه طاقة فعلية تجعله يقع موقع المشتق"^(٢).

قد ورد النعت باسم الإشارة في القرآن الكريم كثيراً. ومن ذلك "هذا" في

قوله ﷻ ﴿فَالْيَوْمَ نَنسِفُهُمْ كَمَا نَسَوُا الْفَاءَ يَوْمَهُمْ هَذَا﴾^(٣)، وقوله ﷻ ﴿فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾^(٤)، وقوله ﷻ ﴿أَذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا فَأَلْقُوهُ عَلَى

(١) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج ٢، ص ٤٢٠.

(٢) شرف الدين (١٩٨٩) القواعد بين القاعدة والحكمة، ص ٤٥.

(٣) سورة الأعراف (٥١).

(٤) سورة التوبة (٢٨).

وَجِهَ أَيَّ يَأْتِ بِصِيرًا ﴿١﴾، وقوله الله ﷻ ﴿أَذْهَبَ بَكَيْتِي هَذَا فَأَلْقَاهُ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ﴾ (٢).
 وورود "هذا نعتاً" في القرآن الكريم غير قليل.

ومن ورود اسم الإشارة نعتاً في القرآن الكريم "هذه" في قوله ﷻ ﴿فَاذْكُرُوا﴾
 أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ ﴿٣﴾، و"هؤلاء" في قوله ﷻ ﴿فَيَقُولُ أَأَنْتُمْ أَضَلَلْتُمْ﴾
 عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ ﴿٤﴾.

أما الاسم الموصول فهو صنف الضمير الذي يتميز بوروده نعتاً على جهة
 الأصالة، ذلك أنه لا يرد نعتاً بالتأويل كما يحدث لاسم الإشارة.

ويرجع تميز الاسم الموصول عن قسمي الضمير الآخرين إلى تميزه بوجود
 دلالة حدث فيه تستفاد من صلته، وهو يصلح لنعت المعارف فحسب لملازمته التعريف
 الذي يمنع نعت النكرات به كما منع إيرادها حالاً مع وجود الدالتين المطلوبتين
 للحال اللتين هما دلالتا العين، والحدث.

وقد ورد النعت بالاسم الموصول المختص في القرآن الكريم كثيراً، ومن
 ذلك ما يأتي "الذي خلقكم" في قوله ﷻ ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ
 قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (٥)، و"الذي واثقكم به" في قوله ﷻ ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ
 عَلَيْكُمْ وَمِيثَقَهُ الَّذِي وَاثَقَكُمْ بِهِ﴾ (٦)، و"الذي خلق السماوات والأرض" في قوله ﷻ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ (٧).

ويعني ما سبق أن النعت من المواقع العينية الحديثة؛ حيث تلزمه دلالتا العين
 والحدث، وإذا وردت دلالة الجنس بدلاً من دلالة الحدث كان ذلك على سبيل
 النياحة، وذلك بدليل انصراف دلالة الجنس عن ظاهرها في جزء ممّا ترد فيه؛ حيث
 يكون المراد إثبات كمال حقيقة الجنس لا أصلها، فضلاً عن تأويل جزء ممّا ترد

(١) سورة يوسف (٩٣).

(٢) سورة النمل (٢٨).

(٣) سورة الكهف (١٩).

(٤) سورة الفرقان (١٧).

(٥) سورة البقرة (٢١).

(٦) سورة المائدة (٧).

(٧) سورة الأنعام (١).

فيه، حيث يكون المراد إثبات كمال حقيقة الجنس لا أصلها، فضلاً عن تأويل جزء مما ترد فيه، وعدّه من قبيل المجاز.

الختاتمة

حرصنا في هذا العمل على أمر أساسي - بعد التعريف بالتحليل التوزيعي الذي انتهت إليه البنيوية الأمريكية بصفة خاصة، وهو إنجاز التحليل التوزيعي الأساسي للعربية اقتناعاً منا بأن التحليل التوزيعي ضروري لكل لغة؛ إذ يوقفنا بشكل دقيق على العلاقات اللغوية التي تقوم بين مختلف عناصر اللغة، وحرصاً على أن يكون للعربية درس توزيعي أساسي، يمكن أن يساعدنا على تحليلها وفق مناهج التحليل الأكثر تقدماً؛ فالحقيقة أن الدرس التوزيعي لم يتم تجاوزه إلا بعد أن تم إنجازه، وما كان للغة أن يتم الانصراف عن دراستها التوزيعية إلا بعد استيفاء التوزيع الأساسي لها.

وقد اشتمل هذا العمل على جملة واسعة من التفصيلات التي تم إنجازها من خلال إعداد التحليل التوزيعي الذي طمح إليه.

ولعل هذا العمل أن يكون قد مثّل خطوة مهمة وضرورية في سعي الدرس اللغوي الحديث نحو ضبط البناء الدلالي للغة، وذلك بما قدمه مما يأتي:

١. استعراض صياغة الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) ودلالاتها، وقام ببيان جهتي الصياغة الرئيسية لهذه الوحدات، وهما مادتها اللغوية، وقالها الصريفي.

٢. عرض أسس هاتين الجهتين، وعمل على تحديد مستويات الدلالة، وأصنافها، وأدواتها.

٣. رصد علاقة القيم الصرفية من نوع وعدد... إلخ بكل من صياغة الوحدات الأساسية (أقسام الكلم)، ودلالاتها.

٤. تصنيف المواقع النحوية تبعاً لما تستلزمه من جوانب صيغية، ودلالية فيما يرد فيها من وحدات أساسية (أقسام الكلم).

وقد انطلقنا ممّا كنا نضعه من افتراضات، وحرصنا على ما ترسمناه من أهداف على ما تفيده جوانب هذا الجهد، وتستعرضه أهم نتائجه.

وقد درسنا في الباب الأول "دراسات تمهيدية" التحليل التوزيعي في الدرس الغربي، والوحدات الأساسية (أقسام الكلم) للعربية، ومحاولات إعادة تقسيمها.

وقد استتطقنا المحاولات التي لم تُنصَّ على أُسسٍ لها ليتمكن من الربط بين تقسيم المحاولات، وأسسها، وتبيَّن لنا عدم ارتباط تقسيم المحاولات بأسسها، وعدم اتفاق المحاولات التي اتفقت في بعض الأسس في طبيعة هذه الأسس.

وقد استعرضنا جهود العلوم العربية في الدرس الدلالي ببيان حاجة كل علم منها إلى الدرس الدلالي، وحدود الدراسة، والجهد المبذول، وأصالتها، كما حقَّقنا مسألة التأثير والتأثر في هذه الجهود العربية، ولَخَّصْنَا القواعد النظرية المقررة في الدرس الدلالي العربي، ووقفنا على ما يمكن أن يُفیده للدرس الدلالي، وبيَّنا ما تحتاجه.

وقد جاء الباب الثاني "الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) بين الصياغة، والدلالة" لبيان طبيعة الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) الصيغية والدلالية.

وقمَّنا في الفصل الأول من هذا الباب - والذي بعنوان "ضبط الوحدات الأساسية (أقسام الكلم)، وتحديدتها"؛ لتغطية الجوانب غير المستقرة في الصورة العامة لأقسام الكلم الرئيسية والفرعية، وعَرَضْنَا فيه للمصطلحات التي تَمَسُّ التَّصَوُّرَ العامَّ لأقسامِ الكَلِمِ من حيث الصياغة، والدلالة، والوظيفة لدينا.

وعالجنا - فيما عرضناه من مصطلحاتٍ - أَمْرَ التداخل بين بعض المصطلحات، كتداخل مصطلحي اسمي العين واسم الجنس، ومصطلحي اسم الجمع، واسم الجنس، وعَرَضْنَا لمختلف المصطلحات المحدثه، كمصطلحات عَلم الجنس الجوهري، وعَلم الجنس العرضي. واقترحنا مصطلحين جديدين، أولهما لما عُرِفَ بالمصدر الصناعي، وثانيهما للحرف، وقد دعَوْنَا الأول اسم الجنس الصناعي، والثاني شبه الكلمة، واللاصقة التركيبية. وينبني اقتراح المصطلحين على رؤيتنا العامة لأقسام الكلم.

وقام في إطار الأقسام الفرعية للوحدات الأساسية (أقسام الكلم) بدراسة طبيعة الفرق بين مختلف أصناف كل قسم من أقسام الكلم. وقد أفدنا أن الفرق بين اسمي الجنس الجمعي، والإفرادي غير لغوي؛ ولذلك لم نعدهما قسمين فرعيين مختلفين، كما بيَّنا العلاقة بين أصناف العلم، وأصناف مسماه، فتبيَّن لنا من خلال مراجعة كتب اللغة المختلفة - وبخاصة المعاجم اللغوية - أن العلم أصناف أربعة،

لا ثلاثة، وهي: علم الجنس العيني، وعلم الجنس المعنوي، وعلم الجنس الوصفي، وعلم الجنس الزماني. وقد وَضَعْنَا تعريفاً إجرائياً لعلم الجنس، يتمثل في كونه ما كان على معنى الاسم المصحوب بـ"أل" الجنسية.

ومما قُمْنَا به بخصوص الأقسام الفرعية لأقسام الكلم معالجة الاختلاف القائم في أقسام الضمير بين القدامى والمحدثين. وقد حَقَّقْنَا أصنافه بعد مناقشتنا لطبيعته، كما جمعْنَا كل ما ورد له صفة الإبهام في الدرس اللغوي، وحَقَّقْنَا أصناف هذا الإبهام بناءً على تصوره لطبيعة الإبهام، وأفَدْنَا أَنَّهُ يوجد نوعان من الإبهام دَعَوْنَاهُمَا الإبهام الوضعي الأصلي، والإبهام الاستعمالي الطارئ. وقد ناقشنا مسألة انضمام أفعال التعجب، والمدح، والذم إلى الخوالف.

وقد جعلْنَا الفصل الثاني من هذا الباب لمناقشة صياغة الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) بين المادة اللغوية والقالب الصرفي، وبيَّنَّا اتفاق الأسماء المعربة على اختلاف أصنافها في طبيعة المادة اللغوية الكمية؛ إذ لا يخرج اسم الجمع، ولا اسم الجنس العيني، ولا اسم الجنس المعنوي، ولا الصفة ولا المشتق غير العامل عن احتمالات عدد الحروف المقررة للاسم بِعَامَّةٍ، وبيَّنَّا عدم مخالفة اسم الجمع لاسم العين من حيث المادة اللغوية، وذكرْنَا سَبَبَ خُرُوجِ العلم أحياناً عن الحدود المرسومة للاسم في جانب المادة اللغوية.

وقد أَكَّدْنَا أهمية المادة اللغوية، وكونها مُقَوِّمًا مُهِمًّا لتمييز أقسام الكلم، وَأَشْرَفْنَا إِلَى أَنَّ نَقْصَ بَعْضِ مُقَوِّمَاتِ الاسمية من بعض الأسماء يرجع إلى أسبابٍ خاصَّةٍ، كما في العَلَمِ الذي يخرج عما تقرر للاسم من حدود المادة اللغوية بسبب النقل، وكالضمير الذي يخرج عن حدود المادة اللغوية بسبب البناء، وإلى أَنَّ نَقْصَ بَعْضِ مُقَوِّمَاتِ الفعلية في بعض العناصر الفعلية، كالخوالف، وقد بيَّنَّا أَنَّ اختصاص كل من الاسم والفعل بأداء مادته اللغوية لدلالة غير الدلالة التي يؤديها القالب الصرفي، بخلاف الحرف الذي تُنَاطُ دلالته حين يرد في استعمالٍ ما بلفظه كله، ولا توجد للمادة اللغوية دلالة خاصة، وللشكل أو القالب الصرفي دلالة خاصة أخرى؛ فليس ثَمَّةَ تَمَايُزٍ بين المادة اللغوية للحروف وقالبها.

وقد عالجنا قالب الصري في الوحدات الأساسية (أقسام الكلم)، وبيّنا أهمية الإشارة إلى التصرف عند الحديث عن قالب صري، وإمكان القياس عليه في بعض حالات غياب التصرف. وأشرنا إلى قيام قالب الصري بأداء جزء من الدلالة التقسيمية للكلم. وبيّنا عدم تميز اسم الجمع، واسمي الجنس العيني، والمعنوي، والصفة عن اسم العين بقوالب خاصة بها ليست لاسم العين. وقد بيّنا - أيضاً - اختصاص ما يخرج من أقسام الاسم عن القوالب العامة للاسم بما يرد فيه من نقل، وما يرد مبنيا، أي بالعلم، والضمير، والمبهم، وبيّنا - كذلك - اختصاص خروج بعض الفعليات عن قوالب الفعل بالخوالف. وقد أشرنا إلى وجود تمايز بين بعض قوالب الأسماء، وقوالب الأفعال، وتمايز بين بعض قوالب الأفعال، وقوالب الأسماء، ونصّنا على وجود اشتراك بين قوالب الأسماء، وقوالب الأفعال.

وقد أفرّدنا فصلاً من هذا الباب الثاني لدراسة الدالّتين التقسيمية، والتصريفية للوحدات الأساسية (أقسام الكلم)، وتكفّلنا في مبحثه الأول بدراسة الدلالة التقسيمية لأقسام الكلم باستقراء ما سمّاهُ الدرس اللغوي الحديث بالدلالة التقسيمية نظراً لثبوتها للكلم بحسب ما تنتمي إليه من الأقسام، وتغيرها بتغير الأقسام. وقد بيّنا الدلالات التقسيمية لكل الأقسام، والجهة التي ترتبط هذه الدلالات بعضها ببعض على أساسها، ومستويات هذه الدلالات وأصنافها من حيث كونها صرفية ومعجمية. وقد رأينا أن اسم العين يشتمل على دلّتي العين والجنس، وأن الأولى ترتبط بالثانية على جهة الانتماء، وأن اسم الجمع يمثل جزءاً من اسم العين؛ فهو يقع على جماعة بوصفها عيناً، كما عدّنا دلالة العين في اسم العين دلالة أولى وأساسية، على حين عدّنا دلالة الجنس في اسم العين دلالة ثانية وتابعة؛ فقد جاءت لتقويم الدلالة الأولى، وتحديدها.

ورأينا - كذلك - أن اسم الجنس العيني يشتمل على دلّتي العين، والجنس - مثله في ذلك مثل اسم العين - إلا أن جهة ارتباط الدلالة الأولى بالثانية هي التطابق، لا الانتماء، ورأينا - أيضاً - أن دلالة العين في اسم الجنس دلالة صرفية، وأن دلالة الجنس فيه دلالة معجمية، كما قارنا بين دلالات اسم العين واسم الجنس العيني اتفاقاً واختلافاً.

وقد نَصَّصْنَا على أن اسم الجنس المعنوي يشمل دلالات العين، والحدث، واللزوم، وعلى ارتباط الأولى بالثانية على جهة التطابق، وأن الدلالة الثالثة - أي دلالة اللزوم - دلالة ثانوية، وأفدْنَا أن دلالة العين فيه دلالة صرفية، وأن دلالة الحدث فيه دلالة معجمية، وأن دلالة اللزوم دلالة عقلية.

وقد قَابَلْنَا بين دلالات أقسام المصدر المختلفة بعضها بعضاً، وَحَقَّقْنَا العلاقة بين المصدر، واسمه، مع التَّعْقِيبِ على مختلف الآراء في ذلك، والعلاقة بين المصدر، واسم المرة، الذي يُعَدُّ عَيْنًا منتمية إلى الحدث الذي يدل عليه المصدر، وقَارَنَّا - كذلك - بين اسم المرة واسم العين.

وقد أفدْنَا أن اسم الهيئة يشتمل على دلالاتي الهيئة والحدث، وارتباط الأولى بالثانية على جهة الاختصاص؛ حيث ترد خاصة بها، وأفدْنَا أن الدلالة الأولى دلالة أولية، وصرفية، وأن الثانية دلالة ثانوية، ومعجمية، كما أفدْنَا أن اسم الجنس الصناعي الذي يعرف بالمصدر الصناعي يشتمل على دلالتَيِ العَيْنِ، والحقيقة، وأفدْنَا ارتباط الأولى بالثانية على جهة التطابق، وأن الدلالة الأولى صرفية، والدلالة الثانية لفظية.

وقد بَيَّنَّا أصناف الحقيقة التي ترد في اسم الجنس الصناعي، وأشرنا إلى ورودها عَيْنًا مَادِيَّةً محسوسة، ومعنوية معقولة، وصفة، وأفدْنَا أن الصفة تشتمل على دلالات العين، والحدث، واللزوم التركيبية، وارتباط الأولى بالثانية على جهة الملازمة، وأن الدلالة الثالثة نتيجة للدلالة الثانية، وأن الدلالة الأولى صرفية، وأولية، وأن الثانية معجمية، وثانوية، وأن الدلالة الثالثة عقلية، كما أَشَرْنَا إلى أن المنسوب يشتمل على دلالتَيِ عَيْنٍ وَعَيْنٍ، وارتباط الأولى بالثانية على جهة الانتماء والنسبة، وإلى أن الأولى دلالة أولية وصرفية، وإلى أن الثانية ثانوية ومعجمية.

وقد فَسَّرْنَا سبب امتناع اشتقاق اسم الزمان من اسم العين، وإلى أن العلم مجرد طريقة ثانية لأداء دلالة العين، وأن أصناف الأعيان تتمثل في العين المادية المحسوسة، وحقائق لأعيان مادية، وحقائق لأحداث، أو صفات، أو أزمنة. وأفدْنَا أن العِلْمَ يشتمل على دلالاتي العين، والجنس، وتعد دلالة العين لفظية، أما دلالة الجنس، فهي عقلية، أو دلالة تَضَمُّنٌ، كما بَيَّنَّا أن الضمير يشتمل على دلالاتي العين

والموقف اللغوية، أو الإشارة، أو الصلة بالنسبة لاسم الإشارة، والاسم الموصول إذا ما عُدَّ ضميرين وفق تصوُّر كتاب اللغة العربية معناها ومبناها، وأقْدنا وقوع المبهم على دلالة العين، لا الجنس التي يُفِيدها تركيبيا.

وقد بَيَّنَّا أن الفعل يشتمل على دلالات الحدث، والزمن، والنسبة، أو اللزوم التركيبية، وأن الدلالة الأولى أولية ومعجمية، وأن الدلالة الثانية دلالة ثانوية وصرفية، وأن الدلالة الثالثة دلالة عقلية. وقد فَرَّقْنَا بين الزمنين الصريفي والسياقي، وبَيَّنَّا أن الفعل الناقص يشتمل على دلالتَي الزمن الصريفي، والزمن المعجمي، وأن الزمن المعجمي يُقَسِّمُ الزمن الصريفي، وأن أفعال المقاربة تشبه الفعل الناقص في وجود دلالتَي الزمن الصريفي والزمن السياقي، وَأَشَرْنَا إلى تَخَلُّفِ دلالة اللزوم التركيبية عن الفعل الناقص لا الفعل التام بما فيه من أفعال مقاربة، ورجاء، وشروع، وبَيَّنَّا أن الخالفة تشتمل على دلالات الحدث، والزمن، والنسبة، وأنها دلالات لفظية، ونُصِّصْنَا على مخالفة الحرف لكل من الاسم، والفعل في الدلالة.

وقد أوقفنا المبحث الثاني من هذا الفصل على دراسة الدلالات التصريفية للوحدات الأساسية (أقسام الكلم)، وتَعَرَّضْنَا فيه لما في أقسام الكلم من دلالات تصريفية، كالنوع والعدد، ورَأَيْنَا أَنَّ اسم الجمع مُفَرَّدٌ على المستوى الصريفي، وَجَمْعٌ على المستوى المعجمي، ويمثل هذا الرأي حَلًّا لِإشكال تردد اسم الجمع بين الأفراد والجمع. وقد رأينا - أيضاً - أن هذا الأمر من قبيل تعدد الأنظمة اللغوية للتعبير عن معنى الجمع؛ فاللغة تعبر عن دلالة الجَمْع بطريقٍ صرفية، ويمكن لها أن تعبر عنها بطريق معجمية، كما في اسم الجمع، ورَأَيْنَا - كذلك - أن اسمي الجنس العيني والمعنوي مفردان، وفَسَّرْنَا ذهابَ بعض العلماء إلى القول بجمعية اسم الجنس المعنوي، ورَأَيْنَا أن دلالات الحدوث، والثبوت، والمبالغة، والتفضيل تتوزع على أقسام الصفة، وذكرنا المصدر الذي ترجع إليه كل دلالة تصريفية من هذه الدلالات.

وبَيَّنَّا أن دلالات النوع والعدد والتعريف في الضمير دلالات لفظية وضعية، ورَأَيْنَا أن دلالة العقل من الدلالات التصريفية للضمير الموصول، كما جَعَلْنَا التَّكْلُمَ، والخطاب، والغيبة أصنافاً لدلالة الموقف الكلامي، ولم نجعلها تصريفات

له، وعالجنا - كذلك - دلالات القرب والتوسط والبعد في ضمير الإشارة، كما جعلنا تصريفات الزمن في الخوالب وضعية.

وقد جاء الباب الثالث من العمل - وهو يحمل عنوان التوزيع الصرفي للوحدات الأساسية (أقسام الكلم) - مُعَالَجَةً للجوانب الصيفية والدلالية التي تحكم علاقة القيم الصرفية المختلفة بمختلف أقسام الكلم؛ حيث رصد علاقة الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) بالنوع بالظواهر اللغوية الصرفية من نوع وعدد وتصغير ونسب. وقد قارنًا فيه بين موقف اسم الجمع من النوع بموقف جمع التكسير منه لتأكيد ما قررناه من خروج اسم الجمع من دائرة جمع التكسير، وكونه اسم عين مفردا صرفيا، وأَكَّدْنَا أن اسم الجنس العيني يقع على الحقيقة الموجودة في الأفراد المنتمية إليها استدلالاً بجواز ورود التذكير مع الأفراد الذي لا يرد مع جمع التكسير، كما أَكَّدْنَا أن اسم الجنس المعنوي يَقَعُ على الحدث بوصفه عَيْنًا استدلالاً بورود النوع فيه، وعَرَضْنَا مسألة النوع في مختلف أصناف اسم الجنس المعنوي من مصدر، إلى مصدر ميمي... إلخ، مع عَرَضْنَا لوسائل كشف السياق للنوع من خلال الشواهد القرآنية. وقد صَنَّفْنَا النوع في المبهم إلى صنفين هما النوع الدلالي، والنوع التطريزي مع تقديم أمثلة لهما، وقابلنا - كذلك - بين ورود العلامات في الأفعال تامة وناقصة، وورودها في الأسماء، كما جَعَلْنَا ما تنتهي به بعض أسماء الأفعال من حروف تشبه علامات التأنيث كالألف والتاء من هيهات حروف بَنِيَّةٍ، لا عَلامَةً تَأْنِيثٍ، كما رأى بعض النحاة، مع الاستدلال على ذلك.

وقد جَعَلْنَا الفصل الثاني لعلاقة الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) بالعدد، وفيه بَيَّنَّا طبيعة هذه العلاقة وما تعنيه من أسس لغوية، واستشهدنا على بعض مسائل هذه العلاقة من خلال القرآن الكريم والحديث الشريف. وقد عَرَضْنَا بعض ما قَدَّمَهُ المعجم اللغوي لهذه المسألة، كما رَجَّحْنَا بعض الآراء النحوية المتصلة بهذه العلاقة، وقرَّرْنَا بعض الأحكام، وفَسَّرْنَا بعض الجوانب والأحكام التي قرَّرناها، وقارنًا بين الجوانب المختلفة للعلاقة. وقد استشهدنا بنماذج من الآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث النبوية الشريفة على جواز التشية، والجمع في كل من اسم الجمع، واسم الجنس الجمعي ونوعهما، وعَرَضْنَا بعض ما نُصَّ عليه المعجم اللغوي

من تشيةٍ لاسم الجمع واسم الجنس الجمعي وجمعَ لهما، وَرَجَعْنَا ما رآه بعض النحاة من وقوع اسم الجنس العيني على الحقيقة، ورأينا أن اسم الجمع واسم الجنس العيني بما فيه من اسم جنس جمعي مفردين صرفيا بدليل جواز تشيتهما وجمعهما دون حاجة إلى تأويل، مثلما يحتاج جمع التكسير. وقد نُفينا مرادفة الكثرة المستفادة من اسم الجنس العيني للجمعية التي تستفاد من جمع التكسير.

ونُفينا - كذلك - كون التشية والجمع في اسم المرة تشية وجمعاً للمصدر لما قررناه في الباب الثاني، وأثبتنا أن اسم المرة يفتقر عن اسم الجنس المعنوي من خلال جواز تشيته وجمعه بلا حاجةٍ إلى تأويل، أو تصوّرٍ خاصٍّ، كما هو الأمر مع اسم الجنس المعنوي.

وقد أثبتنا صلاحية دلالة العلم للتشية والجمع تبعاً للشركة اللفظية، كما أَرَجَعْنَا ما انتفت تشيته وجمعه من العلم إلى عدم صلاحية لفظه لقبول لواصق العدد أو أوزان العدد بدليل جواز تشيته وجمعه بطريق نحوية؛ إذ يجمع بإضافة كلمة (ذو) على جهة التشية أو الجمع.

وقد بينّا أن الفعل تاماً أو ناقصاً يمتنع من التشية والجمع بسبب الدلالة، ونُفينا وجود التشية والجمع في بعض أسماء الأفعال اعتماداً على انتهائها بحروف تشبه لواحق التشية، أو الجمع؛ وذلك لأن هذه الحروف حروف بنية بدليل مفارقتها لأسماء الأفعال، وعدم إفادتها للتشية أو الجمع لما وردت فيه من أسماء الأفعال، وجعلنا لفظة (هيهة) صورة لهجية لللفظة (هيهات)، ولم يرها مفرداً لها، وأَجَزْنَا أن تكون لفظة (هيهة) اسم مرة، فتصير (هيهات) بذلك جمع مؤنث سالماً لاسم المرة، لا لاسم الفعل. وقد نُفينا وجود علاقة دلالية أو شكلية بين العدد والحرف.

وقد فَسَّرْنَا حاجة جمع التكسير إلى التأويل؛ حتى يجوز تشيته، أو جمعه بأن ذلك يرجع إلى اجتماع طريقتين لأداء دلالة العدد، الأولى تتمثل في القالب الصري؛ إذ ورود الكلمة على وزن من أوزان جموع التكسير يكسبها دلالة الجمع، والثانية تتمثل في اللاحقة الصرية التي تضاف إلى جمع التكسير لتشيته أو جمعه.

كما فَسَّرْنَا ضرورة تصور الأنواع في اسم الجنس الجمعي؛ حتى يجوز تثنيته أو جمعه بأن ذلك يرجع إلى طبيعة وجوده في الطبيعة، ولا يرجع إلى سبب لغوي؛ إذ إن اسم الجنس يستغرق في الطبيعة الحقيقة التي يدل عليها على اختلاف أفرادها التي تتحقق فيها، وهذا ما يُحَوِّجُنَا إلى تصور الأنواع لفَصْلٍ جُزْءٍ منها، أو أكثر عن أصل الحقيقة، فتصبح الحقيقة كما لو كانت أفراداً متعددة، يجوز معها التثنية والجمع. وقد فَسَّرْنَا أصالة الأفراد في المصدر، وفَرَعِيَّتُهُ في التثنية والجمع، وَفَسَّرْنَا - كذلك - امتناع ضمير الإشارة من التثنية والجمع دون بعض. وقد قارنَّا في هذا الفصل بين التثنية والجمع في الضمير على اختلاف أنواعه بهما في غيره من الأسماء.

أما الفصل الثالث من هذا الباب فقد تَكَفَّلْنَا فيه بدراسة علاقة الوحدات الأساسية بالتصغير والنسب. وبيَّنَّا أن اسم الجمع واسم الجنس الجمعي يخرجان من دائرة جمع التكسير بقبولهما التصغير والنسب. وقد فَسَّرْنَا امتناع تصغير الجمع مع جواز جمع المصغر، واحتياج اسم الجنس المعنوي إلى الصلاحية للتفاوت؛ ليجوز تصغيره. وقد فَسَّرْنَا قلة النسب إلى المصدر، وَفَسَّرْنَا امتناع صفة الفاعل المصغرة من العمل، وجواز تصغير صفة المبالغة مع احتمال تناقض التصغير والمبالغة. وقد ناقشنا الخلاف القائم في الفكر الحديث حول علاقة النسب بالصفة، وَقَرَّرْنَا إمكان النسب إلى الصفة حين تكون دلالة العين التي يفيدها قالب الصفة هي عين المنسوب، أو حين تكون العين المستفادة من لاصقة النسب، هي العين المستفادة من قالب الصفة، وقد تم أداؤها بلاصقة النسب تأكيداً لها.

أما الباب الرابع فيحمل عنوان "التوزيع النحوي للوحدات الأساسية" ويدور حول توزيع مختلف الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) على مختلف المواقع. وقد رصدنا في هذا الباب جوانب الشكل والدلالة المختلفة التي تحكم الوحدات الأساسية في مختلف المواقع النحوية، وعرضنا تَصْنِيفَ المواقع النحوية بحسب ما تستلزمه من الشكل والدلالة.

وقد بدأنا في هذا الباب باستعراض حدود المواقع التي تتوزع فيها الوحدات الأساسية (أقسام الكلم)، ثم بيان أصناف أعيان الأسماء، وعَرَضْنَا تصنيفات

الدارسين المحدثين للمواقع النحوية، كما نَظَرْنَا في التفسير الوظيفي للإعراب لمعرفة إمكان جعل الإعراب الوارد في الفعل من قبيل الإعراب الوارد في الاسم، أو ضرورة التفريق بينهما، وانتهينَا إلى أن التفسير الوظيفي لإعراب الفعل اتجاه غير منكور في الدرس اللغوي؛ إذ رأى بعض العلماء أن الإعراب يرد في الفعل لتوارد المعاني المختلفة عليه.

وقد أشرْنَا إلى أن للفعل موقعين: أولهما بحسب ما قبله، وهو الذي يكسبه الإعراب، وثانيهما بحسب ما بعده، ولا يؤثر في إعرابه، وقررنا أن موقع الفعل مما قبله موقع إعرابي.

وقد تَعَرَّضْنَا - أيضاً - للأنواع التي ترد عليها الأعيان التي تشير إليها الأسماء؛ وذلك لأنه وجد أن المواقع النحوية قد تتطلب نوعاً مُعَيَّنًا من الأعيان دون غيره، وذلك كالظرف الذي يحتاج أن تكون دلالة العين الواقعة فيه من أعيان الزمان، أو المكان.

وقد ضَيَّقْنَا بهذا دائرة النيابة؛ إذ رأينَا أن كل ما يشير إلى عين من أعيان الزمان أو المكان أصلاً في موقع الظرف، إن ورد فيه، ولم نقل بالنيابة في الظرف، وغيره من المواقع النحوية إلا حين تتخلف الدلالة التي يتطلبها الموقع النحوي.

وقد عَرَّضْنَا لتصنيف النُّحَاة، والمحدثين للتراكيب إلى فئات من الجمل، ثم علَّقْنَا على العلاقة بين تصنيف التركيب اللغوي إلى جمل، وأمر توزيع المواقع النحوية.

وقد قَدَّمْنَا توزيعنا الخاص بنا للمواقع النحوية بحسب ما تقتضيه هذه المواقع من متطلبات شكلية أو دلالية، وليس بحسب ما ترتبط به المواقع من عوامل نحوية.

وقد قسمنا في هذا التوزيع المواقع النحوية إلى:

- مواقع نحوية لفظية أو مطلقة القسم، بمعنى أنها تتطلب مطلق اللفظ، أو مطلق القسم؛ إذ يصلح لها أي لفظ، أو أي قسم من أقسام الكلم.
- مواقع نحوية دلالية تستلزم ما يدل على دلالة إفرادية، أي قبل التركيب.

وقد جعلنا هذه المواقع الدلالية أصنافاً عدة ترجع إلى قبولها مطلق الدلالة، أو اشتراطها دلالة بعينها كدلالة العين، أو الجنس، أو الحدث، أو العين والحدث. وقد قَسَمْنَا هذه المواقع التي تتطلب دلالة العين إلى قسم يتطلب مطلق دلالة العين، وآخر يتطلب نوعاً معيناً من الأعيان.

وقد وضعنا رسماً تفصيلياً لعلاقة أصناف المواقع النحوية بعضها ببعض في ضوء ما تتطلبه من قيود تحكم توزيع الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) فيها. وجاءت أصناف المواقع النحوية عندنا في المواقع المطلقة القسم والمواقع الدلالية، والمواقع المطلقة العين، والمواقع المقيدة العين، والمواقع الحديثة، والمواقع الجنسية... إلخ.

وقد قُسمنا في هذا الباب بالتمثيل للحالات، أو التوزيعات التي وقفنا عليها، كما فَسَّرْنَا قيود هذه التوزيعات الدلالية والشكلية، وَبَيَّنَّا إمكان زيادة دلالات فوق الدلالة المطلوبة لكل موقع نحوي، وَفَسَّرْنَا - كذلك - عَلاقَةَ جمود الكلم، واشتقاقها بورودها في مختلف المواقع النحوية، وتخلفها عنها، كَمَا فَسَّرْنَا الأصالة، والنيابة في ورود أقسام الكلم في المواقع النحوية، وَضَيَّقْنَا مَسْأَلَةَ النيابة.

وقد عالَجْنَا كثيراً من القضايا الصرفية، والنحوية الجزئية التي تحتاج أن تراجع في إطارها الذي عَرَضْنَاهَا فيه في هذا العمل. ومن أبرز هذه القضايا ترجيحنا لكون الجملة الفعلية هي المعطوفة على المشتق العامل، لا الفعل؛ وذلك بناء على ما رآه من التوازن القائم بين دلالتيهما. وقد فَسَّرْنَا ورود الصفة مفعولاً مطلقاً؛ حيث جعلها مفعولاً مطلقاً على جهة الأصالة لوقوعها على الحدث الذي يشتمل عليه الفعل، كما جعلنا ما لا تَمَثَّلُ عينه من الصفات في الحدث الذي يشتمل عليه الفعل تركيباً مسكوكاً. وقد نَفَيْْنَا وَقُوعَ الأفعال في المواقع العينية الحديثة؛ فالجمل هي التي تشغلها.

هذا بعض ما أنجزناه في هذا العمل من بيان للمنهج التوزيعي في الدرس الغربي، وقراءة توزيعية للتركيب النحوي العربي من منظور المنهج التوزيعي، ومن خلال التصور العربي التراثي. ويبقى كامل ما أنجزه مُفَرَّقاً في شأياه، يحتاج إلى قراءة العمل كله للوقوف على مختلف تفصيلات هذا المنجز.

الختاتمة

حرصنا في هذا العمل على أمر أساسي - بعد التعريف بالتحليل التوزيعي الذي انتهت إليه البنيوية الأمريكية بصفة خاصة، وهو إنجاز التحليل التوزيعي الأساسي للعربية اقتناعاً منا بأن التحليل التوزيعي ضروري لكل لغة؛ إذ يوقفنا بشكل دقيق على العلاقات اللغوية التي تقوم بين مختلف عناصر اللغة، وحرصاً على أن يكون للعربية درس توزيعي أساسي، يمكن أن يساعدنا على تحليلها وفق مناهج التحليل الأكثر تقدماً؛ فالحقيقة أن الدرس التوزيعي لم يتم تجاوزه إلا بعد أن تم إنجازه، وما كان للغة أن يتم الانصراف عن دراستها التوزيعية إلا بعد استيفاء التوزيع الأساسي لها.

وقد اشتمل هذا العمل على جملة واسعة من التفصيلات التي تم إنجازها من خلال إعداد التحليل التوزيعي الذي طمح إليه.

ولعل هذا العمل أن يكون قد مثّل خطوة مهمة وضرورية في سعي الدرس اللغوي الحديث نحو ضبط البناء الدلالي للغة، وذلك بما قدمه مما يأتي:

١. استعراض صياغة الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) ودلالاتها، وقام ببيان جهتي الصياغة الرئيسية لهذه الوحدات، وهما مادتها اللغوية، وقالها الصريفي.

٢. عرض أسس هاتين الجهتين، وعمل على تحديد مستويات الدلالة، وأصنافها، وأدواتها.

٣. رصد علاقة القيم الصرفية من نوع وعدد... إلخ بكُلٍّ من صياغة الوحدات الأساسية (أقسام الكلم)، ودلالاتها.

٤. تصنيف المواقع النحوية تبعاً لما تستلزمه من جوانب صيغية، ودلالية فيما يرد فيها من وحدات أساسية (أقسام الكلم).

وقد انطلقنا ممّا كنا نضعه من افتراضات، وحرصنا على ما ترسمناه من أهداف على ما تفيده جوانب هذا الجهد، وتسترضه أهم نتائجه.

وقد درسنا في الباب الأول "دراسات تمهيدية" التحليل التوزيعي في الدرس الغربي، والوحدات الأساسية (أقسام الكلم) للعربية، ومحاولات إعادة تقسيمها.

وقد استتطقنا المحاولات التي لم تُنصَّ على أُسسٍ لها ليتمكن من الربط بين تقسيم المحاولات، وأسسها، وتبيَّن لنا عدم ارتباط تقسيم المحاولات بأسسها، وعدم اتفاق المحاولات التي اتفقت في بعض الأسس في طبيعة هذه الأسس.

وقد استعرضنا جهود العلوم العربية في الدرس الدلالي ببيان حاجة كل علم منها إلى الدرس الدلالي، وحدود الدراسة، والجهد المبذول، وأصالتها، كما حقَّقنا مسألة التأثير والتأثر في هذه الجهود العربية، ولَخَّصْنَا القواعد النظرية المقررة في الدرس الدلالي العربي، ووقفنا على ما يمكن أن يُفیده للدرس الدلالي، وبيَّنا ما تحتاجه.

وقد جاء الباب الثاني "الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) بين الصياغة، والدلالة" لبيان طبيعة الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) الصيغية والدلالية.

وقمَّنا في الفصل الأول من هذا الباب - والذي بعنوان "ضبط الوحدات الأساسية (أقسام الكلم)، وتحديداتها"؛ لتغطية الجوانب غير المستقرة في الصورة العامة لأقسام الكلم الرئيسية والفرعية، وعَرَضْنَا فيه للمصطلحات التي تَمَسُّ التَّصَوُّرَ العامَّ لأقسامِ الكَلِمِ من حيث الصياغة، والدلالة، والوظيفة لدينا.

وعالجنا - فيما عرضناه من مصطلحات - أَمْرَ التداخل بين بعض المصطلحات، كتداخل مصطلحي اسمي العين واسم الجنس، ومصطلحي اسم الجمع، واسم الجنس، وعَرَضْنَا لمختلف المصطلحات المحدثه، كمصطلحات عَلم الجنس الجوهري، وعَلم الجنس العرضي. واقترحنا مصطلحين جديدين، أولهما لما عُرِفَ بالمصدر الصناعي، وثانيهما للحرف، وقد دعَوْنَا الأول اسم الجنس الصناعي، والثاني شبه الكلمة، واللاصقة التركيبية. وينبني اقتراح المصطلحين على رؤيتنا العامة لأقسام الكلم.

وقام في إطار الأقسام الفرعية للوحدات الأساسية (أقسام الكلم) بدراسة طبيعة الفرق بين مختلف أصناف كل قسم من أقسام الكلم. وقد أفدنا أن الفرق بين اسمي الجنس الجمعي، والإفرادي غير لغوي؛ ولذلك لم نعدهما قسمين فرعيين مختلفين، كما بيَّنا العلاقة بين أصناف العلم، وأصناف مسماه، فتبيَّن لنا من خلال مراجعة كتب اللغة المختلفة - وبخاصة المعاجم اللغوية - أن العلم أصناف أربعة،

لا ثلاثة، وهي: علم الجنس العيني، وعلم الجنس المعنوي، وعلم الجنس الوصفي، وعلم الجنس الزماني. وقد وَضَعْنَا تعريفاً إجرائياً لعلم الجنس، يتمثل في كونه ما كان على معنى الاسم المصحوب بـ"أل" الجنسية.

ومما قُمْنَا به بخصوص الأقسام الفرعية لأقسام الكلم معالجة الاختلاف القائم في أقسام الضمير بين القدامى والمحدثين. وقد حَقَّقْنَا أصنافه بعد مناقشتنا لطبيعته، كما جمعْنَا كل ما ورد له صفة الإبهام في الدرس اللغوي، وحَقَّقْنَا أصناف هذا الإبهام بناءً على تصوره لطبيعة الإبهام، وأفَدْنَا أَنَّهُ يوجد نوعان من الإبهام دَعَوْنَاهُمَا الإبهام الوضعي الأصلي، والإبهام الاستعمالي الطارئ. وقد ناقشنا مسألة انضمام أفعال التعجب، والمدح، والذم إلى الخوالف.

وقد جعلْنَا الفصل الثاني من هذا الباب لمناقشة صياغة الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) بين المادة اللغوية والقالب الصرفي، وبيَّنَّا اتفاق الأسماء المعربة على اختلاف أصنافها في طبيعة المادة اللغوية الكمية؛ إذ لا يخرج اسم الجمع، ولا اسم الجنس العيني، ولا اسم الجنس المعنوي، ولا الصفة ولا المشتق غير العامل عن احتمالات عدد الحروف المقررة للاسم بِعَامَّةٍ، وبيَّنَّا عدم مخالفة اسم الجمع لاسم العين من حيث المادة اللغوية، وذكرْنَا سَبَبَ خُرُوجِ العلم أحياناً عن الحدود المرسومة للاسم في جانب المادة اللغوية.

وقد أَكَّدْنَا أهمية المادة اللغوية، وكونها مُقَوِّمًا مُهِمًّا لتمييز أقسام الكلم، وَأَشَرْنَا إِلَى أَنَّ نَقْصَ بَعْضِ مُقَوِّمَاتِ الاسمية من بعض الأسماء يرجع إلى أسبابٍ خاصَّةٍ، كما في العَلَمِ الذي يخرج عما تقرر للاسم من حدود المادة اللغوية بسبب النقل، وكالضمير الذي يخرج عن حدود المادة اللغوية بسبب البناء، وإلى أَنَّ نَقْصَ بَعْضِ مُقَوِّمَاتِ الفعلية في بعض العناصر الفعلية، كالخوالف، وقد بيَّنَّا أَنَّ اختصاص كل من الاسم والفعل بأداء مادته اللغوية لدلالة غير الدلالة التي يؤديها القالب الصرفي، بخلاف الحرف الذي تُنَاطُ دلالته حين يرد في استعمالٍ ما بلفظه كله، ولا توجد للمادة اللغوية دلالة خاصة، وللشكل أو القالب الصرفي دلالة خاصة أخرى؛ فليس ثَمَّةَ تَمَايُزٍ بين المادة اللغوية للحروف وقالبها.

وقد عالجنا قالب الصري في الوحدات الأساسية (أقسام الكلم)، وبيّنا أهمية الإشارة إلى التصرف عند الحديث عن قالب صري، وإمكان القياس عليه في بعض حالات غياب التصرف. وأشرنا إلى قيام قالب الصري بأداء جزء من الدلالة التقسيمية للكلم. وبيّنا عدم تميز اسم الجمع، واسمي الجنس العيني، والمعنوي، والصفة عن اسم العين بقوالب خاصة بها ليست لاسم العين. وقد بيّنا - أيضاً - اختصاص ما يخرج من أقسام الاسم عن القوالب العامة للاسم بما يرد فيه من نقل، وما يرد مبنيا، أي بالعلم، والضمير، والمبهم، وبيّنا - كذلك - اختصاص خروج بعض الفعليات عن قوالب الفعل بالخوالف. وقد أشرنا إلى وجود تمايز بين بعض قوالب الأسماء، وقوالب الأفعال، وتمايز بين بعض قوالب الأفعال، وقوالب الأسماء، ونصّنا على وجود اشتراك بين قوالب الأسماء، وقوالب الأفعال.

وقد أفردنا فصلاً من هذا الباب الثاني لدراسة الداليتين التقسيمية، والتصريفية للوحدات الأساسية (أقسام الكلم)، وتكفلنا في مبحثه الأول بدراسة الدلالة التقسيمية لأقسام الكلم باستقراء ما سمّاهُ الدرس اللغوي الحديث بالدلالة التقسيمية نظراً لثبوتها للكلم بحسب ما تنتمي إليه من الأقسام، وتغيرها بتغير الأقسام. وقد بيّنا الدلالات التقسيمية لكل الأقسام، والجهة التي ترتبط هذه الدلالات بعضها ببعض على أساسها، ومستويات هذه الدلالات وأصنافها من حيث كونها صرفية ومعجمية. وقد رأينا أن اسم العين يشتمل على دلالتين العينية والجنسية، وأن الأولى ترتبط بالثانية على جهة الانتماء، وأن اسم الجمع يمثل جزءاً من اسم العين؛ فهو يقع على جماعة بوصفها عيناً، كما عدّنا دلالة العين في اسم العين دلالة أولى وأساسية، على حين عدّنا دلالة الجنس في اسم العين دلالة ثانية وتابعة؛ فقد جاءت لتقويم الدلالة الأولى، وتحديدها.

ورأينا - كذلك - أن اسم الجنس العيني يشتمل على دلالتين العينية والجنسية. مثله في ذلك مثل اسم العين - إلا أن جهة ارتباط الدلالة الأولى بالثانية هي التطابق، لا الانتماء، ورأينا - أيضاً - أن دلالة العين في اسم الجنس دلالة صرفية، وأن دلالة الجنس فيه دلالة معجمية، كما قارنا بين دلالات اسم العين واسم الجنس العيني اتفاقاً واختلافاً.

وقد نَصَصْنَا على أن اسم الجنس المعنوي يشمل دلالات العين، والحدث، واللزوم، وعلى ارتباط الأولى بالثانية على جهة التطابق، وأن الدلالة الثالثة - أي دلالة اللزوم - دلالة ثانوية، وأفدْنَا أن دلالة العين فيه دلالة صرفية، وأن دلالة الحدث فيه دلالة معجمية، وأن دلالة اللزوم دلالة عقلية.

وقد قَابَلْنَا بين دلالات أقسام المصدر المختلفة بعضها بعضا، وَحَقَّقْنَا العلاقة بين المصدر، واسمه، مع التَّعْقِيبِ على مختلف الآراء في ذلك، والعلاقة بين المصدر، واسم المرة، الذي يُعَدُّ عَيْنًا منتمية إلى الحدث الذي يدل عليه المصدر، وقَارَنَّا - كذلك - بين اسم المرة واسم العين.

وقد أفدْنَا أن اسم الهيئة يشتمل على دلالاتي الهيئة والحدث، وارتباط الأولى بالثانية على جهة الاختصاص؛ حيث ترد خاصة بها، وأفدْنَا أن الدلالة الأولى دلالة أولية، وصرفية، وأن الثانية دلالة ثانوية، ومعجمية، كما أفدْنَا أن اسم الجنس الصناعي الذي يعرف بالمصدر الصناعي يشتمل على دلالتَي العَيْنِ، والحقيقة، وأفدْنَا ارتباط الأولى بالثانية على جهة التطابق، وأن الدلالة الأولى صرفية، والدلالة الثانية لفظية.

وقد بيَّنَّا أصناف الحقيقة التي ترد في اسم الجنس الصناعي، وأشرنا إلى ورودها عَيْنًا ماديَّةً محسوسة، ومعنوية معقولة، وصفة، وأفدْنَا أن الصفة تشتمل على دلالات العين، والحدث، واللزوم التركيبية، وارتباط الأولى بالثانية على جهة الملازمة، وأن الدلالة الثالثة نتيجة للدلالة الثانية، وأن الدلالة الأولى صرفية، وأولية، وأن الثانية معجمية، وثانوية، وأن الدلالة الثالثة عقلية، كما أَشَرْنَا إلى أن المنسوب يشتمل على دلالتَي عَيْنٍ وَعَيْنٍ، وارتباط الأولى بالثانية على جهة الانتماء والنسبة، وإلى أن الأولى دلالة أولية وصرفية، وإلى أن الثانية ثانوية ومعجمية.

وقد فَسَّرْنَا سبب امتناع اشتقاق اسم الزمان من اسم العين، وإلى أن العلم مجرد طريقة ثانية لأداء دلالة العين، وأن أصناف الأعيان تتمثل في العين المادية المحسوسة، وحقائق لأعيان مادية، وحقائق لأحداث، أو صفات، أو أزمنة. وأفدْنَا أن العَلَمَ يشتمل على دلالاتي العين، والجنس، وتعد دلالة العين لفظية، أما دلالة الجنس، فهي عقلية، أو دلالة تَضَمُّنٌ، كما بيَّنَّا أن الضمير يشتمل على دلالاتي العين

والموقف اللغوية، أو الإشارة، أو الصلة بالنسبة لاسم الإشارة، والاسم الموصول إذا ما عُدَّ ضميرين وفق تصوُّر كتاب اللغة العربية معناها ومبناها، وأقْدنا وقوع المبهم على دلالة العين، لا الجنس التي يُفِيدها تركيبيا.

وقد بيَّنَّا أن الفعل يشتمل على دلالات الحدث، والزمن، والنسبة، أو اللزوم التركيبية، وأن الدلالة الأولى أولية ومعجمية، وأن الدلالة الثانية دلالة ثانوية وصرفية، وأن الدلالة الثالثة دلالة عقلية. وقد فَرَّقنا بين الزمنين الصريفي والسياقي، وبيَّنَّا أن الفعل الناقص يشتمل على دلالتَي الزمن الصريفي، والزمن المعجمي، وأن الزمن المعجمي يُقسَّم الزمن الصريفي، وأن أفعال المقاربة تشبه الفعل الناقص في وجود دلالتَي الزمن الصريفي والزمن السياقي، وأَشَرْنَا إلى تَخَلُّف دلالة اللزوم التركيبية عن الفعل الناقص لا الفعل التام بما فيه من أفعال مقاربة، ورجاء، وشروع، وبيَّنَّا أن الخالفة تشتمل على دلالات الحدث، والزمن، والنسبة، وأنها دلالات لفظية، ونُصِّصْنَا على مخالفة الحرف لكل من الاسم، والفعل في الدلالة.

وقد أوقفنا المبحث الثاني من هذا الفصل على دراسة الدلالات التصريفية للوحدات الأساسية (أقسام الكلم)، وتعرَّضْنَا فيه لما في أقسام الكلم من دلالات تصريفية، كالنوع والعدد، ورأيْنَا أنَّ اسم الجمع مُفَرَّدٌ على المستوى الصريفي، وجمْعٌ على المستوى المعجمي، ويمثل هذا الرأي حَلًّا لِإشكال تردد اسم الجمع بين الأفراد والجمع. وقد رأينا - أيضاً - أن هذا الأمر من قبيل تعدد الأنظمة اللغوية للتعبير عن معنى الجمع؛ فاللغة تعبر عن دلالة الجَمْع بطريقٍ صرفية، ويمكن لها أن تعبر عنها بطريق معجمية، كما في اسم الجمع، ورأيْنَا - كذلك - أن اسمي الجنس العيني والمعنوي مفردان، وفَسَّرْنَا ذهابَ بعض العلماء إلى القول بجمعية اسم الجنس المعنوي، ورأيْنَا أن دلالات الحدوث، والثبوت، والمبالغة، والتفضيل تتوزع على أقسام الصفة، وذكرنا المصدر الذي ترجع إليه كل دلالة تصريفية من هذه الدلالات.

وبيَّنَّا أن دلالات النوع والعدد والتعريف في الضمير دلالات لفظية وضعية، ورأيْنَا أن دلالة العقل من الدلالات التصريفية للضمير الموصول، كما جَعَلْنَا التَّكْلُمَ، والخطاب، والغيبة أصنافاً لدلالة الموقف الكلامي، ولم نجعلها تصنيفات

له، وعالجنا - كذلك - دلالات القرب والتوسط والبعد في ضمير الإشارة، كما جعلنا تصريفات الزمن في الخوالب وضعية.

وقد جاء الباب الثالث من العمل - وهو يحمل عنوان التوزيع الصرفي للوحدات الأساسية (أقسام الكلم) - مُعَالَجَةً للجوانب الصيفية والدلالية التي تحكم علاقة القيم الصرفية المختلفة بمختلف أقسام الكلم؛ حيث رصد علاقة الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) بالنوع بالظواهر اللغوية الصرفية من نوع وعدد وتصغير ونسب. وقد قارنًا فيه بين موقف اسم الجمع من النوع بموقف جمع التكسير منه لتأكيد ما قررناه من خروج اسم الجمع من دائرة جمع التكسير، وكونه اسم عين مفردا صرفيا، وأكَّدنا أن اسم الجنس العيني يقع على الحقيقة الموجودة في الأفراد المنتمية إليها استدلالاً بجواز ورود التذكير مع الأفراد الذي لا يرد مع جمع التكسير، كما أكَّدنا أن اسم الجنس المعنوي يَقَعُ على الحدث بوصفه عَيْنًا استدلالاً بورود النوع فيه، وعَرَضْنَا مسألة النوع في مختلف أصناف اسم الجنس المعنوي من مصدر، إلى مصدر ميمي... إلخ، مع عَرَضْنَا لوسائل كشف السياق للنوع من خلال الشواهد القرآنية. وقد صَنَّفْنَا النوع في المبهم إلى صنفين هما النوع الدلالي، والنوع التطريزي مع تقديم أمثلة لهما، وقابلنا - كذلك - بين ورود العلامات في الأفعال تامة وناقصة، وورودها في الأسماء، كما جَعَلْنا ما تنتهي به بعض أسماء الأفعال من حروف تشبه علامات التأنيث كالألف والتاء من هيهات حروف بَنِيَّةٍ، لا عَلامَةً تَأْنِيثٍ، كما رأى بعض النحاة، مع الاستدلال على ذلك.

وقد جَعَلْنَا الفصل الثاني لعلاقة الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) بالعدد، وفيه بَيَّنَّا طبيعة هذه العلاقة وما تعنيه من أسس لغوية، واستَشْهَدْنَا على بعض مسائل هذه العلاقة من خلال القرآن الكريم والحديث الشريف. وقد عَرَضْنَا بعض ما قَدَّمَهُ المعجم اللغوي لهذه المسألة، كما رَجَّحْنَا بعض الآراء النحوية المتصلة بهذه العلاقة، وقرَّرْنَا بعض الأحكام، وفسَّرْنَا بعض الجوانب والأحكام التي قرَّرناها، وقارنًا بين الجوانب المختلفة للعلاقة. وقد استشهدنا بنماذج من الآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث النبوية الشريفة على جواز التشية، والجمع في كل من اسم الجمع، واسم الجنس الجمعي ونوعهما، وعَرَضْنَا بعض ما نُصَّ عليه المعجم اللغوي

من تشيةٍ لاسم الجمع واسم الجنس الجمعي وجمعَ لهما، وَرَجَّحْنَا ما رآه بعض النحاة من وقوع اسم الجنس العيني على الحقيقة، ورأينا أن اسم الجمع واسم الجنس العيني بما فيه من اسم جنس جمعي مفردين صرفيا بدليل جواز تشيتهما وجمعهما دون حاجة إلى تأويل، مثلما يحتاج جمع التكسير. وقد نفينا مرادفة الكثرة المستفادة من اسم الجنس العيني للجمعية التي تستفاد من جمع التكسير.

ونفينا - كذلك - كون التشية والجمع في اسم المرة تشية وجمعاً للمصدر لما قررناه في الباب الثاني، وأثبتنا أن اسم المرة يفترق عن اسم الجنس المعنوي من خلال جواز تشيته وجمعه بلا حاجةٍ إلى تأويل، أو تصوّرٍ خاصٍّ، كما هو الأمر مع اسم الجنس المعنوي.

وقد أثبتنا صلاحية دلالة العلم للتشية والجمع تبعاً للشركة اللفظية، كما أَرَجَّعْنَا ما انتفت تشيته وجمعه من العلم إلى عدم صلاحية لفظه لقبول لواصق العدد أو أوزان العدد بدليل جواز تشيته وجمعه بطريق نحوية؛ إذ يجمع بإضافة كلمة (ذو) على جهة التشية أو الجمع.

وقد بينّا أن الفعل تاماً أو ناقصاً يمتنع من التشية والجمع بسبب الدلالة، ونفينا وجود التشية والجمع في بعض أسماء الأفعال اعتماداً على انتهائها بحروف تشبه لواحق التشية، أو الجمع؛ وذلك لأن هذه الحروف حروف بنية بدليل مفارقتها لأسماء الأفعال، وعدم إفادتها للتشية أو الجمع لما وردت فيه من أسماء الأفعال، وجعلنا لفظة (هيهة) صورة لهجية لللفظة (هيهات)، ولم يرها مفرداً لها، وأَجَزْنَا أن تكون لفظة (هيهة) اسم مرة، فتصير (هيهات) بذلك جمع مؤنث سالماً لاسم المرة، لا لاسم الفعل. وقد نفينا وجود علاقة دلالية أو شكلية بين العدد والحرف.

وقد فسرنا حاجة جمع التكسير إلى التأويل؛ حتى يجوز تشيته، أو جمعه بأن ذلك يرجع إلى اجتماع طريقين لأداء دلالة العدد، الأولى تتمثل في القالب الصري؛ إذ ورود الكلمة على وزن من أوزان جموع التكسير يكسبها دلالة الجمع، والثانية تتمثل في اللاحقة الصرية التي تضاف إلى جمع التكسير لتشيته أو جمعه.

كما فَسَّرْنَا ضرورة تصور الأنواع في اسم الجنس الجمعي؛ حتى يجوز تثنيته أو جمعه بأن ذلك يرجع إلى طبيعة وجوده في الطبيعة، ولا يرجع إلى سبب لغوي؛ إذ إن اسم الجنس يستغرق في الطبيعة الحقيقة التي يدل عليها على اختلاف أفرادها التي تتحقق فيها، وهذا ما يُحَوِّجُنَا إلى تصور الأنواع لفَصْلٍ جُزْءٍ منها، أو أكثر عن أصل الحقيقة، فتصبح الحقيقة كما لو كانت أفراداً متعددة، يجوز معها التثنية والجمع. وقد فَسَّرْنَا أصالة الأفراد في المصدر، وفَرَعِيَّتُهُ في التثنية والجمع، وَفَسَّرْنَا - كذلك - امتناع ضمير الإشارة من التثنية والجمع دون بعض. وقد قارنَّا في هذا الفصل بين التثنية والجمع في الضمير على اختلاف أنواعه بهما في غيره من الأسماء.

أما الفصل الثالث من هذا الباب فقد تَكَفَّلْنَا فيه بدراسة علاقة الوحدات الأساسية بالتصغير والنسب. وبَيَّنَّا أن اسم الجمع واسم الجنس الجمعي يخرجان من دائرة جمع التكسير بقبولهما التصغير والنسب. وقد فَسَّرْنَا امتناع تصغير الجمع مع جواز جمع المصغر، واحتياج اسم الجنس المعنوي إلى الصلاحية للتفاوت؛ ليجوز تصغيره. وقد فَسَّرْنَا قلة النسب إلى المصدر، وَفَسَّرْنَا امتناع صفة الفاعل المصغرة من العمل، وجواز تصغير صفة المبالغة مع احتمال تناقض التصغير والمبالغة. وقد ناقَشْنَا الخلاف القائم في الفكر الحديث حول علاقة النسب بالصفة، وَقَرَّرْنَا إمكان النسب إلى الصفة حين تكون دلالة العين التي يفيدها قالب الصفة هي عين المنسوب، أو حين تكون العين المستفادة من لاصقة النسب، هي العين المستفادة من قالب الصفة، وقد تم أداؤها بلاصقة النسب تأكيداً لها.

أما الباب الرابع فيحمل عنوان "التوزيع النحوي للوحدات الأساسية" ويدور حول توزيع مختلف الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) على مختلف المواقع. وقد رصدنا في هذا الباب جوانب الشكل والدلالة المختلفة التي تحكم الوحدات الأساسية في مختلف المواقع النحوية، وعرضنا تَصْنِيفَ المواقع النحوية بحسب ما تستلزمه من الشكل والدلالة.

وقد بدأنا في هذا الباب باستعراض حدود المواقع التي تتوزع فيها الوحدات الأساسية (أقسام الكلم)، ثم بيان أصناف أعيان الأسماء، وعَرَضْنَا تصنيفات

الدارسين المحدثين للمواقع النحوية، كما نَظَرْنَا في التفسير الوظيفي للإعراب لمعرفة إمكان جعل الإعراب الوارد في الفعل من قبيل الإعراب الوارد في الاسم، أو ضرورة التفريق بينهما، وانتهينَا إلى أن التفسير الوظيفي لإعراب الفعل اتجاه غير منكور في الدرس اللغوي؛ إذ رأى بعض العلماء أن الإعراب يرد في الفعل لتوارد المعاني المختلفة عليه.

وقد أشرْنَا إلى أن للفعل موقعين: أولهما بحسب ما قبله، وهو الذي يكسبه الإعراب، وثانيهما بحسب ما بعده، ولا يؤثر في إعرابه، وقررنا أن موقع الفعل مما قبله موقع إعرابي.

وقد عَرَضْنَا - أيضاً - للأنواع التي ترد عليها الأعيان التي تشير إليها الأسماء؛ وذلك لأنه وجد أن المواقع النحوية قد تتطلب نوعاً مُعَيَّنًا من الأعيان دون غيره، وذلك كالظرف الذي يحتاج أن تكون دلالة العين الواقعة فيه من أعيان الزمان، أو المكان.

وقد ضَيَّقْنَا بهذا دائرة النيابة؛ إذ رأينَا أن كل ما يشير إلى عين من أعيان الزمان أو المكان أصلاً في موقع الظرف، إن ورد فيه، ولم نقل بالنيابة في الظرف، وغيره من المواقع النحوية إلا حين تتخلف الدلالة التي يتطلبها الموقع النحوي.

وقد عَرَضْنَا لتصنيف النُّحَاة، والمحدثين للتراكيب إلى فئات من الجمل، ثم علَّقْنَا على العلاقة بين تصنيف التركيب اللغوي إلى جمل، وأمر توزيع المواقع النحوية.

وقد قَدَّمْنَا توزيعنا الخاص بنا للمواقع النحوية بحسب ما تقتضيه هذه المواقع من متطلبات شكلية أو دلالية، وليس بحسب ما ترتبط به المواقع من عوامل نحوية.

وقد قسمنا في هذا التوزيع المواقع النحوية إلى:

- مواقع نحوية لفظية أو مطلقة القسم، بمعنى أنها تتطلب مطلق اللفظ، أو مطلق القسم؛ إذ يصلح لها أي لفظ، أو أي قسم من أقسام الكلم.
- مواقع نحوية دلالية تستلزم ما يدل على دلالة إفرادية، أي قبل التركيب.

وقد جعلنا هذه المواقع الدلالية أصنافاً عدة ترجع إلى قبولها مطلق الدلالة، أو اشتراطها دلالة بعينها كدلالة العين، أو الجنس، أو الحدث، أو العين والحدث. وقد قَسَمْنَا هذه المواقع التي تتطلب دلالة العين إلى قسم يتطلب مطلق دلالة العين، وآخر يتطلب نوعاً معيناً من الأعيان.

وقد وضعنا رسماً تفصيلياً لعلاقة أصناف المواقع النحوية بعضها ببعض في ضوء ما تتطلبه من قيود تحكم توزيع الوحدات الأساسية (أقسام الكلم) فيها. وجاءت أصناف المواقع النحوية عندنا في المواقع المطلقة القسم والمواقع الدلالية، والمواقع المطلقة العين، والمواقع المقيدة العين، والمواقع الحديثة، والمواقع الجنسية... إلخ.

وقد قُسمْنَا في هذا الباب بالتمثيل للحالات، أو التوزيعات التي وقفنا عليها، كما فَسَّرْنَا قيود هذه التوزيعات الدلالية والشكلية، وَبَيَّنَّا إمكان زيادة دلالات فوق الدلالة المطلوبة لكل موقع نحوي، وَفَسَّرْنَا - كذلك - عَلاَقَةَ جمود الكلم، واشتقاقها بورودها في مختلف المواقع النحوية، وتخلفها عنها، كَمَا فَسَّرْنَا الأصالة، والنيابة في ورود أقسام الكلم في المواقع النحوية، وَضَيَّقْنَا مَسْأَلَةَ النيابة.

وقد عالجنا كثيراً من القضايا الصرفية، والنحوية الجزئية التي تحتاج أن تراجع في إطارها الذي عَرَضْنَاهَا فيه في هذا العمل. ومن أبرز هذه القضايا ترجيحنا لكون الجملة الفعلية هي المعطوفة على المشتق العامل، لا الفعل؛ وذلك بناء على ما رآه من التوازن القائم بين دلالتيهما. وقد فَسَّرْنَا ورود الصفة مفعولاً مطلقاً؛ حيث جعلها مفعولاً مطلقاً على جهة الأصالة لوقوعها على الحدث الذي يشتمل عليه الفعل، كما جعلنا ما لا تَمَثَّلُ عينه من الصفات في الحدث الذي يشتمل عليه الفعل تركيباً مسكوكاً. وقد نَفَيْْنَا وَقُوعَ الأفعال في المواقع العينية الحديثة؛ فالجمل هي التي تشغلها.

هذا بعض ما أنجزناه في هذا العمل من بيان للمنهج التوزيعي في الدرس الغربي، وقراءة توزيعية للتركيب النحوي العربي من منظور المنهج التوزيعي، ومن خلال التصور العربي التراثي. ويبقى كامل ما أنجزه مُفَرَّقاً في شأياه، يحتاج إلى قراءة العمل كله للوقوف على مختلف تفصيلات هذا المنجز.

المراجع

أولاً. المراجع العربية

الأثري، محمد بهجة (١٩٦٢) "الآلة والأداة في اللغة العربية في ضوء مطالب التمدن الحديث وعبقورية اللغة"، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ١٠، ص ٣-٢٩.
أحمد، محمد خلف الله (١٩٧٧) "حول رئيس ورئيسي"، الألفاظ والأساليب، ص ٢٨-٣٢.

الأحوص، عبدالله بن محمد (١٩٧٠) شعر الأحوص الأنصاري، جمع وتحقيق عادل سليمان جمال، مصر: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.
الأخفش، سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي (١٩٨٥) معاني القرآن، دراسة وتحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد، بيروت: عالم الكتب، ط ١.
الإربلي، علاء الدين بن علي بن بدر الدين بن محمد (١٩٨٤) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، شرح وتحقيق حامد أحمد نيل، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح وبهامشه حاشية يس العليمي، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي.

— (١٩٨٣) شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تحقيق البدر اوي زهران، مصر: دار المعارف، ط ١.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (١٩٦٤) تهذيب اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون، سلسلة تراثا، القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر.
أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي (١٩٤٨) ديوان الهذليين، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ط ١.

الإسفراييني، تاج الدين محمد بن محمد (١٩٨٤) لباب الإعراب، دراسة وتحقيق بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن، الرياض: دار الرفاعي للنشر والطباعة، ط ١.

الإسكندري، أحمد (١٩٣٤) "الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها"، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ١، ص ١٧٧-٢٦٨.

— (١٩٣٥) "المصدر الصناعي" من كلمته في توجيه قرارات المجمع والاحتجاج لها، محاضر جلسات دور الانعقاد الثاني، القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٩٣٧م، ص ٤-١٠.

— (١٩٣٩) "جموع التفسير القياسية"، مجلة مجمع اللغة العربية، ج٤، ص ١٧٤-٢١٠.

الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (١٩٥٥) شرحه على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

الأصمعي، أبو سعيد عبدالملك بن قريب بن عبدالملك، الأصمعيات، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون.

الأعشى الكبير، ميمون بن قيس (١٩٥٠) ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق محمد حسين، القاهرة: المطبعة النموذجية.

الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان بن عيسى (١٣١٦هـ) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، بهامش الكتاب لسيبويه، القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية، ط١.

الألوسي، محمود بن عبدالله (١٩٥٠) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية.

— (١٣٠١هـ) كشف الطرة عن الغرة، دمشق: المطبعة الحنفية.

أمين، محمد شوقي (١٩٧٧) "القول في رئيسي"، كتاب الألفاظ والأساليب، ص ١٧-٢١.

الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد (١٩٦١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ط٤.

— (١٩٨٠) البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبدالحميد طه، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

— (١٩٨٣) منشور الفوائد، تحقيق حاتم صالح الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١.

ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (١٩٨١) /المذكر والمؤنث، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة لجنة إحياء التراث بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

الأنصاري، أبو زيد، انظر أبو زيد الأنصاري.

الأنطاكي، محمد (١٩٨٣) /المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، بيروت: دار الشرق العربي، ط٣.

أنيس، إبراهيم (١٩٥١) من أسرار اللغة، القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربي، ط١.
— (١٩٦١) "تعدد الصيغ في اللغة العربية"، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج١٣، ص ص ١٥٩-١٦٥.

— (١٩٨٤) دلالة الألفاظ، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥.

أوس بن حجر (١٩٦٠) ديوانه، تحقيق وشرح محمد يوسف نجم، بيروت: دار صادر ودار بيروت ط٢.

أولمان، ستيفن (١٩٧٥) دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، القاهرة: مكتبة الشباب.

أيوب، عبدالرحمن

(١٩٥٧) دراسات نقدية في النحو العربي، ج١، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

— (١٩٧٨) "المفاهيم الأساسية اللغوية عند العرب"، مجلة اللسان العربي، مج ١٦، ج١ (أبحاث ودراسات)، ص ص ١٣-٢٠.

البابرتي، أكمل الدين محمد بن محمود (١٩٨٣) شرح التلخيص، دراسة وتحقيق محمد مصطفى رمضان صوفية، طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع، ط١.

ابن الباذش، أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري (١٤٠٣ هـ) كتاب الإقناع في القراءات السبع، حققه وقَدَّم له عبد المجيد قطامش، الكتاب الثالث والعشرون من سلسلة من التراث الإسلامي، السعودية: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١.

البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة (١٣١٢هـ) /الجامع الصحيح، القاهرة: المطبعة الأميرية الكبرى.

بدران، بدران أبو العينين (١٩٦٥) أصول الفقه، مصر: دار المعارف، ط٢.

بدري، كمال إبراهيم (١٤٠٤هـ) الزمن في النحو العربي، الرياض: دار أمية للنشر والتوزيع، ط١.

برجستراسر (١٩٨٢) التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبدالتواب، القاهرة: مكتبة الخانجي بالتعاون مع دار الرفاعي بالرياض.

البرماوي، الفاضل محمد بن عبدالدائم (١٩٨٦) شرح لمحة أبي حيان، تحقيق وتعليق عبدالحميد محمد حسان الوكيل، القاهرة: دار أبو المجد للطباعة، ط١.

ابن برهان، أبو القاسم عبدالواحد بن علي (١٩٨٤) شرح اللمع، حققه فائز فارس، الكويت: قسم التراث الإسلامي بالمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط١.

البروسي، ولیم بن الورد، مجموع أشعار العرب، ينظر: رؤية، ديوانه.

بروكلمان، كارل (١٩٧٧) فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبدالتواب، السعودية: مطبوعات جامعة الرياض، ط١.

ابن بري، عبدالله (١٩٨١) التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، تحقيق عبدالعليم الطحاوي، مصر: مجمع اللغة العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١.

— (١٩٨٥) شرح شواهد الإيضاح، تقديم وتحقيق عيد مصطفى درويش، القاهرة: الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث بالمجمع، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية،.

بشاي، ولسن (١٩٧٤) النحو العربي في ضوء الأبحاث اللغوية الحديثة، محاضرة أُلقيت بكلية الآداب، جامعة القاهرة.

بشر، كمال (١٩٧١) دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، مصر: دار المعارف، ط٢.

البغدادی، عبدالقادر بن عمر، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، القاهرة: المطبعة الأميرية، ط١.

— (١٩٧٤) شرح أبيات مغني اللبيب، حَقَّقَهُ عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دمشق: منشورات دار المأمون للتراث، ط١.

— (١٩٧٥) شرح شواهد الشافية، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، بيروت: دار الكتب العلمية.

البغدادى، هبة الدين علي بن ملكا

(١٣٥٧هـ) الكتاب المعتبر في الحكمة، حيدر آباد الدكن: طبع جمعية المعارف العثمانية، ط١.

أبو البقاء الكفوي بن موسى (١٢٨٧هـ) الكليات، القاهرة: المطبعة العامرة، .
البكري، أحمد ماهر (محقق) رسالتان في علم الصرف، ينظر: السنباطي، أحمد بن عبدالحق، فتح الحي القيوم بشرح روضة الفهوم، والمرصفي، حسين، رسالة في الصرف.

البلاذري، أحمد بن يحيى (١٩٣٦) كتاب أنساب الأشراف، نشر جوتين، القدس: مطابع الجامعة.

البنّا، أحمد بن محمد

(١٩٨٧) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات، حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ شعبان محمد إسماعيل، بيروت: عالم الكتب، والقاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ط١.

بوخلخال، عبدالله، التعبير الزمني عند النحاة العرب منذ نشأة النحو العربي حتى نهاية القرن الثالث الهجري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

البيركوي، محمد بن بير علي

(١٩٨٨) إظهار الأسرار في النحو، تحقيق ودراسة عبدالعزيز حامد محمد هلال، القاهرة: مطبعة الأمانة، ط١.

البيضاوي، عبدالله بن عمر (١٩٨١) منهاج الوصول إلى علم الأصول بشرحه المسمى بالإيهاج، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.

البيطار، محمد بهجة، شرح الموفي في النحو الكوفي، بتعليقات توضح غوامضه ومقاصده بالهامش، دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي.

تأبط شرا، ثابت بن قرة (١٩٨٤) ديوان تأبط شرا وأخباره، جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١.
 ترزي، فؤاد حنا (١٩٥٨) الاشتقاق، سلسلة العلوم الشرقية، الحلقة الخمسون، بيروت: منشورات كلية العلوم والآداب.

— (١٩٦٩) في أصول اللغة والنحو، بيروت: مكتبة لبنان.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (١٩٦٧) سننه، وهو الجامع الصحيح، ضبطه وراجع أصوله وصححه عبدالرحمن محمد عثمان، المدينة المنورة: المكتبة السلفية.

ابن التستري الكاتب، أبو الحسين سعيد بن إبراهيم (١٩٨٣) المذكر والمؤنث، تحقيق أحمد عبدالمجيد هريدي، سلسلة روائع التراث اللغوي، القاهرة: مكتبة الخانجي بالتعاون مع دار الرفاعي بالرياض.

التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر (١٣٤٨هـ) شرحه على تصريف الزنجاني، بهامش تدريج الأداني، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي.

تكريتي، محمد وجيه (١٩٨٨) مقدمته للأسماء المؤنثة السماعية للرازي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع ٣٥، ص ٢٤١-٢٤٨.

توفيق، أميرة علي (١٩٨١) نظرات في الفعل وتقسيماته في النحو العربي، القاهرة: مطبعة السعادة.

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (١٩٤٩) الفصيح بشرح التلويع للهروي، ضمن مجموعة في اللغة، نشر وتعليق محمد عبدالمنعم خفاجي، القاهرة: مكتبة التوحيد، ط١.

— (١٩٦٩) مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبدالسلام هارون، سلسلة ذخائر العرب، مصر: دار المعارف، ط٣.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بدر (١٩٥٥) البيان والتبيين، بتحقيق وشرح عبدالسلام هارون، الكتاب الثاني من مكتبة الجاحظ، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٥.

- (١٣٥٩هـ) *الحيوان*، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، الكتاب الأول من سلسلة مكتبة الجاحظ، القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي.
- (١٩٥٥) *القول في البغال* تحقيق شارل بلا، سلسلة مكتبة الجاحظ، القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط١.
- الجاربردي، أحمد بن الحسن (١٩٨٤) *شرح الشافية*، ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، بيروت: عالم الكتب، ط٣.
- الجامي، نور الدين عبدالرحمن (١٩٨٣) *الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب*، دراسة وتحقيق أسامة طه الرفاعي، بغداد: مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية.
- جبر، محمد عبدالله (١٩٨٠) *أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية*، مصر، دار المعارف.
- (١٩٨٠) *الضمائر في اللغة العربية*، مصر: دار المعارف.
- جران العود النميري، عامر بن حارث (١٩٣١) *ديوان جرّان العود النميري*، رواية أبي سعيد السكري، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ط١.
- الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن (١٩٥٤) *أسرار البلاغة*، تحقيق هـ. ريتز، إستانبول: مطبعة وزارة المعارف.
- (١٩٧٢) *الجمّل*، حققه وقدم له علي حيدر، دمشق: منشورات دار الحكمة.
- (١٩٨٤) *دلائل الإعجاز*، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- (١٩٨٣) *العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية بشرح خالد الأزهرى*، تحقيق البدراوي زهران، مصر: دار المعارف.
- (١٩٨٢) *المقتصد شرح الإيضاح*، تحقيق كاظم بحر المرجان، بغداد: منشورات وزارة الثقافة والإعلام.
- الجرجاني، السيد الشريف، علي بن محمد (١٩٧١) *التعريفات*، تونس: الدار التونسية للنشر.

الجرجاني، محمد بن علي (١٩٨٢) *الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة*، تحقيق عبد القادر حسين، القاهرة: مكتبة نهضة مصر.

جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي (١٩٨٢) *ديوانه بشرحه*، ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا الحاوي، بيروت، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، ط ١.

ابن الجرزي، محمد بن محمد (١٩٨٣) *كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة*، تحقيق وتعليق مصطفى أحمد النماس، القاهرة، مطبعة السعادة.

—، *النشر في القراءات العشر*، تصحيح ومراجعة علي محمد الضباع، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى.

الجزولي، عيسى بن عبدالعزيز (١٩٨٨) *المقدمة الجزولية في النحو*، تحقيق شعبان عبد الوهاب محمد، القاهرة: مطبعة أم القرى، ط ١.

ابن جزي الكلبي، أبو القاسم محمد بن أحمد (١٩٧٣) *كتاب التسهيل لعلوم التنزيل*، تحقيق محمد بن عبد المنعم يونس وإبراهيم عطوة عوض، القاهرة: دار الكتب الحديثة.

جمال الدين، مصطفى (١٩٨٠) *البحث النحوي عند الأصوليين*، سلسلة دراسات ٢٢٨، بغداد: منشورات وزارة الثقافة والإعلام.

الجمحي، محمد بن سلام (١٩٧٤) *طبقات فحول الشعراء*، قرأه وشرحه محمود محمود شاكر، القاهرة: مطبعة المدني.

الجمال، سليمان بن عمر العجيلي الشافعي، حاشيته *المسماة الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية*، وبهامش تفسير الجلالين والإملاء، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي.

جميل الملائكة (١٩٨٤) *"في اشتراطهم كون المفعول له قلبيا"*، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٣٥، ج ٤، ص ١٢٣-١٣٢.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (١٩٥٧) *الخصائص*، حققه محمد علي النجار، بيروت: مطبعة دار الكتب المصرية.

(١٩٨٥) *سر صناعة الإعراب*، دراسة وتحقيق حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ط ١.

— (١٩٧٩) *اللمع في العربية*، تحقيق حسين محمد شرف، القاهرة: عالم الكتب، ط١.

— (١٣٨٦هـ) *المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، تحقيق علي النجدي ناصف وزميلييه، الكتاب التاسع الصادر عن لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.

— (١٩٨٧) *المذكر والمؤنث*، ضمن مقالة "قضية التذكير والتأنيث مع تحقيق كتاب المذكر والمؤنث لابن جني"، طارق عبد عون، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٣٨، ج ١، ص ٢٠٢-٢٤١.

— (١٩٥٤) *المنصف شرح كتاب التصريف*، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١.

— (١٩٦٥) *علل التنثية*، تحقيق عبدالقادر المهيري، حوليات التونسية، ع ٢، ص ٣٧-٥٦.

— (١٩٨٧) *علل التنثية*، تحقيق صبيح التميمي، بيروت: دار أسامة، ط١. جواد، مصطفى، *رسائل في النحو واللغة: الرمانى، الحدود في النحو، وبلاشتراك مع يوسف يعقوب مسكونى، وانظر: الرمانى، منازل الحروف.*

— (١٩٥٥) *المباحث اللغوية في العراق*، القاهرة: معهد الدراسات العربية العالمية، مطبعة لجنة البيان العربي.

— (١٩٨٨) *قل ولا تقل*، قدم له وأشرف على طبعه عبدالمطلب صالح، بغداد: مكتبة النهضة العربية، ط١.

الجواري، أحمد عبدالستار

— (١٩٨٤) *نحو التيسير: دراسة ونقد منهجي*، بغداد: مطبوعات المجمع العلمي العراقي.

— (١٩٨٤) *"نظرة أخرى في قضايا النحو العربي: ضروب الصفة"*، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٣٥، ج ٣، ص ٣-٨.

- (١٩٨٤) "الوصف بالجملة"، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٣٥، ج ٤، ص ١٧-٣.
- (١٩٨٤) "نظرة أخرى في قضايا النحو: الوصف بالمصدر"، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٣٥، ج ٤، ص ٤١-٥١.
- (١٩٨٧) "أسلوب التفضيل في القرآن الكريم"، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٣٨، ج ١، ص ٥-١١.
- الجوهري، اسماعيل بن حماد (١٩٥٧) *الصحاح: تاج اللغة العربية وصحاح العربية*، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، القاهرة: دار الكتاب العربي.
- الجويني، إمام الحرمين عبدالملك بن عبدالله (١٤٠٠هـ) *البرهان في أصول الفقه*، تحقيق عبدالعظيم الديب، سلسلة مكتبة إمام الحرمين، القاهرة: دار الأنصار، ط ٢.
- ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر (١٩٨٥) *الأمالي النحوية*، تحقيق هادي حسن حمودي، بيروت: مكتبة النهضة العربية وعالم الكتب، ط ١.
- (١٩٧٥) *الشافية بشرح الرضي وشرح شواهد للبغدادى*، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، بيروت: دار الكتب العلمية.
- (١٩٨٠) *شرح الوافية نظم الكافية*، دراسة وتحقيق موسى بناي علوان العليلى، النجف الأشرف: مطبعة الآداب.
- ، *الكافية في النحو بشرح الرضي*، بيروت: دار الكتب العلمية.
- حجازي، محمود فهمي (١٩٧٨) *مدخل إلى علم اللغة*، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ط ٢.
- الحديثي، خديجة (١٩٦٥) *أبنية الصرف في كتاب سيوبه*، بغداد: منشورات مكتبة النهضة، ط ١.
- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد (١٩٢٩) *التقريب لحد المنطق والمدخل إليه*، تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار مكتبة الحياة.
- حسان، تمام (١٩٥٥) *مناهج البحث في اللغة*، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- (١٩٧٣) *اللغة العربية معناها ومبناها*، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ط ١.

- (١٩٨٠) *اللغة بين المعيارية والوصفية*، الدار البيضاء: دار الثقافة.
- (١٩٨١) *الأصول: دراسة أيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي (النحوفقه اللغة البلاغة)*، الدار البيضاء: دار الثقافة.
- (١٩٨٨) *"الطابع الاقتصادي لنظام اللغة"*، محاضرات النادي الأدبي الثقافي بجدة، مج ٦، سلسلة كتاب النادي الأدبي الثقافي بجدة ٥٠.
- حسان بن ثابت (١٩٧٤) *ديوان حسان بن ثابت*، حققه وقدمه وليد عرفات، بيروت: دار صادر.
- حسب الله، علي (١٩٥٩) *أصول التشريع الإسلامي*، مصر: دار المعارف، ط٢.
- الحسن، خليفة بابكر (١٩٨٩) *مناهج الأصوليين في طرق دلالات الألفاظ على الأحكام*، القاهرة: مكتبة وهبة، ط١.
- حسن، عباس (١٩٨١) *النحو الوافي*، مصر: دار المعارف، ط٧.
- ، *"بحث لغوي في استعمال صيغتي رئيس ورئيسي"*، الألفاظ والأساليب، ص ص ٢٢-٢٧.
- حسين، محمد الخضر (١٩٣٦) *"شرح قرارات المجمع والاحتجاج لها"*، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٢، ص ص ٣٦-٦٢.
- (١٩٥٥) *"اسم المصدر في المعاجم"*، مجلة مجمع القاهرة، ج٨، ص ص ١٤٧-١٥٦.
- حسين، محمد كامل (١٩٧٦) *اللغة العربية المعاصرة*، مصر: دار المعارف.
- الحصري، أبو خلدون ساطع (١٩٥٨) *آراء وأحاديث في اللغة والأدب*، بيروت: دار العلم للملايين.
- (١٩٦٦) *في اللغة والأدب وعلاقتها بالقومية*، طبعة ثانية من كتاب آراء وأحاديث في اللغة والأدب، بيروت: منشورات دار الطليعة.
- (١٩٣٨) *"ملاحظات انتقادية على قواعد اللغة العربية"*، مجلة الرسالة، ع ٢٧٣، السنة السادسة ١٩٣٨م، ص ص ١٥٦٤ - ١٥٦٨.

الحطيئة، جرول بن أوس، ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق نعمان أمين طه، سلسلة تراث العرب ٥، القاهرة: مصطفى البابي.

—، ديوانه، تحقيق عبدالعزيز الميمني، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية.
— (١٩٦٢) ديوانه، عن ابن السكيت وغيره، تحقيق ناصر الدين الأسد، سلسلة كنوز الشعر ٢، القاهرة: مكتبة دار العروبة، ط١.

الحكيم، محمد تقي (١٩٦٦-١٩٦٧) المعنى الحرفي في اللغة بين النحو والفلسفة والأصول"، البحوث والمحاضرات للدورة ٣٣ لمجمع اللغة العربية.

الحملاني، أحمد (١٩٧٩) شذو العرف في فن الصرف، القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، ط١.

حمودة، طاهر سليمان (١٩٧٦) ابن قيم الجوزية: جهده في الدرس اللغوي، الإسكندرية: دار الجامعات المصرية.

الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله الرومي البغدادي (١٩٧٥) معجم البلدان، بيروت: دار بيروت ودار صادر.

ابن حنبل، أحمد بن محمد (١٨٩٥هـ) المسند، وبهامشه منتخب كنز العمال، .
أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف علي بن يوسف بن حيان الغرناطي (١٩٨٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النماس، القاهرة: مطبعة النسر الذهبي، ط١.

— (١٩٨٣) البحر المحيط، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢.
— (١٩٨٧) التدريب في تمثيل التقريب، دراسة وتحقيق نهاد فليح حسن، بغداد: مطبعة الإرشاد.

— (١٩٨٦) تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبدالرحمن، بيروت: مؤسسة الرسالة ط١.

— (١٩٨٢) تقريب المقرب، تحقيق عفيف عبدالرحمن، بيروت: دار المسيرة.
—، اللوحة البدرية في علم العربية بشرح ابن هشام، تحقيق صلاح روي، القاهرة، مطبعة حسان، ط٢.

- (١٩٨٦) *اللمحة بشرح الفاضل البرملاوي*، تحقيق وتعليق عبدالحميد محمود حسان الوكيل، القاهرة: دار أبو المجد للطباعة، ط١.
- (١٩٨٣) *النهر الماد من البحر بهامش البحر المحيط*، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢.
- الخال، محمد (١٩٦٦) "مقدمة المؤنثات السماعية"، مجلة المجمع العلمي، مج٤١، ص ص ١٢١-١٥٠.
- الخالديان (أبو بكر محمد الأكبر، وأبو عثمان سعيد) ابنا هاشم بن وعة (١٩٨٥) *الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهلية والمخضرمين*، تحقيق السيد محمد يوسف، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- ابن خالويه، حسين بن أحمد (١٩٧١) *الحجة في القراءات السبع*، تحقيق وشرح عبدالعال سالم مكرم، بيروت: دار الشروق.
- (١٩٤١) *كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم*، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، .
- ، *مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع*، عني بنشره ج، برجشتراسر، القاهرة: مكتبة المتنبى.
- خداش بن زهير العامري (١٩٨٦) *شعر خداش بن زهير العامري*، صنعة يحيى الجبوري، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.
- ابن الخشاب، أبو محمد عبدالله بن محمد (١٩٧٢) *المرتجل في شرح الجمل*، تحقيق ودراسة علي حيدر أمين، دمشق: منشورات دار الحكمة.
- خضر، محمد (١٩٨١) *فقه اللغة*، بيروت: دار الكتاب العربي.
- الخضري، محمد بن مصطفى بن حسن، حاشيته على شرح ابن عقيل، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد (١٣٢٢هـ) *شفاء العليل فيما في كلام العرب من الدخيل*، القاهرة: مطبعة السعادة.
- خفاجي، محمد عبدالمنعم، *مجموعة في اللغة*، انظر: ابن السكيب، إصلاح المنطق.

الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٩٨٥) كتاب الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١.

— (١٩٨٠) كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بغداد. خليل، حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

— (١٩٨١) العربية والغموض: دراسة في دلالة المبنى على المعنى، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط١.

الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (١٩٣٠) كتاب التيسير في القراءات السبع، عني بتصحيحه أوتو توبرتز، سلسلة النشريات الإسلامية ٢، إستانبول: مطبعة الدولة. الداية، فايز (١٩٨٥) علم الدلالة العربي: النظرية والتطبيق (دراسة تاريخية تأصيلية نقدية)، دمشق: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، ط١.

الدجني، فتحي عبدالفتاح (١٩٨٧) الجملة النحوية: نشأة وتطورا وإعرابا، الكويت: مكتبة الفلاح، ط٢.

— (١٩٧٤) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، الكويت: وكالة المطبوعات. دراز، طنطاوي محمد (١٩٨٦) ظاهرة الاشتقاق في اللغة العربية، القاهرة: مطبعة عابدين.

درويش، أحمد (١٩٨٤) دراسة الأسلوب بين المعاصرة والتراث، القاهرة: مكتب الزهراء.

درويش، عبد الله (١٩٧٢) دراسات في علم الصرف، القاهرة: ط١. الدريني، فتحي (١٩٧٥) المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، دمشق: دار الكتاب الحديث، ط١.

الدمياطى، مصطفى البدرى (١٣٥٩هـ) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، مصر: مطبعة حنفي، .

—، الفرق بين اسم الجمع واسم الجنس الجمعي والإفرادي، وهو ثاني مخطوطين مجموعين بعنوان الفرق بين اسم الجمع واسم الجنس الجمعي والإفرادي،

القاهرة: مخطوط بدار الكتب المصرية تحت ١٢٩٤ نحو، ورقم الميكروفيلم ١٦٤٥٥.

الدمياطي، محمد بن محمد (١٩٨٣) *المشكاة الفتحية على الشمعة المضيئة للسيوطي*، دراسة وتحقيق هشام سعيد محمود، سلسلة إحياء التراث الإسلامي ٥٣، بغداد: مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية.

ابن الدمينية، عبدالله بن عبيد الله (١٩٥٩) *ديوان ابن الدمينية*، صنعة أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب، تحقيق أحمد راتب النفاخ، القاهرة: مكتبة دار العروبة. الدينوري، أبو محمد عبدالله بن مسلم، انظر ابن قتيبة الدينوري، عبدالله ابن مسلم.

أبو ذؤيب الهذلي، خويلد بن خالد (١٩٣٦) *ديوان أبي ذؤيب*، ج ١ من مجموع دواوين من اشعار الهذليين، هانوفر: خزانة الكتب الشرقية لهانيس لافاير.

رؤية بن العجاج (١٩٨٠) *ديوانه*، ضمن مجموع أشعار العرب، تصحيح وليم بن الورد البروسي، سلسلة ذخائر التراث العربي، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط ٢.

الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (١٩٧٦) *مختار الصحاح*، ترتيب محمود خاطر، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (١٣٢٦هـ) *محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء*، القاهرة: المطبعة العامرة الشرفية.

— (١٣٢٤هـ) *المفردات في غريب القرآن*، القاهرة: المطبعة الميمنية.

ابن أبي الربيع الإشبيلي، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله (١٩٨٦) *شرح البسيط (البسيط في شرح جمل الزجاجي)*، تحقيق ودراسة عياد بن عيد الثبتي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط ١.

أبو الرضا، سعد (١٩٨٧) *في البنية والدلالة: رؤية لنظام العلاقات في البلاغة العربية*، الإسكندرية: منشأة المعارف.

رضي الدين، محمد بن الحسن الاستراباذي (١٩٧٥) *شرح شافية ابن الحاجب بشرح شوهد*، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، بيروت: دار الكتب العلمية.

— (١٩٧٨) شرح كافية ابن الحاجب، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، ليبيا: جامعة قار يونس.

رفعت، محمد توفيق (١٩٣٨) "كلمته في جلسة الافتتاح"، محاضرات جلسات دور الانعقاد الثالث لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، القاهرة: المطبعة الأميرية ببولاق، ص ٩٠-٩١.

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (١٩٥٨) توجيه إعراب أبيات ملفزة الإعراب، حققه وقدم له سعيد الأفغاني، دمشق: مطبعة الجامعة السورية.

— (١٩٦٩) الحدود في النحو، ضمن رسائل النحو اللغة لمصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني، سلسلة كتب التراث ١١، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام. (١٩٨٨) شرح كتاب سيبويه، قسم الصرف، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري، القاهرة: مطبعة التضامن.

— (١٩٧٣) معاني الحروف، تحقيق عبدالفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر.

(١٩٦٩) منازل الحروف ضمن كتاب رسائل في النحو واللغة لمصطفى جواد ويوسف ويعقوب مسكوني، سلسلة كتب التراث ١١، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام. ابن رواحة، عبد الله ﷺ (١٩٨٨) ديوان عبد الله بن رواحة دراسة في سيرته وشعره، وليد قصاب، الاردن: دار الضياء للنشر والتوزيع.

زايد، علي أحمد محمد (١٩٨٩) الفعل المعرب ومواقفه في الأساليب الفصيحة: دراسة تحليلية، سلسلة من قضايا اللغة، القاهرة: دار المنار للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١.

الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (١٩٣٥) الواضح في علم العربية، تحقيق امين السيد، مصر: دار المعارف.

الزبيدي، محمد بن محمد، انظر المرتضي: الزبيدي، محمد بن محمد، تاج العروس، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة.

الزجاجي، أبو إسحاق ابراهيم السري (١٩٧٣) الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، بيروت: دار النفائس.

- (١٩٨٥) *الجمال في النحو*، حققه وقدم له علي توفيق الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢.
- (١٩٦٢) *مجالس العلماء*، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، سلسلة التراث العربي ٩، الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء.
- (١٩٨٨) *معاني القرآن وإعرابه*، شرح وتحقيق عبدالجليل عبده شلبي، بيروت: عالم الكتب، ط١.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله
- (١٩٥٨) *البرهان في علوم القرآن*، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط١.
- زكريا، ميشال (١٩٨٠) *الألسنية (علم اللغة العام) مبادئ وأعلام*، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط٢ ١٩٨٣ م.
- (١٩٨٢) *الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)*، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمد بن عمر بن أحمد (١٩٨١) *الأنموذج في النحو*، أوسط ثلاثة كتب أولها نزهة الطرف في علم الصرف، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، ط١.
- (١٩٧٩) *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- (١٩٩٠) *المفرد والمؤلف*، دراسة وتحقيق عبدالحليم عبدالباسط المرصفي، القاهرة: دار الهاني للطباعة.
- *المفصل بشرح ابن يعيش*، مصر: إدارة الطباعة المنبرية.
- (١٩٨٥) *نكت الإعراب في غريب الإعراب*، تقديم وتحقيق محمد أبو الفتوح شريف، مصر: دار المعارف.
- زهران، البدرأوي (١٩٧٩) *عالم اللغة عبدالقاهر المفتح في العربية ونحوها*، القاهرة: دار المعارف.

زوين، علي (١٩٨٦) *منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث*، سلسلة آفاق، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ط١.

أبو زيد الأنصاري، *النوادر في اللغة*، تحقيق ودراسة محمد عبدالقادر أحمد، بيروت: دار الشروق، ط١.

الساقي، فاضل مصطفى (١٩٧٧) *أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة*، القاهرة: مكتبة الخانجي.

سالم، أمين عبدالله (١٩٨٦) *النسب في العربية: الصورة والأداء (دراسة نقدية)*، القاهرة: مطبعة الأمانة، ط١.

السامرائي، إبراهيم (١٩٥٩) *"الفعل والنظام الفعلي في العربية"*، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٦، ص ص ٢٧٧-٢٨٥.

— (١٩٦٦) *التطور اللغوي التاريخي*، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

— (١٩٦٨) *النحو العربي: نقد وبناء*، بيروت: دار الصادق.

— (١٩٨٠) *الفعل: زمانه وأبنيته*، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢.

— (١٩٨٨) *"عود إلى التذكير والتأنيث ولوازمه"*، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ٣٤، السنة ١٢، ص ص ٢٧-٥١.

سبط النووي الثاني، عبدالحق، *تدرج الأداني إلى قراءة شرح السعد على تصريف الزنجاني*، بهامشه شرح السعد، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي.

السبكي الابن، تاج الدين عبدالوهاب بالاشتراك مع السبكي الأب تقي الدين علي بن عبدالكايف (١٩٨١) *الإبهاج في شرح المنهاج*، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.

سحيم عبد بني الحسحاس (١٩٥٠) *ديوانه*، تحقيق عبدالعزيز الميمني، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (١٩٨٩) *الأصول*، تحقيق عبدالحسين الفتلي، بيروت: دار الرسالة، ط٢.

السرقسطي، أبو عثمان سعيد بن محمدم المعافري (١٩٧٥) *الأفعال*، تحقيق حسين محمد محمد شرف، القاهرة: المراقبة العامة للمعجمات وإحياء التراث.

سعد الدين التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر، انظر: التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر

السعران، محمود (١٩٦٢) علم اللغة: مقدمه للقارئ العربي، مصر: دار المعارف. سعيد، حسن محمد تقي (١٩٨٤) دلالة الألفاظ العربية بني علماء اللغة والأصوليين حتى نهاية القرن السادس الهجري، القاهرة: ماجستير بآداب عين شمس.

السكاكي، سراج الدين يوسف بن أبي بكر (١٩٨٣) مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (١٩٥٦) إصلاح المنطق، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، سلسلة ذخائر العرب ٣، مصر: دار المعارف، ط٢.

ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، السفر الثاني، قرأه وشرحه محمود شاكر، القاهرة: مطبعة المدني.

سليم النعيمي (١٩٦٨) "اسم الفعل: دراسة وطريقة تيسيره"، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ١٦.

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (١٩٨٦) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محود الخراط، دمشق: دار القلم، ط١.

السنباطي، أحمد بن عبدالحق (١٩٨٨) فتح الحي القيوم بشرح روضة الفهوم، ضمن كتاب رسالتان في علم الصرف، تحقيق أحمد ماهر البقري، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

السهيلي، عبدالرحمن بن عبدالله (١٩٨٥) نتائج الأفكار في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البناء، القاهرة: دار الاعتصام.

السودا، يوسف (١٩٥٩) الأحرفية أو القواعد الجديدة في العربية، بيروت: دار ربحاني للطباعة والنشر.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (١٩٧١. ١٩٧٩) الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، مصر: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي (١٩٥٨) /محكم والمحيط الأعظم في اللغة، تحقيق مصطفى السقا وحسين نصار، القاهرة: مطبعة الحلبي، ط١.

— (١٣٢١هـ) /المخصص، القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية، ط١.

السيرافي، الحسن بن عبدالله (١٩٥٥) أخبار النحويين البصريين، القاهرة: مطبعة الحلبي.

— (١٩٨٦) شرح الكتاب سيوييه، تحقيق رمضان عبدالتواب وزميليه، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبدالله بن سينا البخاري (١٩٦٠) الإشارات والتنبيهات مع شرح الطوسي، تحقيق سليمان دنيا، سلسلة ذخائر العرب ٢٢، مصر: دار المعارف.

— (١٩١٠) منطق المشرقيين ومعه القصيدة المزدوجة، القاهرة: المكتبة السلفية.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر

(١٩٨٤) الأشباه والنظائر، راجعه وقدم له فايز ترحيني، بيروت: دار الكتاب العربي، ط١.

— (١٩٧٦) الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق قاسم محمد أحمد قاسم، القاهرة:.

— (١٣٦٢هـ) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، القاهرة: مطبعة السعادة، ط١.

—، جمع الجوامع في علم العربية بشرحه همع الهوامع، تصحيح السيد محمد بدر النعساني، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.

—، المنهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميليه، القاهرة: دار التراث، ط٣.

— (١٩٧٧) المطالع السعيدة في شرح الفريدة، تحقيق نبهان ياسين حسين، بغداد: دار الرسالة للطباعة.

— (١٩٦٩) معترك الأقران في إعجاز القرآن، القاهرة: دار الفكر العربي.

—، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، تصحيح السيد محمد بدر النعساني، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.

الشاعر، حسن موسى (١٩٨٤) "التصغير في شعر المتنبي"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع ٢٣ - ٢٤، ص ٣٩ - ٦٥.

شاهين، عبدالصبور (١٩٦٧) "نظرية جديدة في دلالة الكلمة في القرآن الكريم"، الكتاب التذكاري بمناسبة مرور عشرين عاما على تأسيس قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الكويت، إعداد وإشراف سهام الفريح، الكويت: مكتبة المعلا، ط ١.

— (١٩٧٥) في التطور اللغوي، القاهرة: مكتبة دار العلوم، ط ١.

— (١٩٧٧) المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي، القاهرة: مكتبة دار العلوم.

الشايب، فوزي حسن (١٩٨٨) "وقفة مع اللغة"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع ٣٥، سنة ١٢، ص ٧٥ - ١١١.

ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني (١٣٤٩هـ) الأمالي، حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، .

الشدياق، أحمد فارس (١٢٩٩هـ) الجاسوس على القاموس، القسطنطينية: مطبعة الجوائب، .

شرف الدين، محمود عبدالسلام (١٩٧٦) "من التراث اللغوي: مدى عناية اللغويين العرب بدراسة التركيب"، مجلة اللسان العربي، الرباط: مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي، مج ١٣، ص ١٠٨ - ١١٨.

— (١٩٨٠) جملة الفاعل بين الكم والكيف، سلسلة نحو العربية ٢، القاهرة: ط ١.

— (١٩٨٠) الفعليات، سلسلة نحو العربية ٣، القاهرة: دار مرجان للطباعة، ط ١.

— (١٩٨٤) الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة: دراسة تفسيرية، سلسلة نحو العربية ٤، القاهرة: دار مرجان للطباعة، ط ١.

— (١٩٨٨) الجملة الحكمية الفعلية، سلسلة نحو العربية ٨، القاهرة: مطبعة الشباب الحر.

- (١٩٨٩) *التوابع بين القاعدة والحكمة*، القاهرة: دار الثقافة العربية، ط٢.
- (١٩٨٩) *صوتيات فعليات بين العوض والبدل: فصل في المعنى الفعلي*، سلسلة نحو العربية ٧، القاهرة.
- شعبان، حامد محمد امين (١٩٨٤) *الدراسات اللغوية في البصائر*، القاهرة: مطبعة حسان.
- ابن شقير البغدادي، أحمد بن الحسن (١٩٨٧) *المحلى (وجوه النصب)*، تحقيق فائز قارس، بيروت: دار الرسالة والأردن: دار الأمل، ط١، وانظر: الفراهيدي، الجمل في النحو؛ فقد نسب إليه خطأ. ووردت نسبة الكتاب للخليل بعنوان "الجمل في النحو".
- الشلوبيني، أبو علي عمر بن محمد (١٩٨٠) *التوطئة*، تحقيق يوسف أحمد المطوع، القاهرة: مطابع سجل العرب.
- الشمخ بن ضرار الذبياني السحابي الغطفاني (١٩٦٨) *ديوانه*، حققه وشرحه صلاح الدين الهادي، سلسلة ذخائر العرب ٤٢، مصر: دار المعارف.
- الشمسان أبو أوس إبراهيم سليمان الرشيد (١٩٨١) *الجملة الشرطية عند النحاة العرب*، القاهرة: مطابع الدجوي، ط١.
- (١٩٨٧) *قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي*، جدة: دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، ط١.
- الشنفري بن أوس الأزدي (١٣٠٠هـ) *لامية العرب*، أول مجموعة كتب، القسطنطينية: مطبعة الجوائب، ط١.
- الشنقيطي، أحمد بن الأمين (١٩٨٥) *الدرر الوامع على همع الهوامع* شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، تحقيق وشرح عبدالعال سالم مكرم، بيروت: دار الرسالة، ط١.
- الشوكاني، شيخ الإسلام محمد بن علي (١٣٤٨هـ) *البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع*، ويليهِ الملحق التابع للبدر الطالع لمحمد بن محمد يحيى بن زيارة اليمني، القاهرة: مطبعة السعادة، ط١.
- الصافي، محيي الدين أحمد، توضيح المنطق القديم، القاهرة: مكتبة الأزهر.

الصالح، صبحي (١٩٦٨) *دراسات في فقه اللغة*، بيروت: دار العلم للملايين، ط٣.
الصبان، محمد بن علي، *حاشيته على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني*،
القاهرة: مطبعة الحلبي.

— (١٩٣٨) *حاشيته على شرح السلم للملوي*، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي
الحلبي، ط٢.

الصيمري، أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق
(١٩٨٢) *التبصرة والتذكرة*، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دمشق: دار
الفكر بالتعاون مع منشورات جامعة أم القرى بالسعودية، ط٢.

ضيف، شوقي (١٩٨٢) *تجديد النحو العربي*، مصر: دار المعارف.
الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن، *مجمع البيان لعلوم القرآن*، تحقيق السيد
هاشم الرسولي المحلاتي، القاهرة: دار التقريب بين المذاهب الإسلامية.
الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (١٢٣١هـ) *جامع البيان في تفسير القرآن المعروف
بتفسير الطبري*، وبهامشه غرائب القرآن ورغائب الفرقان لنظام الدين الحسن
النيسابوري، القاهرة: المطبعة الميمنية.

طحان، ريمون، *بالاشتراك مع بيطار طحان، فنون التقعيد وعلوم الألسنية*، بيروت:
دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، ط١.

الطوسي، علي بن عبدالله (١٩٦٢) *شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري*، حققه وقدم
له إحسان عباس، سلسلة التراث العربي ٨، الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء.
الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (١٩٦٣) *البيان في تفسير القرآن*، تحقيق
أحمد حبيب العاملي، النجف: مطبعة النعمان.

الطوفي، سليمان بن عبد القوي (١٩٨٦) *الصعقة الغضبية في الرد على منكري
العربية*، حققه وقدم له إبراهيم محمد أحمد الإدكاوي، القاهرة: مطبعة
التضامن، ط١.

عبادة، محمد إبراهيم، *أسماء المجموع في القرآن الكريم*، الاسكندرية: منشأة
المعارف.

- (١٩٨٨) تحقيقه لكتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل: دراسة تحليلية، سلسلة دراسات لغوية، الإسكندرية: منشأة المعارف.
- (١٩٨٩) المركب الإضافي بين الأصل والفرع، سلسلة دراسات لغوية، الاسكندرية: منشأة المعارف.
- ، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض باللغتين العربية والإنجليزية، مصر: دار المعارف.
- العباسي، عبدالرحيم بن عبدالرحمن (١٩٤٧) معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى.
- عبد الباقي، محمد فؤاد، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، القاهرة: مطابع دار الشعب.
- عبد البديع لطفي (١٩٧٠) التركيب اللغوي للأدب: بحث في فلسفة اللغة والإستطبيقا، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط١.
- عبد التواب، رمضان (١٩٦٧) "التذكير والتأنيث مع تحقيق رسالة أبي موسى الحامض في المذكر والمؤنث"، حوليات آداب عين شمس، ج١٠، ص ص٢٤١-٢٧٥.
- (١٩٧٠) مقدمة تحقيق البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لابن الأنباري، القاهرة: مركز تحقيق التراث بوزارة الثقافة، مطبعة دار الكتب.
- عبد الدايم، محمد عبدالعزيز (١٩٨٧) قرينة التعيين في النحو العربي، القاهرة: ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.
- (١٩٩٦) "نظام أقسام الصيغة في النظرية النحوية"، حوليات الجامعة الإسلامية العالمية، العدد ٤، ص ص ٢٥٧ - ٣١٥.
- ابن عبدربه، أحمد بن محمد (١٩٧١) العقد الفريد، تحقيق أحمد أمين وزميليه، مصر: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط٣.
- عبد العال، عبدالمنعم سيد (١٩٧٧) جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية، القاهرة: مكتبة الخانجي.

عبد الغفار، السيد أحمد (١٩٨١) *التصور اللغوي عند الأصوليين*، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية ط١.

عبد الغني، أحمد عبدالعظيم (١٩٧٠) *الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية*، القاهرة: ماجستير بدار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٧٠م.
(١٩٩٠) *قضايا صرفية*، القاهرة دار الثقافة للنشر والتوزيع.

عبد اللطيف، محمد حماسة (١٩٨٣) *النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي*، القاهرة: مطبعة المدينة، ط١.

عبد الوارث، مبروك سعيد (١٩٨٥) *في إصلاح النحو العربي: دراسة نقدية*، الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع، ط١.

عبد، داود (١٩٨٣) *"البنية الداخلية للجملة الفعلية"*، الأبحاث، مركز الدراسات العربية ودراسات الشرق الأوسط بآداب الجامعة الأمريكية ببيروت، السنة ٣١، عدد خاص "اللغة والحضارة العربيّتان"، حرّره: رمزي بعلبكي، ص ٣٧. ٥٣.

العدناني، محمد (١٩٧٣) *معجم الأخطاء الشائعة*، بيروت: مكتبة لبنان.

— (١٩٨٤) *معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة*، بيروت، مكتبة لبنان.

العرشي، القاضي حسين بن أحمد (١٩٣٩) *كتاب بلوغ المرام في شرح مسك الختام في من تولى ملك اليمن من ملك وإمام*، عني بنشره الأب أنستاس ماري الكرمل، القاهرة: مطبعة البريتيري.

عروة بن أذينة (١٩٧٠) *شعر عروة بن أذينة*، يحيى الجبوري، بغداد: مكتبة الأندلس.

عروة بن الورد (١٩٦٦) *ديوان عروة بن الورد*، شرح ابن السكيت يعقوب بن إسحاق، حققه وأشرف على طبعه ووضع فهارسه عبدالمعين الملوحي، دمشق: مطابع وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

العسكري، هلال الحسن بن عبداله بن سهل، *ديوان المعاني*، القاهرة: مكتبة القدس.

— (١٩٥٢) *كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر*، تحقيق محمد علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: مكتبة عيسى البابي الحلبي، ط١.

ابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي (١٩٨٠) شرح
جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، بغداد مؤسسة دار الكتب للطباعة
والنشر.

— (١٩٨٦) /المقرب، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وعبد الله الجبوري، الكتاب
الثالث للجنة إحياء التراث الإسلامي، بغداد: مطبعة العاني.

— (١٩٧٨) /الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت: منشورات دار
الآفاق الجديدة، ط٢.

عضيمة، محمد عبدالخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القاهرة: دار
الحديث.

العطار، حسن، الفرق بين اسم الجمع واسم الجنس الجمعي والإفرادي، وهو أول
مخطوطين مجموعين بعنوان الفرق بين اسم الجمع واسم الجنس الجمعي
والإفرادي، القاهرة: مخطوط بدار الكتب المصرية تحت ١٢٩٤ نحو، ورقم
الميكروفيلم ١٦٤٥٥.

العقاد، عباس محمود (١٩٦٣) أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، القاهرة: دار
المعارف.

ابن عقيل، عبد الله بن عبدالرحمن (١٩٦٥) شرحه على الألفية، ومعه كتاب منحة
الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة: المكتبة
التجارية الكبرى، ط١٤.

(١٩٨٠) /المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، مكة
المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١.

العكبري، عبد الله بن الحسين (١٩٨٦) إعراب الحديث النبوي، تحقيق عبدالإله
نبهان، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ط٢.

— (١٩٧٦) /التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة: مطبعة
عيسى البابي الحلبي.

— (١٩٨٦) /التبيين عن مذاهب النحو بين الكوفيين والبصريين، تحقيق ودراسة
عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١.

- العلوي، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليميني (١٩٨٠) *الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز*، بيروت: دار الكتب العلمية.
- العلي، صالح أحمد (١٩٨٤) *أسلوب الكتابة والهوية الثقافية القومية*، كتاب اللغة العربية والوعي القومي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١.
- علي، نبيل (١٩٨٧) *"اللغة العربية والحاسوب"*، عالم الفكر التي تصدرها وزارة الإعلام بالكويت، مج ١٨، ع ٣.
- (١٩٨٨) *اللغة والحاسوب: دراسة بحثية*، الأردن: تعريب.
- عليّ الدين، محمد فؤاد (١٩٨٦) *مشكلة المعنى بين النحو والبلاغة*، القاهرة: دكتوراه بدار العلوم بجامعة القاهرة.
- العلمي يس بن زين الدين، حاشيته على شرح التصريح، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- عمارة، إسماعيل، وعبد الحميد مصطفى السيد (١٩٨٦) *معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم*، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١.
- عمر، أحمد مختار (١٩٨١) *العربية الصحيحة: دليل الباحث إلى الصواب*، القاهرة: عالم الكتب، ط١.
- (١٩٨١) *معجم الأخطاء الشائعة*، القاهرة: عالم الكتب، ط١.
- عمرو بن قميئة بن ذريح بن سعد بن مالك
- (١٩٦٥) *ديوان عمرو بن قميئة*، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه حسن كامل الصيرفي، القاهرة: معهد المخطوطات العربية.
- العمروسي، محمد أحمد (١٩٨٩) *الأحكام النحوية للأعلام في العربية*، القاهرة: مطبعة الأمانة، ط١.
- عنتر بن شداد العبسي (١٩٥٨) *ديوان عنتر*، تحقيق كرم البستاني، بيروت: دار بيروت وصادر.
- عواد، محمد حسن (١٩٨١) *"رأي في المفعول المطلق"*، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الرابعة، ع ١٣ - ١٤، ص ١٥٩ - ١٨٩.

العيني، بدر الدين، شرح شواهد بهامش حاشية الصبان على شرح الأشموني، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي.

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (١٩٦١) منطق تهافت الفلاسفة المسمى معيار العلم، تحقيق سليمان دينا، سلسلة ذخائر العرب ٣٢، مصر: دار المعارف.
الغلاييني، مصطفى (١٩٧٨) جامع الدروس العربية، بيروت: المكتبة العصرية.
ابن غلبون المقرئ، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم (١٩٩٠) كتاب التذكرة في القراءات، تحقيق عبدالفتاح بحيري إبراهيم، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ط١.

ابن الغياث لطف الله بن محمد (١٩٨٤) المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية، تحقيق عبدالرحمن شاهين، القاهرة: دار مرجان للطباعة، ١٩٨٤.
فاخوري، عادل (١٩٨١) منطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط٢.

الفارابي، إسحاق بن إبراهيم (١٩٧٨) ديوان الأدب، تحقيق أحمد مختار عمر، القاهرة: مجمع اللغة العربية.
الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد (١٩٣١) إحصاء العلوم، تصحيح عثمان محمد أمين، القاهرة: مطبعة السعادة.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (١٩٧٧، ١٩١٠) الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، القاهرة: المكتبة السلفية ١٩١٠، ومطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٧م.

— (١٩٨٤) مجمل اللغة، دراسة وتحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١.

(١٩٦٩) المذكر والمؤنث، تحقيق رمضان عبدالنواب، القاهرة.
— (١٩٦٩) معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبدالسلام محمد هارون، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط١.

- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (١٩٨٢) *الإيضاح بشرح الجرجاني "المقتصد"*، تحقيق كاظم بحر المرجان، سلسلة كتب التراث ١١٥، بغداد: منشورات وزارة الثقافة والإعلام.
- (١٩٨١) *التكملة*، تحقيق حسن شاذلي فرهود، الرياض: عمادة شئون المكتبات، ط١.
- (١٩٨٣) *الحجة في علل القراءات السبع*، تحقيق علي النجدي ناصف وعبدالفتاح شلبي، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- (١٩٨٥) *المسائل البصريات*، تحقيق ودراسة محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، القاهرة: مطبعة المدني ط١.
- (١٩٨٢) *المسائل الحلبيات*، تقديم وتحقيق حسن هنداوي، دمشق: دار القلم. بيروت: دار المنارة، ط١.
- (١٩٨٢) *المسائل العسكرية*، تحقيق ودراسة محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، القاهرة: مطبعة المدني، ط١.
- (١٩٨٦) *المسائل العضديات*، حققه شيخ الراشد، سلسلة إحياء التراث العربي ٧، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، .
- *المسائل المنشورة*، تحقيق مصطفى البدري، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- الفاروقي، حارث سليمان (١٩٨٨) *المعجم القانوني: إنكليزي - عربي*، بيروت: مكتبة بيروت، ط٢.
- فاضل، عبدالحق (١٩٦٧) *أسرار الضمائر*، مجلة اللسان العربي التي يصدرها المكتب الدائم لتنسيق التعريب في العالم العربي، ٥٤، ص ٢٧٣-٣٠٥.
- (١٩٦٦) *"لمحات من التأثيل اللغوي"*، مجلة اللسان العربي، ٤٤، ص ١٢٨.
- (١٩٧١) *"التأنيث في العربية"*، مجلة اللسان العربي، مج ٨، ج ١، ٢٣٤-٢٤١.
- الفاكهي، عبدالله بن أحمد (١٩٨٨) *الحدود في النحو*، بشرح المصنف، تحقيق المتولي رمضان الدميري، القاهرة: دار التضامن للطباعة.

- (١٩٨٨) شرح حدود النحو، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري، القاهرة: مطبعة دار التضامن.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (١٩٨٥) /عرب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط٢.
- (١٩٧٥) /المذكروالمؤنث، تحقيق رمضان عبدالتواب، القاهرة: دار التراث.
- (١٩٥٥) معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف عجاتي ومحمد علي النجار، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية.
- ، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، سلسلة تراثا، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة. د.ت.
- (١٩٧٢) معاني القرآن، تحقيق عبدالفتاح إسماعيل شلبي ومراجعة علي النجدي ناصف، سلسلة تراثا، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- أبو الفرج، محمد أحمد (١٩٦٦) مقدمة لدراسة فقه اللغة، بيروت: دار النهضة العربية، ط١.
- فرحات، جرمانوس (١٨٣٦هـ) بحث المطالب في علم العربية، مالطة.
- الفرخان، علي بن مسعود بن الحكم (١٩٨٧) /المستوفى في النحو، تحقيق محمد بدوي المختون، القاهرة: دار الثقافة، ط١.
- فريحة، أنيس (١٩٦٦ [١٩٨٠]) تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة: اقتراح ونموذج، بيروت: دار النهار للنشر، ط١، ط٢.
- (١٩٥٥) "هذا الصرف وهذا النحو: أما لهذا الليل من آخر؟"، الأبحاث، ج١، السنة ٧، مركز الدراسات العربية ودراسات الشرق الأوسط بآداب الجامعة الأمريكية ببيروت، صص ٧١-١٠٧.
- (١٩٥٦) "عود إلى قضية تدريس العربية"، الأبحاث، السنة ٩ (١٩٥٦)، الجزء الثاني، مركز الدراسات العربية ودراسات الشرق الأوسط بآداب الجامعة الأمريكية ببيروت، صص ٣٩-٤٧.

- (١٩٦١) "منهجان لدراسة اللغة: الفلسفي التاريخي والوصفي التقريبي"، مجلة الأبحاث التي تصدرها الجامعة الأمريكية ببيروت، ج٢، السنة ١٤، السنة الحادية والثلاثون، بيروت ص ١٧٩ - ١٩١.
- (١٩٨٠) اللغة العربية وبعض مشكلاتها، بيروت: دار النهار.
- فندريس (١٩٥٠) *اللغة*، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- فنسك وزملاؤه (١٩٣٦) *المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي*، ليدن: مكتبة بريل.
- فياض، سليمان (١٩٩٠) *الحقول الدلالية الصرفية للأفعال العربية*، سلسلة قضايا اللغة، ع ١، الرياض: دار المريخ للنشر.
- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي (١٣٠٢ هـ) *القاموس المحيط*، القاهرة: المطبعة الأميرية، ط ٣.
- ابن أم قاسم، انظر المرادي، بدر الدين أبو علي حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي. قاسم، رياض (١٩٨٢) *اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي*، (٢) لبنان ١٩٠٠ - ١٩٦٠، بيروت: مؤسسة نوفل، ط ١.
- القاسمي، علي (١٩٧٩) *التعابير الاصطلاحية والسياقية ومعجم عربي لها*، مجلة اللسان العربي، مج ١٧، ج ١، ص ١٧ - ٣٤.
- القالي البغدادي، أبو علي إسماعيل بن القاسم، *الأمال*، بيروت: دار الكتب العلمية.
- *كتاب ذيل الأمالي والنوادر*، وهو ملحق جزءا ثالثا للأمالي، بيروت: دار الكتب العلمية.
- قباوة، فخر الدين (١٩٨٨) *تصريف الأسماء والأفعال*، بيروت: مكتبة المعارف، ط ٢.
- ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم (١٩٥٨) *تفسير غريب القرآن*، تحقيق السيد أحمد صقر، الكتاب الثاني من سلسلة مكتبة ابن قتيبة، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي.

- (١٩٨٩) *تلقين المتعلم*، تحقيق جمال عبدالعاطي مخيمر، القاهرة: مطبعة أبناء وهبة حسان، ط١.
- (١٩٨٦) *عيون الأخبار*، تحقيق يوسف علي طويل، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١.
- قدامة بن جعفر، الكاتب البغدادي (١٩٣٢) *جواهر الألفاظ*، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١.
- القرشي، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب (١٣٠٨هـ) *جمهرة أشعار العرب*، القاهرة: المطبعة الأميرية الكبرى، .
- القرطبي، محمد بن أحمد (١٩٦٥) *الجامع لأحكام القرآن*، تحقيق أحمد عبدالعليم البردوني، القاهرة: مطبعة دار الكتب.
- القزويني، جلال الدين محمد بن عبدالرحمن الخطيب (١٩٧٠) *شرح التلخيص*، شرحه وخرج شواهد محمد هاشم دويدري، دمشق: منشورات دار الحكمة، ط١.
- القسطنطيني، علي (١٩٨٥) *خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام*، تحقيق حاتم صالح الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣.
- القطامي، عمير بن شبيب بن عمرو التغلبي (١٩٦٠) *ديوانه*، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، بيروت: دار الثقافة، ط١.
- القوزي، عوض حمد (١٩٨١) *المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري*، الرياض: عمادة شئون المكتبات بجامعة الرياض، ط١.
- قيس بن الملوح (مجنون ليلي) (١٩٩٠) *ديوانه برواية أبي بكر الوالبي*، دراسة وتعليق يسري عبدالغني، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١.
- القيسي، الحسن بن عبدالله (١٩٨٧) *إيضاح شواهد الإيضاح*، تحقيق محمد بن حمود الدعجاني، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١.
- القيسي، مكّي بن أبي طالب، *مشكل إعراب القرآن*، تحقيق ياسين محمد السواس، دمشق: دار المأمون للتراث، ط٢.

- ابن القيم، محمد بن أبي بكر (١٩٧٢) *بدائع الفوائد*، تصحيح محمود غانم غيث، القاهرة: مكتبة القاهرة، طبعة ثانية لمطبعة إدارة الطباعة المنيرية.
- كارتر، مايكل ج. (١٩٨٣) *قراءة ألسنية للتراث اللغوي العربي الإسلامي: نحوي من القرن الثامن الميلادي مساهمة في تاريخ اللسانيات*، ترجمة محمد رشاد الحمزاوي، حويلات الجامعة التونسية، العدد ٢٢ (١٩٨٣)، ص ص ٢٢٣ - ٢٤٥.
- ابن كثير، أبو الفداء عماد الدين (١٩٩٧) *تفسير القرآن العظيم*، تحقيق سامي بن محمد السلامة، الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط ٢.
- كعب بن زهير (١٩٥٠) *ديوانه بشرح أبي سعيد السكري*، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ط ١.
- الكلبي، أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب (١٩٢٤) *كتاب الأصنام*، تحقيق أحمد زكي باشا، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية.
- الكفوي، أبو البقاء (١٢٨٧هـ) *الكليات*، القاهرة: المطبعة العامرة.
- الكميت بن زيد الأسدي (١٩٦٩) *شعر الكميت بن زيد الأسدي*، جمع وتحقيق داود سلوم، بغداد: مكتبة الأندلس.
- كنون، عبدالله (١٩٦٣) "علم الجنس"، بحوث ومحاضرات مؤتمرات الدورة التاسعة والعشرين لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص ص ١١٧ - ١٢٣.
- لبيد بن ربيعة العامري (١٩٦٢) *ديوانه بشرح الطوسي*، تحقيق إحسان عباس، سلسلة التراث العربي ٨، الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء.
- لقيط بن يعمر (١٩٧١) *ديوانه*، حققه وقدم له عبدالمعين خان، بيروت: دار الأمانة ودار الرسالة.
- ابن ماجة، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني (١٩٥٣) *سننه*، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: عيسى البابي الحلبي.
- المؤدب، القاسم بن محمد (١٩٨٧) *دقائق التصريف*، تحقيق أحمد ناجي القيسي وزميله، بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي.
- المالقي، أحمد بن عبدالنور (١٩٧٥) *رصف المباني في شرح حروف المعاني*، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

ابن مالك، محمد بن عبدالله (١٩٦٧) *تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*، حققه
وقدم له محمد كامل بركات، سلسلة المكتبة العربية للتراث، مصر: دار
الكتاب العربي للطباعة والنشر.

— (١٩٧٤) *شرح التسهيل*، تحقيق عبدالرحمن السيد، القاهرة: مكتبة الأنجلو
المصرية، ط١.

— (١٩٧٥) *شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ*، حققة وقدم له عبدالمنعم أحمد
هريدي، القاهرة: مطبعة الأمانة، ط١.

— (١٩٨٢) *شرح الكافية الشافية*، تحقيق عبدالمنعم هريدي، سلسلة من التراث
الإسلامي، الكتاب السادس عشر، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي
 وإحياء التراث الإسلامي، ط١.

— (١٩٨٢) *الكافية الشافية بشرحه لها*، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي، سلسلة
التراث الإسلامي، الكتاب السادس عشر، مكة المكرمة: مركز البحث
العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١.

المبارك، محمد (١٩٦٠) *خصائص العربية ومنهجها الأصل في التجديد والتوليد*،
القاهرة: مكتبة نهضة مصر.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (١٩٨٦) *الكامل*، تحقيق محمد أحمد الدالي،
بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١.

— (١٣٨٦هـ) *المقتضب*، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، الكتاب السادس للجنة
إحياء التراث الإسلامي، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين (١٩٨٦) *ديوانه بشرح أبي العلاء المعري*،
تحقيق عبدالمجيد دياب، سلسلة ذخائر العرب ٦٥، القاهرة: دار المعارف.

المتلمس الضبعي (١٩٧٠) *ديوان شعره*، تحقيق حسن كامل الصيرفي، القاهرة:
معهد المخطوطات العربية.

المجاشعي، أبو المحاسن علي بن فضال (١٩٨٥) *شرح عيون الإعراب*، حققه وقدم له
حنا جميل حداد، الأردن: مكتبة المنار، ط١.

— *المقدمة في النحو*، تحقيق حسن شاذلي فرهود، القاهرة: دار التراث.

- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي البغدادي (١٩٨٠) *السبعة في القراءات*، تحقيق شوقي ضيف، مصر: دار المعارف، ط٢.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٩٥١) *قراراته في الدورة العاشرة*، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٦، ص ص ٩٥-١٠٨.
- (١٩٧١) *رئيسي: نص قرار لجنة الأصول*، كتاب الألفاظ والأساليب، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ص١٦.
- (١٩٧١) *مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما: مجموع القرارات العلمية*، القاهرة: مطبعة الكيلاني، ط١.
- الجارم، علي (١٩٧٣) *نص اقتراحه عن الاشتقاق من الجامد*، ضمن اقتراح علي الجارم وضع قواعد جديدة يستعان بها في اشتقاق الأفعال من الجامد للضرورة، محاضر جلسات دور الانعقاد الثاني، القاهرة: المطبعة الأميرية، ص٣٦٣-٣٦٥.
- (١٩٧٥) *جمع كيلومتروتميزه باعتباره كلمة واحدة*، كتاب في أصول اللغة، ج٢، إخراج وضبط محمد شوقي أمين ومصطفى حجازي، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط١، ص٧٩.
- أبو محجن الثقفي (١٩٧٠) *ديوانه*، صنعة العسكري، نشر وتقديم صلاح الدين المنجد، بيروت: دار الكتاب الجديد، ط١.
- المخزومي، مهدي (١٩٥٥) *مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو*، بغداد: مطبعة دار المعارف.
- (١٩٦٤) *في النحو العربي: نقد وتوجيه*، بيروت: منشورات الكتب العصرية، ط١.
- (١٩٦٦) *في النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث*، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- مذكور، عبد الحميد (١٩٩٠) *منهج البحث الأصوليين*، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر.
- المرادي (ابن أم قاسم)، بدر الدين أبو علي حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*، شرح وتحقيق عبدالرحمن علي سليمان، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ط١.

— (١٩٨٣) *الجنى الداني في حروف المعاني*، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، ط٢.

المرتضى الزبيدي، محمد، *تاج العروس*، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة.
الزبيدي، أبو بكر محمد (١٩٧٥) *الواضح في علم العربية*، تحقيق أمين السيد، مصر: دار المعارف

المرصفي، حسين (١٩٨٨) *رسالة في الصرف* في كتاب "رسالتان في علم الصرف"، تحقيق أحمد ماهر البقري، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
المرصفي، سيد بن علي (١٩٢٧) *رغبة الآمل في كتاب الكامل*، القاهرة: مطبعة النهضة، ط١.

المرصفي، عبدالحليم عبدالباسط (١٩٧٨) *من صيغ وأوزان العربية "أفعل"*، القاهرة: دار مرجان للطباعة ط١.

مسكين الدرامي (١٩٧٠) *ديوانه*، جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطية وعبد الله الجبوري، بغداد: مطبعة دار البصري، ط١.

مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري (١٩٥٥) *الجامع الصحيح*، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: عيسى البابي الحلبي، ط١.

مصطفى، إبراهيم وزملاؤه (١٩٥٨) *تحرير النحو العربي*، مصر: دار المعارف.
المطلبي، مالك يوسف (١٩٨٦) *الزمن واللغة*، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
المعري، أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التتوخي (١٩٣٦) *عبث الوليد*، تصحيح محمد عبد الله المدني، دمشق: مطبعة الترقى.

ابن معطر الزواوي، يحيى بن عبد المعطي (١٩٧٧) *الفصول الخمسون*، تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي.

المغربي، عبدالقادر (١٩٤٧) *الاشتقاق والتعريب*، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط٢.

— (١٩٧٠) *فقه اللغة وخصائص العربية: دراسات تحليلية مقارنة للكلمة العربية* وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد، بيروت: دار الفكر، ط٤.

أبو المكارم، علي (١٩٧٩) *الجملة الفعلية*، سلسلة المكتبة النحوية (الدراسات)، القاهرة: مكتبة دار العلوم.

— (١٩٨٦) *الظواهر اللغوية في التراث النحوي*، القاهرة: القاهرة الحديثة للطباعة، ج ١ (الظواهر التركيبية)، ط ١.

مكرم، عبدالعال سالم (١٩٨٨) *ظواهر لغوية من المسيرة التاريخية للغة العربية قبل الإسلام*، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ١.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري (١٩٦٨) *لسان العرب*، بيروت: دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر.

المهلي، ابن بركات (١٩٨٦) *نظم الفوائد وحصر الشرائد*، تحقيق عبدالرحمن ابن سليمان العثيمين، القاهرة: مكتبة الخانجي بالتعاون مع مكتبة التراث بمكة المكرمة، ط ١.

مونان، جورج (١٩٧١) *مفاتيح الألسنية*، تعريب الطيب البكوش، تونس: منشورات سعيد.

الميداني، أحمد بن محمد (١٩٨٢) *نزهة الطرف في علم الصرف*، تحقيق السيد محمد عبدالمقصود درويش، القاهرة: دار الطباعة الحديثة، ط ١.

النابعة الجعدي، ديوانه، تحقيق عبدالعزيز رباح، دمشق: المكتب الإسلامي.

النابعة الذبياني، ديوانه، شرح وتحقيق كرم البستاني، بيروت: دار صادر.

آل ناصر الدين، الأمير أمين (١٩٦٨) *دقائق العربية*، بيروت: ط ١.

نافع، غريب عبدالمجيد (١٩٧٥) *الصرف القياسي وأثره في نمو اللغة*، القاهرة: مكتبة الأزهر، ط ٢.

النحاس، مصطفى (١٩٨٠) *التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمتها البيانية أو التعبيرية*، مجلة اللسان العربي، مج ١٨، ج ١ (أبحاث ودراسات)، ص ٣٩-٥٠.

النسائي، أبو عبدالرحمن بن شعيب (١٩٦٤) *سنن النسائي (المجتبى)*، ومعه زهر الربى على المجتبى للسيوطي مع تعليقات مقتبسة من حاشية السندي، القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، ط ١.

- النسفي، أبو البركات عبدالله بن أحمد بن محمود (١٩٤٨) تفسير النسفي، القاهرة: مكتبة محمد علي صبيح.
- النشار، علي سامي (١٩٧٨) مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي الإسلامي، مصر: دار المعارف، ط٤.
- نصار، محمد عبدالستار (١٩٧٤) شرحه لكتاب السلم في علم المنطق، القاهرة: مكتبة الأزهر، ط٤.
- النعمان بشير ﷺ (١٩٨٥) شعر النعمان بن بشير الأنصاري، حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ يحيى الجبوري، الكويت: دار العلم، ط١.
- نقره كا، السيد عبدالله الحسيني، شرح الشافية في التصريف بشرح الفاضل العصام، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- النكلاوي، فريد محمد بدوي (١٩٨٦) المسائل البلاغية في كتاب الصاحبى لابن فارس، القاهرة: مطبعة الأمانة، ط١.
- النمر بن تولب (١٩٦٩) شعره، صنعة نوري حمودي القيسي، بغداد: مطبعة المعارف.
- نور الدين، عصام (١٩٨٤) الفعل والزمن، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١.
- النويري، أحمد بن عبدالوهاب (١٩٢٤) نهاية الأرب في فنون الأدب السفر، القاهرة: مطبعة دار المكتب المصرية.
- هارون، عبدالسلام محمد (١٩٥٩) الأساليب الإنشائية في النحو العربي، القاهرة: مؤسسة الخانجي وبغداد: مكتبة المتنبى.
- الهروي، علي بن محمد النحوي (١٩٨١) الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبدالمعين الملوحي، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.
- ابن هشام، عبدالله بن يوسف (١٩٦٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه بغية السالك إلى أوضح المسالك لعبد المتعال الصعيدي، القاهرة: مكتبة محمد علي صبيح، ط٣.
- (١٩٨٠) الجامع الصغير في النحو، تحقيق وتعليق أحمد محمود الهرميل، القاهرة: مكتبة الخانجي.

- (١٩٦٨) *شذور الذهب في معرفة كلام العرب*، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ط١١.
- (١٩٦٩) *شرح قطر الندى وبل الصدى*، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى لمحمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ط١٢.
- *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة: مكتبة محمد علي صبيح.
- (١٩٩٠) *نزهة الطرف في علم الصرف*، تحقيق ودراسة أحمد عبدالمجيد هريدي، الكتاب الأول، مركز المخطوطات العربية بكلية الدراسات العربية بجامعة المنيا، القاهرة: مكتبة الزهراء.
- الوليد بن يزيد الأموي (١٩٦٧) *ديوانه*، جمع وتحقيق ف. غابريلي، بيروت: دار الكتاب الجديد.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش، *شرح المفصل*، القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية.
- اليمني، علي بن سليمان الحيدرة (١٩٨٤) *كشف المشكل في النحو*، تحقيق هادي عطية مطر، بغداد: مطبعة الإرشاد، ط١.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Allerton, D. J. (1979) *Essentials of Grammatical Theory: A Consensus View of Syntax and Morphology*, London: Routledge & Kegan Paul.
- Atkinson, Martin (et al.) (1981[1985]) *Foundations of General Linguistics*, London: George Allen & Unwin.
- Bauer, Laurie (1988) *Introducing Linguistic Morphology*, GB: Edinburgh University Press.
- Beaugrand, Robert de (1991) *Linguistic Theory: The Discourse of Fundamental Works*, London: Longman.
- Bloch, Bernard (1953) "Contrast", *Language* 29, pp. 59- 61.
- Bloch, Bernard & Trager, George L. (1942) *Outline of Linguistic Analysis*, Baltimore: Linguistic Society of America.
- Bloomfield, Leonard (1935[1933]) *Language*, London: George Allen & Unwin LTD.
- (1943) "Meaning", *Monatshefte für Deutschen Unterricht* 35, pp. 101- 106.
- Chomsky, Noam (1957) *Syntactic Structures*, The Hague. Paris: Mouton.
- Crystal, David (1985) *A Dictionary of Linguistics and Phonetics*, UK: Basil Blackwell.

- Dinneen, Francis P.** (1967) *An Introduction to General Linguistics*, New York: Holt, Rinehart & Winston, Inc.
- Ducrot, Oswald & Todorov, Tzvetan.** (1981) *Encyclopedic Dictionary of the Sciences of Language*, Translated by Catherine Porter, Oxford: Blackwell Reference.
- Encyclopedia Britannica Staff** (1997) "*Harris, Zellig Sabbetai*", Britannica CD. Version 97. Encyclopedia Britannica, Inc.
- Fought, John G.** (1992) "*American structuralism*", International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, Oxford: Oxford University Press.
- (1995) "*American Structuralism*", Concise History of the Language Sciences from the Sumerians to the Cognitivists, edited by E. F. K. Koerner & R. E. Asher, Cambridge: Cambridge University Press.
- Fries, C. C.** (1952) *The Structure of English: An Introduction to the Construction of English Sentences*, New York: Harcourt Brace.
- Fudge, Erik** (1990) "*Language as Organised Sound: Phonology*", An Encyclopedia of Language, edited by N. E. Collinge, London: Routledge.
- Gleason, H. A. Jr.** (1969) *An Introduction to Descriptive Linguistics*, New York: Holt, Rinehart & Winston.
- Hamp, Eric P.** (1966) *A Glossary of American Technical Linguistic Usage (1925-1950)*, U S A: Spectrum Publishers.
- (1969) "*American Schools of Linguistics (other than Generative-Transformational)*", Linguistics Today, edited by Archibald A. Hill, New York: Basic Books, Inc., Publishers.
- Harris, Z. S.** (1946) "*From morpheme to utterance*", Language 22, pp. 161-183. Reprinted in Readings in Linguistics, edited by Martin Joos (1958), Washington: American Council of Learned Societies, pp. 142-153.
- (1951) *Methods In Structural Linguistics*, Chicago: Chicago University Press.
- (1952) "*Discourse Analysis*", Language 28, pp. 1- 30.
- (1957) "*Cooccurrence and Transformation in Linguistic Structure*", Language 33, pp. 283- 340.
- Haugen, E.** (1950) "*Directions in Modern Linguistics*", Readings in Modern Linguistics: An Anthology, edited by Bertil Malmberg, Mouton: Laromedelsforlagen, 1972.
- Hill, A. A.** (1958) *Introduction to Linguistic Structure: from Sound to Sentence in English*, New York: Harcourt Brace.
- Hockett, C. F.** (1958) *A Course in Modern Linguistics*, New York: The Macmillan Company.
- Jacobson, P.** (1994) "*Constituent Structure*", The Encyclopedia of Language and Linguistics, edited by R. E. Asher, Oxford: Pergamon Press.
- Joos, M.** (1958) "*Semology: A Linguistic theory of meaning*", Studies in Linguistics 13, pp. 53-70.
- Joseph, John E.** (1995) "*Saussurean Tradition in Linguistics*", Concise History of the Language Sciences from the Sumerians to the Cognitivists, edited by, E. F. K. Koerner & R. E. Asher, Cambridge: Cambridge University Press.
- (1995) "*Trends in Twentieth- Century Linguistics: An Overview*", Concise History of the Language Sciences from the Sumerians to the Cognitivists, edited by, E. F. K. Koerner & R. E. Asher, Cambridge: Cambridge University Press.
- Katamba, Francis** (1993) *Morphology*, New York: St. Martin's Press.

- Lyons, John** (1968) *Introduction to Theoretical Linguistics*, Cambridge: Cambridge University Press.
- (1997) “*Linguistics: Chomsky’s Grammar*”, Britannica CD. Version 97. Encyclopedia Britannica Inc.
- Malmakjaer, Kirsten (ed.) & Anderson, James M.** (1991) *The Linguistics Encyclopedia*, London: Routledge.
- Matthews, P. H.** (1974) *Morphology: An Introduction to the Theory of Word Structure*, Cambridge: Cambridge University Press.
- (1981) *Syntax*, Cambridge: Cambridge University Press.
- (1986) “*Distributional syntax*”, *Studies in the History of Western Linguistics*, edited by Bynon & F. R. Palmer, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 245-77.
- (1990) “*Language as a mental faculty: Chomsky’s progress*”, *An Encyclopedia of Language*, N. E. Collinge, London: Routledge.
- McQuown, Norman A.** (1952) “*Review: Methods in structural linguistic*” by Harris”, *Language* 28, pp. 495- 504.
- Merriam Webster Editorial Staff**, (1994) *Merriam- Webster Collegiate Dictionary*, Tenth Edition, Merriam- Webster, Inc.
- Moore, Terence & Carling, Christine** (1982) *Language Understanding: Towards a Post Chomskyan Linguistics*, New York: St. Martin’s Press.
- Moravcsik, E. A.** (1994) “*Distribution*“, *The Encyclopedia of Language and Linguistics*, edited by R. E. Asher, Oxford: Pergamon Press.
- Napoli, Donna Jo** (1996) *Linguistics: An Introduction*, Oxford: Oxford University Press.
- Newmeyer, Frederick J.** (1986) *Linguistic Theory in America*, New York: Harcourt Brace Jovanovich, Publishers.
- Nida, Eugene** (1946[1965]) *Morphology: The Descriptive Analysis of Words*, U S A: The University of Michigan Press.
- O’Grady, William** (1993) *Syntax: The Analysis of Sentence Structure*, *Contemporary Linguistics: An Introduction*, by William O’ Grady (et al.), New York: St. Martin’s Press.
- Pei, Mario** (1966) *Glossary of Linguistic Terminology*, New York: Columbia University Press.
- Pittman, Richard S.** (1948) “*Nuclear Structures in Linguistics*”, *Language* 24, pp. 287- 92. Reprinted in *Readings in Linguistics*, edited by Martin Joos (1958), Washington: American Council of Learned Societies. pp. 275- 78.
- Richards, Jack (et al)** (1985) *Longman Dictionary of Applied Linguistics*, G B: Longman Group Limited.
- Robins, R. H.** (1964) “*General Linguistics: An Introductory Survey*”, U. K: Longman Group Limited.
- (1968) *A Short History of Linguistics*, Bloomington: Indiana University Press.
- Saussure, Ferdinand de** (1959) *Course in General Linguistics*, Translated with Introduction and notes by Wade Baskin, New York: McGraw- Hill Book Company.
- Swadesh, Morris** (1934) “*The phonemic principle*”, *Language* 10, pp. 117- 29. Reprinted in *Readings in Linguistics*, edited by Martin Joos (1958), Washington: American Council of Learned Societies. pp. 32- 37.

Trager G. L. & Smith, H. L. “*An Outline of English Structure*”, Studies in Linguistics, Occasional Papers 3, Oklahoma: Oklahoma Press.

Wells, Rulon (1947) “*Immediate constituents*”, Language 23, pp. 81- 117. Reprinted in Readings in Linguistics, edited by Martin Joos (1958), Washington: American Council of Learned Societies. pp. 186-207.